النخب الأجتماعية
حالة الجزائر و مصر

www.kotobarabia.com





مركز البحوث العربية و الأفريقية

النخب الاجتماعية

حالة الجزائر ومصر

تحـريـر:

د.أحمد زايـد

vb w/Ù‹ å ÷v*‹Âá‹‹

المحتويات

الباب الثالث: النخب الدينية (حركات النخب الدينية)

الباب الرابع : النخب المهنية والعلمية

الباب الخامس: النخبة والطبقة

الباب السادس: النخبة والحركات النسوية

الباب السابع: النخب الثقافية والعلمية

تصــديــر

لقد انطلق ***مركز بحوث الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية*** (الجزائر) ***ومركــز البحوث العربية والأفريقية*** (مصر) لتعميق التعاون فى ميدان العلوم الاجتماعيــة. ولأجل ذلك، عملا على تشجيع باحثيهما على التعاون فى اتجاه الاهتمــام بقضــايا مجتمعاتها. إن الإشكاليات التى تطرحها الأوضاع فى العديد من البلــدان العربيــة لتفرض على باحثيها الخوض فيها قبل غيرهم. وإذ يبقى الباحثون فى العالم العربى على احتكاك دائم بالأبحاث التى تجرى على المستوى الدولى فيغــذونها بأبحــاثهم ويغذون أبحاثهم بها، فإنما هم يدعمون الخطوط العريضة لتفكير مشــترك حــول مختلف الديناميكيات الاجتماعية التى تعرفها منطقتهم. هذا، ولقد آتــت المبــادرة المشتركة السالفة الذكر أولى ثمراتها فتجسدت فى تنظيم ملتقى مهم بمدينة تيميمون بالصحراء الجزائرية فى ربيع 2002- مدينة ذات دلالة خاصة إذ تشــكل ملتقــى رمزياً خصباً للثقافة العربية الإفريقية- ثم فى نشر أشغال هذا الملتقى.

وبالفعل، فهل كان هناك موضوع أولى بالبحث والمناقشة أكثر مــن موضــوع "النخب فى العالم العربى" من أجل شق هذا الطريق الجديد فــى مجــال التعــاون النشيط الذى، على أية حالة، قد تم ترسيمه فى إطار اتفاقية لم تلبــث أن تمخــض عنها انعقاد المؤتمر المذكور؟

يجدر فى هذا الصدد التذكير أن بلدان العالم العربى تمر منذ نحــو عقــد مــن الزمن بمرحلة تتميز بجملة من التحولات الاقتصــادية، الاجتماعيــة، السياســية، والثقافية. والملاحظ أن هذه التحولات تتم فى ظروف معقدة، وبيئة عالمية وإقليمية تعرف هى الأخرى تحولات سريعة تتسم بالانفتاح والنزوع نحو العولمة.

وعليه، فمن الطبيعى أن يحظى دور النخب فى ظل مثل هذه الظروف باهتمام خاص بسبب ما يمكن أن يكون لهذه الفئة من تأثير فى عمليات تكيــف المجتمــع، وتطوره، وانفتاحه أو انغلاقه أمام الأوضاع المستجدة. من هنا جاء تنظيم ملتقــى تيميمون شعورا بضرورة فهم هذه النخب فهما أحسن، سواء من حيث تطوراتهــا الداخلية، أو النزاعات التى تعرفها أوساطها، أو من حيــث مكاناتهــا وأدوارهــا

التنافسية. وسواء كانت هذه النخب نخبا سياسية، ثقافية، دينية، علمية، مهنيـة، أو عسكرية، أو نخباً حكومية أو منتمية للحركة الاجتماعية، أو نخباً تقليدية أو ناشئة، وما إلى ذلك، فإن دراستها كلها تسمح لنا بالوقوف على تلك الصيغ التى تعتمـدها مجتمعاتنا فى ضمان تكيفها مع المستجدات، وإدامة وجودها الذاتى.

لقد وضعت الدراسات المقدمة فى الملتقى حول النخب فى كـل مـن مصـر والجزائر، وما تتميز به تجربتنا البلدين فى هذا المجال من أوجه الشبه والاختلاف، الأسس لمنهج مقارن يمكن أن يوسع استعماله فى المستقبل حتى يشـمل جوانـب أخرى من الموضوع.

وحرصاً منهما على التعريف بأنشطتهما وإنتاج باحثيهما مـع السـعى لنشـر الأفكار والمعارف على أوسع نطاق ممكن، اتفق مركز البحث المذكوران أعـلاه على ضرورة نشر أشغال ملتقى تيميمون.

ختاماً، فإننا إذ نحى هذه المبادرة، فإننا نشكر مجموعة البـاحثين الجزائـريين والمصريين الممتازين الذين قدموا بحوث الندوة وشاركوا بحيوية فى مناقشـاتها، كما نشكر بوجه خاص جهد الأستاذ الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة على ما بذله فى تحرير هذا الكتاب وتقديمه للقارئ بهذا الشكل المناسب.

ياسين فرفرة	حلمى شعراوى
مدير مركز بحوث اقتصاد التنمية	مدير مركز البحوث العربية والأفريقية
الجـــزائر	القـــاهرة

ينـــايـــر 2004

مقـدمـة

النخـــب (جماعات الصفوة)
بين المجال السياسى والمجال الاجتماعى

أحمـد زايـد

ظهر مفهوم النخبة فى إطار الجدل حول طبيعـة التبـاين الاجتمـاعى فـى المجتمع الرأسمالى، أو بالأحرى حول صور اللامساواة الاجتماعية التى يفرزهـا هذا المجتمع. فكان مفهوم النخبة بالنسبة لرواده الأوائل أداة لدحض الأفكار التـى تؤسس لنظرة طبقية تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة بنـاء علـى أسس اقتصادية. فإذا كان ثمة ميل إلى تباين اجتماعى كاشـفا عـن صـور مـن اللامساواة فإنه لا يتأسس بالضرورة على تواز بين التحكم الاقتصـادى والـتحكم السياسى، بل هو تباين سياسى فى الأصل قد يكون طبيعياً فى تكوين المجتمعـات وتطورها. فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تفرز نخباً (أو جماعـات صـفوة) يكون لها السبق فى التحكم السياسى، وفى السيطرة على دوائر التحكم المختلفـة. ورغم أن التطورات النظرية الكبرى التى طرأت على الفكر النخبوى قد فرعـت هذه الفكرة فى مسارات عديدة، إلا أن هذه التطورات قد احتفظت بالفكرة الجوهرية التى يتأسس عليها هذا الفكر ومفادها أن صور التحكم والضبط فى المجتمعات تميل إلى تجميع مصادر التحكم والضبط فى أيدى قلة من الناس يطلق عليهم النخبـة أو الصفوة.

ولذلك فقد يكون مفيداً فى البداية أن ننظر فى تعريف المفهوم. فماذا عسى أن تكون هذه الفئة المحظوظة من الناس التى تندرج تحت ما نسميه بالنخبـة؟ يُجمِـع مفكرو النخبة على أن المفهوم يشير إلى الفئة القليلة من البشر الذين يتحقق لهم قدر من السيطرة والتحكم فى الفئات الأخرى؛ ولكنهم يختلفون اختلافـاً كبيـراً حـول الأسس التى تنهض عليها هذه السيطرة؛ أو بالأحرى حول المصادر التى تسـتقى منها هذه الفئة قوتها وسيطرتها. فقد أكد المفكرون الأوائل على أن سيطرة النخبـة

تنبع من تملكها لرصيد نفسى (غرائز أو قدرة تنظيمية أو قدرة علـى الاسـتحواذ والاستمرار). واتسعت هذه الرؤية فيما بعد لتشـمل أبعـاداً سياسـية واقتصـادية وعسكرية، فالتأثير على صناعة القرار، وتحريكه، وتنفيذه يرتبط بمدى واسع مـن العوامل والظروف ينسجم فيها الاقتصادى مع غيـر الاقتصـادى لخلـق مجـال لممارسة القوة وإعادة إنتاجها.

ولكن ماذا عسى أن يكون هذا المجال للقوة الذى تمارس فيه النخبة نفوذهـا؟ لقد ظل الفكر النخبوى (الصفوى) يركز لفترات طويلة على مجال مركزى للقـوة، يرتبط بتلك الدائرة المركزية التى تطل منها النخبة الحاكمة على جمـوع الشـعب التى تشكل جماهير غير منظمة. فالقوة تميل إلى أن تكون قوة مركزيـة تصـنع لنفسها مجالها الخاص الذى غالباً ما يكون حكراً على أوليجاركية سياسـية. ولقـد نجح الفكر الوظيفى فى كسر ظهر هذه الرؤية ليطرح إمكانية النظر فى مجالات أو نطاقات متعددة لممارسة القوة يمكن رصدها عبر النظر فى الطريقة التى يؤثر بها البشر فى صناعة القرار. ولكن هذا الفكر أغفل إلى حد الإهمال وشائج الصلة بين مجالات القوة المركزية وغير المركزية وبين المجالات الأخرى التى يظهر فيهـا التحكم والسيطرة خاصة المجال الاقتصادى. وهنا يمكن أن يفـتح التحليـل آفاقـاً واسعة لدرس العلاقة بين تكوين النخب السياسية وبين الطبقات، ولـدرس طبيعـة العلاقة بين الهيمنة السياسية والهيمنة الاقتصادية.

والحقيقة أن هذه الرؤية يمكن أن تفتح أمامنا إمكانيات واسعة للبحث فى مجال القوة لا على أنه مجال مركزى فحسب، ولا على أنه مجال له استقلاله الخاص عن صور السيطرة الأخرى فحسب، بل هو مجال عام تظهر فيـه صـور للسـيطرة والتحكم عبر مستويات متعددة فى البنية الاجتماعية. وتتبدى فيه صور التشابك بين ما هو سياسى وما هو غير سياسى، وفى داخله يصبح كل شـئ قـابلاً للتحـول والاستخدام بمعنى أنه مجال يتيح لمن يدخل إليه أن يحول كل ما يمكن من موارد وعلاقات إلى وسائل لتثبيت المكانة السياسية والاجتماعية وإعادة إنتاجها.

ولا نود هنا أن نستفيض فى التنظير على هذا النحو. فقد يجد القارئ فى البـاب الأول من الكتاب محاولات لعرض المواقف النظرية المختلفة. ولكننا نـود أن نلفـت النظر إلى قضية هامة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعنوان الذى اخترناه لهذا الكتاب "النخب الاجتماعية". فطرح مفهوم النخب الاجتماعية يثيـر عدداً من الأسئلة منها على سبيل

المثال: إلى أى مدى يكون مسوغاً أن نتحدث عن نخب اجتماعية؟ وما المجال الذى تتحرك فيه هذه النخب ويظهر فيه نفوذها وتأثيرها؟ وما علاقة هذا المجال بمجال القوة المركزى الذى تمارس فيه النخبة السياسية المركزية نفوذها؟ وممن تتشكل هذه النخب؟ وما هو دورها المدنى؟ وهل هى نخب مدنية خالصة أم أن لها تشابكات سياسية عبر المستويات السياسية المختلفة؟ ونحاول فيما يلى أن نتأمل هذه الأسئلة، قبل أن نشير باختصار إلى الأوراق التى يتضمنها هذا الكتاب.

إننا عندما نطرح مفهوم النخب الاجتماعية على بساط البحث فإننا نكون قد أضفنا إضافتين مهمتين لتراث دراسة النخب. الأولى تتعلق بالخروج من دائرة التركيز التى سيطرت على تراث دراسة النخب، وهى دائرة صناعة القرار والتأثير السياسى فى المجال المركزى لممارسة السياسة. والخروج من هذه الدائرة يطرح إمكانية لدرس لا طبيعة النفوذ السياسى فحسب، بل طبيعة النفوذ الاجتماعى بشكل عام. إننا هنا نتحرك فى مجال رحب فى القرية والمدينة، والمؤسسة، والتنظيم، وفى المجال المدنى. أما الإضافة الثانية فإنها تتعلق بتجاوز التحليلات النظرية التى ظهرت فى نطاق دراسة النخب حتى الآن والتى تدور حول أطروحة تركز القوة (المنظورات المتأثرة بالماركسية) أو أطروحة انتشار القوة (المنظورات الوظيفية والسلوكية). إن طرحنا لمفهوم النخب الاجتماعية يربط درس النخب بمفهوم المجال. فليست القضية هنا تركز القوة أو انتشارها وإنما طبيعة التأثير السياسى والاجتماعى داخل مجال أو حقل معين من الحقول الاجتماعية، وطبيعة التشابك الذى يمكن أن يحدث بين الحقول عبر التأثير والنفوذ الذى تمارسه النخب الاجتماعية؛ وطبيعة الاحتلال والإزاحة فى هذه الحقول، سواء فى داخل الحقل أو بين الحقول. ثمة ثمار نظرية إذن فى طرح مفهوم النخب الاجتماعية.

أما الحقول أو المجالات التى تتبارى فيها النخب الاجتماعية فإنها تقع بالضرورة خارج مجال القوة المركزية، إنها تحيط به فى دوائر تقترب منه أحياناً وتبتعد عنه أحياناً أخرى. والسمة العامة لهذه المجالات لممارسة القوة أنها مجالات متنوعة؛ فهى ليست مجالات مهنية خالصة ولا هى مدنية خالصة، صحيح أننا قد نجد سمة عامة تميز النخبة فنقول إنها نخبة مهنية أو مدنية، ولكن ثمة تقاطعات عديدة، وتداخلات عديدة بين هذين القطاعين. فنحن مثلاً عندما نتحدث عن نخبة رجال الأعمال، فإننا نكون بصدد الحديث عن نخبة مدنية، ولكن من بين رجال

الأعمال هؤلاء أفراد على درجة عالية من الكفاءة المهنية، بل إنه قد يمارس المهنة، وقد ينضم إلى نقابة مهنية فيصبح عضواً فى النخبة المهنية فى ذات الوقت. كما أننا عندما نتحدث عن نخبة اجتماعية ذات طابع مهنى كنخبة المهندسين أو الأطباء أو أساتذة الجامعات، فإننا نتحدث عن نخبة مهنية، ولكن هؤلاء جميعاً قد يكونون أعضاء فى تنظيمات مدنية فهم أعضاء فى النخبة المدنية أيضاً. ويتعقد الأمر أكثر إذا ما تحدثنا عن نخب إقليمية (حضرية أو ريفية) فهذه النخب تجمع بين أعضائها جماعات مهنية ومدنية، ورجال سياسة محترفين، وموظفين حكوميين، وفلاحين وتجاراً. ويظهر هنا التداخل واضحاً بين المجال المركزى لممارسة القوة، وبين المجال الاجتماعى، ولكن فى دائرة التأثير المحلية.

ولا تتشابك المجالات الاجتماعية للقوة بعضها مع البعض الآخر فحسب، بل تتشابك أيضاً مع المجال المركزى. ويظهر ذلك عبر المستويات المختلفة لممارسة القوة. فالمجال المركزى نفسه يتشابك عبر مستويات تنزل إلى أسفل حتى تنتهى بالمستوى المحلى. فالمجال يرتكز على قاعدة من تنظيمات ذات طابع رسمى تفرز بدورها نخباً، تظل لصيقة – بحكم تعريفها – بالمجال المركزى ذى الطابع الرسمى. ونجد أن النخب الاجتماعية تتداخل بطرق شتى مع هذه المستويات الرسمية وفى تبادل واضح للأدوار.

ويمكن أن يطرح هذا التحليل قضية العلاقة بين ما هو سياسى وما هو مدنى على نحو جديد. فمن الواضح أن النخب الاجتماعية لها طابع مدنى، ولكنها ليست نخباً مدنية خالصة. كما أن النخب السياسية ترتبط بالدولة، ولكنها ليست مقطوعة الصلة بالحياة المدنية. وهنا يظهر السؤال: هل يحق لنا أن نتحدث عن استقلالية "السياسى" أو "المدنى" فى مثل هذا الظرف؟ إن تراث دراسة الدولة قدم الكثير حول استقلال ما هو "سياسى"، على اعتبار أنه المجال الذى يخلق التوازن بين القوى الطبقية المختلفة، ويعمل على تنظيم المجتمع وتعبئة موارده لصالح القوى الاقتصادية المسيطرة. كما قدم تراث دراسة المجتمع المدنى الكثير حول استقلالية المجال المدنى عن المجال السياسى، إلى درجة أن هذه الاستقلالية أصبحت أحد المعايير الأساسية فى تعريف ما يطلق عليه "المجتمع المدنى". وفى اعتقادنا أن درس تشابكات النخب السياسية والاجتماعية قد يجعلنا نراجع هذا الحديث عن استقلالية "السياسى" أو "الاجتماعى".

فالمجال السياسى لا يسمح – ولا يمكن أن يسمح – للمجـال الاجتمـاعى أن يستقل استقلالاً كاملاً. ولا يقتصر هذا النزوع نحو ضبط المجال الاجتماعى علـى مجرد الخوف من أن يتحول هذا المجال إلى فوضى. وتلك قضية تناولهـا الفكـر السياسى باستفاضة منذ أفلاطون وحتى الآن، فالأصل فى تكوين الدولة هو الضبط والتنظيم، والرغبة فى الوصول إلى معادلة لتحقيق التوازن "غوغائية" الاسـتقلال التام لما هو اجتماعى، والقهر المطلق لصاحب السلطة السياسية. ومـن ثـم فـإن الدولة لا يمكن أن تستقل استقلالاً كاملاً طالما هناك نزوع نحو ضـبط الفوضـى المحتملة والكامنة فى المجال الاجتماعى. وعلى أية حال فتلك حدود دنيـا لتـدخل الدولة. ولكن كما ذكرنا فإن الدولة لا تقف أبداً عند هذه الحدود. فـالتوازن الـذى أشرنا إليه يظل تصوراً مثالياً "طوباوياً" لم يتحقق فى أى صورة من صور الدولـة الحديثة. فثمة صور عديدة من التدخل، تزداد بشكل سافر فى الـنظم الدكتاتوريـة وتتناقص فى الدول ذات الطابع الديموقراطى. ويتخذ التدخل صوراً شتى تبدأ مـن القضاء تماماً على أى صوت أو حركة داخل المجال الاجتماعى، وتنتهى بما يمكن أن نطلق عليه التدخل بالرعاية أو الوصاية، حيث يصبح الاجتماعى ربيباً للسياسى فيتكفل هذا الأخير بتربيته ورعايته والإنابة عنـه والتحـدث بصـوته. وتكشـف المجتمعات ذات الحزب الواحد عن تجارب من هذا القبيل. ولعـل حالـة مصـر والجزائر تقدم لنا بعض الشواهد على مبدأ الرعاية أو الوصاية هذا أثنـاء وجـود النظم ذات الحزب الواحد فى كلا البلدين. ورغم أن المجتمعين قـد انفتحـا علـى التجربة الديموقراطية، إلا أن المجال الاجتماعى ما يزال يحمل على ظهـره إرث الماضى، وما يزال يبحث عن استقلالية وحركة ذاتية.

ولا تقتصر سيطرة المجال السياسى على المجال الاجتمـاعى علـى مجـرد السيطرة التشريعية، أو التدخل السافر أو الكامن فى شئونه، ولكنها تشتمل أيضـا على وجود مستمر داخل المجال الاجتماعى. فالمجال السياسى لا يكف عن أن يبث رجاله ونساءه عبر المجال الاجتماعى المدنى من خلال عضوية الجمعيات الأهلية أو رئاسة مجالس إدارتها، بحيث نرى الرجل (المرأة) من هؤلاء يقف بقدم داخـل المجال الاجتماعى وبأخرى داخل المجال السياسى. يأخذ من هنـا ومـن هنـاك، ويجمع مكاسب وسلطات حيثما كان. وقد يسعى بعض هؤلاء -وبتوجيه من المجال السياسى- إلى تأسيس مؤسسات غير حكومية، وإلى العمـل علـى ربـط هـذه

المؤسسات ربطا وثيقا بمؤسسات الدولة. بل إن الدولة نفسها قـد تنشـئ بعـض التنظيمات التى تبدو وكأنها جزء من المجتمع المدني. قـد ينسـحب ذلـك علـى التنظيمات النسوية التى غالبا ما تنشأ بقرار حكومي أو سياسى، ولكنها تعمل بنظم أقرب إلى نظم المجتمع المدنى. فى هذه الحالة تتشابك العلاقات وتتـداخل، كمـا تتشابك النخب وتتداخل بحيث يصعب علينا الفصل فى الكثير من الأحيان.

وإذا كان المجال السياسى لا يترك المجال الاجتماعى لحاله، فـإن المجـال الاجتماعى يموج هو الآخر بتناقضات تدفعه إلى المجال السياسى تارة وتبعده عنه تارة أخرى. وتلك فرضية تحتاج إلى مزيد من التنقيح والمناقشة. فثمة مؤشـرات على وجود اتجاهات متناقضة داخل المجال الاجتماعى فيما يتصل بالعلاقة بالمجال السياسى:

(1) الأول: يمكن أن يوصف بأنه الاتجاه المهرول إلى السياسـة فأحيانـا لا يكون العمل الخلاق داخل المجتمع المدنى هو الهدف من الانخراط فى نشاطه، بل يكون وسيلة للوصول إلى عالم السياسة. فذاك رجل (امرأة) يؤسس جمعية أهليـة، ويعمل فيها لبعض الوقت قبل أن يسعى إلى الانضمام إلى حزب سياسى أو ينخرط فى النشاط السياسى فى البلديات أو المحليات. ويتواصل هذا النمط تواصلا كبيـرا مع الرجال والنساء الذين تبثهم الحكومة عبر المجال الاجتماعى، كمـا يتواصـل تواصلا تاما مع رجال السلطة أينما كانوا.

ولا شك أن سلوك الدولة تجاه استقلالية المجال الاجتماعى المدنى يجعل من هذه الهرولة السياسية أمرا مقبولا. فالمهرول إلى السياسة من عالم المجتمع المدنى هو رجل (امرأة) ينظر مليا فى الثقوب التى يتركها السياسى مفتوحة فـى طبيعـة الاستقلال عن المجال الاجتماعى. كما أن المجال السياسى يسمح له بالدخول -إن شاء- كما يسمح له بأن يخلط ما هو سياسى بما هو مدني، وأن يراكم من رمـوز السلطة ومواردها ما شاء له أن يراكم. ويمكننا هذا التحليل من أن نفهم أمورا تبدو لصيقة بالممارسات السياسية فى العالم الثالث مثل:

1-1. تغيير المواقف السياسة على نحو سريع وغير مفهوم.

1-2. تغيير الانتماءات السياسية والتحالفات السياسية على نحو سريع وغير مفهـوم أيضا.

1-3. عدم وضوح الحدود بين ما هو سياسى وما هو مدني.

1-4. شكلانية العمل المدنى وتوجيهه لخدمة مصالح سياسية.

(2) والثانى يمكن أن يوصف بأنه اتجاه الشرود السياسى. ويتمثل هذا الاتجاه فى الجماعات التى تحاول أن تتنكر لكل ما هو سياسى، وأن تجعل من ممارساتها الاجتماعية (السياسية أيضا) محاولة لنقد المجال السياسى أو التنكـر لإنجازاتـه. والعمل بشكل دائم على تصوير هذه الإنجازات على أنها خسائر. ويطور خطابـا نقديا يستخدم ما هو متاح فى المجال الاجتماعى من استقلال نسـبى لكـي يحقـق مصالح اجتماعية وسياسية ومادية من تطوير هذا الخطاب الناقد السياسى ويتخـذ الشرود السياسى صورا عديدة:

2-1- فنجد أمثلة عليه فى بعض جمعيات حقوق الإنسان التى تخلق علاقات ارتباط بينها وبين بعض المنظمات العالمية، وتدافع عن أجندة العولمة فـى وجـه الحكومة، وتعمل على تبنى أفكار حداثية أو بعد حداثية فى مقابل خطـاب الدولـة الذى له توازناته الخاصة.

ويميل الشرود السياسى المتعولم إلى أن يكون شرودا ثقافيا. فهو لا ينطلق من نقد للاقتصاد السياسى للدولة، أو يدعو إلى أفكار ثورية بل ينتهج نهج النقد الثقافى الذى يطرح قضايا المرأة، وقضايا الحريات السياسـية والاجتماعيـة علـى رأس الأجندة. ومن ثم فإن نضالاته تتخذ شكلا ليبراليا ينطلق بداية من أسس الليبراليـة الجديدة على مستوى العالم، ويضع قضايا الحرية والديمقراطية على رأس أجنـدة العمل السياسى والثقافى، ويتبنى الأطروحات المعولمة لليبرالية الجديـدة. فـالفقر يرتبط بنضوب رأس المال الاجتماعى أكثـر مـن ارتباطـه بسـيطرة الفئـات البرجوازية، وتردى أوضاع المرأة له علاقـة بمجتمـع الـذكورة أو الفحولـة أو المجتمع الأبوى وسيطرة القيم الثقافية القائمة على العلاقة بين الرجـل والمـرأة. والتمكين الاقتصادى والاجتماعى هو الأداة الفاعلة فـى تصـحيح هـذا الموقـف المتخلف.

2-2. وإذا كان الشرود السياسى فى حالته الأولى يتجه صوب مركز العالم، ويتعولم على غرار الأطر الثقافية الجاهزة للعولمة، ويبيت فى الآخر ويحـاول أن يتقمص رداءه. فإن الشرود السياسى فى الحالة الثانية يرتد صوب الذات، ويتقوقـع حول الأنا ويتقمص رداء التراث، ويتعولم من خلال الأدوات المادية –دون الفكرية والثقافية- للعولمة. تؤشر استراتيجيات السلوك والفكر فى هذا التيار إلـى ارتـداد

ثقافى أو قل إلى "انعكاسية إلى الخلف" حيث يسقط مفهوم التقدم المزعوم، ويصبح التقدم مرهونا بالنظر فى الماضى والاعتبار بعبر التراث الذى أهمل عبر طريـق الضلال الحداثى.

2-3. وإذا انتقلنا من ميدان النضال السياسى والفكرى إلـى ميـدان العـالم المعايش، نجد ضربا ثالثا من الشرود السياسى، ذلك المتمثل فى صور عديدة مـن اللامبالاة وعدم الرغبة فى المشاركة السياسية الحقيقية، والميل الدائم إلـى نحـو الامتعاض قبل الدولة. يؤشر واقع العالم المعايش للناس فى كثير من الدول العربية على أن الدولة الوطنية لم تنجح نجاحا كاملا فى احتواء الجماهير أو بالأحرى فى تكوين قاعدة جماهيرية لها تلتئم بها وتتلاءم مع أهدافها. فالناس ينشغلون بهمومهم الفردية دون الانشغال بقضايا معينة، وقد لا ينشغلون بفشل الدولة أو نجاحها، فهم أكثر انغماسا فى تدبير أمور حياتهم، وفى البحث عن مسارات للمعاش، وينظمون عوالم معاشهم على نحو ما يسوغ لهم. أو على نحو ما تسمح به ظروف حيـاتهم. فى هذا الظرف يتضاءل حجم رأس المال الاجتماعى كما يتمثل فى فقدان الشعور العام بالثقة والطمأنينة وفى فقدان القدرة على خلق شبكات اجتماعية قوية.

إن هذا المستوى من العالم المعايش لا يستقل استقلالا كـاملا عـن المجـال السياسى، فذلك الأخير يحتويه ويخضعه، ويعمل على ضبطه بآليات قوية. ويتداخل المجال السياسى بنظمه المتعددة –التعليمية والصحية والاجتماعية والأمنية- تداخلا كبيرا مع عالم الحياة.

ويميل المجال السياسى إلى استقطاب عالم الحياة المعـايش، ولا ينفـر هـذا الأخير من الاستقطاب رغم محاولته الاستقلال والانصراف إلـى أمـور الحيـاة العادية. فثمة ميول نحو الهرولة إلى عالم السياسة تظهر هنا وهناك وتـرتبط فـى الغالب الأعم بمصالح ظاهرة تتعلق بإعادة إنتاج المكانات التقليدية وصور السلطة وأنماط السيطرة فى الحياة اليومية.

ولا نود أن نستطرد فى الحديث عن صور التداخل بين المجـالين السياسـى والاجتماعى فهدفنا الرئيسى هو أن ندخل من هذا إلى قضية النخب. فهل يمكن أن نتحدث عن نخب اجتماعية خالصة فى ضوء هذه العلاقة المتداخلة بين مـا هـو سياسى وما هو اجتماعى؟ وماذا عسى أن تكون هذه النخب؟

لاشك أن بإمكاننا أن نرصد نخبة سياسية مركزية تتكـون مـن ذوى النفـوذ والتأثير على المستوى المركزى. ولكن هذه النخبة لا تنقطع انقطاعا كاملا عما هو اجتماعى. فهى قد تعتمد على رصيد قرابى أو قبلى أو إقليمى، وتتداخل أنشـطتها مع الأنشطة فى المجال الاجتماعى تداخلا كبيرا.

وإذا ما انتقلنا خارج نطاق النخبة المركزية إلى المجال الاجتمـاعى العـام، باحثين عن تشكيلات للنخب الاجتماعية فقد تثار أمامنا مجموعة من القضايا:

1- فهناك تساؤل هام يظهر بداية حول نطاق تشكل هذه النخب. وهو تساؤل يرتبط بتشكل ما هو اجتماعى: فأين توجد هذه النخب على وجه التحديد؟. وبلغـة أخرى: فى أى مجال (أو نطاق) من مجالات الحياة الاجتماعية تظهر؟

لاشك أن أى مجال يمكن أن يولد نخبا. فحتى تلك التجمعات العـابرة التـى تتشكل عبر وجود الحشود الاجتماعية المجتمعة لغرض عارض يمكـن أن تفـرز نخبا تتجسد فى أولئك الذين لديهم القدرة على استخدام ما لديهم من موارد جسـدية سواء مادية أو معنوية فى قيادة الحشد وتوجيه رغباته وحاجاته.

غير أننا لا نميل إلى توسيع نطاق درس النخب الاجتماعية ليشمل هذه النخب التى تتشكل على نحو عارض. ونميل فى المقابل إلـى أن نوسـع مـن المجـال الاجتماعى عبر نطاقاته المؤسسية، أى تلك التى تقوم على علاقات بنائيـة أكثـر ديمومة واستقرار.

2- ولكن ثمة تساؤل آخر حول المستويات التى تتشكل فيهـا هـذه الأبنيـة النظامية فى الميدان الاجتماعى. فتلك الأبنية ليست متجانسة من حيـث صـنوفها. فنحن إذا انتقلنا من بعد إقليمى فإننا قد نتحدث عن البدو والريف والحضـر. وإذا انتقلنا من منظور طبقى فقد نتحدث عن طبقات أو فئـات اجتماعيـة ذات طبيعـة طبقية خاصة كرجال الأعمال أو أصحاب الياقات البيضاء أو قـادة العمـال. وإذا انطلقنا من منظور الثقافة المدنية والحركات المدنية فإننا قد نتحدث عـن النقابـات والأحزاب.

وأخيرا فإننا لو وسعنا هذا المنظور فقد نزحف بفكرنا إلى أبنية مؤسسية ذات طابع رسمى خالص كعالم الصناعة أو التعليم، حيث يكون بإمكاننا أن نتحدث عن نخب المدرسين ورجال الصناعة.

3- ويدعونا ذلك إلى تأكيد حقيقة هامة وهى أن النخب الاجتماعية قد لا تخضع لتصنيف واحد، فهى نخب متعددة بالضرورة، تتجلى فى أى نطاق نظامى. فحالما يميل الأفراد إلى الدخول فى علاقات منظمة، فإن علاقات القوة المتأسسة على علاقات للسيطرة والخضوع تفرز جماعات نخبة (صفوة) تتميز داخل هذا النطاق للعلاقات، وتعمل على إنتاج آليات لإعادة إنتاج وجودها.

4- تلتف هذه النخب الاجتماعية بمستوياتها المختلفة (الإقليمية، والمهنية، والمدنية، والفئوية) حول النخبة المركزية، وتتشابك معها عبر تداخلات الاجتماعى والسياسى التى أشرنا إلى جانب منها فيما سبق.

5- ورغم أن وجود النخب الاجتماعية داخل المجال الاجتماعى يؤشر على قدر من الاستقلال النسبى، إلا أن هذا الاستقلال –خاصة فى ظروف تناقضات التحول الاجتماعى- يكاد يكون مفقوداً. فثمة صور للتداخل والهرولة، أو الجموح. وثمة مراوحات بين النخب السياسية والاجتماعية، يستقطب كل منها الآخر، ويتم تبادل الأدوار بينهم بشكل مستمر، فيشكل كل مجال من هذه المجالات الاجتماعية والسياسية رصيدا حاضرا يبعث برجاله ونسائه إلى المجالات الأخرى.

6- ويدعم من هذا التداخل علاقات التبعية السياسية أو الاجتماعية التى تحرص جماعات النخبة على إعادة إنتاجها. فهذا النمط من العلاقات الزبائنية يستخدم كل ما يتاح من مصادر سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية فى إحداث تشبيك اجتماعى من نوع خاص، يختلط فيه كل شئ بكل شئ، وتتزاحم فيه أنماط التداخل والتدخل بحيث لا يكاد الباحث يرى حدودا فاصلة بين ما هو اجتماعى وما هو سياسى.

ومن هنا تظهر أمامنا أهمية درس طبيعة تشكل النخب الاجتماعية فى مجتمعاتنا العربية، حيث يأتى هذا الكتاب كباكورة لهذه الدراسات. ويعالج الكتاب حالتى مصر والجزائر، ويقدم دراسات متنوعة حول النخب الاجتماعية تبدأ بدراسات تطرح مقدمات نظرية حول تشكل النخب، ثم تتشعب إلى تقديم دراسات حول النخب فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة. ولا نزعم أن هذه الدراسات تغطى كافة المستويات التى تكون مجالات الحياة الاجتماعية والمدنية، ولكنها نماذج من تشكيلات الصفوة فى بعض المجالات. ونأمل أن يكون الكتاب بداية لدراسات أخرى فى كافة الدول العربية تمكننا من أن نعقد مقارنات علمية فى المستقبل.

الباب الأول:
النخبة والمجتمع: مداخل نظرية

الفصل الأول

بنية النخب في الجزائر

مصطفى حداب*
ترجمة: بانسى جمال الدين

يبدو أن ملاحظة الخصائص التحولية لأحد الأوساط الاجتماعية هـو سـبيل الكشف عن مختلف هياكله بشكل أفضل من تحليل هـذه الهياكـل أثنـاء مرحلـة استقرار هذا الوسط. وعلى صعيد الأنظمة التعليمية، اقترح بيير بورديو *Pierre Bordieu* وجون كلود باسـرون *Jean Claude Passeron* التمييـز بـين الفترات التكوينية أو البنيوية من جهة وبين الفترات الحرجة[1] التي يمكن أن تمر بها هذه الأنظمة من جهة أخرى.

والفترة البنيوية هي تلك التي تتم خلالها عملية مواءمة بين مختلف مكونـات النظام، هي عملية تتكرر بمجرد حدوثها لأول مرة، كإحداث مواءمة بين الوسـط الاجتماعي "المتوسط" للمعلمين من جهة ووسط الطلاب من جهة أخرى، أو بـين الخلفيات الثقافية لهاتين الفئتين، أو كذلك بين عدد الطلاب وأماكن وجودهم وبـين نسبة عدد الطلاب للمعلمين...إلخ. لكن الفترات الحرجة هي تلك التي تتسم باختلال توازن هذا النظام نتيجة لوصول أعداد هائلة من المعلمين والطلاب الذين يحملون ثقافة مغايرة لتلك التي كانت تسود آنفاً على أوسع نطاق، وكذلك نتيجـة لوجـود أشكال جديدة لشغل الأماكن المخصصة لهم بسبب الأعداد المتزايدة...إلخ.

وقياساً على ذلك، فقد يكون من المجدي تطبيق فكرة التمييز بين هذه الفترات على وسط النُخبة في الجزائر انطلاقاً من تكوينه منذ الاستقلال.

ونعني هنا بوسط النُخبة مجموع الأشخاص الذين يمتلكون مستويات عليا من رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها سواء على الصعيد السياسي أو الأسـري أو

---

* جـامعة الجـزائر

الاقتصادي أو في مجال اختصاصهم أو ما إلى ذلك، وهم في أغلب الأحيان من الأعضاء غير العاديين في الجماعات المختلفة. ومن ثم، يؤهلهم ذلك إلى الدخول بدرجات متفاوتة في علاقات تتسم على حدٍ سواء بالصراع والدعم المتبادل من أجل تحقيق الإفادة بأقصى درجة ممكنة من مزايا المراكز التي تم الوصول إليها من قبل. كما أن المستويات العليا لرؤوس الأموال تلك في مختلف القطاعات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص تتيح لمن استطاع منهم بلوغ مستويات أعلى، تخطي هذه القطاعات بشكل ما والدخول في نظام العلاقات الاجتماعية الذي يسود وسط النُخبة.[2] ومن بين هذه القطاعات نذكر المؤسسات السياسية والمؤسسات العسكرية ومختلف فروع الاقتصاد العام أو الخاص والمؤسسات العلمية والثقافية والفنية...إلخ.

ويبدو أنه من الممكن ملاحظة عملية الانتقال من الفترة البنيوية إلى المرحلة الحرجة، من خلال رصد تطور وسط النُخبة بالجزائر عند نهاية الثمانينات، حينما صار من المستحيل إخفاء قصور نظام الحزب الواحد والإدارة الشمولية المركزية للنظام الاقتصادي.

لقد كنا نسعى في بادئ الأمر إلى إدخال تحليل لنظام القواعد الموضوعية التي تسود ديناميكية وتكوين محيط النُخبة منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات، ثم أخذنا نتساءل فيما بعد حول ما شهده هذا التكوين من تبعات نجمت عن التغيرات التي حدثت أو التي في سبيلها إلى الحدوث، في ظل ظروف تشكيل أنواع مختلفة من رؤوس الأموال المادية أو الرمزية داخل مختلف الأوساط الاجتماعية.

ومن هنا، يتعين علينا طرح التساؤل التالي: هل تُعد هذه التغيرات تغيرات هيكلية بنيوية أم أنها مجرد تغيرات وضعية؟

وسط النُخبة منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات: التكوين وتدرج المراتب

إن حجم الدور الذي يضطلع به الوسط السياسي كمكان لتشكيل النُخبة بالنسبة لبقية الأوساط الأخرى كالأوساط الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية وغيرها، قد يكون بلا شك مؤشراً على أهمية التراكم المادي والرمزي الذي ينتفع به المجتمع.

ويمكننا القول إنه خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال، انطلقت الفئة المسيطرة على وسط النُخبة من داخل الوسط السياسي.

وعند الاستقلال، لم تكن الفئات التي يتكون منها بوجه عام وسط النُخبة تحظى بثقلٍ كبير، سواء من حيث عدد أفرادها أو من حيث أهمية نوعية رؤوس الأموال التي تستثمرها، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال المفكرين ورؤساء الشركات الخاصة وكبار الملاك الزراعيين والكوادر العليا بالدولة أو بالمؤسسات العامة المحلية...إلخ.

ويمكننا كذلك الإشارة إلى نهاية الستينيات باعتبارها المرحلة التي شهدت تفوق رأس المال المكتسب من المشاركة في الحركة الوطنية وفي مختلف أشكال الكفاح من أجل تحرير الوطن، على غيره من رؤوس الأموال الأخرى. وعلى الأقل حتى عام 1989، وإلى حد ما بعد هذا التاريخ، لم يكن الطريق السياسي العسكري هو أقصر الطرق فحسب لاختراق وسط النُخبة، بل كان أيضاً يستند على أشكال من الشرعية تتسم بفاعلية خاصة. فهذا النوع من رؤوس الأموال ظل طويلاً سبيل بلوغ أكثر المراكز أهمية في الوسط السياسي، وعلى نطاق أوسع في وسط النُخبة بأكمله. وجدير بالذكر أن الشخصيات التي سلكت هذا الطريق السياسي العسكري، من أجل دخول وسط النُخبة، كانت تحظى برصيد سياسي هائل وبقدر كبير من العلاقات الاجتماعية، رغم تواضع رصيدها من التعليم. وقد نجح معظم هؤلاء الأعضاء السابقين في منظمات الكفاح من أجل الاستقلال، في تقلد المناصب التي كانوا يطمحون إليها، ألا وهي تلك التي تتشكل منها مؤسسات الحكم في البلاد مثل الحكومات وإدارة حزب جبهة التحرير الوطنية وأعلى تنظيمات الجيش[3] وكبرى الهيئات الدبلوماسية...إلخ. كما تم منح بعض الشخصيات العديد من المناصب الكبرى في المؤسسات الإدارية والاقتصادية، انطلاقاً من مركزهم السياسي، لا من مؤهلاتهم الجامعية أو خبرتهم المهنية.

لقد شهدت بعض السبل الأخرى لدخول وسط النُخبة تطوراً تدريجياً انبثق من اتساع وتدعيم الهياكل الإدارية وهياكل القطاع العام في المجال الاقتصادي. فعملية الارتقاء في هذه المجالات وبلوغ مستويات إدارية أعلى تستند بشكل كبير على مستوى وطبيعة التأهيل المكتسب بالإضافة إلى بعض القدرات الأخرى. وشيئاً فشيئاً، صار على عاتق عدد كبير من حملة الشهادات الجامعية في مختلف التخصصات كالقانون والاقتصاد والاجتماع والهندسة بفروعها المختلفة...إلخ، تولي مسئولية إدارة وحدات إدارية واقتصادية واسعة النطاق.[4] ويحظى أصحاب هذه المناصب العليا وفقاً للتسلسل الوظيفي الإداري أو الاقتصادي بمكاسب مادية

معقولة في أغلب الأحيان، لكنهم يتمكنون على الأخص من تكوين رصيد هائل من العلاقات الاجتماعية التي تفتح أمامهم آفاق بلوغ وسط النُخبة.

وهكذا، يتكون سريعاً داخل وسط النُخبة ذاته نوعاً من الطبقية التـي ترسـخ بشكل واضح، وتبدأ في إرساء بنيان العلاقات التي تربط بين أفراد مجموعات هذا الوسط، انطلاقاً من وظيفة كل منهم والمركز الذي يشغله.

يمثل النظام الحاكم بوجه خاص إحدى الطرق الفعالة للارتقاء داخـل بنيـان وسط النُخبة؛ فهذا النظام ظل طويلاً انعكاساً مصغراً لعالم النُخبة، نظراً لما شـهده من وجود متزامن لفئتين من الوزراء: إحداهما تمثل القطب المسيطر على الوسط السياسي، والأخرى تشمل الوزراء الذين ارتقوا في مناصـب الإدارات العليـا أو إدارات كبرى هيئات القطاع العام الاقتصادية. ويبدو أن بعض الأوساط الأخرى قد شهدت تكرار وجود مثل هاتين الفئتين من صفوة رجال السياسة، وذلك وفقاً لأفكار منطقية تتسم بقدر من الوضوح النسبي.

ويبدو أن دخول عالم النُخبة عن طريق الحزب الواحد قد أسفر طـويلاً عـن بلوغ مراكز في الوسط السياسي تقل في مكانتها عن تلك التي بلغهـا مـن سـلك طريق الجيش. إلا أنه يجب الإشارة إلى التقاء هذين الطريقين عند بعض مكونات رؤوس الأموال التي يستند عليها كل منهما في سبيله إلى وسط النُخبـة؛ فـالجيش والحزب هما أكثر المستفيدين والمنتفعين برصيد الشرعية المنبثقة عن حركة كفاح التحرير الوطني. وينعكس الحجم الهائل لسلطة الجيش الحقيقية أو الممكنـة علـى مختلف مستويات الواقع الاجتماعي، من خلال تفوق الثقل الذي يحظى به رجـال الجيش على ذلك الذي يتمتع به رجال الحزب في الوسط السياسي.

ويحتل المجال السياسي، في وسط النُخبة، بهيكله الثلاثي مركزاً شديد السيطرة بالنسبة لغيره من فئات النُخب الأخرى. وقد كان هذا الأمر ينطبق كذلك حتى نهاية الثمانينات على نُخبة المثقفين من الجامعيين والفنانين وأهـم رؤسـاء المؤسسـات الخاصة أو أكبر مستثمري القطاع الخاص وغيرهم. وإزاء هذا المحور المركـزي من صفوة السياسيين، لم يجد صفوة المجالات الأخرى أمامهم سوى الاكتفاء إلـى حد ما بمكانتهم الثانوية.

ويمكن أن يقترب جزء من نفس الفئة المصطفاة من المستويات العليا لوسـط النُخبة الكلي من دون الجزء الآخر. فنجد على سـبيل المثـال مـن بـين نُخبـة

الجامعيين، تفوق أساتذة الطب على أساتذة الأدب من حيث اقترابهم من أعلى مستويات النُخب.

وفيما يخص أساتذة الأدب، يجب علينا التمييز بين نوعية رؤوس الأموال التي يمتلكها كل من المستعربين والمتفرنسين، وكذلك بين مختلف الاستراتيجيات التي يطبقونها في علاقاتهم بوسط النُخبة.

ويمكن اعتبار حركات الكفاح التي قادها المفكرون المستعربون، خلال عقدي السبعينيات والثمانينات، بمثابة جهود واعية أو غير واعية تهدف إلى الوصول برأس المال الذي يحملونه إلى أعلى درجات التقييم الاجتماعي الممكنة، ويتمثل أحد المكونات الأساسية لرأس المال هذا في معرفتهم باللغة العربية [5] على وجه التحديد. وينطوي هذا التقييم على كسب عدد من المنافع المادية والرمزية المتوقعة، مع تفضيل بعضها على البعض الآخر وفقاً لتدرج المستويات التي تنجح تلك الفئة من رجال الفكر في بلوغها. ومن بين هؤلاء، كان هناك من يحق له التطلع إلى الانضمام لقيادات الحزب أو الحكومة، والدخول بالتالي إلى وسط النُخبة أو الاقتراب منه[6]، شريطة امتلاك رصيد كبير من الاشتراك في الحركة الوطنية، مهما صغر أو كبر الدور الذي اضطلع به، والاشتراك في التحرير الوطني، والحصول على عدد من الألقاب الجامعية الرسمية رفيعة المستوى، والوجود بصورة كبيرة في وسائل الإعلام، مع امتلاك رصيد من العلاقات الاجتماعية الهامة.

ويبدو أن تنوع سبل الدخول إلى وسط النُخبة يرتبط بشدة بنوع رأس المال الذي تستند عليه عملية الدخول في هذا الوسط، فنوعية رأس المال تحدد أي المراكز يمكن شغلها داخل جماعات النُخب التي تتعدد مراتبها وتتنافس فيما بينها مع اختلاف حدة هذا التنافس. وقد كان من الممكن التحقق تجريبياً من هذه الملاحظة، عن طريق إجراء بعض الدراسات كدراسة مسيرة الأفراد داخل وسط النُخبة، ولا سيما صفوة السياسيين وكبار قادة كبرى مؤسسات قطاع الدولة مثل SONATRACH و SIDER وغيرهما من المؤسسات الأخرى. وبلا شك كنا سنكتشف آنذاك ظهور بعض الحواجز التي لا يمكن أن يتخطاها هؤلاء الأشخاص عند ارتقائهم في قلب مجتمع النُخب.

إن مختلف أنواع رؤوس الأموال التي كان يتمكن الأفراد والجماعات من تكوينها أو توارثها[7] في المجتمع الجزائري، كأحد نواتج كيان تاريخي أو بنيان

هيكلي اجتماعي واقتصادي، لم تكن تتساوى خلال السبعينيات والثمانينات من حيث قيمتها الاجتماعية، ولم تكن تشكل سوى نادراً أساساً تستند عليه عملية الوصـول إلى وسط النُخبة.

وهناك مدلول واضح للوضع القائم على وجود جماعة مسيطرة على المجتمع الفكري والجامعي والفني بالجزائر. فقد تجمعت العديد من العوامل من أجل الحـد من القيمة الاجتماعية لرأس مالها العيني، ومن ثم إضعاف وضع أبـرز ممثليهـا داخل وسط النُخبة. وهكذا، يبدو الموقف داخـل هـذا الوسـط مرهونـاً بالثقـل الاجتماعي الحقيقي للوسط العيني الذي ننتمي إليه، والذي يتمثـل فـي جمهـور "المستهلكين" الحقيقيين أو المفترضين للإنتاج الفكري والذين صار عددهم محدوداً نتيجة لبعض الأسباب التاريخية، مما أسفر بالتالي عن الحد من ثقلهم الاجتمـاعي. ومن ثم، فإن الانضمام إلى مؤسسات أو منظمات سياسية أو اقتصادية أو إدارية هو السبيل الوحيد أمام فئة المفكرين لدخول وسط النُخبة على الصعيد المحلي، وامتلاك سلطة ذات تأثير واضح داخل هذا الوسط. إلا أنه قد ذاع صيت العديد من المفكرين والفنانين باعتبارهم من المعارضين داخل ما يمكن أن نطلق عليه اسم وسط النُخبة المضاد. ومن هذا المنطلق، يمكننا إعادة النظر فـي مسـيرة حيـاة عـدد مـن الشخصيات مثل مولود مامري وكاتب ياسين ومالك حداد الذي تقلد منصباً كبيـراً بعد مرور وقت طويل، وكذلك رشيد ميموني وعبد الله مازوني...إلـخ. وتحمـل مسيرة كل واحد من هذه الشخصيات دلالات واضحة تنعكس من خـلال سـماتهم المشتركة وما تنطوي عليه حياتهم من مختلف أشكال مقاومة التسلط.

إن طريقة تكوين وسط النُخبة وشروط الانضمام إليـه كانـت حتـى نهايـة الثمانينات سبباً في إضعاف كيان النُخب المحلية. وإن حكـم الـبلاد السياسـي والإداري والاقتصادي وفقاً للنظام الرأسي الطبقي المركزي قد حد مـن تكـوين عناصر ديناميكية محلية على المستوى الأفقي، مما قلل بالتالي من إمكانية تكـوين أنواعاً هامة من رؤوس الأموال على الصعيد المحلي. ومهما بلغت القيمة "المطلقة" للمال هذا على المستوى المحلي، فإنها تنخفض بالقطع بمجرد تواجدها أمام رؤوس الأموال التي يمتلكها صفوة المستوى المركزي، وهو ما لا يمكن تجنب حدوثه بأي حال من الأحوال.

وقد أوضح إبراهيم صالحي في نص[8] موضوعه حول تطور كوادر ونُخـب ولاية تيزي أوزو، أنه بعد مرور حوالي عشر سنوات لم يشهد خلالها هذا الإقلـيم

ظهور صفوة محلية لها أهمية تُذكر، حيث لم يكن يمتلـك بعـد هياكـل التأهيـل والتوظيف اللازمة للوظائف رفيعة المسـتوى، تبـدل الحـال بحلـول منتصـف السبعينيات، حينما أسفر بوجه خاص تشكيل قطاع عام صناعي وإنشـاء منشـآت جامعية عن تجمع عدد من الكوادر عالية المستوى والذين ترجع أصولهم في معظم الأحيان إلى تلك الولاية. إلا أنه من الملاحظ أن تشكيل هذه النُخبة لم يكـن أمـراً ذاتياً، لأنه كان مرهوناً للغاية بالقرارات الاقتصادية والإدارية التي يـتم اتخاذهـا داخل قيادات البلاد الرئيسية. ولا جرم أن تقييم الثقل الاجتماعي لأفراد تلك النُخبة المحلية، ولا سيما من أجل الحكم على قدرتهم اللازمة لإدخال جزء منهم في وسط نُخبة البلاد بأكملها، يستلزم التعرض لعناصر تشكيل هذا الكيان مثل رؤساء القطاع الخاص وكبار التجار ووجهاء المهن الحرة أو المؤسسات التقليديـة كالجمعيـات الدينية والزوايا وقيادات الحزب المحلية...إلخ، والتطرق كذلك إلى مختلف أنـواع رؤوس الأموال التي يمكن بأي شكل من الأشكال إشراك الآخرين فيها.

ورغم تنوع الطرق التي أتاحت حتى نهاية الثمانينات لبعض الأشخاص الذين يملكون رؤوس أموال اجتماعية معينة، شغل مواقع محددة داخل وسط النُخبة، فقد سادت حالة استقرار نسبي ارتبطت بمرحلة تكوين هذا الوسط. وقـد امتـد هـذا الاستقرار ليشمل في الأساس طبيعة الطرق المؤدية إلى وسط النُخبـة والشـروط الاجتماعية اللازمة لدخوله.

منذ نهاية الستينيات، تم تشكيل مكونات عالم النُخبة ووضع هيكـل العلاقـات التي تربط بين مختلف عناصره وتحقيق استقرارها النسبي، فقد شهد هـذا العـالم مرحلة تكوين طويلة نسبياً تم خلالها إرساء بعض العـادات اليوميـة وترسـيخ الأوضاع بين أفراده أو ما يشبه "العرف" في تعامل الأفراد مع بعضـهم الـبعض والارتباط بعلاقات مصاهرة من أجل زيادة الفاعلية الاجتماعية للرصيد الاجتماعي للعائلات المعنية، وما إلى ذلك من أمور أخرى أدت إلى استحداث قواعـد غيـر معلنة سادت نشاط هذا العالم. واتسمت فترة الاستقرار بقدر من الطول أتاح حدوث تطور تدريجي على الصعيد الاجتماعي. وقد تزخر دراسة الاستراتيجيات المدرسية التي وضعها أفراد ينتمون لمختلف أجزاء مجتمع النُخبة لصالح أبنائهم، بعدد مـن الاكتشافات ليس فحسب حول فشل أو نجاح هذه الاستراتيجيات، ولكن أيضاً حول الصلة التي تربط بين نوع رأس المال الذي يمتلكه الآباء وبين الخصائص الثقافية

أو بالأحرى الخصائص النفسية التربوية للاستثمارات التعليمية التي يلجأ إليها الآباء من أجل تحقيق صالح أبنائهم.

هل التغيرات التي طرأت على وسط النُخبة بعد عام 1988 هي تغيرات هيكلية أم وضعية؟

هل أسفرت التغيرات المؤسسية والاقتصادية التي وقعت تدريجياً خلال عقـد الثمانينات عن حدوث تعديلات هامة في شروط الانضمام إلى وسط النُخبة، أو في تكوين هذا الوسط، أو بالأخص في هيكل العلاقات التـي تـربط بـين مختلـف عناصره، أو كذلك في علاقة هذا الوسط بغيره من الأوساط الاجتماعية الأخرى؟

يمكننا على أقل تقدير تناول أربعة مجالات شهدت تغيرات أسـهمت أو مـن شأنها الإسهام في إحداث تعديلات لا في تكوين وسط النُخبة فحسب، بل في بنيانه الهيكلي بأكمله. وتنحصر هذه المجالات في التعددية الحزبية وتدهور القطاع العام في النواحي الاقتصادية وصعود الصحافة الخاصة، بالإضافة إلى ما ترتب علـى إعلاء قيمة بعض أنواع رؤوس الأموال وانخفاض قيمة البعض الآخـر، نتيجـة لتطورات العولمة الاقتصادية والثقافية.

إن التخلي عن نظام الحزب الواحد وغيره من الأمور الأخرى قد أتاح إمكانية إرساء سبل جديدة للدخول في وسط النُخبة الذي يمكن بلوغـه بواسـطة المجـال السياسي. وبعبارة أخرى، صار على ما يبدو من الممكن حشد بعض أنواع رؤوس الأموال التي كان يصعب تقديرها تحت النظام القديم، من أجل الشروع في عمليـة الارتقاء الواعدة. ومن بين رؤوس الأموال التي يبدو أنه قد تم استغلالها إلى حـد ما، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال امتلاك شبكة ثرية من العلاقات الاجتماعيـة نتيجة لممارسة إحدى المهن الحرة، أو امتلاك ثروة هائلة نسبياً، أو كـذلك إعـادة إحياء تاريخ سياسي تعرض للقمع والاحتجاب خلف منطـق الحـزب الواحـد، أو الإيفاء إلى أشكال متنوعة من الارتباط بالإسلام مثل تلك التي تتصـل بالحركـة الإسلامية المعاصرة، أو التمسك بالهياكل الدينية التقليدية...إلخ. ونحن نعلم جيـداً أنه عقب فترة انتشاء، ظهر خلالها عدد كبير من الأحزاب، سرعان ما انخفـض بشدة عدد تلك التي تمكنت من الحفاظ على وجودها الرسمي. ولا نمتلك للأسف أية تحليلات للمدلولات الاجتماعية لظاهرة ظهور العديد من الأحـزاب عنـد بدايـة الثمانينات، ثم انخفاض عددها بشكل سريع. إلا أنها قد أدت في نهاية الأمر إلى بث

روح جديدة أو إحداث اتساع محدود للغاية داخل طبقة ووسـط نُخبـة السياسـيين الجزائريين. لكن كل الظواهر تشير إلى غلبة الاتجاهات المحافظة لنُخبة السياسيين على الاتجاهات المجددة، ولا سيما فيما يخص إفراز عناصر جديـدة مـن داخـل الكيان الاجتماعي لهذه النُخبة.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن الطريق الاقتصادي لبلوغ وسط النُخبة قـد شـهد تغيرات هائلة. ولم تعد المنشآت العامة في ذات الإطار [9] الذي وجه العديـد مـن الأشخاص بداية من الحصول على أعلى الشهادات الجامعيـة كشـهادات كبـرى المدارس الفرنسية، ثم تولي إدارة إحدى الشركات الاقتصادية الهامة، وأخيراً دخول المجال السياسي من خلال تقلد إحدى الوظائف الوزارية في أغلب الأحيان. وهكذا، يتكون سبيلاً فرعياً آخر تزداد فاعليته في بلوغ وسط النُخبة ويحظى بتعزيز قطاع الاقتصاد الخاص.

لقد ازداد عدد الأشخاص الذين أخذ رأس مالهم الاقتصادي في الازدياد خلال العشر سنوات الأخيرة، بل وازداد أيضاً رصيدهم من العلاقات الاجتماعية. ورغم أن التمثيل المباشر والواضح لتلك الفئة من النُخب ما زال محـدوداً فـي المجـال السياسي ، فإن كل الظواهر تؤكد ما تتمتع به من تأثير هائل على هـذا المجـال بشكل غير مباشر. وقد يتعين علينا متابعة العمليات المختلفة التي تُضاف بموجبها أنواع أخرى من رؤوس الأموال إلى رأس المال الاقتصادي. وعلى سبيل المثـال، ما هي الاستراتيجيات التي يتبناها هؤلاء الأشخاص في تعليم أبنائهم المدرسـي أو في عملية تربيتهم بأكملها؟ وهل تهدف هذه الاستراتيجيات في الأساس إلى إخضاع رأس المال هذا لبعض العمليات التحويلية، أم أنها تنطوي أيضاً على الرغبة فـي إنجاح مشروع تحديث كيفية إدارة رأس المال الاقتصادي المتراكم؟

لقد أسفرت غلبة القطاع الخاص على القطاع العام في المجال الاقتصادي عن "هجرة" الكوادر إليه. ويختفي إلى حد ما الكم الهائل لتلك الكوادر وراء ستار نظام الإحالة على المعاش الذي تنتفع به الكوادر الإدارية والاقتصـادية بـل وكـوادر الجيش؛ فهذا النظام يتيح لهم مغادرة القطاع العام في وقت مبكـر نسـبياً يسـمح للبعض منهم بالانضمام إلى القطاع الخاص.

لكن يبدو أن القطاع الخاص الاقتصادي لا يتسم بنفس فاعلية القطـاع العـام كسبيل لدخول الكوادر العليا في وسط النُخب. إلا أنه قد يتعـين علينـا ملاحظـة الأشكال المتعددة لعلاقات التعارف الداخلي والتحالف وتوزيع أعمال تدعيم مختلف

رؤوس الأموال وغيرها من العلاقات الأخرى التي تجد طريقها إلى حيز الوجـود بدون أي نوع من أنواع الدعاية، مما يحول دون ظهورها بجلاء أمام الجميع، ولا سيما أنها نتاج ممارسات عملية تتولد عن أوضاع ملموسة، أكثر من كونها تعتمـد على استراتيجيات معدة سلفاً لأهداف محددة.

ويمتد كذلك تأثير نمو القطاع الخاص في مجال الاقتصاد إلى وسائل الإعلام، ولا سيما الصحافة المقروءة. فقد اكتسبت مجموعات رئاسـة الصـحف اليوميـة الخاصة قدرة خاصة اكتسبوها من مخاطبة أعداد كبيرة من القراء، مما أهلهم إلى امتلاك قوة متزايدة سمحت لهم نوعاً ما بدخول الوسط السياسي، ثم اجتيازه كطريق لبلوغ وسط النُخبة. وقد استندت هذه القوة الهائلة على رأس مال مستقل نسبياً عن هياكل الدولة، مما يوضح التشابه بين وضع رؤساء المؤسسات الاقتصادية الخاصة داخل وسط النُخب من جهة وبين وضع رؤساء كبرى الصحف اليومية من جهـة أخرى.

ترتبط مختلف الشخصيات والمجموعات التي يتشكل منها وسط النُخبـة فـي الجزائر بمجموعة من علاقات التبعية التي تحدد الاسـتراتيجيات الخاصـة بكـل هؤلاء، والتي تهدف إلى الدفاع عن المواقع التي تم بلوغها والعمل على تعزيزها، أو تهدف كذلك إلى بلوغ مراتب أعلى في بنيان هذا الوسط من خلال زيادة فاعلية مختلف مكونات رؤوس الأموال التي يمتلكها كل منهم مثل شبكة العلاقات العامـة وعلاقات المصاهرة وتنمية رؤوس أموالهم من الممتلكات المادية والرمزية...إلخ.

ومن أجل إظهار نوعية آليات الدخول في وسط النُخبة، ثم آليات الدفاع عـن المواقع المكتسبة وتعزيزها، يجب التحقق من دراسة المسارات النموذجية لـبعض الجماعات أو الأشخاص الذين تمكنوا من الربط بشكل متبادل بين بعض المتغيرات مثل درجة الأقدمية في هذا الوسط والمواقع التـي مـازالوا يشـغلونها والوضـع الاجتماعي للأشخاص المعنيين وأفراد أسرهم وأشكال تحويل رأس المال...إلـخ. وما هي العلاقات التي تربط بوجه خاص بين قـدامى أعضـاء وسـط النُخـب والأعضاء الجدد الذين انتفعوا بالتغييرات التي طرأت على شروط الانضمام إلـى هذا الوسط عقب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ مـا يقرب من عقد من الزمان؟

إن بعض التغيرات التي طرأت على شروط دخول وسط النُخب وعلى قواعد اللعبة التي يمارسها زعماء أو محركو هذا النظام، قد تعرضت بدرجات متفاوتـة

لتأثير الانفتاح بصورة أكبر على الديناميكيات الاقتصادية والثقافية الدولية والتـي أحاطت بالجزائر من كل جانب. وحسبنا النظر إلى نتـائج "الانفتـاح الاقتصـادي والإعلامي" على قيمة رأس المال المتمثل في معرفة اللغة العربية التي كانت تُعـد طويلاً كأحد العناصر الأساسية في استراتيجيات المفكرين أو المثقفين حول التأهيل المستعرب بصفة أساسية. إلا أننا نلاحظ أنه يتعين على شباب الخريجين من حملة المؤهلات العليا الاتجاه أكثر نحو القطاع الخاص من أجل إيجاد وظـائف، وهـذا القطاع يتكون من مؤسسات ذات علاقات قوية بالاقتصاد العالمي الذي يدعوها إلى توطيد صلتها به.

وأخيراً، نأمل في زيادة إجراء الدراسات الوافية حول الجوانـب الاجتماعيـة والاجتماعية التاريخية الخاصة بمختلف فئات وسط النُخبة؛ حيث نعتقـد أن تلـك الدراسات قد تنجح أثناء إجرائها أو عند تحليل النتائج التي توصـلت إليهـا فـي الاستناد على معرفة شديدة الدقة لهيكل وديناميكية العلاقات التي تربط بين مختلف جماعات وأفراد وسط النُخب.

الهـوامـش

[1] [1]P.Bourdieu et J.C.Passeron, La Reproduction, Editions de Minuit, Paris, 1970, p.113.

[2] إن الفوائد العلمية والمنهجية لدراسة النُخبة، انطلاقاً من الوسط المحيط بهم، تكمن بوجه خاص في كون تلك الدراسة تفرض نوعاً من المعالجة التي تستند علـى العلاقـات بـين الأفراد، ولا تستلزم فحسب تناول طبيعة نوع رؤوس الأموال التي أتاحت الدخول في هذا الوسط، بل تمتد إلى دراسة القيمة النسبية لها والصراعات الشعورية واللاشعورية التـي تهدف إلى زيادة قيمتها.

[3] أسفر اختلاف أسلوب كبار كوادر الجيش عن وجود منافسة شديدة بين أتبـاع أركـان حرب ولايات جيش التحرير الوطني ALN من جهة، وبين الذين تلقوا تأهيلاً حديثاً فـي مختلف مؤسسات التأهيل العسكري بالعديد من البلدان من جهة أخرى، إلا أن هذه المنافسة قد انتهت بغلبة المجموعة الثانية (cf. Mahfoud Bennoune) .

[4] ارتفع تدريجياً وبشكل بطيء نسبياً مستوى تعليم الكوادر العليا الجزائريـة منـذ عـام 1962. في عام 1963،كان 20% من الكوادر العليا من غير المتعلمين، و30% منهم لم يتلقوا سوى التعليم الابتدائي، ولم يصل سوى 11% منهم فحسـب علـى تعلـيم عـال. بينـما فـي عـــام 1980، تحـولت الـ20% إلى 0.4% والـ30% إلـى 20.6% وارتفعـت الـ11% إلـى 57.4% (cf, M'hamed Boukhobza, Ruptures et transformations sociales en Algérie,OPU, Alger, 1989, 2T, volume I).

[5]Cf. Haddab Mustaph, Les intellectuels et le statut des langues en Algérie, thèse d'Etat, Paris VII,1993

[6] يجب بلا شك اعتبار تلك الحركات النضالية الموجهة إلى إعـلاء القيمـة الاجتماعيـة للرصيد المكتسب السبب فيما نُسب، على خلاف الواقع، من ثقل سياسي هائـل لجمعيـة العلماء المسلمين الجزائريين ولنشاطاتها وقدرتها على التعبئة للكفاح مـن أجـل تحريـر الوطن. وإن المكانة الاجتماعية التي حظي بها عدد كبير من أساتذة الجامعة المسـتعربين الذين انضموا إلى تلك الجماعة أو اقتربوا منها كانت تستند إلى حد ما على القيمة الرمزية التي اكتسبها هذا التنظيم. وقد حاولنا من خلال ما ذكرناه أعلاه التأكيد على أنه رغم عدم

تمكن هذه الجمعية من الحفاظ على وجودها الرسمي عقب الاستقلال، فإنها استمرت فـي كونها شبكة كبيرة تقوم على التكافل والتضامن ولها نشاط هائل شديد التأثير فـي العديـد القطاعات المختلفة كالتعليم والإعلام والنشر والشئون الدينية وغيرهـا مـن القطاعـات الأخرى، مما أتاح للعديد من أعضاء هذه الجمعية تقلد مراكز مؤثرة في وسـط النُخبـة. ويتعين علينا التعمق في تحليل ودراسة مسيرة العديد من هؤلاء الأشخاص مثـل أحمـد طالب ومحمد طالبي وعبد الرحمن شيبان وزهور أونيسي على سبيل المثال.

[7] يمكننا بهذا الصدد على سبيل المثال الاطلاع على التحليل الـذي عـرض لـه محمـد عشماوي بشأن مسيرة ابن أحد قدامى ضباط جيش التحرير الوطني بإحدى الولايات شبه الصحراوية، لأنه حظي برصيد اجتماعي كبير هو حصيلة نفوذ والده وشـبكة علاقاتـه الاجتماعية بالإضافة إلى حصوله على مؤهل جامعي متميـز وبعـض الخبـرة بمجـال الأعمال، وهو رأس مال يتيح لـه البـدء فـي عملـه كنائـب سياسـي (Mohamed Hachemaoui, Le député: agent de la médiation clientélaire, Colloque de Timimoun, du 20 au 25 mars 2002).

[8] Brahim Salhi : Elites entre modernisation et retraditionnalistion…, Colloque de Timimoun, mars, 2002.

[9] للشروع في تحليل العلاقة بين تطور وضع كبرى المدارس الجزائرية وأصل كوادر إدارة الهيئات الاقتصادية والإدارية، يتم الرجوع إلى Haddab Mustapha, L'évolution du statut des cadres en Algérie et ses effets sur les institutions de formation, in Actes du colloque de Stockholm, du 24 ou 25 septembre 1993 sur les élites: formation, reconversion, internationalisation.

الفصل الثانى

النخب السياسية والاجتماعية

مدخل نظرى: مع إشارة خاصة إلى تشكلها فى ا تمع المصرى

أحمد زايد*

مقـدمـة:

لا تتحدد المضامين إلا بالمقاصد. ومقصدنا فى هذه الورقة هو استجلاء بعض الإشكاليات النظرية المرتبطة بمفهوم النخب السياسـية، تمهيـداً لطـرح بعـض الافتراضات حول تكوين النخب فى المجتمع المصرى. ولاشك فـى أن التعـرف على هذه الإشكاليات النظرية يعد مدخلاً لازماً لفهم تشكل وتحولات النخبـة فـى مجتمعنا العربى بعامة، أو فى أى مجتمع قطرى بخاصة. ويرجع ذلـك إلـى أن الخلاف حول تشكل "السياسى" وطبيعة الجماعات الفاعلة فيه هو خلاف جذرى لا سبيل إلى حله بسهولة. ومن ثم فإن التعامل مـع الإشكاليات النظرية يسـهم فـى تضييق أوجه الخلاف إلى أدنى درجة ممكنة، ولقد ساهم مفهوم "النخب السياسية" – رغم أنه ظهر فى موقف عناد أيديولوجى ونظرى واضـح – فى تضـييق شـقة الخلاف النظرى حول "السياسى" وحول الجماعـات السياسـية والاجتماعيـة ذات العلاقة به. فقد نجحت بعض الصياغات النظرية للمفهـوم فـى أن تقربـه مـن المفهومات المناوئة له؛ بحيث تحول مفهوم "النخب السياسية" إلى مفهوم محـورى فى التحليل السياسى المعاصر(1).

ولا يتوقع فى هذا الحيز الضيق أن نتناول كافة الإشكاليات النظرية المصاحبة للمفهوم. وحسبنا أن نضع أيدينا على أهمها وأكثرها إثارة للجدل. من ذلك مثلاً

***أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة**

إشكالية مفهوم "النخبة" ذاته والمعيار الذى يمكن فى ضوئه الحديث عنه "نخبة" ونطاق وجود هذه النخبة (على المستويين القومى والمحلى)؛ ومنها إشكالية التركيب الداخلى للنخب السياسيـة وظروف ثبات أو تغير هذا التركيب؛ ومنها خصوصية تشكيل النخب السياسيـة فى الدول النامية والظروف التاريخية المصاحبة لهذا التشكيل. تلك هى أهم الإشكاليات التى سوف نتناولها قبل أن نشرع فى طرح بعض الافتراضات حول تشكل النخب السياسية فى المجتمع المصرى. وربما يمكننا التحليل النظرى من أن نطور مفهومـاً واسعاً للنخب السياسية بحيث يمكن من خلاله تناول هذه النخب عبر مستويات متعددة للبنية الاجتماعية (المستوى القومى الأوسع، والمستوى المحلى، وما بينهما من جماعات وسيطة)، وبحيث يمكن من خلاله أيضاً تناول أنماط مختلفة من "النخب" كالنخب الاجتماعية بحيث لا يقتصر التناول على النخب السياسية فقط.

أولاً: إشكالية مفهوم النخبة

التبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين أيديولوجية. فقد كان عالم الاجتماع الإيطالى باريتو Pareto عندما استعار مفهوم النخبة elite مـن عـالم السـلع أو التجارة (كان المفهوم يستخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسـلع المتميـزة) ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية، كان يريد أن يعاند مفهوم الطبقة الحاكمـة كما صاغه كارل ماركـس، فالمجتمع لا يتأسس علـى سـيطرة الحيـاة الماديـة وعلاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التـى أطلق عليها ماركس الطبقة البرجوازية. لقد كان الفكر الإيطالى الذى ظهـر فـى مجتمع يختلف إلى حد ما عن باقى المجتمعات الرأسمالية، يبحث عن أسس مختلفة للتكوينات الاجتماعية، وعن أسس مختلفة لرصد التغيرات فى المجتمعات الأوربية، خاصة ظهور الدول البيروقراطية، وانتشار اقتصاد السـوق، وانتشـار عمليـات التصنع والتحضر.

لذلك فقد شكك منظرو النخبة الأوائل – وجلهم من إيطاليا – فى إمكانيـة أن تكون هذه التغيرات قد نتجت عن تغيـر فى قوى وعلاقات الإنتاج. وأكـدوا فـى المقابل أنها نتجت عن الدور الذى تقوم به النخبة الحاكمة. إن النخبة هـى "عقـل المجتمع" وفكره المدبر، هى التى توقفه عن التجديد وتميل به إلى المحافظة، وهى التى تنطلق به إلى التجديد بلا حدود (نذكر هنا تفرقة باريتو بيـن النخبة المحافظة

والنخبة المجددة)؛ وهى التى تنظم شئونه بما تجيده من فن الإدارة والتنظيم (نذكر بصياغة موسكا عن القدرة التنظيمية للطبقة الحاكمة)؛ وهى التى تجمع فى يدها خيوط اللعبة السياسية بل تحتكرها احتكاراً (نذكر بصياغة روبرت ميشيلز عن الأوليجاركية).

ولقد أدى ظهور المفهوم فى هذا السياق إلى نتيجتين: الأولى أن المفهوم قد ولد لصيقاً بفكر سسيولوجى ذى ظلال أيديولوجية واضحة؛ تنعكس بجلاء فى معاداة مفهوم "الطبقة الحاكمة" بالصياغة الماركسية. والثانية أن يصبح الحكم أقرب إلى "سيكولوجيا" البشر منه إلى الأبعاد الموضوعية المرتبطة بتركيب البناء الاجتماعي. وقد انعكست النتيجتان فى الصياغة المبكرة لمفهوم النخبة السياسية. فقد أصبح المفهوم يشير إلى تلك المجموعة من البشر التى تمتلك أوفر نصيباً من القوة والتحكم (أو حتى الثروة) بفضل ما تملكه من خصائص شخصية. يتفق المنظرون الأوائل – باريتو وموسكا وميشلز – على هذا التعريف تقريباً؛ كما يتفقون على أن النخبة تقف فى مقابل "الجماهير" التى تكون عموم الشعب. ولكنهم يختلفون – قليلاً – حول طبيعة هذه الخصائص الشخصية (أو السيكولوجية) التى تحدد النخبة. فهى عند باريتو خصائص نابعة من القدرة الفائقة على استخدام رواسب المحافظة أو التجديد؛ وهى عند موسكا القدرة التنظيمية على الرغم من إشارته أحياناً إلى الثروة أو القوة العسكرية؛ وهى عند ميشليز القدرة على التنظيم الحزبى وعلى استغلال ما لدى العامة من ميل نحو الخضوع[2].

ولاشك أن صياغة على هذا النحو يصعب أن تقبل بسهولة فى الدوائر السوسيولوجية. فلم يكن للماركسيين أن يقبلوها بسبب طمسها للأسس المادية للتكوين الاجتماعى بعامة والتحكم السياسى بخاصة. كما لم يكن بمقدور السلوكيين والوظيفيين أن يقبلوها لأنها تطمس الفكرة التعددية التى يقوم عليها التحليل الوظيفى والمدرسة السلوكية المرتبطة به. ومع ذلك فقد حدثت تطورات فى الفكر النظرى جعلت مفهوم النخبة السياسية يتحول إلى مفهوم محورى فى التحليل السوسيولوجى؛ وأصبحت كافة المناحى النظرية تشير إليه على نحو أو آخر.

ولقد ساعد ذلك فى تجاوز الصياغات السيكولوجية المبكرة من ناحية، وتوسيع قاعدة النخبة بحيث لا تقتصر على قلة قليلة العدد من الأفراد من ناحية أخرى. ولقد ساعد مفهوم القوة – الذى كان قد شاع استخدامه فى علم الاجتماع السياسى خاصة من جانب علماء السياسة السلوكيين الذين تأثروا بصياغات ماكس فيبر حول

القوة والسلطة – ساعد فى تحديث صياغات مفهوم النخبة السياسية. كما ساعد عليه أيضاً التفسيرات المحدثة للماركسية التى لم تقف عند الارتبـاط الاختزالـى بـين التحكم الاقتصادى والتحكم السياسى.

ولعل الرابطة بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة قد تبلور فى صياغة ميلز الذى طرح مفهوم "نخبة القوة" Power elite. وقصد بها أولئك الذين يحتلـون مواقـع القوة والنفوذ فى الدوائر العليا من النظم الرئيسية فى المجتمع مثـل كبـار قـادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة[3]. تمسك ميلز فـى هـذه الصياغة بمفهوم النخبة ولكنه لم يرجعه إلى أسس سيكولوجية بل حاول أن يكتشف المصادر التى تمنح بعض الأفراد القـوة وتمنعها عن آخرين، والتى تـأتى مـن النفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى كما أوضح كيف تتداخل مصـالح الفئـات المكونة للنخبة وكيف تتشابك علاقاتهما بحيث يصعب الفصل بـين الأدوار التـى يمكن أن يلعبها أعضاء أية فئة من فئاتها. فهى تشكل مركباً معقداً مـن العلاقـات والمصالح. لقد وسعت هذه الصياغة من الأسس التى يمكن أن يقوم عليها الحكـم، ومن ثم وسعت من أسس تعريف النخبة، ولكنها ظلت تحافظ على "ضيق شديد" فى قاعدة النخبة ذاتها. فنخبـة القوة ما تزال أوليجاركية أو قلة قليلة العدد من الأفراد تحتكر القوة لنفسها وتمنعهـا عن الآخرين.

ولعل هذا هو الذى دفع مفكر سياسى مثل روبرت دال R.Dahl إلى اعتبـار هذه الصياغة – وأمثالها – صياغة تنطلق من نزعة نخبوية elitism تفتـرض أن القوة توزع فى المجتمع توزيعاً صفرياً حيث تمتلك جماعة واحدة (نخبة) كل القوة وتحرم منها بقية الجماعات[4]. ورغم أن السلوكيين وعلى رأسهم روبرت دال نفسه يرفضون مفهوم النخبة رفضاً نظرياً ومنهجياً، إلا أن صياغاتهم النظرية قد أفسحت مكاناً لمفهوم "النخب المتعددة" plural elite. فهم ينطلقون من فهم تعددى للحيـاة الاجتماعية يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعـة واحدة. فليس هناك من جماعة واحدة قادرة على أن تستحوذ على النسق برمته فثمة جماعات متباينة لكل منها تأثير فى نطاق محدد؛ ومن ثم فإن القوة تظهـر لا مـن طبيعة الجماعة نفسها أو الخصائص التى تميز هذه الجماعة، ولكن من قدرتها على أن تؤثر فى مجموعة القرارات المطروحة على الساحة السياسية. المدخل للتعرف على "السياسى" ومـا فيه من ديناميات هنا يظهر من دراسة القـرارات السياسـية والقضايا السياسية ولا يظهر بحال من افتراض استحواذ جماعة بعينها عليه. ورغم

ذلك فإن هذه الصياغة الناكرة لمفهوم النخبة قد وسعت من استخدامه بحيث أمكـن الحديث عن نخب متعددة plural elites بدلاً من "نخبة القوة" أو "نخبة حاكمـة". وقد استخدم روبرت دال مفهوم "النخب المتعددة" فقد كان يؤمن أن للسياسة رجالها حتى وإن تعددت مصادر القوة ففى كل نطاق أو مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيراً على صناعة القرارات فى هذه الدائرة بعينها. وكل يشكل نخبة فى مجاله وهكذا تتعدد النخب بتعدد مجالات الحياة وتعدد مصادر التأثير.

ولكن مفهوم النخب المتعددة اتضح بشكل أجلى فى دراسـة سـوزان كيلـر Killer المنشورة عام 1963 والتى افترضت فيهـا وجـود نخـب اسـتراتيجية strategic elites فى ميادين الحياة المختلفة (فى الاقتصـاد والسياسـة والثقافـة والمجتمع المدنى). ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة فى ميـدان وجودهـا. لقـد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل فى نطـاق المجتمع المدنى وفى الميدان الثقافى دون أن تتصل بالضرورة إلى سـدة الحكـم. فالجماعات التى تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التى تقود الصياغات الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة فى مجال حقوق الإنسان وفى مجـال الدفاع عن البيئة أو الأسرة أو التى تحقق وظائف معينة فى مجـال الإعـلام أو التـرويح أو التعليم كل تلك جماعات تتضافر جهودها مع جهود النخب الاستراتيجية فى المجال الاقتصادى والنخب الاستراتيجية فى المجال السياسى من أجل أن يعمل المجتمـع فى نسق فعال. ولم تسمح هذه الصياغة بدراسة النخب الثقافية والاجتماعية خـارج نطاق العمـل السياسى المباشر فحسب، بل سمحت أيضاً بدراسة النخب المحليـة وتطويـر أدوات للتعرف على هذه النخب[5].

ولم يظهر هذا التوسيع لاستخدام مفهوم النخب السياسة فى التراث الـوظيفى والسلوكـى فقط، بل ظهر فى الصياغات الماركسية أيضاً، خاصة تلك التى اهتمت بتطوير نظرية ماركس حول الدولة. وقد كان على رأس أولئك الذين اهتموا بهـذا التطويـر عالم الاجتماع البريطانى رالف ميليباند Miliband الذى انشغل بقضـية العلاقة بين الدولة والطبقة. وأفضت أفكاره إلى إسهامات حقيقية فى نظرية النخبة وعلاقتها بالطبقة. لقد أصبحت الطبقة الحاكمة فى صياغته طبقة مسيطرة تنقسم من الداخل إلى عـدد من النخب الاقتصادية؛ وهى النخب التى تسـيطر علـى إدارة الاقتصاد كما تسيطر على إدارة الدولة. ولكن سيطرتها على إدارة الدولة تتم مـن

خلال نخبة أخرى هى "نخبة الدولة" state elite وهى تتكون بدورها مـن نخـب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسية للدولـة: الحكومة والإدارة والجيش والبـوليس والمؤسسات القضائية والحكومات المحلية والهيئات البرلمانية(6).

رغم اختلاف التوجهات الأيديولوجية، إلا أن المواقـف النظريـة المختلفـة تشابهت إلـى حد كبير فى فهمها لمفهوم "النخب السياسية". فثمة نخـب سياسـية أساسية (أو على الأقل استراتيجية) هى الأغلب فى تملك زمام القوة وهى تنقسـم وفقاً لمجالات الحياة المختلفة (العسكرى والسياسى والقضائى والمدنى) أو مجالات السيطرة والهيمنة التى تمارس منها الدولة وظائفها من إدارة شئون المجتمع. ويبدو أن الذى أدى إلى هذا الاتفـاق هو هذا القدر من المرونة التى صـاحب اسـتخدام مفهومات كالنخبة، والقوة السياسية، والطبقة الحاكمة الاجتماعية. فلـم تعـد هـذه المفهومات متعاندة أو متناقضة بحيث يؤدى استخدام أحدها إلى اسـتبعاد الآخـر. على العكس من ذلك فقد أدت التطورات النظريـة إلـى تـداخل واضـح بـين المفهومات بحيث أصبح مفهوم القوة يشير إلى نمط السيطرة السياسية، فـى حـين تشير النخبة السياسية إلى الجماعة السياسية التى تمارس هـذه السيطرة أما النخب الأخرى فى مجالات السياسة والإدارة والعسكرية وفى مجال المجتمع المدنى فإنها نخب تعمل فى نطاقات محددة، وهى تدعم عمل النخبة السياسية وتسهل لها أمـر الحكم. أما مفهوم الطبقة المسيطرة أو الحاكمة فهو يشير إلى كتلة أعـرض مـن ذوى النفوذ الاقتصادى الذين يمارسون سيطرتهم على السياسة لا من خـلال الحكم المباشر وإنما من خلال آليات تجعل النخب السياسية والاجتماعية تعمل على تحقيق مصالحها. وقد تدفع الطبقة المسيطرة ببعض أفرادها إلى المجال السياسى فتخلـق بدورها نخبة اقتصادية تعمل جنباً إلى جنب بجانب النخبـة السياسـية أو تعمـل كهمـزة وصل بين النخبة السياسية والجماعات الاقتصادية المسيطرة.

وفى ضوء ذلك فإن التعريفات الحديثة لمفهوم النخبة لا تميل إلى التركيز على الأفراد الذين يشغلون مواقع داخل هذه النخبة وإنما تميل إلى التركيز على قضـية السيطـرة على زمام القوة سواء فى المجال السياسى العام (النخبة السياسـية) أو المجالات الخاصة (النخب الاجتماعية والثقافية والإدارية). فلم يعد لمفهوم النخبة – كجماعة متميزة تتربع على قمة المؤسسات السياسية والاجتماعية – قيمة فى حـد ذاته. وإنما يستمد المفهـوم قيمته من كون النخبة جماعة اجتماعية تتملـك وعيـاً اجتماعياً وقدرة على التماسك الداخلى لها علاقات بالطبقات التى تشكل المجتمع أو

أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التى تتملك القوة وتمارسها. وتفترض ممارسة القوة بطبيعة الحال علاقات مع الطبقات الاجتماعية وتفاعلات مع جماعات وفئات مختلفة. ولاشك أن مثل هذا التعريف يمكننا من أن نفهم النخب السياسية على أنها جماعات اجتماعية مختلفة المستويات. وكما قال أنطونى جيدنز بحق فإن مفهـوم النخبة يمكن أن ينطبق على أولئك الذين "يتولون الصفوف الأولى من أى نوع من أنواع النشاط الاجتماعى"[7]: والمفهوم بذلك يمكن أن ينطبق على نخبـة الممثلـين والرياضيين كما ينطبق بنفس القدر على نخبة رجال السياسـة أو رجال الاقتصاد.

ثانياً: تغير بناء النخب السياسية: تدوير النخبة

الإشكالية المطروحة هنا تتعلق بالتغيرات التـى تلحـق بالنخـب السياسـية والاجتماعيـة. فافتراض وجود نخبة فاعلة فى مجال من مجالات الحياة، وعلـى الأخص المجال السياسـى لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمهـا الأبدى. فطالما أن المجتمع يتعرض لتغيرات فإن هذه لابد وأن تلحـق بمـا هـو سياسى؛ كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة انغلاقـه – كما يوجد فى الحكومات التى تتشكل النخب السياسية فيها من عائلة بعينها أو مـن شريحة أرستقراطية بعينها – لابد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسى ومن ثم إلى دائـرة النخبة السياسية. وإذا ما ظل الانغلاق على حاله دون أى تغيير فإن التاريخ لابد وأن ينتج نخباً جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات فى بناء النخبة. ولذلك فقد كـان بـاريتو يقـول "إن التاريخ هو مقبرة الإمبراطوريات". وإذا كان تغير النخبة يبدو وكأنه أمر حتمـى، إلا أن سعى النخبة نحو المحافظة على هويتها وعلى تكوينها وعلى الاستمرار فى السلطة يبدو وكأنه أمر حتمى أيضاً. فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسى قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسى واتخاذه وسيلة للعيش وأسلوب للحياة. ولذلك فقـد أكد ماكس فيبر فى مقاله الشهير بعنوان "السياسة كمهنة" Politics as vocation إمكانية تحول العمل السياسى إلى مهنة تكون ممارستها بحكـم المهـارة والحـذق والقدرة على الإدارة والممارسة الديموقراطية[8]. ويحدث ذلك خاصة عندما يحقق "السياسى" قدراً من الاستقلال عن "الاقتصادى" و"الاجتماعى"، أى عندما تنفصـل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحذق المهنـى داخـل الحزب هو السبيل إلى الدخول فـى دائرة النخبة السياسية.

ولعل هذا التناقض بين حتمية التغير السياسى مـن ناحية وحتميـة الميـل النخبوى نحو المحافظة على السلطة من ناحية أخرى، هو الذى جعل مـن قضـية تحول النخبة أو "تدوير النخبة" قضية محورية فى التراث النظرى. ويدور الجـدل هنا حـول منظورين الأول هو منظور الدوائر المغلقة للنخبة، والثانى هو منظور الدوائر المفتوحة للنخبة نعرضهما قبل أن نقدم وجهة نظره.

1- الدوائر المغلقة للنخبة:

تمثل النخبة جماعة "مختارة" من الناس، تتمتع بقدر من التميز. ويدل ذلك على أن هذه "النخبة" تقابل الجماهير العريضة من الناس؛ وهى التى تدير شـئون هـذه الجماهير من أعلى. وعلى هذا الفهم تأسست نزعة النخبـة elitism، أى الاتجـاه دائماً نحو فهم توزيع القوة على أنه توزيع "مركز" فى أيدى قلة قليلة العـدد مـن الأفراد. وفى ضوء هذا الفهم أيضاً تأسست فكرة الدوائر المغلقة للنخبة، وراجـت أفكار كثيرة حول خضوع الجماهير وحول ميل النخب السياسية نحـو الانغـلاق والتحكم.

فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصاً كثيـرة لأعضـاء آخـرين للانضمام إلى دائرة النخبة إلا فى النذر اليسير، وبطريقة منظمة بحيث يكون دخول أعضاء جدد إلـى دائرة النخبة السياسية مشروطاً باستمرار النخبة كأقلية، لها بناء داخلى خاص. وفـى هذه الحالة تكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة لا تـتم إلا فى إطار محدد.

وتثير قضية الدوائر المغلقة للنخبة السياسية إشكاليتين نظريتين: الأولى تتصل بالسبب وراء هذا الانغلاق: لماذا تظل السيطرة السياسية مغلقة على أفراد بعينهم؟ والثانيـة تتصل بالطريقة التى يحدث بها تدوير النخبة فى هذا الظرف "الانغلاقى" كيف تتغير النخبة مع المحافظة على سماتها ودون أن تغير تغييـراً جـذرياً مـن أسلوبها فى التحكم؟

وفيما يتصل بالإشكالية الأولى فقد ظهر الاعتقاد بأن غلـق فـرص الحـراك الاجتماعي أمام الصاعدين إلى سدة الحكم يرجع إلى عمل آليتين متقابلتين. فالنخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التى تمكنها من إحكـام قبضـتها علـى وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادى أن يصل إليها، كما أنها تتروض على ممارسة السياسة بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضرورى، وأن تـرك

مناصبهم سوف يكون كارثة لهم ولحزبهم السياسى. وفى مقابـل هـذا الشـعور النخبوى تأتى الآلية الثانية من قبل الجماهير التى تخضـع خضوعاً تاماً لأنها تقع فى الغالب فريسة للدعاية والتأثيرات الخطابية للقادة[9]. كما أن الحكومات النخبوية غالباً ما تلجأ إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسى من خلال اللجوء إلى نفس المبادئ التى يعتنقها الأفراد والمستمدة من عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم فى تكـوين أيديولوجية للحكم. ويقصد بذلك قناعة الجماهير بأن نظام الحكم يعمل لمصـلحتهم ويعمل فى الاتجاه نحو حماية الوطن أو حماية الهوية الثقافية. وتكون النتيجة فـى الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها وأن يكون الانغلاق السياسى سمة مميزة لنظـام الحكم. ولكن هل يعنى ذلك أن النخبة لا تتغير مطلقاً؟ الرد بالنفى طبعاً. فـالتغير هنـا يتم ولكن ببطء شديد، حيث يسمح بالحراك السياسى على اسـتحياء وبشـكل منظم.

ونأتى هنا إلى الإشكالية الثانية المتصلة بالطريقة التى تتغيـر بهـا النخـب السياسية مـن وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه. يأتى الانقـلاب النخبـوى كأحـد الوسائل الهامة فى هذا الصدد، حيث تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القـوة والسلطة. ويرجع السبب وراء انتصار النخبة غير الحاكمة – مـن وجهـة نظـر باريتو – إلى أنها تستطيع خلال فتـرة تركها للحكم أن تقـوى مـن خصائصـها وأساليبها فى الوقت الذى تضعف فيه النخبة التى تتربع على سدة الحكم[10]. وهـذا رأى يذكرنا دائماً بأفول العصبية عند ابن خلدون. فالعصبية الحاكمة لابد أن تخور قواها من فرط الترف والخمول الذى يسببه الحكم فتنقـض عليها عصبية أخـرى تكون قد أعدت العدة لنفسها جيداً. وهكذا فإن ابن خلدون وباريتو يجمعان على أن الحـكم لا يـدوم لأحد وأن التاريخ هو دائماً تاريخ مأزوم لا يصل إلى نهاية على الإطلاق.

وقد يحدث الانقلاب النخبوى تدريجياً وبطريقة لا ترتبط بالضرورة باستخدام العنف. يحدث ذلك عندما تنجح نخبة من خارج الحكم، - على ما يذهب موسكا – فى تحقيق تأثير على الجماهير يفوق تأثير النخبة الحاكمة، وفى تطوير "أيديولوجية" أو صيغة سياسية أكثر إقناعاً وأكثر قرباً من معتقدات الأفراد وأساليبهم فى الحياة. حينئذ تستطيع هذه النخبة – أو الأقلية الموجهة بتعبير موسـكا – أن تصـل إلـى الحكم[11]. وبصيغة جرامشية تستطيع هيمنة مضادة أن تحل محل هيمنة قائمـة إذا ما استطاعت أن تخترق حدود المجتمع المدنى وأن تهيمن على حياة الناس وثقافتهم

اليومية[12]. ولكن الانقلاب ليس هو الحل فى معظم الأحوال، فقد تطور النخبة آليات لضم أعضاء جدد دون أن تفقد هويتها وترابطها الداخلى. ولذلك فإن نقاد الديموقراطية الغربية، والذين يعتبرون أن النخب السياسية فى هذه المجتمعات هى نخب مغلقة – من أمثال ميشيلز ورايت ميلز – يذهبون إلى القول بأن النخبة السياسية – الأوليجاركية فى صياغة ميشيلز ونخبة القوة فى صياغة رايت ميلز – تحافظ على تماسكها الداخلى كما تحافظ على حدودها ولا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلا لمن تم تمرينهم لفترة طويلة من الوقت بحيث لا يشكلون بحال مصدر قلق أو تمرد. فقد أدى تدريبهم الطويل إلى أن يتخلقوا بخلق النخبة، وأن يندمجوا فيها اندماجاً لا يغير من خصائصها. فالاتصال البطىء والتدريجى من القادة القدامى والقادة الجدد يخلق "مزيجاً" من الخصائص المتشابهة[13]. ويسمح هذا التحليل بتصور وجود سلسلة متصلة الحلقات من مستويات النخب السياسية فالنخبة الأم (التى تتربع على سدة الحكم) تحتفظ بقنوات اتصال مع المستويات الأدنى من النخب السياسية، بحيث لا يسبب صعود أى شخص من المستويات الدنيا تغييراً جذرياً فى عالم السياسية.

2- الدوائر المفتوحة للنخبة:

يقف هذا المنظور فى مقابل المنظور السابق حيث يتبنى أنصار المدرسة التعددية ذات المنحى السلوكى نظرية الدوائر المفتوحة للنخبة. فليس هناك نخبة واحدة تمسك بزمام الأمور، وإنما هناك مجالات مختلفة للنخب السياسية. فالدوائر المغلقة للنخبة لا توجد إلا فى النظم الأحادية التقليدية أو النظم الشمولية ذات الحزب الواحد ولا يحدث انفتاح فى هذه المجتمعات إلا إذا اتجهت نحو الليبرالية التى تسمح بالتنافس السياسى وبقدر من التعددية فى توزيع القوة. أما النظم الديموقراطية فإن أنساقها السياسية مفتوحة إلى أبعد حد. وهى نظم مستقرة تحقق درجة عالية من التنافس السياسى والمشاركة السياسية، ومن ثم فإن الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لاستيعاب أعضاء جدد[14]. فليس هناك صفوة واحدة مترابطة، وإنما لكل جماعة قاعدة قوة تنطلق منها. فالمجال السياسى والاجتماعى المدنى مفتوح إلى أبعد حد أمام تنافس جماعات مختلفة للعمل العام من ناحية وللحصول على أصوات الناخبين من ناحية أخرى. يكون مثل هذا المجتمع متبايناً ومتسماً بتعدد مؤسساته وميادين نشاطه، ومن ثم فإن مجال التدرج ليس واحداً، وإنما هناك

صور متعددة للتدرج تتبلور حول التدرج المركزى العام فـى المجتمـع. وتكـون المؤسسة أو مجال النشاط مفتوحاً أمام كل الفاعلين بحيث لا يمكن لأحد أن يسـتقل بالمؤسسة أو بمجال النشاط[15].

ولكن كيف يدخل الأعضاء الجدد إلى هذا النسق المفتوح، لاشـك أن النسـق ليس مفتوحاً على إطلاقه بحيث يمكن القول مثلاً إن أى شخص فى أمريكا يمكن أن يعتبر رئيساً للجمهورية. فلم تعد الديموقراطية ديموقراطية مباشرة تمـارس فيهـا ليبرالية مطلقة. ثمة آليات تأخذ بالبعض إلى الصفوف الأولى وتخلق من الـبعض أعضاء عاديين فى الأنساق السياسية والاجتماعية. من هذه الآليات:

2-1: الاستعداد السياسى، أو الولع بالممارسات السياسية. فمهما تكن الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك دائماً فروقاً فردية بـين الإنسـان السياسـى Homo Politics والإنسان المدنى Homo Civicous.

2-2: الانتخابات وهى من الآليات التى تطورها الأنساق المفتوحة لاختيـار أفضل العناصر للقيادة.

2-3: القدرات المالية والإعلامية، حيث تحتاج الانتخابات إلى دعايـة وإلـى عمليات إقنـاع من جانب المرشحين لا يقدر عليها إلا من يمتلك قـدرات ماليـة تمكنه من أن يسخـر لنفسه أدوات الإعلام.

2-4: القدرات الفنية والتنظيمية، حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص ومن ثم فإن الخبرة والكفاءة والمهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد وعلى ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

3- المنظور الواقعى:

لاشك أن الحكم على "دائرة النخبة" بأنها مغلقة أو مفتوحة يعتمد على طبيعـة السياق الذى تدرس فيه النخبة من ناحية، وعلى الإيديولوجية التى ينطلـق منهـا الباحث لتحليل النخبة السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثـال أصحاب النظرية التعددية ينظرون إلى الأنساق الاجتماعية فى المجتمعات الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة على أنها أنساق مفتوحة، ولكن آخرين مـن أنصـار تيارات نظرية أخرى – مثل رايت ميلز على سبيل المثال – ينظرون إلـى هـذه الأنساق على أنها أنساق مغلقة، وأن الديمقراطية تخفى وراء قناعها الليبرالى آليات للتحكم فى الناس. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن المجتمعات الشمولية هى

مجتمعات لا تعرف تدويراً سريعاً للنخبة وأنها تفرز دائماً نخبة مغلقة، ولكن أنصار الإيديولوجية الاشتراكية قد لا يقبلون ذلك ويذهبون إلى القول بأن هذه المجتمعـات تعرف أساليب خاصة من الممارسات الديمقراطية.

ولذلك ففى اعتقادنا أن فهماً أكثر كفاءة لعمليات تدوير النخب السياسية لابـد وأن يعتمد على أسس واقعية دون البدء بأطروحات مسبقة عن انغلاق النخـب أو انفتاحها. ونطرح فيما يلى مجموعة من الأسئلة العامة التى يجب أن يجاب عليهـا بدقة لنتمكن من الحكم على الطريقة التى تتغير بها النخب السياسية والاجتماعية.

3-1: ما هى الظروف البنائية التى تتشكل منها النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلـى البحث عن السياق الاجتماعى العام الذى تتشكل منه النخب والعوامل الفاعلة فى تشكيلها. فثمة تنوع فى الأبنية الاجتماعية والسياقات الاجتماعية حتـى داخل المجتمعات الديمقراطية نفسها. وتزداد صور التنوع إذا أضفنا المجتمعـات الأكثر اتساعاً فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتـى تشـكلت فيهـا النخـب السياسية فى مغايرة تماماً لتشكل النخب السياسية فى المجتمعات الغربية. ثمة أوجه عديدة للتشابه، وثمة فضاءات للتعميـم، ولكن ثمة أيضاً فضـاءات للخصوصـية التاريخية.

3-2: كيف تتشكل النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلى النظر فى بنيـة النخب السياسية من الداخل فيما يتصل بأنماط النخب، والقوة التى يمكن أن تتمتـع بها كل نخبة فـى علاقتها بالنخب الأخرى، وعلاقة النخب السياسية بالبناء الطبقى القائم، ودرجة التجانس بين هذه النخب من حيث التكوين الاجتماعى مـن ناحيـة والتكوين الإيديولوجى مـن ناحية أخرى.

3-3: ما طبيعة العلاقات بين النخب على المستوى القومى والدوائر النخبوية المحيطة والمحلية؟ يدعونا هذا السؤال إلى توسيع الرؤية بحيث نبحث عن العلاقات بين النخبة المركزية والنخب المحيطة، والدور الذى يمكن أن تلعبه النخب المحيطة فى توجيه النخبة المركزية أو العكس.

3-4: كيف يتشكل التتابع التاريخى للنخب السياسية والاجتماعية؟ ويدعونا هذا السؤال إلى البحث عن نقاط التحول التاريخى فى حياة المجتمع وكيف تؤثر هـذه النقاط فى خلق تواصل أو انقطاع بين أجيال النخب. كما يدعونا إلى التعرف على طبيعة الاستمرار فى التوجهات السياسية والثقافية للنخب السياسية والاجتماعية.

3-5: هل ثمة تجانس فى أساليب ممارسة القوة السياسية والاجتماعيـة بـين

النخب المختلفة؟ يدعونا هذا السؤال إلى تعميق مفهوم التجانس بين مكونات النخب السياسية وأدواتها السياسية. كما تمكننا الإجابة عليه من التعـرف علـى درجـة الاستقرار التى يتمتع بها النسق السياسى والاجتماعى.

3-6: ما هى وجهة التحول؟ يدعونا هذا السؤال إلى النظر فى نمط التحـول الحـادث فـى بنية وتوجهات النخب السياسية، وأن نكشف إلى أى مـدى تنتقـل النخب السياسية مـن الوحدة إلى التعدد أو العكس، ومن الاعتماد على الثقة إلـى الاعتماد على الخبرة والمهارة أو العكس، وهل هناك علاقة بين هذا التحول ونمط التحول العام الحادث فى المجتمع.

ثالثاً: الحداثة الطرفية وتشكيلات النخبة

ذكرنا آنفاً أن درس السياق الذى تتشكل فيه النخب هو الأساس فى فهم طبيعة تشكل النخب السياسية والاجتماعية وتغيرها. وإذا كانت ظروف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الواقعة خارج دائرة مجتمعات المركز الرأسمالى هـى ظروف خاصة مرتبطة بتاريخ هذه المجتمعات الذى تشكلت فيه حداثة مـن نـوع خاص، فإن البناء السياسى والجماعات السياسية سوف تتشكل على نحو مختلـف. ونحن هنا لا ننكر أهمية النظريات التى أشرنا إليها آنفـاً مـن فهـم أبنيـة هـذه المجتمعات، ولكن ننوه إلى أهمية البدء من ظروف السياق الاجتماعى والاسـتفادة من النظريات فى حدود هذا السياق.

ونقصد بالحداثة الطرفية هذه نمط البناء الاجتماعى والثقافى الذى يتشكل على أطراف النظام الرأسمالى العالمى، والذى يختلف فى ظروف نشـأته عـن البنـاء الاجتماعى والثقافى الذى تشكل عبر مشروع الحداثة فى الغرب. كانـت الحداثـة الطرفية منتجاً من تطورات غير متساوية وغير منتظمة ناتجة عن اتصـال غيـر متكافئ – استعمارى فى الأساس – بين أبنية تقليدية وثقافة حديثة. وكان من نتيجة ذلك تأسس النظم الحديثة فى تنظيم الجيوش، وعمليات نقل الثقافة، وأسس الحكـم. فمن تأسس الدول القومية على أسس حديثة إلى تأسس نظم التعليم والاتصال، إلـى نشر أساليب الحياة الحديثة فى حياة الناس اليومية. ولكن الحداثة التى أنتجت عبـر هذا الاتصال غير المتكافئ لم تكن على غرار الجذر الحداثى الذى نشأت منه. فهذا الجذر الحداثى لم يكن قد تبلور عبر تاريخ مستمر من الداخل، بل جاء من الخارج، وفرض عبر عمليات تحديث قسرى يتم من أعلى، وعبـر عمليات مـن الانتقـاء

العشوائى، وعبر التركيز على الأشكال الحداثية دون مضـمونها. والنتيجـة بنيـة اجتماعية غير متجانسة وبناء طبقى غير ناضج، وثقافة "ثالثة" تجمع فـى داخلهـا القديم والجديد، تقاوم الجديد بقدر ما تتبنى الصور المتطرفة منه[16].

ويتسم البناء السياسى فى هذا الظرف بعدم الاستقرار، كما يفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التى تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولـة أو حتـى علاقـة الأفراد بعضهم ببعض. وإن وجدت مثل هذه القواعد فإنها كثيراً ما تكون عرضـة للخرق والانتهاك من قبل القائمين على حمايتها! ويؤدى عدم الاسـتقرار إلـى أن يتحول النظام السياسى إلى "مختبر" لتجارب نماذج سياسية متعددة؛ ومن هنا تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة من الزمن. وهنا تنتقد النظم السياسية لا للفاعليـة السياسية فحسب، بل تفتقد للشرعية فى مقابل سكانها. وتميل القوة السياسية فى هذا الظرف نحو التركيز فى أيدى فئة قليلة من الأفراد؛ وينتقل مفهوم الاحتكـار لأول مرة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، حيث تصبح السياسة حكراً على أفراد بعينهم. ويؤدى تركز القوة إلى مضاعفة الجهد للحفاظ عليها، ومن ثم فإن التخلف الاقتصادى والتكنولوجى الظاهر يقابله دائماً تضخم فـى الأجهـزة البيروقراطيـة والسياسية، وفى الخطاب السياسى[17].

وتتشكل النخب السياسية فى هذا الظرف من أوليجاركيات عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية (كبار ملاك الأرض أو وكلاء الشركات الأجنبيـة) ورجـال البيروقراطية[18]. وبصرف النظر عن المسمى الذى يمكن أن يطلق على هذه الفئة الحاكمة، فإنها فى معظمها تشكلت فى رحم الحكم الاستعمارى. فقد تكونـت فـى عصر الاستعمار جيوش محلية أفرزت رجالاً لهم طموح سياسى، كمـا ظهـرت بواكير برجوازية محلية من ملاك الأرض وكبار التجار وكبار وكلاء الشـركات الأجنبية، وأدى نشر بعض التعليم إلى ظهـور كوادر محليـة مـن التكنـوقراط والبيروقراط. وقد تولدت لدى كل هذه الفئـات نزعـات قوميـة أثنـاء مكافحـة الاستعمار، فظهرت لديهم ميول قوية نحو تملك السلطة بعد رحيله. بل يمكن القول بأن الاستعمار قد كون هذه الفئات أثناء وجوده لتسليمها السلطة، ولخلق علاقـات مستمرة من التبعية السياسية والاقتصادية. وحاولت هذه الأوليجاركيات بعـد أن تولت السلطة أن تطيح ببعض العناصر القديمة وأن تصفى نفسها من خلال سلاسل متصلة من الانقلابات والثـورات والانقلابـات المضـادة. واسـتطاعت بعـض الأوليجاركيات فى المجتمعات القديمة الأكثر استقراراً أن تحقق قدراً من الاستقرار

السياسى الهش، غير أن بعضها فشل فشلاً ذريعاً فى تحقيق هذا الاستقرار إلى درجة أن هذه الأوليجاركيات قد دخلت فى صراع مسلح تجاه بعضها البعض (نذكر أمثلة من السودان والصومال وتشاد واليمن ونيجيريا وأنجولا والكنغو وليبريا وأفغانستان) وتعمل علاقات التبعية الاقتصادية على تدعيم هذه الصراعات وتحقيق مصالحها الاقتصادية من خلالها.

ولهذا السبب يميل دارسو النخب السياسية فى البلدان النامية إلى التفرقة بين النخب القديمة والنخب الجديدة. النخب القديمة هى النخب المرتبطة بالطبقات القديمة ذات المصلحة فى المجتمع القديم. وغالباً ما تكون النخبة الجديدة أكثر تحرراً وأشد ثورية فى مقابل النخبة المحافظة القديمة التى تتمسك بالمحافظة على العلاقات المستقرة فى المجتمع القديم(19). ورغم أن نظريات التحديث قد ذهبت إلى القول بأن النخبة الجديدة – المؤسسة على التعليم والإنجاز والخبرات المهنية الحديثة – هى التى سوف تنتصر وتحقق بناء المجتمع الحديث؛ نقول إنه بالرغم من ذلك، إلا أن الخبرات المعاصرة لكثير من بلدان العالم النامى تكشف عن ظهور بعض النخب الجديدة التى تتخذ منحى تقليدياً وتحاول أن تشد المجتمع إلى الماضى وتحاول أن تقيد "قادنة" الحياة الاجتماعية. وهكذا يظل البناء الاجتماعي فى ظرف الحداثة الطرفية فى شد وجذب دائمين بين محاولات تحديث التقاليد وقادنة الحداثة. وينعكس ذلك على التوجهات الحاكمة لجماعات النخبة السياسية والاجتماعية حيث نجد أن معركة القديم والجديد، الأصالة والمعاصرة، الحداثة والتقاليد، العلمانية والدينية، معركة لا تنتهى، بل إن التطورات المعاصرة فى عالم العولمة والتى طرحت قضايا الهوية والثقافات المحلية بقوة، قد أدت إلى تقوية هذه المعارك الثقافية، ومن ثم إلى زيادة الانقسامات فى التوجهات للنخب السياسية والاجتماعية.

وتتسم النخب السياسية فى هذا الظرف الحداثى الخاص بخصائص معينة. فهى تميل إلى احتكار السلطة، وإلى التسلطية السياسية والاجتماعية. كما أنها تميل إلى استخدام الأساليب التقليدية فى الممارسات السياسية وتركز على مفاهيم الأبوية وعلى مفاهيم الولاء السياسى. وكثيراً ما تؤسس علاقتها على الشكلية حتى وإن كانت علاقات داخل تنظيمات حديثة. وتؤسس لمنظمات من العلاقات السياسية القائمة على علاقات التابع والمتبوع (علاقات الاستزلام السياسى على ما يذهب البعض). ويفسر البعض هذه النزعة التسلطية للنخب السياسية فى ضوء السياق

التاريخى الذى ظهرت فيه. فقد تكونت هذه النخب فى أثناء عملية النضال من أجل التحرر والاستقلال ومن ثم فقد حدث أن طورت هذه النخب توجهات أيديولوجيـة قومية أدت بدورها إلى ظهور شعور بالتوحد بين الأمة وبين النخبـة السياسـية. وبمقتضى هذا التوحد فإن أعضاء هذه النخب يشعرون بأنهم هم الـوطن، وأنهـم يمثلونه حق تمثيل[20]. بل قد يصل الأمر بهم إلى أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم الوطن، ويتحدثون باسمه دون الرجوع إلى سكانه، ويحاربون باسمه دون الأخذ فى الاعتبار معاناة الشعب وحرمانه، ويرفعون شعارات نضالية ذات طابع وطنى وقومى يخفون وراءها حبهم للسلطة وسعيهم إليها.

ويؤدى هذا الوضع إلى غلق فرص الحراك إلى أعلى وغلق فرص المشاركة أمام أعداد كبيرة من سكان المجتمع. فمن السمات المميزة للنخب فى ضوء ما سبق أن تستمر النخبة لفترة طويلة، وتكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة، لا تحـدث إلا بانقلاب عسكرى أو بموت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو انتصار فـى حـرب أهلية. ونلاحظ ذلك حتى فى النظم التى حققت قدراً كبيراً من الديموقراطية مثلمـا هو الحال فى الهند أو كما الحال فى باكستان. نلاحظ فى هذه النظم الديموقراطيـة أن أسراً بعينها هى التى تسيطر على صناعة السياسة وأن الوجوه التـى تمـارس السياسة لا تتغير كثيراً. ونجد هنا ارتباطاً وثيقاً بين أسماء شخصـيات بعينهـا أو لأسر بعينها أو ارتباطها بأحد الأحزاب الرئيسية (مثال حزب المؤتمر فـى الهنـد الذى ارتبط بأسرة غاندى ومثال حزب الوفد فى مصر الذى ارتـبط باسـم سـعد زغلول وارتبط حتى فى عهده الجديد باسم أسرة سراج الدين).

وينتقل هذا الوضع من النخبة السياسية المركزية إلى النخبة الاجتماعية الأقل تأثيـراً. لا تصبح قيم إعلاء المصلحة العامة والسعى نحو تـدعيم الديموقراطيـة والمساواة هى القيم التى تنتشر من أعلـى وتصـبح حاكمـة للعمـل السياسـى والاجتماعى، بل قيم التسلطية والأبوية والاستزلام. ومن هنا لا يتحول السعى إلى الدخول فى دائرة النخب الاجتماعية سعياً نحو تحقيق المصلحة العامة أو نحو خدمة الناس بقدر ما يكون سعياً للركوب فوق ظهور الناس، وخلق قنوات جديدة للتمييز تضاف إلى القنوات الموجودة بالفعل. يعد العمل السياسى والاجتماعى هنا بمثابـة الطريق نحو تراكم رأس مال رمزى وثقافى يدعم موقف الفرد فى حياته العاديـة وفى شبكة العلاقات التى يدخل فيها. ثمة استثناءات بلا شك لهذا الوضـع، ولكـن الطابع العام فى عملية تقدم الصنوف يرتبط بالسعى نحـو تـدعيم قـيم الأبويـة

والتسلطية.

ولا يؤثر التعليم فى إزاحة هذه السمات. وتلك قضية هامة نرفعها فـى وجـه نظرية التحديث التى تقول بأن التحديث على النمط الغربـى هـو الكفيـل بخلـق المجتمع الحديث ذى التوجهات الليبرالية والديموقراطية. فكثير من الذين يمارسون هذه السلوكيات التسلطية والأبوية من المتعلمين على الطراز الغربـى، وبعضـهم أكمل تعليمه فى جامعات غربية. كما أن بعضهم تدرب فى تنظيمـات عسـكرية حديثة تأسس النظام فيها على قيم العقلانية والانضباط. ومع ذلك فإن كل هذا التعليم وهذه العقلانية تظل بشرية، تغلف بنية نفسية عميقة أساسها القهـر والتسـلط. لا نسعى هنا إلى أن نقول أن تلك هى سيكولوجية الإنسان المقهور، ولكننا نسعى إلى افتراض مؤداه أن بنية الثقافة التقليدية تظل قابعة هناك، وتعاود الإطلال برأسـها دائماً عبر ممارسات واستراتيجيات تظل محببة إلى الناس مهما تغربوا فى عـالم التعليم والثقافة.

ويعمل هذا الوضع على أن تزيد شقة التباعد بين النخبـة وبـين الجمـاهير، وتصبح أهداف النخبة غير متطابقة بالضرورة مع حاجات الناس. يتحول الجماهير فى هذا الوضع إلى أدوات لمنح القوة وتتحول النخب السياسية والاجتماعيـة إلـى أدوات لكبح الجماهير أو على الأقل سد فرص الحراك الاجتماعى أمامها للـدخول إلى دوائر النخبة.

رابعاً: النخب السياسية والاجتماعية: إشارة إلى مصر

ذكرنا آنفاً أن مفهوم النخبة لم يعد قاصراً على جماعة مختـارة مـن النـاس يمارسون السياسة. يعنى ذلك أن المفهوم لم يعد يشير إلى تلك الجماعة المركزيـة التى تدير السياسة، بل أصبح يشير إلى جماعات مختلفة أفقية ورأسية. ومن هنـا فإننا لا نتحدث عن نخبة سياسية واحدة، وإنما عن نخب سياسية واجتماعية.

ففى كل مجال من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة توجـد جماعات يكون لها النفوذ الأكبر فى التأثير على مجرى الأحداث وفى توجيه دفـة الأمور، وهذه الجماعة هى النخبة فى هذا المجال. وتتسع هذه المجـالات اتسـاعاً كبيراً بحيث يمكن الآن الحديث عن نخب فى المجال الرياضى، وفى المجال الفنى، وفى المجال الأكاديمى، وفى المجال المدنى، وفى المجال الإدارى والاقتصـادى. ولعله يكون مفيداً لتحليلات النخبة السياسية والاجتماعية فى المجتمعات العربية أن

نلقى ضوءاً على هذه النخب، وعلى علاقتها بالطبقات الاجتماعية ودورها فى تأكيد شرعية الحكم.

ولتحقيق هذا الهدف دعنا ننطلق من فرضية مؤداهـا أن النخـب السياسـية والاجتماعية تلتف – أو تتنازع – حول نخبة يمكن أن نطلق عليها النخبة المركزية؛ وهى النخبة المتربعة على سدة الحكم، وهذه النخبة هى الأكثر تأثيراً ونفوذاً، وربما الأكثر احتكاراً للقوة والسلطة. وتدور النخب الأخرى فى فلك هذه النخبة المركزية، أو تستقل عنها، أو تحاول معارضتها أو إزاحتها. نحن هنا لا نفترض بالضـرورة حالة من التناغم بين عناصر النخب السياسية والاجتماعية بل إن الاختلاف وعـدم التجانس ربما يكون هو القانون الأغلب.

1- النخبة المركزية:

ويفيدنا مفهوم رايت ميلز عن نخبة القوة (صفوة القوة) فى تحليل وفهم النخبة المركزية فى مصر. فهذا المفهوم يشير إلى الأفراد الذين يحتلون المواضع العليا فى تنظيمات السياسة (الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والوزارة) والجيش (قادة القوات المسلحة) والاقتصاد (كبار رجال الأعمال). ورغم أن هذا المفهوم قد يكون مفيداً، إلا أن الوضع هنا يختلف عن السياق الذى تطور فيه مفهوم نخبة القوة. فنخبة القوة هنا لا تتأسس على توازن بين عناصرها، وإنما هى تلتف حول الشخصية المركزية التى تحتل الموقع الأعلى فى إدارة المجتمع. ويؤدى ذلك إلى أن تصبح شخصية الرئيس وتوجهاته هى المحددة لتوجهات النخبة المركزية. هذا فضلاً عن أن الدور المركزى الذى تلعبه أى فئة من فئاتها، رجال السياسة، الجيش، رجال الاقتصاد يختلف من فتره تاريخية إلى أخرى. ويتحدد هذا الدور فى ضوء التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع.

تشير دراسات بناء القوة إلى أن مؤسسة الرئاسة فى مصر هى نقطة الارتكاز الرئيسية التى تلتف حولها النخبة المركزية، حيث تظهر سيطرة واضحة لهذه المؤسسة على المركز الرئيسى لصنع القرار السياسى، وهى سيطرة قد تصل إلى درجة الاحتكار، وذلك بحكم الصلاحيات الدستورية والامتياز العرفى الذى تتمتع به شخصية الرئيس(21). وتتسع دائرة النخبة المركزية من مؤسسة الرئاسة إلى النخبة الوزارية والتشريعية حيث يشكل مجلس الوزراء – الذى يشكل بسلطة رئيس الجمهورية – هيئة لتنفيذ الإدارة العليا فى البلاد. وتأتى النخبة الوزارية من بين

المتعلمين تعليماً عالياً، بل من بين أصحاب المهن المتخصصة خاصة فى المجال القانونى (حيث بلغت نسبة المتخصصين فى القانون فى التشكيلات الوزارية من 1981-1995 حوالى 20.2%) والمجال الاقتصادى التجارى (20% خلال نفس الفترة) والعسكرى (15.2% خلال نفس الفترة) والهندسى (17.2% خلال نفس الفترة). وتأتى الزراعة والطب والعلوم بنسب أقل، وتأتى الآداب فى ذيل هذه القائمة. ويحتل الأكاديميون نسبة كبيرة من هذه النخبة تصل إلى 40% تقريباً، يـأتـى بعـدهـــم البيروقراط والتكنوقراط بنسبة 32.3% والعسكريون بنسبة 15.2%[22].

وإذا وسعنا دائرة النخبة المركزية قليلاً فإننا يمكن أن نضيف إليها الأعضاء البارزين فى المجالس التشريعية كرئيس مجلس الشعب ونوابه، ورئيس مجلس الشورى ونوابه. فرئيس مجل الشعب والشورى يحتلان موقعاً متقدماً فى البروتوكول السياسى، وهم أكثر ارتباطاً بالتوجهات العامة لمؤسسات الرئاسة، وهم يعينون بإيعاز من الحزب الحاكم. أما وكلاء مجلس الشعب والشورى فرغم وجودهم فى الظل، إلا أنهم يختارون من بين الوزراء السابقين أو من الأعضاء البارزين فى الحركة النقابية أو التنظيم القضائى. وهم يلعبون دوراً بارزاً فى لجان المجلسين، وفى هندسة الممارسات السياسية داخله. ويمكن أن نضيف إلى النخبة المركزية الأعضاء البارزين فى الحزب الحاكم، خاصة الأمين العام وأمين التنظيم لما لهما من تأثير بالغ فى اختيار القيادات على المستوى القومى وفى اختيار الأعضاء المرشحين للمجالس التشريعية والمحلية. وغالباً ما يشغل الاثنان – الأمين العام وأمين التنظيم – مناصب وزارية.

2- النخب الوسيطة:

تلك نخب تدور فى فلك النخبة المركزية، وتوجد فى دوائر تبتعد أو تقتـرب من الدائرة المركزية، وتتحدد درجة الابتعاد أو الاقتـراب فـى ضـوء النضـال السياسى الذى تنخرط فيه النخبة، نميل هنا إلى التفرقة بين مـا نسـميه "نضـال المداهنة" و"نضال المناوئة" كلاهما يسعى إلى السلطة؛ ولكن الأول يختار نضـال المداهنة التى تلتبث بخطاب النفاق السياسى والاهتمام بركوب الطريق لا باستقامته. وأما الثانى فيختار نضال المعاندة والمناوئة الذى يلتبث بخطاب ناقد وممتعض قـد يصل فى امتعاضه إلى رفض الشرعية القائمة أو محاولة نزعها. وتقوم هذه التفرقة

على أساس ما توصلت إليه فى دراسة سابقة من أن الممارسات السياسية فى مصر تميل إلى الانقسام بين ممارسات غالبة تحاول إضـفاء الشـرعية علـى النظـام، وممارسات مهمشة تحاول أن تنزع هذه الشرعية أو تشكك فيها أو تتعايش معهـا على مضض. وفى كلا الحالتين فإن الممارسات السياسية الحديثة بشقيها تميل إلى اعتماد أساليب تقليدية نابعة من تراث الإمبراطورية (المبايعـة كأسـاس للـولاء السياسى ومن ثم الشرعية والنهج التنظيمى الصـوفى فـى تكـوين التنظيمـات السياسية).

أ-نخبة رجال الأعمال:

هذه النخبة هى وريثة طبقة ملاك الأرض فيما قبل الثورة. ولا يعنى هذا أنها تشكـلت من فلول هذه الطبقة التى قوضت أسسها التغيرات السياسية فى عام 1952. فالوراثة هنا هى وراثة الدور وليس وراثة البناء والتركيب. لقد تعرضت مصر منذ منتصف السبعينات لتغيرات ترتبت على التغير فى التوجه الأيديولوجى للنخبة المركزية. إذ عاد هذا التوجه – الذى طرح أولاً من خلال الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات وسياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى فى الثمانينات والتسعينات – عاد إلى العلاقات الاقتصادية القائمة على الليبرالية، والتقليص التدريجى لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتقليص دورها المركزى فى توجيه الاقتصاد وإدارته. ولقد ترتب على ذلك أن نشطت علاقات السوق وحركة رأس المال العالمى وأصبح الاقتصاد أكثر ارتباطاً واندماجاً فى السوق الرأسمالى العالمى. وبدأ التوجه الأيديولوجى للدولة يتجه نحو تأكيد الحرية الاقتصادية، وتشجيع رأس المال المحلى والأجنبى على الدخول فى مخاطرات استثمارية؛ وشرعت الدولة فى إحداث تغيرات هيكلية وقانونية تتوافق والنظام الجديد.

فى هذا الظرف كان من الطبيعى أن تأتى نخبة رجال الأعمال إلى الصدارة، وأن تتراجع النخب الأخرى أمامها. ولقد دفع سلوك الدولة وخطابها بهذه النخبة إلى الأمام، وظهرت مساندتها لها فى مقابل النقابات المهنية النشطة وفى مقابل العمال. وهو سلوك فسر أيضاً فى ضوء محاولة الدولة حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن نظام الحكم التسلطى فى الستينات(24). ولا توجد دراسات وافية عن تشكل بنية النخبة الاقتصادية. ولا نميل هنا إلى التحدث عن رأسماليين وطنيين فى

مقابل رأسماليين انفتاحيين كما يحلو للبعض. ولكننا نميل إلى النظر إلى هذه الفئة على أنها تتكون من رجال أعمال ذوى أصول اجتماعية مختلفة، وبالتالى ذوى عمق تاريخى مختلف.

أ-1: فهناك من ناحية فئات اجتماعية من بقايا الرأسماليين فيما قبل الثورة استمر نشاطهم الاستثمارى والتجارى.

أ-2: ومن ناحية أخرى، هناك كبار الموظفين ورجال الجيش الذين انخرطوا فى أعمال تجارية واستثمارية أثناء فترة الحكم المركزية فى الخمسينات والستينات، وقد استفادت هذه الفئات من وجودها فى السلطة ومن نفوذها فى تكوين ثروات وجهتها إلى الاستثمار حين أتيحت لها الفرصة (بعد ترك السلطة أو بعد أن تحرر الاقتصاد فى السبعينات).

أ-3: الرأسماليون الجدد، وهو ما يشار إليهم برأسماليى الانفتاح، وهم فئات مختلفة وغير متجانسة من التجار والمقاولين والممولين والوكلاء فى مجال التصدير والاستيراد، ومن قيادات القطاع العام والدولة ممن جمعوا أموالاً كبيرة من شغلهم لوظائفهم.

أ-4: المغامرون وهم جماعة من الناس لا يصح وصفهم بأنهم رأسماليون، ولكنهم جماعة استطاعت أن تستغل ظروف التحول ومساندة الدولة لنخبة رجال الأعمال فى الوصول إلى دائرة هذه النخبة من خلال انحرافات (أصحاب شركات توظيف الأموال – التقاعس عن سداد القروض من أموال البنوك).

ولقد ازداد نفوذ النخبة الاقتصادية زيادة كبيرة خلال حقبة الثمانينات والتسعينات. ويرجع السبب فى ذلك إلى أنها أصبحت هى التى توجه الاقتصاد، وازدادت سيطرتها على الاقتصاد فى مقابل تقلص دور الدولة وقوتها، كما تزايدت قوة هذه النخبة فى مقابل تخاذل قوة الجماعات الأخرى. وانعكست هذه القوة فى تزايد دخول أعضاء هذه النخبة إلى المجالس التشريعية حيث ضم برلمان 1995 سبعة وثلاثين من رجال الأعمال[25]. كما انعكست فى بلورة خطاب ليبرالى عبر تنظيمات جمعيات رجال الأعمال.

ب-النخبة العسكرية:

شكل ضباط الجيش الجماعة الاستراتيجية الأولى فى مصر منذ بدأت حركة التحديث على يد محمد على. فقد بدأت هذه الحركة ببناء الجيش، ولقد درج محمد

على على منح كبار الضباط إقطاعات من الأرض؛ ومن ثم فقد أصبح الجيش مكوناً فى بناء السلطة وفى بناء المجتمع فى آن واحد. ولقد ذهب إيفرز إلى أن السبق الزمنى للجماعة الاستراتيجية يؤدى إلى أن تحتل هذه الجماعة مكانة أكبر من الجماعة التى يتأخر ظهورها الزمنى[26]. ومن هنا يمكن أن نفسر غلبة الجماعة العسكرية الاستراتيجية على جميع الجماعات الأخرى، لظهورها المبكر الذى أدى إلى أن تحصل على أعلى درجة من المكاسب عبر مسيرة المجتمع، وكان مكسبها الأكبر هو صعودها إلى سدة الحكم، واحتلالها مكانة مركزية فى عملية صناعة القرار.

احتلت هذه النخبة مكانة مركزية بعد عام 1952، وظلت هكذا حتى بداية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى منتصف السبعينات. واستمر تأثيرها بعد ذلك فى أنها أصبحت مصدراً لتوافد أعضاء جدد إلى النخبة المركزية وإلى النخب الوسيطة. ولذلك فإن هذه النخبة تظل هى أكثر النخب تأثيراً برغم توافد نخب جديدة كنخبة رجال الأعمال إلى دائرة الممارسة السياسية. وبالرغم من أن نهاية حكم عبدالناصر قد شهدت تحولاً نحو المدنية، يشهد على ذلك الانتقال إلى الاعتماد على "أهل الخبرة" الأمر الذى سمح بدخول عناصر غير عسكرية إلى دائرة الضوء، نقول إنه بالرغم من ذلك إلا أن ضباط الجيش قد ظلوا قوة موازية لقوة عبدالناصر المدنية[27]. فقد كان ضرورياً أن يحافظ النظام بشكل أو بآخر على توازن بين القوى يمثل فيه الضباط مكانة بارزة. ولقد ظهر ذلك جلياً فيما بعد وبعد أن حقق الجيش انتصاراً عسكرياً فى العام 1973. حقيقة أن هذه الحرب قد أكدت مهنية الجيش وحرفيته، ولكنها أكسبته مكانة جديدة، وأصبح أبطال أكتوبر من الضباط يحكمون هنا وهناك فى أماكن مدنية (فى الوزارة وفى مجالس المحافظين وأماكن أخرى). وقد رأينا من قبل كيف أن الوزارات المتعاقبة من عام 1981 حتى 1995 خدم بها 15 وزيراً من بين صفوف الجيش. حقيقة أن أعداد العسكريين تتناقص أمام أعداد التكنوقراط والبيروقراط ولكن تظل المؤسسات العسكرية محتفظة بقوتها التقليدية أمام المؤسسات الأخرى، ويظل الضباط أكثر قوة من أى جماعة أخرى، يتجلى ذلك فى أمور عديدة منها:

ب-1: أن هذه الجماعة هى التى يأتى منها الرئيس، ولذلك فإن مؤسسة الرئاسة تتأسس فى جانب منها على أسس عسكرية وتصبح القوات المسلحة أقرب المؤسسات إلى مؤسسة الرئاسة، حيث يمكن جمع رئيس الجمهورية بين منصب

الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

ب-2: ولظروف الأمن القومى فإن القوات المسلحة هى أكثر المؤسسات استقلالاً حيث تتمتع بميزانية منفصلة، وتحاول تحقيق اكتفاء ذاتى فى البناء والمرافق وإنتاج الطعام ومحاولة تحقيق الاكتفاء فى إنتاج السلاح؛ بل إنها أصبحت المؤسسة الأكثر كفاءة إلى درجة أنها أصبحت مالكة لزمام الحسم فى إدارة الأزمات خاصة الكوارث[28].

ب-3: وأخيراً فإن هذه المؤسسة بجانب مؤسسة الشرطة تدفع بالكثير من أفرادها إلى الحياة المدنية بعد التقاعد فنجدهم يديرون المؤسسات، ويحتلون مواقع حساسة فى أجهزة الدولة (وكلاء وزارات ورؤساء مجالس مدن وسكرتيرى محافظات) وفى القطاع الخاص (حيث يتحول بعضهم إلى رجال أعمال).

جـ - النخبة المهنية – النقابية:

تتشكل النخبة المهنية – النقابية من العناصر البارزة والأكثر تأثيراً فى مجال المهن المتخصصة (القضاء – والمحاماة – والصحافة – والطب – والتدريس الجـامعى وما قبل الجامعى – والمجال الاقتصادى التجارى). ولاشك أن القطاعات المهنيـة تشكل القطاعات الرئيسية فى المجال الخدمى، ومن ثم فإنها تشكل قطاعاً عريضـاً من المجتمع، وهى تتداخل مع الجوانب الرسمية فى الحكومـة والقطـاع العـام، والجوانب غير الرسمية فى القطاع الخاص؛ بحيث يمكن القول إن القطاع الإدارى المهنى يشكل قوام التنظيم الاجتماعى للحياة العامة. وليس أدل على ذلك من تطور عضوية النقابات المهنية فى مصر. حيث ارتفع عدد المقيدين فيها مـن 169789 فى عام 1962 إلى ما يقرب من مليون ونصف تقريباً عام 1991[29].

وإذا تتبعنا العناصر البارزة والأكثر تأثيراً داخل القطاعـات المهنيـة والإداريـة، فسوف نجد أن أعدادهم كبيرة بحيث يتعذر وصفهم بأنهم "نخبة"، كما أن هذا التأثير يأخذ مستويات متعددة بحيث نجد أن بعضهم له تأثير علـى المسـتوى القـومى، وبعضهم الآخر له تأثير على المستوى المحلى. ونحن هنا نركز على النخبة المهنية بوصفها نخبة وسيطة، ولذلك فإن مدار الاهتمام هـو المسـتوى القـومى ولـيس المحلى. وإذا ما استبعدنا هذا الجانـب المحلى، فسوف يبقى المجال واسعاً أيضاً. ولذلك يحسن أن نربط بين تعريف هذه النخبة وبين النشاط النقابى بالقول بأن هـذه

النخبة تضم العناصر البارزة والأكثر تأثيراً فى القطاعات المهنية المختلفـة مـن خلال النشاط النقابى.

ولا تتوازن الجماعات المكونة للنخبة المهنية النقابية فى درجة ما تتمتع من به قوة، أو فى درجة التأثير على القرارات السياسية أو فى توجه الرأى العام فى المجتمع. ذلك يرتبط بالقدرة على النضال السياسى من خلال النقابة، والقدرة علـى توجيـه العمل النقابى لخدمة قضايا عامة، أو لمعارضة سياسات الحكومة. وهنا فإن قـوة الجماعات المهنية لا ترتبط فقط فى أنها تعمل عن قرب فى تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية للدولة، ولكن تنبع أيضاً من قدرتها على توجيـه سياسـات الدولة أو التأثير فيها عبر وسائل النضال النقابى. ولذلك فإذا كانت لديها نقابة قوية، قادرة على تجميع أعضائها وعلى طرح برامج نضالية لا من أجل تحسين أوضاع أعضاء النقابة فحسب، بل من أجل التأثير فى السياسات الاجتماعية العامة، فإنهـا تتحول إلى جماعة فاعلة، وتصبح أكثر قدرة على تكوين جماعة مصالح حقيقيـة. كما تصبح أكثر قدرة على إفراز نخبة مهنية متميزة. وإذا ما طبقنا هـذه القاعـدة على العمل المهنى – النقابى فى مصر، فإننا نجد أن جماعات المحامين والصحفيين هم أكثر الجماعات قدرة على بلورة مصالحهم من ناحية، وعلى التأثير السياسـى من ناحية أخرى وتصبح بالتالى قادرة على إنتاج نخبة مؤثرة فى الوقت الذى تأتى فيه جماعات كالاجتماعيين والزراعيين والتربويين فى موقع تصبح فيه غير قادرة على إنتاج نضال سياسى أو بلورة مصالح حقيقية لأعضائها، وبالتالى تفشـل فـى إنتاج نخبة مؤثرة، ويأتى رجال القضاء وأساتذة الجامعات فى موقع وسـط بـين القطبين.

وفى ضوء ذلك فإن النخب المهنية – النقابية لا تدور بالضرورة فى فلـك النخبـة المركزية دوراناً كاملاً، ولكنها تبتعد وتقترب. حقيقة أن الدولة تحاول خلق أطـر للاستئناس السياسى لهذه الجماعات، وذلك عبر وسـائل تشـريعية، أو إجـراءات قانونية، أو حتى استخدام قانون الطوارئ. ولكنها تجد صعوبة فى خلق اسـتئناس كامل لهذه الجماعات. ثمة جماعات مستأنسة بشكل كامل، ولا تعد مصدر قلق على الإطلاق. ولكن هناك على الأقل بعض الجماعات التى يصعب على الدولة استئنائها بشكل كامل، مثل جماعة المحامين وجماعة الصحفيين والجماعات العاملـة فـى مجال حقوق الإنسان أو المنظمة فى أحزاب معارضة.

3- النخب المحلية:

ننتقل هنا من المستوى الوسيط القريب من دوائر النخبة المركزية إلى المستوى الإقليمى فى المدن والقرى. ولا نستطيع هنا أن نتحدث عن نخب متعددة، بل يمكن الحديث عن نخبة أو جماعات نخبة فى المدينة أو القرية.

أ- النخبة الحضرية:

تتكون هذه النخبة من أفراد يملكون إلى حد كبير النخب الوسيطة. فهنا نجـد أصحاب رؤوس الأموال من التجار ومتوسطى رجال الأعمـال، وكبـار ضـباط الشرطة، والكوادر العليا فى البيروقراطية وأعضاء المجالس المحليـة المنتخبـين ومعظمهم قد يكون من رجال الأعمال أو من رجال البيروقراطية. ويحتل هـؤلاء مركز الصدارة فى اتخاذ القرارات الهامة داخل المدينة. فليس هناك نظـام معـين لاتخاذ هذه القرارات. حقيقة أن المجلس المحلى يتخذ قرارات، ولكنها تظل بمثابة توصيات لا ينفذ منها إلا النذر اليسير. ويتحرك رئيس مجلس المدينة فيما يتاح له من إمكانات مادية فى إصدار قرارات تتعلق بتوزيع الميزانية على بنـود معينـة. وفى غياب نظام دقيق للعلاقة بين المطالب والحاجات ودوائر صناعة القرار فـى المدينة، فإننا نميل إلى القول بأن صدارة الصفوة هنا تنبع من دورها فـى تسـيير حياة المدينة. فرجال البوليس يقومون بعمليات الضبط والربط، بينما يعمل رجـال البيروقراطية على تسهيل مصالح المواطنين، ويعمل رجال الاقتصـاد وأعضـاء المجالس المنتخبة على حل الخلافات والنزاعات بين الأفراد والجماعات، بحضور رجال البوليس وكبار المسئولين فى النزاعات الكبرى.

وقد تغيرت هذه النخبة الحضرية عبر الوقت، فقد كانت قبل الثورة تتكون من كبار الملاك الغائبين الذين يديرون أراضيهم من مقار إقامتهم فى المدينة؛ ثم ظهر دور المتعلمين من رجال الإدارة والبيروقراطية أو من أصحاب المهن المتخصصة مع ضباط الجيش الذين عينوا بقرارات فى مناصب إدارية إقليمية؛ ومنذ السبعينيات بدأ دور المتعلمين يتقلص تدريجياً ويحل محله الدور المتعـاظم للتجـار ورجـال الأعمال المحليين. ذلك أن هذه الفترة الأخيرة قد شهدت تغيرات ملحوظة فى بنيـة الطبقة الوسطى التى تفرز هذه النخبة الحضرية وقد أكدت دراسات الطبقة الوسطى الحضرية هذه المقولة. فقد تراجع دور التعليم وفقد فاعليته كآلية أساسية لتكوين هذه الطبقة، وانحدرت بعض فئات الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة العاملة، وتزايدت

معدلات البطالة [30]. وليس شغلنا هنا هو انحدار دور الطبقة الوسطى، ولكن التأكيد على الأهمية النسبية للفئات التى تفرزها هذه الطبقة فى مجال العمل العام والعمل السياسى والتى تدخل تحت ما نسميه النخب الحضرية. فرغم أن المتعلمين – البيروقراط والعسكريين الذين يعينون بقرارات فى وظائف محلية وأصحاب المهن المتخصصة – قد تقلص دورهم أو تراجع قليلاً، ظهر الدور الهام لرجال الأعمال. فقد أكدت الدراسة التى أشرنا إليها تواً أن "الثروة أو المال والسلطة أصبحت تشكل العوامل الأساسية التى تفضى إلى خلق التمايز الاجتماعى الطبقى بين أفراد المجتمع، وتوارت عوامل أخرى مثل التعليم حيث لم يعد يشكل أساسا للتمايز الاجتماعى ولا سبباً من أسبابه" [31].

وتترابط النخبة الحضرية ترابطاً كبيراً مع النخبة الريفية بحيث نجد ازدواجاً للأدوار فى كثير من الأحيان. ويرجع ذلك إلى ما حدث من حراك جغرافى لبعض سكان الريف من المتعلمين أو التجار للإقامة فى المدينة، وإلى علاقات القرابة المتشابكة بين الريف والمدينة.

ب- النخبة الريفية:

بالرغم من أننا أجرينا أول دراسة فى مصر عن النخبة الريفية [32]. إلا أننا عدنا فى بداية التسعينيات وشككنا فى إمكانية قيام نخبة ريفية بالمعنى المتعارف عليه فى تراث النخبة [33]. وكان السبب فى ذلك إدراكنا لطبيعة التداخل بين اعتبارات القرابة واعتبارات التميز السياسى والاجتماعى من ناحية، والتشابه الثقافى والأيديولوجى من ناحية أخرى. وإذا لم ينطبق هذا الرأى على قرى الريف المصرى كله، فإنه ينطبق على بعض القرى – ومنهم القرية التى درست ساعتئذ – التى لم يكن لها تاريخ واضح فيما يتصل بوجود فئة متميزة من كبار الملاك، أو وجود عائلة مسيطرة على بقية الجماعات القرابية فى القرية. لقد ذهبنا إلى القول فى ضوء خبرة بحثية على إحدى القرى – أن مفهوم النخبة ربما لا يكون مفيداً فى تفسير ديناميات الممارسات السياسية اليومية.

ورغم ذلك فثمة إمكانية للحديث عن نخبة ريفية تتكون من كبار الملاك؛ والمتعلمين الذين يشغلون مواقع وظيفية داخل القرى أو فى المدينة، والذين يملكون رصيداً (رأس مال اجتماعى) يكتسبونه من انتماءاتهم القرابية أو نشاطهم الاجتماعى والدينى فى القرية. وقد يشغل بعض هؤلاء وظائف إدارية رسمية ذات

طابع سياسى مثل وظيفة العمدة أو شيخ البلد، وقد ينضمون إلى عضوية المجالس المحلية أو عضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

ولقد تكونت النخبة الريفية فيما قبل 1952 من كبار الملاك فى القرية ومـن العمد والمشايخ. وكانت هذه النخبة نخبة تابعة تبعية كليـة للمـلاك الأكبـر مـن الباشوات الذين كانوا فى الغالب يقيمون فى المدينة. ولقد حدث أن تنوعـت هـذه الصفوة خلال فترة ما بعد 1952. إذ بدأت تشهد تطورات أهمها:

ب-1: انضمام عناصر جديدة من المتعلمين الذين كانوا يمثلون الطبقة الجديدة أو الشريحة الجديدة التى كان لها قصب السبق فى المجال السياسى والاجتماعى فى الستينيات واندفع هؤلاء يناصرون الثورة وينضمون إلى عضوية تنظيماتها خاصة الاتحاد الاشتراكى العربى.

ب-2: ولذلك فقد تميزت حقبة الستينيات وبداية السبعينيات بوجـود تبـاين واضح فى بناء النخبة الريفية، لا بل بوجود صور من الصراع بين النخبة القديمة صاحبة الموقف الأكثر تأييداً للماضى وبين النخبة الجديدة الأكثر تأييداً للحاضر.

ب-3: وكانت هذه النخبة أكثر ارتباطاً بتوجهات النخبة المركزية من خـلال التنظيم الواحد. وشهد بعض أعضاء النخبة الجديدة فى القرية صعوداً إلـى أعلـى عبر التنظيم السياسى (من خلال عضوية لجان المركز أو المحافظة).

ب-4: كما شهدت الفترة نوعاً من التنشئة السياسية والتعبئة السياسية للنخبـة لربطها بالأهداف العامة للتنظيم، هذا بصرف النظر عن نجاح هذه التنشئة أو عدم نجاحها.

ومنذ منتصف السبعينيات تعرض الريف المصرى لتغيرات متلاحقة بعضـها ترتب على موجات الهجرة المتعاقبة من الريف إلى بلاد النفط والعـراق وليبيـا؛ وترتب بعضها الآخر على سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى خاصة إصدار القانون الجديد لتنظيم العلاقات الإيجارية فى الريـف. ولاشـك أيضـاً أن الممارسات السياسية للنخبة الريفية قد تأثرت بإلغاء التنظـيم السياسـى الواحـد، والدخول فى التعددية الحزبية. ويمكن رصد التغيرات فى بناء وممارسات النخبـة على النحو التالى:

- حافظت النخبة على تباينها خاصة بين المتعلمين وغير المتعلمين، ولكـن تغير العلاقات الإيجارية وفتح النشاط الحر للسوق قد هيأ الظـروف لبـروز دور

النخبة الاقتصادية الريفية من جديد؛ أو قل تغير تأثيرها النسبى مقارنة بمـا كـان موجوداً فى الستينيات.

- ومن ناحية أخرى فقد كادت الصراعات بين النخبة القديمة والنخبة الجديدة أن تختفى. فقد حدث تقارب ثقافى كبير بين الجماعتين، كما أن المتعلمين فى القرية انخرطوا بشكل أكبر فى بنية الثقافة التقليدية، وأصبحوا يمارسون أنشطة تجاريـة وزراعية بجانب وظائفهم.

- كما أن غياب التنظيم السياسى قد قلل من فرص الصراع. ونكاد نفتـرض الآن أن النخبة الريفية تكاد تنسحب من الممارسات السياسية، أو أنها تكاد تميل إلى تطوير آليات للتضبيط الذاتى من خلال الممارسات السياسية الشكلية.

- وأخيراً فإن غياب التنظيم السياسى، أو قل عدم وصوله إلى الريـف، قـد جعل الممارسات السياسية تنصرف – بجانب الممارسات الشعبية المتصلة بأساليب حل النزاعات – إلى ممارسات دينية تتصل بتطـوير آليـات التـدين كرأسـمال اجتماعى، وإحلال القضايا الدينية محل القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية. فـى هذه الحالة تتراجع القضايا المتصلة ببناء النوادى والجمعيات الأهلية فـى مقابـل ظهور القضايا المتصلة ببناء المساجـد أو المعاهد الدينية أو إنشاء جمعيات للحج والعمرة أو إنشاء جمعيات لتحفيظ القرآن أو كفالة اليتيم.

خـاتمـة:

حاولنا فى هذه الورقة أن نتعرف على بعض الإشكالات النظريـة المتصـلة بالنخب السياسية والاجتماعية بشكل عام وفى الدول النامية على وجه الخصوص. ثم عرجنا على بعض الافتراضات عن تشكل النخب السياسية والاجتماعيـة فـى مصر. ويمكن فى نهاية المطاف أن نشير إلى بعض الاستنتاجات التى تحتاج إلـى مزيد من التتبع فى المستقبل.

- تدور النخب السياسية والاجتماعية فى فلك النخبة المركزية وتبتعد النخب السياسية والاجتماعية أو تقترب من النخبة المركزية فى توجهاتها وممارستها فـى ضوء المصالح التى تحرك النخبة، وفى ضوء طبيعة التوجـه السياسـى للنخبـة المركزية الذى يتغير عبر الزمن. نحن بحاجة إلى درس علاقة النخـب السياسـية والاجتماعية بالمركزية من ناحية، ودرس متصل المركزية المحليـة مـن ناحيـة أخرى.

- وإذا كانت النخب الوسيطة والإقليمية تدور فى فلك النخبة المركزية فمـن المتوقع أن تسعى هذه النخب إلى تبنى خصائص النخبة المركزية. يحـدث ذلـك نتيجة للعوامل المتصلة بالتوحد مع هذه النخبة. فى هذا الظـرف يتحـول عضـو النخبة أياً كان موقفه إلى شخص "كبير"، وربما يبالغ فى تسلطه وسطوته على نحو أكبر مما قد يوجد فى النخبة المركزية.

- وتتحدد العلاقات الرأسية بين النخبة المركزية والنخب الوسيطة والإقليمية فى ضوء متصلات متعددة منها القوة – الخضوع، القوة – التمرد، القهر – النفاق، القسر – الانسحاب، ثمة قوة وسلطة تهبط دائماً من أعلى. أما ردود الفعل الصاعدة من أسفل فإنها تتباين حسب الموقف. أساس ردود الفاعل الصاعدة هو الخضـوع والنفاق، ولكن ثمة إمكانية للتمرد (فى حالة سلوك بعض النخب الوسيطة خاصـة النخبة النقابية) أو الانسحاب (كما فى حالة النخبة الريفية والحضرية).

- ورغم دوران النخب الوسيطة فى فلك النخبة المركزية، إلا أن هذا الدوران لا يلتف بالضرورة حول أهداف عامة، بقدر ما يسعى إلى "خدمة العلاقة" بالنخبـة المركزية. ونقصد بذلك السعى الدائم نحو تجميل الصورة، ونحو تعضيد العلاقات مع النخبة المركزية حتى وإن تعارض السلوك مع الصالح العام.

المراجع والهوامش

1- انظر الفصل الأول من دراستنا عن **البناء السياسى فى الريـف المصـرى: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة: دار المعارف، 1981).

2- انظر حول أعمال مفكرى النخبة الأوائل:

- G. Barry, **Political elites**, George Allen & Unwin LTD, London, 1971.

3- انظر:

- C.W. Mills, **Power Elite**, Oxford University Press, London, 1956.

4- انظر:

- R. Dahl, "A Critique of the Ruling Elite Model" **A.P.S.R.,** Vol. LII, No.2 June, 1958.

5- انظر:

- S. Keller, **Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society**, Random House, New York, 1963, p. 25.

6- انظر الأعمال الآتية لمليباند:

- R. Miliband, "The capitalist state: A Relpy to Nicos Poulantzas" N.L.R., No.59, Jan-Feb., 1970.

- R. Miliband, **"The state in capitalist society,** Weidenfeld and Nicolson, 1972.

7- انظر دراسة أنتونى جيدنز عن النخب فى بريطانيا:

A.Giddens, "Elites in the British class structure" in: John Scott (ed) **The Sociology of Elites**, Edward Elger Publishing Limited, London, 1990.

8- انظر:

- Max. Weber, Theory of Social and Economic Organization, edited by T.Parsons, The free press, New York, 1964.

9- نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسـية العربيـة: الإمكانـات والإشكاليات، فى على الصاوى (محرر) **النخبة السياسية فى العـالم العربـى**، مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

10- انظر: مقال باريتو عن توازن النسق الاجتماعى فى:

T. Parsons (ed) **Theories of Society,** The free press, New York, 1965.

11- G. Mosca, The ruling class, McGraw Hill, 1939.

12- يمكن الرجوع إلى نظرية جرامش فىالهيمنة فى:

أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986.

13- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 2001، الفصل الأول.

14- انظر كتاب روبرت دال بعنوان: من يحكم؟:

R. Dahl, **who Governs** ? Yale University Press, New York, 1961.

15- انظر مقدمة كتاب جون سكوت المشار إليه سابقاً.

16- انظر مقالنا عن الإسلام والحداثة، والمنشور بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلد3، العدد 1، 1994، ص ص 41-74.

17- انظر كتاب الدولة فى العالم الثالث السابق الإشارة إليه .

18- يمكن الرجوع إلى أعمال أصحاب نظرية النظام الرأسمالى العالمى التى عرفت لفترة بنظرية التبعية للتعرف على طبيعة الجماعات السياسية من هذا المنظور.

19- هذه التفرقة هى التى أسسنا عليها رسالتنا للدكتوراه والتى نشرت فى: البناء السياسى فى الريف المصرى، دار المعارف، 1981.

20- صاحب هذا التفسير هو إدوارد شيلز، انظر كتابه:

E. Shills, Center and Periphery: Essays in Macro – Sociology, The University of Chicago Press, 1975.

21- عبدالسلام نوير، النخبة السياسية فى مصر، فى: على الصاوى (محرر) النخبة السياسية فى العالم العربى، مرجع سابق، ص 552.

22- المرجع السابق: 560 - 61.

23- انظر مقالنا بعنوان:

A. A. Zayed, “Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt, In: M. El.Gawhary, **Egyptian Yearbook of Sociology**, Vol.7, Egypt: Dar Al. Maaref, 1983, pp: 1 – 34.

24- Moheb Zaki, **Egyptian Business elites Their visions & investment behavior**, Egypt: Dar Al Kutub, 1999, pp: 80 – 81.

25- المرجع السابق: pp: 133 - 134.

26- انظر عرضاً لنظرية الجماعات الاستراتيجية فى كتاب الدولة فى العالم الثالث السابق الإشارة إليه.

27- أحمد عبدالله، الجيش والديموقراطية فى مصر مقدمة المحرر، فى: أحمد عبدالله (محرر) الجيش والديموقراطية فى مصر، القاهرة: سينا للنشر، ط1، 1990، ص 5-6.

28- عبدالسلام نوير، مرجع سابق، ص571.

29- نقلاً عن:

محمد عبدالحميد إبراهيم، **أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة من (1970 - 1990)، دراسة مقارنة بين نمطين حضريين**، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1996، ص 226.

30- المرجع السابق ص ص226 – 227.

31- المرجع السابق ص270.

32- أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، مرجع سابق.

33- انظر دراستنا حول وساطة القوة فى قرية مصرية المنشورة فى المرجع التالى:

Hopkins, **Trends of Social Change in Rural Egypt,** American University in Cairo Press, 1998.

الفصل الثالث

الجزائر : ثنائية ا تمع وثنائية النخبة

الجذور التاريخية

جمال غريد*

تمهـيد

عندما ننظر إلى المجتمع الجزائري اليوم فلا نملك إلا أن نقر بوجود عدة انقسامات أخذت في العقدين الأخيرين حدة لم تكن تعرفها في الفترة الأولى لما بعد الاستقلال ومن أهمها توسع الهوة وتجذرها بين الأثرياء والفقراء وبين البلد الشرعي والبلد الحقيقي وتزايد التباين والتباعد بين الشمال والجنوب وبين المدن والأرياف وبين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية. غير أن الانقسام الأكبر عمقا والأكثر تأثيرا في مسارالمجتمع هو ذلك الانقسام الثقافي الذي يوزع الجزائريين إلى مجموعتين اثنتين، مجموعة تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية ولا تقبل لها بديلا ولا منافسا ومجموعة تعيش وتفكر حسب أنماط وقيم الثقافة الغربية ولا تتخيل إمكانية للحياة الفردية والجماعية خارجها. وإذا كان هذا الانقسام يظهر باهتا وغير واع بنفسه عند عامة الناس فإنه يأخذ لدى خاصتهم شكلا أكثر وضوحا وأكثر تنظيرا.

لا علاقة لهذا الانقسام بالانقسام الذي أصبح كلاسيكيا منذ الثـورة الصـناعية الأولى بين عالم البرجوازية المحظوظ اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والمحدود عـددا وعالم الطبقات الـكادحة الذي يعيش الفاقة والحرمان والذي يمثل الأغلبية الساحقة من السكان. أمام مثل هذه الظاهرة تحـدث دزرائلـي Disraeli (1804-1881) الذي بدأ حياته ككاتب قبل أن يصبح من كبار الساسة الإنجليز عن أمتين اثنتـين

---

* **أستاذ بجامعة وهران**

في بلده لكن هاتين الأمتين كانتا تنتميان إلى الحضارة الصناعية الصاعدة الواحـدة وكان انقسامهما مرشحا تاريخيا للاندثار والزوال.

أما في الجزائر فإن كل الدلائل تشير إلى وجود وتعايش مجتمعين اثنين تابعين إلى حضارتين اثنتين مختلفتين. وبطبيعة الحال فإن كـل واحـدة مـن النخبتـين المتعارضتين تعمل وتناضل من أجل ممارسة الهيمنة على الجميع غير أن ما يميز هذه الممارسة وما تنفرد به هو أنها تستهدف إقصاء الأخرى ومحوها من الخارطة و" استئصالها" وهذا الإقصاء يأخذ شكل طرد الآخر مـن المجموعـة الوطنيـة. فالعصرانيون يرمون بخصومهم في ظلمات التاريخ الـذي ولـى بـدون رجعـة ويتكلفون النظر إليهم وكأنهم من بقايا الماضي السحيق. أما العروبيون فهم يدفعون بمنافسيهم إلى جغرافية أخرى غير الجغرافية الجزائرية ويعمدون إلـى اعتبـارهم وكأنهم مجرد امتداد لمجتمع آخر. ويتسم هذا الرفض المتبادل بشدة لا تتجاوزهـا سوى شدة رفض الرجل "البدائي" الذي ينزع إلى تجريد الآخر من كل مقومـات الإنسانية والزج به في فصيلة الحيوان. وليس من الممكن والحالة هذه أن يـرتبط الطرفان بحوار مهما كان نوعه لأن كل طرف يعتمد ويتمسك بمسـلمة تقـول إن الوجود الشرعي له وحده دون سواه.

ويبدو أن هذا الشكل الغريب من الثنائية لغاية في الندرة وعلى كل حال فنحن لا نكاد نعثر على مثيل له في العالم العربي. ولكن ينبغي أن نسجل أن هذه الثنائية ليست بنت اليوم ولا وليدة الاستقلال بل هي ظاهرة ملازمـة لتـاريخ المجتمـع الجزائري منذ الهجمة الاستعمارية لسنة 1830. ولم تفعل عقود البناء والتشييد شيئا آخر سوى المساهمة في توسيعها وتعميقها. ومن هنا أصبح البحث في جذور هـذه الثنائية وتعقب تدرجها التاريخي من المهام العلمية الملحة.

لكن ينبغي أن نذكر أولا بهـذه الحقيقـة الإبسـتمولوجية وهـي أن الواقـع الاجتماعي هو دائما أكثر ثراء وتشعبا من ترجمته العلمية. فالأمور لا تتم أبدا على أرض الواقع حسب هذه الثنائية المجردة. فلا وجود أصلا في المجتمـع للتقسـيم الساذج والبسيط بين الأسود والأبيض وإنما الوجود لكل ألوان الطيف غير أن ما يهم الباحث هو اللون الغالب لأنه هو الذي يعطي للواقع المدروس صبغته المميزة والتي يكون معروفا بها.

نحن نود - في هذه المقاربة الأنثروبولوجية –التاريخية - أن نتوقـف عنـد ثلاث محطات رئيسية : المحطة الأولى ونبحث فيها فـي الأسـباب الأولـى أو

الأصلية، المحطة الثانية ونعاين فيها التاريخ الجزائري وهو يتحرك من جديد في بداية القرن العشرين، المحطة الثالثة ونسجل فيها النهضة الحقيقية التي عرفها المجتمع بعد قرن من الاحتلال.

في البدء كانت صدمة الاحتلال وصدمة الحضارة الغربية -1-

ركزنا –في دراسة سابقة[1]- على الأهمية القصوى للثورة الصناعية الأولى (1780-1830) وبينا –اعتمادا على كبار المؤرخين- أنها تشكل الحدث الأهم في تاريخ الإنسانية والقطيعة الأكبر في مسيرتها. فعندها تختتم الحضارة الزراعية مشوارها الطويل وبها تدشن الحضارة الصناعية الأزمنة الجديدة. وفي هذه الدراسة انطلقنا من الاستعارة النيرة التي يقترحها عالم التاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا كارل بولني (Polanyi K.) حيث يشبه هذه الثورة بالزلزال[2] وحاولنا أن نتأمل –لا حول مركز هذا الزلزال الذي هو إنجلترا- وإنما حول الهزات الارتدادية الناجمة عنه والتي حدثت بنسب متفاوتة وفي حقبات زمنية متلاحقة في جميع بقاع العالم.

-1-1- الهزتان المصرية والجزائرية

مما لا شك فيه أن النهضة العربية تجسد إحدى هذه الهزات كما جسدتها لاحقا استفاقات الصين واليابان وتركيا وغيرها من المجتمعات والثقافات. ولم يكن التدخل العسكري الفرنسي في مصر (1798) وفي الجزائر (1830) مثلا سوى المولّد القسري للمجتمع الجديد في كلا البلدين.

فإن نحن تمعنا في دراسة التجربتين المصرية والجزائرية فإننا نلاحظ أن هدف الغزاة كان واحدا وهو فتح البلدين عنوة أي بقوة السلاح في وجه التوسع الرأسمالي-الإمبريالي والحضارة الصناعية بغض النظر عن التبريرات التي قدموها. ونحن نلاحظ أيضا شيئا من التقاطع بين التاريخين. فمن جهة كان معد المشروع التوسعي ومنظره هو نابليون بونبارت (1769 –1825). وإذا كان نابليون هو الذي أنجز بنفسه مخططه في مصر فإن المارشال دي بورمون (De Bourmont) الذي قاد عملية الإنزال في سيدي فرج قرب الجزائر العاصمة (14-06-1830) قد عمل على ضوء أفكار وتخطيطات نابليونية. ومن جهة ثانية فقد كان محمد علي قد اقترح أن يحل هو نفسه القضية الجزائرية وأن ينصب نفسه

حاكما على طرابلس وتونس والجزائر شريطة أن لا يقـع أي تـدخل مـن غيـر المسلمين وشريطة أن يتلقى الدعم اللوجستي والمالي من فرنسا ولكن مشروعه لم ير النور لعدة أسباب أهمها الفيتو العثماني والتراجع الفرنسي. ومن جهة ثالثة فقد استفادت الحملة على الجزائر من تجربة الحملة على مصر. فلم يكـن –مـثلا- سكرتير ومترجم القائد الأعلى للجيـوش الفرنسـية فـي الجزائـر ج. فرعـون (PHARAON J) سوى ابن مترجم نابليون. ومـن ناحيـة أخـرى فقـد وزع الفرنسيون –يوم دخولهم إلى الجزائر العاصمة- مناشير تعِد السـكان بمعـاملتهم أحسن معاملة تماما كما عومل "إخوانهم المصـريون" إن هـم التزمـوا بالهـدوء والسكينة.

ولكن دراسة التجربتين تظهر أيضا أوجه اختلاف هامة يـأتي فـي مقـدمتها الانسحاب السريع للجيوش الفرنسية التي لم تعمر في مصر سوى أقل مـن أربـع سنوات (1798 -1801) وكذا إنتاج محمد علي الذي كان في نظر البعض بمثابة "الابن الروحي" لنابليون وأخيرا اصطحاب نابليون بما لا يقـل عـن 167 عالمـا وباحثا. أما في الجزائر فإن الصورة كانت مغايرة تماما. فالفرنسيون كـانوا قـد اختاروا –بعد فترة من التردد- طريق الاستعمار الاستيطاني، وإذن البقاء إلى ما لا نهاية على الأرض الجزائرية. وبطبيعة الحال فقد كان لهـذا الاختيـار ثمنـه الباهظ. فقد أدى بطش الاحتلال وشراسته إلى ردة فعل مقاومة اتسـمت بالشـدة والضراوة لأن الجزائريين كانوا يدافعون وقتئذ عن أعز ما فـي أيـديهم: الـدين والأرض.

-1-2-الحرب والحضارة

كما يحدث عادة في الحروب فإن الحرب الفرنسية -الجزائرية كانت بمثابة المناسبة التي سمحت لحضارتين مختلفتين بالتعارف والاحتكاك وبالنسبة للمجتمع الجزائري على وجه الخصوص فقد كان لهذا الاحتكاك شأن عظيم.

لم تكن الحملة الفرنسية حدثا عسكريا فحسب تمثل فـي الانـدحار السـريع للجيوش التركية –الجزائرية ولم تكن الحملة حدثا سياسيا فقط تجسد في الانهيـار شبه الآلي للدولة التركية، وإنما كانت الحملة أساسا حدثا ثقافيـا وحضـاريا أخـذ بالنسبة للجزائريين شكل الصدمة الحضارية، وهذا ما يذهب إليه الأستاذ سعد الله الذي يؤكد "بأن ما وقع سنة 1830 في الجزائر ليس احتلال فرنسا للجزائـر (...) بل هو احتلال "العصر الحديث" "للعصر الوسيط" أو "احتلال التقدم للتخلف"[3]

فالانتصار الفرنسي هو أولا وقبل كل شيء انتصـار الحضـارة الصـناعية والتكنولوجية وهذه هي الحضارة ذاتها التي ما فتئت منذ 1830 تصـقل المجتمـع الجزائري صقلا إلى أن حولته إلى ما أصبح عليه في الثلـث الأول مـن القـرن العشرين وما هو عليه الآن ولكن بدون أن تتمكن من محـو الثقافـة الجزائريـة الأصلية ولا حتى من التقليل من شأنها في أعين الغالبية العظمى من الجزائريين . وهكذا- ومنذ البدء تعايشت في الجزائر ثقافتان مختلفتان تحملهما نخبتـان كانتـا منطقيا مرشحتين للنزاع والتصادم. هذه الثنائية التـي هـي مـن نتـاج التـدخل الاستعماري ما فتئت تتوسع وتتبلور وتتدعم على مر العقود إلى أن أضحت فـي مستهل هذا القرن الواحد والعشرين المعضلة الجزائرية الأولى.

-1-3- ثنائية حمدان خوجة-الأمير عبد القادر

لم تكن الشروط التي تم فيه الاحتلال والتي تميزت بطول المدة وبشدة العنف وبتوافد الأعداد الهائلة من المعمرين الأوروبيين مواتية لبروز محمد علي جزائري ولكن لظهور كل من حمدان خوجة والأمير عبد القادر. فكل واحد منهما جسد اتجاها كان قائما في المرحلة الأولى من الاحتلال وإن كان لا بد من الإشارة إلى أن اتجاه خوجة لم يكن يمثل سوى قلة قليلة من أعيان الحضر بينما كان اتجاه عبد القادر يعبر عن السواد الأعظم من الجزائريين.

فحمدان خوجة (1775 -1840) البرجوازي الحضـري، المالـك والتـاجر والمثقف كان أحد الأعيان البارزين في مدينة الجزائر ومن القلائل الذين كانوا على دراية بالمجتمعات الأوروبية وبحضاراتها وحتى بلغاتها، إذ كان يتكلم الإنجليزيـة والفرنسية إلى جانب تحكمه البعيد في العربية والتركية.

وكانت كل الدلائل تشير إلى أنه كان يختلج حمدان خوجة شـعور مـزدوج، شعور بأن الوجود الفرنسي ليس الشر كله شريطة أن لا يدوم إذ سيدفع المجتمـع الجزائري إلى الاستيقاظ من سبات طال أمده والأخذ بأسباب الحضـارة الجديـدة، وشعور بأن الاستراتيجية التي اتبعها المستعمر هي أسوأ استراتيجية على الإطلاق لأنها تدير ظهرها لمبادئ الحرية والمساواة والإخاء التي كانت تنادي بها. وفي هذا الإطار فقد كان هامش تناور حمدان خوجة في غاية الضيق بسبب التفوق الفرنسي الكاسح في جميع المجالات وبسبب التشرذم الذي كان يعيشه الجزائريون.

وهكذا فقد اتخذت مقاومة حمدان خوجة الشكل الممكن الوحيد الذي كان مفتوحا أمامه : المجادلة بالتي هي أحسن أي الشكل السلمي–السياسي الذي تبنّى فيه الطرائق الأوروبية في الاحتجاج والمطالبة. فهو قد أسس بصحبة بعض أعيان العاصمة تنظيما ("لجنة المغاربة") هو إلى مجموعة الضغط (lobby) أقرب وإن كان الدكتور سعد الله يرى فيه "أول حزب وطني جزائري". وعند مقامه في باريس منفيا بذل مجهودات كبيرة للتعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الباريسية الفاعلة (من برلمانيين وأحزاب وصالونات وجمعيات وصحافة...). وفي باريس أيضا نشر كتابه "المرآة" (1833) الذي يعتبر من الوثائق والشهادات النادرة التي كتبها جزائريون عن بلادهم عند بداية الاحتلال.

وفي علاقاته بالحضارة الغربية والتي يمتزج فيها الإعجاب بالتحفظ يذكرنا حمدان خوجة بمعاصره المصري الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (1801 -1873) الذي أقام هو أيضا في باريس (1826 -1831) والذي نشر في مصر بعد سنة واحدة من خوجة أي سنة 1834 كتابا يدون فيه معايناته لطريقة العيش الفرنسية وملاحظاته حولها، وهو : "تخليص الإبريز في تلخيص باريس".

أما الأمير عبد القادر (1807 -1883) فهو ينتمي إلى الأرستقراطية القبلية والدينية للجزائر العميقة وهو مثقف ثقافة عربية إسلامية. وقد قام رفقة أبيه محيي الدين بزيارة مطولة إلى البقاع المقدسة وإلى بلدان المشرق العربي (1827-1828). وفي طريق العودة توقف الرجلان في مصر حيث تعرفا على إصلاحات محمد علي الذي استقبلهما استقبالا كريما. وعلى عكس حمدان خوجة فإن عبد القادر قد اختار طريق المقاومة المسلحة مقتنعا بأن الأمة والدين في خطر وأن القوة وحدها هي القادرة على مواجهة القوة. ولم يكن هذا الاختيار في الواقع سوى امتدادا لاختيار قبائل الوسط التي أعلنت في اجتماعها في تمنفوس (23 –07 - 1830) رفضها التعامل مع الفرنسيين وعزمها التصدي لهم ومقاومتهم.

وفي حقيقة الأمر فإن خوجة وعبد القادر يمثلان الوجهين الاثنين لعملة المقاومة الجزائرية الواحدة. ويبدو أن التاريخ قد أنصفهما عندما نعت الأول برجل المقاومة الحديثة الأول وقدم الثاني كأب الدولة الجزائرية الحديثة.

-2- التـــاريـــخ يـــتـــحرك مـــن جـــديـــــد

إن المهم بالنسبة لبحثنا هو أن الرجلين قد جسدا بصفة نموذجية الاتجاهين الأساسين اللذين برزا إلى الوجود بزعامتهما واللذين ما انفكا منذ ذلك التاريخ يتميزان بحضور قوي ومستمر في تاريخ المجتمع الجزائري. ولكن ينبغي أن نؤكد أن هذين الاتجاهين (وخصوصا الحداثي منهما) لم يتمكنا من التوسع والتدعم إلا في بداية القرن العشرين ولم يصلا إلى مرحلة النضج الحقيقي والوعي إلا في فترة ما بين الحربين أساسا لأن الشروط الموضوعية لهذا التبلور وهذا النضج لم تجتمع ولم تكتمل إلا في تلك المرحلة. فقد كان من الضروري أولا أن تُحسم جدلية الاحتلال العنيف والمقاومة المسلحة. فلم يتحرك التاريخ من جديد في الجزائر إلا عندما وصل كل من المنطق الاستعماري- الاستيطاني الشمولي ومنطق المقاومة الشاملة إلى نهايتهما.

2 -1- منطق الاحتلال الكلي ومنطق المقاومة الشاملة

لم يكن من الممكن أثناء العقود الأولى للاستعمار أن يعلو صوت واحد فـوق صوت المعركة. فالمستعمر الفرنسي كان منهمكا كلية فـي اسـتراتيجية السـلب والنهب واغتصاب الأراضي وفي استقدام الأوروبيين وتحـويلهم إلـى معمـرين. وهكذا فقد انتقلت مساحة الأراضي المغتصبة من 20.000 هكتار سنة 1841 إلى 1.912.000 هكتار سنة 1901. وفي الفترة ذاتها ارتفـع عـدد المعمـرين مـن 37.374 إلى 633.850. وفي الجهة المقابلة فقد جرب الجزائريون كـل أشـكال الدفاع والتصدي. ويؤكد ذلك المؤرخ بن يمين سـتورا (STORA B.) عنـدما يقول إنه "منذ سقوط الوصاية العثمانية على الجزائر سنة 1830 وحتى سنة 1871 مارس الجيش الاستعماري الفرنسي سياسة محو الأطـر الاقتصـادية والسياسـية التقليدية. فتاريخ الجزائر أثناء هذه الفترة لهو إلى حد كبير تاريخ انتفاضات القبائل والمجتمعات القروية والجبلية من أجل الاحتفاظ بأراضيها ومعارضـة اغتصـاب الأراضي الجماعية من طرف الاستعمار"[4].

ولم تخمد المقاومة المنظمة والانتفاضات الجهوية والمحلية إلا عندما اسـتنفذ المجتمع كل ما كان يختزنه من موارد وطاقات نضالية أي عنـدما انهـار تحـت الضربات القوية والمتتالية للجيوش الفرنسية والسلطة الاستعمارية التي جردته من أراضيه وممتلكاته وحتى الدينية منها وشردت زعاماته الحضرية والقبلية ورجالاته

الثقافية والعلمية. "وعند نهاية القرن التاسع عشر وصل تفكك المجتمع إلى منتهـاه (...) وأصبحت الجماهير الريفية غارقة في بحـور مـن البـؤس فانحصـرت انشغالاتها في شيء واحد ووحيد وهو العمل –يوما بعد يوم- من أجل البقاء على قيد الحياة"[5]. وهكذا لم تحسم قضية المقاومة المسلحة إلا بعـد انهيـار المجتمـع بكامله ولم يلجأ إلى طرائق جديدة في المقاومة على المنوال الأوروبي إلا عنـدما أعاد الجزائريون حساباتهم وشرعوا في تنظيم أنفسهم على أسس أخرى تتماشى مع العصر واختاروا لأنفسهم استراتيجية أكثر ملائمة لحالة الضعف والتفرقـة التـي كانوا عليها. ويبدو أن إعادة التنظيم هذه قد راعت ضرورتين اثنتين أولاهما التأقلم مع الواقع الجديد (الهيمنة الفرنسية) والثانية الحفاظ على المقومات الأساسية للأمة (الدين واللغة والتاريخ).

وليس من الصدفة في شيء أن يبرز إلى الوجود في هذه الفترة (الثلـث الأول من القرن العشرين) مثقفون جزائريون يكتبون تاريخ بلادهم باللغة العربية ومثقفون جزائريون آخرون ينادون وباللغة الفرنسية بالاندماج في المجتمع الفرنسي. وليس من الصدفة في شيء أن يتبنى المثقفون جميعهم الوسـائل والأسـاليب التنظيميـة والتعبيرية السائدة في فرنسا سواء تعلق الأمـر بـالمجتمع المـدني أو المجتمـع السياسي. فعلى المستوى السياسي مثلا وفي منتصف الثلاثينـات أصـبحت كـل تيارات الرأي العام الجزائري ممثلة في الجمعيات والأحزاب. وهكذا فقـد تأسـس تباعا "نجم شمال إفريقيا" (مارس 1926) و"فيدرالية منتخبي الأهـالي" (سـبتمبر 1927) و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" (ماي 1931) و"الحزب الشـيوعي الجزائري" (أكتوبر 1936)

2-2 - الاحتكاك الحضاري ونتائجه

وعلى مستوى النخبة فإن الاتجاهين الكبيرين اللذين جسدهما وتزعمهما كـل من حمدان خوجة والأمير عبد القادر قد أعادا الظهور لكن بقوة ووعي استراتيجي أكبر.

فالاتجاه الحداثي وجد زعماءه في خريجي المدرسة الفرنسية واسـتعان فـي إسماع صوته بالعمل التثقيفي المنظم وغير المنظم الذي استهدف المجتمع الكلـي. فلا أحد ينكر أن النخبة الحداثية قد أنتجها الجهاز التعليمي الفرنسي إنتاجا بدليل أن قاعدتها تتألف من معلمي الابتدائي وقادتها من خريجـي الجامعـة وعلـى وجـه

الخصوص من خريجي كلية الطب والصيدلة من أمثال زعيميهما الكبيرين الطبيب بن جلول والصيدلي فرحات عباس.

أما الحركة التثقيفية العامة فقد واصلت مسيرتها الباطنية غير أنها وجدت نفسها قبيل الحرب العالمية الأولى وبعدها مدفوعة إلى الإسراع من وتيرتها بسبب بروز وتوسع ظواهر جديدة أهمها الهجرة العمالية إلى فرنسا والتجنيد في الجيش الفرنسي. وقد كان لهذين الحدثين دور كبير إذ مكنا أعدادا هائلة من الجزائريين من الاحتكاك بالمجتمع الأوروبي وبالتعرف على القيم والمعايير والممارسات السائدة فيه.

وعلى سبيل المثال فإن عدد المهاجرين قد بلغ أثناء الحرب الأولى (1914 - 1918) 116.000 رجع منهم إلى أرض الوطن 59.000. وفي مرحلة ما بين الحربين وبالتحديد بين سنتي 1920 و1938 غادر الجزائر في اتجاه فرنسا 617.469 رجل ورجع منهم 537.658 واستقر في المهجر 80.000. وعلى سبيل المثال أيضا فإن عدد الجنود الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأولى إلى جانب الفرنسيين قد بلغ 172.739 جنديا.

وهكذا وإلى جانب المدرسة التي كانت شديدة الانتقائية إذ لم تبلغ نسبة تمدرس الجزائريين سوى 1.9 في المائة سنة 1890 أي بعد ستين سنة من الاحتلال ولم تصل إلى 6 في المائة إلا سنة 1929 أي بعد قرن كامل من الوجود "التحضيري" الفرنسي. وقد تخصصت هذه المؤسسة في إنتاج النخبة الحداثية الجديدة. أما الهجرة والتجنيد فقد ساهما في نشر قيم وتصورات وسلوكات حداثية في المجتمع الكبير. فلا أفصح في هذا المجال من رأي الزعيم مصالي الحاج (1898-1974) الذي عرف التجربتين، تجربة الجندية وتجربة العمل المصنعي والذي يكتب في مذكراته "فبعد ثلاث سنوات من الإقامة في فرنسا –عند نهاية 1920– لم أعد مصالي الحاج الذي كنت قبيل الحرب وإنما أصبحت رجلا آخر". أما الزعيم الآخر، الأمير خالد، فقد تحدث بالنسبة للجزائريين عن مدرستين اثنتين، مدرسة المصنع ومدرسة الجيش. وفي الواقع فإن المهاجرين والمجندين لعبوا – بصفة لا إرادية غالبا- دور الوسطاء الذين أوصلوا عناصر ثقافية أوروبية كثيرة إلى المجتمع الجزائري ونشروها فيه. ولا يمكن التقليل من شأن هذا الدور إذ كان القائمون به يعدون بمئات الآلاف وكانوا جميعهم من الشبان أي من فئة مرشحة أكثر من غيرها لتقبل طرائق العيش الأوروبية والتكيف معها. "ففي سنة 1818 –

يقول أجرون- كان في فرنسا أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور الذين تتـراوح أعمارهم بين عشرين وأربعين سنة سواء كعسـكريين أو كعمـال متطـوعين أو مطلوبين" (6)

وقد أسفرت ظاهرة الهجرة والتجنيد عن نتائج اجتماعية وثقافيـة فـي غايـة الأهمية. فهي أولا قد ساهمت في تخفيف وطأة وسلطة الجماعة على الفـرد ممـا سمح له أن يأخذ زمام أموره بيده وأن يمارس حريته ومسؤوليته. وهي ثانيـا قـد أعطت الفرصة لهذا الفرد بأن يحتك بمجتمع آخر وثقافة أخرى. وهي ثالثا وأخيرا قد مكنته من أن يعيش المساواة مع الفرنسيين في الورشات وساحات القتال. ومـن جهة أخرى فإن هاتين التجربتين قد ساهمتا مساهمة فعالـة فـي تـدعيم انسـجام المجتمع وتسليح الجزائريين بوعي قومي متجدد إذ تعرف جزائريـون أتـوا مـن مناطق مختلفة ومتباعدة على بعضهم البعض وأدركوا أن مشـاكلهم واحـدة وأن المستعمر هو أول أسبابها.

أما من الناحية السياسية فإن التأثير لم يكن أقل شأنا وهو قد تجسد –عموما- في تبني الجميع للطرائق الديموقراطية في التنظيم والعمل والتعبير. وهو قد تجسد – خصوصا- في تأسيس أول حزب استقلالي في المهجر ("نجم شمال إفريقيا" : 1926) رجعت الزعامة فيه بسرعة إلى أحد المجندين والعمال القدامى، مصالي الحاج.

-3- نهضة بداية العشرينات

من الأمور المسلم بها أن الأشكال التي اتخذها احتكاك الجزائريين بالحضارة الغربية (الفرنسية) كانت في معظمها تتسم بطابع القسر والإكراه. ومع هـذا فقـد كان لهذا الاحتكاك بالغ الأثر على المجتمع وأدى انطلاقا من بداية القرن العشرين إلى إعادة هيكلته وإعطائه الشكل الذي هو عليه الآن. فبدءا مـن هـذا التـاريخ تغيرت الأمور من الكل إلى الكل. وهذا ما لاحظه كل الدارسين فمنهم من يتحدث عن "الاستفاقة" (ش. ر. أجرون) ومنهم من يتحدث عن "النهضة" (أبو القاسم سعد الله ومحمد حربي) ومنهم من يتحدث عن "الهيكلة المعادة للمجتمع" (عبد القـادر جغلول). أما دي بارمي (Desparmet) الذي عايش المرحلة ودرس مسـتجداتها فقد كان أكثر وضوحا ودقة إذ يسمي ذلك العهد "بعهد الاندفاع الـوطني والاتجـاه

نحو الثورة السياسية و...الإصلاح الديني والأخلاقي بالإضافة إلى النهضة الأدبية والعلمية" [7].

3-1 - تجليات العهد الجديد

يتجلى العهد الجديد في مجموعة من الظواهر قاسمها المشترك تبني الجزائريين للنموذج الغربي في التنظيم والتعبير والمطالبة. وتمثلت أولى هذه الظواهر في الجرائد (بالفرنسية أو بالعربية أو بهما معا) والجمعيات الثقافية والعلمية والدينية والاجتماعية والرياضية وفي كتابة التاريخ. أما ما بين الحربين فقد أصبحت كل الشروط مجتمعة للانتقال إلى مرحلة أعلى وهي مرحلة التنظيم السياسي وتأسيس الأحزاب.

وقد اتخذت الهيكلة الجديدة للمجتمع الجزائري شكل الانقسام إلى اتجاهين أساسيين اثنين: الاتجاه التحديثي الذي يمثله اجتماعيا وثقافيا خريجو المدرسة الفرنسية والذين كانوا يطالبون فرنسا باحترام مبادئها المؤسسة وإذا بتمكينهم من دخول البيت الفرنسي والاتجاه العروبي الذي كان ينظّر له خريجو جامعي الزيتونة والأزهر والذين كانوا يلحون على ضرورة احترام فرنسا لمبادئها المؤسسة وإذن بترك الجزائريين وشأنهم في تنظيم وإدارة أمورهم خصوصا في المجالات الثقافية والتعليمية والدينية.

3-2 - ثنائية عباس-ابن باديس

فرضيتنا أن الاتجاه التحديثي هو في امتداد اتجاه حمدان خوجة غير أنه يشدد على أفكاره الحداثية التي تنقلب عندهم من أفكار جنينية إلى منظومة إيديولوجية متكاملة أساسا تحت تأثير الثقافة المدرسية الفرنسية. وقد كانت مطالبهم تتلخص في أمرين اثنين وهما تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي والمساواة مع الأوروبيين في جميع المجالات. أما اهتمامات خوجة اللغوية والدينية فقد تقهقرت إلى حد الانطفاء عند بعض أعضاء هذه المجموعة الذين جهلوا كلية اللغة العربية والدين الإسلامي وتنصروا. ولكن أغلبية خريجي المدرسة الفرنسية لم يتنصلوا عن مقومات مجتمعهم غير أن قاسمهم المشترك جميعا يكاد يكون جهلهم المطبق بها.

وقد أخذ هذا الاتجاه -وطوال فترة ما قبل ثورة 54 برمتها- وجه فرحات عباس (1899 -1985) الذي ما لبث يبحث أثناء مشواره السياسي الطويل عن

الحل المقبول. فهو قد بدأ هذا المشوار برفض فكرة الأمة الجزائرية ("لن أموت في سبيل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له... فقد سـألت عنـه التـاريخ وسألت عنه الأحياء والأموات وزرت المقابر ولا أحد حدثني عنه") [8] وبالمطالبة الملحة بالاندماج في الأمة الفرنسية. ويبدو أن الزعيم العصراني التركي مصطفى كمال أتاترك كان هو مثله الأعلى إذ كان يعتقد أن " تعاليم الخالد كمال أتاترك" قد "تؤثر تأثيرا طيبا على مستقبل الجزائر المسلمة" قبل أن يتراجع عن هذا الموقف في بداية الأربعينات ("كل ما يطلبه الجزائري المسلم هو أن يكون جزائريا مسلما") وقبل أن يصبح أول رئيس لأول حكومة وطنية جزائرية (سبتمبر 1958).

فرضيتنا أيضا أن الاتجاه الذي دشنه الأمير عبد القادر قد وجد تجسيدا له في الشيـخ عبد الحميد بن باديس (1889 -1940) والجمعية التـي أسسـها (مـاي 1931): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي تتألف في معظمها من خريجي جامع الزيتونة والجامع الأزهر. وبما أن الانسان لا يطـرح إلا المشـاكل التـي يستطيع حلّها فإن الجمعية قد حصرت مقاومتها –العلنية على الأقل- في الجانـب الثقافي فحسب. وقد انصبت مجهودات ابن باديس وصحبه في تلقين مبادئ الإسلام وتعاليمه وفي تعليم اللغة العربية وفي نشر التراث الثقافي العربـي الإسـلامي. فالتعليم كان في نظرهم جزءا من كل والكل هو إصلاح المجتمع بكامله. والتعلـيم كان أيضا هو نقطة البداية والشرط الذي لا بد منه في سبيل "تحرير العقول" لأن تحرير العقول لسابق على تحرير الوطن وشرط من شـروطه الأولـى. وعلـى العموم فقد كان إصلاحيو الجمعية " يشجعون على اكتشاف الوطن الجزائري أكثر مما كانوا يشجعون على دخول الجزائريين في الوطن الفرنسي" [9] (قداش م)

ولم يكن من الممكن والحالة هذه تفادي المواجهة المباشـرة بـين الاتجـاهين المتعارضين. وقد تمثلت قمة هذه المجابهة في الجدال الشديد والساخن الذي دار بين عباس وابن باديس في العام 1936. فردا على عباس الذي لم يعثر على شيء يسمى الوطن الجزائري يقول ابن باديس بالعكس. فهو أيضا فتش "فـي صـحف التاريخ" وفتش" في الحالة الحاضرة" فوجد "الأمة الجزائرية المسلمة" ورأى "أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكـون فرنسـا ولا تريد أن تصير فرنسا ولو أرادت"[10] .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا التناقض العميق هو تناقض ثقافي وهو رغـم حدته لم يحل دون قيام تحالفات ظرفية على المسـتوى السياسـي بـين الأخـوين المتخاصمين أساسا بسبب إيديولوجيتهما السياسية الإصلاحية وبسـبب رفضـهما للاتجاه الراديكالي الذي يمثله مصالي الحاج وحزبه. ولعل خير دليل على ذلك هو

هيمنتهما المشتركة علـى أعمـال المـؤتمر الإسـلامي الأول (جـوان 1936) وإقصاؤهما للمناضلين المصاليين. وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ ابن بـاديس هـو الذي كان وراء تعيين ابن جلول الزعيم الآخر للاندماجيين على رأس المؤتمر.

خـاتـمة

ركزنا في هذه الدراسة على اتجاهين ثقافيين ثقيلين تكونا من جراء الاستعمار الاستيطاني ولم نهتم بعدد من الشخصيات والمؤسسات والجمعيات لذاتها وإنما فقط لأنها " تشخص" هذين الاتجاهين. غير أنه ينبغي أن نلفت الانتباه – مرة أخرى- إلى قصور ومحدودية كل مقاربة أحادية لهذه المسألة. فليس من الصحيح تاريخيا أن نقول إن عباس فرحات قد رفض الثقافة العربية الإسلامية أو إن جمعية العلماء كانت معادية للفكر الحديث. ألم يكن عباس يمضي مقالاته باسم "كمال بن سراج" إعجابا بالزعيم العصراني التركي وتمجيدا لآخر أسرة مالكة في الأندلس وألم يكن البشـير الإبراهيمي هو القائل "كل الحداثة وكل ثقافة العصر بواسطة اللغة العربية" ؟

ومع هذا فإن انقسام المجتمع ونخبته إلى اتجاهين اثنين يفرض نفسه كإحدى السمات الرئيسية المميزة للجزائر المستعمرة، ويرجع هذا الانقسام إلى الاستعمار الاستيطاني وإلى الصدمة الحضارية التي واكبته. ولم يحدث شيء آخر أثناء التطور التاريخي سوى إعادات هيكلة هذين الاتجاهين واتخاذهما لأشكال تحددها في كل مرة شروط المرحلة ومقتضياتها.

ولم يكن الاتجاه الحداثي ولا الاتجاه العروبي هو الذي كان له السبق التاريخي في تفجير الثورة التحريرية بل كانت هذه الأخيرة من إعداد وصنع أبناء مصـالي "العاقّـين". ولم يجد الآخرون حلا آخر سوى الالتحاق بالركـب الـذي انطلـق بدونهم. وهكذا فعلت جمعـية العلماء (جانفي 1956) وهكذا فعل فرحات عبـاس (أفريل 1956).

ولم يغير العهد الجديد الذي فتحه الاستقلال شيئا من هذه الثنائية بـل زادهـا تشددا على تشدد وتصلبا على تصلب. فكثيرة هي عناصر المعضلة الجزائرية بما فيها العنف بمختلف أشكاله والانسداد بتنوع مظاهره التي تجد حقيقتها في حـرب المائة عام وعام التي تتخاصم فيها نخبتا الجزائر من أجل إنقـاذ الجزائـر. أمـا السؤال الأساسي الذي يطرح اليوم نفسه بشدة وإلحاح فهو: هل ثمة مجال لتسـوية تاريخية (compromis historique) تضمن للمجتمع الجزائري وحدته العضوية وانسجامه؟

الهوامش

[11]Révolution industrielle et révolution culturelle. La leçon anglaise, communication au colloque international «Développement et cultures nationales», Mai 1995, Crasc- Oran.

[2]Polanyi K. la grande transformation, Paris, Gallimard, 1983, p 211.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بدايـة الاحـتلال، مقدمـة الطبعة الثانية، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1976، ص 5 –6.

-STORA B., Histoire de l'Algérie coloniale, Alger, Enal-Rahma, 41996, pp 22,23.

HARBI M., 1954, la guerre commence en Algérie, Edit. Complexe, [5]-Bruxelles, 1998.

- AGERON C-R, Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, Paris, PUF, [6]1979, p 262.

[7] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني 1900 –1930. القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 318.

[8]L'Entente 23 Février 1936.

-KADACHE M., Histoire du mouvement national, 2ème Edition, [9]Alger, Enal, 1993, p.V.

[10] الشهاب أفريل 1936.

المـراجـــع

أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1976.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الطبعة الثانية، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977

الإبـراهيمي البشير، عيون البصائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

AGERON C-R, Histoire de l’Algérie contemporaine, T2, Paris, PUF, 1979.

BOURDIEU P. (et altri), Travail et travailleurs en Algérie, Mouton, Paris-La Haye, 1963.

BOURDIEU P. et SAYAD A., Le déracinement, La crise de l’agriculture traditionnelle, Paris, Minuit, 1964.

CARLIER 0. , COLONNA F., DJEGHLOUL A., EL KORSO M., Lettrés, intellectuels et militants en Algérie, Alger, OPU, 1988.

DJEGHLOUL , A, Eléments d’histoire culturelle algérienne, Alger, Enal, 1984.

GUERID D., L’Algérie, l’une et l’autre sociétés in l’Algérie, des principes de novembre à l’ajustement structurel, sous la direct. de DJEFLAT, Karthala, 1999.

HARBI M., 1954, La guerre commence en Algérie, Editions Complexe, Bruxelles, 1998,

JULIEN C.A., Histoire de l’Algérie contemporaine, T1, Paris, PUF, 1964.

KADACHE M., Histoire du nationalisme algérien, Tomes 1 et 2, 2ème Edit., Alger, Enal, 1993.

LACHERAF M., L’algérie, nation et société, Paris, Maspéro, 1965.

LACOSTE Y., NOUSCHI A., PRENANT A., L'Algérie, passé et présent, Paris, Editions sociales, 1960.

NOUSCHI A. La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954, Paris, Minuit, 1962.

NOUSCHI A, L’amère Algérie 1914-1994, Edit. de la Maison des sciences de l’homme, Paris, 1995.

POLANYI K. , La grande transformation, Paris, Gallimard, 1983.

STORA B., Histoire de l’Algérie coloniale, Alger, Enal-Rahma, 1996.

YACONO X, Histoire de l’Algérie. De la fin de la régence turque à l’insurrection de 1954, Paris, Editions de l’Antlanthrope, 1993.

الفصل الرابع

النخب بين الحداثة وعودة التقليد : نشطاء الاحتجاج السياسي والكفاح من أجل الهوية في منطقة القبائل (1980-2001)*

محمد إبراهيم صالحي**

كانت سنة 1980 إيذانا بنهاية لسياسة استهدفت تحديثا مفروضا من فوق وبداية لتصدع الصرح السياسي الحامل لها، وفيها ظهرت حركة الاحتجاج من أجل الهوية البربرية بصيغ لم تشهدها الجزائر من قبل، حركة على قدرتها على الاتسام بطابع الدوام، ولا سيما من خلال التحامها بحركة اجتماعية أشمل ابتداء من أواخر سنة 1988. وهكذا، ظهر جيل جديد من الفاعلين على الساحة السياسية الوطنية بعدما نما على المستوى المحلي.

في مطلع التسعينيات، برز فاعلون جدد أخذوا يحتلون الساحة المحلية، بدءا بالتعبير عن مطالب متصلة بالهوية، وكان ذلك في غالب الأحيان من خلال الحركة الجمعوية. وفي الواقع، تدلنا الملاحظة على أن مسار هؤلاء الفاعلين كان محصورا إذ كان يبدأ من المستوى المحلي وينتهي إليه. لقد فرضت الضرورة على هؤلاء أن يبقوا مرتبطين ارتباطا متينا، وبصور شتى، بالمستوى المحلي، أو بالأحرى بمستوى الجماعة.

---

*العنوان الأصلي :

Mohamed Brahim Salhi, *Elites entre modernisation et retraditionalisation : les acteurs de la contestation politique et identitaire en Kabylie (1980-2001)* .

**(أستاذ بجامعة تيزي وزو، وباحث في مركز الأبحاث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC)

وحتى يمكن فهم وضعية الانقسام هذه، ينبغي النظر إليها ضمن عملية التغير الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري منذ أوائل الثمانينيات، وكذا ضمن عملية التحديث المفروضة التي بدأت منذ أواخر الستينيات، واتخذت أشكالا مختلفة بحسب كل سياق محلي. كما ينبغي العودة إلى الأربعينيات والخمسينيات لما لها من أهمية في فهم دور النخب في الديناميكية الاجتماعية.

أما من جانبنا، فنود أن نتعرف على هؤلاء الفاعلين، أي على عالمهم والكيفية التي يتحاورن بها مع وسطهم الأصلي أو بالتبني، وكذا الكيفية التي يديرون بها التوترات المترتبة عن هذا الحوار، ولاسيما في حالة حدوث نزاعات، أو احتجاجات كتلك التي وقعت في 1980 و 2001. أما في ما يخص الوضع الحالي، فإننا سنتعرض له باختصار ما دمنا قد خصصنا له في المدة الأخيرة مقالا ؛ لذلك سنكتفي بإيراد خلاصة له في الفقرة الأخيرة من هذه المحاضرة.

I. نخب في المحلي (dans le local) **أم نخب لـ المحلي** (du local)

يتعلق الأمر هنا بتلك النخب التي تبرز على المستوى المحلي، أي في الجهة الأصلية، وتحمل معرفة ما أو مهارة سياسية ما (أو الاثنتين معا). يشمل مجال دراستنا هذه منطقة القبائل الكبرى، أي إقليم ولاية تيزي وزو تقريبا.

تبين الملاحظة أن ظهور هذه النخب كان نتيجة لحركة *عودة إلى المحلي* بعد فترات متفاوتة الطول تم قضاؤها بالخارج أو بمدينة كبيرة من مدن الوطن بالنسبة إلى من حصلت لهم هذه العودة في الأربعينيات والخمسينيات، ثم السبعينيات والثمانينيات. هذه العودة كانت ثمرة للانتشار الواسع لمؤسسات التعليم العالي في مختلف جهات الوطن ابتداء من مطلع الثمانينيات. وعليه، فإن الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال نوعان :

- على المستوى الاجتماعي العام (macrosociologique)، ويتعلق الأمر بمعرفة الكيفية التي تمت بها العودة إلى الجهة الأصلية، وما الذي شجع عليها. وما هي العناصر السائدة في تمثلات هذه النخب ؟ ما هي نظرة الوسط المحلي إلى هذه النخب ؟، ولا سيما في فترات الاحتجاج.

- على المستوى الاجتماعي الجزئي (microsociologique)، ويكون ذلك من خلال خطاب هذه النخب[1] ومساراتها الشخصية حتى نستطيع أن نفهم الصيغة التي تتمثل بها النخب الوسط المحلي وتحياه انطلاقا من مكان وجودها وعالمها الفكري والثقافي. يتعلق الأمر هنا بمعرفة مضمون مشروع العودة (أو البقاء

بالنسبة لمن لم يغادروا الوسط المحلي) الدائمة بالنسبة إلى المعنيين، وبالأهمية التي يمثلها.

بعد الإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن تقديم إجابة عن السؤال المتعلق بالنخب من حيث هي نخب فـي المحلي أم نخب لـ المحلي.

هذا، ولابد من التوضيح أننا اخترنا عن قصد تناول أشخاص ممـن عرفـت مسيرتهم إما خوضا في عملية احتجاج ما، أو كانوا قادة في مؤسسة ما. وبعبـارة أخرى، يتعلق الأمر بأفراد فاعلين يستهدف وجودهم في الوسط المحلي ليس فقـط محاورته وإنما التأثير في تحديد مصيره كذلك. وباختصـار، سـنقوم أولا برسـم الإطار التاريخي العام حتى يمكن أن نستشف ما يبدو على أنه فئات نخبوية أو، إن أردنا تحديدا أكثر، أجيال جديدة[2].

أزمنة، أماكن، ورجال

1- العودة إلى الوسط المحلي وعملية بروز النخب في الأربعينيات والخمسينيات

بصفة عامة، لو نظرنا إلى المسألة من منظور تاريخي لوجدنا أن عودة النخب بالمعرفة (نادرة لكنها بدأت منذ مطلع الأربعينيات) و/أو بالمهارة السياسية ليست ظاهرة غريبة في الجزائر. وبالفعل، فإن السعي للتعلم والاستفادة من المعرفة العصرية قد أدت بأشخاص (صاروا يعتبرون أنفسهم فيما بعد نخبا في أوساطهم المحلية) إلى الهجرة نحو الخارج أو نحو مدينة الجزائر.

تونس والقاهرة هما اللتان كانتا مقصد الإصلاحيين. أمـا مؤسسـات التعلـيم الفرنسية، سواء بفرنسا أو بمدينة الجزائر، فكانت تُخرج الأطباء، المحامين، وكـل ما كان على شاكلة فرحات عباس. ويمكن في ما يخص تلك الفترة إضـافة فئـة أخرى من النخب البسيطة مثل المدرسين، وكتاب الإدارة، وحتـى بعـض طلبـة الثانويات (مثل هؤلاء الذين تخرجوا فى ثانوية ابن عكنون وعادوا إلـى منطقـة القبائل في خضم الهيكلة التي كان يجريها حزب الشعب الجزائري/حركة انتصـار الحريات الديمقراطية ما بين 1945 و 1946). وعلى المستوى المحلـي، يمكـن أيضا أن نلاحظ وجود شخصيات تغادر قراها الأصلية إلى أماكن أكبر عمرانا لكن في نفس المنطقة دائما، مثل مدينة تيزي وزو، وذلك من أجل اكتساب تعلـيم مـا والاحتكاك، في نفس الوقت، بحركة الاحتجاج ضد النظام الاستعماري. فهناك مثلا

حالة صالح لوانشي الذي بدأ مسيرته بتيزي وزو ليواصلها بأماكن أكبر حيث التحق بمدينة الجزائر لينضم إلى الهيئات المركزية للثورة الجزائرية ومنها إلى مؤسسات الدولة الوطنية الفتية[3]. كما سلك كريم بلقاسم نفس المسلك : من الخاص إلى العام[4]. وكما نرى، المؤسسة التربوية الفرنسية ومحلة صغيرة في منطقة القبائل تمثلان في هاتين الحالتين البداية، الحاسمة من دون شك، نحو دخول عالم الحداثة والقيم العالمية السائدة. كما أن الانضمام إلى الحركة الوطنية الراديكالية قد شكل بدوره عاملا في الاستفادة من أدوات الحداثة، ومن ثم سمح بالارتباط بالعام.

أما طلبة ثانوية ابن عكنون مثل حسين أيت أحمد، محمد السعيد عيش، إيدير أيت عمران، فمسيرتهم تختلف. فلم يلتحقوا بتنظيم حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية على مستوى منطقتهم الأصلية إلا بعد المرور بثانوية ابن عكنون ؛ وكانت عودتهم قائمة على مشروع معين، ألا وهو التمكين للحزب بالمنطقة ونشر تأثيره. أي إنهم عادوا حاملين لرسالة حداثة وتحديث للوسط المحلي. وكما نعلم، كان لكل من أيت أحمد وإيدير أيت عمران مصيران وطنيان بعد عودة إلى الوسط المحلي دامت بضع سنوات[5].

أما فيما يخص جهات أخرى من الوطن وشخصيات معارضة للنظام الاستعماري، فإن مسيراتهم كانت متشابهة في خطوطها العريضة لكن المصائر اختلفت. فجميع هذه الشخصيات مرت بفترة تعليم، وإقامة خارج قراهم أو مناطقهم، ونشاط في بث مشروع عام من أجل الحداثة (من خلال الأدوات التي يستعملونها مثل الحزب والجمعية وطبيعة المشروع الذي يعملون على نشره). كلهم انطلقوا من مناطقهم أو مدنهم الأصلية : مثلا، فرحات عباس انطلق في نشاطه السياسي من مدينته سطيف حيث كان صيدليا (وهذه المهنة لم تكن بالشيء اليسير في تلك الفترة). عبد الحميد ابن باديس (الشخصية البارزة في الحركة الإصلاحية بالجزائر) جعل من مدينته "عاصمة للحركة الإصلاحية الجزائرية"، ومنها انتشرت حركته على المستوى الوطني. إبراهيم بيوض، زعيم الإصلاح الإباضي، وبعد فترة تعليم وإقامة قضاهما خارج منطقته الأصلية، المزاب، جعل من "القرارة"، مسقط رأسه، مكانا للدعوة إلى الإصلاح الديني، وقد عمت هذه الدعوة جزءا كبيرا جدا من بلاد المزاب[6].

من الواضح أن مثل هذه النخب تنشأ في وسط معاد (في ظل النظام الاستعماري)، لكن في اتجاه غير معارض من حيث السعي لاكتساب سبل الحداثة

التي يمتلكها الاستعمار. من الناحية الموضوعية، هم على قطيعة مع قيم مجتمعاتهم المحلية، ولاسيما في مجال أشكال التنظيم وتحديد الصلة الاجتماعية، والحياة الاجتماعية بوجه عام. أما من الناحية الفعلية – وكما بينا ذلك في مكان آخر – هناك أخذ ورد بين هؤلاء الفاعلين والوسط المحلي حول القيم وأشكال التضامن القديمة من أجل أن تتكيف هذه القيم حتى تسمح للرسالة الجديدة وأصحابها بدور في تحديد مصير المجتمع المحلي. لكن ينبغي التأكيد هنا أن الصلة بين الطرفين إنما تنشأ عبر مكان فكري مركزي وعام وليس على المستوى المحلي، حتى ولو تطلب الأمر تقديم بعض التنازلات[7]. كما أن هذه النخب التي تعمل من فوق، أي عن طريق العلم الحديث والاحتجاج (على النظام الاستعماري) في نفس الوقت من خلال اعتماد مشروع تحديث، تجد مشروعيتها كلما وصلت رسالتها إلى المجتمع المحلي وكانت لسان حال الجماعة المحلية. وهنا تلتقي صورتا العالم والمناضل في أشخاص النخبة.

إضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هناك فاعلين آخرين أقل شهرة ممن ذكرنا (على مستوى الجمهور عموما والجامعيين خصوصا) يتميزون بسمات لها دلالة كبيرة فيما يخص طرق تمثل النخب وعلاقاتها بالوسط المحلي. فشخصية المدرس القبائلي هي الشخصية الأكثر تعبيرا عن ظهور وسطاء بين المحلي والعام. أضف إلى ذلك الأطباء والصيادلة الأوائل الذين عادوا ليستقروا في مدن صغيرة مثل تيزي وزو، ونجد وصفا لمساراتهم المضطربة مثلا في السيرة الذاتية لبلقاسم أيت أويحيى[8]. ومن الواضح أن العودة إلى "البلد الصغير"، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى المناضلين الوطنيين، تتم على أساس قيم عامة، أي تلك القيم التي تلقنها المدرسة وكذلك تجربة الحياة في مدينة كبيرة سواء بفرنسا أو الجزائر. علاوة على ذلك، يكون "البلد الكبير" في غالب الأحيان عبارة عن تجربة ملموسة باعتباره ممرا ضروريا قبل الحصول على تعيين في البلدة أو المنطقة الأصلية[9]. وبصفة عامة، فإن الكثير من الأطباء القبائليين فضلوا في الأربعينيات والخمسينيات الاستقرار بمدينة الجزائر ؛ أما الذين اختاروا العودة إلى الجهة الأصلية، فقد استقروا بمدينة صغيرة (مثل تيزي وزو). وقد ارتبط مصيرهم في الكثير من الأحيان بصعود الحركة الوطنية التي انضموا إليها أو كانوا روادها ومنشطيها على المستوى المحلي. مثال على ذلك : الطبيب وكلي والصيدلي وانوغان المنتميان إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) سنتي 1946 و1947. كما يمكن أن

تمارس المهنة كمهمة ملقاة على كاهل صاحبها، من ذلك نذكر مثال الطبيب يحيى صالحي (واحد من الأطباء المسلمين الأوائل بتيزي وزو) الذي كان في الأربعينيات يجوب منطقة القبائل كطبيب متنقل. إن ندرة أهل العلم والمعرفة، والتقدير الكبير الذي كان أصحابهما يحظون به (ولا سيما على هذا المستوى)، والالتزام السياسي كلها عناصر سمحت بظهور شخصيات تقوم بدور الوساطة بين المحلي والعام الذي تتجلى صورته من خلالهم.

هذه هي، إذاً، العناصر التي قام عليها الحوار بين المحلي والعام. السمات التي اتصف بها وسطاء هذا الحوار جعلت أصحابها أداة لإدماج المحلي في العام بسبب ما كانوا يمثلونه، بالنظر إلى المكانة التي كانوا يحتلونها في المجتمع المحلي ودورهم فيه : التعليم والمداواة في وضع متسم بالندرة، لكن أيضا عملهم السياسي. أضف إلى ذلك وزن الشبكات العائلية التي تتدخل في ترسيخ مكانة هؤلاء. ليس هناك داع إلى الدخول في تفاصيل هذه المسألة، لكن المعطيات التي نتوفر عليها تشير إلى أن الحظوة التي يتمتع بها الحامل للعلم والمعرفة ولكفاءة سياسية تدخل في سياق عملية لخلق أعيان (processus de notabilisation).

ب. ما قاله فاعلون

سنلجأ في هذا الباب إلى اعتماد جزء كبير مما ورد في مقابلة على لسان مناضل سابق في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري ؛ وقد نشرت هذه المقابلة في مجلة *تافسوت*[10]. لقد بدت لنا هذه الشخصية مهمة في هذا السياق بسبب ما كانت تتسم به من صفات تبرز نمطا معينا للتنشئة الاجتماعية، وحالة الضياع الذي كان يطبع تلك الفترة، كما تظهر من خلالها الصيغة التي كان يجري بها الربط بين "عندنا" (أي المنطقة الأصلية) والعام الذي يتم الدخول إليه من خلال الشبكات المحلية، لكن فيه يقع تعلم الحداثة السياسية التي يجري تملكها من جديد.

تافسوت : الدا سالم، نحن مناضلون في الحركة الثقافية، وقد سمعنا عنك، ونحن مهتمون بمسارك في الحياة. هلا حدثتنا عن طفولتك ؟

الدا سالم : أنا مولود رسميا سنة 1903 بقرية تاكيدونت (آت وصيف). والحقيقة أنني أكبر من هذا السن بأربع سنوات. لقد نشأت في أسرة تتكون من أربعة أولاد وأخت واحدة توفوا جميعهم. كان والدي يقوم على حمام عربي بفيالار سابقا (تيارت)[11]. لقد اضطرتنا الحياة إلى **الهجرة**، لكن والدي كان يتركنا بعض

الوقت بالقبائل خلال الفترة الأولى من الطفولة حتى لا يفصلنا عن والـدتنا، لكـن كذلك – مثلما فهمت ذلك من بعد – **حتى نتمكن من التشبع بلغتنا وقيمنـا**. هكـذا بدأت دراستي باللغة الفرنسية هنا بمدرسة بو عبد الرحمان التي فتحت أبوابها سنة 1898، **لكن كنا أيضا نتابع دروسا باللغة العربية** في القرية إلى غاية **حفظ سبعة أحزاب من القرآن.**

اليوم أستطيع القول إنني عرفت طفولة عادية. ولما لم نكن نرى طرق عيش نغبطها، فلم نكن نظن أن الحياة يمكن أن تكون على شكل آخر. كان الكبار يديرون شؤون الجماعة، وما كان علينا إلا مشاهدة ما كانوا يفعلون، وكان ذلك هو مجرى الحياة.

في سنة 1909، عاد والدي إلى القبائل لبعض الوقت، ثم أخذني معه إلى مدينة تيارت لمواصلة دراستي، لكن أيضا – وهذا ما علمته من بعد - من أجل أن أكون بجنبه، **وأطلع على أشياء جديدة.**

واصلت دراستي هناك على يد بوجلال من معسكر الذي نودي إلـى حـرب 14-18 حيث لقي حتفه، ثم على يد برونال. أديت امتحان شهادة التعليم الابتـدائي سنة 1911، **وعرض علي والدي ممارسة تجارة متنقلة.** اغتنمت فرصـة هـذا النشاط **لأجوب** مناطق الغرب الجزائري بأكملها، **وأصغى** للناس، **وأشاهد**، و**أحاور.**

في سنة 1920، هاجر الدا سالم إلى فرنسا، واستقر بالـ Massif Central للعمل في مصنع ميشلان.

تافسوت : الدا سالم، لماذا هاجرت إلى فرنسا ؟

الدا سالم : في الوقت الذي كنت أجوب فيه الغرب الجزائري، **عادة ما كنـت أعود إلى منطقة القبائل** حيث كنت ألتقي قرويين هاجروا إلـى فرنسـا، **وكـانوا يحدثونني عما كان يدور من أفكار بينهم.** كما علمت منهم بوجود مدينة صـغيرة تدعى جارغوفيا Gergovia حيـث كانـت تعـرض حـوذة فارسـينجيتوريكس Vercingetorix وسيفه. ولما كنت على اطلاع بمقاومته للرومـان مثلمـا فعـل يوغرطه قبله، قررت أن أزور هذه المدينة حتى أكتسب معرفة أكثـر، **وألتحـق بأناس من منطقتي لهم حس بالمصير الوطني،** وأرى أسـلحة فارسـينجيتوريكس حيث لا أستطيع أن أرى أسلحة يوغرطه. وذلك كان يكفيني.

وصلت، إذاً، إلى فرنسا سنة 1920 بمنطقة الـ Massif Central، وسرعان **ما استقبلني أناس من منطقتي، لأن ذلك كان، أولا وقبل كل شيء، أمرا طبيعيـا**

في تلك الفترة، والأمور تغيرت الآن للأسف، ثم لأنه كان من الصعب جدا علـى **مغاربي** مثلي أن يتقبله الوسط الاجتماعي الفرنسي هناك.

بعد فترة من ذلك، لاحظت أن كافة الأشخاص الذين كنت أتحدث إليهم كـانوا منخرطين في الحزب الشيوعي الفرنسي بزعامة مارسال كاشان آنـذاك. أتـذكر شخصا يدعى أيت راشد من وصيف، ولم يكن شخصا آخر غير ابن معلمنا للغـة العربية في السابق، كما أتذكر شخصا آخر اسمه سي المنـور المولـود بتـونس والقبائلي الأصل، وكان يعمل بشرطة العمالة (préfecture de police) ، وكذا الأخوان إيبوالالان اللذان كانا يملكان مقهى، ويزورهما شقيقهما أرزقـي (مـدرس بأرض الوطن) بمناسبة كل عطلة. كنا مليئين بالحيوية والنشـاط، وكـان التيـار السياسي الوحيد الذي يمكن أن ننضم إليه (وكان يقبلنا) هـو الحـزب الشـيوعي؛ **فانضممت إليه مثل سائر رفاقي.**

تافسوت : لكنك يا الدا سالم كنت دائما متدينا ! كيف فعلت للتـوفيق بين الدين والانضمام إلى صفوف الحزب الشيوعي ؟[12].

الدا سالم : ليس هناك أي مشكل، الانضمام إلى الحزب كان بغـرض **تعلـم النضال**، وصدقوني أنهم كانوا يتقنون ذلك وتعلمناه منهم. **لكن كانت لنـا تطلعاتنـا الخاصة وقناعاتنا الشخصـية.** لم نكن نبوح بها لبعضنا البعض، لكن حسبما أتذكر أستطيع أن أقول إننا كنا جميعا واعين أنه سيحين الوقت الذي يلزم علينـا فيـه أن نتكفل بمصيرنا بأنفسنا. استراتيجية الحزب الشيوعي كانت دولية، أما نحن فكانت مشكلتنا هو كيف نتحرر. كان يحدث لنا أن نتحدث عن هذه المسائل مع القاعـدة، وكنا نرى مسؤولينا يتفادون الأجوبة. لكن في تلك الفترة لم تكن هنـاك خيـارات أخرى، ثم، كما قلت، كان علينـا أن نـتعلم كيـف نناضـل، ونتـنظم، ونجمـع الاشتراكات، ونذيع الأخبار... لقد كنا نجهل كل ذلك.

بعد إنشاء نجم شمال إفريقيا، انضم إليه إلدا سالم. كان في ذلك الوقت يعمل بفرنسا. ثم عاد إلى الجزائر ، ولا يذكر متى كان ذلك، واستقر بمنطقته الأصلية "كفلاح". لكن كيف تمت هذه العودة ؟

تقريبا بصورة طبيعية، يقول الدا سالم. وكفلاح كنت أخالط أناسا فـي مثـل حالي. كنا نتحدث **عن مشاكلنا ووضعنا بمنطقة القبائل**. وهكذا تعرفت على رجال مثل محند أو إيدير آت علي أو محند، ومحند أو رمضان آت محنـد، وغيرهمـا وكانوا كلهم مزارعين بسيطين يدركون أن تحسين وضعهم لابد أن يـتم بالقضـاء

على النظام الاستعماري. ووضعنا أنفسنا تحت تصرف التنظيم. وخلال سـنوات، كنا نجتمع بالليل، خارج الديار في أغلب الأحيان، ومن دون أن يعلم الأهل بـ ذلك. كان دورنا نشر رسالة نجم شمال إفريقيا على مستوى السـكان، والقيـام بجمـع الاشتراكات بيننا. وقد بقينا على هذه الحال إلى غاية 1938.

بعد إنشاء حزب الشعب الجزائري، أصبح هذا المناضل مسؤولا سياسيا على منطقته (أيت واصيف، أيت صدقه، أيت أرغان). وقد وقع إلقاء القبض عليه قبل 1945 ليصير بعد إطلاق سراحه، واندلاع ثورة التحرير، مكلفا بالمالية، والأسلحة، والاستخبارات دائما في منطقته، واصيف. في نهاية 1957، كانت الشرطة الفرنسية تبحث عنه، فاضطر إلى الفرار إلى مدينة الجزائر حيث كان يعيش بأوراق مزورة. ثم كُلف مهمة "جمع اشتراكات التجار القبائليين في القطاع الوهراني، وتسليمها إلى ر. عبد السلام من أيت واصيف". لماذا لزم على هؤلاء التجار في الغرب الجزائري دفع اشتراكات للولاية الثالثة، أي منطقة القبائل ؟

كانت هناك حركة دؤوب لهؤلاء بين أماكن عملهم ومنطقة القبائل. وكان البعض لا يقضى إلا شهورا هناك. ولأجل ذلك، كانوا يدفعون اشتراكاتهم إلى مناطقهم الأصلية حيث كانت لهم **صلات وكانوا معروفين.** أضف إلى ذلك أن الولاية الثالثة (القبائل) كانت لها بطاقية (fichier) جيدة للغاية. ثم إن هؤلاء المهاجرين كانت لهم صلات محلية، وإذا احتاجوا إلى مساعدة فإن هذه الأخيرة كانت تتم على مستوى القرية.

من 1959 إلى 1961، لجأ إلى أهله بالبويرة حيث ظل مكلفا جمع الأموال لجيش التحرير الوطني. وفي سنة 1961، فر إلى قسنطينة هربا من الشرطة التي كانت تطاردها ليعود سنة من بعد إلى البويرة، أي في 1962. يقول : "عند الاستقلال، رجعت إلى أيت واصيف، وأعدت بناء داري، واستأنفت نشاطي كفلاح". وفي سنة 1963-64 شارك في التمرد الذي قامت به جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، وألقي القبض عليه ليقضي 16 شهرا بسجن البرواقية (جنوبي الجزائر العاصمة). يقول : "بعد خروجي من السجن، استأنفت العمل بمعصرة زيتون كنت أملكها، وبقيت أطالع، وأعيش حياة القروي حيث ولدت، وحيث ينهي المرء دائما كـلامه أمام الجمعية بهذه الكلمات : "فإن أصبت فبفضل الله، وإن أخطأت فاعذروني !"، وحيث لا يتسلط متسلط، وحيث هناك دائما قسط من

الديمقراطية.." لقد فضل الدا سالم العيش بعرق جبينه، ورفض الاستفادة من الحقوق الممنوحة لقدماء المجاهدين.

II. الستينيات : هل هي سنوات بيضاء فيما يخص العودة إلى المحلي ؟

عندما يصبح المركز هو كل شيء

إن البحث في عدد حاملي الشهادات الجامعية، أو على الأقل الشهادات الأعلى من المستوى الثانوي، يدل على أن هناك دائما ندرة على المستوى المحلي. أضف إلى ذلك ما تسبب فيه نمط التسيير السياسي المعتمد من طرف الدولة الوطنية منذ الاستقلال من مشاكل بسبب نزعته الأحادية ومراقبته لمجالات التعبير، سياسيا كان أو ثقافيا. فلم يسمح هذا النمط بتهيئة الظروف لظهور شخصيات محلية. وعليه، فلم يبق للباحث آنذاك إلا التقرب من إطارات الحزب الواحد المحلية واستجوابها في ما يخص مساراتها، لكن ذلك لم يدخل ضمن اهتماماتنا.

وبالفعل، فإن العودة إلى المجتمع المحلي من طرف أفراد الفئة التي نقصدها لم يتم بالمستوى المطلوب آنذاك، وذلك لعدة أسباب. إن سياسة التحديث المعتمدة في تلك الفترة كانت في بدايتها ولا سيما من خلال التمدرس المكثف، وفتح أبواب الجامعة على أعداد متزايدة من الطلبة حتى وإن لم يكن ذلك بمستوى السبعينيات. العائدون من المتخرجين من الجامعة في الستينيات أو بعد تلقيهم تكوينا بالخارج كان عددهم قليلا. كما أن مؤهلاتهم بالنسبة إلى المناطق الداخلية من الوطن مثل القبائل كانت تتجاوز بكثير المناصب المقترحة من طرف الأجهزة الإدارية المحلية في وقت لم يعرف النسيج الاقتصادي تقدما معتبرا. أضف إلى ذلك، وفي ما يخص منطقة القبائل، فإذا كانت العودة بمناسبة العطل أو نهاية كل أسبوع معتبرة ودلت على دوام الصلة بالمجتمع المحلي، إلا أنه يبدو أن الغالبية فضلت الاستقرار بالجزائر العاصمة (أو منطقتها) أو بمراكز عمرانية أخرى كبيرة. بطبيعة الحال، ينبغي الإشارة هنا إلى ما تتيحه المدينة من تسهيلات في مجال الشغل والاستهلاك، وغيرهما، بالإضافة إلى قربها من مراكز القرار، مما يجعل المعنيين يفضلونها أملا في الحصول على مناصب عليا في أجهزة الدولة المركزية. كلنا نعلم مدى الجاذبية التي كانت لمنصب "الإطار" على مستوى أولى الشركات الجزائرية بعد الاستقلال مثل شركة سوناطراك. ومن الواضح أن المحلي حتى وإن كان يحث على الصلة بالأصل (الأسرة، القرية) إلا أنه غير قادر على توفير الفرصة لتحقيق

تطلعات الشخص أو تثمين كفاءته المعرفية. لكن ابتداء من هذه الفترة حملت النوايا التحديثية للدولة إيديولوجيا تنموية تقوم على إبعاد المحلي بوصفه محلا للتقليد والتخلف. وبحسن نية من دون شك، نزع الخطاب والممارسات السائدة إلى اعتبار التحديث مسألة لا بد أن تتم من فوق على يد من هم أدرى بكيفية تحقيقه، ألا وهم "الإطارات". وهؤلاء الإطارات كانوا موجودين في المركز بطبيعة الحال، أي بالعاصمة، ونادرا ما بضاحيتها اللهم إلا في إطار مهمة.

نحفظ لتلك الفترة بصورة هؤلاء التقنيين الزراعيين القليلين، أو موظفي وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي وهم جاثمون مزهوون فوق آلة حصاد جديدة منحت لمزرعة للتسيير الذاتي. لقد بدأ الطلبة يتوافدون بأعداد متزايدة على الجامعة في بداية السبعينيات حيث كرست إيديولوجيا "إطار الأمة". وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجامعة الكبيرة الوحيدة آنذاك كانت جامعة الجزائر. أما جامعتا وهران وقسنطينة، فكانتا في بداية انطلاقتهما. إن المركزية ليست ، إذاً، مجرد فكرة، وإنما هي شيء مجسم يتمثل في المدينة.

ومع ذلك، ففي أماكن مثل تيزي وزو (مقر الولاية)، بدأ أصحاب الكفاءات العليا يستقرون، فكان من بينهم أول الأطباء بعد الاستقلال (4 في المجموع بتيزي وزو)، وأول المهندسين (3 في المجموع)، ومحاميان. وجود هؤلاء على المستوى المحلي يحمل دلالة رمزية كما أنه أمر يحث على التحديث. فصورة المهندس[13] أو الطبيب لا تتعدى فقط صورة المدرس، وإنما أيضا تحث بقوة على تبني مشروع الحداثة الذي تتبناه الدولة الوطنية الفتية[14]. ولقد جاءت تدخلات هذه الفئة على مستوى الوسط المحلي في سياق تدخلات الدولة التي كانت هذه الفئات مؤيدة لها. واستطاعت هذه "الإطارات" أن تحتل فضاءات لم تكن بعد منغلقة تماما عن الحوار حتى وإن لم يتعلق الأمر بـ "تعاطي السياسة" صراحة. إننا هنا نفكر على وجه التحديد في مدينة تيزي وزو، وبالذات في نادي السينما الذي أنشئ في 1968-69، وكان منتدى (نادرا) بادر به المجلس الشعبي البلدي، وكان ينشطه طلبة من الثانويات وجامعيون يأتون من الجزائر العاصمة لتنشيط النادي مرتين في الأسبوع (الأربعاء والخميس). 1970 و1971 كانتا السنتين اللتين شهدتا أكبر عدد لتدخلات أولى "الإطارات". كان هذا النادي السينمائي بمثابة منبر لتلك "الإطارات" الأولى المحلية التي استطاعت بفضل بلاغتها وطبيعة النقاشات التي كانت تنشطها أن يكون لها تأثير كبير في نفوس طلبة الثانويات آنذاك. وقد شكلت أمهات المسائل

الوطنية والدولية في تلك الفترة موضوعات مناقشات المنتدى في لقاءاته الأسبوعية انطلاقا من الفيلم المعروض. والواقع، ومن دون الدخول في التفاصيل، نستطيع القول إن هذا المنتدى، وبالإضافة إلى كونه مركز إشعاع للثقافة السينمائية ليس له مثيل اليوم، كان في نفس الوقت مناسبة لظهور نخبة يمكن أن نعتبرها منتجة للأفكار ولروح النقد. بطبيعة الحال، لم يكن من الممكن انتقاد نظام الحكم القائم إلا بطرق ملتوية، وبصور ضمنية، لكن يبقى مع ذلك أن الفئة المذكورة كانت متبنية للمشروع الحداثي الذي كانت الدولة الفتية تسعى لتطبيقه. أما عن خطاب "الإطارات" المحلية، فكان يقوم على فكرتي "التقليد المتخلف" و"ثقافة المساواة"، وكان كلامهم يعتبر مشروعا سواء بالنظر إلى ما لديهم من معرفة عالية (والتي يقدرها المجتمع)، أو بالنظر إلى الوظائف السامية التي يشغلونها في الإدارة المحلية (وهي كفاءات كانت نادرة في ذلك الوقت)، أو بالنظر إلى المهمة الملقاة على عاتقهم والمتمثلة في "إخراج المنطقة من تخلفها". هذا، وتجدر الملاحظة إلى أن عودة الطلبة من الجزائر العاصمة إلى منطقة القبائل خلال الستينيات وأوائل السبعينيات بمناسبة العطل (نهاية الأسبوع، والعطلة الصيفية) كانت فرصة لقطع جو الرتابة المخيم على المنطقة، ولتقوية الصلة بالقيم العامة التي كان يفترض في هؤلاء الطلبة حملها. ومن الناحية الموضوعية، "إطـارات المستقبل" هؤلاء كان ينـظر إليهم من حيث هم همـزة وصل مستقبلية بـ "المركزي"، ولهم القدرة على إفادة منطقتهم بـ "التقدم". كما أن لهم القدرة كذلك على الطعن في "المركزي" كما حدث ذلك في المظاهرات الطلابية التي وقعت سنتي 1968 و 1971، وبلغت الوسط المحلي عن طريق طلبة الثانويتين الوحيدتين الموجودتين بالمنطقة آنذاك (سنة 1968، كانت هناك ثانوية واحدة فقط).

وخلاصة القول، ينبغي أن نتذكر أن الإطارات الجديدة النادرة في تلك الفترة لم تختر العودة إلى المجتمع المحلي إلا إذا كانت الظروف المادية وإمكانية الحصول على مناصب مرموقة مهيأة لذلك. لم تكن هذه العودة، إذاً، عبارة عن وضع للذات في خدمة المحلي حتى وإن كانت هذه النخب تسعى فعلا لتغييره وتغيير العقليات فيه بما يتماشى مع مشروع الحداثة الذي تم تقريره من فوق في أواخر السبعينيات. أي أن المحلي يبقى منظورا إليه من فوق، وكواقع مفروض عليه أن يتغير.

الارتباط في الخطاب والممارسة بين الدولة الوطنية والنخب الجديدة يظهر بوضوح على أنه العنصر المشكل للصورة التي يتمثل المجتمع بها هذه النخب. وهذا ما يزيد في الحاجة إلى وساطة هذه النخب. صحيح، يبقى وجود هذه النخب خارجيا بالنسبة إلى المجتمع المحلي نظرا إلى طبيعة المشروع المراد تحقيقه من طرفها ونظرا إلى وضعها في أجهزة التأطير السياسي الإداري. لكن، من ناحية أخرى، لو أخذنا هذه النخب من حيث هم أفراد تربطهم علاقات محلية (عائلية، قبلية، إلخ.) لوجدناهم وسيلة "جوارية" حتى وإن كنا نعتقد أن هذه الوسيلة غير أساسية بالنسبة إلى مكانة فرد النخبة ما دام يستقي مشروعيته من مشروع التحديث المبادر به من فوق. ومن هذه الناحية نستطيع القول أيضا إن هذه النخبة هي وسيلة إدماج للمحلي في العام.

العودة إلى المحلي خلال السبعينيات والثمانينيات

لا نريد هنا أن ندخل في السياق العام الذي شجع على عودة حاملي العلم والمعرفة، ولا سيما الجامعيين منهم[15]، وسنكتفي بذكر مختصر لأبرز العناصر فيه:

- سياسة التوازن الجهوي التي ترجمت في شكل مخططات خاصة من أجل التنمية ابتداء من 1969. وقد كانت منطقة القبائل واحدة من المناطق المستفيدة من هذه السياسة[16].

- سياسة عمرانية إرادوية تمحورت حول المدن الأقطاب الصناعية، وانتشار للمدن المتوسطة (أقطاب محلية)[17]. وهذا ما ينطبق بالذات على حالة تيزي وزو. وتجدر الإشارة هنا أن هذه السياسة قد تضاعفت في منتصف الثمانينيات مع ترحيل بعض "الشركات الوطنية" وتجزئة بعضها الآخر.

- سياسة إنشاء مراكز جامعية خارج العاصمة ابتداء من سنة 1977، والتي تضاعفت أثناء الثمانينيات والتسعينيات. تبدو لنا هذه السياسة أنها كانت سياسة من أجل تأهيل للمحلي، لكنها كانت في نفس الوقت عبارة عن إقامة لنوع من السياج حول المدن الكبرى ولا سيما العاصمة في التسعينيات[18].

وفي الوقع، إن الظروف الناجمة عن نمط التنمية المعتمد في السبعينيات والثمانينيات قد جذب إليه بقوة جيلا بأكمله من الجامعيين. لكن ينبغي مع ذلك

الإشارة إلى أن هذه الجاذبية إنما كانت لأسباب مادية (توفر السكن، والشغل ولا سيما في مناصب قيادية تطلبتها الحاجة الكبيرة إلى تأطير المؤسسات الناشئة)[19].

وإنه لمن الواضح، كما بينا ذلك في كتابات أخرى[20]، أنه في ما يخص حالة تيزي وزو كان لقدوم أعداد كبيرة من الإطارات إليها تأثير في الوسط المحلي، وذلك بأشكال متعددة. أولا، ومن الناحية الموضوعية، تتمتع هذه "الإطارات" التي أنتجتها عملية التحديث بمشروعية فوقية، أي من حيث ترجمتها على أرض الواقع لمشروع التغيير الذي اعتمدته الدولة. وعليه، فليس من الغريب أن تعتبر هذه الإطارات، ولاسيما قبل ظهور الاحتجاج من أجل الهوية سنة 1980، على أنها مؤيدة لما كانت الدولة تقوم به. ثانيا، ونظرا إلى مساراتهم الفردية، كانت هذه الفئة تحمل أفكارا ومشاريع تستهدف التحديث الذي احتك به أفرادها وتبنوه على مستوى الأماكن المركزية (كبريات المدن الجزائرية)، أو بالخارج (ولاسيما بفرنسا وبلدان أوروبا الشرقية). لكن – وهذا، من دون شك، ما يميز منطقة القبائل عن باقي مناطق الوطن – عاد الكثير من الإطارات إلى "البلاد القبائلي" (*تامورت*) وهم يحملون له حبا خاصا في قلوبهم، معتبرين أنه على الرغم من استفادة المنطقة من جزء من الريع بفضل مخطط تنموي خاص والمخططات الرباعية الوطنية[21]، إلا أنها تبقى مظلومة بسبب عدم الاعتراف بهويتها الأمازيغية. هذا، ولابد من الإشارة إلى أن هذه الإطارات المحلية كانت تتعرض لضغط مزدوج إذ كان يفترض في الإطار، من ناحية، أن يكون من فاعلي الحداثة والحاثين عليها، ومن ناحية أخرى أن يستجيب لمتطلبات الحياة المحلية ولاسيما عندما يهم بإنشاء أسرة، أو بحل مشاكل عائلية، أو الاستجابة لمطالب سكان قريته، أو التدخل لدى الإدارة، وما إلى ذلك. وهذه كلها أمور تكسب الإطار رأسمالا اجتماعيا يضعه في خدمة الشبكات العائلية والقروية.

ومع ذلك، ظلت مشروعية النخب المحلية فوقية إلى غاية 1980، ولم تجد مصدرها في القاعدة المحلية إلا بعد أن قاد أفرادها، بعد هذا التاريخ، حركات احتجاجية من أجل الهوية ومطالب سياسية، فاكتسبت النخبة بذلك مشروعية محلية واستعادت ثقافتها، كما فتحت ثغرة في النظام السياسي الذي ظل يخفي ذلك التنوع الحاصل في الواقع على المستويين الثقافي والسياسي. لكن هذا الموقف لم يخل من مفارقة كبرى بالنسبة إلى النخبة المحلية في تلك الفترة : فمن جهة، تأرجحت بين مختلف مطالب القاعدة مع كل ما ينتج عن ذلك من مشاكل، وبين مشروع التحديث

المقرر من فوق، والذي كانت هذه النخبة من نتائجه حتى وإن لم تتفق مع القائمين عليه في صيغ مراقبة المجتمع وتدبير شؤونه، ولاسيما على المستوى السياسي. وعليه، اضطرت هذه النخبة إلى تكييف مواقفها في كل مرة حفاظا على علاقاتها بالطرفين. المقابلات[22] التي سنوردها في ما يلي تكشف عن هوية هؤلاء الفاعلين، وعن مساراتهم أيضا.

III. ما يقوله فاعلون عن أنفسهم

1. **بلعيد م.**، 53 سنة، إطار سام بالشركة الوطنية "سونيليك" في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

أنا من أصل متواضع جدا. سأبدأ بالحديث عن أصولي.... كان أبي **عاملا منجميا** بمنطقة في شمال فرنسا منذ مطلع الخمسينيات. لقد كنت محظوظا لأن والدي فهم منذ البداية أهمية التربية التي ينبغي تلقينها لأولاده. إن أحسن تركة يتركها المرء، في اعتقاده، هي **التربية.** كان يظن أن المرء لو ترك إرثا يمكن أن يبدده أولاده. فلو ترك لهم ممتلكات، يمكن أن يبيعوها غدا. أما إذا ترك لهم تربية، فلا يمكن أن يبيعوها. لقد فهم والدي مبكرا أهمية المسألة لأنه كان مهاجرا بفرنسا. لقد كان دائما يشجعني على التربية، وكان له، على أية حال، تصور عصري للأمور. **لقد أخذني معه إلى فرنسا سنة 1958**، وكان هناك عدد قليل من الأطفال الذين ذهبوا مع آبائهم إلى فرنسا. وهناك اكتشفت **الفروق الطبقية.** وجودي بفرنسا جعلني أدرك قيمة الإنتاج والصناعة. سأروي عليكم قصة وقعت لي : ذات يوم، حوالي الساعة الخامسة والنصف، وبينما كنت أنتظر والدي، خرج لي من المنجم أسود بكامله، وكان الجو باردا في شهر نوفمبر. ذهبنا إلى مقهى، وفي الطريق طرح علي سؤالا : "هل الأمور تسير على ما يرام في المدرسة ؟" أجبته بنعم (لكن بطريقة مترددة لأنني كنت أعاني صعوبات في الدراسة)، فقال لي قولا لن أنساه أبدا لما كان له من تأثير قوي في نفسي، كما جعلني ألمس بإصبعي **مدى التفاوت الطبقي في عالم متحضر.** قال لي : "أتدري يا ولدي ؟ إذا لم تعمل جيدا في المدرسة فستصير مثل أبيك (أي عاملا منجميا)، أما إذا عملت جيدا فإنك ستصير مثل هؤلاء، وأشار بإصبعه إلى مكاتب الشركة التي كان يشتغل بها. لقد تأثرت كثيرا لكلامه لأنني فهمت أن العالم مقسم بين من يتقدم وبين من يتأخر. والذين يتقدمون هم الذين يحاولون الحصول على علم ما، علم يخرجهم من وضعهم الاجتماعي المتسم بالفقر المدقع.

تابعت دراستي الابتدائية هناك ثم رجعت إلى الجزائر. وقد بقيت منذ ذلك الوقت مبهورا بالتقدم التقني وعالم الإنتاج والصناعة. لقد اكتشفت عالما جديدا لم يخطر لي على بال من قبل، وحاولت أن أكون مثل الناس هناك، فدخلت الثانوية التقنية لمدينة دلس حيث حصلت على شهادة بكالوريا تقنية رياضية (1968). بعد ذلك، دخلت جامعـة الجـزائر حيث درست للحصول على شهادة ليسانس في الفيزياء، ثم على شهادة الدراسات المعمقة في الإلكترونيك. كانت تلك أول ترقية اجتماعية تحصل لواحد من أبناء سكان الجبال القبائليين ممن أسعفهم الحظ في الوصول إلى جامعة الجزائر.

في 1973، دخلت شركة السونليك (SONELEC) بالعاصمة كمهندس بمديرية التخطيط. وهناك اكتشفت عالما جديدا، وفرصة أخرى في مسيرتي المهنية. وقد اتفق ذلك مع وضع استراتيجية عبد السلام بلعيد في مجال التصنيع. لقد وجدت نفسي، إذاً، بمديرية للتخطيط وبعدد كبير من المشاريع. في تلك الفترة، كانت جميع المشاريع المتصلة بالمعدات الإلكترونية والكهرومنزلية يتم وضعها بالعاصمة. فمشروع المصنع الكهرومنزلي بتيزي وزو انطلق من العاصمة. في تلك الفترة، كان يقال إن الجزائر متجهة نحو تجاوز مستوى المعيشة في إسبانيا في الثمانينيات. هذا فقط لأشير إلى ذلك الجو الذي كان سائدا في تلك الفترة. لقد كان جوا قائما على الإرادة كثيرا ، وكان هناك مشروع مجتمع عصري جدا تحمس له الجميع أيما تحمس.

لم يكن هناك عدد كبير من المهندسين في ذلك الوقت، وكان هناك اقتصاديون. لم يكن هناك اتحاد للمهندسين. أنا في حد ذاتي لست مهندسا. كنت أساعد فرق المتفاوضين فيما يخص كافة الجوانب التقنية، وهو ما قلب نوعا ما حياتي المهنية. في 1973، ذهبت إلى فرنسا بغرض التفاوض حول عقد يخص السونيليك. لقد وقع اختياري لهذه المهمة لأنني كنت واحدا من بين الحائزين أعلى الشهادات. عندما وصلت إلى فرنسا، اكتشفت عالما آخر. لماذا ؟ لأننا بدأنا العمل يوم الاثنين صباحا، وقدمت الشركة لنا نظامها، فتابعت ما كان يقال لمدة نصف ساعة ثم لم أعد أفهم أي شيء. لكن ما هو السبب يا ترى؟ السبب هو أنه في الحين الذي كانوا يعملون على الوظيفة المنطقية كنا نحن لا زلنا نعمل على الترانزيستور ....

بعد زيارة مصنع بـ Boulogne، التقى محدثنا مسؤولا تقنيا درس بـ SUPELEC-Paris.

عدت إلى الجزائر العاصمة، وتشاء الصدف أن يتفق ذلك مع إمضاء الجزائر لعقد مع فرنسا من أجل تكوين مهندسين بـ SUPELEC-Paris. وقد قررت الذهاب على الرغم من معارضة عائلتي والقريبين مني الذين قالوا في أنفسهم "ماذا يريد في نهاية الأمر ؟". لقد قررت الاستفادة من هذا التكوين معتبرا أنه فرصة عظيمة بالنسبة إلى شخص مثلي أن يتلقى تكوينا بواحدة من أكبر المدارس بباريس. كانت لدي كافة الإمكانيات، وتحصلت على منحة دراسية. أنهيت دراستي بهذه المدرسة سنة 1979 كمهندس متخرج من SUPELEC-Paris. كان الكثير من الناس هناك يقولون لي هل أنوي البقاء بفرنسا، وكانت فرص العمل وقتئذ متوفرة. لكن نظرا إلى اعتبارات عائلية أولا، ونظرا إلى أن الدولة الجزائرية هي التي صرفت الأموال من أجل تكويني، قررت أن أعود من دون أي تردد، لاسيما وأنه كانت هناك فرص جيدة ومشاريع مهمة تنتظرني بأرض الوطن. وهكذا عدت إلى السونيليك سنة 1979 لأكلف بعد فترة القيام على مشروع توسيع مركب تيزي وزو (المشروع انطلق سنة 1977).

لكن لماذا تيزي وزو بالذات ؟ لأنها موطني. الأمور بهذه البساطة. بطبيعة الحال، كان بإمكاني أن أبقى بالعاصمة وأكون مديرا فيها لاسيما وأن الحياة بالعاصمة كانت في ذلك الوقت مريحة. لكن مرة أخرى، الجوانب الصناعية، وكون المرء له مشروع يسمح له بتفتق مهاراته وباكتشاف أشياء جديدة كل يوم سواء على المستوى التقني أو التسييري، أو على مستوى العلاقات الإنسانية، وقيادة الرجال هو الذي جعلني أعود إلى المدينة. ثم إنه ليتهيأ للمرء في مثل هذه المكانة **أن له رسالة يقوم بها تجاه المجتمع من أجل تحديثه ومساعدته على التقدم.** كنا نقول في أنفسنا إن الوصول بقبائل الجبال إلى عقلية صناعية أمر ليس سهلا على الإطلاق حتى وإن كان البعض، أو أقاربهم، قد احتك بهذه التجربة عن طريق الهجرة إلى الخارج. أقول الأمور صعبة لأنك عندما يطلب منك،مثلا، التلحيم بحرارة 30 درجة مئوية، فمعناه 30 درجة وليس 50 درجة. هذا هو معنى الجودة في صناعة المنتوج !

إذاً، قرار العودة إلى أرض الوطن كان لأسباب عائلية، أولاً: لأني كنت كثير التردد على منطقة القبائل حيث كان لي أصدقاء كثيرون، حتى وإن كان لي أصدقاء كثيرون بالعاصمة أيضا. كنا منخرطين في التيار المعروف بالتيار

البربري، أي كنا نناضل من أجل مثل ثقافي سام، ونعمل في سبيل غاية عليا تتمثل في تحديث المجتمع وتصنيع البلاد.

(وهل هناك ما يحث على العودة إلى المنطقة الأصلية ؟)

نعم.. وهناك سببان. أولا من حيث **الخدمة التي يمكن أن يقدمها المرء إلى ذويه وأهله.** والخدمة الوحيدة التي يمكن أن نقدمها هي **خلق مناصب شغل**. سكان قرانا – من غير المغتربين، وقد توقفت الهجرة في تلك الفترة – لم يكن لهم خيار آخر سوى العمل بعين المكان. لا أخفي عنكم أنني كنت أفكر في تجربة الأسبان والباسكيين. كنا في ذلك الوقت نتعامل مع شركة إسبانية تدعى فاغور *Fagor* التي كان إنشاؤها بمبادرة فردية قامت بها جماعة تتكون من خمسة أفراد، خمسة خلان، قرروا إنشاء شركة للتجهيزات الكهرومنزلية صارت الآن أولى شركة من نوعها في حوض البحر الأبيض المتوسط. طبيعة بلاد الباسك هي أشبه ما يكون بطبيعة القبائل عندنا، أي ذات تضاريس جبلية. لقد عقدت هذه الجماعة العزم على تصنيع منطقتها ونجحت ؛ وهو ما ترك بعض الأثر في نفسي. من الواضح أن الأمر هنا يتعلق بمشاعر "الهوية".

(داخل المحلي)

عندما قيل لي إنني سأذهب إلى تيزي وزو لأن المشروع أخذ يكبر، لم أكن أفكر أبدا أنني سأعود يوما إلى هذه المدينة التي لم أكن أعرف منها إلا شارعها الكبير مرورا لأنني ككافة الناس كنت أتوقف به لتناول قهوة وأنا أعبر المدينة في اتجاه العاصمة، أو في اتجاه قريتي، ليس إلا. لقد اشتغلت خارج تيزي وزو، وكنت منشغلا يومي كله، من الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء تقريبا، في بناء مصنع بواد عيسي. لم أكن أرى أولادي إلا في المساء، ولم تكن لي علاقات مع سكان المدينة لاسيما وأن الجامعة كانت قد فتحت أبوابها منذ مدة قصيرة. كنا إذاً منهمكين في مشروع التصنيع. **كل علاقاتي كانت بواد عيسي**[23]. ولم أتعرف على مسؤولين محليين إلا فيما بعد. في الواقع، لم يكن لي متسع من الوقت لإقامة علاقات مع الناس هناك.

(داخل المؤسسة)

فيما يتعلق بالعقليات داخل المؤسسة، من المعلوم أنه لم تكن هناك أحزاب سياسية في تلك الفترة، كما كانت مشاعر الهوية المشتركة بين الجميع لا تعطل الأمور. ما كان يعطل الأمور هي المشاكل التي كانت تعرفها القرى، فهذا مشكل في الأربعاء نات إيراثن، وذاك مشكل في بوزغان، وآخر بتيزي وزو. **كان علينا أن نضع حدا لذلك**. كنا نشعر بمثل هذه المشاكل عند التوظيف، ولأجل ذلك اعتمدنا مقاييس، لكن فرص العمل كانت آنذاك متوفرة للجميع. غير أن ذلك لم يمنع من وقوع بعض المشاكل،وكان علينا أن نعالجها مهما كان الحال، ونحاول فك عقد التوتر فيها بسلطة القانون وطرق شفافة في التسيير. وبطبيعة الحال، معرفة الوسط المحلي كانت تسهل من مهمتنا. ثم ينبغي علينا أن نعترف أننا لم نجد أنفسنا نواجه مشاكل قبلية نضطر فيها إلى تأييد أفراد القبيلة السائدة في المؤسسة. أما على مستوى الإطارات، فإنها كانت من المنطقة فلم نلق أبدا مشاكل من هذا النوع. لكن على مستوى العمال، كانت هناك خلافات بين مختلف القرى حتى وإن حالت الآفاق المنتظرة دون تفاقمها.

كنا نطمح في أن نرقى ببلادنا إلى مستوى البلدان الأوروبية، وكانت كل طاقاتنا موجهة إلى ذلك الغرض.

2. م.أ.أ.[*]، 50 سنة، أستاذ بجامعة تيزي وزو منذ 1978. عضو نشط في حركة 1980، وعضو في اللجنة المضادة للقمع على مستوى الجامعة. وقع إلقاء القبض عليه في 20 أفريل 1980، ثم أطلق سراحه في بداية شهر ماي من نفس السنة.

في سنة 1958، ذهبت إلى الجزائر العاصمة برفقة والدي، ودخلت المدرسة في آخر لحظة بفضل أحد من منطقتنا[24] الذي كان مدير مدرسة (بالعاصمة). أول شيء حفظته ذاكرتي هو أنه عندما يغادر المرء منطقة القبائل يجد نفسه مضطرا إلى تعلم اللغتين الفرنسية والعربية.

كنت أدرس بمدرسة مختلطة كان فيها أوروبيون ومسلمون. أما الشيء الثاني الذي تحفظه ذاكرتي عن ذلك العهد هو أحداث ثورة التحرير. أظن أن الأمر يتعلق بأحداث ديسمبر 1960، ولاسيما أعمال البطش التي تعرض لها الجزائريون إثرها.

عدنا إلى القرية سنة 1961، والشيء الذي لازلت أتذكره عن هذه العودة هو روائح الريف. كما أتذكر أن القرية كانت محتلة، وكانت فيها ثكنة عسكرية. كان

الجو السائد آنذاك جوا خاصا بعض الشيء. ثم إن الحرب آنذاك كانت على وشك الانتهاء. كان الناس يستمعون إلى راديو تونس ينتظرون ما سيقع.

ثم ذهبت إلى أيت يني حيث تابعت دراستي المتوسطة لمدة أربع سنوات. **ينبغي أن أقول إن مدينة تيزي وزو لم تكن بالنسبة إلى إلا منطقة عبور، وذلك إلى غاية استقراري بها سنة 1978. أتذكر أنها كانت بالنسبة إلى تشكل حدود منطقة القبائل.** أولا من الناحية اللغوية، حيث أسمع فيها الكثير من الناس يتحدثون العربية. ثم إنني كنت بها في حيرة من أمري بعض الشيء، ربما لأنني كنت قد تعودت على الوسط العاصمي... بعد ذلك، عدت إلى الجزائر العاصمة حيث واصلت دراستي لثلاث سنوات أخرى ؛ وهناك اكتشفت أوساطا اجتماعية أخرى. وكان الأمر بالنسبة إلى هو تعلم المنهجية أيضا. لكنني لما كنت في القسم الداخلي لم أكن أعرف العاصمة بعد. كانت منطقة القبائل تبتعد في ذهني، غير أنني كنت أجد متعة في زيارتها من حين إلى آخر. الواقع أنني لم أكن مندمجا في الوسط العاصمي. في 1970، دخلت الجامعة، في قسم الاقتصاد. حينئذ استطعت أن أكتشف العاصمة فعلا. فبعد أن قضيت أولى أوقاتي في البحث عن غرفة، بدأت الأمور تتضح لي شيئا فشيئا. أما فيما يخص مشاعر الهوية، فقد تمثلت أولى تجربة لي بها في الجامعة في حضور الدروس التي كان يلقيها مولود معمري. لم يكن الحضور كبيرا في بداية الأمر (1972) حيث كانت الدروس تلقى في قاعة صغيرة بالكلية، وكان عددنا لا يتجاوز العشرين. كانت الدروس تجري ما بين الساعتين الواحدة والثانية بعد الزوال.

أول تجربة سياسية عشتها كانت بمناسبة انتخابات لجان الحي الجامعي ببن عكنون. وقد أصبت بصدمة فيها حيث إنها حتى وإن لم تشهد عنفا بمعنى الكلمة إلا أنها بلغت حدود العنف. وبصورة عامة، كان هناك أفراد منتمون إلى الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، وآخرون حداثيون بعض الشيء ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني. كما كانت هناك نواة إسلامية حول مسجد الجامعة، ونواة أخرى للحركة البربرية. لجنة الحي التي تم انتخابها انحلت من تلقاء ذاتها بحل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين في شهر جانفي 1971. لقد عشت الإضراب الذي وقع حينئذ، وأتذكر هؤلاء الناس الذين كانوا يأتون إلى الكلية ليشرحوا للطلبة أن المشكل في الواقع هو وجود تنظيم خفي وراء الاتحاد الطلابي.... كان أعوان من الشرطة بزي مدني ينزلون إلى الجامعة ويدخلون حرمها.... إنني أذكر عن تلك

الفترة لغة الخشب.... الأنشطة المتصلة بالهوية كانت لا تتعدى تنظيم سهرات، وقد عرضت مجموعةٌ مسرحيةً بعنوان "محمد، خذ حقيبتك" لكاتب ياسين. كما كانت هناك مجموعة ملتفة حول مولود معمري، وأخرى بين عكنون.... كان هناك نقاش كبير يجري في غالب الأحيان بغرف الأحياء الجامعية. في 1972، وصلت مجموعة جديدة من الطلبة جاءت من ثانوية عميروش بتيزي وزو. كانوا أكثر راديكالية. على كل هم الذين أنشأوا الفرقة المسرحية.... سياسيا، كان نظام الحكم آنذاك محكما سيطرته على المواطنين.... ولم يكن هناك خطاب آخر غير الخطاب العروبي الإسلامي، أو الخطاب الاشتراكي. وعندما كان المرء يطالع في الصحف إشارة ما إلى البربرية كان يتنفس الصعداء، لكن مثل هذه الإشارات ما كانت لتهمنا.

في 1974، عندما أنهى **م.أ.أ.** دراسته الجامعية ذهب إلى فرنسا بعد حصوله من وزارة التعليم العالي على منحة. وفي الوقت الذي كان يواصل دراسته بهدف الحصول على شهادة الدراسات المعمقة في الاقتصاد، انضم إلى مجموعة الدراسات البربرية التي أنشئت سنة 1973 بجامعة باريس الثامنة فانسيان، وأخذ يشارك في أنشطتها، ويعطي دروسا في اللغة البربرية.... **ثم ماذا ؟**

عدت إلى أرض الوطن سنة 1978. كان من المفروض أن أبقى هناك لكنني عدت لأسباب عائلية خاصة.... وتساءلت هل أستقر بتيزي وزو أم بالجزائر العاصمة ؟ تم تعييني بالعاصمة لكنهم أبلغوني استحالة الحصول على سكن.... بحثت عن عمل في مؤسسات أخرى، ووجدت الظروف في الشركات جيدة للغاية إذ كانت تلك الفترة حافلة بالاستثمارات، ثم إن الشركات كانت حينئذ تضمن السكن وتؤجر لإطاراتها سكنات لدى الخواص في بعض الأحيان. كل العروض التي حصلت عليها كانت تتعلق بمناصب مسؤولية هامة.... لكنني كنت أرغب في العمل بالجامعة، غير أن بقائي بالعاصمة لم يكن يستهويني كثيرا بسبب الشعور بالوحدة، وتزامن ذلك مع فتح جامعة تيزي وزو فرعا للاقتصاد. فالتحقت به إذاً. **لكن ينبغي أن أقول مع ذلك إنني لم أكن أفضل هذه المدينة بصفة خاصة.... فلو وجدت ظروفا عادية في العاصمة لبقيت بها** حتى وإن كنت أشعر بتدهور وضعها ابتداء من سنة 1973. على أية حال، بقيت محتفظا بذكريات جميلة للعاصمة. لقد كنا نقضي أوقات سعيدة إذ ورغم قلة المال الذي كان بحوزتنا كنا نستطيع أن نذهب كل يوم سبت إلى السينما، ونأكل بالمطاعم، وندخل الحفلات المنظمة بقاعة

الأطلس. وعندما تفوتنا الحافلة، كنا نعود إلى بن عكنون مشيا. لكن بالفعل، أخذ وضع العاصمة يتدهور ابتداء من سنة 1973. وقد بدأ ذلك بحملة التطهير الاجتماعي التي انطلقت مباشرة قبل مؤتمر بلدان عدم الانحياز (1973). بدأنا نشعر آنذاك بمشكل النقل.... **أضف إلى ذلك انسداد الآفاق فيما يخص الحصول على سكن.... وعليه، المشكل بالنسبة إلي لم يكن واردا مادام الاستقرار بالعاصمة مستحيلا، باستحالة الحصول على سكن.**

لقد جئت إلى هنا بتيزي وزو وإرادة كبيرة تحدوني في بذل الجهد، كيف لا وقد كان في عودتي نوع من العاطفة. الجامعة كانت تهمني أكثر من المدينة التي لم أكن أعرفها. لكن سرعان ما أحسست بثقل المجتمع وجموده.

لم أكن أزور قريتي كثيرا، ولم أكن أرى لنفسي مشروعا ما فيها. **إذاً، كان استقراري بتيزي وزو والعمل بالجامعة أمرا لا بأس به نظرا إلى قربها من قريتي التي كان يجب عدم قطع الصلة بها، ومن ناحية أخرى تمتعي بنوع من الاستقلالية....**

أضف إلى ذلك فيما يخص العودة إلى منطقة القبائل أنه حتى وإن لم يكن لدي مشاريع خاصة في 1973 و 1974،إلا أنني كنت بعد عودتي إلى القرية بمناسبة العطل أتناقش مع أصدقاء حول ما يمكن القيام به، ولاسيما فيما يخص مسألة الهوية. مثلا، كانت هناك فكرة إنشاء مكتبة مزودة بقاعة للمطالعة.... ينبغي الإشارة إلى أن الإمكانيات كانت نادرة في تلك الفترة.... لقد وقعت العودة بهذه الروح نوعا ما.

في السنة الأخيرة اكتشفت المدينة، وكذلك الزملاء.... وقضينا معا أوقات سعيدة لاسيما وأن القوة الشرائية في تلك الفترة كانت تسمح بذلك، فكنا نقدر أن نذهب إلى المطاعم. كنا نسمح لأنفسنا بالكثير من الأشياء....

اكتشفت في تيزي وزو الصعوبات التي واجهها بناء جامعة... فلم يكن الأمر سهلا... المجموعة الصغيرة التي كانت في البداية تحملت الكثير من الأعباء.... كنا نتعلم الكثير من الأمور، وكنا نتعلم طريقة التسيير.... خلال السنوات الأولى كلها، كانت الجامعة هي القاعدة الحيوية.... فمن الجامعة يبدأ نسج العلاقات. **فهناك العلاقات بالقرية، وبالأسرة، والزملاء القدماء في الثانوية، وقد نسجت كل هذه العلاقات انطلاقا من الجامعة**.... وفي الحقيقة، الناس الذين كانت لي معهم

علاقات هم من كنت متفاهما معهم أيام وجودنا بباريس. ثم كانت هناك علاقات جديدة بين الزملاء.

كان الجو خاصا بعض الشيء. كان هناك نوع من الانفتاح، من ريح الحرية.... وكان الناس يلتقون حول أفكار أو مشاعر معينة.

بعد ذلك، يتعرض **م.أ.أ.** إلى الطريقة التي بدأت المشاكل بها، ولاسيما بسبب تصرفات الإدارة، ومنع الأنشطة الثقافية، وأيضا انحرافات المسؤولين الذين كانوا يدعون أنهم يعملون باسم الحزب الواحد. في الواقع، نلاحظ فيما يقصه علينا هذا الإطار الجامعي أن هناك تناحرا بين تصورين مختلفين للفضاء الجامعي : من جهة، تصور الجهاز البيروقراطي السياسي المحلي الذي يريد أن يواصل بسط سيطرته التامة على هذا الفضاء ؛ ومن جهة أخرى، تصور فاعلين جدد يرون بمقتضاه أن هذا الفضاء لا يمكن إلا أن يكون ما ينبغي أن يكون، أي فضاء للحرية. وقد أخذت جماعة من الأساتذة الجدد في مضاعفة المساعي من أجل انتزاع الاعتراف بضرورة الحرية في الفضاء الجامعي. ما بين أكتوبر ونوفمبر 1979، وجد هؤلاء أنفسهم منخرطين في أول إضراب كبير بادر به الطلبة، وكانت تلك الفترة هي التي ظهرت فيها اللجان الطلابية المستقلة خارج الأطر الرسمية. وقد ارتكزت وساطة الأساتذة على مشروعية هذا النوع من التمثيل بالذات.

في الواقع، تدخل الأساتذة في هذا الإضراب، الصعب جدا، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمثيل. وبعد الإضراب، جاء وفد من الاتحاد العام الجزائريين لملاقاة الأساتذة ليقول لهم، باختصار، حسنا فعلتم حينما أوقفتم الإضراب، غير أنكم فعلتم ذلك بطريقة فوضوية. لكن سرعان ما تم توقيف الوفد النقابي عند حده إذ قال له بعض الزملاء "أنت من تكون ؟ وماذا يزعجك أن يهتم الناس بمشاكلهم ؟" تمت الأمور بأدب... لكن مبدأ الحريات كان مطروحا بكل صراحة.... لقد بدأت الأمور هكذا. وهناك جانب آخر مهم في المسألة، وهو عودة الطلبة إلى قراهم في نهاية كل أسبوع، وكذلك العمال.... **مما زاد في قوة العلاقات بسكان القرى بالمقارنة مع تلك الفترة التي كان الطلبة يعودون فيها من العاصمة. فقد ازدادت هذه الروابط ، إذاً، وثاقة....**

بالنسبة إلى هؤلاء الفاعلين، كانت القطائع تحدث كل يوم، كما كانت تطلعات الناس تتجلى أكثر في كل مرة ؛ مما قوى الصلة بين هؤلاء وأولئك.

من خلال مسألة الهوية، كانت تطرح مسألة الحريات الديمقراطية بصورة عامة. كنا نعيش ذلك يوميا. كانت هناك بعض المؤشرات. تحضرني هنا واقعة في غاية الأهمية : ذات يوم في منتصف النهار، وبينما كنا نتناول غداءنا بمطعم واد عيسي[25]، وصل بعض الأساتذة متأخرين ولم يجدوا المكلف ببيع تذاكر المطعم، فطلبوا أن يقدم لهم الأكل على أن يدفعوا ثمن التذاكر في اليوم التالي، لاسيما وأنه كان يستحيل آنذاك الأكل في مكان آخر بواد عيسي.... غير أن الأمين العام للخدمات الجامعية الذي كان حينئذ موجوداً بعين المكان أمر بعدم ذلك. عندئذ ثارت حفيظتي.... لا يمكن للمرء إلا أن ينفجر أمام مثل هذا الوضع **لأن تسيير شؤون الحياة العمومية كلها كان يتم بهذه الطريقة...، أي بطريقة تسلطية.**

بطبيعة الحال، أمور مثل هذه يثور لها الإنسان. مسألة الهوية ذاتها لم تكن منفصلة عن مثل هذه المسائل. في الواقع، كل هذه الأمور مرتبطة أساسا ببعضها البعض. هناك أوقات يشعر فيها المرء أنه خارج إطار المنطق السائد.

كنا نشعر أن الجامعة كانت محلا لمعارضة الوضع السائد. وقد استثمرنا حيث كان هناك حد أدنى من الإمكانية....

كانت الجامعة فاعلا جديدا، في مثل أهمية مصنع السونيليك. **لاسيما في ظل الظروف السائدة آنذاك حيث كنا نحس أن هناك توقعا ما على مستوى المنطقة. كل الناس كانوا يقولون إن الأمور ستتغير....**

إذا، كان الكل في حالة ترقب.... أضف إلى ذلك أن فتح جامعة بتيزي وزو قد أدخل أمورا غير معهودة من قبل حيث صار هناك طلبة يتجولون في شوارع المدينة، ويرتادون المقاهي فيحتكون بالسكان.... **المهم، كان ذلك نوعا من الثورة بالنسبة إلى مدينة تيزي وزو بالمقارنة مع أوضاعها السابقة....**

داخل الجامعة،كان الناس على اختلاف مشاربهم،وسواء جاءوا من العاصمة أو من باريس، متفقين على نقطة أساسية تتمثل في اعتبار الجامعة فضاء لحرية التعبير. **إن انقلاب الأمور يحدث عندما يتمكن الناس من القول إن الأمور يجب ألا تسير بهذا الشكل، وذلك بالمقارنة مع تصرفات ألفها الناس حتى جعلت منهم أشبه ما يكونون بقطعان المواشي....**

الظروف التي يتكلم محدثنا عنها كانت سائدة في شهر أفريل 1980. وبالفعل، فإن هذه الفضاءات من جامعة ومستشفى هي التي تبلور فيها الاحتجاج، وبفضلها وقع الالتحام مع الأوساط القروية بوصفها عوامل جديدة برزت في الوسط المحلي.

ولكل فترة فاعلوها. وقد انقلبت الأمور في أواخر الثمانينيات لينتقل النضال من الاحتجاج إلى المشاركة من طرف النخبة في إدارة شؤون الوسط المحلي بفضل معرفتها وكفاءتها. من المعلوم أن الأحزاب السياسية السائدة في منطقة القبائل قد عملت على أن تحمل قوائمها الانتخابية "أشخاصا لهم دراية" في مجال تسيير شؤون البلديات. وقد ارتبط هذا المقياس بالحظوة التي للعلم والمعرفة في أذهان الناس على مستوى المجتمع المحلي. وإذا، كان يتوقع من حملة الشهادات الجامعية القدرة على "القيام بشيء ما فيه نفع"، وعلى تغيير الأمور. غير أن ثقل المجتمع المحلي وجموده بقي ماثلا ؛ مما اضطر الفاعلين إلى العمل على القضاء على ذلك التوتر الناتج عن السعي للاستجابة للتطلعات المحلية، من جهة، والسعي لاكتساب استقلالية في معالجة ثقل المجتمع وجموده، من جهة ثانية.

3. ب.م.ر.*، 45 سنة، حامل دكتوراه في الرياضيات (من روسيا)، وهو رئيس بلدية بمنطقة نائية من مناطق جرجره، ألا وهي إيليلتن التي تقع على مسافة 25 كيلومتر جنوبي عين الحمام و76 كلم شرقي تيزي وزو. هذه البلدية الموجودة على الجانب الشمالي من جبال جرجره والمتكونة من 13 قرية قوامها 13866 نسمة[26] تشكل نموذجا لمدينة قبائلية جبلية. إنها تعيش نوعا من العزلة، وهي عبارة عن تجمع لعدد من القرى المتراصة. مقر البلدية، سوق الحد وهو سوق قديمة، عبارة عن مجرد تجمع سكاني قروي يقطعه طريق في شكل شارع رئيسي. وقد جهزت الدولة هذه البلدية ببعض المرافق العامة تقتصر على متوسطة، وثانوية، ومدرسة. كما أن ثكنة الدرك الوطني الموجودة بها، ودوريات أفرادها[27] إنما يدلان على قوة حضور سلطة الدولة فيها.

ب.م.ر. الذي أصله من واحدة من قرى هذه البلدية تم انتخابه رئيسا للبلدية، سنة 1997، على قائمة حزب القوى الاشتراكية. السؤال المطروح هو كيف تتم عودة شخص مثل هذا، حائز شهادة الدكتوراه في الرياضيات وأستاذ محاضر بالجامعة، إلى منطقته الأصلية، وكيف، يا ترى، يتحاور مع المجتمع المحلي ؟[28]

ظروف العودة إلى منطقة القبائل أولا :

سأبدأ بالحديث عن نفسي أولا. هناك أسباب داخلية تدفع بالناس إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية النائية. إنني لا أتكلم عن نفسي وإنما عما ألاحظه في محيطي.

أولا، هناك الوضع الأمني. **ثم إن هناك من الناس من حاول العودة إلى حيث من الممكن الاستقرار بصفة نهائية. وأقصد هنا على وجه الخصوص مسألة السكن.** هناك أطباء وجامعيون **يتعذر عليهم أن يجدوا لهم مكانا** بتيزي وزو أو بكبريات المدن مثل الجزائر العاصمة، ووهران... ويكتشفون أن الوضع في مناطقهم الأصلية ليس في نهاية الأمر سيئا إلى ذلك الحد....

وهل وجدتها أكثر ترحيبا ؟

أجل، أكثر ترحيبا ! الجزائر كلها تقريبا مزودة بالكهرباء. ماء الحنفيات أيضا متوفر لدينا. كما يمكننا أن نتجهز بالصحون المقعرة لالتقاط البرامج التلفزيونية الأجنبية. من الممكن أن نعيش كما لو كنا بالعاصمة، أو وهران، أو تيزي وزو ماعدا فيما يخص الوسائل الترفيهية مثل السينما والمسرح. لكن علينا أن نعترف في نفس الوقت أن الحياة الثقافية في المدن الكبرى قد توقفت تماما بسبب الأوضاع الأمنية. نستطيع القول، إذاً، إن الناس يعيشون في قراهم الأصلية حياة أحسن من غيرهم.

وهذا ما ينطبق عليك ؟

أنا عانيت لعدة سنوات. لم ترض تيزي وزو بي منذ البداية ![29]

متى وصلت إليها ؟

وصلت إليها سنة 1990 بعد مرور بجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، ثم بعنابة التي أديت فيها الخدمة الوطنية. لقد انتظرت عشر سنوات كاملة للحصول على مسكن (ببوخالفة)،وقد حصلت عليه من جامعة تيزي وزو. في 1997، طلبت تحويلا إلى جامعة بجاية لكنني اشترطت الحصول بها على سكن مقابل التخلي عن السكن الذي كان لي بتيزي وزو. يستحيل أن أنتظر مرة أخرى عشر سنوات للحصول على سكن. لقد أدركت أنني عدت إلى أرض الوطن في وقت غير مناسب. كنت بالاتحاد السوفيتي.

يستحيل أن يستقر المرء نهائيا وفي ذهنه مشاريع بحث وعلم.... ليس هناك ما يشجع على الاستقرار بالجامعة.... قد يفكر المرء أحيانا في البقاء بالخارج، لكنه يظل مترددا لاسيما إذا فكر في وضع المجتمع الجزائري الذي يكافح من أجل هويته. إن له مسؤولية في ذلك، وتراوده أسئلة كثيرة بشأنه. **فإذا كنا نحن المثقفون المجهزون بسلاح الفكر والثقافة لا نستطيع أن نفعل شيئا، فمن، يا ترى، هو قادر على أن يحل محلنا ؟ إنه سؤال موجه للذات.** لا يكفي المرء أن يهاجر إلى فرنسا

أو إلى غيرها. أنا عشت بفرنسا، وبحوزتي بطاقة إقامة.... لكنني أقول في نفسي ما عساي أن أفيد فرنسا ببقائي بها ؟ إنهم في غنى عنا. **أنا لا أستطيع أن أنافس مثقفيها أو علمائها في الرياضيات.... ولو بقيت هناك لكنت عديم الفائدة. هذا على عكس وجودي بالجزائر إذ مهما كان المنصب الذي أشغله يمكن أن أستفيد منه وأفيد به بلادي.**

للأسف هناك نوع من المنطق يسود حاليا في الجزائر، ويتبناه الكثير من الجزائريين بما فيهم أنا. فعندما نواجه مشاكل، عوض أن نقوم بحلها جماعيا، يسعى كل واحد منا لحلها بطريقته الخاصة. كل واحد يقول سأهاجر إلى كندا، أو أستراليا، أو تونس.... هذا ليس هو الحل الأمثل بالنسبة إلى الجماعة الوطنية. ربما هو حل بالنسبة إلى الفرد. فيما يخصنا (كمناضلين)، ليست المادة وحدها هي التي تهمنا وإلا يكفي أن يتحول الفرد إلى التجارة ليربح الكثير من المال. كما يمكنه أن يهاجر إلى كندا للحصول على وضعية جيدة. لكننا نقول لم كل ذلك ؟ لم الذهاب إلى كندا ؟ أن أكون هنالك من بين الأوائل فمرحبا، أما أن أكون في المؤخرة فهذا شيء لا يمكن أن أتحمس له. ثم هناك التقدم في السن. بعض الجامعات ترفض التوظيف لمن تجاوزت سنه 28 سنة.... أنا مثلا واجهت هذا المشكل في فرنسا حيث لم أستطع أن أحصل على منصب لأن سني كانت تقارب الأربعين. هذا هو السبب الذي جعلني أمتنع عن البحث عن منصب، وقررت العودة إلى أرض الوطن. لكن هذه العودة لم تخل من بعض الأهداف. **لا يعود المرء هكذا، وكان بإمكاني أن أبقى هناك وأن أجد عملا مع مرور الوقت. لكني قلت في نفسي لو عدت إلى الوطن هناك أمور تنتظرني. ينبغي أن أكون مفيدا في شيء ما....**

فعلا، عندما جئت إلى تيزي وزو كانت الظروف صعبة. فكم مكثت بهذه المدينة ؟

وصلت إلى تيزي وزو سنة 1990. ثم عدت إلى فرنسا حيث مكثت مدة عامين.

ماذا كانت دواعي العودة ؟ نضالية ؟

لا أدري، ربما. نعم بداعي النضال... بعض الشيء... أو بالصدفة، حقيقة لا أدري. الأمور من التداخل بحيث يستحيل على المرء أن يكون باتا....

لقد قلت لي إنك كنت تريد أن تفيد بشكل من الأشكال. ألم يكن ذلك هو سبب عودتك ؟ ألم يتمثل السؤال لك هكذا ؟ أي أن تكون مفيدا لذويك ؟

تعني بالجامعة ؟

ليس ذلك فقط. فعندما عرضوا عليك الترشح بإليلتن، كانت هذه البلدة معزولة، فكيف اتخذت قرارك ؟

بطبيعة الحال، **لم يكن من السهل اتخاذ مثل هذا القرار**. لم أقبل بذلك إلا لأنه كانت هناك مشاكل. كان ينبغي النجاح في العملية، وقلنا سوف نعمل كل ما يطلب منا عمله....[30]

أي أنك قبلت لأسباب تتعلق بالنضال !

لا... أقصد بعض الشيء. كنت أرغب في الإفادة من خلال العمل وتحقيق بعض الإنجازات الصغيرة حتى يمكن تحقيق إنجازات أكبر في المستقبل. يتهيأ لي أن الناس يفكرون نحو الأعالي....

يبدو لي أنهم يتوهمون أشياء. هذا انطباعي على أية حال. يقولون "التغيير" ! لكن التغيير ينبغي الإعداد له، خطوة بخطوة. يقال عنا إننا في المعارضة، أو إننا ضد كذا أو كذا. الكلام غير كاف. **ينبغي أن يكون هناك بديل يتم بناؤه كل يوم. أي من خلال القيام بأعمال صغيرة ملموسة في الحياة اليومية.**

حسب ما فهمت، أنت من إيليلتن.

نعم !

فبعد انتخابك، وجدت نفسك مضطرا إلى البقاء هنا....

بالطبع ! لا أستطيع أن أرفض العرض. لقد **اقترحوا علي أن أكون على رأس القائمة حتى أتمكن من الانسحاب لأنني لم أكن أرغب في البقاء هنا**[31]**.** لكنني بعد انتخابي لم أستطع الانسحاب لأن الناس وضعوا ثقتهم فيَ. والآن حتى ولو اضطررت إلى التضحية.... فسأضحي.

ماذا كان رد الناس عندما علموا بترشحك هنا ؟

هناك بعض الناس قالوا لي "هذا لا يليق بمقامك، فدع الأمر لغيرك"[32]. كما قال لي آخرون "هل تنوي البقاء هنا ؟ وإلا لا داعي للتصويت عليك". لذلك لم أستطع الانسحاب بعد ما تم انتخابي.

ألم يقع انقطاع بينك وبين قريتك ووسطك عندما كنت في الاتحاد السوفيتي ؟

عندما كنت في الاتحاد السوفيتي، كنا دائما نحصل بالمجان على تذكرة سفر للعودة إلى أرض الوطن. أي أنني كنت أعود إلى البلاد من حين إلى آخر. وكنت أنتظر موعد العودة على أحر من الجمر. لماذا ؟ لأنني كنت دائما أقول في نفسى: يجب القيام بشيء ما. **الدولة الجزائرية بذلت جهدا كبيرا في بناء المدارس من أجل تعليمنا.... ثم إننا خلال وجودنا بالاتحاد السوفيتي، تكونت لنا نظرة أخرى عن العالم....** بعد عودتي، تم تعييني بمدينة وهران لكنني بقيت على اتصال بقريتي. على كل حال، كنت رئيسا لأول جمعية ثقافية أنشئت هنا.

هل استطعت التفاهم مع الناس هنا ؟ كما تعلم، هناك منطق خاص يتصرف على أساسه سكان القرى، وهناك أشكال خاصة للتضامن....

بالنسبة إلي، ذلك ليس من المنطق في شيء، والأمور ليست سهلة. أنا أحاول أن أقوم بعملي وأن أكون على **أدنى حد من الاتصال** بالناس. لا أحاول أن أكون على اتصال دائم بهم إلا عند الحاجة.... فعندما يأتون لمقابلتي، أستقبلهم، أو أذهب إليهم عند الضرورة.

أنت تحاول، إذاً، ألا تدخل في المنطق القروي.

باختصار، أحاول أن أفلت من قبضته. أولا لأنني لا أمت بأية صلة بمثل هذا المنطق، وأستنكره.... أنا لا أتعامل بالصيغ القروية....

ما هي هذه الصيغ القروية إذاً ؟

في بعض الأحيان تكون هذه الصيغ محمودة للغاية، مثلا فيما يخص روح التضامن. لا يمكن أبدا أن ترفض دعوة من أجل التضامن. يطلبون القيام بأعمال ما، مثلا ترميم الشوارع، صرف المياه القذرة.... إنهم لا يطلبون أشياء لأنفسهم. هذه، إذاً، أمور إيجابية للغاية. فعندما يتعلق الأمر بطلب شيء ما، تجد لديهم عزيمة قوية، وما يطلبونه ربما يكون مشروعا تماما. **لكن عندما يتعلق الأمر بالتفكير في القرية ككل، تلتبس علي الأمور ولا أستطيع فهم تلك النزعة التي لدى كل قرية في اعتبار نفسها كما لو كانت جمهورية قائمة بذاتها، بحدودها، ومياهها، وأراضيها، وما إلى ذلك.**

هل كان ذلك إحساسك فعلا ؟

بالفعل ! وبحدة. **لقد صدمت لذلك، وأنا أرفض الدخول في هذه المتاهات**.... ويحدث لي في بعض الأحيان أن أقول ذلك صراحة : "أنا لا أتفق معكم". هناك من يقبل بذلك مع مرور الوقت، بينما يبقى آخرون مصرين على موقفهم، **ويبقون**

متمسكين بفكرتهم عن القرية.... ومن حسن الحظ أنهم أقلية نوعا ما ؛ ثم إن العلاقة بين الناس والديمقراطية مسألة يقع تعلمها مع الزمن. **ربما هم في حاجة إلى تعلم ذلك.**

في بقية المقابلة، يقع التعبير عن هذا التوتر بين منطق الفرد ومنطق الجماعة في شكل قصص طريفة نشعر فيها أن محدثنا هو في حيرة من أمره بشأن استحالة القيام بعمل تحديثي بسب التقاليد المقيدة للمجتمع المحلي.

إن الموقف الفكري الذي يقفه كل من **ب.م.ر.** أو **م.أ.أ.** انطلاقا من تجاربه الشخصية، وتبنيه لمشروع التحديث والتغيير من فوق ومن تحت لصيغ التنظيم الاجتماعي يتمثل، بالنسبة إلى الأول، في مكان العمل الذي اختاره، ألا وهو الجامعة التي تسمح بـ "حد أدنى من الاستقلالية الشخصية"، وبالنسبة إلى الثاني، في اعتماد سيرة معينة في الحياة والعمل تخلصه من الوقوع في شباك المنطق القروي، وذلك باختيار العمل في جامعة بجاية وإقامته فيها.

بطبيعة الحال، عندما يؤكد **ب.م.ر.** سيادة المنطق القروي إنما يشير في ذات الوقت إلى ظاهرة **عودة التقليد** على مستوى المجتمع المحلي ؛ وهو ما حاولنا تقديم تحليل له[33].وعلينا أن نلاحظ بالنسبة إلى الحالات الثلاث التي أدرجناها هنا أن المسار الشخصي مرتبط أشد الارتباط بالإمكانيات التي يتيحها مشروع الدولة في مجال التكوين والشغل والسكن، من جهة، ومدى تبني المعني بالأمر لمشروع التحديث. غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال تأييد الشخصيات الثلاث لسياسة نظام الحكم، بل يمكن القول إنها معارضة لها. ومع ذلك، ينبغي الإقرار أن صيغة مشروع الحداثة هذا تبقى فارضة نفسها، أضف إلى ذلك حرص هذه الشخصيات على استغلال التجارب الفردية التي عاشتها في أماكن أخرى، وترجمتها في صيغة بحيث تمكنها من الإفلات من قبضة المنطق القروي التقليدي السائد على مستوى المجتمع المحلي. ومن الواضح أن استرتيجيات الاستقلالية الفردية لدى الشخصيات الثلاث تبقى ممكنة التحقيق. صحيح، إن تاريخ الجماعة وهويتها يبقى معتملا في ذاكرة هذه الشخصيات، لكن موقف هذه الأخيرة هو موقف يستهدف المستقبل ويسعى للتغيير. سارت هذه الشخصيات حافلة بالأحداث، وعودتها إلى المنطقة الأصلية هو خيار وإنشاء في نفس الوقت. وعليه، نحن أمام **نخبة داخل المحلي** جعلها أفقها الفكري والمشروع الذي تحمله ترى الواقع ليس كما يتمثل لها في الميدان وإنما من منظور تغييره على أساس قيم عامة.

IV. نهاية القرن العشرين : عندما يصير المحلي هو كل شيء

وكما تشير إلى ذلك المقابلات الواردة في هذه الدراسة، بدأت الأمور منذ مطلع التسعينيات تنقلب نحو الداخل. فقد كان من شأن اكتظاظ المدن المتوسطة مثل مدينة تيزي وزو، وندرة فرص العمل بالنسبة إلى الحاملين للشهادات أن اضطر الناس إلى العودة إلى المناطق النائية الجبلية وإلى القرى. فقد أخذ الأفراد يعودون إلى قراهم الأصلية وأسرهم العريضة وعلاقاتهم المحلية التقليدية. مسار الفرد هناك قصير، وغالبا ما يتم على حدود المحلي ويفرض انتظار الفرصة غير الأكيدة للانتقال إلى مكان آخر خارج المنطقة. وقد يكون ذلك إلى مناطق عمرانية ليست بعيدة، وفي أحسن الأحوال إلى مدينة تيزي وزو أو بجاية. أما الانتقال إلى الجزائر العاصمة، فيبقى "مجرد أحلام" كما يقول أحد المتحدثين.

لقد سبق لنا أن بينا كيف يفرض المجتمع المحلي قيودا على الشبيبة[34]. ثم إن التنشئة السياسية بمنطقة القبائل للشباب الحامل للمعرفة يعود الفضل فيها إلى الأعمال النضالية التي تمت في الثمانينيات. أضف إلى ذلك أن الحث على مسألة هوية المنطقة تتخذ طابعا خاصا من حيث كونها تقع في سياق "تسييج" المحلي والتقييد بقيمه. لذلك صار من العسير تحقيق استقلالية ذاتية عن المحلي الذي أضحى في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة الملاذ الوحيد في مواجهة مشاعر اليأس. وعندما تترجم هذه المشاعر في شكل احتجاجات، يمكن، ليس فقط أن تصبح عنيفة، وإنما أيضا تعبيرا عن قصور ذاتي، وفهم لماضي المحلي فهما جامدا، يجعل منه كل شيء.

الخاتمـة

لم نرد أن نقوم بتصنيف للنخب، وفضلنا اعتماد طريقة أكثر قياما على اعتبار النوعية. هذا، ونلاحظ أن المقابلات التي أجريناها تعيد إلى الأذهان تعقد حيثيات الحياة داخل المحلي وغموضها بالنسبة إلى الشخصيات التي اخترنا محاورتها. من الواضح أن الأمر في جوهره يتعلق هنا بالكيفية المعتمدة في بناء العقلانيات الفردية، ولا يتم إرساء هذه العقلانيات بطريقة آلية، كما أن الخيارات، عندما تكون

ممكنة، ليست مرتبطة كل الارتباط بدوافع ومشاريع خارجية تتضافر في ضمان الاندماج داخل المحلي. كما أن هذه الخيارات ليست بالضرورة مرهونة بمعطيات المحلي ذلك أنه غالبا ما يطمح الفاعلون في تغيير هذا المحلي، أو على الأقل الإفلات من قبضته حتى ولو كان ذلك فكريا إن تعذر أن يكون جسديا. هذا، وفي ظل الظروف السائدة حاليا، يبقى المحلي المكان الوحيد الذي يوفر الفرصة لصياغة مشروع فردي، لكنه مشروع خاضع لنوع من الجبر، وللندرة والهشاشة. أما الأمل في حياة خارج المنطقة، فيبقى الوسيلة لتجاوز الواقع المعيش على المستوى المحلي. لكنه من الواضح أن هذا المحلي قد تغير كثيرا في سياق مشروع وطني عام حمله جيل بأكمله من الفاعلين المحليين من أجل ربط المحلي بالعام، وارتسم مسارهم في سياقه. هناك جيل جديد من الفاعلين يولدون بالمحلي، ويتابعون دراساتهم فيه، وينتظرون فيه فرصا لا تبدو مقبلة عليهم ؛ مما يتركهم من دون خيارات لينتهي بهم المطاف إلى البحث في أعماق التاريخ من أجل خلق روح، ودفء، أي أنهم باختصار ينظرون إلى أنفسهم بمنظار الماضي. وعليه، فأنى لنا أن نتحدث عن ذلك العالم الخالي من الحدود، عالم الحركة الدائمة واللقاءات والتنوع، وما إلى ذلك ؟ في جزائر الألفية الجديدة، يبدو لي أنه من الضرورة بمكان إيلاء الاهتمام اللازم لمثل هذه الحركيات التي على الرغم مما يظهر عليها من مفارقة إنما تدعو في الواقع إلى مزيد من التفتح على العالم الأرحب وقيمه. ومهما بلغ التشنج حدة والتمسك شدة بأماكن وأفكار ومشاعر منطوية على الذات في ظل الظروف العامة السائدة في المجتمع الجزائري، فإننا سنخطئ فهم هذه الحركيات إن نحن اكتفينا باعتبارها من محض خيال فاعليها ، ولاسيما فيما يخص الفئة التي تم التعرض لها في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

الهوامش

[11] المادة التي اعتمدنا عليها هي عبارة عن مقابلات، متوسطة المدة، أجريـت مـا بـين 1999 و 2000، ومقابلات أخرى أطول أجريناها سنة 2001 مع فاعلين فـي الحركـة الاحتجاجية من أجل الهوية سنة 1980 في إطار مشروع كتاب. لقد أنجـزت المقـابلات الأولى من أجل بحث في إطار اتفاق يقضي بالقيام ببحث عنوانه :

« Entre communauté et universalité : les diplômés de l'enseignement supérieur de retour dans leur région d'origine ».

وقد أبرم هذا الاتفاق بين المخبر المتوسطي لعلم الاجتماع بآكس بروفانس وبين جامعـة تيزي وزو. إن هذا العمل الذي توقف في منتصف الطريق كان تحت إشراف مشـترك : فاني كولونا عن الجانب الفرنسي، وصاحب هذه الدراسة عن الجانب الجزائري. المـادة المستعملة في هذه الدراسة هي تلك المادة التي جمعناها بأنفسنا في إطار مشروع لمركـز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية تحت عنـوان "الأوسـاط الجبليـة فـي الجزائر" (أفريل 1988).

[2] حتى وإن لم نعتمد في ذلك مقياس العمر صراحة.

[3] انظر :

Anne-Marie Louanchi, Salah Louanchi, Parcours d'un militant algérien, Alger, Editions Dahlab, 1999.

[4] انظر :

A. Hamdani, Le lion des djebels, Paris, Balland, 1973.

[5] انظر :

H. Aït-Ahmed, *Mémoires d'un combattant*, Alger, Bouchène, 1990 ; Idir Aït-Amrane, *Ker a mis ou mazigh*, Alger, 1990.

[6] هذه الحالة مدروسة بالتفصيل في :

Mohamed Brahim Salhi, "Contestation identitaire et politique en Algérie (1940-1980) : le poids du local", in Actes du Colloque international : *Villes et territoires au Maghreb. Mode d'articulation et formes de représentation*, IRMC, Tunis, septembre 98.

تحت الطبع . انظر ملخصا له في : Cahier de l’IRMC n° 1, p. 43.

[7] لقد تناولنا هذه المسألة في :

.Modernisation, retraditionalisation et contestation identitaires et politiques, op. cit

ولا نريد الخوض فيها من جديد تفاديا للإطالة.

[8] Belgacem Aït-Ouyahia, *Pierres et lumières*, Alger, Casbah Editions, 1999.

[9] هذا ما ينطبق على المدرسين، وكذلك الأطباء.

[10] *Tafsut* n° 8, 1984 . نشير هنا أن هذه المجلة للحركة الثقافية البربرية كانت تصدر آنذاك في كنف السرية.

[11] لقد اعتاد سكان منطقة واصيف الهجرة الداخلية نحو الغـرب الجزائـري، ولاسـيما تيسمسيلت وتيارت.

[12] بطبيعة الحال، في هذا السؤال انحياز قائم على اعتبار أن هناك تعارضا بين العقيـدة الدينية وصفة المناضل في صفوف حزب شيوعي. إجابة هذا المناضل القديم تفند مثل هذا الاعتقاد.

[13] انظر :

Ali El-Kenz, « Les ingénieurs et le pouvoir », Revue *Tiers-Monde*, T. XXXVI, n° 143, juillet-septembre 1995, pp. 565-579.

[14] انظر : Ali El-Kenz، *المرجع المذكور*، حيث يرى المؤلف أن هذه الفئات "لما كانت حاملة للإيديولوجيا التنموية التي عملت "روح باندونغ" على إشاعتها على مستوى بلـدان العالم قاطبة، فقد بدت حينئذ كناقل للحداثة، مما جعلها تحظى في بداية الأمر بكل العنايـة من طرف سلطات الدولة الفتية".

[15] لقد تناولنا هذه المسألة في : ...*Modernisation*.، المرجع المذكور.

[16] انظر حول هذه المسألة :

Mohamed Dahmani, Economie et société en Grande-Kabylie
Saïd Doumane, Modernisation et pesanteurs socio-économiques en Algérie : cas de la Kabylie, thèse d'Etat, Université de Lille, 1993.

[17] حول هذه المسائل، انظر :

Marc Cote, *L'Algérie*, Paris, Masson, 1996.
________, *L'Algérie ou l'espace retourné*, Constantine, Média-plus, 1993.

[18] حول ظروف إنشاء جامعة تيزي وزو وتطورها، انظر :

Mohamed Sadek Akrour, La création, la croissance et la gestion d'une université en zone rurale : cas de l'université de Tizi-Ouzou, Thèse de Magister en science économique, Université de Tizi-Ouzou.

[19] ابتداء من 1980، كثر الطلب على هذه الكفاءات الجامعية بسبب إنشاء عدد كبير مـن المؤسسات الاقتصادية المحلية ومن الأجهزة التقنية على مستوى الجماعات المحلية.

[20] انظر كتابنا : *Contestation identitaires et politique*، المرجع المذكور.

[21] يبدو اليوم أن هناك نكرانا تاما لما كان لهذه المخططات من دور فـي تغييـر وجـه المنطقة، حتى وإن استحوذت مدينة تيزي وزو ونواحيها على حصة الأسد منها. حول هذه المسألة، انظر : Sa¨d Doumane، *المرجع المذكور.*

[22] لم نورد كل ما قيل في هذه المقابلات، واكتفينا منها بأهم المقاطع التـي لهـا علاقـة مباشرة بموضوع مقالنا.

[23] واد عيسي هي منطقة صناعية تقع على مسافة أربعة كيلومترات شرقي مدينة تيـزي وزو.

[*] M.O.O. في النص الأصلي – ***المترجم.***

[24] يتعلق الأمر بمنطقة عين الحمام بجبال جرجرة.

[25] واحد من الحيين الجامعيين في 79-80، ويوجد على مسافة ثلاثة كيلومترات شـرقي المدينة، وعلى مسافة كيلومتر واحد قبل المنطقة الصناعية.

[*] B.M.R. في النص الأصلي – ***المترجم.***

[26] PDAU de la Daïra d'Iferhounène, p. 7.

[27] يعود تاريخ التحقيقات التي قمنا بها في هذا الشأن إلى شهر أفريل 1998، و شهر ماي 2000.

[28] يتعلق الأمر هنا بمقاطع طويلة من المقابلة التي أجريناها مع المعني بالأمر في شـهر ماي 2000، ودامت ساعتين ونصف.

[29] المقصود هو الصعوبة التي لقيها المعني بالأمر في وجود مسكن بتيزي وزو، وانتظاره الطويل للحصول من الجامعة على مسكن وظيفي.

[30] أي ما يطلبه الحزب.

[31] المقصود أن اختيار حزب ما لجامعي على رأس قائمته الانتخابية يوفر لـه حظوظـا أكثر، ولاسيما بالنسبة إلى شخص من نفس القرية.

[32] أي لأنه جامعي والشأن دون مستواه.

[33] انظر : M.B. Salhi, *Modernisation*، *المرجع المذكور*، وكذلك مقالتنا بعنـوان *Local en contestation, citoyenneté en construction*، في مجلـة **إنسـانيات**، مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2002/16.

[34] انظر : M.B. Salhi, *Local en contestation*، المرجع المذكور.

الباب الثانى

الدولــة والنخــب: مــن المركزيــة إلى المحلية

الفصل الخامس

رجال مرحلة الانتقال المعطلة

عبد الناصر جابي*

مـقـدمـة

تحـ ـويرات نظرية كثيرة ذات طابع نوعي في بعض الأحيان جاء بها دستور 23 فيفـ ـري 1989 فيما يتعلق بمكانة رئيس الحكومة داخل النظام السياسي فى الجزائر[1]. فقد عرفت الجزائر من خلال هذا الدستور الجديد- الذي اعترف بالتعددية السياسية لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر- نقلة فيما يتعلق بهذا المنصب الذي ارتقى من مجرد منسق للحكومة –وزير أول- إلى رئيس حكومة بصلاحيات أوسع على الأقل من الناحية النظرية، من بينها, حرية تعيين طاقمه الحكومي وتقديم برنامج حكومته أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه.

عرف موقع رئاسة الحكومة هذه المكانة الجديدة في الوقت الذي استفحلت فيه أزمة الجزائر بكل مستوياتها السياسية-الأمنية والاقتصادية-الاجتماعية التي كان من بين نتائجها المباشرة الاختلال الكبير الذي عرفه موقع الرئاسة المهم في ظل النظام السياسي الجزائري باعتباره هرم السلطة الدستوري رغم كل ما يمكن قوله حول الخصوصيات التي تميز الوضع كتلك العلاقة المتميزة بين المدني والعسكري والسيطرة التي يفرضها هذا الأخير بمختلف الطرق والوسائل. أزمة وصلت إلى حد إبعاد-استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1991 وإحلال

***معهد علم الاجتماع- جامعة الجزائر مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى للتنمية Cread**

قيادة جماعية بدله برئاسة الوجه التاريخي محمد بوضياف الذي اغتيل ستة أشهر بعد تنصيبه/ جوان 1992/.

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على هذه الأحداث وانتخاب رئيسين لم ينه الأول فيهما عهدته- ليامين زروال - مما تطلب إجراء انتخابات مسبقة. في الوقت الذي انسحب فيه كل المرشحين قبل إجراء الانتخابات في الحالة الثانية –أفريل 1999- إلا أن الاستقرار لم يعد إلى هذا المنصب وكل النظام السياسي الجزائري، مما أثر سلبا على أدوار واستقرار رئاسة الحكومة كمركز قرار جديد بصلاحيات كبيرة نسبيا على الأقل من الناحية القانونية والنظرية. فعرفت الجزائر عشر رؤساء حكومات خلال هذه الفترة –1989-2002 -. قاصدي مر باح ، حمروش مولود، غزالي سيد أحمد ، عبد السلام بلعيد ، رضا مالك ، مقداد سيفي ، أحمد أويحي ، حمداني إسماعيل ،بن بيتور أحمد ، وعلي بن فليس وأخيرا عودة ثانية لأحمد أويحي 2003 -. علما بأن الحكومات المختلفة المعينة خلال هذه الفترة، قد أدخلت عليها عدة تعديلات جزئية متفاوتة، انعكاسا لهذا الوضع غير المستقر.كما ساهمت هذه التعديلات نفسها في اضطراب أكثر للأوضاع كما جرى مع استقالة حكومة أحمد بن بيتور أو علي بن فليس التي ارتبطت بأزمة حزبية عميقة .

هذا الجزء من الدراسة سنحاول من خلاله وفي المقام الأول التعريف برئيس الحكومة الجزائري الذي احتل هذا المنصب الهام والجديد داخل النظام السياسي الجزائري منذ الإعلان عن التعددية السياسية في 1989، من خلال الكثير من المؤشرات التي قمنا بتلخيصها في الجدول المرفق بهذه الدراسة؛ لمعرفة ما هي الفئات الاجتماعية التي تمكنت من الوصول إلى هذا الموقع السياسي الهام وتعيين أبنائها على رأسه ؟ وما علاقاتها بالفئات الاجتماعية التي ميزت حضورها في مثل هذه المناصب العليا حتى قبل الاستقلال[2]. وما هي الجهات والجهويات الأكثر حضورا في هذا المنصب الذي يعتبر من المناصب الهامة في أي نظام سياسي، ومهما كان التقسيم الداخلي للسلطة داخله رئاسيا أو برلمانيا. ونحاول التعرف على الجيل أو الأجيال من النخبة السياسية المسيطرة على هذه المواقع ضمن هذه الدراسة بكل ما تحمله مسألة الأجيال من أهمية في المجتمع الجزائري المتحرك الذي تميز بصراع أجيال حاد على المستوى السياسي. فقد كان المنفى والسجن واندلاع ثورة التحرير والهجرة إلى دول الجوار والاستقلال محطات سياسية هامة ميزت "حرب "الأجيال السياسية التي عاشتها الحركة الوطنية وثورة التحرير بما

فيها مرحلة ما بعد الاستقلال التي عرفت سيطرة جيل بومدين وقيادة الأركان كعينة ممثلة - على حساب أجيال ليست أكبر سنا فقط بل أكثر تجربة و أوسع دورا في الحركة الوطنية وحرب التحرير بمختلف مراحلها بما فيها مرحلة التحضير والانطلاق المؤسستين –جيل محمد بوضياف وحسين أيت أحمد وكريم بلقاسم كأمثلة - مما أثر سلبا ولمدة طويلة على شرعية نظام ما بعد الاستقلال ورجاله في أعين الكثير من الجزائريين.

كثافة حضور أبناء المدن الكبرى والصغرى، القرى والريف بين رؤساء الحكومات سيكون من المواضيع التي سنتـعرف عليها من خلال هذه المحاولة للتدقيق في الأدوار المختلفة بالضرورة التي قامت بها هذه الفضاءات الجغرافية – الاجتماعية بمختلف خصوصياتها الثقافية في إنتاج النخبة السياسية الجزائرية اعتمادا على المعطيات التي توصلنا لها من خلال الدراسة الكلية للنخبة الوزارية والتي أكدت عدة اتجاهات تاريخية في هذا المضمار. بعض المعطيات الأخرى كالمستوى والتخصص العلميين ولغة عمل رئيس الحكومة الجزائري ستكون ضمن المعطيات التي سنحاول من خلالها مناقشة بعض الأفكار حول الموضوع للتساؤل عن تلك الخصوصية التي تربط الثقافي بالسياسي في الجزائر من خلال حالة النخبة السياسية ومنصب رئيس الحكومة تحديدا بعد أن تعرفنا ضمن هذه الدراسة على إشكالية علاقة الثقافي بالسياسي عموما.

بعض التساؤلات

عدة أفكار سنحاول مناقشتها ضمن هذا الجزء من الدراسة واعتمادا على هذه المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات الشخصية التي أنجزناها مع المعنيين مباشرة بغرض القيام بالدراسة الكلية للنخبة الوزارية، مما جعل الاتصال يتم على هذا الأساس في الأصل ليتطور إلى مكانة رئيس الحكومة ومسؤولياته وطرق تعيينه وعلاقاته برئيس الجمهورية وطاقم حكومته إلى غيرها من المسائل التي تظهر نتائجها من خلال الدراسة الكلية.

من بين هذه التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها فى هذا القسم من الدراسة، هل تفسر ولو جزئيا هذه المعطيات المتعلقة بهذه الفئة من النخبة السياسية كالأجيال المنتمية لها والمنحدرات الاجتماعية والجغرافية والمسارات المهنية وحتى المسارات العلمية والتعليمية واللغوية...إلخ، الأزمة التي يتخبط فيها النظام السياسي

الجزائري وفشل عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية، بمعنى آخر هل المواصفات المختلفة التي عرضنا جزءا منها في الجدول رقم..... والتي تميز هذه الفئة كانت معرقلة لعملية الانتقال السياسي التي انطلق فيها النظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر88 خاصة،بصيغة أخرى، هل كان هؤلاء الرؤساء رجال استمرارية أكثر من رجال قطيعة وتغيير وبالتالي ساهموا بدورهم في عرقلة وإفشال عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي دامت طويلا وكانت مكلفة وعلى مختلف الأصعدة دون أن تنجز المهام المطلوبة منها.

من الأسئلة التي سنقوم بمناقشتها ضمن هذا الجزء من الدراسة التي خصصناها لرؤساء الحكومات تلك المتعلقة بعوامل الاستمرارية والقطيعة التي يمكن أن تظهر – من خلال المسارات والأصول والأجيال ومجمل المتغيرات الأخرى المطروحة للمناقشة - التي قد تكون عامل تفسير لهذا المأزق الذي يعيشه النظام السياسي والذي يعكسه عدم استقرار الحكومات ورؤسائها أنفسهم.أم أن هذه المعطيات السوسيولوجية على أهميتها ، لا تفسر ما حصل ويحصل من اضطراب يعيشه النظام السياسي والدولة ولابد في هذه الحالة من إيجاد تفسيرات أخرى أكثر هيكلية تتعلق بالعلاقات بين مختلف مراكز السلطة في الجزائر.. بين المدني والعسكري، الرئاسة والحكومة، التنفيذي التشريعي والحزبي...إلخ بالبحث عن مصادر الفوضى التي يعيشها النظام بعد الإعلان عن الانتقال إلى التعددية والتي قد تتجاوز خصائص الأفراد والجماعات وكل المعطيات الميكرو –سوسيولوجية - مهما كانت حساسية وأهمية المواقع المحتلة - لما هو أكثر هيكلية وديمومة داخل النظام السياسي والدولة الوطنية قبل وبعد التعددية.

جيل أم جيلين ؟

عند الكلام عن النخبة السياسية الجزائرية التي يمثلها أحسن تمثيل رؤساء الحكومات لا يمكن بأي حال من الأحوال القفز حول التحـقيب السياسي للتاريخ. لا يمكن مثلا عدم ملاحظة أننا أمام جيلين من رؤساء الحكومات –قد لا يتطابق تمـامـ ـا مـع العمر[3] – جيل الحركة الوطنية والثورة الذي يمثله عبد السلام بلعيد [4]ورضا مالك وإسماعيل حمداني و قاصدي مر باح و حتى مولود حمروش نسبيا الذي التحق بالثورة وعمره لا يتجاوز الستة عشرة سنة. فقد عاش عبد السلام بلعيد على سبيل المثال صراعات الحركة الوطنية في بداية الخمسينيات عندما كان

عضوا باللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD. هذه الفترة التي كانت محطة قطيعة حقيقية على أكثر من صعيد والتي عرفت نوعا من الانقلاب الذي قام به جيل الفعل المباشر، المسلح بكل الخصائص السوسيولوجية التي تميزه والقوى الاجتماعية الريفية وعد التجانس التي جندها ضد القيادة التاريخية للحركة الوطنية التي كانت على رأس الحركة منذ بداياتها في النصف الثاني من العشرينيات بكل خصائص قواعدها الاجتماعية العمالية على الأقل في مرحلتها الأولى. عبد السلام بلعيد الذي مثل الحركة الطلابية داخل التنظيم الحزبي الوطني وهو يعيش حالة أزمة وانفتاح على قوى اجتماعية جديدة. الحركة الطلابية نفسها بتوجهاتها السياسية وتحالفاتها،التي كان رضا مالك مـن وجـوهها المعروفة حتى قبل تكوين الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955.

هذا الجيل المخضرم الذي عاش كل صراعات الحركة الوطنية والثورة في الكثير من المواقع في الجزائر وعلى الحدود[5] وتعرض للإبعاد أكثر من مرة ليعود للواجهة في مراكز قوة نسبية في بداية التسعينيات، كان قد دخل في صراعات فكرية وسياسية حادة مع تيارات سياسية عديدة داخل الوسط الطلابي فى بداية الخمسينيات الذي كانت تنشط داخله عدة تيارات كالشيوعيين وحتى ممثلي جمعية العلماء الذين سيجدهم داخل الكثير من المؤسسات والمواقع بعد الاستقلال ليس في قطاع التصنيع والدبلوماسية فقط الذي كان من وجوهه الرئيسية، بل كذلك على مستويات سياسية أعلى كالحكومة في ظل حكم الرئيس هواري بومدين وبعد ذلك.

ممثلو هذا الجيل كعبد السلام بلعيد ورضا مالك على وجه الخصوص الذين كانت عودتهم إلى منصب رئاسة الحكومة –1992-في أسوأ الظروف السياسية-الاقتصادية والأمنية ولمدة قصيرة عكس الاستمرارية الكبيرة التي ميزت تجربتهم الأولى كأعضاء حكومة ودبلوماسيين والتي عرفت استقرارا كبيرا بعد الاستقلال ولغاية وفاة الرئيس هواري بومدين الذي تبناهم في إطار لعبة التوازنات السياسية بين الأجيال والعائلات السياسية. جيل يمثله كذلك قاصدي مر باح الذي التحق بالثورة -بعد الإعلان عن الإضراب العام الذي دعت إليه الحركة الطلابية بإيعاز من جبهة التحرير في 1956 - بالولاية الخامسة على الحدود المغربية ، الولاية التي شهدت تشكل النواة الأولى لجهاز المخابرات العسكرية التي تمظهرت في

أشكالها الأولى من خلال وزارة التسليح والاتصال تحت قيادة العقيد عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة والوزير القوي بالحكومة المؤقتة.

الجيل الثاني الذي يمثله عدة رؤساء حكومات ولو جزئيا، جيل الشباب، هو ذلك الذي يمثله أحمد أويحي أصغر رئيس حكومة,- من مواليد 1952- كما يمثله علي بن فليس وأحمد بن بيتور وحتى مقداد سيفي الذي يعتبر أكبر رئيس حكومة- من مواليد 1940- ضمن هذه الفئة الثانية . من الميزات السياسية لهذا الجيل أنه كان صغيرا أثناء ثورة التحرير، فلم يشارك فيها باستثناء حالة مولود حمروش "الشاذة "التي أشرنا إليها والتي يمكن تفسيرها بالمشاركة الواسعة التي ميزت جهة الأصل و العائلة في الثورة، فالأب حمروش استشهد أثناء الثورة 1956 التي عرفت كذلك، مشاركة الأخ وحتى الأخت الفدائية التي سجنت في 1960 [6]

في المقابل نجد أحمد غزالي الأكبر سنا –من مواليد 1937 –والمنتمي لهذا الجيل الثاني ليفضل الاستمرار في دراسته بعد توقف قصير نتيجة نداء الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير، مما جعل مشاركته في الثورة ضعيفة باستثناء ذلك المرور السريع والمحتشم داخل قواعد الحركة الطلابية وجبهة التحرير بفرنسا، حيث أنهى دراساته الجامعية في الهندسة بمدرسة عليا مرموقة. هذا الجيل الذي لم يعايش صراعات الحركة الوطنية و ثورة التحرير التي شهدت في بعض الولايات بالداخل مواقف معادية للطلبة والجامعيين وصلت إلى حد التصفية الجسدية الجماعية كما حصل في الولاية الثالثة على وجه الخصوص [7].

جيل احتل مواقع تسييرية عليا بعد الاستقلال مباشرة بعد التخرج فى الجامعة الذي صادف نهاية حرب التحرير، داخل الإدارة المركزية و المؤسسات العمومية الكبرى التي بدأت بالظهور بعد الاستقلال وتوسعت قواعدها الاجتماعية بعد ذلك نتيجة للخيارات الاقتصادية التي تبناها نموذج التنمية. هذا الجيل الذي اقتنع بالأدوار التسييرية الممنوحة له داخل الإدارة والحياة الاقتصادية، فلم يتخطاها إلا في حالات نادرة ومن خلال بعض وجوهه القيادية التي مثلت حالة الربط بينه وبين صاحب القرار السياسي. عبد السلام بلعيد وجزئيا رضا مالك يمكن عدهما في هذا الصدد من الوجوه القيادية التي مثلت هذا الجيل لدى صاحب القرار السياسي المركزي لغاية التغييرات التي عرفها النظام السياسي في بداية الثمانينيات مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد وانطلاق حملة سياسية ضد التجربة البومدينية

ونموذجها الاقتصادي تحديدا، مما أثر سلبا على مواقع هذه الفئات المرتبطة بهذه التجربة.

الأكيد أن الوسط العائلي والمنحدرات الاجتماعية وحتى الجهة التي عاش فيها الشخص يمكن أن تفسر هذه الاختلافات في المسارات، بل الاستراتيجيات العائلية التي يمكن تكون أوضح إذا تعرفنا على المنحدرات الاجتماعية لرؤساء الحكومات. فالمسارات التعليمية والسياسية يمكن أن تفسرها هذه المنطلقات السوسيولوجية الأكثر استقرارا واستمرارية.

المنحدرات الاجتماعية ...الأغنياء والفقراء

إذا كان الخطاب السياسي الجزائري المهيمن بعد الاستقلال خاصة، يركز على الطابع الشعبي للسلطة السياسية في الجزائر فإن الدراسة التاريخية الموضوعية تؤكد أن الأمور لم تكن بهذا التجانس السوسيولوجي المطلوب إيديولوجيا . فقد وصل إلى منصب رئيس الحكومة في جزائر الاستقلال وفي ظل التعددية خمسة من أبناء عائلات غنية و ميسورة الحال من مجموع عشر رؤساء حكومات عرفتهم التجربة السياسية التعددية بين 2004/1989. فقاصدي مر باح الذي كان أول رئيس حكومة لما بعد التعددية ينتمي إلى عائلة غنية مقيمة بالمغرب الأقصى تملك مزرعة كبيرة وعقارات كثيرة . مما يفسر التحاقه بالمغرب صغيرا بعد مولده في قرية بني يني بولاية تيزي وزو في 1938. نفس الانتماء الاجتماعي يمكن الحديث حوله فيما يخص عبد السلام بلعيد الذي ينحدر هو الآخر من عائلة زراعية مالكة كبيرة [8] بعين الكبيرة بولاية سطيف هاجرت إليها من منطقة عين الحمام بالقبائل الكبرى.

إسماعيل حمداني هو الآخر ينتمي لعائلة فلاحية غنية من منطقة القبائل الصغرى-بني يعلا بالقرب من قنزات - هاجرت إلى مدينة برج بوعريريج القريبة، كانت لها علاقات وطيدة من خلال بعض أفرادها مع الإدارة الفرنسية قبل الاستقلال كما هو حال الكثير من العائلات الزراعية المالكة والغنية عموما التي كانت أكثر تنوع في علاقاتها مع محيطها السياسي، فلم تكتف بربط علاقة واحدة مع الأطراف السياسية المختلفة ضمن الحالة الاستعمارية التي عرفتها الجزائر. .

حال المجموعة الأولى من رؤساء الحكومات واضح إذن من حيث منحدر اتهم الاجتماعية التي يميزها الغنى والملكية العقارية والزراعية الكبيرة التي كونتها

هذه العائلات في الهجرة بعيدا عن الموطن الأصلي. وبعد جهد كبير، فقد كان أب عبد السلام بلعيد على سبيل المثال تاجرا متجولا صغيرا كعادة الكثير من أبناء منطقة القبائل قبل أن يستقر في منطقة عين الكبيرة-سطيف التي اشترى فيها مع الوقت ملكية زراعية كبيرة وسع فيها من خلال لجوئه إلى شراء أراض أخرى لاستغلالها وتحسين دخله المالي. نفس الترقية الاجتماعية تقريبا استفادت منها عائلة مر باح التي هاجرت خارج الوطن-المغرب - حيث كانت تملك مزرعة كبيرة قام بتسييرها الأب مع إخوانه الذين التحقوا به للعمل فيها كمشروع عائلي كبير .

رغم اختلاف الوسط الطبيعي –الصحراء –فإن وضعية عائلة أحمد بن بيتور يمكن ضمها لهذه الفئة الميسورة، فقد كان الأب تاجرا معروفا ليس بين أفراد قبيلته الكبيرة المنتشرة في جنوب الجزائر، الشعانبة ، بل معروفا كذلك بملكيته الزراعية والعقارية في الكثير من المدن بالصحراء الكبرى كالمنيعة وتندوف وغرداية .

منصب رئاسة الحكومة في الجزائر وكما يمكن توقعه لم يحتكر فقط من قبل الفئات الزراعية المالكة والغنية رغم الحضور الكبير الذي ميز أبناءها على مستوى هذا المنصب الهام، فقد كان حظ أبناء الفئات الوسطى مساويا لحظ المالكين الزراعيين الكبار. فقد استطاعت الفئات الوسطى الأجيرة الممثلة في القضاة والمعلمين من تنصيب رئيسي حكومتين في شخص رضا مالك الذي كان أبوه قاضيا مثل الجد من الأب، كما استطاعت فئة المعلمين التي تحتل المواقع السفلى ضمن الفئات الوسطى الموظفة من تنصيب أحمد غزالي رئيسا للحكومة وهو الذي كان أبوه معلما متخرجا فى مدرسة المعلمين. الفئات الوسطى غير الأجيرة التي يمثلها التجار كانت هي الأخرى ممثلة من قبل علي بن فليس الذي كان أبوه يحترف التجارة الصغيرة في قريته –أولاد شليح -بالقرب من مدينة باتنة، قبل استشهاده أثناء ثورة التحرير .

الفئات الاجتماعية الشعبية الفقيرة كما يمكن توقعه في تشكيلة اجتماعية مثل الجزائر بخصائصها التاريخية المعروفة كانت موجودة هي الأخرى ولو بدرجة أقل، فقد كان أبو مولود حمروش فلاحا صغيرا بالحامة بوزيان بالقرب من قسنطينة التي هاجرت إليها العائلة الريفية الأصل، والذي يمكن إضافته إلى مجموعة أبناء الفئات الوسطى السفلى التي تبقى تميزها الملكية الصغيرة مهما كان من أمر.عكس منحدرات مقداد سيفي الذي تجعله أقرب إلى الفئات العمالية

الأجيرة، فالأب سيفي كان عاملاً يدوياً في قطاع البناء بكل ما يعرف عن هذا القطاع المهني من ظروف عمل قاسية وحتى ضعف أجور وموسمية في النشاط. الأصول الاجتماعية لأحمد أويحي إذا أخذنا مؤشر مهنة الأب كما فعلنا مع كل المجموعة المدروسة تؤكد أننا لم نغادر الأوساط الشعبية الأجيرة التي استفادت بعد الاستقلال من إمكانيات التعليم التي وفرتها الدولة الوطنية لأبناء الكثير من هذه الفئات، خاصة في المدن الكبرى و المتوسطة التي هاجرت إليها بكثافة كما هو حال الكثير من الجزائريين بعد وقبيل الاستقلال وهو ما ينطبق على أصغر رئيس حكومة –أحمد أويحي – .

رئاسة الحكومة بين أبناء المدينة وأبناء الريف

الهجرة ومغادرة موطن أصل العائلة التي عاشتها الكثير من العائلات الجزائرية لأسباب اقتصادية – اجتماعية كالبحث عن ظروف حياة أفضل أو بسبب مهنة الأب التي تتطلب التنقل والترحال. أو لأسباب سياسية كفشل بعض الثورات الريفية كانتفاضة 1871، يمكن أن تكون عامل تفسير كبير عندما يتعلق الأمر بمكان المولد وكيف يمكن أن يختلف عن مكان جهة أصل العائلة، وبالتالي تحديد منحدرات الوسط العائلي من الناحية الجغرافية والجهوية بالطبع. فرغم تصنيف قاصدي مر باح بكونه من أبناء القرى –مولود في قرية بني يني في أعالي جبال جرجرة - فإنه قد هاجر صغيرا نحو المغرب .نفس الشيء يمكن قوله حول غزالي الذي ولد في تغنيف في حين أن العائلة كانت تسكن ندرومة بالقرب من تلمسان. ولادة غزالي في تغنيف-ولاية معسكر أو مر باح في بني يني - كانت لأسباب عائلية بحتة، فمن عادة الكثير من العائلات الجزائرية أن تلد الأم مولودها عند أهلها هي. عبد السلام بلعيد الذي كانت ولادته في عين الكبيرة رغم الأصول الريفية القبائلية للعائلة المهاجرة والذي يشبه في ذلك إسماعيل حمداني الذي هاجرت عائلته من منطقة بني يعلى بالقرب من قنزات-ولاية سطيف ، نحو برج بوعريريج التي ولد فيها.

وهو نفس حال علي بن فليس الذي ولد بالقرب من باتنة-أولاد شليح. قبل الهجرة والإقامة بمدينة باتنة القريبة. أو بن بيتور المولود في قرية متليلي بولاية غرداية الصحراوية. أو حتى أحمد أويحي رغم صغر سنه المولود بقرية بوعدنان بولاية تيزي وزو الجبلية قبل التحاق العائلة بحي المدنية الشعبي بالعاصمة.

باختصار إذن فنحن أمام أبناء عائلات ريفية الأصل كما هو حال قاصدي مر باح، أو أويحي أو بن فليس وفي أحسن الحالات أبناء مدن صغرى بالأصل أو التبني كما هو حال حمداني مع البرج وبن فليس مع باتنة أو حتى سيفي مع تبسة التي هاجر إليها صغيرا بعد ولادته في قرية تازبنت. لدرجة أن قسنطينة كانت المدينة الوحيدة بالتبني التي أنجبت رئيس حكومة في شخص مولود حمروش. رغم أن العائلة ليست من قسنطينة في أصولها البعيدة فقد هاجرت إليها من منطقة جيجل الجبلية حسب الرواية الشائعة عن أصل العائلة [9]. ناهيك عن أن الحالة الجزائرية لم تنتج رئيس حكومة من الجزائر العاصمة أو حتى مدنًا كبرى أخرى كتلمسان المدينة أو عنابة أو وهران ومن بين الفئات الحضرية لهذه المدن. وهو ما يؤكد إحدى خصائص التشكيلة الاجتماعية الجزائرية والدور الكبير الذي لعبه الريف وبعض قواه الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بإنتاج النخبة السياسية.

إذا ابتعدنا عن التفاصيل والجزئيات التي قد كنا قد تطرقنا إليها ضمن الأجزاء الأخرى من الدراسة محاولين الوصول إلى استنتاجات عامة تساعدنا على الفهم يمكن القول إن أبناء المدن لا يمثلهم إلا رئيسان هما رضا مالك الذي تعود أصول عائلته إلى بجاية رغم ولادته في باتنة التي سافر لها الأب للعمل فيها قاضيا. وغزالي الذي تعود أصوله إلى ندرومة [10]التي تعد من المدن العريقة القديمة رغم حجمها الصغير الذي يقربها من المدن الصغرى. باستثناء هاتين الحالتين اللتين يمكن التأكد من أصولهما الحضرية من خلال مهن الأب القاضي بالنسبة لرضا مالك والمدرس بالنسبة لغزالي فإن كل رؤساء الحكومات الآخرين من أصول قروية أو مدن صغرى حتى وإن ولدوا أو كبروا في مدن كبرى أو متوسطة كما هو حال قسنطينة أو تبسة أو باتنة أو برج بوعريريج ... فهي مدن بالتبني وليس بالأصل.

الملاحظة الثانية المتممة للأولى والتي قد تخفف من وطئها تتعلق بالعلاقة التي أقامها بسرعة رؤساء الحكومات مع المدن حتى وهم صغار في السن, فقد كانت هذه القرى والمدن الصغرى التي ولدوا فيها في الغالب لا تتوفر على كل مراحل التعليم مما فرض على هؤلاء الطلبة مغادرتها بسرعة نحو المدن الكبرى ليس من أجل القيام بدراسات جامعية عليا ، بل حتى دراسات متوسطة وثانوية. فالعادة كانت أن أغلبية الطلبة من أبناء هذه الأوساط الميسورة خاصة ، يغادرون مدنهم الصغرى وقراهم للتوجه نحو المدن الكبرى الوحيدة التي كانت تتوفر في

ذلك الوقت على ثانويات. بل كان منهم من أنهى دراساته الثانوية في ثانويات فرنسا خاصة خلال فترة حرب التحرير. فقد درس سيفي في عنابة ثم العاصمة وهو صغير نفس الشيء قام به غزالي في تلمسان وعبد السلام، حمداني وأويحي بالعاصمة التي هاجرت إليها العائلة من منطقة القبائل الكبرى .

أبناء القرى والمدن الصغرى الذين حكموا من المدينة-العاصمة استمرت في الغالب علاقاتهم متوترة مع هذا الوسط الحضري بكل خصوصياته الجزائرية المعروفة كالهجرة الواسعة التي تعرض لها بعد الاستقلال والطابع الكلونيالي خلال الفترة الاستعمارية. فقد وظفوا وجودهم فيها دون أن يستأنسوا لها تماما لها. فقد سكنوا الأحياء الراقية في العاصمة عندما دخلوها كمسؤولين كبار في مختلف الميادين حتى قبل الوصول إلى منصب الوزارة. لكنهم استمروا بعيدين وجدانيا واجتماعيا عنها كما هو الحال في علاقاتهم السياسية بها. فلا زال السياسي الجزائري- بما فيهم رؤساء الحكومات- يفضل الترشح في قريته أو مدينة بالتبني في أحسن الحالات عندما يتعلق الأمر باستحقاقات انتخابية، فعبد السلام بلعيد ترشح للانتخابات التشريعية في عين الكبيرة دون أن يتمكن من الفوز1991. نفس الشيء قام به سيفي في 1997 بنجاح لكن بصعوبة كبيرة في تبسة حتى وهو على رأس قيادة الحزب الجديد –التجمع الوطني الديموقراطي -.

نفس الترشيح الذي قام به علي بن فليس بباتنة في 1991 دون التمكن من الفوز بالمقعد النيابي الذي لم يحصل عليه إلا في 1997[11]. نفس الانتخابات التي نجح فيها أويحي ابن العاصمة بالتبني على رأس قوائم التجمع الوطني الديموقراطي الذي عين على رأس قيادته بعد الانتخابات. أحمد أويحي الذي يعد الوحيد من بين رؤساء الحكومات الذي يبدو عليه تأثير الجزائر العاصمة على لهجته عند الحديث وحتى بعض خصائص شخصيته، تأثر يكون وراءه عدة أسباب منها ما هو متعلق بدخول العائلة المبكر للعاصمة ، في مرحلة طفولته، ومنها ما هو مرتبط بالكثافة التي تميز أبناء منطقة القبائل في العاصمة مما يسهل عملية الاندماج داخلها . مولود حمروش رغم أنه لم يترشح في العاصمة التي يعيش فيها كبقية رؤساء الحكومات منذ الاستقلال إلا أن الجديد الذي جاء به في هذا المضمار هو الترشح بعيدا عن المنطق الجغرافي مفضلا عنه منطقا أكثر سياسية بالترشح في دائرة الشلالة ولاية تيارت بالهضاب العليا الغربية قبل الإعلان عن تأجيل الانتخابات في صيف 1991 وإقالة الحكومة التي كان يترأسها.

الأصول الجهوية ، قبائل... لكن من نوع خاص

الملاحظة الهامة التي يمكن القيام بها قبل التطرق لموضوع الأصول الجهوية لرؤساء الحكومات بالتفصيل هي الحصة الكبيرة لأبناء منطقة القبائل على رأس الحكومات –خمسة من مجموع عشرة - فقاصدي مر باح وعبد السلام بلعيد ورضا مالك وإسماعيل حمداني وأخيرا أحمد أويحي من منطقة القبائل بمختاف جهاتها – عبد السلام، أويحي, مر باح من ولاية تيزي وزو أي القبائل الكبرى في حين أن حمداني ورضا مالك من القبائل الصغرى –قنزات وبجاية – وهو ما قد يعني لأول وهلة أننا أمام تغير نوعي، بل قطيعة داخل آليات تسيير النظام السياسي الجزائري الذي كان يعتمد على احترام توليفة جهوية صارمة في الكثير من الأحيان من سماتها التاريخية سيطرة أبناء الشرق كجهوية فاعلة ومسيطرة على حساب الجهويات الفاعلة والمعارضة الأخرى –الغرب والقبائل وحتى الوسط - .

التتبع الدقيق لمسارات هذه المجوعة يؤكد أننا أمام قبائل من نوع خاص[12] فكلهم غادروا منطقة القبائل صغارا جدا نحو الخارج –المغرب في حالة مر باح أو العاصمة أويحي- أو لم يولدوا فيها أصلا عبد السلام –حمداني –رضا مالك لأسباب تتعلق بنشاطات الأب أو العائلة المهنية و الاقتصادية . فمنطقة القبائل كانت دائما منطقة مغادرة وهجرة منها نحو مناطق كثيرة داخل وخارج الجزائر كانت أكثر جذبا. ليس بسبب فقرها كمنطقة جبلية فقط بل بسبب كثافتها السكانية الكبيرة كذلك. هؤلاء المهاجرون الذين كانت الهجرة بالنسبة للكثير منهم مقرونة بترقية اجتماعية-اقتصادية أكيدة كما هو واضح من العينة المدروسة.

من هذه الزاوية يمكن استنتاج أن النظام السياسي الجزائري بتعيينه لأبناء منطقة القبائل في هذا المنصب الهام في مرحلة ما بعد التعددية لم يقم بالقطيعة المطلوبة في التوزيع الجهوي للسلطة، فقد جدد داخل النخبة بإدخاله أبناء هذه المنطقة بكل خصائصها السياسية والثقافية المعروفة لكن بمواصفات معينة. فلم يعرف مثلا عن هذه الشخصيات المعينة تبنيها العلني والصريح لمطالب المنطقة الثقافية أو اللغوية أو حتى نوع من أنواع التمثيلية للجهة. فلم يترشح فيها منهم أي شخصية لأي استحقاقات انتخابية مهما كانت، حتى وهو في السلطة أو قريبا منها.

أو بعد خروجه منها. فقد كانوا أبناء مؤسسات و مسارات مهنية وسياسية أكثر منهم أبناء جهة في علاقاتهم بالسلطة المركزية.

الاستمرارية كذلك قد تؤكدها نسبة أبناء المنطقة الشرقية بمفهومها الواسع الممثلين بثلاثة رؤساء حكومات –حمروش –بن فليس –سيفي –.الجهة الشرقية التي أبعدت جزئيا دون أن تختفي نهائيا خاصة إذا راعينا السيطرة التي لازال يفرضها أبناؤها على مراكز القرار الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية مثل الجيش وحتى الرئاسة لوقت طويل، قبل مجيء بوتفليقة ، ناهيك عن مصادر وأشكال السلطة الأخرى –العلمية والإعلامية على سبيل المثال - التي توصل لها أبناء المنطقة الشرقية داخل العاصمة تحديدا وبقية المدن الكبرى التي هاجروا إليها بقوة بعد الاستقلال، مما يعني أننا لازلنا لم نغادر منطق التوليفة الجهوية للسلطة التي يحتل بموجبها أبناء المنطقة الشرقية مراكز القرار العليا مما يفسر نسبيا ضعف وجودهم على مستوى رئاسة الحكومة الذي يكونون قد "تنازلوا "عليه لمناطق أخرى في إطار تقسيم جهوي جديد للسلطة داخل النظام السياسي الجزائري قابل للتطور مع الوقت .

سيطرة أبناء تلمسان على حساب أبناء الولايات الغربية الأخرى ورغم أنها لا تظهر جليا بحكم العدد القليل –رئيس حكومة واحد – إلا أنها فرضية قابلية للتحقيق بدرجة كبيرة اعتمادا على نتائج الدراسة الكلية للنخبة ،.فليس غريبا أن يمثل أبناء تلمسان كل الجهة الغربية [13] .فقد لاحظنا خلال هذه الدراسة أن هناك سيطرة واضحة يقوم بها أبناء ولاية تلمسان من خلال حواضرها –تلمسان المدينة –ندرومة – على حساب أبناء المدن والولايات الأخرى بما فيها وهران نفسها. ناهيك عن المدن الأخرى مثل سعيدة أو معسكر، مستغانم...إلخ .

هذا الحضور القوي الذي يرتبط بسيطرة أخرى أكثر اجتماعية إذا عرفنا تلك الهيمنة التي يفرضها داخل تلمسان نفسها أبناء الفئات المالكة والحرفية نظرا للخصوصيات الأكيدة التي تميز تركيبة المدينة نفسها.

فعكس المنطقة الشرقية مثلا التي أنتجت نخبة سياسية أقل تجانسا من الناحية الاجتماعية وحتى الجغرافية مثل الحضور القوي نسبيا الذي يمثله أبناء المناطق الريفية و الفئات الاجتماعية الفقيرة. نلاحظ تجانسا أكبر من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية عند الحديث عن النخبة السياسة التي أنتجتها الجهة الغربية من البلاد التي تبقى ضعيفة الوجود على مستوى مركز القرار هذا لغاية وصول ابن المنطقة

الرئيس بوتفليقة الذي غير كثيرا من موازين القوى على هذا الصعيد. وهي من نقاط الاستمرارية التي طبعت مرحلة ما بعد الأحادية التي تميزت كما هو معروف بالسيطرة التي فرضها أبناء المنطقة الشرقية على مراكز القرار العليا وبالتالي الحضور الضعيف لأبناء المناطق الأخرى بما فيها الغربية التي تكون قد خسرت كثيرا كجهة بعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في جوان 1965. نفس الشيء الذي حصل للنخبة السياسية بنت الجهات الوسطى التي تعرضت للإبعاد بعد أحداث صيف 1962من جراء الهزيمة السياسية –العسكرية التي منيت بها الولاية الرابعة الممثل السياسي الجمعي للجهة وأبنائها .

هذه اللحظة السياسية التي قد تفسر ذلك الضعف الذي بدا عليه أبناء المنطقة الوسطى في تبوؤ المناصب السياسية العليا. فمنصب رئاسة الحكومة لم يصله إلا أحمد بن بيتور الشعانبي –ولاية غرداية - ولمدة قصيرة كما هو موضح في الجدول. بالطبع اعتبارات أكثر موضوعة قد تفسر هذه المعطيات المرتبطة بإنتاج النخبة كمسألة الكثافة السكانية- العمرانية وحتى الحضور الثقافي لبعض المدن. دون إهمال للأبعاد السياسية ذات ارتباط بالاتجاهات الكبرى للتاريخ الوطني الحديث وليس الحدثية فقط حتى ولو تعلق الأمر بأحداث كبرى كحرب التحرير أو الأحداث التي تلتها كالانقلاب العسكري لجوان 1965 أو اضطرابات صيف الاستقلال. فالشرق الجزائري على سبيل المثال كان مسرحا لأهم الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية القرن الماضي، فقد عرفت المنطقة مولد الكثير من الحركات والتنظيمات السياسية وبالتالي النخب السياسية فقد كانت الجهة الشرقية من البلاد موطن نشأة حركة النواب –بن جلول وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة أحباب البيان وأحزاب عباس فرحات الأخرى. قبل الوصول إلى الحركة الوطنية وثورة التحرير التي تميزت قيادتها بحضور قوي لأبناء المنطقة الشرقية –مجموعة الـ 22 كمثال - داخلها وعلى رأسها.

رئيس الحكومة ..سياسي أم تكنوقراطي؟

المعلومات الدقيقة حول المسارات المهنية لرؤساء الحكومات تؤكد أننا أمام عدة مسارات سياسية- مهنية تلتقي كلها رغم اختلافها بقربها من رئاسة الجمهورية كمركز قرار مهما كانت المرحلة السياسية والرجل الذي يتربع على رأسها . كذلك عكس ما كان ينتظر نلاحظ أن وظيفة رئيس الحكومة قد فلتت من

السيطرة المباشرة للمؤسسة العسكرية المهيمنة في الجزائر. فلم يصل إلا عسكريان محترفان إلى هذا المنصب هما العقيد قاصدي مر باح مدير المخابرات العسكرية سابقا، ومولود حمروش الذي غادر صفوف الجيش في سنة 1984 برتبة رائد أول.

تقسيم المهام بين العسكري والمدني داخل النظام السياسي الجزائري قد يكون وراء هذا الحضور الضعيف للقيادات العسكرية المحترفة على مستوى هذا المنصب الذي منح للنخبة التكنوقراطية التي كانت حاضرة بقوة على مستوى رئاسة الحكومة. فمن مجموع ثماني رؤساء حكومة من المجموع الكلي وبعد استثناء العسكريين نجد أنفسنا أمام سيطرة واضحة لرجال القطاع الصناعي العمومي. فسيد أحمد غزالي كان مديرا عاما لسوناطراك-الشركة الوطنية للبترول - لمدة طويلة، نفس الشيء بالنسبة لعبد السلام بلعيد الذي عرف بأب التصنيع. فقد سير الرجل وزارة الصناعة طوال الفترة البومدينية تقريبا-77/1965. بعد المرور على مديرية لسوناطراك نفسها في بداية تكوينها في النصف الأول في السنوات بعد الاستقلال. مقداد سيفي كذلك جرت تجربته المهنية في أغلبيتها بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز –سونلغاز -. وأخيرا أحمد بن بيتور الذي كانت علاقاته بالتصنيع متراوحة بين النظرية من خلال تدريسه الاقتصاد في معاهد التكوين العليا التابعة للقطاع ببومدراس قرب العاصمة والتطبيق جراء تجربته في تسيير الكثير من المؤسسات الصناعية الخفيفة والتحويلية .تشابه في المسارات ومحطات لقاء بل وحتى علاقات شخصية قوية أعطت الانطباع بأن هناك نوعا من الاستمرارية، بين أبناء نفس التجربة والمسار المهني حتى في عز مرحلة الاضطراب التي عاشها النظام السياسي الجزائري في بداية التسعينيات.

الديبلوماسية هي الأخرى كانت حاضرة على مستوى رئاسة الحكومة. فقد كانت ممثلة برضا مالك الديبلوماسي المحترف والذي مثل الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال كسفير في أكبر العواصم الدولية –باريس- بلغراد - لندن – موسكو –واشنطن – حيث تمكن من لعب دور كبير في قضية إطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية بطهران العاصمة الإيرانية1980. .إسماعيل حمداني هو الآخر كانت له تجربة ديبلوماسية هامة كسفير ومستشار في أكثر من عاصمة أوروبية، فقد مثل الجزائر في باريس والسوق الأوروبية المشتركة ببروكسيل والدول

الاسكندنافية ومدريد كما قام بنفس المهمة لدى المنظمة العالمية للثقافة والعلوم بالإضافة إلى تجربته كأمين عام للحكومة برتبة وزير لمدة طويلة..

أخيرا أحمد أويحي الذي كانت تجربته المهنية الرئيسية حتى الآن في العمل الدبلوماسي. فقد مثل الجزائر في الأمم المتحدة وبعض العواصم الأفريقية جنوب الصحراء المالي –النيجر مما أهله لقيادة الوفد الجزائري الذي توسط في أكثر من نزاع إفريقي –قضية الأزاواد- والصراع الأثيوبي – الإرتري-.الدبيلوماسي الجزائري الذي عين على رأس الحكومة بالإضافة إلى تجربته المهنية الأكيدة في القطاع والأدوار الخاصة التي قام بها أهلته أثناء تأديته لمهامه للعمل داخل أو بالقرب من الرئاسة في مختلف المراحل.

رضا مالك كان من السياسيين المثقفين المقربين من الرئيس بومدين الذي كلفه بعدة مهام من بينها وزارة قطاع الإعلام والثقافة في سنة 1977، والمساهمة مع بعض الشخصيات في تحرير الميثاق الوطني 1976. اقتراب قد يكون أكثر قام به رضا مالك إزاء الرئاسة وهي تعيش وضعية اختلال بعد تعيينه عضوا بالمجلس الأعلى للدولة –القيادة الجماعية – الذي عينه رئيسها الأول محمد بوضياف رئيسا للمجلس الاستشاري الذي مثل أحد مؤسسات المرحلة الانتقالية قبل الانتقال إلى عضوية الرئاسة المشتركة في مرحلة لاحقة بعد اغتيال رئيس المجلس في جوان 1992. نفس القرب نلاحظه لدى إسماعيل حمداني الذي اشتغل أمينًا عاما للحكومة ومستشارا مكلفًا بالعديد من المهام السياسية والديبلوماسية أثناء رئاسة الرئيس هواري بومدين للحكومة. أحمد أويحي وزيادة على مناصبه على المستوى الديبلوماسى في المقر المركزي بالخارجية أو الخارج عين هو الآخر كوزير منتدب مكلف بالتعاون في حكومة رضا مالك قبل العمل مباشرة بالقرب من الرئيس زروال كمدير لمكتبه حيث قام بدور مهم أثناء المفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الأحزاب خلال سنوات استفحال الأزمة السياسية والأمنية. نفس الشيء يمكن ملاحظته على السيرة المهنية –السياسية لأحمد بن بيتور الذي مر على الرئاسة أكثر من مرة كمكلف بمهام كان آخرها مع الرئيس زروال الذي عينه في مجلس الأمة لترؤس اللجنة الاقتصادية والمالية فيه.

هذا القرب من مركز القرار بالرئاسة نجده كذلك وربما بقوة أكثر لدى العسكريين المحترفين الذين تقلدوا منصب رئاسة الحكومة. فقاصدي مر باح قاد جهاز المخابرات قوي الحضور طول فترة بومدين مما أهله لقيادة كل الأجهزة

الأمنية أثناء مرض الرئيس بومدين ليكون على رأس قائمة الشخصيات الفاعلة التي ضمنت عملية الانتقال وتعيين الرئيس بن جديد على رأس الدولة الذي عينه في عدة مناصب وزارية الفلاحة –الصناعة –الصحة قبل رئاسة الحكومة.نفس الشيء بالنسبة لمولود حمروش الذي تقلد عدة مهام على مستوى الحكومة –أمين عام 86/1984- ورئاسة الجمهورية كمدير للتشريفات، قبل التعيين كأمين عام 1986 /89، ليكون رئيس الحكومة الوحيد الذي عين في هذا المنصب دون المرور بالوزارة.

قاعدة القرب من الرئاسة ودورها في تفسير الوصول إلى رئاسة الحكومة تتأكد مرة أخرى مع علي بن فليس، الذي قاد الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة. ليعين كمدير لمكتبه بعد ذلك قبل الوصول إلى قصر الحكومة في آوت 2000. علي بن فليس الذي كانت العدالة بمختلف أوجهها هي قطاع التجربة المهنية الوحيدة له، فقد جرب منصب نيابة المديرية بالإدارة المركزية للوزارة ووكيل الجمهورية والمحاماة قبل التعيين مرتين في منصب وزير العدل الذي استقال منه في المرة الثانية بعد أقل من أسبوعين من التعيين في حكومة سيد أحمد غزالي 1991.

سيطرة المفرنس والحقوقي

انقسامية أكيدة ميزت عملية إنتاج النخبة في الجزائر يمكن فهمها بسهولة بربطها مع خصوصيات الظاهرة الاستعمارية الطويلة والاستيطانية التي عرفتها الجزائر.هذه الخصوصية التي أفرزت عدة نتائج على المستوى الثقافي واللغوي من بينها تلك الانقسامية التي ميزت عملية إنتاج النخبة على أسس لغوية –قيمية. فكان من نصيب المتعلم بالعربية تلك المجالات الدينية والإيديولوجية التي منحت له في إطار تقسيم قطاعي لهياكل الدولة المختلفة مبني على أسس قيميه. فقد اعتبرت اللغة العربية لغة دين وتاريخ وإيديولوجيا. عكس الفرنسية التي صنفت كلغة علم وعمل، فكان من نصيب المتعلمين بها كل مجالات الحياة الأخرى –الصناعة –الإدارة والتسيير...إلخ. هذه القطاعية التي نجد تجسيدا لها على كل مستويات مراكز القرار السياسية –المدنية وحتى العسكرية ليس بعد الاستقلال فقط بل حتى قبله.

إن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء، فمن المنطقي أن نجد إذن تداعيات لهذا التقسيم على مستوى رئاسة الحكومة التي سيطر عليها أغلبية واضحة من المفرنسين –مر باح –غزالي –عبد السلام –رضا مالك – سيفي –أويحي –بن بيتور.في حين لم نسجل إلا ظهورا محتشما لما يمكن تسميتهم بمزدوجي اللغة وليس المعربين حسب التصنيف الجزائري مثل علي بن فليس –مولود حمروش وحتى إسماعيل حمداني. الذي يحسن الإنجليزية بالإضافة إلى تمكنه من العربية والفرنسية.

فنحن من هذه الزاوية أمام استمرارية واضحة تجسدها هذه السيطرة التي يقوم بها السياسي المفرنس والغياب الواضح للمعرب الذي عوض بمزدوجي اللغة. السياسي المفرنس الذي لا يجهل تماما اللغة الوطنية فقد تعلم نوعا من العربية النمطية السائدة لدى السياسي الجزائري الذي يكـ ـتـ ـفي باستعمالات معينة بصددها، فالعربية النمطية هذه تكون حاضرة في بعض الاجتماعات العامة الموجهة للجمهور الواسع خاصة في حضور التلفزيون وفي بداية الاجتماعات لتعوض بالفرنسية تلقائيا بعد الاعتذار عن عدم التمكن من هذه اللغة. في حين لازالت الفرنسية هي السائدة كلغة عمل يومي وحتى اجتماعيات مغلقة وملفات. فالسياسي الجزائري لازال يتعامل مع العربية كلغة شفهية مقابل لغة الكتابة والنص الفرنسية.

نوعية الدراسة التي قام بها السياسي الجزائري قد تفيدنا في فهم تفاصيل هذا الواقع اللغوي، فعدد كبير من رؤساء الحكومات أجروا دراستهم بالفرنسية وفي الخارج. فقد درس عبد السلام الطب لمدة سنة فقط في باريس ليتوقف عنها كما حصل بالنسبة للكثير من المناضلين السياسيين أثناء ثورة التحرير. لكن عكس الكثير منهم الذين عاودوا الاتصال بمقاعد الجامعات بعد الاستقلال فإن عبد السلام لم يكمل دراسته الجامعية مثل مر باح الذي تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة الجزائر في السبعينيات وهو على رأس المخابرات العسكرية. مر باح الذي غادر مقاعد الدراسة في المغرب بعد نداء الإضراب العام الذي دعا إليه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في ماي 1956. بعد الاستقلال وحتى قبله، استفاد الرجل بالطبع من التدريب في المجال العسكري والمخابرات. فقد كان ضمن أول دفعة عسكرية جزائرية تدربت في موسكو في هذا المجال –دفعة البساط الأحمر –-tapis rouge[14]-.

نفس الشيء الذي قام به مولود حمروش لكن في بغداد في مجال تخصصه العسكري وبالعربية. مولود حمروش الذي فضل هو الآخر القيام بدراسات سياسية للحصول على شهادة الدراسات المتخصصة في الميدان من جامعة الجزائر وهو يشتغل بالرئاسة. كما استفاد قبل ذلك من تكوين ببريطانيا لمدة سنتين في بداية السبعينيات تمكن فيهما من التحكم في اللغة الإنجليزية والاحتكاك بالكثير من المعاهد المتخصصة في مجال الدراسات الاستراتيجية والسياسية، دراسات لم تمنع حمروش وعلي بن فليس من أن يكونا الأكثر تعريبا ضمن كل مجموعة رؤساء الحكومات رغم تحكمهما الجيد في اللغة الفرنسية.

من الذين قاموا بدراستهم في الخارج نجد أحمد غزالي الذي تخرج بشهادة مهندس من إحدى المدارس الفرنسية الكبرى l école des ponts et chaussées وهو ما يعني أنه قد قام بكل دراسته باللغة الفرنسية كما هو حال الأغلبية من رؤساء الحكومات. من الذين أنهوا دراساتهم في فرنسا كذلك نجد رضا مالك- باريس/ فلسفة - وإسماعيل حمداني حقوق /أكس. فالاثنان بدءا دراستيهما بجامعة الجزائر قبل التوجه إلى فرنسا للانتهاء منها قبل الاستقلال. مقداد سيفي هو الآخر أنهى دراسته للحصول على شهادة مهندس في فرنسا وهو يشتغل في مؤسسة عمومية –سونلغاز- بعد أن تحصل على شهادة الليسانس في العلوم الدقيقة – فيـزياء-مـن جامعة الجزائر بعد الاستقلال طبعا والعمل كأستاذ ثانوي لبعض الوقت.

للمزيد من الدقة في فهم ملابسات المسألة اللغوية لابد في بعض الأحيان من العودة إلى المسار التعليمي ما قبل الجامعي لفهم الاختلافات بين مستويات التحكم في اللغة العربية. فقد درس مولود حمروش في مدارس جمعية العلماء بقسنطينة وهو ما يفسر تحكمه في اللغة العربية حتى قبل التحاقه بالكلية العسكرية ببغداد. نفس الشيء يمكن قوله لتفسير نفس التحكم الذي يلاحظ لدى علي بن فليس أو إسماعيل حمداني اللذين درسا في ثانويات تتميز بازدواجية تعليمها lycée franco-musulman قبل التحاقهما بالجامعة للتخصص في مجال الحقوق الذي قام به بن فليس بجامعة الجزائر باللغة الفرنسية. بن بيتور هو الآخر قام بدراسته الاقتصادية في مدينة منتريال بكندا قبل التحاقه للتدريس بالمعاهد المتخصصة في الجزائر.

حتى بالنسبة للجيل الصغير الذي يمثله أحمد أويحي فإن الدراسة الجامعية تمت كلها باللغة الفرنسية في المدرسة الوطنية للإدارة رغم التحسن الذي طرأ على مكانة اللغة العربية داخل المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها. فلم تعد بالطبع اللغة العربية تعامل معاملة اللغة الأجنبية كما كان الحال عليه أثناء الفترة الاستعمارية التي درس أثناءها أبناء الجيل الأول دون أن يعني أنها أصبحت لغة عمل وتدريس في كل مراحل التعليم. فكان لابد من انتظار بداية الثمانينات حتى تفرض العربية كلغة تدريس وحيدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوقت الذي استمر فيه التدريس بالفرنسية في العلوم الدقيقة.

بالطبع متغيرات أخرى سوسيو –ثقافية ذات ارتباط بالوسط العائلي وحتى الجهوي يمكن أن تفسر أكثر هذه الاختلافات الموجودة بين مختلف رؤساء الحكومات في التحكم اللغوي وحتى التخصصات العلمية المختارة. متغيرات كنا قد تعرضنا لها عند الحديث عن مجمل النخبة الوزارية. لذا نكتفي بالتذكير بأن أربعة من رؤساء الحكومات قد قاموا بنشر كتب بلغة عملهم وفي تخصصاتهم أو للحديث عن تجاربهم. فقد نشر عبد السلام بلعيد كتابا للحديث عن تجربته السياسية قبل وبعد الاستقلال على شكل حوار مع جامعيين جزائريين بالإضافة إلى مؤلف آخر حول الغاز الجزائري. رضا مالك كتب بالفرنسية كذلك حول تجربة مشاركته في مفاوضات إيفيان. كما نشر كتبا أخرى أكثر تحليلية حول التقليد والثورة والمعاصرة ، وهي الكتب التي أصر أصحابها على ترجمتها للعربية للتواصل مع المحيط المعرب الشاب الأوسع حجما وكسر القطيعة اللغوية التي كانوا ضحايا لها. بن بيتور كتب هو الآخر في ميدان تخصصه وهو ما قام به مولود حمروش الذي نشر أطروحته لنيل شهادة الدراسات المتخصصة حول الظاهرة العسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء بالعربية هذه المرة، والقيام بترجمة إلى الفرنسية بعد ذلك. فقد تأرجح السياسي الجزائري إذن بين التخصص والاهتمامات السياسية والفكرية وهو ما قد يكون انعكاسا للمكانة التي يحتلها داخل النظام السياسي الذي يصر على معاملته كتكنوقراطي صاحب مؤهلات تقنية وخبرة تسييرية يمكن الاستغناء بسهولة عنه كشخص. فهل قبل رئيس الحكومة هذا الموقع دائما أم حاول الإفلات منه؟.

المغادرة نحو مواقع سياسية

هذه المكانة التي حاول رئيس الحكومة الإفلات منها بعد مغادرته منصبه في هذه الأجواء التي عرف فيها النظام السياسي الجزائري عملية اضطراب أكيدة .فقد كان الوقت هو العدو الأول لرئيس الحكومة الذي كان معدل بقائه في منصبه لا يتجاوز السنة إلا ببعض الأشهر. عرفت فيه الكثير من الحكومات المنصبة عدة تغييرات بل استقالات وإقالات، ناهيك عن الجو المضطرب أصلا الذي عملت فيه والذي عرف خلال هذه الفترة تدهورا أمنيا خطيرا . فقد غادر كل رؤساء الحكومات مناصبهم بعد أحداث خطيرة وفي جو صراع مع الكثير من مراكز القرار الأخرى بما فيها الرئاسة التي كانت البوابة التي دخل منها الكل تقريبا رئاسة قصر الحكومة. فمر باح الذي نصب بعد أحداث أكتوبر ساءت علاقاته بسرعة مع الرئيس بن جديد الذي اتهم حكومته بالتباطؤ في تطبيق الإصلاحات. قاصدي مر باح الذي حاول تفسير الدستور الجديد لصالح بقاء حكومته باتجاه تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية عند الإعلان عن إقالة الحكومة. فقد خرج الرجل القوي من قصر الحكومة في جو مواجهة فعلية مع الرئيس. لم يكتف مر باح بمغادرة الحكومة بل انسحب في نفس الوقت من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير مفضلا إنشاء حزب خاص به ولعب دورا أساسيا داخل صفوف المعارضة حتى اغتياله في أوت 1993.[15]

مولود حمروش هو الآخر غادر الحكومة في الأسبوع الثاني للإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية المحلة في جوان 1991 وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مبرمجة خلال نفس الصيف. دون أن نعرف بالتدقيق هل أقيل أم استقال و لا متى تم الأمر بالضبط.[16] مولود حمروش الذي جرب القيام بعمل سياسي داخل صفوف جبهة التحرير عن طريق خلق جناح إصلاحي فشل في خوض الانتخابات الرئاسية إلى آخرها مفضلا الانسحاب مع مجموعة من المرشحين الآخرين كان من بينهم مقداد سيفي رئيس الحكومة الأسبق - أبريل 1999.

عكس مر باح فإن مولود حمروش لم يلجأ إلى تكوين حزب سياسي خاص به حتى الآن رغم كل الشائعات التي راجت حول الموضوع رغم التهميش السياسي الذي تعرض له في السنوات الأخيرة داخل جبهة التحرير نفسها التي سيطرت عليه قيادات منافسة أخرى من جيله ومن الأجيال الأكبر. حكومة سيد أحمد غزالي كانت

ظروف استقالتها أسوأ بكثير، فقد ابتعد الرجل عن رئاسة الحكومة بعد اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف واندلاع أعمال العنف بشكل مكثف. غزالي الذي كون حزبا سياسيا -الجبهة الديموقراطية - بعد الإعلان عن ابتعاده من قيادة جبهة التحرير التي كان قد تعرض في السابق للإقصاء منها بعد انطلاق حملة معادية للعناصر البومدينية في 1981 -كان من بينهم عبد السلام ورضا مالك- ليعود لها مرة أخرى قبل مغادرتها النهائية في سنة 1991 وهو على رأس الحكومة. غزالي الذي قرر الترشح لانتخابات 1999 الرئاسية دون التمكن من جمع عدد الإمضاءات الضرورية للترشح الرسمي- 75000صوت -.

ظاهرة الترشح للانتخابات الرئاسية[17] التي كانت مشتركة بين أكثر من رئيس حكومة سابق، فقد قام بذلك فعلا مقداد سيفي الذي كان من بين المنسحبين منها احتجاجا على عدم شفافيتها 1999. كما حاول- دون أن ينجح في الترشح الرسمي بسبب عدم التمكن من جمع الإمضاءات المطلوبة -رضا مالك الذي كون حزبا سياسيا هو الآخر-التحالف الوطني الجمهوري – مع مجموعة من الوجوه السياسية المعروفة. نفس نية الترشح للرئاسيات أبداها عبد السلام بلعيد الذي لم يتمكن من تكوين حزب خاص به رغم نشاطه الإعلامي والسياسي الكبير الذي صرح خلاله أن إقالته من رئاسة الحكومة كانت تحت ضغط قيادات من الجيش بعد ظهور بوادر صراعات معها حول التوجهات الاقتصادية تحديدا. عبد السلام بلعيد الذي عرفت مدة وجوده على رأس الحكومة تصعيدا كبيرا في الأزمة الأمنية وعدم استقرار أكبر على مستوى الهيئة الرئاسية الجماعية التي كان على رأسها العقيد علي كافي الذي غادر الرئاسة لصالح وزير الدفاع ليامين زروال الذي نصبته الندوة الوطنية للحوار الوطني رئيسا للدولة 1994.

بمجرد ظهور بوادر الاستقرار على مستوى الرئاسة بعد تعيين رئيس الدولة الجديد-ليامين زروال - والمبادرة بالانتخابات الرئاسية 1995 يمكن ملاحظة ذلك الاستقرار الأكبر الذي ظهر على رئاسة الحكومة. فقد استمر مقداد سيفي في منصبه حوالي السنتين. وأكثر بالنسبة لأحمد أويحي-ثلاث سنوات - الذي لم يغادر منصبه إلا بعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية المسبقة وعودة عدم الاستقرار إلى الرئاسة بعد الاستقالة المسبقة للرئيس ليامين زروال. عدم الاستقرار الذي تأكد فعلا من خلال المدة القصيرة التي قضاها كل من إسماعيل حمداني وأحمد بن بيتور الذي استقال بشكل علني مكتوب لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر بعد شرح

أسباب عدم اتفاقه مع الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان قد عينه على رأس الحكومة بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية -ديسمبر 1999 -ليكون ثاني رئيس حكومة بعد مر باح-الشاذلي في الكشف عن عدم التفاهم بينه وبين رئيس الجمهورية في تحديد الصلاحيات الدستورية بينهما كمركزي قرار. ثالث رئيس حكومة يمكن أن يضم إلى القائمة المستقيلة علي بن فليس الذي دخل في مواجهة صريحة مع الرئيس بوتفليقة بعد تنظيم المؤتمر الثامن لجبهة التحرير وإعلان نيته في الترشح لرئاسة الجمهورية 2004. العددية من هذه الزاوية جاءت بالجديد نسبيا عندما يتعلق الأمر بالإعلان عن أسباب الاستقالة التي لازالت غير مقبولة ولا محبذة كسلوك سياسي يتم التعامل معه في الغالب بسرية وكتمان. الانتخابات التي كانت حجة إبعاد أويحي وتنصيب حمداني لم تفلح هي الأخرى كوسيلة في حل مسألة التداول على السلطة أو حتى مساعدة النظام السياسي الجزائري على إنجاز مهام الانتقال حتى الآن. شعبيا كذلك ارتبطت الانتخابات بالأزمة فلم تفك القائم منها وأضافت الجديد.

بعـض الاستنـتاجات ...هل هو فشل نظام أم أبناء النظام ؟

عرف عن مولود حمروش تكراره عدة مرات أنه ابن النظام السياسي الجزائري، ملمحا أنه ولهذا السبب بالذات قد يكون الأقدر على إصلاحه لمعرفته به من الداخل. العرض الذي قمنا به من خلال حالة رؤساء الحكومات يبين أن هذه المقولة ليست صحيحة فأبناء النظام بخصائصهم التي تكلمنا عن البعض منها والتي تؤكد عموما أننا أمام استمرارية سوسيولوجية وثقافية متعددة الأوجه وعلى أكثر من صعيد مقارنة بعوامل القطيعة الضعيفة، فقد فشل الأبناء في إصلاح نظامهم الذي عرفوه حتى قبل الاستقلال بالنسبة للجيل الأول من رؤساء الحكومات. فلم يحالف النجاح هؤلاء التكنوقراطيين في أداء وظائفهم السياسية الجديدة في هذا الجو السياسي والاجتماعي المأزوم وهم الذين خصصهم النظام ومنذ علاقاتهم الأولى معه في مناصب تسييرية-اقتصادية تؤهلهم لها مساراتهم التعليمية والمهنية وحتى تخصصاتهم العلمية.

فقد فشل رئيس الحكومة الجزائري بعد الإعلان عن التعددية في الاحتفاظ بمنصبه لإنجاز الحد الأدنى من مشاريعه السياسية والاقتصادية خاصة التي كانت مبرر وصوله إلى هذا المنصب الهام، فقد كان عامل الزمن العدو الرئيسي بالنسبة

للأغلبية الساحقة من رؤساء الحكومات. فلم يتمكنوا من جعل مركز القرار هذا – رئاسة الحكومة – مركزا مستقلا وذا حضور وفاعلية في علاقاته مع مراكز القرار الأخرى بما فيها الرئاسة التي عادة ما تضحي به في أول صراع جدي داخل الأجهزة والمواقع المختلفة للنظام، فرئيس الحكومة عادة ما تسوء علاقاته مع رئيس الجمهورية بسرعة فائقة في هذا الظرف المضطرب سياسيا وأمنيا، مهما كانت نوعية العلاقات بينهما في السابق التي عادة ما تتميز بالقدم والاحتكاك المهني المباشر. كما فشل الأغلبية من رؤساء الحكومات حتى الآن حتى في استعمال وتجربة كامل الصلاحيات الدستورية الجديدة وآلياتها التي ميزت مرحلة التعددية. فقد بينت تجربة عقد كامل أن وجود رئيس حكومة مختلف -معارض سياسيا لرئيس الجمهورية حالة غير واردة سياسيا رغم إمكانيتها القانونية والدستورية النظرية على الأقل.

هذا الفشل السياسي الذي حاول أن يستفيد منه الكثير وبعد مغادرة منصب رئاسة الحكومة بمحاولة الابتعاد عن المكانة التكنوقراطية التي كانت السائدة لديهم نحو أدوار ومهام أكثر سياسية بتكوين وقيادة أحزاب والمشاركة في الانتخابات الرئاسية والإعلان عن مواقف سياسية معارضة ومستقلة في بعض الأحيان عن طريق القنوات الإعلامية المتاحة- فشل قد لا يمكن فهمه دون العودة إلى مستويات تنظيمية وسياسية كلية –ماكرو سياسية -في بعض الأحيان كالخريطة الحزبية غير المستقرة والمبهمة المعالم والعلاقات المضطربة بين مراكز القرار المختلفة والخصوصيات التي تميز العلاقة بين المدني والعسكري في الجزائر التي لازالت غير مدروسة بما فيه الكفاية رغم حضورها الدائم كفرضية مفسرة للكثير من الأحداث والاتجاهات السياسية.

بعض المعطيات حول رؤساء الحكومات في الجزائر منذ الإعلان عن التعددية 2002/1988

الاسم واللقب	سنة المولد	مكان الازدياد	جهة الأصل	المنحدر الاجتماعي	التجربة المهنية الأساسية	عسكري /مدني	التخصص العلمي	الشهادة العلمية	لغة العمل الأساسية	مدة البقاء على رأس الحكومة
قاصدي مر باح	1938	قرية	القبائل	غني	المخابرات	عسكري	حقوق	ليسانس	ف	نوفمبر88/سبتمبر89
حمروش مولود	1943	مدينة كبرى	الشرق	فقير	الرئاسة	عسكري	ع/سياسية	دبلوم دراسات متخصصة	م	سبتمبر89/جوان91
غزالي أحمد	1937	مدينة صغيرة	الغرب	متوسط	البترول	مدني	هندسة	شهادة مهندس	ف	جوان91/جويلية92
عبد السلام بلعيد	1928	قرية	القبائل	غني	الصناعة	مدني	طب	سنة أولى طب	ف	جويلية92/اوت93
رضا مالك	1931	مدينة متوسطة	القبائل	غني	الديبلوماسية	مدني	آداب /فلسفة	ليسانس	ف	اوت93/أفريل94
سيفي مقداد	1940	قرية	الشرق	فقير	الصناعة	مدني	هندسة	شهادة مهندس	ف	أفريل94/ديسمبر95

أويحي أحمد	1952	قرية	القبائل	فقير	الديبلوماسية	مدني	إدارة/ع سياسية	دبلوم دراسات متخصصة	ف	ديسمبر95/ديسمبر98
حمداني إسماعيل	1930	مدينة صغيرة	القبائل	غني	رئاسة الحكومة /الديبلوماسية	مدني	حقوق	ليسانس	م	ديسمبر 98/ديسمبر99
بن بيتور أحمد	1946	قرية	الجنوب	غني	الصناعة	مدني	اقتصاد	دكتوراه	ف	ديسمبر 99/آوت2000
بن فليس علي	1944	قرية	الشرق	متوسط	العدالة	مدني	حقوق	ليسانس	م	2000آوت...

الهـوامـش

---

[1]انظر مواد الدستور الجزائري المعدل 1996 من المادة 81/75 التي تتكلم عن صلاحيات رئيس الحكومة.

[2] للمقارنة يمكن العودة لمؤلف وليام كواندت: الثـورة والقيـادة السياسـية الجزائريـة 68/1954 مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981.

[3] نتبنى في هذه الدراسة مفهوم الجيل كما جاء في دراسة كارل منهايم ....

[4] من المؤلفات المنشورة حول النخبـة السياسـية يمكـن العـودة إلـى dictionnaire biographique casbah ed 2001 . la classe politique algérienne de 1900 a ; nos jours

[5]تجربة مغادرة قيادة الثورة إلى الخارج كونت محطة هامة للكثير من العلاقات والتجارب بين الأفراد والجماعات. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة لمؤلفات محمد حربي المعروفة وعلى رأسها مؤلفه جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع ضمن قائمة المراجع.

[6] انظر عاشور شرفي ص193

[7] علي كافي قائد الولاية الثانية، تكلم عن بعض تفاصيل هذه الأحداث –انظر المراجع – كما تحدث عنها من وجهة نظر الولاية الثالثة، المحافظ السياسي في تلك الفترة أمقران....

[8]انظر كيف يقدم عبد السلام بلعيد نفسه في المؤلف التالي لعلي الكنز ومحفوظ بنون . le hasard et histoire ; Alger 1990 enag ed

[9] عائلة حمروش تتداول كذلك أن أصل العائلة البعيد قد يكون من جهة برج بوعريريج.

[10] يمكــن العــودة لمؤلــف جيلبــار غرنقيــوم حــول مدينــة ندرومــة médina ed ej brill-';nedroma l évolution d Gilbert g guillaume leiden 1976

[11] لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات السياسية في الجزائر يمكن العودة إلـى مؤلفنـا: الانتخابات الدولة والمجتمع دار القصبة للنشر 1999.

[12] يمكن إضافة علي بن فليس ومقداد سيفي-شاوية - إلى المجموعـة ليكـون أغلبيـة رؤساء الحكومات من أصول أمازيغية.

[13] على سبيل المثال الرئيسين الجزائريين منذ الاستقلال أحمد بن بلـة وعبـد العزيـز بوتفليقة من ولاية تلمسان

[14] انظر شرفي المرجع المذكور ص 266

[15] كان من الشخصيات الفاعلة التي دعت إلى إضراب عام نفذته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد تراجع المجموعة التي دعت له في الأصل .

[16] تفاصيل كثيرة متناقضة يتم الكلام عنها حول تاريخ الاستقالة /الإقالة أكان ذلك يوم 2 أو 3 جوان .خاصة وأن ذلك صادف إضراب الجبهة الإسلامية.

[17] الترشح للانتخابات الرئاسية التي قام بها أكثر من رئيس حكومة مقداد سيفي، مولود حمروش، أحمد بن بيتور غزالي سيد أحمد دون التمكن من الوصول إلى مرحلة الترشـح الرسمي وتوفير شروطها.

الفصل السادس

نخب المحليات والسلطة السياسية في شرق الجزائر
في الثلاثينيات والأربعينيات بين الاندماج والانشقاق

ضحى جربال*

ترجمة: أميرة مختار

الأعوام 1930-1940 في الجزائر : أوضاع خاصة.

كان عقد الثلاثينيات في الجزائر يمثل فترة صعبة جداً سواء بالنسبة لسكان الريف أو لسكان المدن. فإن تبعات الأزمة الاقتصادية لعام 1929 كانت قاصمة بالنسبة للتوازن الاقتصادي للنظام الاستعماري الذي ظهرت حدوده بجلاء. فإن البؤس وسوء التغذية وانتشار الأمراض قد أودت بحياة الآلاف من البشر وألقت باليأس في نفوس من بقي على قيد الحياة.

وفي دراسة أجريناها حول الظروف المعيشية للمسلمين في شرق الجزائر في عام 1937 [(1)] أشرنا إلى أن أكثر من 55% من السكان كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر الذي قدره الباحثون في هذا العصر بمتوسط دخل أقل من 2000 فرنك سنوياً لكل عائلة. وفي أغلب الحالات كان هذا الدخل متواضعا للغاية لدرجة أنه لم يكن حتى يصل إلى 307 فرنك كمتوسط دخل للفرد سنوياً[(2)]. ففي بلادية ولد عميزور، وهي "أفقر" قرى منطقة قسنطينة كان متوسط دخل الفرد يبلغ 11 فرنكًا سنوياً. ولا يمكننا إدراك القيمة الحقيقية لهذه الأرقام إلا إذا علمنا أن سعر قنطار القمح كان يتراوح بين 70 فرنك بحد أدنى و150 فرنك كحد أقصى، أما قنطار الشعير فكان سعره يتراوح

---

* تاريخ/ جامعة الجزائر

بين 40 و100 فرنك، وتراوح سعر المائة لتر من الزيت بين 390 إلى 700 فرنك، وإذا علمنا أيضاً أن سعر الطيور كان يبلغ 4 فرنكات، ولتر اللبن 1.5 فرنك وسعر البيضة 0.30 فرنك.

ومثل هذا الوضع المتردي كان يلجئ عدداً كبيراً من السكان إلى الاقتراض بالربا ورهن جزء هام من منتجاتهم بل وممتلكاتهم. فأدى بهم الدين وسوء المحاصيل إلى الوقوع في حالة مزرية من الفقر المدقع والجوع والتي انعكست أصداؤها [1] في الصحف اليومية الصادرة آنذاك. ففي إحدى هذه الصحف دار الحديث عن "*جحافل جيش قوامه أربعة ملايين شخص من الأهالي يجوبون الطريق: شعث غبر يرتدون أسمالاً بالية، يسيرون حفاة في الطين والثلج، يفترشون الأرض فيملئون الطرق الكبيرة بجثثهم ناشرين حولهم أكثر الأوبئة فتكاً*"[(3)] . وهذه الحقائق تعضدها الأطروحة التي تحدثنا عنها سابقاً والتي تشير إلى أن بلدية كولينيي Coligny (البويرة حالياً Bouira) ذات السلطة التامة، كانت "*عقب جني المحاصيل الرديئة يشهد عدد كبير من الأهالي ببيع ممتلكاتهم أمام المحاكم*" وأن "*أكثر من 100 أسرة كانت تتلقى إعانات من القمح في فصل الشتاء*" ناهيك عما يتلقونه من أوجه الخير[(4)] . وفي بلدة الأوريسية El Ouricia فإن 20% من الأسر التي كانت تعتبر الأكثر فقراً (الدخل السنوي أقل من 100 فرنك) قد تم إنقاذهم بتوزيع إعانات من القمح عليهم[(5)] .

والغرض من هذا المدخل ليس إقرار المنهج الذي يعمد إلى ترسيخ المفهوم القائل بأن البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية هي ركيزة الشأن السياسي. ولكننا أردنا فقط من خلال رسم هذه اللوحة إظهار أن فترة الثلاثينيات والأربعينيات شهدت كساداً اقتصادياً كان يسود الريف الجزائري، هذا الكساد الذي كان يتخبط فيه السكان بينما لم يستطع النظام الاستعماري إيجاد أية حلول له، اللهم إلا الفساد الأخلاقي سواء في الإذعان للنظام أو في الانشقاق عليه.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن كل الاستراتيجيات السياسية تتخذ معنى خاصاً حيث كانت تتسق مع المنطق السائد في الإقليم. والعكس بالعكس، فإن أي صراع ينشب داخل الإقليم بين فئات من الدوار وبين أعضاء الجماعات الرسمية والإدارية، لدوافع

خاصة جداً قلما تتعلق بالسياسة، يجد المنطق المناصر له فيندمج فيه ويصادف حماس الحركات السياسية ليتحول بالفعل إلى أعمال عدائية ضد فرنسا.

وقبل أن نسترسل في الحديث، يتعين علينا أن نذكّر بأن الفترة التي وقع اختيارنا عليها هي فترة تتميز بظهور خلل كبير في نظام العلاقات الدولية. حيث كانت نهاية عقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات بالفعل شاهداً على هزيمة فرنسا واحتلال الجيش الألماني لأراضيها. وفي الجزائر تولت الحكم إدارة جديدة تحت وصاية حكومة فيشي؛ وكانت هذه الإدارة الجديدة تسعى لتمكين حكمها على مستوى المحليات بكسب الدعم عن طريق تعيين ممثلين عنها من الصف çofs أو من الفئات وهم الذين كانوا حتى هذا الوقت مهمشين من قبل الإدارة السابقة.

وفي نفس الوقت أدي وصول قوات الحلفاء منذ 1942-1943 إلى خلق وضع انخرط فيه كل المعارضين المؤقتين وكذلك كل المعادين علانية للوجود الفرنسي في الجزائر. وهكذا بدأت فترة عدم استقرار سياسي سوف تصل إلى ذروتها في أحداث 8 مايو 1945.

الجماعة الرسمية كمركز للسلطة أو منطق الاندماج

في إطار هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكذا الوضع السياسي العام كما وضحناه، يجب أن نعود إلى هياكل وأشكال التمثيل داخل المحليات والتي كان ينشأ عنها وظائف السلطة والاندماج في النظام الاستعماري.

وقد رسم لنا المستشار العام ولد عوديه في إحدى مقالاته التي يتناول فيها مصير الجماعات والدوار، لوحة إجمالية لتطور هذا الجهاز وهو لسان حال أهالي الأقاليم والصلاحيات التي كانت تخول إليه.

"يمكننا القول إنه منذ 1919 وحتى 1937 كانت الجماعات الجديدة تعيش في الخفاء، ليس فقط بلا تاريخ ولكن أيضاً بلا نشاط. ولكن في عام 1937 هاهو المشرع يتدخل من جديد. هذه المرة عن طريق مرسوم 25 أغسطس الذي أنشأ كيانًا قضائيا عجيبا. فحتى ذاك الوقت كان القانون العام الجزائري يعرف البلدية ذات الحكم التام، والبلدية المختلطة وتنظيما خاصا في أراضي الجنوب. (...)

في السابق لم تكن الجماعة سوى قطاع من البلدية. ولكن الآن بعد أن أقيمت الجماعة في المركز الحضري فقد أصبح لها سلطة مستقلة. فهي تتولى تقريباً القيام بكل الاختصاصات بموجب القانون الصادر في 5 إبريل 1884. ويخول رئيسها صلاحيات ترقى به إلى مستوى العمدة. فهو يتولى حكم المركز، وكذلك نشر القوانين واللوائح وتنفيذها، ويعين الناس في الوظائف، ويقوم بالإعلان عن المناقصات، ويقوم بمهام مأمور الأحوال المدنية[6].

يتبين من هذه اللوحة أن رئيس الجماعة كان يتولى اختصاصات ويخول سلطات متعددة بحيث يظهر بحق في إطار ظروف هذا العصر كأحد مصادر السلطة المحلية، التي يتنازع عليها مع الإدارة من جهة ومع الزعيم (القائد) من جهة أخرى.

وهذا ما يذكره ولد عوديه في نفس المقال حيث يقول:

" في البلديات المختلطة اصطدمت الجماعات بالعداء من قبل الزعماء الذين كانوا ينظرون إلى ممثليها باعتبارهم نوعاً من القيد على أفعالهم. أما في البلديات تامة السلطة فكان العمد يتساءلون إلام تقود ابتكارات مشرع العاصمة" [7].

ونجد أيضاً هذا النوع من الصراعات في جميع المراسلات الرسمية لهذا العصر لأن رئيس وأعضاء الجماعة كانوا هم فقط من يتم انتخابهم من بين كل الممثلين عن سكان المحليات. ولكن لا ينبغي أن نسرف في الاعتقاد بأن هذه الانتخابات كانت تتم بالاقتراع العام أو أن الترشيح كان يتم بحرية تامة. فقد اتخذت الإدارة الفرنسية احتياطها منذ البداية.

" تتكون الجماعة من 6 إلى 16 عضواً حسب عدد سكان قطاع القرية التي تتبعها الجماعة. وينتخب أعضاؤها من قبل جميع السكان الأصليين المدونة أسماؤهم على القائمة الانتخابية للقطاع. ويتم تجديد الجماعة بالكامل كل أربعة سنوات عقب انتخابات المجالس البلدية"[8].

ولكن من هم هؤلاء "السكان الأصليون المدونة أسمائهم على القوائم الانتخابية"؟

إنهم مبدئياً *" كل مواطن من أصل جزائري ظل يتبع التشريع الإسلامي للأحوال الشخصية، يكون قد أتم خمسة وعشرين عاماً، لا ينطبق عليه أي حال من عدم الأهلية كما نص عليها القانون الفرنسي، يقيم في سكن لمدة عامين متتاليين في القرية وله وضع من الحالات التالية:*

1° أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية في البر أو البحر.

2° أن يكون مالك عقار، أو مؤجرا في أرض زراعية، أو تاجرا مقيما مسجلاً في الكشف الضريبي للقرية منذ عام على الأقل.

3° أن يكون موظفاً في الدولة، في المصلحة وفي البلدية، أو مستحقًا للمعاش.

4° أن يكون عضواً في إحدى الغرف الزراعية أو التجارية.

5° أن يكون حاصلاً على شهادة صادرة من مدرسة حكومية، أو على شهادة جامعية أو على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية.

6° أن يكون حاصلاً على وسام فرنسي أو وسام شرفي أجنبي تصرح به الحكومة.

7° أن يكون قد حصل على جائزة سواء في المعارض أو المسابقات الزراعية والصناعية، أو في مسابقات الجوائز الثقافية (...)

سوف يشطب من القوائم الانتخابية أو يرفض قيد اسم أي شخص يكون قد تعرض لعقوبة المراقبة بسبب أي فعل مما نصت عليه المادة 3 من القانون الصادر في 15 يوليو 1914"[9]

كل هذه التحفظات أدت إلى أن يكون مجموع الناخبين بعيدا عن تمثيل إجمالي سكان الإقليم. في الأطروحة حول 1937 التي تحدثنا عنها في البداية، تبين أن نسبة الفقراء أي من هم ليسوا مالكين ولا مؤجرين زراعيين ولا تجارا ولا متعلمين ولا موظفين، قد بلغت في كل القرى أو معظمها 50% من مجموع السكان.

وفي قرية ميلا Mila ذات السلطة التامة على سبيل المثال، وهو ما ذكرناه في 1937 كان هناك: 40 أسرة غنية، و150 ميسورة الحال، و250 في ظروف متوسطة، و1567 أسرة فقيرة، و 300 معدمة[10].

وفي أثناء الانتخابات التي أجريت عام 1945 في دوار ميلا التي يبلغ تعداد سكانها 4821 نسمة، لم يسجل في قوائمها سوى 268 لانتخاب 14 عضواً من الجماعة.

لكن مبدأ أهلية الانتخاب لم يكن مقيداً فقط بالقواعد المذكورة آنفاً لأنه حتى الوجهاء الذين يتمتعون بامتيازات وهم من يمكن أن نطلق عليهم نخب المحليات، لم يكن الكثير منهم يقدم الضمانات التي ينتظرها منهم حكام الأقاليم لتكفل لهم الاندماج في

نظام صنع القرار. وقد كان يجب أن يتوافر لديهم أكثر من ذلك حتى يتسنى لهم الاندماج.

ففي البلدية المختلطة "خنشلا" فتحت الإدارة قائمة التقدم إلى وظائف أعضاء الجماعة في دوار بو درهم، لتجديد هذه الجماعة بالكامل. ونقرأ من هذه القائمة:

"الرئيس: متفان وجاد جداً، وثري جداً؛

الأمين: متحمس وحكيم؛

الأعضاء: عدم وجود أي معلومة تسيء إليه. ذو تأثير، ذو عقل راجح. عسكري قديم، ثري وجاد. جاد جداً، ثري وجيه يحظى بالتأثير وهادئ الطبع. جاد جداً، ذو أخلاق حميدة. عسكري قديم، خاض الحرب في المغرب. وجيه، قد بذل مساعيه لصالح جباية الضرائب. أقبل على الاكتتاب لصالح الإغاثة الوطنية. والده أمضى 30 عاماً كأوكاف Oukaf. وجيه، يكون أحد أبنائه قد تم تجنيده. حارس حقول على المعاش، رشيد في نصحه. أوكافOukaf متقاعد"[11].

كما نجد في الأرشيف العديد من المراسلات التي يتبارى فيها أعضاء الجماعة لإبداء تحمسهم وولائهم لقضية فرنسا حتى طامعين في اعتلاء منصب رئيس الجماعة.

ولكن إذا فهمنا المحظورات والإجراءات الوقائية التي وضعها حكام الأقاليم الفرنسيون، فما الذي يفسر إصرار المرشحين الجزائريين على التعاون والاندماج مع النظام؟

الإجابة هي أنه في داخل كل جماعة توجد لجان تتمتع بصلاحيات كبيرة. منهم على سبيل المثال لجنة التموين، ولجنة بحث إقرارات الإعلام بجني المحاصيل، ولجنة جمع الماشية وهذه اللجان من شأنها إتاحة التصرف للرئيس وأعوانه بما يحقق مصالحهم الشخصية ومصلحة الفئة التي يمثلونها.

فقد كان من حق رئيس الجماعة المشاركة في تقسيم الأراضي الزراعية في القرية، وفي إدارة خيرات الدوار، وفي تحديد الريبة، والتصرف في المصادرات وفي البيع الجبري بأسعار محددة، وتولي مسئولية توزيع الإعانات المادية في حالة القحط أو توزيع الإعانات النقدية في إطار الجمعيات التعاونية الأهلية (S. I. P)، وهكذا فقد كان في يده سلطة قد يتوقف عليها تقرير مصير كل شخص أو مصير الجميع في ظل الظروف السائدة التي وصفناها من قبل.

ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً حالة دوار بلدية موريس حيث تجولت لجنة تحقيق لإثبات بعض التجاوزات التي ارتكبها أعضاء الجماعة:

" توجهت لجنة تحقيق إلى الموق تحدد بدقة بحضور ب. محمد ود. مبارك الأراضي التي يشغلها في الواقع كل منهم. وقد حددت اللجنة ما يلي:

ب. محمد مساحة الأرض الممنوحة له: 18 هكتارا

مساحة الأرض الفعلية التي يشغلها: 27 هكتاراً و68 آر

د. مبارك مساحة الأرض الممنوحة له: 9 هكتارات

مساحة الأرض الفعلية التي يشغلها: 21 هكتاراً و39 آر

وغني عن الذكر أن الأراضي التي يشغلها المتهمان هي من أفضل الأراضي إنتاجياً (...). كما ثبت أن الأراضي المستولى عليها قد زادت قيمتها الإيجارية بنسب تصـل إلى 10.000 فرنك/هكتار، في حين أن النسبة الرسمية هي 650 فرنك/هكتار"[12]

ومن جهة أخرى فنحن نعلم أن بلدية موريس هي الثانية في الأهمية بالنسبة لمستوى الدخل في منطقة قسنطينة. فمن خلال الأطروحة الخاصة بعام 1937 تبين أن متوسط دخل الفرد كان يصل إلى 1070 فرنك سنوياً، وأن مؤشر الفقر فيها قد انخفض إلى أقل نسبة على مستوى شرق الجزائر (29% من الأسر كانوا من الفقراء أو من المعدمين).

ورغم ذلك فيجب أن نعترف أن الأراضي التي يصل عائدها 10.000 فرنك للهكتار كانت ولابد مصدرا مهما للثروة أو على الأقل تدر ريعا كبيرا يستحق عناء المنافسة من أجل إظهار حسن النوايا والولاء إزاء المصالح التي يدافع عنها الحاكم.

ونشير أيضاً إلى هذه الواقعة وهي وقف خمسة من أعضاء جماعة دوار راس العيون المتورطين في عملية اختلاس الذين أصدر ضدهم قاضي التحقيقات في الباطنة أمراً بالسجن. أما القائد ب. أحمد وهو من نفس الدوار فقد تم وقفه أيضاً "حتى صدور حكم المحكمة"[13]

ونقدم كذلك هذا التقرير المفصل لحاكم بلدية أم البواغي للرد على التماس جماعة عين الزيتون.

" تلقيت بتاريخ 31 أغسطس قائمتين من الطلبات الخاصة بالبذر في دوار عين الزيتون،إحداهما تقدمت بها الجماعة بينما تقدمت نقابة صغار المزارعين بالقائمة الثانية. وكلاهما من وضع م. ن. محمد الذي يتولى في نفس الوقت منصب رئيس الجماعة وأمين نقابة صغار المزارعين في عين الزيتون. وبالبحث السريع نستنتج أن هناك العديد من الأسماء التي وردت في القائمتين تجمع بين وظيفتين، وأن المساحات المملوكة لهم في الواقع قد كتبت بزيادة أو نقص بنسب مبالغ فيها، وفضلاً عن ذلك يوجد أسماء بعض المزارعين الذين يطلبون بدلاً من بذر نصف مساحات أراضيهم (كما هو متبع في الإقليم بالنسبة للاستراحة نصف السنوية للأرض) سجلت أسماؤهم من أجل الحصول على بذر في كل مساحة أراضيهم."[14]

ومما سبق، نستخلص أن الجماعة كانت بلا شك إحدى السلطات الأساسية التي ترتكز عليها السلطة الحقيقية. لأن من يملك القدرة على تقسيم أراضي البادية، وتحديد الضرائب و منح القروض للجمعيات التعاونية يملك بالفعل سلطة القرار بشأن ثروة الناس في الوقت الذي لا يملك فيه هؤلاء إلا متوسط دخل 307 فرنك سنوياً لكل شخص أي أقل من فرنك واحد في اليوم.

ولكن التدخل المستمر لحاكم لإقليم من جهة وللقائد من جهة أخرى كان يحد من قبضة هذه السلطة.

فالحاكم كان يعرف أنه يتنازل عن جزء من سلطته بتشكيل الجماعة وتعيين رئيس لها؛ ولكنه كان مقتنعا أيضاً أنه سيظل مصدر السلطة الوحيد باعتباره رمزاً للحكم على مستوى الإقليم.

" الحاكم هو عمدة البادية المختلطة، وبهذه الصفة فهو وكيل عن الحكومة وممثل لمصالح البادية. وهو ضابط الأحوال المدنية، وضابط الشرطة القضائية، والوزير العام لدى محكمة الجنح الصغيرة. ويحق له أن يعاقب بطرق تأديبية أي مخالفات خاصة بقانون إدارة المستعمرين (رقم 115) ويجب أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل ودي في النزاعات بين الأهالي (...)"[15]

والقائد أيضاً يمتلك عدة سلطات تتداخل أحياناً مع صلاحيات رئيس لجماعة.

"لا يمارس القائد سلطته إلا على من هم على نفس دينه وتحت السلطة المباشرة للعمدة. وبغض النظر عن الاختصاصات التي قد ينيبه العمدة في أدائها، فإن القادة مكلفون بشكل خاص بما يلي:

- *إمداد سلطة البلدية بكل المعلومات المتعلقة بحفظ الهدوء والأمن للبلاد؛*

- *مساعدة مأموري الضرائب وموظفي البلدية في عمليات حصر الرسوم والضرائب؛*

- مد يد العون إذا تم استدعاؤهم لمساعدة مأموري تحصيل النقود العامة

- مراعاة أن يقوم إخوانهم من الأهالي بالإبلاغ عن المواليد والوفيات، والزواج أو الطلاق بدقة إلى مأمور الأحوال المدنية"[16]

ولكن رئيس الجماعة من جانبه كان يعلم أنه رغم عدم امتلاكه لكل هذه الصلاحيات والسلطات في الناحية الإدارية والقضائية والأمنية، فإن مكانته في الهيكل ومنصبه الانتخابي يكفل له سلطة يعترف بها الأهالي ويحترمونها، أو على الأقل يعترف بها الجزء الذي يحظى بالتأثير بين الأهالي. ولذلك كان المرشحون يضعون الاستراتيجيات التي تمكنهم من وضع يدهم على هذا الموقع الذي تنبع منه السلطة، وأيضاً يتنافسون في إبداء حسن النوايا والوفاء والتفاني للقضية الفرنسية بما يقنع الحاكم بإحكام سطوته عليهم.

ولكن ماذا يحدث لو تحول هؤلاء الرجال الجادون والحكماء المخلصون الناصحون، هؤلاء الوجهاء الأثرياء وهؤلاء المتحمسون لخدمة القضية الاستعمارية، ماذا يحدث لو أنهم تخلوا عن تمثيل الإدارة الفرنسية ليقوموا بالفعل بتمثيل قضية أهليهم "إخوانهم في الدين"؟ ماذا يحدث لو أن هؤلاء "المنتخبين" عملوا على أن يصبحوا بالفعل نخب الأقاليم؟

عند هذه النقطة يجب علينا أن نترك سريعاً جبهة الإدارة لننطلق إلى آفاق السياسة.

النخبة المؤقتة أو منطق الانشقاق

إن ما تحتفظ به دار الوثائق الجزائرية عن هذه الفترة التي نتناولها يمدنا بمعلومات كثيرة عن الصعوبات التي كان يواجهها ممثلو الحكم الاستعماري مع أولئك

ممن قاموا بتعيينهم في مناصب مندوبي المحليات كرؤساء للجماعات مع أنهم كانوا يبدون كل ضمانات الوفاء. ففجأة وبلا أسباب واضحة للحاكم يبدأ أعضاء الجماعة في الاعتراض على قراراته. فيعارضون أوامر المصادرة ويرفضون تقديم المساعدة في عمليات البيع بالإكراه، ويتغيبون عن حضور مداولات اللجنة البلدية. بل إنهم أيضاً قد يشجعون رفض الجزائريين للتجنيد في وقت الحرب وذلك بتوفير المأوى للمتهربين.

وفي 4 أكتوبر كتب الحاكم الأساسي للبلدية المختلطة "ميليه" إلى الوالي ليطلب منه توقيع عقوبة قاسية على رئيس الجماعة:

" أتشرف بإحاطتكم علماً بأن السيد ك. أحمد بن طيب، رئيس جماعة دوار معشط M'chatt حيث يحيطه كثير من المؤيدين السياسيين، قد رفض قطعياً تقديم أي مساعدة إلى مهندس الطرق في البلدية وإلى عريف الغابات، في أثناء اندلاع حوادث خطيرة في المنطقة.

وقد نتج عن موقفه هذا عرقلة العمليات التي جرت في منطقة نفوذه. وبناء على ذلك يتضح جلياً أن السيد ك. أحمد بن طيب قد وضع نفسه في موقف جعله غير جدير بالثقة ويستحق توقيع عقوبة رادعة.

ولهذا وجب على أن أعرض عليكم عزله فوراً من فترة وكالته التي سحبناها منه بالفعل بسبب موقفه المعادي للإدارة"(17)

وفي 13 ديسمبر 1944، طالب حاكم بلدية "جلجلّي" فرض عقوبات على حارس حقول دوار "أم تلاتين " السيد و. أحمد عضو الجماعة ورئيس مجلس القطاع في الدوار وكذلك السيد د. مبارك من نفس الدوار بسبب مساعدتهم في حماية بعض الفارين من الجندية والذين تربطهم بهم علاقة قربى. وتنتهي الوثيقة بهذا النص:

"إنه في الواقع سوف تتخذ الإجراءات الإدارية التي أقدمها لكم للبت الفوري بشأنها مع الاحتفاظ بحق ملاحقة كل المذكورين للمثول أمام المحكمة العسكرية بتهمة الفرار أو الحض على الفرار من الجندية ومثول المدعو و. أحمد أمام المحكمة التأديبية بتهمة استغلال الثقة"(18) . وفي يوم 2 يونيو 1945 كُتبت مذكرة معلومات ضد السيد م. محمد رئيس جماعة دوار سلمان، بشأن تصرفات يعاقب عليها مرسوم 18 نوفمبر 1949 المتعلق بأفعال العصيان وقت الحرب. وفي النقطة العاشرة من المذكرة نقرأ التصرفات التالية المنسوبة إليه:

"إن رئيس الجماعة لا ينقطع منذ ما يقرب من عام عن المعارضة التي تصل إلى حد العنف أحياناً على تطبيق الإجراءات المتبعة من المصلحة الإدارية. ولا يتوان عن إظهار ازدرائه للحكومة كما يثير النفوس ضد الفرنسيين.

وقد احتد مؤخراً في حديثه مع الحاكم ورفض تقديم كميات الحبوب المفروضة على الدوار رغم قلتها (أربعين قنطارا عن الدوار ككل).

وعلى الرغم من الأمر الإداري لذي يمنع تنظيم السوق الأسبوعي، فقد حض الرعية على عدم الامتثال للأمر والتجمع كالمعتاد" (19)

وبناء على ما سبق طلب الحاكم *"اعتقاله لمدة ستة أشهر على الأقل في بوسويه أو مشيريه"*

وآخر مثال نسوقه لرئيس جماعة دوار القواحي El Kouahi الذي يبدو أنه قد عرقل عمل لجنة التموين.

" بعد أن اعترف بقيامه بأعمال ضد السيد بارديل الذي رد عليه بصفعة على وجهه، صرح لي خ. ت. لامري أنه بصفته رئيس لجماعة كان الواجب يحتم عليه الاهتمام بمصالح إخوانه والدفاع عنها. وعندما أبديت له ملاحظة أنه لم يكن عليه التدخل في عمليات شراء الأغنام التي تقوم بها لجنة التموين، رد على بأن له مطلق الحق في مراقبة أعمال تصرفات هذه اللجنة التي لا يوليها أي ثقة لأنه يرتاب في نزاهة أعضائها.

ولشد ما كانت دهشتي عندما علمت أن خ. ت. رئيس جماعة دوار القواحي ورئيس قطاع الجمعية التعاونية في نفس الدوار هو نفسه محرض خطير عرف عنه دائماً عداؤه وكراهيته للسيادة الفرنسية. ونظراً لما يتمتع به من الذكاء والنشاط كان هذا المواطن دائماً نواة لكل الاهتياج داخل البلدية المختلطة ومثيرا لكل الاضطرابات التي اندلعت خلال الأعوام الأخيرة"(19)

وهكذا صعدت تدريجياً معارضة خفية وحركة انشقاق كامنة، سرعان ما انطلقت في تمرد عام في يوم 8 مايو 1945. ولذلك فإننا لا نتعجب من رؤية عدد كبير من هؤلاء المخلصين لفرنسا يبدلون مواقفهم فيصبحون من المحرضين الخطرين.

وفي يوم 20 مايو 1945 كتب الحاكم ورئيس المصلحة المدنية لبلدية واد شرف Oued Cherf (ولاية جيلما Guelma) إلى نائب الوالي :

" أتشرف بن أرسل لك قائمة بأسماء رؤساء الجماعات الذين أبدوا مواقف خلال حركات التمرد الأخيرة تحول دون بقائهم في مناصبهم:

1 -ب. عمور بن أحمد ، رئي جماعة دوار خزاراس

استطاع بمكره وعناده أن يعمل على الانضمام الكلي لدوار خزاراس إلى القضية الوطنية. تولى في 9 مايو إدارة حركة التمرد في منطقة بلاد شفّار - لبان Bled Caffar - Lapaine حيث قُتل أحد المستعمرين وتم نهب بلدة لبان بعد انسحاب الأوروبيين إلى سدراتا.

وهو حالياً هارب وسوف يختبئ مع ابن عمه محمد في مشتى عين صابون في دوار مدوده.

2- ز. علي بن مسعود، رئيس جماعة دوار طايا صبيب Taya Sebib .

مارس نشاطاً مكثفاً خلال الشهرين الذين سبقا اندلاع تمرد 8 مايو، بهدف نشر المفاهيم الوطنية. قد يكون المحرض على حصار الأهالي حول مركز ركنية في ليلة 8 إلى 9 مايو والأيام التالية. وفي أبريل ومايو 1944 فتح التحقيق معه بسبب أقوال معادية للفرنسية : وأغلق التحقيق لعدم كفاية الأدلة.

3- ف. عمور بن مبارك، رئيس جماعة دوار بو حمدان

كان بطل القضية الوطنية في الدوار التابع له بمساعدة ز. علي. نظم العصيان في منطقة حمام المسخوطين.

4- ح. لربي بن حسين، رئيس جماعة دوار ولد هريد.

خلال تمرد 8 مايو كان المحرك للهجوم على قرى كلوزل وجان سادلر وعين سمارة. وولده هو زعيم الوطنيين في المنطقة وهو حالياً هارب.

وقد أظهر العداء منذ عدة أشهر بامتناعه قطعياً عن حضور اجتماعات اللجنة البلدية"[20]

وهكذا اكتملت حلقات الدائرة؛ فهؤلاء الذين كانوا يمتنعون منذ شهور طويلة عن الاشتراك في مداولات اللجان، ومن كانوا يرفضون دفع الإتاوات المفروضة على الدوار أو يرفضون تقديم العون إلى السلطات لمواجهة الحرائق الكبيرة، أو يشجعون على الهروب من الجندية أو يوفرون الحماية للفارين، وحتى أولئك الذين كانوا يقدمون كل المساعدات لفعالة لتحسين سمعة فرنسا، كلهم وقعوا في التمرد.

ماذا يعني ذلك؟ وكيف يتسنى لنا تفسير هذا الانقلاب للأحوال والأشخاص؟

نخبة العناية الإلهية أو سلطة الوساطة

للرد على هذا التساؤل وتحري الدقة يجب أن نعود مرة أخرى لنتذكر الإطار العام للظروف التي سادت إبان نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات. وكما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة كانت فرنسا في عام 1940 ترزح تحت الاحتلال وكانت حكومتها تمر بأزمة الصراع بين القانونية والشرعية. ونجم عن ذلك أن تحملت حكومة الجزائر ضغوطاً شتى؛ فقد ألقى الرئيس دوجول من لندن دعوة من أجل الكفاح، وكان يرغب في أن يجعل من الجزائر قاعدة استراتيجية لإعادة فتح فرنسا وكان يبحث كذلك عن المساندة من داخل الإدارة الاستعمارية نفسها. وبوجه عام ضعفت السلطة المركزية وكانت جهودها تنتشر حتى آخر أصقاع الجزائر. وترتب على ذلك أن اتجهت مقاومة المنتخبين في الأقاليم إلى شق عصا الطاعة.

أما على الصعيد الخارجي فقد قامت قوات الحلفاء وخاصة القوات الإنجليزية السكسونية بإنزال قواتها على السواحل المغربية في ديسمبر 1942 فكان ذلك عاملاً مشجعاً للاتجاهات الوطنية على تحطيم قيود الوصاية الاستعمارية[21]. وأرشيف ولاية قسنطينة يدعم هذه الحقيقة من خلال وثائق تقارير المكتب الثاني لرئيس أركان حرب، وفيها باب خاص عن الدعاية التي نشرتها قوات الحلفاء في الأوساط الشعبية[22] .

وبناء على ما تقدم يتضح أن موازين القوى السياسية كانت مضطربة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وكانت السلطة الاستعمارية والنظام الاستعماري بأسره في طور الاحتضار، حيث أدركت الشعوب الواقعة تحت الاحتلال ضعف السلطة السياسية الاستعمارية وأخذت تثور علانية ضد ممثلي المحليات وضد الحكام وغيرهم من القادة والزعماء.

وأياً كانت أسباب الخلافات التي تحدث بين مندوبي الأقاليم وبين السلطات الإدارية فسرعان ما كان الصراع يتخذ طابعاً سياسياً، وكان ذلك يمثل تهديداً للنظام الاستعماري بأسره. ومن وراء أي حادث عارض كان يقع من قبل في دائرة اختصاص محاكم الشرطة، كان يلوح شبح التهديد بالانشقاق.

وقد ساهم الحكام أنفسهم في تحويل أي نزاع ينشأ بينهم وبين أعضاء أو رؤساء الجماعات إلى "صراع أقطاب". فقد كانوا يرون في كل شيء آثار يد قوة تدميرية منظمة؛ فلم ينج أي حزب ولا أية حركة سياسية أو نقابية من تجريم نشاطها، وكان يعتبر أي تدخل يقوم به تنظيم سياسي بمثابة جنحة يستوجب الملاحقة القضائية، ولم يستثن من ذلك ولا حتى الأحزاب المعتدلة أو "الجمهورية".

ومن جهة أخرى، فقد أدى الوضع السياسي العام الذي أوضحناه بصورة إجمالية إلى دفع الأحزاب وأي تنظيمات ذات طابع سياسي أو الشخصيات "البارزة" إلى محاولة اكتساب قاعدة عريضة. وهذا ما تشي به مراسلات وتقارير السلطات الإقليمية، فلنحاول معاً إلقاء نظرة سريعة عليها بادئين بما ورد في الإدانات التي تقدم بها الحكام.

ذكرنا من قبل أن حاكم البلدية المختلطة جلجلّي Djidjelli قدم طلباً بتاريخ 13 ديسمبر 1944 لمعاقبة حارس حقول ورئيس مجلس قطاع ووكاف بسبب التحريض على الفرار من الجندية وتوفير الحماية والعون للهاربين. كان هذا الحادث مجرد مسألة عائلية بما أن الهارب كانت تربطه علاقة قربى بالمتهمين، ولكنه سوف يتحول فيما بعد إلى عمل ثوري.

" *رداً على ما جاء بمذكرتكم رقم 524/Z بتاريخ 1944/12/8، أتشرف بأن أبلغكم فيما يلي بالإيضاحات اللازمة ففي دوار العوانة أنشئت "نقابة للعاملين الزراعيين للبادية المختلطة جلجلّي" لها نشاط ثوري وقد وصل* تأثيرها إلى داور أم تلاتين حيث بلغ عدد غير الممتثلين لأمر التجنيد خمسة أشخاص وسبعة من الفارين"[23] .

وقد أشار التقرير الأسبوعي حول الوضع السياسي والاقتصادي المرسل إلى نائب الوالي بتاريخ 25 نوفمبر 1944 إلى نفس الأحداث: "أحداث هامة يجب الإشارة إليها (دعاية الأحزاب السياسية، ودعاية خارجية وأخبار مزيفة. إلخ.)

" هذا لا يمنع أنه في دوار أم تلاتين والعوانة الأقرب إلى مدينة جلجلي، ظهرت أقلية تافهة تأثرت بالدعاية التي تروج ضد الإدارة. وهذه الدسائس غير معروفة الأسباب التي نجد فيها أحياناً الأثر الملتوي لأهداف النقابات العمالية في المنطقة، تحض الشباب المطلوب للتجنيد على الفرار وعلى عدم الانضمام إلى أعداد العسكريين "[24]

وفي نفس المصدر نجد هذا الخطاب الي أرسله حاكم البلدية المختلطة إدوغ إلى والي قسنطينة بتاريخ 22 يونيو 1944 ليبلغه بالاضطرابات التي أثارها د. أحمد رئيس جماعة دوار شفيا Cheffia . وهو يفسر في هذه الرسالة رفض د. أحمد عقد جلسة داخل مجلس البلدية بسبب وجود بعض "الدسائس الماكرة" وتدخل الحزب الشيوعي الذي تولى الدفاع عن أخيه بلقاسم المعتقل في معسكر بوسوييه كإجراء تأديبي. فكان طلب الحاكم عزل رئيس الجماعة لمجرد امتناعه عن عقد جلسة " رغم الأمر الصادر له". وبما أن الحزب الشيوعي والنقابات لم يكن لها قاعدة بالمعنى المعروف داخل القرى وأن أنشطتهم كانت محدودة في نطاق المدن، فقد لجأ حكام القرى إلى التذرع بأسباب أخرى مقبولة ليبرروا بها ادعاءاتهم بوجود الدسائس الخفية. فكانوا يجدونها في التنظيم الذي تأسس في 1943، داخل الحركة المسماة أصدقاء منشور الحرية (A.M.L)[25]

ولقد فسر حاكم جلجلّي بدون التواء "تكثيف الدعاية بكل الطرق ضد الإدارة وحث المواطنين الشباب على عدم الالتحاق بالجيش"

" ولكنها (التعليمات بعدم الطاعة) تأتي من أنصار PPA وكذلك من أنصار عباس فرحات الذي أضحى تواطؤه أكيداً يوماً بعد يوم. فإن العدد المتزايد من غير الممتثلين للأوامر (...) وتجارة تهريب الأسلحة المكتشفة حديثاً لا يمكن اعتبار عناصرها المؤسسة من قبيل المصادفة العابرة"[26]

وتكرر هذا الاتهام ولكن هذه المرة وجهه حاكم البلدية المختلطة خنشلا إلى رئيس جماعة دوار يابوس:

" رداً على ما جاء في رقم 150 التي أرسلتموها أتشرف بأن أبلغكم بأن المدعو أ. بلقاسم بن محمد رئيس جماعة الدوار يعيق تنفيذ أداء الخدمة.

علاوة على أنه عند عودته إلى الدوار تلقى دعوة لحضور توزيع المحاصيل المقننة ولكنه لم يكترث بالرد على ذلك.

وقد رفض كذلك في 19 من الشهر الجاري الحضور من أجل توزيع الأقمشة الذي بدأ بحضوركم (...) "وكان شغله الوحيد هو العمل بالسياسة وكان يعمل بالأخص لحساب أصدقاء منشور الحرية"[27]

لقد امتد عقاب الحكام لكل شيء ليشمل حتى الأحزاب التي كان يعرف عنها حتى ذلك الوقت الاعتدال أو الإصلاح. وهو ما ينطبق على رئيس جماعة دوار معشط M'chatt الذي ذكرناه من قبل. ولإضافة المزيد من المخلفات الجسيمة التي نسبت إليه كتب الحاكم بينيه مذكراً:

" ك. أحمد بن طيب هو أحد النواب المخلصين في هذه البادية وهو من أعضاء الوفد المالي الوطني للقسم التابع له" (28)

وإذا كان الوفد المالي هو مجلس ممثل فيه جميع دافعي الضرائب لدى الحكومة العامة للجزائر، ولكي يكون الشخص جزءاً من هذا المجلس يجب أن يكون واحداً من بين ال 21 "من الأهالي المسلمين" المحظوظين المنتخبين عن البلد، بعد أن علمنا ذلك يمكننا التساؤل ما هو وجه الاتهام في أن يكون الشخص نائباً وأحد الممثلين الثلاثة لولاية قسنطينة في هذا المجلس العظيم.

وأخيراً نذكر حالة رئيس جماعة دوار القواحي للبادية المختلطة عين معليلة Ain M'lila الذي أشرنا إليه سابقا، وهي حالة ذات مغزى.

فإن خ. ت. لامري كان مطلوبا ضبطه بسبب تهجمه على رئيس لجنة التموين وبسبب تحريضه على العصيان. فما الذي يجعله إذاً *" يوصف دائماً بتحديه وكرهه للاحتلال الفرنسي"*؟ الرد على هذا التساؤل لا يدانيه شك في نفس الحاكم:

"كان يعبر قبل الحرب عن آراء متطرفة وانضم إلى الحزب الشيوعي فرع قسنطينة.

مسجل في الدفتر ب، ووضع تحت المراقبة لمدة عامين بسبب الترويج لدعاية معادية لفرنسا ومعادية للروح العسكرية. ثم أصبح أكثر حرصاً بعد تولي الحكومة الجديدة، ولكن يبدو أنه يريد استئناف نشاطه السياسي.

وموقف خ. ت.، على حد قول الأهالي، سوف يلقى تأييداً من الدكتور بن جلّول، وهذا الموقف ينطوي في الوقت الحالي على خطورة محققة" (29)

وجاء تقرير النقيب روشو قائد الفيلق التاسع عشر للشرطة في قطاع الباطنة مؤكداً لما سبق:

"خ. ت. هو أهم مناصري الدكتور بن جلّول . وهو مسجل في الدفتر "ب" " (30)

بينما أضافت الإدارة العامة للاستعلامات في المقاطعة:

" م ـ ارتكب الحادث ( ) مسجل في الدفتر ب لولاية قسنطينة بتاريخ 15 يوليو 1938، ومحرر في صحف "La voix indigène", "La Défense", "L'Entente", وسبق له الاعتقال بتهمة تدبير مكائد ضد فرنسا"(31)

وهذه المسألة تقودنا للانتقال إلى الوجه الآخر للإشكالية، أجل إشكالية. فكيف يمكن تفسير تحول هؤلاء المنتخبين عن الأقاليم، وهم الوجهاء المتفانين في إخلاصهم لقضية فرنسا، من موقف المتحمس لخدمة هذه القضية إلى موقف الثوري الشيوعي ثم إلى موالي لاتحاد يحظى باحترام كبير وهو اتحاد المندوبين المسلمين الذي كان يرأسه الدكتور بن جلّول حتى إنشاء حركة "أصدقاء منشور الحرية".

أليس هناك نوع من التضارب فيما يزعم الحاكم الفرنسي عن خ. ت. بكونه من دعاة الحزب الشيوعي وفي نفس الوقت من الأنصار المخلصين للدكتور بن جلّول.

يكمن جزء من الإجابة عن هذا التساؤل في الاحتمال القائم بأن المنتخبين لم يكونوا هم من يغير جاده عند الاقتراب من قوى المعارضة السياسية المنظمة والنشطة ولكن الأرجح أن هذه القوى السياسية في سعيها لكسب الشرعية الشعبية كانت تلجأ إلى الممثلين المحليين فتربطهم بمشروع أكبر على المستوى القومي.

ومن أجل تحقيق ذلك كان زعماؤهم في نفس الوقت الذي يصرون فيه على ولائهم لفرنسا كانوا يكرسون أنفسهم من أجل الظهور كحماة حقوق السكان المحليين، ويسعون إلى ارتقاء أعلى الدرجات في النظام الاستعماري.

في التاسع من نوفمبر 1938 أعلن المندوب الوطني أورابه Ourabah عن مطلب باسم المجلس العام لولاية قسنطينة متوجهاً به إلى الحاكم العام للجزائر. وورد به ما يلي:

" باسم سكان قابيل Kabyles الذين أفخر بتمثيلهم في هذا المجلس، لا يفوتني أن أذكر لكم الوضع المزري الذي يحيط بهؤلاء الأهالي. (...) وينبغي أن تتنبه الإدارة لهذا الوضع لتحاول التخفيف قدر ما تستطيع من حالة البؤس التي تعم بينهم."(32)

ونستشهد أيضاً بالكلمات التي ألقاها بعض المندوبين الآخرين على مستوى المحليات أو الأقاليم، ومن بينها كلمة بن خاف، وبن سالم، وف. عباس.

وقد تحدث حاكم البلدية المختلطة جلجلّي عن هذه الخطب في رسالته إلى نائب الوالي، قائلاً:

" أُعطيت وعود بتخصيص إعانات مالية وتدخل نفوذ خفي وقوي لدى الإدارة *العليا. ومثال على* هذا الاهتمام ما ورد في مقولات المذكورين سابقاً : مثل مسألة ج. التي قد تبناها السيد. بن خاف المستشار العام وتوسط بشأنها لدى الوالي السيد بيريبه والسيد الحاكم العام للمقاطعة مطالباً إياهم بإيجاد حل عاجل لها."[33]

ونسبت نفس هذه التصرفات إلى الدكتور بن سالم والصيدلي ف. عباس في البلدية المختلطة بيبان Bibans.

وفجأة اتخذ الاتحاد العريق للمنتخبين المسلمين شكلاً ثورياً. وبدا زعماؤه كأنهم النخبة التي أرسلتها العناية الإلهية لحماية شعب لا حول له ولا قوة.

ووضع الدكتور بن جلول، رئيس اتحاد المنتخبين المسلمين يفيدنا عن ذلك لعدة أسباب؛ فاسمه موجود في عدة سجلات للمجلس العام لقسنطينة باعتباره أحد أعضائه وعضواً في الوفد المالي.

فنجد أنه قد تدخل في يوم 30 مارس 1944 لدى مركز المعلومات والدراسات لولاية قسنطينة من أجل محاولة إثناء السلطات السياسية عن قرارها بشأن عزل بعض رؤساء الجماعات المتهمين بالعصيان. وقد جاء كلامه معبراً عن السياسة التي انتهجها اتحاد المنتخبين.

" لا أنكر أن هذين الشخصين من المتعاطفين مع حركات الإصلاح، ولكنهما من جهة أخرى عضوان في الاتحاد وإن لي حظّاً من التأثير عليهم كفيل بضمهم إلى سياستي الخاصة؛ لذلك فإنني لا أجد سبباً لعزلهم.

إذا كان هذا الإجراء سببه أخطاء قديمة، فإنني أعتقد أنه يجب التغاضي عما سلف منهما وإعادتهما إلى وظيفتيهما. وإلا سوف أفقد اثنين من أنصاري.

بينما إذا تم العفو عنهما وإعادتهما إلى منصبيهما فكونوا على ثقة من أنهما سيكونان خير عون لي في جهودي للتصدي لأعداء الإصلاح." [34]

ومن الأشخاص الذين دافع عنهم بن جلول، ب. حسين رئيس جماعة Tala Ifacène الذي صدر عليه حكم في 1938 بالسجن ثلاثة أشهر ودفع غرامة قدرها 200 فرنك بتهمة تدبير دسائس ضد فرنسا وإثارة الاضطرابات، وقد حددت إقامته

ووضع تحت المراقبة في جنين بورزق Djenien Bou Rez في 1940 ؛ ون. ناصر رئيس جماعةDraa Kebila الذي اعتقل إدارياً في سجن بوجي Bougie لعدة أشهر بموجب قرار من الحاكم العام، وكذلك س. أحمد رئيس جماعة Ras Tala Tinzar الذي تم تحديد إقامته ووضعه تحت المراقبة في جنين بورزق عام1940 بسبب إثارة الاضطرابات وتدبير المكائد ضد فرنسا.(35)

وهناك أيضاً خ. بن طيب رئيس جماعة دوار M'Chatt الذي تحدثنا عنه من قبل في هذا المقال.

وهكذا يتضح أن الدكتور بن جلول كان يحمي عناصر ممن تعتبرهم الإدارة الفرنسية متهمين بتدبير مكائد ضد فرنسا أو يوافقون عليها ضمنياً.

فما الذي جعل رئيس اتحاد المنتخبين المسلمين يعمل بمثل هذا النشاط ، بل ويصبح مصدراً للوساطة على مستوى كبير إلى هذا الحد؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست بسيطة

لقد تدهورت الأوضاع في الجزائر منذ 1940 من سيئ إلى أسوأ. فزاد التوتر في المدن والقرى على حد سواء، وكما أوضحنا سابقاً كانت الأحداث تتلاحق في ظل الأوضاع العالمية التي كانت ترسخ جذور المقاومة ضد النظام الاستعماري والسلطات الإدارية والسياسية. وأصبحت المطالبة بوجود خطة إصلاح مطلباً تنادي به النخبة وحدها بل والشعب أيضاً. وفاقت حركات الجماهير الأطر التقليدية التي أضحت محدودة جداً بل وعقيمة أمام التطلع إلى الحرية والاستقلال المنشودين.

وبدأ رجال النخبة يشعرون أن الأمور قد قلبت لهم ظهر المجن، فكان عليهم تبين طريقهم. ولقد نجح بعض المنتخبين من الظهور بشكل مبعوثي العناية الإلهية (مول الساعةmoul ess'a) فارتسموا في الذاكرة الجماعية وفي العقليات المتهيأة لتلقيهم على صورة زعماء جماهيريين. ومن بين هؤلاء شخصية الدكتور بن جلول وهو النموذج الأمثل لهذا النمط. لقد شعر الدكتور بن جلول قبل غيره من المنتخبين بتغير الأوضاع؛ وفي يوم 5 يوليو 1942 اشترك في تجمع عقد في مقابر قسنطينة في الساعة الخامسة مساء. لم يكن اختيار التاريخ والزمان والمكان من قبيل المصادفة؛ فإن الخامس من يوليو هو ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، والمقابر هو المكان الذي

يذهب إليه الأحياء للالتقاء بأرواح الأموات وخاصة أرواح من ماتوا في سبيل الوطن، أما الساعة الخامسة فهو توقيت صلاة المغرب حيث يتقرب المصلون من ربهم.

وتجدر الإشارة هنا أن دور الوساطة الذي يلعبه الدكتور بن جلول لم يعد قاصراً على السلطات الإدارية ولكنه أصبح رمزاً للشفاعة لاستنزال الرحمة الإلهية.

ودون أن نسهب في ذكر الاستشهادات نورد هذا الجزء من التقرير الذي حرره وكلاء المكتب الثاني، والذي يجسد الروح الشائعة في هذا التجمع.

"الخامس من يوليو، الساعة الخامسة ترأس الدكتور بن جلول لقاء عقد *في مقابر المسلمين في قسنطينة (...). وحيث إن الإدارة لم تمنع عقد هذا الاجتماع، فقد حضر منذ الثانية ظهراً وحتى الخامسة مساء حوالي 12000 شخص من الأهالي معظمهم من مسلمي المدينة الذين ينتمون إلى الطبقة البسيطة أو التجار من واحات مزاب ومن تونس، كما تواجد أيضاً بعض العلماء وبعض الشخصيات البارزة. وصل الدكتور بن جلول في الساعة الخامسة يحيطه جمع من مناصريه واستُقبل بالهتاف وزغاريد النسوة وبعض فرقعات صاروخية. وسرعان ما دعا الحشد إلى الجلوس وعدم التصفيق في مكان مقدس، ثم ألقى الخطبة التالية التي سجل مندوبو الشرطة الخاصة مضمون ما جاء بها وكيفية إلقائها وهو ما يمكن اعتباره صحيحاً.*

أتقدم بالشكر إلى الحضور وأسلم على الأموات. وأحذر الجمهور من الاستماع إلى الشائعات التي أذاعها بعض سيئو الطوية (...) بأن هذا الاجتماع سياسي. إن اجتماعنا اليوم له صبغة دينية وليست سياسية. فنحن اليوم في عصر لا نستطيع فيه التعبير عن آرائنا.

إننا هنا لنتحد، ولنخلق اتصالاً دائماً بيننا ولننسى خلافاتنا الشخصية. (كرر أكثر من مرة كلمة "اتحاد") أعلم أنه يوجد بيننا (مظلومون). ولكنني أعلم شكواكم واليوم ليس هو مجال عرضها. أعلم أن هناك قوانين ولوائح لا يمكن تطبيقها على المسلمين. ويجب أن نشكر السلطات العامة لحظرها على المسلمين تناول الكحول. فلندع ذلك ليوم آخر. ونرجو من الله (وهنا رفع الموجودون أيديهم كأنهم يقرأون "الفاتحة") أن يأتي يوم أفضل من هذا تتبدل فيه ساعة الشقاء هذه بخير منها"[36]

ورغم أنني لست متخصصة في تحليل الخطاب إلا أنه يمكننا ملاحظة إلى أي مدى ساهم الجو الذي صنعه المتكلم والمكان وما يرمز إليه، في الإحالة إلى فكرة "المهدي المنتظر" التي تتعلق بها الجماهير.

في نفس الوقت الذي صرح فيه الدكتور بن جلول عن عدم تطرقه إلى السياسة، خاض بالفعل في الحديث عنها. علاوة على أنه ما إن شعر أنه استحوذ على الجماهير بفضل الله، وبفضل قراءة "الفاتحة"، حتى دعا كل من يرغب في الذهاب إليه للحضور إلى مكتبه

"فليتفضل كل من لديه شكوى بالحضور؛ فإن مكتبي هو مكتبه ومساعدي هم مساعدوه. ونستقبلكم من الساعة السابعة صباحاً إلى العاشرة مساء" [38]

وقد طلب أيضاً منهم الدعاء لإخوانهم ممن ماتوا بالتيفود في الشتاء الماضي، ولمن قتلوا في الحرب، وللسيد أحمد حبيبتني والشيخ بن باديس. وهو ما يسمح بإرساء قواعد لتحالف سياسي بين المندوبين والعلماء.

ونعود للرد على السؤل المطروح، كيف اكتسب الدكتور هذه المكانة. أول سبب هو أن الدكتور بن جلول قد تولى زمام قيادة الجماهير وتأكد من إرساء قاعدة له في المحليات عن طريق الدفاع عن مندوبي الأقاليم المتهمين أو المطلوب القبض عليهم من قبل الإدارة الاستعمارية، كما كان يتفاوض مع التنظيمات الإصلاحية ذات الطابع الديني بهدف إرساء قواعد اتحاد شعبي كبير يكون هو على رأسه.

ولكن السلطة الاستعمارية لم تكن لتنخدع بهذا، فقد كانت تعرف هي الأخرى أن هدف بن جلول سياسي وقد ذكرت ذلك صراحة في تقاريرها:

" يبدو أن الدكتور بن جلول استغل سخط المسلمين، ليعمل من جهة على إقناع الإدارة بأن تدخله لابد منه لتهدئة الغضب، وليثبت من جهة أخرى لإخوانه أنه ظل دائما المدافع عن المسلمين"[37] .

وبديهي في هذه اللعبة السياسية ألا يكون رئيس اتحاد المندوبين المسلمين هو المرشح الوحيد لدور الوسيط المفضل سواء بالنسبة للجماهير أو للإدارة الاستعمارية؛ فقد كان له منافسون من داخل نفس هذا الاتحاد، وهم اثنان من الشباب المشتغلين بالسياسة أحدهما يدعى فرحات عباس والآخر الدكتور سعدان. وكانت وساطتهما تزداد إلحاحاً. وكادت النجومية تأفل عن الزعيم الذي ظل لزمن طويل على هامش الساحة السياسية[38]. وبالفعل بدأ يدب الانقسام.

ولهذا أطلق الزعيم دعوته للجماهير في محاولة لإرساء قواعد تحالف شعبي سوف يكون موازناً للتحالف الذي سوف يقوم فرحات عباس بتأسيسه في عام 1943 باسم تنظيم أصدقاء منشور الحرية.

والسبب الثاني الذي جعل الدكتور بن جلول يفرض نفسه كقوة للوساطة بهذا القدر من الإصرار هو اللعبة التي انجرفت إليها إدارات الدولة الفرنسية نفسها. ولتوضيح هذا المعنى نورد الرد الذي حرره مركز الاستعلامات والدراسات (.C.I.E) رداً على مسعى التوسط الذي قام به الدكتور لصالح مندوبي المحليات. فقد جاء في الرد:

" إذ نضع في الاعتبار أن موقف الدكتور بن جلول الذي يبدو أنه عاقد العزم في هذه المرحلة على الانضمام إلى العناصر المعتدلة المعادية للحركة الانفصالية سواء التي يقودها عباس، أو العلماء أو الحزب الشيوعي، نرى أنه لا بأس من إرضاء رغبته، على سبيـل التشجيع له، والموافقة على إعادة النظر في حالة هؤلاء الممثلين الثلاث الجماعات "[39]

وبتاريخ 29 إبريل 1944، أي في نفس الشهر الذي حررت فيه هذه المذكرة، كتب حاكم البلدية المختلطة Bibans إلى والي قسنطينة ليطلعه على الدوافع التي جعلته يعيد النظر في قرار عزل رئيس الجماعة وبعض أعضائها.

" إذ كانت عملية إعادتهم إلى مناصبهم غير مقبولة، فيظل هناك إمكانية لتصورها في إطار إصدار قرار بالعفو من السيد الحاكم العام.

a) نظراً لدوافع السياسة العامة المتبعة إزاء اتحاد المندوبين المسلمين، وهي الدوافع المعروضة في برقيتكم المرسلة بتاريخ 15 إبريل 1944.

b) ولأسباب محلية (...) يحظى ش. بمكانة مرموقة بلا منازع على نطاق كبير بين الطبقة الوسطى والفقيرة في دوار مجنة Medjana ، فسيكون من الحكمة بالتأكيد تعيينه في وضع يستطيع من خلاله العمل بشكل منتظم لعرض مطالب وأحياناً شكاوى السكان، وذلك أفضل من إلقائه إلى معارضة مستمرة لن تؤدي إلا إلى الإضرار بهدوء الرأي العام "[40]

هذه هي الأسباب التي تفسر عودة بن جلول مرة أخرى من بعد استقالته عام 1942، بيد أنه لم يبق له منها أي سبب بعد عام 1945. فقد ظهر زعيم جديد ينازعه على زعامة الجماهير، وكان يدعى مِصلي حاج Messali Hadj. كما ظهر تنظيم سياسي جديد أكثر تطرفاً كان بمثابة المرجع المركزي الجديد حيث اتخذ وضع السلطة

المضادة، وهو PPA. وأخيراً اعتبرت أجهزة SLNA أن ف. عباس هو أفضل مرشح للقيام بدور الوسيط نظراً لما يتوفر له بالفعل من تأييد القوى المتحالفة.

ولكن عند هذا الحد يبدأ عصر جديد، هو عصر صعود الحركات الوطنية المتطرفة بقوة وتغلغلها بين صفوف الجماهير.

الهوامش

(1) D. Djerbal et A. Badjadja. Exploitation du questionnaire relatif à l'alimentation des indigènes en 1937. D.A.E.R.tude C

(2) 43 بلدة من بين 64 كان يبلغ دخل الفرد فيها أقل من 307 فرنك سنوياً.

(3) *La Voix indigène* du 25 janvier 1934 cité in Kaddache M. , Histoire du Nationalisme algérien. T.I. p. 275. SNED, Alger, 1980

(4) Questionnaire sur l'alimentation des indigènes. Archives de la Wilaya de Constantine (A.W.C) U.D.A. 40 (2) 22/35

(5) id. 29t 35

(6) " De l'évolution de collectivités locales algéiennes", M. Ould Aoudia, conseiller général. in "L'Élite algéienne" N° 25 janvier 1951

(7) id.

(8) A. GIRAULT. Principes de colonisation et de législation coloniale. Paris. Libraire du Recueil Sirey; 1921. P. 149.

(9) A. Girault. op.cit. p. 149

(10) 19 A. W. C. UDA 40 (2)

(11) C. M. Khenchela. Exécution des prescriptions contenues dans la dépêche deM. Le Préfet en date du 6 mai 1941. A. W. C. Service des Réforemes carton 148M. Le Préfet en date du 6 mai 1941. A. W. C. Service des Réformes carton 148

(12) A. W. C. Service des réformes. 148. Djemaa Douar Beni Urdine. CPE de Morris

(13) .A. W. C. Sevice des Réforemes. 147 خطاب من والي قسنطينة إلى الـ وزير المفوض الحاكم العام للجزائر.. Janvier 1946

(14) id. L'administrateur de l commune mixte d'Oum el Bouaghi au gouverneur général.

(15) A. Giault, op. cit. p. 145

[16] id. p.141. كان الحاكم العام يعين القادة بعد مشورة مجلس البلدية وكانت تدفع أجورهم من ميزانية الجزائر

[17] A. W. C. Service des Réformes (147). L'administrateur principal des services de la C. M. d'El Milia au préfet 4 octobre 1943

[18] id. L'administateur de la C. M. de Djidjelli au Préfet le 13 décembre 1944 (19 A. W. C. Services des Réformes (147)

[19] A.W. C. Service des Réformes (149)

[20] A. W. C. op. cit. (147). L'administrateur au sous0préfet de Guelma. 20 juin 1945

[21] N. Gun - Ni De Gaule, ni Thorez, Les secrets des archives américaines. A. Michel. Paris 1983, p. 244.

[22] A W.C. Fonds S.L.N.A.

[23] A.W.C. op.cité

[24] A.W.C op. cit. (147).

[25] دعوة فرحات عباس الذي نشر في 20 ديسمبر 1942 رسالة "إلى السـلطات المسـئولة" عرفت الرسالة باسم "منشور الحرية" وتكونت حركة تأسس داخلها اتحاد المنتخبين المسلمين، والعلماء وحزبPPA

[26] A.W.C op. cit. (147).

[27] id. (147)

[28] id. (147)

[29] AWC op.cit

[30] id

[31] 40 id. op.cit

[32] A.W.C. op. Cit. (148)

[33] A.W.C. op. Cit. (148)

[34] A.W.C op.cit. (147) L'intervention du docteur Bendjeloul N468/CIE

[35] id. (147) L'administratreur de Guergour au préfet de Constntine.

[36] 37) A.W.C. Fonds SLNA. Raport sur le moral. Période du 1[er] u 15 juillet 1942. Division de Constantine. Etat Major 2ème Bureau. N 370/AZ.TS

[37] A.W.C. SLNA.op.cit.

[38] استقال الدكتور بن جلول من جميع مهامه عقب ضغوط كبيرة تعرض لها في 1942 بعد عقد لقاء قسنطينة

[39] A.W.C. SLNA Destinataires: CIE Central (Lieutenant - Colonel Courtes). Préfet. Cabinet et Secrétaire général. Affaires Musulmanes. 1er avril 1944.

[40] Service des Réformes

الفصل السابع

النائب البرلماني الجزائري كعنصر للوساطة الزبونية*

محمد هشماوي*

ست سنوات بعد توقيف المسار الانتخابي لتشريعات 1991، استدعي الناخب مرة ثانية لانتخابات تشريعية جديدة، و ذلك وفق خطة معدة مسبقا تخدم الهدف السياسي الكامن وراء تنظيمها، وعلى عكس من تلك "التشريعات المجهضة" التي رجع فيها الفوز للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول، فإن "التشريعات التعددية" اللاحقة عرفت فوزا عريضا" للتجمع الوطني الديمقراطي"،هذا الحزب الذي تم إنشاؤه ثلاثة أشهر بعد إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التعددية الأولى لجزائر ما بعد الاستقلال.

والسؤال هنا يدور حول الفائدة التي يمكن أن نجنيها من دراسة سوسيولوجية لنواب أسفرت عنهم مثل هذه الانتخابات و التي لم تكن تنطوي عن أية مفاجأة ؟ إن ما ننوي القيام به ليس دراسة سوسيولجية تشمل كافة النواب البرلمانيين على اختلاف هوياتهم ومشاربهم، وإنما تنطلق من مقابلات نصف توجيهية (entretiens semi-directifs) خصت عينة تتكون من خمسين نائبا تم انتخابهم سنة 1997، وذلك بغرض بناء نموذج مثالي (archétype) للنائب البرلماني الجزائري بوصفه عنصرا للوساطة الزبونية.

المسلمة التي ننطلق منها فيما يخص مجموعة الافتراضات التي تقوم عليها إشكالية هذه الدراسة تتمثل في اعتبار النائب من حيث هو فاعل اجتماعي. أما الخيار المنهجي المعتمد هنا، فإنه يستهدف البحث لدى كل نائب عما يرتكز عليه

---

*العنوان الأصلي:

Le député aglérien, un agent de la médiation clientélaire

* **باحث - الجزائر**

من استراتيجيات اجتماعية، ومنطقيات انتماء، ونوع التمثل الذي يعتمـده. وحتـى وإن وجد النائب نفسه مزكى من طرف نظام الحكم، إلا أن ذلك لا يمنـع مـن أن يكون ممثلا لجماعة، أو جهاز، أو زبائنيات، أو عصبة، أو قبيلـة، أو زاويـة، أو جماعة إثنية، وما إلى ذلك. لكن حتى يتسنى للنائب الاضطلاع بهذا الدور، يضطر إلى القيام مسبقا بإجراء "الاتفاقات" تجعله، كمترشح، يندرج ضمن سياق لـ "التبادل الاجتماعي والرمزي" مع أجهزة حزبية، جماعات وفاعلين اجتمـاعيين، جهـات رسمية وغير رسمية، سلطات محلية ومركزية، وسطاء انتخابيين. تقضي الفرضية التي نعتمدها في هذا الصدد أن النائب البرلماني الجزائري يبقى حلقة في السلسـلة الزبونية التي تربط الدولة الناهبـة (l’Etat prédateur) "المنهوبـة" (prédaté) بالمجتمع "المنهوب" الناهب[1]، سواء سعى النائب لذلك أم لم يسع في نهاية الأمر.

إن اعتماد شخصية الوسيط الزبوني على المنطقيات العملياتية واسـتراتيجيات الفعل يجعله يتجاوز التقسيمات الحزبية والسمات السوسيولوجية للنائب العادي. لكن ينبغي أن نلاحظ هنا أن الوساطة الزبونية لا يجري السعي لها في جميع الأحـوال من طرف المترشحين للانتخابات إذ يمكن أيضا أن تُفرض عليهم من لدن الجماعة المعنية بالعملية السياسية، أو بفعل وضعية النائب ذاتها بعد الفوز في الانتخاب. أما بالنسبة إلى "المبادر بالوساطة الزبونية"، فالأمر مختلف لأنه شخص يعي مـوارده تماما، ويسعى لوضع نفسه موضع الوسيط بين جماعة أو أفراد وبين أجهزة الدولة. ففي هذه الاستراتيجية التي تقوم على السعي من أجل "التمثيل"، نجد الممثل يـروج للموارد والإمكانيات الرسمية وغير الرسمة التي يمتلكها.

سواء كان "ابن شهيد" أو "مجاهد" أو "من الأعيان"، يعتمـد النائـب مقـاول الوساطة الزبونية في غالب الأحيان على رأسمال رمزي و/أو اجتماعي، أو علـى مكسب ما (مثل دين الدم، وما إلى ذلك) في الحصول علـى مراكـز فـي الإدارة وأجهزتها القيادية، أو في الحزب الواحد أو أجهزة الدولة ينطلق منها لنسج شـبكة من العلاقات الزبونية. ومن أجل ذلك، تجده لا ينقطع عن التنقل ذهابا وإيابا بـين مختلف الأجهزة الإدارية للدولة وبين السلطة المحلية، الحزب الواحد، المؤسسـات الاقتصادية العمومية والخاصة، وذلك حتى يقنع بقوة صلاته بـ "الجماعة السائدة"[2] (أي على المستويات المحلي، القبلي، الجهوي، الديني، الإثني، اللغوي)، ويـروج لرأسماله الرمزي (انظر في هذا الصدد بيار بورديو)، أو المدرسي، أو لمركزه في الأوساط التي تدور في فلك الدولة، وكل ذلك من أجل إثبات أهليته لدخول معترك

الانتخابات التشريعية أو المحلية. هذا، وقد يختار الوسيط الزبوني بـدل "التمثيـل" الحصول على منصب في أجهزة الدولة أو المؤسسـات الاقتصـادية العموميـة. بطبيعة الحال، يتوقف اختياره هذا على طبيعة الاستراتيجية التي يتبعها.

بعد التحرر السياسي الذي جاء بعد مظاهرات أكتوبر 1988، أصبح ممكنا أن يغادر الوسيط الزبوني الحزب الواحد في الماضي، لاسيما بعـد أن تخلـى عنـه أصحاب الحكم من أجل غزو "الحركة الجمعوية" التي أخذت تنمو بسرعة كبيـرة، لكن من دون قطع صلاته التقليدية، أو إغفال مصالحه في القطاع الخاص إذا كانت له فيه. وكما يمكن أن ينسحب ويبقى يعيش على ريعه، يمكن أيضـا أن "يتصـل" ثانية بأجهزة الدولة (من خلال تعيين رؤساء البلديات ومنتخبي المجالس المعينة، أو الوزراء، أو السفراء وغيرهم)، مع المواصلة في الارتباط بحزب جبهة التحريـر الوطني.

فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية لسنة 1997، نجد مقاول الوساطة الزبونية قد سعى لاغتنام الفرصة المتاحة. ولأجل ذلك، قام بتعبئة مراكزه السابقة في أجهـزة الدولة وشبكات نفوذه، ولعب على عنصر المحسوبية[3]، واسـتعمل "خيوطـه" (أي علاقاته، وشبكاته)، ولم يتردد من أجل فرض ترشحه وانتخابه في تأكيد نسبه إلـى "الجماعة السائدة". وهكذا، فهو بالنسبة إلى جهاز الحزب عبارة عن وعـد بضـم جماعة، بينما هو بالنسبة إلى هذه الجماعة عبارة عن التزام بتحقيق بعض المصالح لأفرادها، بل وبالحصول على مراكز في أجهزة الدولة (على أساس شبكات الولاء، والنفوذ، والتضامن، و(إعادة) تشكيل للعصب، وما إلى ذلك).

سمات مقاول الوساطة الزبونية

إنه ابن مقاتل في صفوف جيش التحرير برتبة نقيب ومسؤول محلي في جهاز حزب جبهة التحرير الوطني. يُدعى هذا المقاول للوساطة الزبونية أ.ر. وهو مـن قبيلة أ. ل.*، رُحلا استقروا بمنطقة متاخمة للصحراء. أجرى دراسـته الثانويـة بالجزائر العاصمة قبل أن يغادرها إلى باريس ليواصل بها دراسته الجامعية فـي الاقتصاد. ستة شهور بعد عودته إلى أرض الوطن في بداية الثمانينيات، تم تعيينه مدير ديوان لوال من ولايات الجنوب. بعد سنة من ذلك، وقعت له خيبة أمل مـن هذا المنصب التابع للوظيف العمومي، فاتجه نحو القطاع الخاص. وبفضل العلاقات المتينة التي كانت لوالده، لم يجد صعوبة في الحصول على قرض لتمويل مشروع

لتربية دجاج البيض. إن هذه السهولة التي وجدها صاحبنا بعد عودته من فرنسـا، أولا في الحصول على منصب عال، ثم على قرض من البنوك العمومية إنما يبين مدى أهمية مكانته من حيث هو ابن عين يستفيد من الامتيازات التي يتيحها نظـام الزبونية، القائم على النهب وريع "الجزائر الاشتراكية".

وعلى غرار الكثير من المقاولين الخواص من هم مثله[4] جـزء مـن "الطبقـة المستفيدة"[5]، فقد اعتمد على "تبديل المواقع المأجورة"[6] في تحريك أدوات التحويل، والإثراء، والتراكم. وهكذا، حصل على الترشح في قوائم الحـزب الواحـد أثنـاء انتخابات المجالس الولائية سنة 1984. ولما كان مالك محل لتربية الدجاج وابنـا لمرب كبير للأنعام[7]، فلم يجد صعوبة بعد انتخابه في الحصول على منصب رئاسة "لجنة الفلاحة والتنمية الريفية" في ولايته الأصلية.

كان لزاما على المرء أن يشارك في تلك الورشة العظيمة من أجل بناء الـوطن... ...،فوجد نفسه مضطرا إلى إدارة شؤونه الخاصة والشؤون العمومية فـي نفـس الوقت.

احتلال مناصب في أجهزة الدولة (الأجهزة الإدارية العليا، الحـزب الواحـد، المجالس المنتخبة، وما إلى ذلك) للحصول على مراكز أخرى في القطاع الخـاص (محل لتربية الدجاج، قروض، وغير ذلك)، القيام من خلال "تبادل رمزي" بعمليـة تحويل للموارد، تسهيل آليات "التقاطع"[8] بين القطاعين العام والخـاص، الرسـمي وغير الرسمي يبدو أنها كانت كلها المهمة الاجتماعية التي حرص أ.ر. على القيام بها بصبر وثبات، تماما مثل الـ *big man*[9] الذي تحدث عنه مارشال سـاهلينس أو الـ *strong man*[10] الذي تحدث عنه جوال ميغدال. وحتى يستطيع الوصل بين القطاعين الخاص والعام باعتباره (أي الوصل) مصدرا للتراكم، لم يجـد رئـيس "لجنة الفلاحة والتنمية الريفية" بدا من مواجهة خطر الاضطرار إلى تدبير شـؤونه الخاصة والشؤون العامة في نفس الوقت.

"لقد وجدت نفسي في صراع حاد مع الوالي، صراع انتهي بعزله[11]. كان يريد أن يحرمني من الحصول على العتاد".

وقد ظل أ.ر. يواصل ذهابه وإيابه بين مختلف أجهزة الدولة والقطاع الخاص كلما اقتضى الأمر إلى أن انتهى به المطاف إلى مغادرة المجلس الشعبي الـولائي إلى الديوان العمومي للتسيير العقاري (OPGI) لكن ليس قبل الحصول على العتاد

الذي كان يريده. وقد مكنته الوظيفة الجديدة من تقوية مركزه فحصل سنة 1987 على "مسكن اجتماعي" من خمسة غرف، ثم على قطعة أرض مساحتها 400 م^2 .

انقلاب الأوضاع الناجم عن أحداث أكتوبر قد جعلنا في وضع مريح للغاية...... حينئذ، اعتزلت السياسة تماما.

وفي الوقت الذي كان حزب جبهة التحرير الوطني، بعد ما استهدفه السخط الشعبي، يسير نحو التحرير السياسي، قرر صاحبنا مغادرة "السياسة"، كإجراء احتياطي، ليلجأ إلى مكاتب الإدارة العمومية والأعمال الخاصة. ولما وجد النمو الحضري يتزايد بكل قوة في ولايته مثل باقي ولايات الوطن، قرر توجيه استثماراته إلى نشاط البناء. ولأجل ذلك، باع قطعة الأرض (التي اشتراها بالدينار الرمزي) بأكثر من مليون دينار جزائري، كما باع محل تربية الدجاج الذي موله بنك عمومي، ثم أنشأ مع شقيقه الذي كان يملك دكان خردوات (quincaillerie) شركة بناء.

أنشأنا مؤسسة صغيرة للبناء، وحصلنا على صفقات صغيرة من مؤسسات عمومية.

فإذا كان قد غادر، كإجراء احتياطي، حزب جبهة التحرير الوطني إثر أحداث الانفجار الاجتماعي الذي شهده شهر أكتوبر 1988، إلا أنه لم يقطع الصلة قط بشبكات الزبونية مع السلطة المحلية نظرا إلى أهميتها في إمكانية الحصول على "صفقات صغيرة من مؤسسات عمومية". ولما كانت الظروف التي ينشط أ.ر. فيها مليئة بالصعوبات والفرص المتغيرة، وجد نفسه دوما مضطرا إلى تحويل ما يملك من "موارد سلطوية وتوزيعية"[12] بواسطة بعضها البعض.

وانطلاقا من هذه "المهارة" (انظر : Michel de Certeau)، فإن الانتماء إلى حزب ما ليست له قيمة كبيرة، ولا يتعدى كونه مجرد وسيلة تسمح بالاقتراب من مراكز السلطة من أجل تحقيق المنافع. إن البعد الأيديولوجي يبقى ثانويا مادامت السياسة بالنسبة إلى مقاول الوساطة الزبونية تختصر في كونها مجرد أداة للحصول على مواقع سلطوية.

لقد اضطلعت دوما بمسؤوليات تتصل بأبناء المجاهدين على المستوى المحلي.... إنه مركز سياسي اجتماعي مرموق بالنسبة إلى الجهة. ولقد نظمت تجمعات عديدة خلال تلك الفترة.

المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين هي أشبه ما تكون بنقابة، وقـد اسـتعملت، مثلها مثل تلك الجمعيات التي لها نفس الطابع، منذ نشأتها سنة 1993 في احـتلال الفراغ السياسي الذي خلقه جو الحرب، فكانت لها مقاعد في المجـالس المعينـة، وأيدت خيارات نظام الحكم الكبرى. فبالإضافة إلى حملتها المؤيدة لترشيح السـيد زروال في الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995، كانت هذه المنظمة واحدة من المنظمات المؤلفة لما أصبح يعرف بـ "الأسرة الثورية" التي أيدت إنشاء حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" من العدم. وفي مقابل ذلك حصلت، من باب الـولاء، على امتيازات من بينها عدد من المقاعد في مختلف أجهزة الدولة، وسكنات، وقطع أرض، ورخص استيراد للسيارات، وقروض بنكية، ومحـو للـديون، ومحـلات تجارية، وتكفل في "إقامات الدولة"، وما إلى ذلك. وكان تخلي أ.ر. عن حزب جبهة التحرير الوطني ليصير مسؤولا في المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين عبارة عـن تحضير للعودة إلى السياسة من جديد عبر ملحق مـن ملحقـات الدولـة الناهبـة "المنهوبة". وهكذا وجد ضالته، عند حلول موعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997، في الحزب الجديد المصطنع، التجمع الوطني الديمقراطي.

الخصم الرئيسي لم يكن حزب جبهة التحرير الوطني، ذلك أن التجمع الوطني الديمقراطي إنما امتص من قاعدته الاجتماعية.

وهذا تعبير صادق عن الواقع، وينطبق تماما على المعني نفسه الـذي كـان بالأمس منتخبا محليا لحزب جبهة التحرير الوطني، وها هو اليوم نائب برلمـاني للتجمع الوطني الديمقراطي. وإذا كان الانتماء الحزبي في هذه الحالـة قـد شـهد تغيرا، فإن هذا التغير لم ينل قط من الطريقة المتبعة في العمل السياسـي المتسـم بالسعي لتحصيل الموارد وتحويلها كلما اقتضت الحاجة بكل مرونة ومـن دون أي حرج. وحتى يضمن أ.ر. مكانا له في قائمة التجمع الوطني الـديمقراطي، نجـده يعتمد على نسبه بوصفه منتميا إلى قبيلة أ.ل.

تمثل القبيلة التي أنتمي إليها جنوبي الولاية. وقد كان لمشـاركة قبيلتـي فـي حرب التحرير الوطني والرتبة العسكرية التي حازها والدي فيها (من بين أعلـى الرتب التي ظفر بها أبناء الولاية) دور كبير في نجاحي.

وحتى يضمن لنفسه الترشح في قائمة التجمـع الـوطني الـديمقراطي علـى المستوى المحلي الذي لازال للخطاب الوطني تأثير قوي فيه، فقـد اسـتغل هـذا المقاول للوساطة الزبونية موارده التي مكنته من أن يكون مرة أخرى وسيطا[13] لا

غنى عنه بين زبائنه والآلة الانتخابية لنظام الحكم. وبوصفه همزة وصل زبونيـة بالنسبة إلى جهاز الحزب، نجده يستغل قاعدته القبلية – الواقعية أو المفترضـة – ويساوم بكسبها إلى صف نظام الحكم. أما بالنسبة إلى زبائنه، فنجده "يبيع" مراكزه الرسمية وغير الرسمية في دواليب الدولة، ويعد بإعادة توزيع للخدمات والمنـافع. هذا، وقد أهلته الصفات التي يتصف بها من حيث هو "ابن للعائلة الثورية"، حـائز شهادة جامعية فرنسية (دكتوراه درجة ثالثة)، ومقاول خاص، ومنتخب محلي سابق لجبهة التحرير الوطني ومسؤول في المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين، أضف إلى ذلك انتماءه إلى قبيلة "مهمة"، في نظر القائمين على الآلة الانتخابيـة لأن يكـون ممثلا لهذه المنطقة من مناطق الوطن "الداخلية". بالنسبة إلى زبائنه، صفة الترشح لـ "ممثلهم" على قائمة حزب لم يخف كونه آلة انتخابية إنما هو دلالة قاطعة على فعالية شبكات الولاء التي يندرج المترشح ضمنها لأنه "شركة قادرة".

النائب البرلماني بوصفه "حاميا"

الثقافة التاريخية التي لدي، والتي لا تتغير، تجعلني أعتبر الحزب مجرد أداة لتحقيق جملة من الأغراض تذهب في اتجاه الدفاع عن الوحدة الوطنية، وعن وحدة الأمة والتمسك بثوابتها.

هذه هي العبارات التي برر بها ل.هـ.[14]، نائب برلماني من التجمع الـوطني الديمقراطي لولاية ذات نسبة كبيرة من البدو الرحل، خروجه من جبهة التحريـر الوطني. فبعد أن كان منتخبا في قائمة الحزب الواحد في المجالس الشعبية الولائية سنة 1984 في وقت كان يشغل منصب مسؤول تجاري فـي مؤسسـة عموميـة للخدمات، تخلى عن جبهة التحرير الوطني بعد اندحارها إثر أحداث أكتوبر 1988 ليصير مترشحا حرا، واستطاع أن يضمن لنفسه الفوز في الانتخابات البلدية التـي جرت سنة 1990. في 1994، تم تعيينه نائبا في المجلس الوطني الانتقالي ضمن "النصيب" المخصص لجمعية أبناء الشهداء. فبعد أن كان في الأصل بدويا اسـتقر في أوائل الستينيات، صار "حاميا"[15] لجماعته البدوية المترحلة. وبالفعل، بالنسـبة إلى بدو رحل يعيشون في منطقة غير نامية، من الضرورة بمكان البحث عن "حام" يوفر لهم بعض الأمن والمعونة في حياتهم اليومية نظرا إلى أوضاع الحرمان التي يعيشونها، وهي أوضاع لابد وأن تشجع على قيام مثل علاقات الولاء هذه[16]، وذلك في أي مكان من العالم، من كلومبيا إلى نيجريا مرورا بالصقلية.

غير أن أداء مثل هذه الوظائف، أي وظائف الوسـاطة والشـفاعة لا يجعـل الوسيط أو الشفيع الزبوني بالضرورة وليا (patron)؛ ذلـك أن شـراء لصـوت انتخابي أو بيع لخدمات لا يؤدي في جميع الأحوال إلى علاقة ولاء دائمة بسبب ما يقع عادة من تقلب الأحوال. أما الوساطة الزبونية، فإنها تتضمن بالتأكيـد علاقـة أداتية تكون على أية حال غير رسمية بين الوسيط (أو همزة الوصـل) الزبـوني وجماعته (أو شبكات زبائنه). ولما كانت مثل هذه العلاقة أداتية، فإن لها أثرا فـي العملية السياسية. وإليك مثالا على ذلك :

لقد تمثل همي الوحيد [أي خلال الحمـلة الانتخـابية لرئاسيات 1999] فـي جمع الـ :000 125 إمضاء المطلوبة. ولأجل ذلك، قمت باستغلال شبكاتي القديمة بوصفي وزيرا سابقا، كما جندت طلبتي القدامى في الجامعـة. تعرفـون : فـي السياسة ليس هناك حرج ؛ ولقد استعملت كل شيء ونجحنا في الحصول على عدد الإمضاءات المطلوب. كما استعملنا شبكة إطارات الوزارات حيث اشتغلت، وكان النجاح حليفنا.

هذه العبارات المتعلقة بتقنيات التعبئة السياسية في حالة انتخابات وردت على لسان أحد النواب [17]. الرجل هو مهندس في الري تخرج من جامعة سوفياتية. وقد شغل مناصب عليا في أجهزة الدولة، كما كان وزيرا في حكـومتين متتـاليتين، حكومة السيد مقداد سيفي (أفريل 1994-جانفي 1966)، وحكومة السـيد أحمـد أويحيى (جانفي 1996-جوان 1997). وفي الانتخابات التشريعية لسنة 1997، تم تعيينه على رأس قائمة مترشحي التجمع الوطني الديمقراطي لولاية لأحد ولايات الوطن لأنها مسقط رأسه. وبعد فوزه في الانتخابات، تقلد على التـوالي منصـب رئيس المجموعة البرلمانية لحزبه، ثم نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني. وأثناء الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، فضل تأييد المرشح مقداد سيفي الذي كان آنذاك نائبا في البرلمان مثله لنفس الحزب، مما تسبب في إثارة حفيظة أجهزة حزبه.

"[علاقات الولاء]، وهي غالبا ما تكون مبهمة، علاقات قائمة على أساس اتفاق غير رسمي، لكن ذلك لا يمنعها من أن تكون متينة... تجمع بين أفراد، أو شبكات أفراد، في علاقات عمودية أكثر منها علاقات أفقية منظمة التـي يبـدو أنهـا (أي العلاقات العمودية) ، بالعكس، لا تؤيد تشكلها"[18].

فعلا، فإن الوضع الأفقي الثنائي الناجم عن مثل هذه العلاقـة بـين الوسـيط وزبائنه يجعل الوساطة الزبونية تميل إلى جعل المواطنة السياسية تفقد محتواهـا،

هذا إذ تحول في الواقع دون بروزها. وتفسير ذلك أن تفضيل "الروابط السائدة" (« liens primordiaux ») - من عصبية، ونزعة محلية، أو جهوية، أو إثنية، أو لغوية وغيرها - إنما يعوق قيام روابط مدنية (مثل المواطنة، الطبقة، المكانة الاجتماعية والمهنية، الانتماء الديني أو الأيديولوجي، الانتماء الحزبي)[19]. لكن أيحق لنا أن نفهم من سيادة صلات الولاء هذه "انتقاما" للتقليد من التجديد ؟ ومهما كان التعارض الجوهري القائم بين الزبونية، من ناحية، والحداثة القائمة على القانون والعقل، من ناحية أخرى، يبدو لنا أنه من الأجدى الاعتماد على كليهما لاسيما وأن الأمر هنا لا يتعلق، في الواقع، بالتقليد بقدر ما يتعلق بعودة التقليد واختراعه.

النائب البرلماني من حيث هو "مساعدة اجتماعية"

لو قلت لك إنني لا أدري ما تعنيه صفة النائب .... لقد صرت مساعدة اجتماعية. المجلس الوطني الشعبي لم يجلب لي إلا الهموم لأن الناس يعتقدون أنك، كنائب، في خدمتهم الشخصية، ولا يولون أي اهتمام بالمشاكل الجماعية مثل بناء عيادة أو شق طريق. وعوض أن يقضي المرء وقته في البحث عن الإمكانيات لبناء مشاريع عامة يجد نفسه منهمكا في المشاكل التافهة. ومع ذلك، ينبغي الإقرار أن الناس يجدون أمامهم أبواب الإدارة موصدة، فلا بد، إذاً، من أحد يساعدهم.

هذا مقطع من كلام ورد على لسان نائب أخر[20]، وهو ما كرره نواب آخرون كثيرون من اتجاهات سياسية مختلفة. ففيما يخص ا زميل من جبهة التحرير الوطني في المجلس، فإن النائب هو عبارة عن "مكتب شكاوى متنقل". وهكذا، ومهما اختلفت العبارات من نائب إلى آخر، فإن المعنى يبقى نفسه : الوساطة الزبونية. وليس أكثر تعبيرا عن ذلك من القول الذي أدلى به لنا نائب من الجنوب ينتمي إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، وهو السيد ب.ت.*، جاء فيه :

فيما يتعلق بالسكن والشغل، والتدخل لمساعدة المرضى، والمشاكل الإدارية، ألجأ في أغلب الأحيان إلى استعمال معارفي الشخصية لحلها. أنا كنائب لا أستعمل إلا سلاحي، ولو أنك طرحت المشكل طرحا قانونيا لن تظفر بشيء للمواطن. أدوات الرقابة التي بحوزة البرلمان ليست لها أية فعالية. وعندما تطرح سؤالا شفويا أو كتابيا على وزير أو مسؤول، لن يجيبك. أنا أعلم بوصفي إداريا أن العلاقات الشخصية أنجع من القوانين. هذه هي عقلية الجزائريين، وكل جزائري

يظن أنه ربنا الأعلى. لا أجد نفعا في مركزي كنائب في البرلمان.. أبدا، وإنما في علاقاتي الشخصية، علاقات قائمة على المرونة. إن المجلس الشعبي الوطني هـو عبارة عن صندوق بريد، ليس إلا. فمن أراد أن يفهم فليفهم.... يأتوننا بقوانين، ثم ندردش، ونجري تغييرات طفيفة، ثم تمر الأمور كما أُريد لها أن تكون.

ب.ت.، قائل هذا الكلام، وهو ابن مجاهد، كان قبـل أن يصـير نائبـا فـي البرلمان مدرسا، وفي نفس الوقت منتخبا محليا، ومديرا لثانوية ثم مـديرا لقطـاع التربية في ولاية من ولايات الصحراء. أصله من إحدى القرى الصحراوية، وقـد تمت تزكيته، حسب أقواله، من طرف أربع قسمات ("القسمة" هي خلية حزب جبهة التحرير الوطني على المستوى المحلي) موجودة في دائرته الانتخابية تمثـل كـل واحدة منها بلدية. هذه البلديات الأربع عبارة عن قرى قريبة من بعضها الـبعض. ويعرف ب.ت. نفسه على أنه "قروي"، وهو ما نراه بالفعل سواء من خلال مورده الاجتماعي أو من خلال شبكات التضامن والنفوذ التي ينشط ضمنها، وهي شبكات تكونت له بفضل مساره من مدير لقطاع التربية، إلى منتخب محلي وعضـو فـي حزب، ومنتم إلى زاوية في منطقته الأصلية. إن ب.ت. هذا يمثل نموذجا للشخص الذي يقوم بدور الوساطة، بل والحماية الزبونية ؛ هذا إن لم يقترب من شخصـية الـ *strong man* التي سبق ذكرها[21].

إن ذلك بالضبط ما يفهم من كلامه. وعلى غرار النائب أحد النـواب السـابق ذكرهم ، يشير النائب ب.ت. إلى عدم فعالية الرقابة البرلمانية، وإلى كون البرلمان مجرد غرفة تسجيل، ويحدد مجالات تدخل الوسيط الزبوني مثلـه. إن تفضـيله التعامل مع موضوعات الشكاوى عن طريق معارفه وعلاقاتـه الشخصـية علـى التعامل بما يقتضيه القانون إنما يؤكد وظيفته كوسيط زبـوني لاسـيما وأن حقـا يضمنه القانون هو في الواقع حق غير شخصي بالضرورة، مما يجعله غير منـتج لمكاسب سياسية[22]. وبالفعل، وكما يؤكد ج.د. باول ذلك، "في النظام الزبوني، خلق النظام والمحافظة على بقائه مرهونان تماما تقريبا بعلاقات الوجه للوجـه. وفيـه تكون العلاقات غير الشخصية الأفقية بين الأشخاص، القائمة على نظـام هرمـي، غير نافعة بقدر ما هي نادرة.... العقد الذي يربط بين ولي وزبون (أو بين وسيط وولي) هو عقد خاص، غير مكتوب، وغير رسمي ترتبط فيه أطرافه من حيث هم أشخاص بعينهم"[23].

الالتزام الأخلاقي، إعادة توزيع المنافع المادية،
المردودية الرمزية: معادلة عميل الوساطة الزبونية

لم أدخر جهدا في العمل على حل مشاكل الناس. لا أنقطع عن زيـارة مقـر الولاية، لكنني سأكون كاذبا لو قلت لك إنني سويت مشاكل الناس.... الناس يظنون أن لي سلطة بصفتي نائبا في البرلمان....

هذا الكلام الذي قاله لنا السيد ت.ر.[24]، نائب إسلامي من المدية، إنما يكشـف عن تخوف لديه من احتمال عدم إعادة انتخابه في الانتخابات التشريعية القادمة. إنه يدرك أكثر من غيره أن مقعده مقرون بالالتزام الأخلاقي الناجم عن الـدين الـذي عليه تجاه ناخبيه، وأن مدى قدرته على إعادة توزيع المنافع المادية هو الذي يحدد "مردوديته الرمزية"[25] ما دامت مثل هذه القدرة، في الواقع، هي مفتاح مشـروعية النائب. غير أن هذه القدرة تبقى مرهونة بمدى اندماج النائب في النسق الزبـوني لنظام الحكم[26]. إن ت.ر. يدرك تمام الإدراك، على مستوى الخطاب، هذه القاعـدة السياسية غير المكتوبة[27].

النائب البرلماني لا يستطيع بمفرده حل مشاكل الناس. الـوالي ينظـر إلـى الإسلاميين نظرة سيئة. إذاً، أنا لا أستطيع حل مشاكل الناس، ويحـس المـواطن بالغبن. المواطن البسيط يظـن أننا من الحكومـة، ويكفي أن نتصل بالوالي مـن أجل الحصول له على سكن. أنا نائب في البرلمان ولم أستطع الحصول على سكن ! لقد منح الوالي سكنات إلى نواب التجمع الوطني الـديمقراطي وحـزب جبهـة التحرير الوطني، بينما رفض منح سكنات لـ [النواب] الإسلاميين.

كل ذلك يدل على أن إعادة انتخاب النائب البرلماني تبقى بالنسبة إلى الكثيـر مرهونة بذلك "الفن الذي لديه في إعادة التوزيع"[28]. هذا الكلام يتفق مع مـا قالـه إمام نائب برلماني هو الآخر :

أنا ملزم أمام الناس بحل مشاكلهم (التأكيد من عندنا). فإذا استطعت أن تحل مشاكل الناس فذلك يعتبر مكسبا سياسيا يتحقق لك. من حسـن الحـظ أن الـوالي السابق تم إلقاء القبض عليه، وإلا اتصل بالمديرين التنفيذيين ليطلب مـنهم عـدم مساعدتي في حل المشاكل.... سوف أكون صريحا معك،70% من المشاكل التي سويتها، تمت تسويتها بفضل علاقاتي الشخصية مع السلطات المعنية مثل رئـيس

البادية والمديرين..... وبوصفي إماما، يأتيني الناس إلى المسجد. الإمامة منصـب مقدس، وليس من أحد يمر بسيارته من دون أن يتوقف لتحية الإمام، وليس هنـاك أحد ينظم حفلة من دون دعوة الإمام إليها[29].

كما نرى، هناك مجموعة من العوامل تتدخل في جعـل النائـب البرلمـاني عنصر الوساطة الزبونية، سواء سعي لذلك أم لم يسع فـي نهايـة المطـاف. إن النائب ليجد نفسه في مثل هذا النظام مضطرا إلى التحول إلى "حلبة للصراع بين ولاءات شخصية وشبكات زبائن"[30] بسبب عملية النهب التي تتعرض لها الدولـة، وسير بيروقراطية ثقيلة ومفلسة لا يهم القائمين عليها سوى الاستفادة الشخصـية، وكذا الفعالية التي تتيحها العلاقات القائمة على الولاء الشخصي من حيـث هـو "النمط الذي ينتظم التبادل الاجتمـاعي وفقـه، والأداة الأنجـع لنقـل المطالـب الاجتماعية".

وحتى وإن كان النائب البرلماني مندرجا في قالب زبوني تتحـدد بموجبـه العلاقة بين دولة ناهبة منهوبة وبين مجتمع منهوب ناهب، إلا أنه يبقى مع ذلـك مضطرا إلى ضمان مأسسة مكانته غير الرسمية من حيث هو عميـل للوسـاطة الزبونية. فهل ينجح في مسعاه ؟ علما أنه يتحرك داخل سياق يمنع هيكلة العمليـة السياسية في حد ذاتها ؟

إن ما لجأت إليه شخصيات نظام الحكم في حماية نفسها من الأخطار المحدقة بها، مثل خطر سنة 1991، كالحد من صلاحيات العمل التشريعي في الدسـتور، وفرض نظام داخلي على المجلس، مرورا بعمليات تزوير الانتخابات، إنما يـدل دلالة واضحة على مدى تمسك هؤلاء بسيطرتهم، وفرضهم السـماح للمنتخبـين (ومن ثمة الأحزاب السياسية) من أن يصيروا ممثلين حقيقيين لقـوى اجتماعيـة تعمل في إطار نظام سياسي قوامه التنافس.

[11] M. Hachemaoui , « Jeu politique, jeu social, agents de la médiation clientélaire : hypothèses pour une sociologie de la représentation politique en Algérie (1997-2002).

مقال على وشك الصدور.

[2] Clifford Geertz, « The integrative Revolution : Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States », in *The Interpretation of Cultures. Selected Essays by Clifford Geertz.* New York, Basic Books, 1973, pp. 255-310.

[3] المعروف في اللغة العامية الجزائرية بـ "الكتف"، أي ما يُتكأ عليه ويوجد فيه سندا لقضاء المآرب.

[*] في النص الأصلي هكذا : « A.R…descendant de la tribu des O.L. » - ***المترجم.***

[4] انظر : Djilali Liabès, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie, 1962-1980, Alger, CREA, 1984.

[5] « straddling class »، انظر : M.P. Cowen, « The British State, State Enterprises and an Indigenous Bourgeoisie in Kenya after 1945 », Conference on the African Burgeoisie, Dakar, 1980.

كما ذكره : Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique. La politique du ventre*, Paris, Fayard, 1989, p. 133.

[6] Jean François Bayart, *op. cit.*, p. 130.

[7] حسب أقوال ابنه، يملك مزرعة ويتعاطى تربية الأنعام لحوالي 400 رأس من الماشية.

[8] Jean-François Bayart, *L'Etat en Afrique*, op. cit., pp. 130-134.

[9] Jean-François Médard, « Le " big man" en Afrique : esquisse d'analyse du politicien entrepreneur », *L'Année sociologique*, 1992, vol. 42, pp. 167-192.

في ما يتعلق بقراءة أنثروبولوجية نقدية للنموذج المثالي (archétype)، لـ *Big man* عند مارشال ساهلينس، انظر :

Maurice Godelier, La production des Grands Hommes, Paris, Fayard, 1982, « Le paradigme du Big man », pp. 254-290.

[10] Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States. State-Society Relations and State Capabilities, Princeton, Princeton University Press, 1988, chap. VII et VIII, pp. 238-277.

[11] من بعد ذلك، يقول لنا : "كانت للوالي حظوة كبيرة لدى رئيس القطاع العسكري".

[12] Anthony Giddens, La constitution de la société. Eléments de la théorie de la structuration.

ترجمه من الإنجليزية إلى الفرنسـية : Michel Audet, Paris, PUF, 1987، ص. 42 و80.

[13] على قدر ما استطاع هذا المقاول استغلال وضعه الرمزي في إفادة زبائنه ماديا على قدر ما تعززت سلطته المحلية وفرض نفسه وسيطا بين أجهزة الدولة والمجتمع المحلي ؛ مما يجعل مركزه يقترب أكثر فأكثر من مركز "الرجل القوي" *strong man*. وكما يقول جوال ميغدال Joel S. Migdal، *المرجع المذكور، ص.* 244، فإن "الرجال الأقويـاء على المستوى المحلي قد أدوا، من خلال الرقابة الاجتماعية التي يمارسـونها، وظـائف حساسة بالنسبة إلى الدولة والشخصيات الحزبية. لقد تمكنوا من التحكم فـي الانتخابـات (حيث هناك انتخابات)، وحافظوا على الاستقرار، ووفروا الفرصة لأنصـارهم . وفـي مقابل ذلك، حصلوا على امتيازات خاصة من لدن الرسميين".

[14] في مقابلة معه جرت بالجزائر العاصمة يوم 14 ماي 2001.

L.H. في النص الأصلي - ***المترجم.***

[15] انظر : Duncan Powell (J.), "Peasant Society and Clientelist Politics", American Political Science Review. LXIV (2), June 1970

كمـا ذكـره : Alain Rouquier, « L'analyse des élections non concurrentielles : contrôle clientéliste et situations autoritaires », in Guy Hermet, Alain Rouquié et Juan Linz, Des élections pas comme les autres, Paris, Presses de la FNSP, 1978, p. 78 ; Jean Leca et Yves Shemeil « Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe », International Political Science Review, vol. 4, n° 4, 1983, pp. 466-467.

[16] انظر : Alain Rouqué، المرجع المذكور، ص. 79-83.

[17] في مقابلة معه جرت بتاريخ 10 جوان 2001.

[18] S. Eisenstadt and L. Roniger, Patrons, Clients and Friends. Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

[19] Jean Leca, « La démocratie dans le monde arabe : incertitude, vulnérabilité et légitimité » in Ghassan Salamé (dir.), Démocratie sans

démocrates. Politiques d’ouverture dans le monde arabe et musulman, Paris, Fayard, 1994, p. 40.

[20] في مقابلة جرت معه بتاريخ 12 جوان 2001. ينتمي هذا النائب إلى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ويمثل ولاية تيزي وزو، وهو مناضل فـي صـفوف الحركـة البربرية، وعضو في التنظيم الأمني المعروف بـ "الـوطنيين" (« patriotes »). أيـت حمودة هو نجل العقيد عميروش الشهير الذي استشهد أثناء حرب التحرير.

* B.T. في النص الأصلي - ***المترجم.***

[21] لقد استطاع جوال ميغدال أن يتعرف، من خلال نماذج من المكسيك ومصر وسيراليون والهند، على واحدة من السمات البارزة للـ *strongman*، ألا وهي المحافظة، من خلال إعادة التوزيع للمنافع المادية للزبائن في سياق يتميز بتفتت الرقابـة الاجتماعيـة، علـى علاقات تبعية هؤلاء له. انظر : Joel Migdal، *المرجع المذكور*، ص. 255.

[22] انظر : Alain Rouquié، *المرجع المذكور*، ص. 89.

[23] J.D. Powel ، *المرجـع المـذكور*، ص. 423-424. كمـا أورده Jean-Louis Briquet، *المرجع المذكور*، ص. 22.

[24] في ما يخص تحليل الصفات السوسيولوجية لهذا النائب من حزب إسلامي، انظر :

Mohamed Hachemaoui, Jeu politique, jeu social, agents de la médiation clientélaire. Hypothèses pour une sociologie de la représentation algérienne : 1997-2002, Mémoire de DEA , Science politique, I.E.P. de Paris, pp. 44-52.

الحرفان المرموز بهما لاسم هذا الشخص في النص الأصلي هي T.R.

[25] انظـر : « Jean-François Médard, "Le ‘Big man’ en Afrique.... »، *المقـال المذكور*، ص. 172.

[26] انظر (على وشك الصدور) :

Mohamed Hachemaoui, « Jeu politique, jeu social, agents de la médiation clientélaire : hypothèses pour une sociologie de la représentation politique en Algérie : 1997-2002 ».

[27] انظر : Anthony Giddens، *المرجع المذكور*، ص. 33، و ص. 90-93.

[28] يبدو أن نفس الشيء ينطبق على النواب البرلمانيين في مصر. انظر في هذا الشأن :

Diane Singerman, Avenues of Participation. Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton, Princeton University Press, 1995, pp. 255-256.

[29] هذا الإمام هو أ.س [A.S. في النص الأصلي – *المترجم*] ، وهو نائب برلماني من التيار الإسلامي. جرت مقابلته بتاريخ 20 ماي 2001 بالجزائر العاصمة. وفي ما يخص تحليل المسار الاجتماعي وسمات هذا الإمام النائب، انظر :

Mohamed Hachemaoui, Jeu politique…, Mémoire de DEA, op.cit., pp. 102-108.

[30] Jean Leca, « La démocratisation dans le monde arabe…. », op. cit., p. 67.

المـراجع

Bayart, Jean-François, l'Etat en Afrique. La politique du ventre, Paris, Fayard, 1989.

Briquet, Jean-Louis et Sawicki, Frédéric, Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines, Paris, PUF, 1998.

Eisenstadt, Samuel and Roniger, Luis, Patrons, Clients, and Friends. Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society, Cambridge, Cambridge University Press, 1984.

Geertz, Clifford, « The Integrative Revolution : Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States », in The Interpretation of Cultures. Selected Essays by Clifford Geertz, New York, Basic Books, 1973, pp. 255-310.

Giddens, Anthony, La constitution de la société. Eléments de la théorie de la structuration, traduit de l'anglais par Michel Audet, Paris, PUF, 1987.

Hachemaoui, Mohamed, Jeu politique, jeu social, agents de la médiation clientélaire : hypothèses pour une sociologie de la représentation algérienne 1997-2002, Mémoire de DEA, Science politique, IEP de Paris, 2001.

Hachemaoui, Mohamed, « Jeu politique, jeu social, agents de la médiation clientélaire : hypothèses pour une sociologie de la représentation politique en Algérie (1997-2001), article à paraître.

Leca, Jean, « La démocratisation dans le monde arabe : incertitude, vulnérabilité et légitimité », in Ghassan Salamé (dir.), Démocraties sans démocrates. Politiques d'ouverture dans le monde arabe et musulman, Paris, Fayard, 1994, pp. 35-93.

Leca, Jean et Schemeil, Yves, « Clientélisme et patrimonialisme dans monde arabe », International Political Science Review, vol. 4, n° 4, 1983, pp. 455-494.
Liabès, Djilali, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie, 1962-1980, Alger, CREA, 1984.
Médard, Jean-François, « Le 'Big man' en Afrique : esquisse d'analyse du politicien entrepreneur », L' Année sociologique, 1992, vol. 42, pp. 167-192.
Migdal, Joel S., Strong Societies and Weak States. State-Society Relations, and State Capibilities , Princeton, Princeton University Press, 1988.
Rouquié, Alain, « L'analyse des élections non concurrentielles : contrôle clientéliste et situations autoritaires », in Guy Hermet, Alain Rouquié et Juan Linz, Des élections pas comme les autres, Paris, Presses de la FNSP, 1978.
Singerman, Diane, Avenues of Participation. Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton, Princeton University Press, 1995.

الفصل الثامن

تنسيقية العروش: (بالجزائر)
والقيادات الشعبية والاجتماعية
(ليبيا): أزمة النخب أم التحديث

المنصف وناس*

مستهلّ السبعينات .ولعلّ هذا ما يفسر إحياء جذور

تـوطـئـة:

من المفاهيم الإشكالية في منطقة المغرب العربي: المجتمع التقليدي والتحديث. وهما من الناحية الإبيستمولوجية والمعرفية في حالة تكامل .فحتى السياق الإمبريقي يؤكّد مثل هذا التلازم، بدليل المراوحة بين التّحديث والإبقاء على المجتمع التقليدي، بل إن المفهوم الأخير، لا يبدو من النّاحية العملية في حالة تراجع، وفق ما توصلنا إلى استقصائه بناء على دراسات ميدانية .ولعلّ هذا ما يؤكّد وجود صعوبات حقيقية بالنسبة إلى مجتمعات المغرب العربي في مجال تفكيك البنى التقليدية، أو على الأقلّ جزء منها، وإدماجها فيما يسميه جورج غيرفيتش G. Gurvitch بالمجتمع الشامل [(1)].

ويمكن أن نرجع الإشكال النظري إلى صعوبة إيجاد شبكة من المفاهيم وحتى من العناصر النظرية لقراءة هذه الظواهر التي توصف غالبا بالتقليدية أو ما قبل الحداثية .ولذلك سنتوقف منهجيا، عند حدود القراءة الأولية وليس المقاربة، بحكم أن المقاربة تقتضي التمكّن من جميع العناصر النظرية والمنهجية وخاصة الميدانية .كما تقتضي أيضا القدرة على

---

* **أستاذ بجامعة تونس**

الملاءمة بين النظري والتطبيقي وعلى تحويل البناء النظري إلى أدوات عملية لقراءة الواقع.

1-الإشكاليات:

لماذا يعود المجتمع التقليدي في المغرب العربي، في جزئيته أو كليته إلى الظهور من جديد، متّخذا من السياسي شكله التعبيري المفضل؟

-فهل هي عودة المجتمع التقليدي أم عودة إليه، وهل هي دليل على إخفاق النخب التحديثية؟ بعبارة أوضح، فهل هي إذن أزمة المجتمع أم النخب؟

2-العينة المنتقاة:

ولتحليل هذه المشكليات المشار إليها آنفا، اعتمدنا على دراسة وتحليل ظاهرتين اجتماعيتين وسياسيتين معينتين:

أ -تنسيقية عروش القبائل في الجزائر أو المنسقيات حسب الاصطلاح اللغوي الدقيق، والتي لفتت الانتباه إليها بوصفها ظاهرة سياسية جديرة بكل تحليل سوسيولوجي وأنثروبولوجي.

ب -القيادات الشعبية والاجتماعية في ليبيا التي برزت خلال سنة 1994-1995 والتي تهدف إلى إعطاء شيوخ القبائل ووجهائها موقعا متقدما في تسيير الشؤون المحلّية وفي عملية تنفيذ اختيارات السلطة وقراراتها.[2]

فما الذي يمكن أن يبرر عودة الظاهرتين في منتصف التسعينات وتحديدا بداية القرن الجديد؟

أولا: الخصائص السوسيولوجية البنيوية في الجزائر وليبيا:

أ- مستويات التماثل:

لقد ابتدأ التغير السياسي في البلدين (الجزائر 1965، وليبيا 1969) اعتمادا على المؤسستين العسكريتين ;وهما تستندان إلى خلفيات أيديولوجية، هي متناقضة ولكنّها سائدة في إبانها. [3] وقد رفع العسكريون في البلدين شعار إعادة بناء المجتمع [4]وتنظيم علاقاته الاجتماعية ومنع التفاوت الطبقي وإلغاء الاستغلال الاقتصادي، رغم وفرة الدخل المتأتّي

من الريع البترولي البترول والغاز في الجزائر والبترول في ليبيا.

ومن أجل إنجاز هذه المبادئ "النبيلة"، أعلن النظامان السياسيان في الجزائر وليبيا اختيـارا ثـوريا[5] واقتصادا اشتراكيا وتأميما للنفط، المصدر الرئيسي والأساسي للمال[6]، الأمر الذي مكّنهما من التحالف مع حركات التحرر الوطني في العالم ودعمها، مالا وسلاحا، وتبنّى مواقف مناهضة للإمبريالية واستضافة المعارضات العالمية.

ويندرج كل ذلك في إطار خلق جبهة مناهضة للإمبريالية ومؤيدة للمشروع العالم ثالثي وخاصة للمعسكر الاشتراكي الذي توثقت معه العلاقات السياسية.

كما تشابهت اختيارات النظامين فيما يتّصل **بالمسألة الثقافية** فاعتمدا سياستين تعريبيتين متشابهتين وكثفا العودة إلى الجذور وتبنّيا ما يسمى بالثورة الثقافية، وذلك ببناء هوية وطنية وتدعيم أواصر الذاتية الجزائرية، إلا أنّها تلازمت في ليبيا، مع الاعتماد الكلّي على الناصرية، رغم أزمتها، والالتزام بالمرجعية العربية الإسلامية .فإذا كانت الذاتية الجزائرية حاضرة بقوة، فلأن الكيان التاريخي حاضر منذ قرون، ولأن المدن عريقة، الأمر الذي جعل **الجزأرة** واقعا حضاريا قائما لا يمكن لأية سلطة كانت أن تتنكر له.

وعلى النقيض من ذلك، فلا تتوفّر ليبيا على عمق حضاري وثقافي كاف، فحتى المدن فيها، فهي طارئة، لذلك أمكن تجاوز الأطر الوطنية والمحلية وتبنّي مرجعيات عمل لا تكاد تترابط مثل الناصرية والأممية والأفريقية. فالمجتمع لا يقاوم الانتقال من مرجعية إلى أخرى، لأنّه غير مكتمل البناء بعد من جهة ولأن المجتمع المدني غائب من جهة أخرى. ولذلك تتوالى الاختيارات الأيديولوجية بدون أن يتهيأ المجتمع لاستقبالها أو التفاعل معها.

ب -مستويات التباين:

ولكن هذه التماثلات البنيوية لا تمنع وجود اختلافات على درجة من الأهمية .ذلك أن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية متباينة. فالمجتمع الجزائري زراعي بالأساس لتوفّر عنصري الأرض الخصبة والماء. وتنضاف إلى هذه الطبيعة الزراعية تركيبة ريعية مهيمنة Structure renti鑢e dominante.

وأما في ليبيا، فالمجتمع صحراوي بنسبة 95% لشحة الماء وتمركز الأرض الصالحة في منطقة الشاطئ فقط .ولذلك، فالتشكيلة الاجتماعية هي أحادية النمط الإنتاجي لاعتمادها

على الريع البترولي بنسبة 99% كمصدر وحيد للدخل.[7]

كما يمكن أن نضيف إلى ذلك معطى لا يقلّ أهمية .فإذا كان جهاز الدولة حديث النشأة في ليبيا توحدت سنة 1963، ومفهوم المجتمع المدني غائب، فعلى العكس من ذلك، فالدولة راسخة في الجزائر والمجتمع المدني قوي والبنية القبلية ضعيفة بفعل سياسة التدمير التي مارسها الاستعمار الفرنسي والتي أدت إلى هدم نظام الملكية وإلى تدمير جزء كبير من البنية الاقتصادية والاجتماعية وإلى ظهور مجتمع مكدح بفعل تأثيرات حرب التحرير.

ولكن رغم هذه الاختلافات، فإن نتائج التجربتين متقاربة إلى حد كبير .وتلك هي المفارقة السوسيولوجية .ويمكن أن نجمل هذه النتائج بعدد أيام الأسبوع:

1- إخفاق الاختيار السياسي الثوري في الجزائر والراديكالي في ليبيا وبروز تناقضاته وتوتّراته بدءا من منتصف الثمانينات وربما قبل ذلك.

2- تآكل النخب المشاركة في التجربتين وإقصاء بعضها البعض.

3- ولئن تعود أزمة النظامين إلى منتصف السبعينات، إلاّ أن سنة 1988 كانت **ذروة الأزمة** .فقد شهدت الجزائر في تلك السنة عديد التوترات السياسية والاجتماعية التي عبرت عنها انتفاضة أكتوبر 1988 [8] كما أقر الخطاب الرسمي الليبي، في تلك السنة، فشلا عسكريا وسياسيا ذريعا في التشاد، وفشلا متأكّدا في تطبيق المضمون الاقتصادي للكتاب الأخضر (الجزء الثاني).

4- تولّد عن هذه الأزمة انفتاح سياسي واقتصادي في البلدين اتخذ طابعا سريعا واستثنائيا في الجزائر، وبطيئا وحذرا في ليبيا.

5- تراجع الثورتين الزراعية والثقافية في البلدين بل إخفاقهما في تحقيق الأهداف المرجوة منهما، بكل ما يعنيه ذلك من تأثيرات غير إيجابية.

6- تعدد الصعوبات البنيوية التي واجهت محاولات التعريب في البلدين، إما بفعل وجود معارضات سياسية، وإما لوجود عراقيل حقيقية.

7- تهميش النخبة وتهرئتها، وبالأخص في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى حالة من القطيعة بين الحكم والنخبة وإلى حالة من الاستنزاف الشامل.

فإذا كانت صعوبات التجربة الجزائرية محلّلة بما فيه الكفاية، فعلى النقيض من ذلك، فنتائج التجربة اللّيبية تكاد تكون مجهولة .ولكن، مع ذلك فسوسيولوجيا الجزائر هي دائما ضرورية.[9]

وقد سهلت كل هذه الإحباطات والإخفاقات في ليبيا عودة البنى القبلية .فقد عادت السلطة إلى القبيلة لتملأ الفراغ وتعبئ المجتمع .كما عادت القبيلة إلى المجتمع بحكم الاحتياج في مرحلة الأزمة. ولكن هذه عودة مزدوجة حتى وإن كانت القبيلة لا تحكم فعليا، ولكنّها تستعمل كأداة إلى حد أن أصبح تحصيل الحد الأدنى من الحقوق محتاجا إلى دعم القبيلة، بل إلى تدخلّها المباشر. وهكذا أصبحت القبيلة ضرورة مجتمعية لا محيد عنها. فهي دائما مرتبطة بممارسات زبونية ومحسوبية.

فحين تعاملت السلطة في الجزائر مع مشكلة القبائل فضلت محاورة تنسيقية العروش والقبائل مباشرة مستبعدة بذلك نخبا حزبية معينة.

لماذا العودة إلى هذه الهياكل التقليدية؟ وكيف يمكن أن نقرأ ظاهرة العودة في حد ذاتها؟

3- مفهوم المجتمع التقليدي وحدوده المعرفية:

يكون مفيدا أن نشير إلى غموض هذا المفهوم وعدم دقته وعدم تركيزه.

ولعل هذا ما يفسر أن E. Gellner، يستعمله بمعنى مناقضة المجتمع العصري والحديث .كما يستعمله كذلك بمعنى المجتمع المسلم.

فهل هو فعلا نقيض المجتمع العصري ؟ أليس ذلك حكم قيمة؟

ولعلّ ذلك ما يؤكد أن هذا المفهوم شامل وتحيط به عديد الرهانات العلمية والسياسية وحتى الاجتماعية. فرغم "البراءة العلمية الظاهرة" لهذا المفهوم، فهناك عديد الإستراتيجيات التي تصدر عن فاعلين مختلفين.

وسنكتفي في سياقنا هذا بالتعرض إلى الرهانات السياسية والاجتماعية بغض النظر عن أن هذا المجتمع التقليدي كاملا أو جزئيا، أي المجتمع برمته أو في بعض أجزائه.

فبالنسبة إلى جلنار أو إلى جاك بارك أو جورج بالندي، فالمجتمع التقليدي مرحلة من مراحل تطور المجتمع، وليس المرحلة النهائية. فهو إجمالا تعبير عن مرحلة ما قبل الحداثة pr modernit .

فالأدبيات السوسيولوجية الأوروبية انبنت على ضرورة تحلّل المجتمع التقليدي وذوبانه فيما يمكن أن نسميه **بالمجتمع الشامل** وإن كان هذا المفهوم الأخير، لا يبدو لنا دقيقا بما فيه الكفاية .حتى وإن تم استعماله من طرف دوركايم وجورج غيرفيتش.

فتفتّت المجتمع التقليدي وخاصة القطاعات الأساسية فيه يعود إلى التحولات الهيكلية

مثل التحول الصناعي وإلى ظهور المدن والبورجوازيات الأوروبية واتساع التجارة وانتشار التعليم أفقيا وعموديا ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية وبروز المجتمع المدني وثقافة سياسية موحدة ومنظّمة. (10)

فالمفارقة الجديرة بكلّ تحليل سياسي وأنثروبولوجي، هي أن المجتمعات العربية عامة والمجتمعات المغاربية خاصة غالبا ما تتبنّى الاتجاه المناقض .ولذلك فهي قد تكون غير قادرة على هضم الحداثة على الأقل في مضامينها الثقافية والحضارية. وهي قد تكون غير قادرة كذلك على صهر البني التقليدية ودمجها في مشروع ثقافي شامل. وهنا تكمن المفارقة التاريخية والسوسيولوجية!

فلماذا تعود العروش والقبائل في مراحل أزمات النظم السياسية والاجتماعية؟ فهل هناك حرص على إعادة توظيفها لمواجهة حالات الإخفاق والعجز، وخاصة عجز النظم السياسية؟

فالأزمة الأخيرة التي مرت بها الجزائر وهي أزمة منطقة القبايل هي متعددة المعاني والنتائج .وهي ثرية من حيث مدلولها السوسيولوجي:

أ -أقصت الهياكل الحزبية وألغت الوجود المادي والمؤسسي للسلطة.

ب -همشت وجود حزبين مهمين ينشطان في منطقة القبايل، وهما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

ت -بينت قوة المجتمع التقليدي واستمرارية حيويته من خلال ما سمي بتنسيقية العروش (ج عرش) وهي تجمعات العروش والعائلات والأحياء في منطقة القبايل. وبناء على هذا، استطاعت هذه التنسيقية ذات الهوية العشائرية والقبلية استقطاب الاحتجاج الشعبي وتأطيره في حركة سياسية واسعة تتجاوز المطالب المتعلّقة بالهوية والذاتية إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية.

فالعرش يعرف أولا على أنه رابطة دموية وانتماء إلى جذع واحد يوحد الأسر، حتى وإن تباعدت بها المسافات الجغرافية والمكانية وهذه العروش هي، في النهاية، سلطة أخلاقية وسياسية واجتماعية على أفرادها، تلزمهم بالولاء والطاعة وحتى الخضوع. وهو ما أثبتته الأحداث الأخيرة في الجزائر.

فقد استطاعت تنسيقية العروش استقطاب الغضب الشعبي وجدولته ومفاوضة السلطة. وهو ما لم تنجح فيه الأحزاب السياسية والاجتماعية، ومكونات المجتمع المدني،

وهي **عنوان الحداثة السياسية والتقدم**. وكأن المجتمع القبائلي شعورا منه بالأزمة، لم يعد يقبل بهذه الأحزاب، بل هو يبحث عن حلّ من خارجها، في حين أن هذه الجهة كانت تناضل من أجل الاستقلال وبناء الجمهورية الجزائرية، بل إن هذه الجهة كانت أكثر استبسالا في مقاومة الاستعمار الفرنسي فقد استبعدت التنسيقية، سواء في المدينة أو الريف رموز الأحزاب السياسية، ومنعتها من التدخل في إدارة الأزمة، وحرمت عليها عملية المشاركة في التخطيط رغم الحضور التقليدي لهذه الأحزاب في المنطقة، بل إن التنسيقية ادعت لنفسها أحقية ومشروعية الحديث باسم كامل منطقة القبايل ومن ثم، لا يمكن للمشتغل بعلم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا السياسية إلا أن يسجل باهتمام ظاهرة تدمير مقرات الأحزاب السياسية عامة والأحزاب ذات الهوية البربرية خاصة.

فالرجوع إلى هذه الهياكل العروشية الأولية أليس تعبيرا عن صعوبات عملية البناء الوطني والثوري في الجزائر وفشل الأيديولوجيا الموحدة المتبنّاة من سنة 1962 إلى حد الآن؟ أليس دليلا كذلك على إخفاق البناء الوطني وخاصة في أبعاده الثقافية والاجتماعية؟ أليس اللّجوء إلى **الهويات الضيقة** دليلا على أزمته وغياب البدائل؟ أليس الانكفاء على الهويات المحلية حلا لأزمة بخلق أزمة أخرى؟ أليس تعبيرا عن صعوبات المرحلة الراهنة وحاجة الجزائر إلى بناء وطني جديد وإلى عقد اجتماعي جديد؟

وأما الظاهرة الثانية، التي سنوليها اهتمامنا هي ظاهرة القيادات الشعبية والاجتماعية (1995) والنوادي القبلية (1997) في ليبيا.

يمكن أن نعرف القيادات على أنها هيكل لا شكلي يجمع الزعامات القبلية المحلية الحاكمة ويعطيها صلاحيات واسعة في مجال التسيير والأمن وتمثيل السلطة وتتبع المعارضات ومعاقبتها وإنجاز المشاريع الجهوية وهي كذلك هيكل سياسي وأمني يذكّرنا بتاريخية الزعامات القبلية في ليبيا. ويمكن أن نعرف النوادي القبلية بأنها لا شكلية تهدف إلى تجميع شباب القبايل والتعرف إلى حاجياتهم من عمل وسكنى والحرص على توفيرها.

ولكن العمل على إحياء المجتمع القبلي التقليدي وإعادة تأهيل هياكله الاجتماعية والثقافية لا يعود إلى التسعينات فقط، وإنّما إلى الثقافة البدوية والقيم البدوية في إطار إستراتيجية أشمل، وهي **بدونة المجتمع** مثلما هو الشأن في موريتانيا، وهو ما يؤكّد أهمية المعطى القبلي في ليبيا ومركزيته.

ويمكن أن نشير إلى أن هذا المفهوم متناقض مع أيديولوجية النظام الثورية والشعبية

ولكنه يدخل في صلب العمل السياسي للنّظام. فما هي مبررات ذلك؟

إن البدونة تعفي السلطة من تحقيق التّحديث السياسي والاجتماعي ومن تمكين المجتمع من البنية المؤسساتية الضرورية، بحكم أنّها تبني علاقة زبونية مباشرة بين السلطة والمجتمع يكون فيها الولاء مجال مقايضة مادية.

كما إن البدونة تعفي السلطة كذلك من دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية، وتمكّنها من حرية كبيرة في تسيير وتصريف شؤون الريع النفطي دون محاسبة، إضافة بطبيعة الحال إلى التحكّم في المجتمع من خلال أقرب هياكله وبناه. وهكذا يصبح المجتمع المحلي جزءا من العمل السياسي، إلى حد يمكن الحديث معه عن حالة من الاندغام بين السلطة والمجتمع.

والملاحظ في هذا السياق أن الظواهر المشار إليها تدلّل على عديد من المعطيات

أ -الميل إلى التوظيف الظرفي والسريع المرتبط بإعادة إنتاج السلطة.

ب -عدم وجود إستراتيجية واضحة لصهر البنى التقليدية وإدماجها في المجتمع الشامل.

ت -صعوبة إنجاز مشاريع التحديث.

فالمشكلة القائمة في المغرب العربي هي صعوبة إنجاز عملية التحديث دون مصادمة عديد القوى والفاعلين الاجتماعيين. فالمشكلة لا تكمن فقط في بناء الهوية، وإنّما في وجود عديد من البنى الاجتماعية والثقافية التي يصعب صهرها .ولذلك، فهي تحافظ على طابعها ما قبل الحداثي .فكيف يمكن أن نفسر هذه الظواهر؟

ثانيا :شبكة الفرضيات المفسرة:

1- الفرضية الأولى: حدود الإدماج الثقافي:

من الملاحظ أن التجربتين في ليبيا والجزائر استعانتا بأشكال اجتماعية ما قبل حداثية ممثّلة في القبيلة والعرش .فالقيادات الشعبية في ليبيا هي مجمل شيوخ القبائل والوجهاء والأعيان الذين يتحولون بفعل قربهم من السلطة وقبولهم الزبوني بتوجهاتها والتزامهم بتنفيذ اختياراتها في الجهات، إلى أدوات فاعلة في مناطقهم، ذلك أن القيادة الشعبية تعتبر: " *رافدا قويا لسلطة الشعب، فهي المحرك للجماهير والموجه والمرشد لها، وهي البوتقة التي*

تنصهر فيها جماهير كل منطقة من مناطق الجماهيرية العظمى لتشكّل وحدة وطنية واحدة، وتتكون القيادة الشعبية من مجموع الأفراد الطبيعيين الذين ينتمون لأوساط شعبية واجتماعية، يحظون باحترامها ويحوزون على ثقتها، ويتمتّعون بسمعة طيبة وخلق كريم ..عاقلين واعين ..مؤمنين بفكر ثورة الفاتح العظيم."

"فالقيادة الشعبية الاجتماعية هي المظلة الوطنية القيادية لكل القوى والهياكل والفاعليات في الجماهيرية العظمى على أعلى مستوى، ولها القيام بكل المبادرات التي تكون في صالح السلطة الشعبية والوطن، في السلم والحرب والمواجهة .ولكل منطقة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادة شعبية اجتماعية تتكون من فاعليات أهلها، وتغطي المنطقة اجتماعيا وجغرافيا .وتختار القيادة الشعبية الاجتماعية من بين أعضائها مجموعة التنسيق لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا ما لم ترى القيادة الشعبية خلافا لذلك، يختارون فيما بينهم منسقًا عاما .ومن مجموعة المنسقّين تتكون مجموعة المنسقين على مستوى الجماهيرية العظمى." (11)

فعودة العروش في منطقة القبايل قد تكون معبرا عن حاجة مجتمعية .فالعرش هو رابطة دموية، وتجمع حول جد واحد وطريقة لتعبئة العائلات حتى وإن كانت متباعدة من حيث مقر الإقامة . (12) ومثل هذه العروش هي سلطة فعلية ملزمة لكافّة أعضائها، ذلك أنها تمثّل مجموعة من التجمعات المستقلة عن السلطة وحتى عن الأحزاب الحاضرة تقليديا في منطقة القبائل، ونعني بذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية R.C.D. وجبهة القوى الاشتراكية . (13) F.F.S.

فلجان الأحياء أو تنسيقية العروش هي ظاهرة اجتماعية وثقافية، بدليل انتشارها فـي سطيـ ـف وبرج بوعريريج والبويرة وبجاية وبومرداس وخاصة تيزي وزو ومشد الله. (14)

فعودة القبيلة فى ليبيا كحركة إرادية Acte volontaire أو العودة من قبل السلة قصد توظيفها، وظهور العروش بقوة فى الجزار، قد يكونان تعبيراً عن حاجة مجتمعية. فاللجوء إلى العروش Tajma at أو إلى القبائل هو تعبير عن ضعف الصهر الثقافى والاجتماعى وغياب المشروع القادر على التعبئة الجماعية الجماعية وعلى الارتقاء بالتنوع الثقافي إلى مرتبة التّعايش .فما يوحد التاريخ الليبي والجزائري هو أنهما تاريخ قطيعة وليس تاريخ تراكم وامتلاء، أخذا في الاعتبار حجم التقطعات والإقصاءات، حتى وإن كانت هذه

التقطعات توصف بالثورية .[15] فيكفي أن نتأمل ما تعرض له تاريخ الحركة السنوسية في ليبيا من إقصاء وما تعرض له الآباء المؤسسون في الجزائر، لندرك قوة القطيعة التاريخية وعمقها، رغم كل محاولات أسطرة التاريخ في البلدين والتركيز على رموز دون أخرى واستبعاد ما يناقض "القراءة الرسمية. "

فالإقصاءات والاستبعادات تحول دون خلق وعي متجانس وخاصة دون تحقيق الصهر المتين لمكونات المجتمع وللبنى الاجتماعية ما قبل الحداثية.

ولعل ذلك ما يبرر اللجوء -الإرادي أو اللاإرادي -إلى إحياء أشكال التضامن البدائية والخيال الجماعي المحلّي وتفعيل التعبيرات الثقافية والسلوكية ما قبل الحداثية. وينضاف كل ذلك إلى عملية تسييس التضامنات التقليدية وتوظيفها من طرف هذه الجهة أو تلك .[16] ذلك هو أبرز مظاهر الألم الجزائري على حد تعبير إسماعيل غوميزيان .[17] فالتركيز على محوري الاشتراكية والتنمية واعتماد التصنيع السريع والتعليم الجماهيري والمجاني ومحو الأمية والثورة الصناعية والزراعية[18]، لم يساعد على صهر البنى التقليدية .فبمجرد ظهور الأزمة السياسية في الجزائر سنة 1988، عادت الزعامات التقليدية المحلية إلى الظهور ممثّلة في لجان تنسيقية العروش المشابهة في بنيتها وتركيبتها لأية بنية قبلية أخرى .فالمفارقة إذن هي إصرار تنسيقية العروش على استبعاد النخب الحزبية، مهما كانت هويتها السياسية والأيديولوجية ودرجة معارضتها للسلطة وعلى استبعاد ما يسميه بالندي Balandier**أدوات الحداثة السياسية مثل الأحزاب والجمعيات** .وهي بطبيعة الحال مستويات أساسية في دينامية المجتمع المدني.

ولعلّ هذا ما يؤكّد مأزق التحديث في أغلب الأقطار العربية وخاصة في ليبيا التي ألغت بفعل الثورة الثقافية المعلنة في أفريل 1973الأحزاب والجمعيات والقوانين والمؤسسات[19]، وحتى الدستور، بل أقصت كل النخب غير "الثورية."

ونتيجة لاتساع الإخفاق وفشل المؤسسات في إنجاز الحداثة وانخرام كلّ المراجع والتصورات، يكون الارتداد إلى المرجعية -الأساس، وهي القبيلة أو العشيرة.

الفرضية الثانية: أزمة ثقافية أم أزمة اقتصادية؟

إن تنسيقية العروش، مثلها مثل القيادات الشعبية هي حديثة العهد سياسا ولكنها ذات أصول تاريخية بعيدة. فلجان القرى والعروش هي شكل جزائري قديم من أشكال

الديمقراطية المحلّية، تمارس منذ قرون في منطقة القبايل الكبرى. وتتبني التنسيقية على ما يسمى بـ ـ "تاجماعت "أي شيوخ القبائل وحكماء القرى في المجتمع القبائلي التقليدي. وهي خير تعبير عن صلابة نسيج الروابط والعلاقات الاجتماعية التقليدية في المجتمع الجزائري. وتكون هذه التنسيقية فاعلة خاصة في ظلّ تراجع أداء الدولة الوطنية وعدم قدرتها على إدارة الأزمات.

ومهما تباينت المقاربات، فإن ظهور القيادات الشعبية وتنسيقية العروش ربما يكون تعبيرا عن هوية ثقافية محلّية وعن حاجة ملحة إلى بناء مرجعية حتى وإن كانت ضيقة ومحـ ـدودة وقبلية الطابع. وتبدو الحاجة إلى تأكيد الهوية الثقافية المحلية قوية في الجزائر [20] أكثر منها في ليبيا، وذلك نظرا لأهمية الثقافة الأمازيغية، ووجود صراع ثقافي ورمزي حتى وإن كان شكليا.

ولكن الأزمة لا تبدو لنا رمزية وثقافية ومرتبطة بواقع النخب وانقساماتها، فقط. فهي كذلك تدليل على عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واتساع واقع التهميش وارتفاع درجة خيبة الأمل لدى الشباب في البلدين. ذلك أن عمق الخيبة في الجزائر قد يفسر إلى حد ما ظهور نخبة استطاعت استقطاب المطالب الثقافية الأمازيغية. وللتدليل على عمق هذه الأزمة، نشير إلى اعتماد اقتصاد البلدين على الريع البترولي أساسا بدون أن يولّد ذلك **دورانا عقلانيا للثروة وإنجازا حقيقيا للتنمية**.

إضافة إلى أن الاقتصاد الريعي أنتج فوارق طبقية واجتماعية عميقة، الأمر الذي أدى إلى تقسيم المجتمع إلى فئات متناقضة من حيث قربها وبعدها من الريع، وقدرتها على التلاؤم مع الاندراج في المنطق الزبوني أو ما يمكن أن نسميه بالباترمونيالية الجديدة N 閙-patrimonialisme.

ومن ثم، يمكن القول إن العودة إلى بنية التضامنات التقليدية Solidarit �towards traditionnellesوخاصة القبلية والعشائرية منها، هي تعبير عن حاجة إلى المؤازرة والتضامن أو إلى ما يسميه دوركايم بالتضامن الآلي. كما يمكن أن تفسر هذه العودة بالحاجة إلى التحصين الجماعي في مواجهة الإخفاقات المتنوعة.

فقد عرفت كل من ليبيا والجزائر صعوبات متنوعة في الانتقال من الثورة إلى الدولة .ولئن كانت هذه الإخفاقات أقلّ حدة في ليبيا، إلا أنّها قابلة للتعمق في ظلّ انغلاق الوضع الاقتصادي والسياسي.

فقد استلهمت التجربتان في القطرين النموذج السوفياتي -على علاّته -وتراجعت الزراعة بحكم اللّجوء إلى سياسة متشددة في مجال الثورة الزراعية، إضافة إلى تعدد صعوبات السياسة الثقافية والتعليمية وكثرة التسربات وتنامي معدلات الفقر [21]وانعدام البدائل نتيجة سيطرة المؤسسة العسكرية في البلدين، منذ 1962 في الجزائر و 1969 في ليبيا.

فرغم أهمية الريع البترولي بل ضخامته (14مليار دولار) والمتأتّي من السوق الرسمية والسوق الموازية، فإن المجتمع اللّيبي يواجه حالات حادة من التفقير والاحتياج وارتفاع نسب الإدمان لدى الشباب واهتراء الأوضاع المعيشية خاصة لدى فئة موظفي الدولة المقدرة بحوالي 700 ألف فرد.[22]

كما خلق الريع البترولي في البلدين تراجعا في الأداء التنموي وميلا سلوكيا واضحا إلى الاستهلاك المفرط وضعفا في الإنتاج إضافة إلى ظهور الاحتجاجات الحضرية .[23] ويمكن أن نشير، في السياق ذاته، إلى أن الحجم الإجمالي للاستهلاك يقتطع، في البلدين، ما لا يقل عن 50% من الدخل البترولي العام .[24] كما تحولت الطبقة السياسية من تنموية إلى ريعية وبيروقراطية تفرط في استثمار جهاز الدولة.

قد لا توجد إحصائيات رسمية في ليبيا للتدليل على حجم ظواهر الفقر والبطالة، ولكنّها ظاهرة شائكة بشكل لافت للانتباه. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإحصائيات المتصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي جد متوفّرة .وهي تشير إلى أن البطالة الفعلية تشمل 35% من مجمل السكان في الجزائر [25] أي ما يعادل 22% من السكّان النشيطين، الأمر الذي يعني بطالة الشباب وانخراطهم في الاقتصاد المضاربي وخاصة التهريب Trabendo وانعدام إمكانية الأمل في المستقبل وانسداد الأفق خاصة في المستويات الاقتصادية.

ولعلّ ذلك ما يفسر أن تولّدت في البلدين مشكلة حقيقية يمكن أن نسميها بمشكلة **تأطير الشباب** .وللتدليل على ذلك، نشير إلى أن نسبة التسرب تصل في المدارس الابتدائية إلى 76% في الأرياف الجزائرية %74 شبانا و %81 شابات .(وتصل نسبة التسرب في الثانوي إلى حدود 42%.

كما تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى البكالوريا لا تفوق 2% بحكم ارتفاع نسبة التسرب .Déperdition scolaire فمع تراجع

المشروعية التاريخية والنضالية أو بالأحرى تآكلها واضطراب التوازن الثقافي الاجتماعي الرمزي وإخفاق الثورات الثلاث (الثقافية والزراعية والصناعية) وتأزم الأوضاع الاقتصادية والسياسية تحت وطأة فشل الاشتراكية وتلاشي المشروع البومديني[26] وانعدام البدائل المقنعة واختلال المراكمة والتواصل وتوتّر علاقات السلطة بالمجتمع المدني والحركات الأصولية وتنامي مظاهر العجز، لجأت الجماهير، في الأول، إلى الإسلام باعتباره أقرب مرجعية ثقافية إليها، ثم ما لبث أن تبنّت المرجعيات المحلية الأخرى، وفي مقدمتها (العشيرة) في الجزائر و(القبيلة) في ليبيا. ولعلّ هذا ما قد يفسر اضطراب الهوية وتنامي الحاجة إلى التضامنات القديمة وإلى الوسائط والآليات الثقافية التقليدية، خاصة وأن النقلة في المرحلة ما بعد الاستعمارية transition post coloniale تبدو مؤلمة.

فإحياء الثقافة التقليدية، في كلّيتها أو أجزاء منها، يؤكّد في حالة الجزائر على الأقلّ، استمرار ثقافة التمرد، خاصة وأن منطقة القبائل احتضنت جزءًا أساسيا من حرب التحرير الوطني وشكلّت رأس الحربة في مقاومة الاستعمار الفرنسي.

الفرضية الثالثة: تهرئة النخبة وضعف الحركة الاجتماعية:

إذا سلمنا بأن التاريخ، في ليبيا والجزائر، تاريخ تقطعات وليس تراكمات، فهمنا إلى حد ما آليات تهرئة النخب وإقصائها وانعدام مقومات الحركة الاجتماعية .فمن الصعب أن نتحدث في تاريخ البلدين، وحتى في تاريخ الأقطار المجاورة عن دوران فعلي للنخب حسب عبارة باريتو Circulation des 閧ites، وإنّما هي حالة دائمة من الإقصاء المتبادل ومن الصراع غير الإيجابي.

فقد عرفت ليبيا منذ سنة 1972 حالة لافتة للانتباه من تدمير النخب Phagocytose des 閧ites ومحاربتها في موارد رزقها ومعيشها بفعل الثورة الثقافية المعلنة في أفريل 1973 وقيام حركة اللجان الثورية في نوفمبر 1978 وإلغاء كل الهياكل والمؤسسات والقوانين. ولذلك لم يعد الحياد الفكري والأيديولوجي ممكنا، كما أصبحت المعارضة مستحيلة تماما. ولئن كانت وضعية النخبة الجزائرية أقلّ سوءا من نظيرتها الليبية، إلا أنّها ليست أقلّ تهميشا وإقصاء، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرتها في التعبئة وإدارة الفراغ وإنجاز التغيير المرتقب. وقد يمكن أن يفسر ذلك، في تقديرنا، ضعف المجتمع المدني ومركزية المؤسسة العسكرية داخل المجتمع الجزائر وتأثيرها العميق في الحياة السياسية

وهامشية النخب الديمقراطية .[27] كما يمكن أن يفسر عدم تأثير التيار الديمقراطي في الحياة السياسية.

ولعلّ هذا ما يفسر تفريغ المجتمع من قواه الفاعلة في عملية التغيير Acteurs potentiels du changement، وانجراف التربة التي من شأنها أن تنمي العمق الثقافي والحضاري.

كما يمكن أن يؤشّر ذلك إلى متانة البنية الثقافية القبلية والجهوية قياسا بهشاشة البناء الوطني في الجزائر والقومي في ليبيا. فإذا لم يكن التاريخ عنصرا موحدا، ولم تؤد المدرسة دورها في الدمج الوطني والسياسي، ولم تنهض النخب بواجبها المنتظر في الصهر الثقافي، فإنّه من الطبيعي أن تطفو الثقافات المحلية على السطح، وأن تتدعم. ولكن المشكلة الرئيسية هي أن تصبح الثقافات المحلّية عنصرا معوقا لعملية الدمج السياسي والوطني والاجتماعي وعنصرا مشجعا على الفرقة ومعرقلا لتحديث المجتمع. وتلك هي إحدى أبرز مفارقات المنطقة العربية!

ويمكن أن نذهب إلى أن الثّقافة السائدة هي ما قبل حداثية بحكم صلابة عناصرها التقليدية وتمسك المجتمع العميق بها، الأمر الذي قد يفسر اضطراب الهوية .فليس خافيا عمق أزمة الهوية في الجزائر وليبيا على حد السواء. ذلك أننا يمكن أن نلاحظ في الجزائر صعوبة بناء هوية شاملة وموحدة لكلّ مكونات المجتمع .في حين تحاول السلطة السياسية في ليبيا جاهدة أن تفرض هويات متعددة (واحدة عربية وثانية أممية وثالثة أفريقية) على مجتمع يقاوم بكلّ ما أوتي من قوة من أجل الإبقاء على انتمائه الليبي الضيق .وتلك هي إحدى مفارقات ليبيا الراهنة التي تؤكد صعوبة مصالحة المجتمع مع ذاته.

الفرضية الرابعة: عدم توفّر شروط بناء النخبة

يجب أن نشير منذ البدء إلى أن هذه الملاحظة لا تنطبق فقط على المجتمعين الجزائري واللّيبي، وإنّما أيضا على أغلب المجتمعات العربية. ولذلك يمكن أن نسجل وجود صنفين من الصعوبات:

أولا: صعوبة صهر البنيات التقليدية ودمجها في مشروع تحديثي شامل، إضافة إلى صعوبة إعادة تأهيل البنى والتضامنات التقليدية تأهيلا عقلانيا.

ثانيا: صعوبة بناء النخبة حسب الشروط العقلانية الحديثة للمفهوم، لما يميز

المجتمعات العربية من تقطّعات من جهة ولانعدام الظروف السياسية والمؤسساتية لعمل النخبة وحريتها من جهة أخرى بحكم وجود حالة عامة من الانسداد البنيوي الذي يصعب في تقديرنا، تجاوزه في المدى المنظور.

كما يمكن أن نشير إلى تعدد الصعوبات التاريخية والسياسية التي تحول دون بناء مجتمع مدني متطور يساعد على توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع الشامل .فقد كانت العلاقة دائمة التوتّر، وكان الصراع على أشده خاصة في حالة الجزائر المعاصرة. فما هي المعطيات التاريخية والسياسية التي من شأنها أن تساعدنا على أن نفهم، من داخل التاريخ الجزائري، تعدد معوقات بناء المجتمع المدني؟ وهل من الضروري العودة إلى الواقع السياسي لفهم التطورات الحالية؟

إن الفرضية التي نشتغل عليها اليوم هي فرضية سيطرة ثقافة العنف، تاريخيا، وتحكّمها في مختلف مفاصل المجتمع، الأمر الذي حال دون مراكمة التجارب والنخب وخاصة دون بناء علاقة متوازنة بين السلطة والمجتمع .وقد تجلّى ذلك خاصة في المرحلة الاستعمارية ومع انتفاضة أكتوبر 1988 التي لم تحظ بما فيه الكفاية من الدراسة والتحليل.

فيكفي أن نعود للتاريخ لنتأكد من أن نموذج الدولة الاستعمارية بممارستها القمعية شكّل، المنطلق لتأصيل هذا العداء المتبادل، لأن الظاهرة الاستعمارية قامت على استبدال مجتمع كامل بمجتمع آخر بواسطة اغتصاب الأراضي الزراعية وهدم البنى الريفية التي كـ ـانت تشغّل 90 بالمائة من سكان البلاد الجزائرية في حدود بدايات هذا القرن .فبقدر ما كان تفكيك البنى التقليدية والزراعية[28] عنيفا ومدمرا، كانت ردود الفعل أشد عنفا و شراسة .كما انعكس ذلك على حرب التحرير الوطني. فقد قاوم المجتمـ ـع الجزائري طيلة "الليلة الاستعمارية"، بحسب عبارة المناضل فرحات عباس[29]، الغزو الثقافي المتعمد والتسلّط الإداري والبوليسي بأساليب متعددة، مثل التمرد والمقاومة المسلحة، أو المقاومة السلبية، مثل العصيان ورفض التعامل مع الإدارة الاستعمارية، وخلق شبكات من العلاقات التنظيمية والاجتماعية الخارجة عن النسق القائم .فإذا كان الرد الوطني على السياسة الاستعمارية قويا، فلأنّها تعمدت القضاء على مختلف النخب الجزائرية، وهدم كامل البنية الاقتصادية والثقافية والذهنية التي تسند المجتمع الجزائري التقليدي بهدف خلق قوى سياسية واجتماعية جديدة مرتبطة مباشرة بالاستعمار .[30] ولذلك مثّلت الإدارة الاستعمارية بالنسبة إلى الرأي العام رمز العنف والغطرسة، الأمر الذي فرض ضرورة القطع معها.

وعلى أنقاض المجتمع التقليدي الذي تم تفكيكه نهائيا، تعددت الجمعيات والرابطات والهياكل الثقافية والدينية والرياضية لبناء ثقافة المقاومة والرفض للنسق الاستعماري . وأمام التفتيت الاستعماري فقد أنتج المجتمع أشكالا جديدة من التنظيم لـ ـ "رأسماله الرمزي"، ولهويته الثقافية. فبعد مرور نصف قرن من الزمن، نلاحظ من جديد عودة المجتمع الجزائري إلى التّنظيم خارج دائرة رأس المال الثقافي والذهني الذي رسمته الدولة منذ الستينيات.

وهكذا حققت المرحلة الاستعمارية قطيعة كاملة بين المواطن والإرادة، والمواطن والدولة، لأن العلاقة لم تشهد لحظة هدنة أو تجانس، بل كانت متوترة كامل التوتر. ولعلّ ذلك ما خلّف تقاليد تمرد دائمة وحالة انشطار مستمرة بين السلطة المركزية والتخوم، فتوزعت الجزائر إلى فضاءين، واحد رسمي ومهيمن، والآخر معارض وهامشي .[31] وداخل هذه التخوم تشكّلت حركة التحرر الوطني الجزائري، وتنامت إرهاصات "المجتمع المدني "في الجزائر، وتدعمت خصائص مجتمع جديد تدافع عنه قوى سياسية واجتماعية ناهضة ممثلة في مشروع الكفاح المسلح وبناء الدولة الوطنية.

كما استمرت هذه القطيعة حتى في مرحلة البناء الوطني بدليل تنامي "*المطالب النقابية والمهنية وارتفاع درجة الضغط الاجتماعي والاقتصادي*" [32]وبروز المطالب الثقافية والحضارية التي تتبنّاها الأحزاب البربرية (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجـ ـل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكية، الحزب الاجتماعي الديمقراطي).

ولعلّ هذا ما يفسر ارتفاع نسق المطالب الثقافية المتّصلة باللغة والمدرسة والمنظومة التعليمية والهوية وتحرر المرأة .[33]وتجسد هذه المطالب الثقافية صراعات اجتماعية بعضها ظاهر وبعضها الآخر مستتر .وهي لا تعبر فقط عن عمق الصراع مع الدولة الوطنية، وإنّما عن آلية الإقصاء المتبادل بين النخب، مثلما حدث بين حزب جبهة التحرير الجزائرية وبين حزب نجم شمال أفريقيا .ولأن ظروف نشأة النخب متوتّرة، فمن الطبيعي أن تحدث انشطارات عميقة بين نخب معربة وأخرى مفرنسة وثالثة إسلامية ورابعة أمازيغية.

إن ضعف النخبة وتفتّتها يعودان إلى استشراء ثقافة العنف وتقاليدها[34]، وإلى صعوبة بناء نخبة حقيقية في المنطقة العربية لانعدام الظروف الموضوعية للبناء .ذلك أن المنطق السائد هو منطق إهدار وليس مراكمة، إذا أخذنا في الاعتبار خصوصية الظروف السياسية

والتاريخية والاجتماعية.

الفرضية الخامسة: منعرج الثمانينات وتراجع المشروع

لقد عرفت كلّ من ليبيا والجزائر البوادر الأولى للإخفاق التنموي منذ منتصف الثمانينات، بل إن الخطاب السياسي البومديني لم يتردد في إعلان هذا الإخفاق منذ أواخر السبعينات[35]، في حين انتظرت ليبيا حتى سنة 1988 (أي سنة واحدة بعد هزيمة التشاد المؤلمة) حتى تعلن التحول اقتصاديا نحو نظام التشاركيات أي القطاع الخاص المقنّع .وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة شاسعة وعميقة من الإحباط والتفقير والتهميش والإقصاء وإلى بروز مجتمعين متناقضين: واحد مندمج ومستفيد والآخر مقصى تماما، خاصة وأن توزيع الثروة يتم وفق منطق زبوني محض .كما اختارت التجربتان التوقّف عن الاستثمار الإنتاجي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وخوصصتها، حتى وإن لم يعلن عن ذلك صراحة.[36]

كما تراجعت "الثورتان "عن المبادئ الكبرى مثل بناء الإنسان الثوري وتحقيق مجتمع الاشتراكية ودعم حركات التحرر عربيا وأفريقيا وعالميا. بل إن هذه الأيديولوجيا تأخّرت عن مواكبة الواقع المتغير والمتناقض .فبدأت الفجوة بين الحاكم والمحكوم في التعمق ودخلت "الأيديولوجيا الثورية" في البلدين مرحلة التآكل والاهتراء. كما تم الشروع في إعداد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية للانخراط في منطق السوق، مع كلّ ما يتولّد عن ذلك من آثار قد تكون مؤلمة في قادم السنوات...

ولكن المعطى السوسيولوجي الجديد بكلّ دراسة هو انعكاس الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي خاصة على فئة الشباب التي تمثل في كل من ليبيا والجزائر حوالي 70% من مجملّ السكّان (ليبيا 4.5 مليون نسمة) و(الجزائر 30 مليون نسمة) فلم تعد هذه الفئة تحظى بالتأطير والتعبئة اللازمين مثلما كان الشأن في السبعينيات، وتراجعت الأطروحات الأيديولوجية الرسمية .وينضاف الفراغ السياسي والأيديولوجي والثقافي إلى واقع البطالة المتفاقمة وانعدام الدخل وهامشية المتخرجين واحتياجهم وتوقف المدرسة عن دورها في تحقيق الحراك الاجتماعي .ومثلما أسلفنا، فإن نسب الفقر مرتفعة في كلّ من الجزائر وليبيا، وإن كنا لا نملك إحصائيات دقيقة .وللتدليل على ذلك، فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن عدد الجزائريين المحتاجين للدعم فعليا، يقـدر بحوالي 14 مليون نسمة يوجد من بينهم

أربعة ملايين ونصف من دون أي دخل .[37] ومن ثم، يمكن القول بأن التفقير المادي والمعنوي وانتفاء المواطنة، وفق معناها الإيجابي وفراغ الشباب، سياسيا وروحيا واستشراء الإحباط العام، كلّها عناصر ساعدت على تسييس المراجع الثقافية والدينية وعلى ما يمكن أن نسميه **بالارتداد الذهني والمرجعي إلى بنى إجتماعية قاعدية دنيا مثل القبيلة والعشيرة.**

وما وجه الغرابة في ذلك، إذا كان الليبيون أنفسهم يسمون بلادهم بـ ـ "**إمبراطورية الفراغ**" إنّه فراغ العقل والقلب والانتماء الذي عبر عنه الشاعر الليبي عمر الكدي بقصيدة عنوانها " :**بلاد تحبها وتزدريك**...[38]"

4- ملاحظات ختامية

إن المتأمل في تجربتي البلدين، على تناقضهما يمكن أن يلاحظ تعدد معوقات التخطيط الإستراتيجي والعقلاني لإنجاز التحديث وبناء النخب الضرورية لعملية التنمية والتقدم، الأمر الذي يبين عدم وجود تلاؤم بين التخطيطات والنتائج من جهة وبين الانتظارات والإنجازات من جهة أخرى، علما وأن الجزائر وليبيا، من أكثر الأقطار العربية إنتاجا للمواثيق والنصوص السياسية الكبرى (ميثاق طرابلس 1962، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976).

إن الفرضية التي يمكن الانطلاق منها لتفسير الصعوبات الراهنة، هي أن الريع البترولي شجع غياب التخطيط وانتفاء الإرادة لبناء نخبة حقيقية. كما سمح للسلطة القائمة بهامش كبير من الحرية في إدارة الشأن العام واللجوء إلى العنف عند التعامل مع المجتمع عامة والنخبة خاصة بدون أن يكون ذلك متلائما مع إمكانيات المعارضة.

وبناء على هذا المعطى تعاملت السلطة مع النخب، توظيفا وإقصاء، إدماجا وطردا، حسب السياق والنفع خاصة.

ومن ثم، فإهدار النخب ليس فعلا عرضيا، بل هو امتداد لمفارقة بنيوية مهمة وهي عدم قدرة المجتمعات على مراكمة التجارب واستنتاج الدروس وتطوير الخبرات على ضوء التجارب المنجزة ولذلك، فلكل مرحلة قوانينها واعتباراتها ونخبها وصراعاتها... ولكن المفارقة السوسيولوجية هي أن هذه الخبرات والنخب والدروس لا تجتمع في تجربة واحدة، بحكم أن المنطق السائد هو منطق تقطّع يهدر المال والجهد ويجعل الانتقالية الديمقراطية

مؤلمة .فمن شروط البناء الديمقراطي توفّر المجتمع على عقد اجتماعي ملزم للحاكم والمحكوم على حد السواء...

الهوامش

1) Georges Gurvitch ; La vocation actuelle de la sociologie, TII, p.uf., 1963, p.66.

2-نشير هنا إلى أن ملاحظاتنا هى حصيلة دراسات ميدانية:

Moncef Ouannes, Islam, elites, modernisation et societe, These d Etat en sociologie, Tunis 2000, 600 pages.

انظر أيضاً السلطة والمجتمع والمجتمعيات، دراسة توثيقية وميدانية، التلار، تونس 2000.

3-Abdelhamid Brahimi, L`economie algerienne d`hier a demain, editions, editions Dahlab, Alger 1991 Andre Martel, La Libye 1835-1990, editions PUF, 1991.

4-Andre Martel, Ibid, pp- 130-131.

5-مؤلف جماعى، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا، 1969-1999، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا 2000.

6-Belgacem Nabi, Ou va L`Algerie? Editions Dahlab, Alger 1991, PP. 305-306.

7-Smail Goumeziane, Le mal algerien, editions Fayard, Paris 1994, p. 34.

8-M`hammed Boukhobza, Octobre 88, Evolution ou rupture, editions bouchene, Alger 1991, P. 17.

9-Pierre Bourdieu,, Sociologie de L`Algerie, P.U.F. Paris 1958.

10-Yve Deloye, Sociologie historique, editions la Decouverte Paris 1997, P. 24.

11-حديث القائد معمر القذافى فى ملتقى الفعاليات الشعبية، بمدن وقرى الجماهيرية العظمى، 1993/9/5.

12-Ghania Muffok, “Algerie, lutte de clans ou lutte de classes”?

13-وللتدليل على هذه القطعية العميقة، يمكن أن نشير إلى حجم إقصاء الأحزاب السياسية فى منطقة القبايل ومنع تنسيقية العروش مناضلى الحزبين المشار إليهما من المشاركة فى

المسيرات التى تم تنظيمها. ولذلك أكدت التنسيقية على أن المشاركة فى الفعاليات تقتضى التخلى عن الصفة الحزبية. ولهذا السبب رفضت أن "يتسلل" إلى صفوفها من تعتبرهم يساريين أو متطرفين، بحجة رفض تسييس المطالب معتبرة الانتفاضة مجرد حركة احتجاجية للمواطنين. ونتيجة احتدام الخلافات، اضطر المعارضون لهذا الطرح إلى تأسيس "اللجان الشعبية يوم 19 جويليه الفارط.

كما تطالب اللجان الشعبية بإعطاء بعد وطنى لحركة الاحتجاج، أى أن تكون مستقطبة لمختلف المطالب الجماهيرية.

14-Ghania Muffok, Ibid, P. 11.

15-M`hammed Boukholza, Octobre 88 Evolution ou rupture? Edfitions Bouchene, Alger 1991, P. 212-216.

انظر أيضاً:

Ruptures et transformations socials en Algerie, vol 1, office des publications universities, Alger 1989.

انظر أيضاً: على الكنز وعبد الناصر جابى، الجزائر والبحث عن كتلة اجتماعية جديدة، مجلة المستقبل العربى، العدد 183، ماى 1994، ص 21.

16- عبارة مأخوذة من حوار حسين آيت أحمد، مجلة الحوادث عدد 2180 بتاريخ 14 أوت 1998، ص 21.

17-Smail Goumeziane, Le mal algerien, editions fayard, Paris 1994.

انظر أيضاً:

Andre Nouschi, L`Algerie amere, 1914-1994, editions de la ,maison des sciences de I`homme, Paris 1995.

18- انظر على الكنز وعبد الناصر جابى المرجع السابق، ص 21 انظر أيضاً العدد الخاص من مجلة:

Croissance (numero special) n 379, fevrier 1995, p. 8-39.

19- خطاب القذافى "التاريخى" بمدينة زوارة، السجل القومى، الجزء 4، 1976ص 610-652.

المنصف وناس، السلطة والجمعيات، مؤسسة التالير، تونس 2000.

انظر أيضاً:

Moncef Ouannes, Islam, elites et modernisatin dans la Libye contemporaine, These d`Etat en sociologie, Tunis 2000.

20-Abdellah Bounfour, Le noeud de la langue

, editions Sud, Paris 1994, Mohamed Benrabah.

21- انظر لخاصة:

Smail Goumeziane, Ibid, p, 26-31, Ghazi Hidouci, L`Algerie, la Liberation inachevee, editions la Decouverte, Paris 1995, p. 137-147.

M`hammed Boukholza, Octobre 88, Evolution ou rupture? Editions Bouchene, Alger 1991, p. 56-64.

22- هذه معلومة استقيناها مباشرة، فى إطار دراسة ميدانية، من مسئولى الهيئة العامة للمعلومات فى ليبيا.

23- على الكنز وعبد الناصر جابى، الجزائر فى البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، ص 21.

24-Smail Goumeziane, Le mal algerien, p. 26-27.

انظر أيضاً:

Paul Bairoch, Le Tiers- Monde dans L`mpasse, I`impasse, Paris, Gallimaed, Folio 1992, p. 39.

24- معلومات مستقاة من حوار مع الأستاذ مصطفى بنشنان، فى جريدة الفيغارو، Le Figaro n 17698 du Jeudi 5 juillet, 2001, p 10.

25-M`hammed Boukhobza, Octobre 88, Evolution ou rupture, editions Bouchene, Alger 1991, p

26- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدنى فى الجزائر، من كتاب الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 195-209.

27-Boukhobza, Ibid, pp. 12-13, et Rene Gallissot, 損 henomene cyclique au Maghreb. Rupture ou reconduction du systeme politique, 揹 ans: Annuaire de L`Afrique du Nord (Paris: Center national de la recherch scientifique, (s.d) tome 28, pp 30-39.

28-Ferhat Abbas, Guerre et revolution d`Algerie I, La Nuit coloniale (Paris: julliaed, 1962).

29- لقد بلغ تفكيك بنية المجتمع الجزائرى من الداخل أحجاماً مفزعة، حيث أقر البرلمان الفرنسى سنة 1871 قانوناً سريعاً لتمليك سكان الألزاس المتضررين من النزاع المسلح بين فرنسا وبروسيا، بما يعادل 100.000 هكتار اغتصبوا من أراضى الفلاحين الجزائريين.

كما اشترى الفرنسيون بمجهوداتهم الذاتية فى الفترة الفاصلة بين عام 1899و1908، ما يقارب 277428 ألف هكتار، وفى الفترة الفاصلة بين عامى 1909و 3824781914 ألف هكتار. أما فى الفترة الفاصلة بين عامى 190 و 1943 فقد انتزع من الفلاحين الجزائريين ما يقارب 352892 ألف هكتار. وهكذا يكون مجمل الأراضى التى استولى عليها المتعمرون مليون هكتار. وتقدر الوثائق التاريخية عدد الأراضى الزراعية المنتزعة من الجزائريين فى نهاية الخمسينيات بست 276.566.000 أرض غابية و 280.000 من الأراضى المنبسطة والحقول)، فى حين تتحدث وثائق أخرى عن رقم يقارب الأربعة ملايين. وقد انعكس ذلك كله على تدمير البنية التقليدية للمجتمع الجزائرى انظر:

Djilali Sari, La Depossession des fellahs Alger: Societe nationale d`edition et de diffusion, 1975, pp. 29-30, 25-53 et 86.

30-Boukhobza, Octobre 88, evolution ou rupture? Pp 26-27.

31- انظر بخاصة الدراسة المهمة: عبد الناصر جابى، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيولوجية للإضرارات العمالية فى الجزائر، دار الحكمة، الجزائر 1995، ص 73-147.

32- على الكنز وعبد الناصر الجابى، المرجع السابق، ص 27 و 28.

33- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدنى فى الجزائر، محاولة فى قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، ضمن كتاب الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 205.

34-Fatima Bentaleb, :La rente dans la societe et la culture en culture en Algerie , in peoples mediterraneens, n 26, janvier- mars 1984, Jean Gadant, 損 etrole, rente et societe .

35- على الكنز وعبد الناصر جابى، مرجع سابق، ص 21.

36- على الكنز وعبد الناصر جابى، مرجع سابق، ص 29.

37- نشرت هذه القصيدة الجميلة بمجلة "لا" (اختفت)، أبريل 1997.

الباب الثالث

النخب الدينية (حركات النخب الدينية)

الفصل التاسع

من الفقيه السياسي إلى السياسي الفقيه

عروس الزبير*

من الضروري أن نجعل الغائب حاضرا لأن القدر الأكبر من الحاضـر هـو فـي الغائب

هاربرت ماركوز*

ميدان الممارسة السياسية وإشكال معارضتها بالجزائر عـرف بالانقسـامية الثنائية ذات الطابع, الشكلي (1)، و التي قد لا تعبر عن حقيقة الانشطارات الداخلية للزمرة السياسية الواحدة من حيث تنوع تركيبتها الاجتماعية ، انتماءاتها وولاءاتها السياسية إلى مسألة تدرج تغير طبيعتها تاريخيا والتنـوع المتـداخل لمصـادرها المعرفية والعقائدية المكونة لخطابهـا الأيـديولوجي المـؤطر لفعلهـا السياسـي والاجتماعي, إن كان على مستوى الممارسة الداخلية أو محاولات ربط العلاقـات العضوية على الصعيد الخارجي؛ هذا الفعل السياسي و الاجتماعي قد يأخذ شـكل الولاء الروحي الظاهري المتعدد المستويات و يظهر بدوره في شكل تنظيم,يجمع بين المحلية و العالمية، لكن لا يعبر في حقيقة أمره عن مصالح متعاضدة للفئـات الفاعلة ضمن هياكله أو التي تأخذ شكل الفئة المغلوبة المدافع عنها فـي خطابـه السياسي و الاجتماعي.

سيادة النظرة التحليلية ذات الطابع الثنائي للشأن الجزائري كان من نتائجهـا الأولى, تغلّب السياسي عن التناول المنهجي لدى الكثير من المهتمين بمحاولة فهم الواقع السياسي للجزائر و القوى المتصارعة ضمنه و حول القضايا الاجتماعيـة

---

* **أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر باحث متعاون بمركز البحوث في الاقتصـاد التطبيقي من أجل التنمية.**

*هربرت مازكوز، نشرية الحرية، 22 نوفمبر 1992، القاهرة، ص 2

الكبرى لهذا الواقع، الشيء الذي أدى إلى الإسراف في النعوت المشوهة والاستنتاجات المستعجلة حول هذا الواقع على حساب التحليل السوسيولوجي المتأني المفسر لواقع المجتمع الجزائري في فترة التسعينات خاصة، مما أدى إلى عدم الفرز بين مكونات القوى الفاعلة (النخبة) والمتفاعلة معه وضمنه و بالتالي مقاربة سلوكياتها و نظرتها اتجاه هذا الشأن وواقعه المتعدد القضايا و الأبعاد. هذا الواقع الذي لا يمكن فهمه دون الرجوع للمخزون التاريخي ذى الطبيعة الأنثروبولوجية بشكل أعم و السوسيو-تاريخي منه بشكل أخص للاقتراب على الأقل من النخبة المتفاعلة معه لمحاولة فهم تصورها العام لقضاياه السياسية، الاجتماعية و الثقافية الكبرى و بالتالي فهم أدائها السياسي والتحالفات المرتبطة به المقامة لمعالجة هذه القضايا.

وفق هذا الطرح نبدأ بعلاقة الاتصال بين الإخوان و الجزائر, التي كانت تتم عن طريق قسم الاتصال بالعالم الإسلامي, و الذي كانت مهمته دراسة قضايا البلاد الإسلامية و كيفية مساهمة الجماعة فيها حركيا, هذا القسم كان يجمع اللاجئين السياسيين من كل الأقطار الإسلامية و من أبرزهم الشيخ السليماني الذي أسس حزب الوحدة الوطني سنة 1947 وفق المبادئ العقائدية العامة لجماعة الإخوان، ثم الفضيل الورتيلاني الذي كان يشرف على الطلبة الجزائريين و تقديم المساعدات المادية لهم عن طريق مكتب جمعية العلماء, [2] الذي أسسه سنة 1949 و بدأ به رحلة التأثير والتأثر و مكنه من ربط العلاقة مع نخبة المشرق العربي السياسية والثقافية والانخراط في أشكال تنظيماتها.

إذ كانت للرجل في مجال تنظيمات التحرر و الدعوة الإسلامية على المستوى العربي والإسلامي، علاقة مع كل من(جماعة الإخوان المسلمين)، (تنظيم الشباب المسلمين) حتى وصل به الأمر استخلاف مرشد الجماعة حسن البنا في مناسبات عدة إلى جانب هذا كانت له علاقة مع (جمعية عباد الرحمن) [3] ببيروت، وكذا كانت للفضيل الورتلاني صلات عمل موثق مع الكثير من أعلام الفعل السياسي والإصلاحي ومنها خاصة صلاته المعلومة مع كل من شكيب أرسلان، محي الخطيب، رشيد رضا، حسن البناء محمد مصدق، طه حسين، عباس العقاد وجمال عبد الناصر و غيرهم، [4] الشيء الذي سهل عليه تأسيس جملة من الجمعيات و المنظمات السياسية التي وثقت العلاقة بين نخب الفعل السياسي في كل من المشرق والمغرب و من هذه المنظمات:

1-اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر التي أسست سنة1942 بالقاهرة.
2-جمعية الجالية الجزائرية التي أسست أيضا في نفس السنة و المكان.
3-جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا أسست سنة 1944 بمصر.
4-جبهة تحـ ـرير الجـ ـزائر تم إنشاؤها بلبنان فـ ـي الفـ ـاتح مـ ـن نـ ـوفمبر سنة1954 (5)

إلى جانب هذا كانت للورتلاني علاقة جيدة مع مناضلي الحركة الوطنية الذين كانوا يقيمون بالقاهرة الشيء الذي سهل عليه تسريب شلة مـ ـن النخبـ ـة الطلابيـ ـة المتشبعة بالفكر الأخواني بين الطلائع الأولى لثورة التحرير 1954(6) لكن انضمام جمعية العلماء للثورة ووفاة الفضيل سنة 1959 إلى جانب قـ ـوة التيـ ـار الـ ـوطني المتشبع بفكر و أيديولوجية حزب الشعب بالرغم من جانبها الديني، (7) منعهم مـ ـن أن يصبحوا ككتلة مستقلة و مسيرة للأحداث على غرار (نخبة) التيار السـ ـلفي ذى الطبيعة الإصلاحية التي كان لها شأن أثناء وبعد ثورة التحرير الوطني.

إذا كان هذا الأمر، أصبح يدخل ضمن المعلوم من الحدث التـ ـاريخي، فـ ـإن أشكال التنظيم التي أسستها النخبة الجزائية ذات المربط الثقافي مع المشرق و التي تخرج عن نموذج الفضيل الورتلاني لا تزال غير معروفة على الإطلاق، بـ ـالرغم من اعتمادها الصريح عقيدة جماعة الإخوان في بناء خطابها الأيديولوجي المبرر لفعلها السياسي في فترة الأربعينات خاصة و منها حزب الوحدة الوطني ونخبتـ ـه المؤسسة و رؤاها العامة لقضايا المجتمع لذات الفترة، الشيء الذي نحاول تتبعه في الموالي من هذه الدراسة على النحو التالي:

حزب الوحدة (8) الوطني أو مخزون النخبة البديل:

أمر هذا الحزب يدخل ضمن المجهول في العلاقة بين رموز نخبـ ـة الفعـ ـل السياسي بالجزائر ومثيلاتها بمصر و كذا علي مستوى تبادل الأدوار بين (فرديات) الفعل الثقافي المؤثر اجتماعيا و منه فعل المؤسسة الدينية وقراراتها المنمطة لحياة المجتمع العامة في جوانبها التشريعية، السياسية, الثقافية والفكرية منها خاصة التي تعتبر (قضية الشيخ عبد الرازق) مثالها الأوضح والتي لعبت فيهـ ـا دور النخبـ ـة الدينية التقليدية الجزائرية المهاجرة دورا خطيرا (9) ، يشبه من حيث التأثير والقوة دور الفضيل الورتلاني (10) في توزيع الفكر الإخواني على الساحة المصرية وقيادة فعله الانقلابي على المستوى الخارجي.

إنه معلوم, يقابله مجهول, يتعلق بالناحية التنظيمية ذات الطابع الحزبي للاتجاه الإخواني والذي عرفته الجزائر منذ سنة 1947م أي قبل المعلوم من الاتصالات و بصيغة مغايرة عن تلك التي عرفتها مصر من حيث التنظيم والرؤية النقدية لأوضاع الجزائر الاجتماعية والسياسية لفترة الأربعينيات خاصة عندما طرحت النخبة المؤسسة و الحاملة لهذا اللون الجديد من أيديولوجية لمعارضة نفسها كبديل, و ذلك وفق رؤى تستمد روح فكرها العقائدي بصريح العبارة من فكر الإخوان و لكن في شكل تنظيم هيكلي حزبي يختلف عن تنظيم الجماعة الأم, ليكون بديلاً عن الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في تلك الفترة. هذا الحزب البديل كتب عنه قطب التيار الوهابي بالجزائر الشيخ الطيب العقبي عنه حين فترة التأسيس سنة 1947 يقول: "كنا طالعنا في فاتحة هذا العام نتفا من الأحاديث في جريدة "المرآة" عن حزب جديد وجد في قطرنا هذا, يعمل لتوحيد الأحزاب و يسعى لجمع الكلمة, و رأيت أيضا في تلك الجريدة من الردود ما ينفي وجود هذا الحزب و يتجاهل حتى وجود رجاله بل و مؤسسه العالم الشيخ "الحسين اللمداني"، و لكن أخيرا بلغنا بأن هذا الحزب كون بالفعل و قدم إلى الحكومة برنامجه السياسي و شرع في تأليف فروع له في كثير من النواحي و البلاد و اتّصل بنا بعض رجاله معربين لنا عن مقصد الحزب الذي لا يعدو الصالح العام و العمل لجمع الكلمة و الاعتصام بحبل الدين المتين، حبل الله و صراطه المستقيم" (11)، ويضيف العقبي المنعوت دائما "بالنافر من العمل السياسي" :

"فقلنا مرحى للّدين و كل عامل باسم الدين من رجال كل جمعية و كل حزب لا يناهض الدين و لا يهزأ برجال الدين" (12)

هذا الموقف من الطيب العقبي يطرح جملة من الأسئلة ويجعل بعض الدراسات التي تنفي الفعل السياسي عن رأسي الاتجاه الوهابي بالجزائر محل مساءلة, إذ موقفه هذا وجملة من المواقف المماثلة, تذهب إلى عكس الاستنتاجات التي توصلت إليها بعض الدراسات حول عزوف الرجل وابتعاده عن السياسة. إلى جانب هذا, فإن الحزب السياسي الجديد الذي يقر مؤسسه عملهم وفق برنامج سياسي بديل في إطار القوانين الفرنسية المنظمة للحياة السياسية لما بعد الحرب الكونية الثانية, هو في الحقيقة أمر جديد, يخالف تاريخ الممارسة السياسية باسم الدين في العالم العربي الإسلامي, بل ويخالف أساسا الفكر التأسيسي والنهج التنظيمي لجماعة الإخوان الذي يقول القائمون على الحزب الجديد أنهم ينتمون إليها

صراحة وقد حمل هذا الحزب اسم:(حزب الوحدة الوطني) [13] كما سبق الإشـارة إلى ذلك و مشروع سياسي فيه الكثير من آمال الوحدة و عقل نقد الواقع المـؤدي للاختلاف ونقلية السلف المنتجة للاستنساخ، إنها نخبة الأربعينات الباحثة عن الذات الضائعة.

إشكالية الوحدة والاختلاف:

هذه الثنائية قد يوضحها تقديم النخبة التي كانت تقوم علـي "حـزب الوحـدة الوطني" والتي كانت ترى فيه من حيث الهدف أنه:

1-"يسعى إلى تحقيق الاستقلال التام, الداخلي و الخارجي للجزائـر مماثلـة بشقيقتيها مراكش وتونس المطالبتين بذلك "

2-(ليتسنى لها الانخراط بعد ذلك في سلك الدول العربية الخمسة و تحظـي بالعضوية في مجلس جامعتها العظيمة التي لا يسمح قانونها الأساسي بالعضوية فيه لغير الدول المستقلة**)** [14].

إذن الهدف فيه من الدلالة الكثير عن عمق التأثير و التأثر بين نخب جنحـي مكونات العالم العربي التي جمعت بينها مؤسسات "التثاقف" التاريخية و التي كانت حيزا لمجهودات التوعية بين عناصر هذه النخب بحالـة مجتمـع الانتمـاء.إنهـا مؤسسات التكوين التقليدية التي كانت ميادين للفعل السياسي [15] ومر بها صـاحب مبادرة تأسيس الحزب وهى: القرويين بالمغرب، الزيتونـة بتـونس و الأزهـر بالقاهرة.

بالإضافة إلى هذا الهدف الذي يعتبر تمييزا جاءت به نخبة التأسـيس، كـان يتصف هذا الحزب عن غيره من الأحزاب (بعلو مطلبـه عـزة شـعاره وتفـوق قـانـونه مـع خلـوه مـن مساوئ غيره, لأنه وبكل وضوح نسـخة مـن حزب [16] "**الإخوان المسلمون**" هكذا و بصريح العبارة, وهو:(الأول من نوعه في الجزائر) من حيث الانتماء الواضح كل الوضوح مثل وضوح المطلب والشعار.

فالمطلب هو الاستقلال و الشعار هو "الدين واللغة والوطن" كما تؤكده وثيقـة التأسيس لفظا وحرفا وتزيد في الخصوصية بالقول إنه: "هـو الأول مـن نوعـه بقطرنا مثلما هو نسخة من حزب [17] الإخوان المسلمون الطائر الصيت بالشـرق الرافع للواء الإسلام والعروبة والحامل لمشعل الدين والوطنية الصادقة). لكن هذا الالتقاء والوحدة مع جماعة الإخوان يقابله اختلاف يتماشى وطبيعة ظرف مجتمـع

نخبة التأسيس، تؤكده بعض مواد القانون الأساسي للحزب و منها المـادة الأولـى التي تنص صراحة على طبيعة الشعار وهو: (الدين و اللغة و الـوطن ورسـمية اللغة العربية) [18]، فإذا كانت المادة الأولى ركزت على الشعار تمييزا للحزب عن الجماعة فإن المادة الثانية هدفها التمييز بين نخبتي الجماعـة الأصـل والحـزب الاستنساخ وهذا باشتراطها لعضوية المجلس الإداري أربعة شروط هي:

1) الثقافة بالعربية و الفرنسية أو غيرهما من اللغات الحية؛ يراعى في صاحب العربية المقدرة على الكتابة أو الخطابة وغيره يكون ذا شهادة ثانوية على الأقـل، مع اعترافه بالعربية لغة له والإسلام دينه.

2) حسن السيرة و التخلق بالأخلاق الفاضلة.

3) ممارسة مهنة حرة.

4) عدم التزوج بأجنبية.

وأكثر الشروط تأكيدا بالنسبة لنخبة تأسيس الحزب الوطني، هو هذا الشـرط الأخير والذى ترى فيه تأكيدا أنه علامة من العلامات والتنافر بين العمل الـوطني الناجع من عدمه إذ:"لا يصدق ادعاء الوطنية و الغيرة على القومية مـن مقتـرن بأجنبية" بل و يتأكد هذا: "في حق الجزائري إن كانت الأجنبية فرنسـية" لأنـه لا يمكن حسب ذات الرأي "أن يحارب المرء الاستعمار و زوجه المشاطرة لـه فـي الحياة و المطلعة على أسراره و أقرب الناس إليه من جنس المستعمر" وهنا تظهر قوة سيطرة المحلي على ذهنية أهل التأسيس و يبرز الفرق بين دعـوة الإخـوان بصفتها دعوة واعية بعالمية الدين و بين شروط العضوية في حزب الوحدة الوطني المؤسسة والمستمدة من معطيات الواقع و الأحكام المستمدة منه و المنسوبة للدين لا على أساس المعلوم من أحكام هذا الدين. إنها حالة الوعي النفسية الناتجة عـن ظرف الهيمنة المشينة للجنس المستعمر-بكسر الميم- على الأهلي المستعمر- بفتح الميم- و التي أصبحنا نجدها كحالة شرط في تأسيس الدولة بعد مرحلة الاستعمار، وكأن التاريخ معيد لشروط الفعل السياسي التأسيسي الماضي كآليات ثابتة لشروط فعل البناء السياسي الحاضر و المستقبلي.

بقية المواد ذات طابع عام, تؤكد فعلا على طبيعة و دور هذه النخبة الريادي و من هذه المواد التي قد تحتاج إلى إبراز، المادة الثانية عشر و الأخيرة و التـي تحدد دور النخبة في: (تثقيف الشعب سياسيا و دينيا).إنه حزب النخبـة المفرطـة

الأمل القائم على تضخيم الذات وتوظيف الكامن من الثقافة الشعبية لإيجاد الحيـز المناسب لها على مستوى البنية الكلية للمجتمع.

النخبة المؤسسة للحزب:

هذه النخبة تتجسد وبشكل صارم في نخبة التأسيس و التي تتكون من أربعة عناصر أساسية يصفهم الكاتب العام للحزب بالقلم العربي, أحمد بن الشيخ بالأساتذة وأعضاء الديوان السياسي إلى جانب كونهم أعضاء المكتب السياسي و مؤسسـي الحزب وهم [19]:

1) الأستاذ الحاج الحسين السليماني من المدية خريج كلية أصول الدين بالقاهرة.
2) الأستاذ عمار عيمش، صحفي و كاتب قدير باللغة الفرنسية بالجزائر[20] .
3) الأستاذ إبراهيم آمهدن، ملاك و فلاح بالعفر ون خريـج الجامعة الزيتونية.
4) أحمد بن الشيخ الحسين الخلفي[21] الأستاذ بنادي الرشاد بعاصمة الجزائـر خريج الجامعة الزيتونية.

إنها النخبة السياسية المتخرج معظمها من الجامعات التي كانت تمثل رمزيا بالنسبة للعالم العربي الإسلامي منبع المعرفة الدينية و مقام العقـل المنـتج لهـذه المعرفة.هذه الجامعات هي: القرويين, الزيتونة والأزهر الشريف, و التي شـكلت تاريخا بالنسبة للجزائر مصدر مخزونها الأساسي من الإطارات الدينية المنتجة أو المديرة لوعيها الديني المؤطر للحياة الاجتماعية العامة و الموظفة له في حـالات الحرج التاريخية الكبرى، لكن الجديد في هذه الكتلة التي اختيـرت للقيـام بفعـل سياسي بديل ورود ميزتين جديدتين وتتعلق الأولى منهـا بالانتمـاء الاجتمـاعي والثانية تتعلق بالمخزون الثقافي الذي ينتمي إليه المؤسسون؛ فالميزة الأولى يعبـر عنها ممارسة اسم الأستاذ إبراهيم آمهدن الفلاح بالمهنة والثانيـة رمزهـا عمـار عيمش الكاتب باللغة الفرنسية و الصحفي بالمهنة و المناضل سـابقا فـي حـزب الشعب و الذي دفعت به أزمات الحزب إلى نقيض طبيعة انتمائه، إنها نخبة الفعل السياسي الذي يقوم على المزاوجة بين الثقافة الإسلامية كنموذج مأمول ومقابله من الثقافة الغربية كتنظيم مفروض إلي جانب الدمج بين مكونات الانتماء الاجتمـاعي ذو الطبيعة الطبقية وهو ما قد يفسر إلى حد بعيد تركيز بيان التأسيس على نقطتين هامتين في الممارسة السياسية القائمة على هذه المزاوجة مما يـدفعنا بالضـرورة منهجيا أن نسجلهما نسخا كما وردتا في نص البيان و ذلك على النحو التالي:

1) الديمقراطية الحقّـة.

2) الحرية والسير بالشعب الجزائري إلى الاستقلال في دائرة سلمية هدفه.

وردت النقطـتان على شكل ملاحظة مركزة فيها دلالة عميقة علـى وعـي جماعة التأسيس كل الوعي بمضامين المفاهيم الموظفة في بيان النّشأة، خاصة فيما يتعلّق بمفهومي (الديمقراطية والسلمية), وقد يفسـر هـذا بانتمـائهم الاجتمـاعي وتكوينهم الثقافي اللذين يقومان على المزاوجة الشيء الذي مكنهم مـن اكتسـاب القدرة الذهنية والأدوات المؤدية إلى ذلك, هذا الانتماء الاجتماعي التكوين الثقـافي يتتبع ملمحه بيان التأسيس تفريدا و وفق سلمية المكانة لكل منهم وذلك وفق الدرج التالي:

أ- رئيس الحزب: إنه رمز و نموذج نخبة التأسيس إذ يقدم وفق أبعاد ثـلاث وهي البعد الجغرافي، مؤسسة التكوين وطبيعة الفعل السياسي والإصلاحي علـى النحو التالي:

- هو"الأستاذ الشيخ الحاج الحسين من مدينة المدية."
- " من طلبة الأزهر الشريف و خريج كلية أصول الدين بالقاهرة".
- "شارك في حزب الاستقلال نضالا و كان من دعاة الإصلاح صوتا."

ثلاثية لكل منها مزية، الانتماء الجغرافي، تم التركيز فيهـا علـى المزايـا الأخلاقية وقيم التقليد و المحافظة حيث توصف المدية في كتابات الرجـل دومـا بالعفة والتدين والتي قد ترجع لأسباب سوسيولوجية خاصة بالحياة المغلقـة لأهـل المدية من حيث النموذج الثقافي والعادات والقيم المرتبطة به والذي تشترك فيه مع بعض المدن العتيقة المشابهة لها من حيث التاريخ و طبيعـة البنيـة الاجتماعيـة والثقافية، أما التكوين والمكانة العلمية, يذكرها بيان التأسيس تحديدا من حيث المدة والمكان مرتبطة على التوافق بالقدرة على ممارسة العمل السياسي عنـدما يقـول بالنص: (قضى أربع سنوات بالمغرب الأقصى يزاول الدروس في كلية القـرويين ويشارك في حزب الاستقلال و كان من دعاة التجديد و إصلاح التعلـيم) [22], إذن حياة الرجل كانت مقسمة بين تلقي العلم في جامعة القيروان و ممارسة السياسـة بالمشاركة في حزب الاستقلال والدعوة إلى التجديد و هذا فيه دالة ميدانيـة علـى طبيعة العلاقة الواعية التي كانت تربط مكونات النخبة علي مستوى منطقة المغرب و تمتد إلى مثيلاتها في منطقة المشرق ، وهو ما يؤكده هو ذاتيا في اسـتجواب نشرته أسبوعية "الحقيقة" في العدد الصادر بتاريخ 08 إلى 14 مارس مـن سـنة

1995 بقوله: "بعد أن طلبت العام كان لي أن اتصلت بجماعة علال الفاسي, وكان لهم ارتباط بجمعية العلماء المسلمين في إطار خطة إسلامية, حيث كنت فـي ذاك الوقت متصف **بالعقيدة السلفية** التي حددها الشيخ محمد بن عبد الوهاب" [23], وهنا يظهر سر تحمس الطيب العقبي و ترحيبه بالحزب عند لحظة التأسيس.إنه عنصر جديد في مسيرة الرجل يجعل من رجل سلفي و وهابي بالتوثيق مثل الطيب العقبي يتهكم من الذين يحاولون نفي هذا اللون من الرجال على الساحة السياسية في فترة الأربعينات.إذن الرجل موجود من حيث البدن و النشاط السياسي الذي بدأه سـلفيا منتميًا من حيث التنظيم إلى الدوائر المرتبطة بنشأة ملك آل سعود لكن هذا لم يمنعه من أن يكون من **دعاة (التجديد و إصلاح التعليم في جامعة القرويين)؛** إنه رجـل التحديث الذي وظف فريضة الحج توظيفا سياسيا يتماشى و تكوينه العقائدي الأول, عندما اغتنم فرصة أداء فريضة الحج (لزيارة مملكات جزيرة العرب والاجتمـاع بملوكها وأمرائها و كذا الاتصال بزعماء الشرق و الشخصيات العربية و معرفـة رجالات الدين و الأدب ثم التحول: (بدخول أرض الكنانة) حيث قضى نحو سـتة أعوام (يتغذى بلبان معاهدها العلمية) ومنها تحديدا جامع الأزهر والمشاركة طيلـة هذه المدة في (حزب الوفد المرؤوس لصاحب الفخامة زعيم وبطل الشرق سـعادة مصطفى باشا). هنا تتأكد طبيعة العلاقة التي كانت تربط نخبـة جنـاحي العـالم العربي والتي كانت تقوم من حيث أيديولوجية الفعل على المزاوجة بـين تـراث الإسلام السياسي والمقابل له الغربي. إنها مزاوجة ميزت البيئة السياسية المشرقية والمغربية على حد سواء و كان لها من الأثر الكثير في حيـاة فرديـات النخبـة السياسية العربية بصفة عامة, بل يضيف الرجل مزية رابعة لمزية المكان، العلـم والحنكة السياسية القائمة على المزاوجة وهي مزية ضرورية في ذات الظرف وكل الظروف لكل طامح لتأسيس حزب سياسي إسلامي يحاول أن يكون البديل لجملـة الأحزاب التي كانت قائمة بالجزائر التي ستقوم لاحقا في ظروف تاريخية وأسباب سياسية مغايرة تماما، إنها مزية المشاركة في قضية الأمة الإسلامية المقدسة التـي يقول بيان التأسيس عن مجهود الرجل فيها الكثير من عبارات تضـخيم الـذات و دورها فيؤكد أنه: (كان في جملة من تطوع من تلاميذ الأزهر لإيصال الإسعافات لمجاهدي فلسطين الشريفة و كان الاختفاء من الحرص البريطاني الشديد يحتم عليه قطع مسافة طويلة في ماء يغمر ثلثي جسد الرجل وكان ذلك في فصل القر) وهذا بالنسبة لمحرر البيان استحقاق في (منتهى التضحية؛ لأن في ذلك من المشاق ما لا

يخفى و فيه من الخطر ما لا يعزب عن عارف الحالة آن ذاك)، إنه عذاب الجسـم الظاهر المؤدي إلى شرعية الاستحقاق وإمكانية التمثيل؛ هذا التمثيل والاسـتحقاق يعضده البيان بملمح جديد يدخل لأول مرة في طبيعـة و خصـال رجـل الـدين السياسي إنها (المثاقفة) المثمنة التي أشرنا إليها سلفا بين مخزون التراث الشرقي الكامن وبين تاريخ الغرب الناهض، فالرجل -رئيس الحزب- و يوم انتهت دروسه (قفل راجعا للوطن الأم باستحقاق آخر لا يقل عما سبقه إذ (لم يفته أن زار ارض الإغريق و إيطاليا و فرنسا وأسبانيا) ليدخل مسقط رأسه بنحو سنتين قبل الأخيرة؛ و بمجرد دان (رمي عصى الترحال و دخل ميدان النضال و العمل و ظهره للبراز و صرف المواهب لخدمة الدين والوطن و لم يدخر جهدا في محاربة الاستعمار و لم يفوت فرصة تمكنه من توهين صرحه العتيد و النيل من قوته الجبارة) هذا برغم من أنه: (كان في طليعة من ابتلوا في أثناء الحرب تحت دولة دالاديي و ذاق آلام السجن و الاعتقال و لم يطلق سراحه إلا بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا) (24) ليستأنف النضال ضد الدولة التي حارب من أجلها و يتحول من مدافع عن الحرية إلى عنصر مقوس لها حسب أجهزتها الأمنية, فطلبته سلطة هـذه الدولـة التـي تحولت في خطاب الرجل إلى سلطة غاشمة ذات عزم شديد على الإيذاء به (فهاجر بإلحاح من بعض أصدقائه)[1] و لـــم يرجع إلى أرض و ميدان نضاله إلا بعد: (صدور قانون العفو) إنه موقف النخبة الواعية بالمخاطر وضـرورة تجنبهـا فـي الوقت المناسب لتتمكن من المحافظة على الذات المنتجة لخطاب و صور الأبطال الافتراضيين الممجد لحروبهم (الشعواء على المستعمرين) و الذين ينزلون ميدان السياسة كل ما جد الجديد و القادرين على جرد السيف (القراع مؤ ليـا - آليـة وطني غيور - أن لا يغمده حتى مطلع النصر) ولم يبق بهذا أمام البقية من رموز الأحزاب و نخبتها العاملة على عهده إلا الانقيـاد لأمرتـه والانصـياع لأوامـر تسير(قيادة) حزبه و هم بالخصال والمزايا التالية:

أمين سر حزب الوحدة (للكتابة بالعربية)

توافقا ليس بالغريب أن يكون أمين السر العام بالقلم العربي لـيس إلا أحـد مؤسسي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سنة 1987 وإمام مسجد باريس وأكثر الوجوه تمثيلا للإسلام الأوروبي بالذات والخاف [25] وهو:" حضرة الأستاذ أحمـد بن الشيخ الحسين" وهو من "أبرز العائلات القسنطينية" كما يقدمه البيان و"خـريج

جامعة الزيتونة المعمورة", والذي يقول عنه مؤسس الحزب وبحق أنه: "لم يكن أيام دراسته ممن كرسوا حياتهم لحفظ القواعد نائين عن الحياة الاجتماعية بل شارك في الأوساط التونسية على تنوعها، كما كان في طليعة من شاركوا في حزب الدستور من التلاميذ الجزائريين إن لم يكن أسبقهم" .هذا المقطع من نص تقديم أمـين سـر حزب الوحدة الوطني يرشدنا و يعمق لنا طبيعة الخصائص الاجتماعية و السياسية التي تميز نخبة تأسيس الحزب و من هذه الخصائص تأكيدا:

-الأصل العائلي و الاجتماعي، "من أبرز العائلات القسنطينية".

- طبعة التكوين و مصدره " جامعة الزيتونة".

- طبيعة النشاط السياسي ورقعته، يشمل الوطن ودول الجوار، "المشاركة في حزب الدستور" التونسي.

هذه الخصائص الثلاث مكنت الرجل من الفعل الإصلاحي و السياسي مـاثلا في" تأسيس مدرسة الرشاد" وإدارتها عند لحظة تأسيس الحزب, هذا التأسيس الذي يدخل في النشاط العادي وغير المنقطع لهذه الفئة و المتمثل في "العمل السياسـي المجدي" و"جوهره الدفاع عن الفكرة الوطنية" والقائم على" الحنكـة فـي العمـل التجنيدي" والذي مكّنته منه طبيعة النشاط السياسي في دولة الجوار وكـذا نوعيـة التكوين في جامعتها الأصل واللذان كان من نتائجهما "اعتنـاق جمهـرة شـبان العاصمة للعقيدة الوطنية" وحتى تجنيد بعض العناصر ذات الحنكة والدرايـة فـي ميدان الفعل السياسي المستمدتان من تجربة الفعل النضالي المنظم ومنهم على وجه الخصوص:

أمين السر العام للكتابة الفرنسية:

نترك أمر تقديم طبيعة ونوعية تكوينه وكذا كرونولوجية نسله السياسي إلـي الثابت في بيان التأسيس والذي يقدمه تفصيلا وفق سلمية فعله السياسـي وتكوينـه الثقافي على النحو التالي: "الكتابة العامة بالقلم الفرنسي أسندت إلى جناب السياسي الكبير، و الوطني المحنك الخبير السيد (عمرو يماش) الذي أفنى ثلثي عمره فـي الدفاع عن قضية الجزائر خاصة و أقطار شمال إفريقيا عامة". ويضيف موضـحا أكثر مسار هذا السياسي الغامض المسار للمؤرخين الذين عاشوا عصره بالمشاركة في الفعل السياسي والاجتماعي من أمثال عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون وكتابه التاريخي: (الكفاح القومي والسياسي للجزائر), فيوضح البيان معاكسـا أطروحـة

النفي المقصود مؤكدا أن " أمين سر الحزب باللغة الفرنسية كان ممن أسسوا حزب نجم شمال إفريقيا ومحررًا لجريدة الأمة بباريس كما كان عضوا في الوفـد الـذي مثل الشمال الإفريقي في المؤتمر الإسلامي بسويسرا سنة 1934م و مكانتـه فـي السياسة ممتازة وتفقهه فيها لا يجهله من اطلع على كتبه أو قرأ له" [26]، *وهنا* تبرز من شيم الرجل ثلاث خصائص وهي:

1- الخلفية التاريخية لنشاط الرجل السياسي
2- طبيعة التكوين الثقافي والأداة اللغوية الحاملة له.
3- مجال فعله النضالي.

خصائص إذا جمعت مع أوصاف من سبقه تجعلنا أمام صنف جديد من نخبة العمل السياسي في الأربعينيات و التي جمعت بين روح التعليم الـديني و الثقافـة الفرنسية في نضالها الوطني الشيء الذي يؤكد عدم التنافي بين أيديولوجية حزب الشعب الحاملة لشعار الاستقلال و الحركة الإصلاحية الدينية النافية لهيمنة الثقافة الفرنسية من حيث القيم وقواعد السلوك المرتبطة بها ويفسر في نفس الوقت منهج حزب الشعب في حث رجاله ومناضليه للأخذ بثقافة المستعمر في ميدان العمـل والنظر وشكل التنظيم وطرق النضال مع المحافظة في الحين ذاتـه فـي ميـدان السلوك على التقاليد و أخلاقياتها التي تفرضها ضرورات المحافظة علـى الـذات وقيم الحصر المرتبطة بها و الرافضة لكل أشكال المزج والامتزاج مـع الآخـر المختلف حتى وإن كان صاحب سطوة وهيمنة , هذا الموقف يعتبر عمر عيمـاش النموذج التطبيقي له لأن الرجل و بكل بساطة" لما عاد في ظرف سنة التأسيس إلى الجزائر بعد أن أفنى شطرا من حياته بفرنسا كان كله نضالا و محاجة و ذاق آلام السجون النازية و الفاشية من أول الحرب الأخيرة إلى أن حرر الحلفاء فرنسا،شـذ عن أقرانه ولم يتزوج هناك والحالة أنه ناهز الخمسين لأن وطنيتـه أبـت عليـه الاقتران بأجنبية و هاهو اليوم يقارن ابنة عمه الجزائرية طاهرة الأرومـة سـلالة المجد و الشرف و معدن العفة و الفضيلة أشرف بها من خصلة و أعظم من خلة!" إنه التطبيق الحرفي لبنود القانون الأساسي للحزب و فاعلية ثقافة الكامن المتصلبة التي جعلت من نخبة الأربعينات تبحث عن ذاتها في عمق الثقافة التقليدية وقيمهـا الحصرية التي تجعل من الفرد جزءا من الجماعة الأصلية بـالرغم مـن الثقافـة المكتسبة والنصف مواطنة المفروضة.

أمين المالية

قيم التقليد هذه ومثاقفتها مع قيم عيش الآخر، نعرف أكثر أمرها ومكانتها من خلال طريقة تقديم بيان التأسيس لأمين مالية الحزب إذ يعرف بنسب المهنـة [27] وطبيعة التكوين و ذلك و فق بناء القول على النحو التالي: "مالية الحزب هي بين يدي الأستاذ الأديب السيد إبراهيم بن مهدن مـن بلـدة العفـرون- أحـد معاقـل المعمرين-, خريج جامعة الزيتونة و تلميذ أبي النهضة ((الشيخ باديس)) والفلاح مهنة، يعيش من خبايا الأرض و من طويا الكتب، يعتني بالمحراث اعتناءه بـالقلم واشتغاله بالشعير لا يقل عن اشتغاله بالشعر". فالرجل حسب هذا التقديم ينتمي إلي بيئة سوسيو-مهنية ميزتها المزاوجة الثقافية والمهنية الناتجة عن المزج الاجتماعي لكتلتين إحداهما مهيمنة و الأخرى مهيمن عليها أدت إلى بروز عقل ناقد و محال للحياة العامة للمجتمع الجزائري وقواه الاجتماعية الإيجابية والسـلبية وفـق رؤى ذات مصادر معرفية متباينة وأدوات تحليل تنتمي لمدارس منهجية مختلفـة كمـا تبينه خطوات التحليل العام لواقع المجتمع الجزائري أثناء فترة التأسيس وهي وفق التدرج التالي:

الحالة العامة للمجتمع الجزائري

توظف هذه الشلة من نخبة التثاقف والمزاوجة مفهوم الحالة المرضية عنـد دوركايم دون الوعي بها معرفيا في تفسيرها المتعدد المستويات لحالـة المجتمـع الجزائري في فترة الأربعينات و يقسمون أمراضه حسـب المصـدر، المقصـد، القوى الاجتماعية المسببة أو المكونة لها على النحو التالي:

- أول هذه الأمراض مخطط لها وعيا و تدخل في إطار السياق العام لآليات الهيمنة المعتمدة من طرف المستعمر و"صادرة عنه عن عمد و مسيرة مركزيا من طرف نخبته و أذنابها السفلة من أبناء الوطن السفلة و الجناة" وهاته خطرها علـى الوعي الشعبي العام أقل " مادام الصادرة منهم يتجـاهرون بعـداوة الشـعب ولا يكتمون محاربة أبنائه بكل وسيلة و لدى كل سانحة".

- الثانية و يطلق عليها الأمراض الشائنة لأن مصدرها عدم النضـج و قلـة وعي الفئة السياسية القائدة للنضال الوطني وهي فئة من أبناء الوطن لها من "الخطأ لا يسوغ للنخبة المقابلة لها وصفها بالخيانة ما ابتعدت عن سـيئ القصـد؛ إلا أن الأمراض الناتجة عن تصرفات هذه الفئة كادت لا تكون أقل أضرارا بسير الوطن

من تلك لانخداع العامة لها بسرعة و لسهولة رواجها على السواد لأن مصـدرها أناس يحبون وطنهم ويأسفون لحالة شعبهم أو على الأقل يتظاهرون بذلك" وتنقسـم من حيث الصنف إلى عدة أصناف تنعت في أدبيات حزب الوحدة الوطني بالطبقات وهي:

1 - طبقة سياسية ضررها أكثر من نفعها

و هي فئة[2] "ظهرت على مسرح السياسة منذ أمد و لم تغادره حتى السـاعة ولا تزال على ما يظهر مصرة على البقاء في هذا الميدان بالرغم من ضآلة الثمرة وعقم النتيجة وبدون أدنى بحث عن سبب هذه الخيبة" و يعود إخفاق هذه الطائفـة في نظر نخبة حزب الوحدة إلى أسباب أربعة:

1- الأنانية والتعصب الممقوت لآرائهم و لو كان غير سديدة (ظنا مـنهم أن هذا من عوامل النصر و من شيم الساسة المتبصرين، فتكررت خطاياهم السياسية التي لا تعرب عمن له إلمام ما بالسياسة وظهر ضعفهم في غير ما موطن و هـم مع ذلك لا يعبأون بمن يسترجعهم عن هفواتهم و يرشـدهم مـن أبنـاء الـوطن المتبصرين، و صاروا يعللون غلطاتهم بما لا يبرره قانون السياسة مخرجيها على وجوه غير مسلمة و طريق غير معقولة. وميزتهم [(28)] حسب السياق العام لبيـان الحزب و المثبتة حرفا و تدرجا على النحو التالي:

2ـ يضاف إلى مجموعها من حيث الصفة "جهلهم العربيـة لغـة الشـعب واحتقارهم لها حتى أن بعضهم يعتقدون أن العربية ـ التي تكلفت بحمـل معـاني أسمى كلام ـ عاجزة عن أداء اصطلاحات سياسية و أسامي مخترعات عصـرية وليست إلا لغة دعوات و تحنث في المساجد أشبه باللاتينية لغة الكنائس" و" ينسـى هذا الفريق العائق" من النخبة السياسية حسب نص البيان " أن العربية لغـة ديـن ومدنية لا ثانية لها في لغة البشر وأنها هي التي هضمت علـوم اليونـان وفنـون الفرس و الرومان بدون كلفة وترجمت مدنية الأقدمين بلا أدنى وعي وصاغتها في قوالب عذبة عجيبة وبفضلها أصبحت العصور التالية تتمتع بعلوم العصور الأولى" هذا التقييم في حقيقة الأمر يثبت خاصية المثاقفة والمزاوجة التي جعلناهـا صـفة لنخبة الإخوان بالجزائر في فترة الأربعينيات والموضحة حرفا في هذه الفقرة، بل والمعاد إنتاجها كفئة قائدة وخطاب سياسي ذى طبيعـة حركيـة وتقييميـة بعـد الاستقلال.

3ـ عند تحديد هذه الصفة تذكر نخبة "التغريب" بالاسم **و الموقف** والماثـل في "ابتعادهم مكونات هذه الفئة عن الدين واستخفافهم برجاله معتقدين فيهم الجمود و التأخر و عدم الصلاحية لحياة هذا العصر وإن خاض العالم الديني في موضوع سياسي أو اجتماعي عدوه اعتداء منه على كرامة السادة المتفرنسين منهم و تطفلا على موائد الأقومين؛ و أعلنوا في غير ما مناسبة وعيدهم لعلماء العربية ورجالات الدين و حذروهم من الخروج عن دائرتهم التي لا تتعدى في نظرهم الهجاء والتيمم و الحيض [29]. إنه الصراع المشين القائم على التقسيم اللغوي و المسـتمر لغايـة الساعة و قد يستمر إلى نهاية الساعة إذا لم يتم الرجوع الواعي للذات التاريخيـة والمحاولة الجدية لأقلمتها مع روح العصر المتحول. [30]

4ـ و من المميزات الإضافية للنخبة ذات الثقافة الفرنسية كما يحددها بيـان التأسيس، "عدم مسايرة تيار الشعب والعمل برغباته ولا حتى برغبات المنخرطين رسميا في سلكها مما أدى إلى سيادة الاستبداد في تنظيماتها، مما أثر سلبا في قوتها المعنوية والمادية ونتج عن سلوكها هذا نفور الشعب منها وانسـلاخ بـارز فـي شخصياتها". إنها الحالة العامة و الوصف الدائم الذي توصف به "نخبة التغريـب" بالجزائر من طرف أصحاب المشروع البديل و الذي يستمد خصائصه مـن قـيم الذات و مسار تاريخها المحصور.

مع هذا عملها ليس منفياً من طرف نخبة هذا البديل،لأنها وبكل بساطة "قامت ببعض الواجب السياسي و إن كانت سيئاتها تفوق حسناتها" و"الحل كامن في ذاتها و بين يديها، إن تلافت غلطاتها و كسرت شوكة الأنانية و أقلعت عـن الصـلف والاستبداد وعملت بالصالح من آراء أبناء الوطن و احترمـت كـل مـن يسـعى لخلاص وطنه من رجال العلم و الدين و أصحاب الثقافة أيا كانت، فإن فعلت هـذا فقد اختارت طريق الخير و السير بالشعب إلى حيث السـعادة والاسـتقلال" إنـه المطلب الدائم و الملح لنخبة البديل الإسلامي، و"إن بقيت على شذوذها و تعلقـت بغطرستها و تشبثت برأيها فقد آثرت سبيل الشر و رجعت القهقرى وتكـون قـد زادت الشعب السقيم داء بدل الدواء). خاصة إذا كان التشبث بالرأي يقوم على فهم مغاير لمفهوم الشعب الجزائري للاستقلال والذي يرى فيـه (امـتلاك التصـرف وحرية التمتع روحيا و ماديا و ليس قصورا على الماديات كمـا تفهمـه بعـض عناصر هذه الطبقة" بل الشعب الجزائري [31] كما كانـت تـراه نخبـة الاتجـاه الإخواني في الأربعينات: "بعربه وبربره قرآني متمكن تليد في الإسـلام وعربـي

عريق في العروبة؛ يؤثر البقاء تحت نير الاستعمار مع التمسك الضعيف بدينه على الاستقلال الأجوف حيث لا دين و لا لغة". إنه الموقف الصريح والذي له من الدلالات الكثير و يفسر موقف النخبة الخصم من المنتج الرمز لخطاب حزب الوحدة عندما شارك في ملتقى سانت جيديو للمشاركة في ندوتها لحل المعضلة السياسية التي نتجت عن توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، و الذي ذهبت به الجرأة إلى عنونة النخبة الثانية الموالية من حيث حقل النشاط بالعنوان التالي:

2 ـ طبقة المثقفين: مفتاح شخصيتهم الجبن و التشاؤم وهم من حيث التكوين و أداته اللغوية قد يكونوا منالمثقفين [32] "بأحد اللسانين العربي أو الفرنسي وفيهم من يحسنهما معا"، خصالهم عدة أبرزها:

-"الخوض في السياسة لا يتعدى انتقاد المشتغلين بها و يمتهنون أشر الخصال وهي تقفي عيوب الأحزاب و تنقيص رجالها، ينفرون من واقعهم و لا يلجون وسطا اجتماعيا محددا, ينأون كل النأي عن الميادين السياسية مع كونهم صالحين بجدارة لو خاضوها و أخلصوا لأمتهم و دينهم و قدروا المسؤولية التي عليهم"

- لكن صفة الجبن "حالت بين البعض منهم و بين أداء رسالتهم, والمتشائم منهم قعد بالآخرين عن القيام بما يثقل كواهلهم فباتوا و كلهم فاقدو المثال، مجردون عن دوافع العمل" إنهم الفئة الخاسرة من مجموع الفئات المشكلة لكتلة نخب المجتمع لأن وعيهم العملي لم يصل بهم إلى إدراك الحقيقة القائلة إن: "السياسة من لوازم حياة الأمم، و حاجة الشعوب لها لا تقل عن حاجة الأحياء إلى الماء والهواء" إنه العجز الذي مكّن من بروز مرتزقة السياسة" و تخليصها منهم لا يمكن إلا بلحظة وعي تمكّن المجتمع من "النزوع عن هذه الرذيلة لتظهر على مسرح السياسة" نخبة "تنزل ميدان الكفاح و تصرف مواهبها في خدمة الوطن و تربية الشعب وتتبوأ مقاعد في صف المتصدرين لهذا الواجب لعظيم".

بعد هذا يوظف منتج خطاب التصنيف الإخواني في الأربعينات، ما مكنته منه ثقافة الغرب من أدوات منهجية إلى أبعد ما يمكن أن يصل إليه التحليل الغرضي وذلك لاستخراج فئة نخبوية ثالثة من مجموع القوة الاجتماعية العامة القائدة للمجتمع الجزائري في فترة الأربعينات وهذه الفئة أطلق عليها:

3 ـ الطبقة المادية: وهي النخبة المتكونة مهنيا مـن أصـحاب الوظـائف الإدارية، أهل المال، و تعريفها الحصري حسب بيان التأسيس و منهجية تحليلـه: عبارة عن [33] "جماعة مادية بحتة لا يشغل بالهم سوى ما يلـزمهم مـن المهـن والوظائف، ولا هم لها بعد ملء البطون؛ و تعتبر الخوض في السياسـة تضـييعا للوقت و اشتغالا بما لا يعني مع انها تقتل الوقت الواسع في المعاصي والملاهـي وتفني الساعات الطوال في الطرقات و المقاهي"، إنه التحليل الـديني و معـاييره الأخلاقية التي تعتبر أساس مشروعه الاجتماعي مهما كانت المرحلـة التاريخيـة محل المعاينة و مجال نية التطبيق الشيء الذي أدى إلى استنساخ فئة ثانيـة مـن المثقفين و سماها:

4 ـ طائفة المرتزقين: وتتشكل من [34] "جماعة من المثقفين اتخذوا السياسة مرتزقا و الدعاية مهنة، يبيعون مقالاتهم و خطبهم للهيئات و الأحزاب و يتقاضون رزقا على دعايتهم تراهم يكتبون مالا يصدقون و يدعون بما لا يعتقدون". إنها الفئة النموذج والتي ظهرت من جديد مع بداية الانفتاح السياسي سـنة 1989 وأخـذت زمام المبادرة السياسية في مرحلة التسعينات لأنهـا تتميـز بـذات الخصـال و الخصائص إذا ما قورنت بصفة الحراك و التي تحدث عنها بيان التأسـيس سـنة 1947 بالصيغتين التاليتين: إنهم"ينتقلون من الأحزاب بسرعة و لا يتـرددون فـي الانخراط في هيئة غير التي هم فيها إن جر هذا درهما" و"يخلعون العقائد بأسـهل مما ينزعون به الأقمصة". وهذه الفئة كذلك في حاجة إلى لحظة وعـي بـالخطر المبرر الذي يحيط بها لأن الأعضاء المشكلون لكتلتها: ليسوا في جسد أمتهم السقيم إلا أعضاء أشلاء يجوز قطعها عند اليأس من إحيائها" لأن البديل لهم وافر وموفور في: "الفريق الصالح من نخبة المجتمع ذات الأخلاق العالية والأعمـال الصـالحة" والتي تعتبر نخبة الأمل وتتكون من: "فريق صالح من أبناء الشـعب المجاهـدين المخلصين لدينهم ووطنهم عرفوا بنزاهتهم وتقديم المصلحة العامة وبرهنوا علـى كفاءتهم و تأهلهم لقيادة الشعب لا هم لهم سوى تحرير أمتهم و استقلال وطنهم و لا هم لهم خلا ذيعان الإسلام و انتشار العربية و أقوالهم في كل هذه مؤيدة بأعمالهم لا يبالون في سبيل هذا المبدأ أفجع المصائب و لا يصدهم عنه صـاد بـذلوا و لا زالوا يبذلون فيه أقصى ما يمكن أن يبذله بشر لا يعرفون الهـوادة و لا يتسـرب لخادهم الضجر و الملل يؤمنون كل الإيمان بالقضية الوطنية و لا ينـال عقيـدتهم ريب في انتصار من كانت قضيته الحق و ارتقاء راية العدل في يوم مـا كمـا لا

يخامرهم شك في شروق شمس الحرية عندما ينقضي ليل الظلم و تتبـدد ظلمـات الاستعباد" إنها النخبة السياسية التي اتخذت من الدين وسيلة ومبررًا لفعلها السياسي ذى الطبيعة الراديكالية بالجزائر ابتدأ من سنة 1982،بل إنها أوصاف نخبة البديل التي تجعلها الأجدر بقيادة الشعب لتفردها بذات الخصال ومنها خاصة [35]: (الإيمان الذي الذي لم يفت فيه ربع قرن وقرن تحت نير ألعن استعمار عرفتـه البشـرية وعروبتها وجزائريتها التي لم تنل منها وسائل التفقير والتجهيل المسـيرة بحـذق ومهارة والتي لم تحل دون وجهتها إلى الشرق وتعلقها بالقرآن عوامل التـدميج و التنصير المدارة بأيد آثمة جبارة و التي لم تنل من شعبها النبيل تحـت قـوارع الدهر والتي لم تزده إلا رسوخا في عقيدته الإسلامية وتعلقـا بجنسـيته العربيـة الشريفة سائرا بخطى ثابتة متزنة نحو تحقيق شخصيته الطاهرة والحلول بالمكـان اللائق بين شعوب الغبراء) إنها خلاصة التناسخ بين الشعب ونخبته السياسية ذات التوجهات الدينية هذا التناسخ الذي يعتبر التطابق بين رؤى الخاصة والعامة ميزته الأساسية .

السياسي الفقيه:

هذا الخطاب حول نخبة البديل، و بحكم تاريخانيته لا بد له من نموذج جديد يتماشى و طبيعة استمراريته بعد استقلال جزائر التحـولات الجانحـة و لابـد أن يحمل هذا البديل في نفس الوقت نعتا جديدا و هو" السياسي الفقيه" والذي نحسـبه الأصلح للفرز بين مكونات النخبة الدينية والمقسمة إلى تيارات بعد الاسـتقلال. إن النخبة الدينية ذات التوجهات الإخوانية تعتبر مكونًـا أساسـياً ضـمن مكونـات (فسيفساء) النخبة الموظفة أو المنتجة لأيديولوجية الفعل السياسـي ذي الخاصـية الدينية بالجزائر . نشط هذا المكون فعلا في مرحلة السـبعينات ليأخـذ الفعـل المنظم ذا الطبيعة الحزبية ابتداء من سنة 1989 إلى الآن, و كأنه يعيـد إحيـاء تجربة 1947 بالرغم من عدم الوعي بها و برمزية مطابقة من حيـث شخصـية التأسيس و انتمائها الجغرافي و في هذا الحال لا غـرو أن تكـون إلا شخصـية محفوظ نحناح و من هم على نموذجه من أمثال الشيخ بوسليماني وليس السليماني الذي جمع القدر السياسي بينه و بين رجل (الشورى _ قراطية) سنة 1994 فـي سانتي جيديو لتضاف مزايا أخرى من مزايا التلاقي التي تلفت بال الدارس ومنها

خاصية الانتماء إلى بيئة جغرافية, اجتماعية وثقافية واحدة؛ فنحناح السياسي مـن مدينة البليدة مولدا وتكوينا وسلوكا (36) .

بداية دراسته الأولى كانت في مدرسة الإرشاد التي أسستها (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بذات المدينة و بعد الاستقلال, أكمل تكوينه, الذي كان تكوينا مدنيا خالصا. هاتين الخاصيتين قد نستمد منهما العامل المفسر لصفة (السياسـي الفقيه) التي ألصقناها بالرجل دون تأني, ويصبح هذا التبرير أكثـر معنـى عنـد التطرق إلى فترة انتماء الشيخ محفوظ لمنظومة التعليم بعد الاستقلال, والذي كـان انتماء مؤثرًا في حياة الرجل السياسيةإن كان على مستوى التكوين, أو على مستوى الممارسة السياسية التي وظف فيها مساره المهني إلى أبعد الحدود في الاتصـال و التمكن من المصادر المعرفية والسياسية للخطاب الذي مثل الأداة الأولى في نشاطه التجنيدي و التنظيمي على المستوى العام لمحيط التربية والتعليم مثل ما فعل رفيق دربه السياسي الشيخ محمد بوسليماني[3] في ثانوية بن شـنب فـي مدينـة مسـقط رأسهما.

فالرجل بعد الاستقلال مباشرة التحق بسلك تعلـيم الطـور الأول مهنـة, و الجامعي دراسة في جامعة الجزائرالتي تخرج في كليتها للآداب سنة 1970 بشهادة اللسانس اختصاص أدب عربي, الشيء الذي مكنه من التسجيل في الدراسات العليا بجامعة القاهرة قسم التفسير, ليكون هذا التسجيل أول علاقة مباشرة مع بيئة إنتـاج وفعل الخطاب الإخواني[4] الأولى وتعمقت هذه العلاقة عندما أصبح يمارس مهنـة التدريس بجامعة الجزائر والدراسة بمعهدها لأصول الدين, الشيء الذي مكنه مـن ربط العلاقة العضوية مع أهل **النظر والعمل** في ميدان الحركة الإسلامية, بـالرغم من كون هذا الربط لا يمكن إرجاعه إلى بيئة التعلم و التعليم وحدها بل للانتمـاء الجغرافي الاجتماعي دور و العائلي منه خاصة, بالإضافة إلى نشاطه التاريخي في ثورة التحرير, الذي كان له من الأثر الكثير يوضحه هو قوله :(الجزائريون جميعا من سنة 1954 إلى 1962 كانوا تابعين لجيش التحرير الوطني وجبهة التحريـر الوطني، لكن بعد الاستقلال والإعلان عن الخيار الاشتركي والحزب الواحد جعلنا نختار الخيار العربي الاسلامي و حرف الضاد) (37) إذن موقف الرجل السياسي لم تحدده فترة الدراسة بعد الاستقلال فقط لكن التضـاد مـع أيديولوجيـة مشـروع اجتماعي رأى فيه خروجا منذ الوهلة الأولى عن ما تلقاه فـي مدرسـة الإرشـاد التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وفعلها السياسي المسلح لسنة 1954-

1962 والذي وظفت فيه أدوات أيديلوجية ذات طابع معرفي, حركـي يتعـارض ومشروع المجتمع محل المساءلة. هذا الطرح قد يعززه بدايـة النشـاط الـدعوى المبكر للرجل والذي بدأ في السنوات الأولى من الاستقلال ليأخذ شكلا منظما ابتدأ من سنة 1964 بمعية الشيخ محمد بوسليماني [38] وذلك بتأسيس (جماعة الموحدون الإخوانية) هذا الحكم حول النشاط الدعوى المبكـر لمحفـوظ نحنـاح و بـالرغم متناقضة مع طرح الشيخ بوسليماني[5] الذي ثبتناه في دراسة سابقة حـول الحركـة الجمعوية ذات النمط الإسلامي, يبقى تصريحه بهذا التأسيس, تمايزا واعيًا أراده أن يكون عن (جماعة التوحيد الوهابية) معاضدة مع هذا عمل الشيخ مع مجموعة من الأساتذة من (جامعة الأزهر وجامعة عين شمس بالقاهرة) وإن لم يذكرهم بالاسـم إلى جانب دخوله في علاقة مباشرة مجموعة من الأساتذة ذوي الميول الإخوانيـة الذين وفدوا للعمل بالجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال من فلسطين والعراق قبل تأسيس هذه الجماعة وذلك لصياغة موقف نظري يؤطر الفعل المضاد لـنهج ورؤى السلطة الناشئة، التي اعتبرتها الكتلة التي شكلت التيار الإسلامي في بدايـة الاستقلال منحرفة عن قيم الثورة التحريرية، وأصالة المجتمـع وهويتـه، وهـو موقف لا يختلف عن التحديد الذي سجلته أدبيات حزب الوحدة الوطني حول سـنة 1947 حول مفهوم الهوية المتنازع عليه.

هذا الموقف النظري حول قضية (الهوية) و كذا النهج السياسـي (المحـرم شرعا) كانت الجامعة ميدانا للصراع له خاصة بعد انقلاب سنة 1965 و ليأخذ هذا الصراع شكلا مكثفا بعد حل جمعية القيم سنة 1967 و تمثل هـذا النشـاط فـي الملتقيات الفكرية التي قامت بها جماعة محفوظ نحناح و ركـزت فيهـا علـى عرض المواقف و الآراء علنا، بداية برفض السياسة النافيـة لحريـة التمـلك و المطالبة بالإسلام كحلّ، و العودة إلى الهوية الوطنية، والى ما أسـمته" الرصـيد الحضاري للأمة "و هذا فيه الكثير من التوافق مع رؤى أهل حزب الوحـدة مـع الاختلاف في طبيعة القوى المتصارع معها علنا و المنعوتة (بالفرنكو - شيوعية) في أدبيات نحناح و (الطبقة السياسية المضرة) في أدبيات التنظيم الإخواني لفتـرة الأربعينات، باعتبار هذه القوى المتعارض معها في كلتا المرحلتين تتكـون مـن غرباء عن الحقل الثقافي العربي - الإسلامي، و دعاة للتغريب، و الفرنسة، ممـا دفع بنحناح وجماعته إلى المناداة بضرورة التعريب باعتباره شقيقا للإسلام، (فـلا انفصال بينهما)، إنه ذات الموقف لنخبة الإخوان في سنة 1947, الذي جعل النخبة

المماثلة في فترة السبعينات ترفض التنسيق مع جماعة أهل (التعريب المنفصـل)، دون التركيز على البعد الإسلامي.

إمامة التحول

موقف الرفض هذا تجلى فرديا في مساهمة محفوظ نحناح في فتح مسجد الطلبة تحت رمزية مالك بن نبي بالجامعة المركزية والذي يمكن اعتبار إمامته الأولى لـه, تدخلاً في تحول أشمل للعمل وفق (منظور الترابط بين الإسـلام والعربيـة) وذلـك بالانتقال إلى مرحلة (الخروج) من الجامعة واعتماد جماعة (الموحـدون) أسـلوب العمل السري، ذى الطبيعة (الانتشارية) في الأحياء الشعبية وأماكن التعليم الأخرى خارج الإطار الجامعي, خاصة مؤسسات التعليم الثانوي والتي كانت تمثل رمزيتها ثانوية بن شنب بالبليدة وذلك قصد استيعاب و استقطاب العنصر المتعلم الذي سيشكل لاحقا نخبة العمل الجمعوي في جمعية الإرشاد والإصلاح ومن ثـم نخبـة العمـل الحزبي في هياكل (حماس) ولاحقا في (حمس), استراتيجية العمل وفق خطة الانتشار بدأت بالتجنيد ضد محاولة تعديل قانون الأسرة سنة1971، و زادت كثافة مع إصدار قانون الثورة الزراعية في 17 جوان 1971، و ذلك بعقد مجموعة مـن النـدوات المصغرة كوسيلة للتجنيد، و التركيز على خطب التوعية الدينية، والدروس الشرعية الرافضة لهذين المشروعين، و كذا تكثيف الدعوة إلى ضـرورة الالتـزام بأحكـام الشريعة الإسلامية، باعتبارها دستور حياة، وتقديم هذا القانون كمؤامرة تهدف إلـى (تحطيم القيم الاجتماعية و تأميم الأرزاق، و قتل روح الإبداع، والمبادرة الحرة). هنا التاريخ يعيد نفسه حتما, لأن المبادرة الحرة و نزعة التملك كانتا مثبتتـين بصـيغة التأكيد في القانون الأساسي لحزب الوحدة الذي صاغته نخبة الإخـوان فـي سـنة 1947. إذن معارضة هذين القانونين بشدة , يدخل حقيقة في صياغ تاريخي أعـم، وحتى محتويات المحاضرات التي حاولت (كشف عيوب النظـام الاشـتراكي، و انعكاساته الروحية، والمادية، و تحطيمه للفـرد الجزائـري، وتعـريض أراضـيه للخراب) لا تخرج عن هذا الصياغ التاريخي, بالإضافة إلى الموقف من ميثاق 1976 الذي اعتبر من طرف مجموعة الإخوان تعمقا في الانحراف عن (أصـالة الشـعب وروح دينه الإسلام)، فكان بيان (إلى أين يا بومدين؟) الذي دعت فيه النخبة المكونة لهذه المجموعة إلى ضرورة التخلّي عن "النهج المخالف للإسلام و العودة إلى قـيم الأمة، وأصالتها" والتي تعتبر اللّغة العربية و الدين الإسلامي رمزها تماما كما فعـل

السليماني مع الطبقة السياسية سنة 1947. لتنتقل نخبة الموحدين إلى أسـلوب مـن العمل يختلف من حيث الوسيلة عن أسلوب حزب الوحدة الوطني. إنه الأسلوب القائم على العنف المادي و الذي نعت لفظا من طرف نحناح (بالأسلوب المواجاهـاتي) و الذي كانت قد اعتمدته في مصر مثيلاتها من حيث شـكل الخطـاب و كلـف هـذا الأسلوب ـ الوسيلة رأس جماعة الموحدين و أقرانه السجن بعد محاكمـة عسـكرية بالبليدة رمز نشاطه الدعوى، بتهمة العصيان المدني، و محاولة قلب النّظام، و زرع الشغب، والمساس بأمن الدولة، فكان الحكم بـ 15 سنة نافذة، ليتنقّل بـين سـجون بوفاريك، تازولت، و الأصنام، لكنه تنقل ذو دلالة انتشارية بالنسـبة لمـذهب هـذا النخبوي، حيث قام بنشاطات دعوية داخل السجون تمثلت في:

ـ الإمرة بالآذان لأول مرة في سجن تازولت.

ـ تقديم الدروس، و المواعظ، واتخاذ من سياسة تعليم فرائض الصلاة وسـيلة للتجنيد.

ـ تكوين حلقات للذكر و قيام اللّيل، و صلاة التّطوع استعداد لمحنة العمل.

ـ تأكيدا لروح القيادة, قام على أول صلاة جمعة بالسجن حضرها 300 سجين، و في الثانية 500 سجين.

لكن النظام رحيم بنخبة الفعل السياسي المستقبلي, فلم يقض مدة السجن كاملة، و أطلق سراحه سنة 1981، إثر عفو رئاسي يدخل في إطار أشمل يهدف إلـى إعـادة النظر في النهج السياسي للجزائر قبل 1979.

مسار الرجل الذي تتبعناه سالفا فيه من الدلائل الكثير على الطـابع النخبـوي والذي يجعلنا نصفه الآن وبدون حرج منهجي (بالسياسي الفقيه) تمييزا عـن خلفـه السليماني الذي وصفناه سابقا (بالفقيه السياسي) لأن محفوظ نحناح في الفتـرة التـي تتبعناها تميز نشاطه وخطابه الأيديولوجي بنوع من الراديكالية، والمواجهة، ومغالبة السياسي علاوةً على الصبغة الدينية الواضحة، والعاطفة الجياشة (لأصالته) ببعـدها اللّغوي و الديني و التي تطبع مسلك الفقيه المتخرج فى الجامعات الدينية.

مرحلة في مسار الشيخ نحناح تجعل منه الداعية السياسي الرافض لكل تـلاؤم بكل ما تحمل هذه العبارة من شدة، و تراكم ثقافي، و وجـداني فـي نفسـية الفـرد الجزائري؛ فهو رافض لكل ما هو غير إسلامي بالنظر، لا يهمه القاسم المشترك في بداية المشوار فهو سياسي لا يجيز له الشرع العمل إلا مع من شاركه العقيدة الأخير لكن لكل مسار أطوار!؟.

بالرغم من صياغته لبيان التجمع مع عدم المشاركة المباشرة، لأن خروجه من السجن كان تواً. هذا السجن الذي أدخله في لحظة وعي مفاجئة جعلته يرفض وبكل صرامة فكرة (استعراض العضلات) خوفا على الوحدة الوطنية من التمزق؟! وعلى (الصحوة الإسلامية من الإجهاض) [39].

لحظة الوعي هذه تبلورت أكثر في الفترة الممتدة من 1983 إلى 1987 فترة العمل المسلح والذي عرف تنظيمه بـ "حركة الدولة الإسلامية المسلحة" و كان مصطفى بويعلي رمزا و قائدا لها، نحناح لم يرفض المشاركة فقط لكن لعب في هذه الفترة دور (الفقيه السياسي) بالوقوف صراحة ضد هذا الشكل من العمل للوصول للسلطة وبناء الدولة الإسلامية، فكانت خطبه و دروسه مركزة لهذا المعنى، وفي نفس الوقت مساندة و مبررة شرعا الجهاد الأفغاني ضد السوفيات، باعتبار قضيتهم جهادا ضد مناهج الكفر و الإلحاد هذه المناهج التي تخلى عنها النظام الذي أفرج عنه و لم تعد قائمة بالجزائر ولا يمثلها نظام الإصلاحات، إنه التوافق مع نهج الإصلاح المبرمج.

لكن موقفه من النظام و إصلاحاته و الخطوات الموالية التي يجب القيام بها تبلورت أكثر بمناسبة أحداث 05 أكتوبر 1988 ونتائجها الخطيرة على الدولة والمجتمع قبل أن تكون على النظام، والذي دعاه السياسي الفقيه بصيغة الناصح من قاعة حرشة في ديسمبر 1988 إلى ضرورة فتح المجال للتّعددية الحزبية، والتزام الديموقراطية.

ودور الرجل النخبوي برز أكثر بعد دستور و قانون الجمعيات السياسية لسنة 1989، بالدعوة إلى إنشاء هيئة توحد مكونات الاتجاه الإسلامي على اختلاف توجهاتهم العقائدية المذهبية و انتماءاتهم وولاءاتهم الداخلية والخارجية، و ذلك ليشكلوا قوة بديلة للعدو التقليدي من اليسار واتباعه من الفرنكوفونيين وذلك لدخول الحقل السياسي بقوة، فكانت رابطة الدعوة الإسلامية التي تأسست في نوفمبر 1989، بمسجد الأبيار وكان النزاع المعلن حول إستراتيجية العمل السياسي وأولوياته والذات التي من تتزعم هياكل تأطيره. هذا التنازع كان دالة سوسيولجية عن الطبيعة التكوينية لنخبة العمل السياسي ذى التوجهات الإسلامية والذي بلغ من التفرد الكثير تدل عليه حزمة الأحزاب السياسية الإسلامية التي عرفتها الجزائر ولا تزال [40].

من مكونات حزمة التنظيمات الإسلامية نذكر لحاجـة الموضـوع المتنـاول, جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية بداية سنة 1989، كأول مبـادرة لفعـل نخبـة الإخوان على المستوى التنظيمي تنفيذا لرؤى جديدة للعمل يحددها الشـيخ محفـوظ نحناح بالقول: (اخترنا العمل وفق وما يتناسب مع ذواتنا و هو العمل السياسي ما دام المجلات أفسحت فلم العمل السري ولم العمل بالعنف)، وفق هذه النظرة الجديدة قام عمل الجمعية على دعائم ثلاث: ثقافية، اجتماعية، تربوية[41]، وعدم الدخول مباشرة في العمل السياسي الحزبي بالرغم من كونه كان الدافع الأساسي لتأسيس الجمعية.

لكن عدم الدخول المباشر هذا بعد دستور 1989 في العمل الحزبـي السياسـي يعد هفوة ارتكبت قبل نخبة الإخوان عطلت إمكانية ريادتها للفعل السياسي الـديني المنظم، بتركها المجال الاجتماعي تتولى قيادته مكونات نخب الإسـلام السياسـي الأخرى المتنافرة العقائد, الذاهب و الصادر المعرفية المؤطرة لهذا الفعل السياسي و التي وجدت في تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ محضنا مكنها من الهيمنة على الساحة الشّعبية، وعزل نخبة الإخوان عنها وفق إستراتيجية تقوم على التهمة، رغم إمكانية نخبة الإخوان في و على العمل الدعوي و الحركي ذى الطبيعة السياسية.

لكن نخبوية الاتجاه الإخواني مكنتها من استخلاص الدروس وذلك باسـتيعاب التجربة القاسية للحركة الأم, كان لها موقف تقييمي متزن يوجزه الشيخ نحناح فـي القول التالي: (لا زال هذا الموقف محلّ تقييم بين السلب و الإيجاب، إلاّ أنّنا نعتقد أن تريث الحركة و عدم التّسرع للدخول في المعترك السياسي حتّـى اسـتكمال كامـل المعطيات و التأكد من التّوجه الديموقراطي للنّظام، كان عاملا إيجابيا زاد الحركة قوة و ثباتًا، فلم توجهنا الأحداث المتسارعة، بقدر ما حرصنا على التّحكّم في مواقفنـا، و سياستنا. إلاّ أن هذا لم يمنع بعض فعاليات الصحوة للمبادرة السياسية، غيـر عابئـة بالتّوازنات المحلية، والدولية، مما جر مآسي وويلات يعلمها الجميع، ويعجـز عـن فرملتها الجميع) [42]. إنه موقف النخبة المتبصرة و ذات الدرايـة بواقـع المجتمـع وطبيعة النظام المتحكم في شؤونه، الشيء الذي جعلها تجنح إلى العمل الحزبي فـي وقته المناسب بالإعلان عن حركة المجتمع الإسلامي وعقد مؤتمرها التأسيسي فـي 30 ماي 1991، ليعين الشّيخ محفوظ نحناح رئيسا لها بالإجماع، وذلـك لأسـباب تصبح أدوار له لاحقا وهي كما يحدها هو ذاته:

1 ـ الخوف المتنامي على تشوه صورة الإسلام الصحيح الذّي دخل على خطته الراديكالية، وتكفير المجتمع، و ظهور زعامات، وجماعات إسلامية اسـتفزازية تصورا، وممارسةً.

2 ـ بداية التّهديد بإنشاء العمل المسلّح للإعلان عن الجهاد

3 ـ ظهور فكرة المحاكم الشّعبية الإسلامية، و الشّرطة الإسلامية.

4 ـ بوادر الامتناع عن العمل.

5 ـ ظهور التّخويف من تطبيق الحدود الشّرعية.

6 ـ الضغط على المرأة من حيث تحريم العمل، و العلم، و فرض الحجاب.

7 ـ الاتهامات الهائجة لمخالفي عملهم السياسي، بالردة و تأليب العوام عليه.

8 ـ دعوى احتكار الإسلام.

9 ـ ظهور بوادر ردود الفعل من القوى السياسية فـي النظـام و المعارضـة المخالفة إيديولوجيا.

10 ـ الخوف على مصير الوطن و العمل الديموقراطي.

وهذا يعيرنا إلى لحظة تقييم نخبة الإخوان في الأربعينيـات للحالـة السياسـية العامة للجزائر مع اختلاف السبب والمسبب؛ فالنقد نسبته المطلقـة مركـزة علـى المعارضة بشقيها الإسلامي و(العلماني) و نصيب الجبهة الإسلامية منه سبعة مثلمـا كان نصيب حزب الشعب و نخبته سنة 1947. ونصيب النظام واحدة مثل نصـيب الدولة الكلونيالية من نفس السنة. إنه التاريخ الذي يعيد نفسه في كل مرة والذي جعل من رمزي النخبتين المنفصلتين من حيث طبيعة الحقبـة التاريخيـة لكـل منهمـا، يوصفان بنفس النعوت الأول بلقاء الجنرال ديغول وبالتالي العمالة لدولة المسـتعمر والثاني رافض لوحدة الصف بالرغم من الإرادة الصادقة (للحفاظ على الصحوة مـن الإجهاض، و الإسلام من التّشوه)، والاستفادة وعيا من تاريخ الحركات الإسـلامية المعاصرة و محاولة تجنب أخطائها القاتلة للذات والآخر، وذلك بمحاولـة الظّهـور بالوجه المخالف الممثل (للإسلام الصحيح، المعتدل الشوراقراطي)! لكـن تهمـة العمالة كانت أقوى عليها من النية الصادقة فهي المسؤولة عن حرمان الأخ من فوزه المستحق بالرغم من روح الدهاء السياسي لشعار (خذوا منهم الأقـوات و أعطونـا الأصوات) والذي صاغه رمز النخبة الإخوانية بعد الاستقلال الشيخ محفوظ نحناح, فكانت محاولات الإفناء الجسدي لها والتي كان من ضحاياها الشيخ بوسليماني.

لكن كثافة العدد المتمكن تخصصا و المتمرس على العمل الواعي ميدانا مكّنها بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 من التغلغل واحتلال المناصب على مختلف الأصعدة إن كان بواسطة الانتخابات العامة رغم التزوير المعلـن أو عـن طريـق الاستحقاق القائم على التمكّن والدراية المهنية. بل لعبت دور المنشـط بعـد جـوان 1992 و إعلان حالة الطّوارئ لإعادة الوضع إلى التّوازن، و إلى تفعيـل النّشـاط السياسي، حيث شاركت في جميع اللّقاءات و النّدوات التي جمعت السلطة بالأحزاب، كما أنّها شاركت في مؤسسات المرحلة الانتقالية، و تغير مضمون خطابها فأصـبح مع بداية أزمة الجزائر خطاب دعوة (للحوار و التّسامح والمصالحة و إعادة الشّرعية للحياة السياسية) في إطار الثّوابت و قوانين الجمهورية، واحترام قواعد التّعدديـة، و النّهج الديموقراطي) و رفضت العنف (كوسيلة للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها)، و احتلت رمزيا المرتبة الثانية سنة1995 من حيث إمكانية قيادة المجتمع سياسيا بعد نخبة العسكر و ذلك باحتلال نحناح المرتبة الثانية بعد اليمين زروال في الانتخابات الرئاسية، كما احتلت الإطارات المسيرة لهياكلها السياسية في الانتخابات المحليـة و التّشريعية على عدة مناصب وزارية وبرلمانية و رئاسة بعض البلديات المعتبـرة على المستوى الوطني. لذا يعتبر عام 1995 انطلاقة جديدة من حيث الـربط بـين الفكر المتجدد، و الممارسة الآنية للسياسة، باعتمادهـا أسـلوب المشـاركة غيـر المشروطة في كلّ المواعيد الانتخابية وكأننا أمام المادة الخامسة من القانون الأساسي للحزب، الوحدة الوطنية والتي تنص على(أن تكون علائق الحزب حسنة مع جميـع الهيئات و كل المؤسسات الجزائرية السياسية وغيرها وتوجب التعاون معها ما قدمت مصلحة الشعب و آثر الفائدة العامة).

الملاحظة الأجدر في الأخير و التي يجب أن تبدى هي أن توظيف النعـوت التنظيمية المتشابهة والتصريح العفوي المثبت بحقيقة الانتماء العقائـدي الـديني والإيديولوجي التنظيمي لكل من النخبتين ماثلة في رمزيها الشيخ حسين السليماني مؤسس حزب الوحدة الوطني, والشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السـلم تجعلنا نتسرع القول أن: لبيئتهما الجغرافية وانتماءاتهما الاجتماعية كان لها الـدور الأوفر في صياغة ملمحهما وشخصيتهما السياسية وبالتالي فـي شـكل التنظـيم ووسائل عملهما الحركي.

وطبيعة التكوين و مساره لم تكن إلا وسيلة من وسائل الاندماج فـي البيئـة المعرفية والتنظيمية التي اختيرت للقيام بفعلهما السياسي ذى الطبيعـة التنظيميـة

والذي يقوم على المزاوجة الثقافية بكل أبعادها التاريخية وامتـداداتها الحضـارية وللتاريخ عودة.

الهوامش

[1]-جمال غريد . الجزائر: ثنائية المجتمع وثنائية النخبة، الجذور التاريخيـة، تيميمـون، مارس 2002.

[2]-ولد الفضيل الورتلانى يوم 1900/2/6 فى قرية (آنو) بلدية بنى ورتلان- فـى سـنة 1928 التحق بمدرسة بن باديس بقسنطينة- أشرف على مجلة الشهاب سنة 1932- كلف بالتدريس فى الجامع الأخضر ما بين سنة 1933 وسنة 1934- سنة 1936 مثل جمعيـة العلماء وأشرف على مدارسها التهذيبية بفرنسا- سنة 1940 التحق بالجامع الأزهر حيث نال شهادة العالمية ليبدأ بعدها سنة 1949 رحلة النضال القائمة على التأثير والتأثر علـى مستوى العالم الإسلامى بعد تأسيسه لمكتب جمعية العلماء فـى ذات السـنة –تـوفى 12 مارس سنة 1959 بالعاصمة التركية أنقرة ودفن بها لتعاد رفاته إلى مسقط رأسه فى 12 مارس 1987.

[3]-هذه الجمعية هى التى قامت بجمع مآثره وطبعتها فى كتاب على نفقتها الخاصة سـنة 1956 تحت عنوان: (الجزائر الثائرة).

[4] -الفضيل الورتلانى، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، طبعـة 1992، ص ص من 32 إلى 36.

[5] -نفس المصدر ص 34.

6-انظر عروس الزبير، فى بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسـلامية بـالجزائر، مجلة نقد، العدد الأول أكتوبر- يناير 1992. إلى جانب اعتبار الإسلام فـى برنـامج حزب الشعب أحد المكونات الأساسية للشخصية الجزائرية، كان القسم على المصـحف الشرط الأول من ضمن الشروط المحددة للعضوية.

7-الإصلاح 25 جوان 1947، رقم 53.

8-ترجع الأصول التاريخية لشيخ الأزهر محمد الخضر الذى كان لـه دور فـى قضـية الشيخ عبد الرازق إلى أصول جزائرية.

9- المثال الأبرز عن هذا يمكن استخلاصه من كتابـات الفضـيل الـورتلانى المنشـور وتقريره حول اليمن خاصة، المنشور فى الإصلاح 1 أكتوبر 1947، العدد 63.

10- الإصلاح 25 جوان 1947، العدد 53.

11- نفس المصدر أعلاه.

12- طبقات شعب الجزائر وأحزابها الوطنية، الجزء الثالث، الإصـلاح أكتـوبر 1947، العدد 63.

13- نفس المصدر أعلاه.

14- الفضيل الورتلانى نفس المصدر السابق ص 39.

15- لفظة "حزب" وردت هكذا فى بيان التأسيس أصلا.

16- نفس المصدر أعلاه.

17- نفس المصدر السابق.

18- كتاب وبيان من حزب الوحدة الجزائرية، الإصلاح، 25 جون، العدد 53.

19- كان عضو سابق فى حزب الشعب وأحد العناصر الأساسية التى ساهمت فى قضـية ما عرف "بالأزمة البربرية" سنة 1947.

20- من المرجح أن يكون كاتب بيان التأسيس والموقع بالاسم المسـتعار: "وطنـى مـن المدية".

21- طبقات شعب الجزائر وأحزابها السياسية الجزء الثالث، الإصلاح، أكتـوبر 1947، العدد 63.

22- انظر تفصيلاً فما يتعلق بالبعد السلفى لهذا الرجل أسبوعية الحقيقة، ع 63، التـاريخ: من 8 إلى 14 مارس 1995.

23- الإصلاح، رقم 63.

24- الإصلاح/ رقم 63.

25- طبقات شعب الجزائر وأحزابها الوطنية، الجزء الرابع، الإصلاح، أكتوبر، العدد 64

26- نفس المصدر.

27- الإصلاح، نفس العدد.

28- طبقات شعب الجزائر وأحزابه الوطنية، الجزء الأول، الإصلاح، 6 سبتمبر 1947، العدد 60.

29- المصدر نفسه.

30- نفس المصدر.

31- انظر عروس الزبير، الذات الممزقة مجلة نقد العدد الرابع.

32- نفس المصدر

44- نفس المصدر.

45- نفس المصدر.

46- طبقات شعب الجزائر وأحزابه الوطنية، الجزء الثانى الإصلاح 13 سبتمبر 1947، العدد 61.

47- فوزى أوصديق، محفوظ نحناح.

48- نفس المصدر.

49- عروس الزبير، الجمعيات ذات النمط الإسلامى، مركز الدراسات العربية، غير منشورة.

50- انظر الإرشاد، العدد الأول التجريبى، 1998، حول العلاقة المباشرة التى كان يقيمها سليم كلالشة مع المرشد العام للإخوان عمر تلمسانى فى مصر عندما كان طالبا فى الدراسات العليا بالقاهرة.

51- الإرشاد والإصلاح 24 إلى 1995/10/30.

52- نفس المرجع.

53- انظر حول هذه القضية بالذات: يحيى دورى، زهرة من باقة الشهيد محمد بوسليمانى، دار المعارف، بوفاريك، (كتاب مجموع وثائق الشيخ محمد بوسليمانى).

54- عروس الزبير، فى كتاب المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، مجلة نقد، العدد الأول.

55- انظر مجلد الإرشاد.

56- عروس الزبير، مرجع سابق.

57- انظر مجلد الإرشاد.

الفصل العاشر

نخبة تيار الإسلام السياسي .. محددات التشكل و الصعود وتحديات البقاء

"مكتب الإرشاد بجماعة الأخوان المسلمين "

عمـاد صيـام*

يتميز المجتمع المصري بتراث ثقافي وحضاري يضرب بعمقه في التاريخ الإنساني الباكر ، لهذا كان من الطبيعي أن يؤثر هذا التراث بسماته ومكوناته على الثقافة السائدة في عصرنا الراهن ، خاصة الثقافة السياسية وارتباطها بتحديد أنماط القيم / الصراعات / الأبنية السياسية، في هذا الإطار لا يمكن التجاوز عن بعض أبرز تلك السمات المرتبطة بـ :

- المركزية المفرطة وتراث استبداد الدولة.
- الدور المحوري للدين في الحياة الاجتماعية و السياسية.
- تشوه التطور الرأسمالي و الذي سمح بوجود أبنية أيدلوجية وسياسية سـابقة للرأسمالية متناقضة معها ومجاورة لها (1)

وهي السمات التي أثرت على الثقافة السياسية للطبقة الوسطى أكثر الطبقـات حيوية ونشاطًا ، وافتقارا للتجانس ، حيث لم تنشأ كطبقة حاملة أو مبشرة بعلاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة ، بل نشأت منذ لحظة ميلادها في رحم الدولة وحمايتها (2) وهو ما أثر على علاقتها بالدولة، عدم قدرة نخبتها الثقافية و الفكرية على التصدي لقضية تديين السياسة والفكر، والبدء في عقلنة الدين مـن خلال رده إلى سياقه التاريخي وتحديد العلاقة بينه وبين قوى الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية (3)، بل على العكس من هذا نجد بروز تمثلها لكـل قـيم استبداد الدولة، وتوظيف الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، من قبل قطاع من

---

* **بـاحـث مصـري**

نخبتها، هذا التمثل الذي يشكل الملمح الأعمق تأثيرا والأشـد فاعليـة والأكثـر استمرارية لحركتها السياسية منذ بداية الثلث الثاني للقرن الماضـي مـع تأسـيس حركة الأخوان المسلمين في عام 1928.

• لهذا تأتي "دراسة نخبة تيار الإسلام السياسي محددات تشكلها وصعودها "، سعيا وراء فهم حركة هذا القطاع النشط و المؤثر من نخبة الطبقة الوسـطى فـي مجرى الحياة السياسية المصرية على مدى أكثر من سبعين عامـا . خاصـة وأن هذه المحددات يمكن من خلالها:

1- رصد مسارات وبالتالي نتائج صراعاتها الداخلية.

2- التنبؤ بأنماط تفاعلاتها السياسية و التي تشكل في مجملها مسارات مستقبلها و التي يمكن أن تحد أو تزيد من نفوذها السياسي و الفكري.

***نخبة تيار الإسلام السياسي (تعريف إجرائي)**

تشكل نخبة أي تيار سياسي أو حركة اجتماعية النواة المركزية التي يجتمـع حولها التراث التاريخي لهذا التيار أو تلك الحركة .. وبالتالي فتلك النـواة هـي عامل استمرار يستهدف الحفاظ أو الإبقاء على هذا التيار أو الحركة ، و هي فـي نفس الوقت عامل تغير بما تشكله من استجابة للتغيرات السياسـية و الاجتماعيـة المحيطة للحفاظ على البقاء ومصادر القوة ، وهي الاستجابة التي يمكن أن تـؤثر على تلك النواة نفسها .. حيث يصبح مقدار نجاحها في الحفاظ على التيار ونموه مؤثرا بدرجة حاسمة على معدلات تغيير النواة نفسها بالبطء أو بالإسراع، وبالتالي محددات أو معدلات تغير تشكيل النخبة في هذا التيار السياسي أو تلـك الحركـة الاجتماعية.

• في هذا الإطار فإن نخبة تيار حركة الإسلام السياسي هي جماعة الصفوة السياسية التي تتزعم قمة البناء التنظيمي في منظمات الإسلام السياسي وتركز فـي يدها مصادر القوة (السياسية / التنظيمية / الفكرية / المالية)، وتلتقى فيما بينهـا على مصلحة عامة واحدة، ورغم اختلاف أصولها وطبيعة تكوينهـا مـن مرحلـة لأخرى، فإنها تسعى لاحتلال مراكز القوة استنادا إلى اعتقادها بـأن أيـديولوجيتها ومنهجها هي أفضل الأيديولوجيات لتطوير المجتمع ، ولتنمية ودعم نفـوذ تيارهـا السياسي ، وهو ما يفرض عليها أشكال من التحالفات الداخلية والخارجية لطرد أو

تصفية المخالف واستبعاده ليس فقط خارج أطرها التنظيمية ولكن في أغلب الأحيان خارج نطاق الحياة السياسية بالكامل. [4]

- وعلى الرغم من اتساع وتنوع خريطة منظمات الإسلام السياسي في مصر منذ مطلع السبعينات [5]، مع عودة هذا التيار وتنامي نفوذه فإنه يمكن تقسيمها إلى تيارين رئيسين هما:

التيار الدعوي: الساعي لتغيير المجتمع عبر الـدعوة واختـراق المؤسسـات المجتمعية من أسفل لبناء قاعدة التحول للدولة الإسلامية، أو فرضها في ظل توازن مناسب للقوى وأبرز منظمات هذا التيار هي جماعة الأخوان المسلمين الجماعة الأم التي أسست لتيار الإسلام السياسي على يد حسن البنا.

التيار الجهادي: الساعي لتغيير المجتمع عبر انتهاج أساليب العنف والانقلاب لفرض مشروع الدولة الإسلامية تأسيسا على قاعدة تغيير المنكر باليـد، واعتمـاد فريضة الجهاد كأحد فرائض الإسلام الأساسية الموصوم تركها بـالكفر، وأبـرز منظمات هذا التيار هي الجماعة الإسلامية، وجماعة الجهاد (بتحالفهما السيـاسي والتنظيمي استطاعا تنفيذ عملية اغتيال الـرئيس السـادات فـي عـام 1981). وكنموذج للتعرف على دراسة النخبة السياسية لتيار الإسلام السياسي سوف نقترب من دراسة النخبة السياسية لجماعة الأخوان المسلمين : كنموذج للتيار الـدعوي. وهو ما يعني وفقا للتعريف الإجرائي الذي اخترناه لتعريف النخبة إلقـاء الضـوء على أعلى الهيئات التنظيمية و السياسية والفكرية بداخل جماعة الأخـوان وهـي مكتب الإرشاد [6] .

بهدف التعرف على:

1- محددات الصعود / الالتحاق بعضوية هذه الهيئات صاحبة النفوذ في رسم التوجه السياسي لهذه المنظمات .

2- مدى ارتباط / ملاءمة هذه المحددات للأيدلوجية الفكرية والبناء التنظيمـي لهذه المنظمات .

3- تأثير هذه المحددات على أنماط العلاقات وأسـاليب الصـراع السياسـي والتنظيمي بين أفراد هذه النخب .

4- مدى استجابة نخبة هذه المنظمات وتفاعلها مع التغييرات السياسية والتـي تؤثر بدورها على محددات اختيار النخب.

النخبة السياسية لجماعة الأخوان المسلمين:

- على الرغم من تأسيس جماعة الأخـوان منـذ عـام 1928 ، وانتشـار مؤسساتها ونفوذها في كل محافظات مصر .. فإن نظامها اللائحـي الـذي يحـدد ملامح هيكلها التنظيمي ، ومؤسسات ، وآليات صنع القرار بداخلها لم تقنن في نظام لائحي رسمي إلا خلال المؤتمر الخامس في عام 1939، والذي قدم فيه البنا تحديدا شاملا للقوانين المحددة لعمل الجماعة (قانون النظام الأساسـي لهيئـة الأخـوان المسلمين العامة) [7]، و الملاحظة الجديرة بالانتباه هنا أن هذا النظـام. لـم يـتم إقراره رسميا طوال هذه المدة إلا بعد أن اختبره البنا مؤسـس الجماعـة ميـدانيا، ووضع فلسفته القائمة على تفويض نظري له بالقيادة كمرشـد عـام، وتـوزيع للاختصاصات و السلطات بينه و بين مكتب الإرشـاد ، والهيئـة التأسيسـية [8] ، وبالتالي حصر نخبة صنع القرار السياسي و التنظيمي داخل هـاتين المؤسسـتين بشكل تراتبي في ظل هيمنة واضحة له تمكنه من جعله مصدر القوة الفعلي وبحيث يصبح دور هذه المؤسسات إضفاء المشروعية على سياساته وقراراته. وهـو مـا يبرز بشكل واضح في صلاحيات المرشد العام ومكتب الإرشاد و العلاقة بينهمـا، فطبقا للائحة.

المرشد :

- هو الرئيس الذي ينتخب من الهيئة التأسيسية من بين الأعضاء الذين لا تقل عضويتهم بها عن 5 سنوات.
- عالم متصف بالأخلاق و الدراية بالشئون العلمية.
- تبايعه الهيئة وأعضاء الجماعة على السمع و الطاعة في المنشط والمكره
- يتولى المنصب مدى الحياة.

مكتب الإرشاد:

- يتكون من 20 عضواً (تعرض للخفض وتراوحت عضويته بين 12-15 عضواً) .
- ينتخب من الهيئة التأسيسية من بين الأعضاء الذين لا تقل أعمارهم عـن 30 سنة، ولا تقل عضويتهم عن 3 سنوات في الهيئة التأسيسية.

- يختار من عضويته نائب رئيس الجماعة، السكرتير العام، أمين الصندوق بالاقتراع السري من قبل الهيئة التأسيسية.

- عضويته تمتد لعامين قادمين.

- يشرف على أعمال الجماعة وإدارتها ويضع سياستها ويعمل على تنفيذها ويجتمع بشكل دوري.

- صوت المرشد مرجح في حالة التساوي عند الاقتراع على قرار.

وإذا كان عضو مكتب الإرشاد يشترط عضويته في الهيئة التأسيسية 3 سنوات ، و هي الهيئة التي لا يدخلها إلا من مرت على عضويته في الجماعة طبقا للائحة 5 سنوات، يكون الحد الأدنى للارتباط بالجماعة للعبور إلى مكتب الإرشاد 8 سنوات على الأقل [9]

ويشير تاريخ الجماعة إلى أن الهيئة التأسيسية الأولى وكذلك مكتب الإرشاد الأول الذي تم تشكيله عام 1933 تم اختيارهم مباشرة من قبل المرشد العام ، الذي مارس عمليا ، وصاغ أيديولوجيا، وقنن تنظيميا معايير اختيار النخبة السياسية للجماعة ممثلة في مكتب الإرشاد وهي المعايير التي تدور حول :

1- التسليم والانصياع التام للقيادة:

تحفل الأدبيات الإخوانية الكلاسيكية التي صاغها حسن البنا بنصوص صريحة تدعو للبيعة و للتسليم الكامل للقيادة، فقد طالب مريديه وأعضاء جماعته (وفي مقدمتهم بالطبع أعضاء مكتب الإرشاد) بالثقة و التسليم التام للقيادة واحتج عليهم بالآية القرآنية التي احتج بها الرسول على المهاجرين و الأنصار " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " ، " يقول البنا " إن القائد جزء من الدعوة ولا دعوة بغير قائد، وعلى قدر الثقة المتبادلة بين القائد والجنود تكون قوة نظام الجماعة وإحكام خططها ونجاحها، و للقيادة في دعوة الإخوان حق الوالد بالرابطة القلبية، والأستاذ بالإفادة العلمية ، والشيخ بالتربية الروحية و القائد بحكم السياسة، وهو ما يعني أن:

- أوامر القيادة لا تقبل الجدل / التردد / الانتقاص / التحوير.

- على العضو وضع ظروفه الحيوية (إمكانياته) تحت تصرف الدعوة والقيادة تمتلك حق الترجيح بين مصلحته الخاصة ومصلحة الدعوة .

- يفترض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب [10] .

وقد جعل البنا صفة الطاعة و الثقة بالقائد ملمحا أساسيا من ملامح ديناميكيـة التنظيم أقرها في أذهان أتباعه ، وجعل نجاح الحركة يعتمد على قبولهم التام لذلك، وهو ما جسده عمليا وبشكل بالغ الدلالة عبر نص لائحة الجماعة على ضرورة أن يقسم أعضاء الجماعة للمرشد العام بالبيعة و الطاعة في المنشـط والمكـره (11) ،ويرجع يسر وسهولة تطبيق هذا المبدأ وقبوله إلى طبيعة الحركة نفسـها فإيمـان الأعضاء بالأهداف الدينية للدعوة يجعلهم يقبلون مبدأ أنه لا جدال في الدعوة أو في الصوت الذي يرددها وهو ما عبر عنه أحد أعضاء الجماعة بقولـه " إن الطاعـة نوع من العبادة يقربهم إلى الله " (12)

وهناك مئات الأمثلة والنماذج التي توضح مدى رسوخ الالتزام بمبدأ التسـليم وانصياع الأعضاء التام للقيادة ، خاصة المرشد العام حسن البنا .. وهو المبدأ الذي كان عاملا حاسما في ترجيح انضمام العضو لمكتب الإرشاد أو خروجه فيما بعد، يؤكد هذا على سبيل المثال موقف صالح عشماوي عضو مكتب الإرشـاد (وكيـل الجماعة ، وأحد مؤسسي وقادة التنظيم الخاص، والمسئول عن أخذ بيعة أعضـائه على المصحف و المسدس ، ورئيس تحرير العديد من مجلات الأخوان ، وأبـرز مرشحيهم لخوض انتخابات البرلمان في عام 44) حيث يشير إلى هـذه العلاقـة مخاطبا البنا قائلا " من حقك علينا الطاعة على هذا بايعنا وعاهدنا ولنا فيك الثقـة الكاملة وعندك الطمأنينة الشاملة " (13)، ولم يكن هذا موقفه وحده بل يؤكد عليـه عضو آخر بارز في مكتب الإرشاد هو عمر التلمساني الذي أصبح المرشد الثالث في تاريخ الجماعة حيث يضع معيار الطاعة كمعيار أساسي كـان وراء اختيـاره لعضوية مكتب الإرشاد قائلا " كما يحدث في كل جماعة أو حزب فقد كان لبعض الأخوان آراء واقتراحات تتعارض مع فريق آخر ، ولكن بحمد الله كنت بعيدا عن هذه الخلافات كلها ، وكنت أرى وأسمع وأفكر بعين فضيلته وآذانه أو عقله ، لثقتي المطلقة في صواب ما يرى " ويؤكد " كنت معه كالميت بين يدى مغسلة" وكنـت سعيدا بكل هذا كل السعادة " (14) وتلك فيما يبدو كانت أهم مـؤهلات التلمسـاني لعضوية مكتب الإرشاد حيث يشير إلى أن عضويته في مكتب الإرشاد كانت بنـاء على رغبة الإمام الشهيد ، ثم من بعده رأى الهيئة التأسيسية في عهد فضيلة المرشد حسن الهضيبي (15)، وإشارة التلمساني هنا كمرشد عام الجماعة في مذكراته التـي تعد أحد الكتب المقرر على الأعضاء قراءتها تبدو وكأنها نوع من التأكيد على هذا المبدأ الحاكم في العلاقة مع قيادة الجماعة خاصة مع إشارته لمصير المخالف قائلا

" كانت مكانة الإمام الشهيد و الإمام الهضيبي فوق كل مكانة في جماعة الأخـوان المسلمين ، فما تمرد عليهما أحد اعتدادا بمكانته إلا وكان مصيره النبذ و الإبعاد .. وتلك من مميزات جماعة الأخوان المسلمين .. الطاعة المطلقة لمرشـدهم " (16) ، وهو ما يؤكده بالفعل تاريخ الجماعة وتاريخ صراعات نخبتها السياسـية بمكتـب الإرشاد فقيام حسن البنا بفصل أحمد السكري أبرز أعضاء مكتب الإرشاد ووكيـل الجماعة، ثم قيام الهضيبي المرشد الثاني بفصل صالح عشماوي الذي شغل أيضـا منصب وكيل الجماعة ، وتحمل مسئولية الحفاظ على الجماعة وإعادتها للشـرعية بعد اغتيال البنا ، نموذج لأبرز قرارات الفصل التي تشير إلـى تمسـك النخبـة السياسية بإعمال هذا المبدأ خاصة وأنه طال العديد مـن أبـرز وجـوه الأخـوان وأعضاء مكتب الإرشاد تحديدا مثل الشيخ محمد الغزالي ، الشيخ السـيد سـابق ، د.إبراهيم حسن وغيرهم . حينما بدرت منهم بوادر الخلاف والمناقشة (17) .

2- الصداقة الشخصية:

مثلت الصداقة الشخصية والصلة المباشرة بين البنا وأتباعه جزءا هاما من صورته، ومعيارا أساسيا في اختياره للحلقة الضيقة التي شكلت نخبة مكتب الإرشاد، لما تضفيه الصداقة الشخصية من جوانب الود على التعاملات داخل الجماعة، بالإضافة للخلط المتعمد بين العام والخاص والذي يمكنه من تجاوز الخلافات الفكرية أو السياسية لاعتبارات الصداقة والارتباط الشخصي هو ما ييسر بناء التحالفات والتكتلات الداخلية.

لهذا مثلت الصداقة الشخصية والصلة المباشرة مع المرشد أحد أهم محددات الانضمام لنخبة مكتب الإرشاد وهو ما يمكن اكتشافه من اللحظة الأولى بتصفح الأسماء التي توالت على عضوية مكتب الإرشاد، أو رصد حالات اختراق اللائحة لنفس السبب أي إدخال الأصدقاء لمكتب الإرشاد.

ففي أول مكتب إرشاد على سبيل المثال يبرز اسم أحمد السكري الذي تمتع بعضوية المكتب على امتداد الفترة 1933 – 1947 ، حتى تم فصله وهي الفترة التي لعب خلالها أدوارا بالغة الأهمية، (كوكيل للجماعة، ونائب أول للمرشد، ومدير لجريدتها اليومية، بجانب تحمله لمسئولية الاتصال السياسي بالوفد في ظل أزمته مع الجماعة إبان حكومة صدقي عام 1946) (18) .. وتعود علاقة السكري بالبنا إلى أيام شبابه الباكر في المحمودية منذ أن كان عمر البنا 14 عاما حيث

تشاركا في تأسيس جمعية الحصافية للبر، و التي رأسها أحمد السكري وشغل البنا منصب سكرتيرها ، لهذا سعى البنا بعد بروز الجماعة في القاهرة إلى نقله للعمل في العاصمة وإسناد منصب وكيل الجماعة له، و الذي كان يشغله قبله د. إبراهيم حسن ، ويبرز الشيخ حامد عسكرية عضو مكتب الإرشاد في نفس المجالس كنموذج آخر على تأثير علاقة الصداقة التاريخية على الالتحاق بنخبة جماعة الأخوان .. ويشير البنا في مذكراته إلى أن الشيخ حامد عسكرية وأحمد السكري كـانـا مـن أقرب أصدقائه و اللذان شاركاه عبء التفكير في حمل مشعل الدعوة (19)، ولم يكن عبور بعض كوادر أو أعضاء الجماعة لمكتب الإرشاد على أساس علاقتهم التاريخية والشخصية بالمرشد العام عاملا محددًا فقط في عهد البنا بل تم توارثه في عهد خلفائه، فمع مجئ الهضيبي المرشد الثاني الذي لم يكن أصلا عضوا بالجماعة فرض انضمام عبد القادر عودة على عضوية المكتب وأسند إليه منصب وكيل الجماعة (20)، حيث كانت الصداقة الشخصية المبنية على التزامل المهني حاسمة في هذا القرار. وهي نفس السمة التي استمرت مع عودة الجماعة للنشاط في عهد السادات حيث شكل الأفراد اللذين بنيت صداقتهم وعلاقتهم التاريخية من خلال التزامل في عضوية التنظيم الخاص و العمل السري أو السجن لمدة طويلة عاملا حاسما في التحاقهم بنخبة مكتب الإرشاد (21). وهم الذين يشكلون الآن كتلة الحرس القديم أو الرعيل الأول و الذين لم يتمتعوا بعضوية مكتب الإرشاد في عهد البنا والهضيبي (نموذج مشهور / الملط / أحمد حسنين..)

3- علاقات الدم و المصاهرة:

شكلت علاقات القرابة القائمة على صلات الدم والمصاهرة أحد المحددات الرئيسية في الالتحاق بنخبة مكتب الإرشاد، وفي إقامة التحالفات الداخلية أثناء الصراعات و الخلافات التنظيمية أو السياسية والفكرية، وهي العلاقات التي كان محورها المرشد العام في البداية ، ثم أصبحت تقليدا يسهم في تشكيل العلاقات بين أعضاء مكتب الإرشاد ونمط التحالفات بينهم (وهو التقليد الذي تم توارثه بشكل أو بآخر داخل مكتب الإرشاد حتى الآن) وأصبح أحد أهم مصادر دعم نفوذ المرشد، أو أي من أعضاء مكتب الإرشاد عبر انتمائه إلى أحد التكتلات العائلية التي أخذت في التشكل على امتداد تاريخ الجماعة ، للدرجة التي كان يتم فيها التجاوز عـن أي مخـالفة حتى لو هددت سمعة الجماعة (22) أو التضحية بأي من

رموزها [23] في سبيل عدم كسر هذه التكتلات العائلية أو تحجيم نفوذها وهي السمة التي برزت منذ تشكيل أول مكتب إرشاد على يد البنا وهو ما تؤكده خريطة لبعض علاقات الدم أو المصاهرة التي توضح ذلك [24]

حسن البنا (المرشد العام)

عبد الرحمن البنا

- عضو مكتب الإرشاد منذ عام 1933
- مراقب عام الجماعة
- مسئول المركز لجماعات البر الرئيس
- عضو أول مكتب إرشاد
- مسئول جريدة الإخوان
- منافس على خلافة البنا
- شقيق حسن البنا

عبد الحكيم عابدين

- عضو مكتب الإرشاد
- سكرتير عام الجماعة
- مسئول عن أعمال المركز العام
- منافس على خلافة البنا
- زوج شقيقة البنا

سعيد رمضان

- عضو مكتب الإرشاد
- أحد قادة التنظيم الدولى
- مالك/رئيس تحرير مجلة المسلمون المعبرة عن رؤية الجماعة 48-54
- مدير المركز الإسلامى بميونخ
- بدأ مشاورات عودة
- زوج ابنة حسن البنا

- أسعد حكيم

- عضو أول مكتب إرشاد
- سكرتير مكتب الإرشاد
- مسئول عن المركز العام للإخوان
- **شقيق زوجة عبد الرحمن البنا**

يلاحظ أن الأسماء السابقة انتمت لعضوية مكتب الإرشاد في حياة البنا، وهو ما جعل كتلة عائلة البنا تسيطر على أكثر من 30% من أصوات مكتب الإرشاد الذي لم يتجاوز عدده في معظم الأحيان 12 عضواً.

نموذج آخر

حسن العشماوي (عضو مكتب الإرشاد)

منير الدلة

- عضو مكتب الإرشاد وأمين صندوق الجماعة.
- انضم للجماعة في عام 47 .
- لعب دورا رئيسيا في الحفاظ على وجود التنظيم بعد اغتيال البنا .
- وضع ثروته وصلاته العائلية في خدمة الجماعة .
- طرح اسم الهضيبي كمرشد ثان واستطاع فرضه على الجماعة
- **متزوج من أخت حسن عشماوي .**

المستشار عبد القادر حلمي

- عضو مكتب الإرشاد .
- **صهر حسن العشماوي** .

نموذج ثالث :

د.حسين كمال الدين

- عضو مكتب الإرشاد
- أمين صندوق الجماعة

د.محمد كمال الدين خليفة

- عضو مكتب الإرشاد
- زوج شقيقه د.حسين كمال الدين

نموذج رابع

حسن الهضيبي
المرشد الثاني

↓

محمد مأمون الهضيبي

- عضو مكتب الإرشاد .
- النائب الأول و المتحدث الرسمي باسم الجماعة.
- النائب الأول للتنظيم العالمي للأخوان.
- عضو مجلس الشعب عن الأخوان.
- منافس على خلافة المرشد الحالي .
- **أبن حسن الهضيبي .**

فيما يخص علاقات الدم و المصاهرة التي لعبت دورا بارزا في تشكيل نخبة الأخوان ، يجب الإشارة إلى أنها لم تقتصر فقط على مكتب الإرشاد، بل حاول أعضاء مكتب الإرشاد مد هذه الصلات خارجه لباقي مؤسسات وأجهزة الجماعة، سعيا وراء بناء شبكة ممتدة وقوية من النفوذ، وهي الشبكة التي دعمت توارث العديد من المواقع البارزة سواء داخل مكتب الإرشاد أو خارجه مثال ذلك تصعيد سيف الإسلام حسن البنا لعضوية مكتب الإرشاد بالتعيين ومساندته لاحتلال منصب أمين عام نقابة المحامين ، وعضوية مجلس الشعب وتولي طارق سعيد رمضان خلفا لوالده مسئولية النشاط الإعلامي للجماعة في سويسرا و الأول هو ابن حسن البنا و الثاني حفيده .

نموذج آخر عائلة الهضيبي الذي تولى منصب المرشد الثاني وهو من خارج الجماعة، حيث ارتبط أبناؤه بالجماعة إسماعيل الهضيبي الذي تزوج ابنه محمد مخلوف أحد قيادات الأخوان التي قادت الاتصالات السرية مع الأمريكان بعد ثورة يوليو ، سعاد الهضيبي ابنته التي تزوجت د. علي مخلوف المرتبط بالجماعة أيضا وابن الشيخ حسن مخلوف مفتي الديار المصرية وعلية الهضيبي التي تزوج ابنتها المحامي عصام سلطان أحد أبرز قيادات جيل الشباب، والذي شغل موقع رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة وخرج من الجماعة في انشقاق حزب الوسط، ثم أخيرا

مأمون الهضيبي الذي التحق بعضوية مكتب الإرشاد والمتحدث الرسمي للجماعـة ونائب مرشدها الحالي.

4- الانتماء للأسر الثرية ذات الصلات و النفوذ:

يؤكد عمر التلمساني المرشد الثالث للجماعة قائلا " كان للبنا نظرة ذكية ومرنة، فكان مهتما بإنشاء الشعب و التوسع في عضويتها ، ولم يحرص على أن يتولى رئاسة الشعبة شخص شديد التعلق بدعوة الإخوان ولكنه كان ينتقى الشخص المستقيم الذي يتصف بوضعية اجتماعية متميزة في القرية أو المركز سواء كان مؤمنا بدعوة الأخوان أو غير مؤمن بها ما دام ذا خلق ودين ، وبهذه الوضعية لهذا الرئيس كانت تنمو الشعبة في ظل حمايته وفي ظل وضعه الاجتماعي [25]، وقد طبق البنا النهج نفسه على نخبة مكتب الإرشاد مع السعي لاختيار أفراد لأسرهم نفوذ على المستوى القومي، ومع كثير من التدقيق، لضمان توفرمعايير آخرى في مقدمتها الولاء للمرشد، وقد اهتم البنا بهذا المحدد سعيا وراء تحقيق هدفين:

أولا: توفير شكل من أشكال الحماية للجماعة خاصة في حالة امـتلاك هـذه الأسر لنفوذ وعلاقات مع الدولة أو القوى السياسية المتنفذة. وبالتالي إمكانية بنـاء قنوات اتصال في حالات التأزم للبحث عن حلول أو لتخفيف حدة الأزمات.

ثانيا: توفير مصادر متجددة من الموارد و الدعم المالي.

لهذا نجد شعب الأقاليم قد خضعت قيادتها لنفوذ النخب المحلية مـن الأسـر الكبيرة كأسرة آل الطير في المنزلة، آل الطويلة في الجمالية، وآل أبو النصر فـي منفلوط، وآل سويلم في البرمبال وآل قداح بميت سلسيل، وآل الهـواري بـالكفر الجديد [26] وعلى مستوى نخبة الجماعة بمكتب الإرشاد وضع البنـا كمـا أشـرنا معايير أكثر صرامة مثل الولاء التام للمرشد، وضع موارد الأسرة وصلاتها فـي خدمة الجماعة، و وجود صلات للأسرة بالدولة أو بالقوى السياسية الفعالة، في هذا المجال يبرز اسمان قدر لكل منهما أن يلعب دورا بارزا في تاريخ الجماعة.

الأول: محمد حامد أبو النصر عضو مكتب الإرشاد الذي أصبح المرشد الرابع و الذي خاض معركة تثبيت المرشد الثاني والحفاظ علـى وحـدة الجماعـة فـي صراعها مع عبد الناصر وسلطة يوليو، ووضع ثروته وأملاك أسرته ونفوذها في خدمة الجماعة [27].

الثاني: منير الدلة المستشار بمجلس الدولة وعضو مكتب الإرشاد وأمين صندوق الجماعة، وصهر محمد العشماوي باشا وزير المعارف في حكومة صدقي والمعروف بتعاطفه مع الأخوان ، ولعل أهم أدواره داخل الجماعة دوره البارز في مساندة جهود صالح عشماوي في الحفاظ على التنظيم بعد اغتيال البنا، وترشيحه لاسم الهضيبي ونجاحه في فرضه كمرشد ثان للجماعة رغم عدم عضويته بها ، ثم أخيرا مشاركته في مجموعة الاتصال بالمستشار الشرفي للسفارة البريطانية بخصوص جلاء الإنجليز عن مصر وهي الاتصالات التي استخدمها عبد الناصر وسلطة يوليو في التشهير بالجماعة وتصفيتها في عام 54 [28] ومن الأمثلة التي تؤكد هذا المحدد أيضا أ. حسين عبد الرازق عضو مكتب الإرشاد الذي ينتمي لآل عبد الرازق (ومن أبرز أفراد هذه العائلة الشيخ على عبد الرازق) و الذي تم فصله في سياق أحد أزمات الجماعة ، ويشير علي عشماوي أبرز مؤسسي تنظيم الأخوان في 65 إلى استمرار الوضع الاجتماعي المؤثر كمحدد في اختيار أعضاء مكتب الإرشاد، الهيئة التأسيسية حتى الآن [29] وهو ما يمكن أن نلمحه في بروز بعض الأسماء التي لعبت دورا في تمويل الجماعة عند عودتها للنشاط في بداية السبعينات، وما أثير حول عضوية بعضهم لمكتب الإرشاد أو قيادة التنظيم الدولي للأخوان أو دعمهم المباشر لمجموعة التنظيم الخاص نذكر منهم الملياردير يوسف ندا، وسعيد رمضان ، د. محمود أبو السعود ، الشيخ مناع القطان ، وسعد الدين إبراهيم [30].

5- الانتماء لمؤسسة الأزهر:

اهتم البنا بهذا المحدد بشكل خاص في وضعه لمعايير الالتحاق بنخبة مكتب الإرشاد للعديد من الاعتبارات الهامة:

1- أبناء مؤسسة الأزهر (طلاب / مدرسون / شيوخ) هم القطاع الأكثر قبولا لمشروع الدولة الدينية بحكم تعليمهم وثقافتهم، وما سوف يمنحه لهم هذا المشروع في حالة نجاحه من نفوذ وأدوار اجتماعية، وبالتالي تمثيلهم في مكتب الإرشاد يخلق الإمكانية لالتحاق الآلاف منهم كأعضاء ونشطاء بالجماعة.

2- لكسر حدة التنافس أو الحساسية التي يمكن أن تنشأ بين الجماعة، والأزهر كمؤسسة دينية رسمية قد يرى قادتها أن الجماعة منافسة لدوره الديني، ووجود

بعض أبنائه في قمة النخبة السياسية للجماعة يساعد على تحييدها أو جعلها احتياطي قوة للجماعة.

3-ما كانت تمنحه الثقافة السائدة من مهابة ونفوذ أدبي لكل من يرتدي الزي الأزهري أو يحمل لقب شيخ لدراسته عدة سنوات في الأزهر، خاصة في الريف وبين الفئات الاجتماعية الفقيرة وغير المتعلمة و التي شكلت القاعدة الجماهيرية لجماعة الأخوان.

لهذا حافظ المرشد العام، (وكل مرشد فيما بعد) منذ تأسيس أول مكتب إرشاد في عام 1933 على التحاق بعض أبناء مؤسسة الأزهر بعضويته، خاصة من يتوفر فيهم معايير أو شروط أخرى تؤهلهم للانضمام لنخبة الجماعة، مثل توفر شروط الولاء و الطاعة، العلاقة الشخصية أو التاريخية بالمرشد ، الانتماء لعائلة ذات نفوذ، وأخيرا أن يكون من العناصر الفاعلة داخل صفوف الجماعة، أو في دائرة أبناء مؤسسة الأزهر خاصة الطلاب ، لهذا نجد في عضوية مكتب الإرشاد الأول أربعة مشايخ هم الشيخ مصطفى الطير، الشيخ حامد عسكرية، الشيخ عبد الحفيظ فرغلي ، الشيخ عفيفي الشافعي [31]، يشكلون تقريبا ما يوازي 25% من عضوية مكتب الإرشاد، ثم يضاف إليهم على امتداد الفترة من عام 1933 وحتى تولى المرشد الثاني في 1951 العديد من الأسماء لعل أبرزها الشيخ سيد سابق، الشيخ محمد الغزالي ، والشيخ أحمد حسن الباقوري [32] وهي الأسماء التي لعبت فيما بعد أدوارًا بارزة داخل الجماعة، ساهمت في انهيار عديد من محددات الالتحاق بنخبتها وفي مقدمتها الولاء و الطاعة للمرشد مما استدعى فصلها أو إرغامها على الاستقالة ليس فقط من مكتب الإرشاد ولكن من عضوية الجماعة ذاتها [33] .

ومنذ أزمة 54 بين الأخوان وسلطة يوليو أخذ وجود أبناء مؤسسة الأزهر في الانحسار بين صفوف نخبة مكتب الإرشاد وهو ما قد يعود إلى:

- شيوخ الأزهر من نخبة الجماعة هم الذين قادوا حركة المعارضة ضد الهضيبي المرشد الثاني خاصة وأن منهم من كان ينافس على خلافة حسن البنا (مثل الباقوري)، أو من كان يرى الهضيبي دخيلاً على الجماعة (مثل الغزالي).

- انحياز العديد من رموز هذه النخب للصراع بين الهضيبي وقادة التنظيم الخاص بقيادة عبد الرحمن السندي (مثل الغزالي / سيد سابق).

- انحسار حدة التنافس أو الحساسية بين الأزهر كمؤسسة والجماعة خاصة بعد رسوخ قدم الجماعة وبروز الدور السياسي لها.

- تضاؤل مساحة استقلالية مؤسسة الأزهر ذاتها وتحولها إلى مجرد إحدى مؤسسات الدولة المسئولة عن إيجاد الغطاء الديني أو الشرعية الدينية لسياستها وقراراتها، وهي السياسية التي انتهجها بانتظام عبد الناصر منذ سعيه لإلغاء الأوقاف ، ثم مشروع تطوير الأزهر ثم إنشاء العديد من المؤسسات الموازية مثل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (34) .

- كانت تلك هي المحددات الأساسية التي شكلت نخبة مكتب الإرشاد، وحددت أنماط الصراعات بينها ، وساهمت في النهاية في:

1-بروز الدور الحاسم للمرشد العام في حسم الأمور التنظيمية والسياسية والفكرية داخل الجماعة، خاصة مع وجود دائرة أضيق (كتلة) داخل مكتب الإرشاد قادرة على مساندة قراراته وبالتالي ضرورة إدخالها بشكل غير مباشر في حساباته للحفاظ على قوة نفوذه وتأثيره (35).

2-صياغة نمط العلاقات الداخلية بين أعضاء نخبة الجماعة ، أو بينهم وبين باقي أعضاء الجماعة ومؤسساتها، وفق بنية هيراركية شديدة الاستبداد لا تعرف الخلاف، أو الحوار، أو التفكير أو المبادرة، بخلاف ما يصدر عن المستوى الأعلى وصولا إلى مكتب الإرشاد، ثم المرشد العام وكتلته داخل المكتب.

3-توظيف الأيديولوجية الدينية لتبرير هذه المركزية وهذا الاستبداد المفرط، بوصف المخالف، أو المستقل في رأيه أو المرتكب لجريمة النقد لبعض السياسات أو الممارسات بصفات أقلها التسرع والحمق، مرورا بالمروق و الخروج على إيمان الجماعة ووحدتها ونقض البيعة، والاعتماد على أساليب الإقصاء والاستبعاد والتصفية المعنوية بل، والجسدية أحيانا، وبالتالي على كل من يختلف أن يحمل عصاه ويرحل خارج الجماعة مستقبلا أو يطرد بقسوة من رحمتها حتى لو كان من مكتب الإرشاد وأبرز أفراد نخبة الجماعة.

4-شكلت تلك المحددات للالتحاق بصفوف النخبة كوابح لبروز العناصر النشطة أو الأكثر فاعلية والتي من المفترض أن تدفعها فاعليتها لقيادة الجماعة فبجانب تهميشها لروح المبادرة والفاعلية واستبدالها بروح الولاء والطاعة وتنفيذ الأوامر، حولت الممارسة العملية كل من يملك قدرات ومهارات الصعود الحركي أو الفكري داخل الجماعة إلى مجرد منافس للقيادة أو الحلقة الضيقة في مكتب

الإرشاد وعلى رأسها المرشد ومهدد لمكانتها، وبالتـالي ضـرورة تصـفيه هـذه العناصر أولا بأول، حتى لو برزت بعد انضمامها لمكتب الإرشاد حيث تصبح هنا في منافسة مباشرة مع المرشد. أو مع كتلته التي سيطرت على المراكز الحاكمـة في الجماعة، حيث يتم هذا وفق سيناريو متشابه في معظم الأحيان يبدأ بـ تصاعد عمليات الحصار والتصفية بداية من الحيلولة دون دخولهـا مكتـب الإرشـاد، أو تهميشها داخل المكتب والجماعة، نهاية بفصلها ومقاطعتها، وهو ما تم مع العديـد من العناصر البارزة مثل مصطفى مؤمن زعيم طلاب الأخوان في الجامعة الـذي اعتبره حسن البنا ومن بعده صالح عشماوي منافسا لهمـا فهمشـه الأول داخـل الجماعة، وفصله الثاني منها، نموذج آخر عبد القادر عودة الذي اختاره الهضـيبي وكيلا للجماعة من خارج الهيئة التأسيسية في أول مكتب إرشاد في عهده، سرعان ما جرده من هذه الوكالة بعد بروز نجمه كقائد جماهيري، واختلاف رؤيتـه مـع المرشد في علاقة الجماعة بسلطة يوليو، وقد حرم هذا النهج من عمليات التصفية المتتالية الجماعة من العديد من القيادات البارزة التي كان لغيابها أو بعـدها عـن سلطة إصدار القرار في الجماعة أبلغ الأثر في قدرة سلطة يوليو علـى اختـراق الجماعة وكسب قطاع منها في صراعها ضد المرشد الثاني (36) وهي المعركة التي انتهت بتصفية الجماعة وحصارها منذ عام 54 لعجزها عن رسم سياسة صـحيحة لإدارة الصراع مع الضباط.

نخبة الأخوان بداية سنوات المحنة ونهايتها :

على امتداد عقدين من الزمان ومع مجيء المرشد الثاني حسن الهضيبي حتى رحيله في بداية السبعينات يمكن رصد بعض مظاهر التغير في محددات تشكل نخبة مكتب الإرشاد ، مع ثبات بعض المحددات الأخرى هذا التغير الذي جاء اسـتجابة للعديد من التغيرات و الظروف التي ألمت بالجماعة وأحاطت بالواقع السياسي في مصر ولعل أبرز هذه التغيرات:

1- وفاة حسن البنا مؤسس الجماعة بما له من سمات شخصية وقدرة تنظيميـة وحركية وتاريخ كقائد مؤسس، وهي الصفات التي لم تتوفر لغيره، وراكمت في يده العديد من مصادر القوة داخل الجماعة للدرجة التي لـم يسـمح فيهـا ببـروز أي شخصية أخرى قادرة على حسم صراع خلافته، حيث انتهى الأمر إلى رموز ممثلة للأجنحة المختلفة بمكتب الإرشاد تتصارع فيما بينها لإحساسها بالتسـاوي وعـدم

التميز فيما بينها، هذا الصراع الذي فرض مرشداً ثانيا من خارج الجماعـة وأدى إلى انهيار مبدأ الولاء التام أو الخضوع للقيادة (الذي كانت تفسر به كل قـرارات المرشد الأول وحافظت إلى حد ما على تماسك الجماعة) .. وهو ما ارتبط إلى حد كبير بشخصية البنا ذاته ، وهو ما لم يتمتع به خليفته الذي يصـفه الشـيخ محمـد الغزالي عضو مكتب الإرشاد قائلا إنه "أحدث الناس عهداً بدعوة الأخوان وأراد أن يكون أقدم الناس فيها بإخراج غيره .. وجاء قزما بين عمالقـة، فشـاء أن يكـون عملاقا بين أقزام .. ولقد سمعنا كلاما كثيرا عن انتساب عدد من الماسـون بيـنهم الأستاذ الهضيبي نفسه لجماعة الأخوان" [37]

2-فقر التراث الفكري الذي خلفه البنا وعموميته ومحدوديتـه الشـديدة [38]، واحتياج الجماعة إلى صياغة أيديولوجية ورؤية تفصيلية لمشروعها لبناء المجتمع الإسلامي، وهو ما فتح معركة الاختلاف حول تفسير تراث البنـا [39]، كضـرورة لسد هذه الفجوة، وللحفاظ على تماسك الجماعة وحمايتها من الـذوبان والانفـراط، خاصة مع تصاعد حدة الصراعات السياسية التي اشتبكت فيها، لهذا برز امـتلاك القدرة النظرية على صياغة وبناء أفكار الجماعة كأحد محددات الالتحـاق بنخبـة الجماعة، أو دعم النفوذ بداخلها هنا تبرز أسماء العديد من أعضاء مكتب الإرشـاد مثـل الشيوخ سيد سابق، الغزالي، البهي الخولي، عبد القادر عودة، سيد قطب [40] وهو ما أبرزهم كمنافسين للمرشد الثاني الذي جاء من خارج الجماعة [41] خاصـة بعد توالي صدور كتبهم، وهو ما دفعه إلى منح قسم الدعوة الكلمة الأخيـرة فيمـا يكتب أو ينشر وما يستخدم رسميا في التداول بين أعضاء الجماعة، وهـو القسـم الـذي تولى رئاسته سيد قطب الذي انضم لعضوية مكتب الإرشاد في عام 1952 [42] والذي يبرز إنتاجه الفكري كعلامة فارقة شكلت نقلـة كيفيـة ونوعيـة فـي أطروحات الأخوان الأيديولوجية، وهو ما فرضه كقائد لتنظيم 65 وبموافقة المرشد الثاني الذي حاول إحياء نشاط الجماعة من خلال نخبة جديـدة شـابة ارتبطـت بعضوية الجماعة في قواعدها، لهذا لم تطلها يد الاعتقال والتصفية البوليسية [43] أو الإعداد التربوي وفق منهج الأخوان.

3-أدى الصراع المفتوح مع سلطة يوليو، وعجز النخبة السياسية ممثلـة فـي المرشد ومكتب الإرشاد عن إدارة الصراع السياسي بشكل كفء بعد اختراقها مـن قبل عبد الناصر، وانحياز بعض أجنحتها له إلى بروز دور الجهاز الخاص الـذي سعى للتصدي لعبد الناصر وحاول اغتياله فـي 54 ، وهـو مـا جعـل قياداتـه

وعضويته هدفا لعمليات الانتقام القاسية (تعذيب / أحكام سجن طويلـة / أحكـام إعدام) ، وهو ما ولد مشاعر التعاطف معهم داخل الجماعة تلك المشـاعر التـي ساعدت على تولد جناح جديد داخل نخبة مكتب الإرشاد هي كتلة الجهاز الخاص، التي اكتسبت نفوذها وشرعية تمثيلها داخل مكتب الإرشاد عبر:

- ما قدمته من تضحيات وسجن لفترات طويلة.

-كانوا النخبة من عضوية الجماعة التي اختارها البنا بنفسه واختصها بالتربية الروحية و الإعداد الجهادي .

-تمرسهم في العمل السري الذي مكنهم في ظل القبضـة البوليسـية للسـلطة الناصرية من الحفاظ على الجماعة طوال فترة المحنة و الحصار ومبادرتهم بإعادة تشكيلها بعد اتفاقهم مع السادات. وهو الاتفاق الذي شارك في مفاوضاته منذ البداية أبرز رموزهم [44] . لهذا شكلت هذه المجموعة الكتلـة الرئيسـية التـي أدارت عمليات أحياء الجماعة سواء على المستوى المحلي داخل مصر أو على المسـتوى الدولي (فيما يخص التنظيم الدولي للأخوان) وأصبحوا هم المتحكمون فعليا فـي إدارة التنظيم حتى شغلوا منصب المرشد العام من خلال مصطفى مشهور المرشـد الخامس [44] .

نخبة الحرس القديم وتحديات العودة للحياة السياسية:

- مع وفاة عبد الناصر وتولي السادات الحكم في بداية السـبعينات واتجـاه الدولة إلى الانقلاب على المرحلة الناصرية، والسعي وراء مناصـرين لهـا فـي مواجهة قوى اليسار والناصرية التي كانت تتمتع بقدر من النفوذ خاصة بين الشباب وطلاب الجامعة وأوساط المثقفين، جاءت مفاوضات عودة جماعة الأخوان لسـاحة العمل مرة أخرى ، وهي المفاوضات التي أشرف عليها السادات ، وشـارك فيهـا نائب رئيس الجمهورية السيد حسني مبارك، وقادتها مجموعة من قيادات الأخـوان (بقايا مكتب الإرشاد / التنظيم الخاص) وانتهت بالإفراج عن معتقلي الأخـوان أو المحكوم عليهم ، والسماح للجماعة بالنشاط الدعوي ، وإعادة إصدار مجلة الدعوة، دون إعادة الجماعة للشرعية بشكل قانوني ، ومنذ بداية السـعي لاسـتعادة نشـاط الجماعة، واجهت نخبة الأخوان أو الحرس القديم (بقايا مكتب الإرشاد / الهيئـة التأسيسية، التنظيم الخاص) التي قادت عملية إعادة الجماعة للحياة السياسية العديـد من المتغيرات ليس فقط في الواقع السياسي و الاجتماعي للمجتمع المصري ولكـن

أيضا على مستوى جماعة الأخوان ذاتها ، وفي ساحة العمل الإسلامي ، وهي المتغيرات التي فرضت تحديات شديدة التأثير على نخبة الحرس القديم التي قادت عملية إعادة الإحياء، ولعل أهم هذه التحديات:

أولا: غياب جماعة الأخوان فكرا وجسدا عن ساحة العمل السياسي لسنوات عديدة ، أدى إلى أن من تبقى منها وسعى لإعادة إحياءها هم في الحقيقة مجموعة من الشيوخ كبار السن مقطوعي الصلة بالواقع ، أثخنتهم جراح السجون و التعذيب وحملات المطاردة البوليسية القاسية ، التي غيبت الأخوان لجيل كامل عن ساحة العمل السياسي أو الإسلامي وهو ما أدى عند عودتها لوجود فجوة عميقة بين الجيل العائد للعمل ، والأجيال الشابة ، وهي الفجوة التي لم تكن فقط فجوة عمرية بقدر ما كانت فجوة في منطق التفكير وزاوية الرؤية السياسية ، ومستوى ونوعية المهارات الحركية .. إلخ ، وهي الفجوة التي صبغت جماعة الأخوان بالشيخوخة وهو ما يشير إلى التحدى الأول الذي فرض نفسه على نخبة الجماعة العائدة للعمل وحاجتها إلى دماء جديدة شابة تعيد لها قدرا من الحيوية و القوة .

ثانيا : منذ التأسيس على يد البنا وحتى محنة الصدام القاسية مع سلطة يوليو انفردت جماعة الأخوان بكونها المعبر الوحيد عن تيار الإسلام الشعبي المعارض الذي لديه رؤية لتغيير المجتمع تستند إلى المرجعية الدينية ، إلا أن الوضع تغير جذريا مع محاولات العودة مجددا في السبعينات حيث ظهر التأثر الواضح بين الأجيال الجديدة بأطروحات سيد قطب وأفكاره ، والتي حاولت نخبة الأخوان في السجن السيطرة عليها ومحاصرتها (45) ، إلا أن التيار القطبي نجح في اجتذاب أعداد متزايدة من الشباب في مواجهة الخط التقليدي للبنا ، و الذين أخذوا يبلورون هذا التأثر في أشكال تنظيمية متعددة سعت لملء فراغ غياب الأخوان وشيخوخة نخبتهم (46) وهو ما فرض تحديًا جديدًا على نخبة الحرس القديم يرتبط بقدرتها على إحداث نوع من التجديد في خطها الفكري التقليدي يمكنه من تصفية هذه الاتجاهات وكسب قاعدتها الشبابية أو على الأقل محاصرتها للعودة للزمن الجميل حينما كانت جماعة الأخوان هي المعبر الوحيد عن الإسلام السياسي أو الإسلام الشعبي المعارض.

ثالثا : مع بداية السبعينات ولأسباب عديدة (47) برز في محيط الجامعات المصرية التيار السلفي كجماعة طلابية كانت تسمى "بالجماعة الدينية "، وهي نفس الجماعة التي تطورت فيما بعد تحت مسمى "الجماعة الإسلامية" وهو التيار الذي لم

يكن في تلك الفترة قد بلور رؤيته تجاه الواقع و التيارات الإسلامية الأخرى [48] ، إلا أنه منذ منتصف السبعينات بدأ زحفه المنظم للسيطرة على الجامعات المصرية، حيث أكثر قطاعات الطبقة الوسطى حيوية واستجابة وقدرة على العمل السياسي، وكان هذا الزحف المنظم الذي انتهي بالسيطرة على اتحاد طلاب الجمهورية في عام 76 ، أكثر ما أثار المخاوف تجاه النخبة القديمة بالإخوان حيث بدأ يبرز اسم " الجماعة الإسلامية "، كقطب قادر على اجتذاب و التأثير في عشرات الألوف من الشباب بعيدا عن الأخوان.

رابعا: على امتداد سنوات المطاردة و الحصار لجماعة الأخوان اندمج قطاع كبير من كوادرها في جهاز السلطة المصرية أو بمؤسسات الدول الخليجية، وهو ما شكل كتلة واسعة من أبناء الأخوان الذين يتمتعون بنفوذ ضخم وموارد متجددة قادرة على سد احتياجات الجماعة بشرط عدم تأثر مصالحهم ونفوذهم [49] ، وهي الإشكالية التي تتطلب بناء خط سياسي مرن لا يعيد الجماعة لحالة الصدام الحادة مع الدولة و التي عاشتها منذ الخمسينات وهو ما كان يشير إلى مخاوفهم من سيطرة مجموعة النظام الخاص على عملية إحياء الجماعة وهو تحد آخر فرض نفسه على النواة المتبقية من نخبة الأخوان التي تحملت مسئولية إعادة بناء الجماعة وعودتها للحياة السياسية.

فرضت التحديات السابقة نمطًا من الاستجابة و التفاعل على توجهات النخبة الفكرية و الأيديولوجية و على نشاطها الحركي ، وكذلك محددات تشكل النخبة وتركيبها . منذ مطلع السبعينات ، في هذا الإطار يمكن أن نرصد ما يطلق عليه لجوء النخبة القديمة للحلول الوسط التي تمكنها من :

1- عودة الجماعة وتنامي نفوذها ، وبالتالي نفوذ نخبتها على الصعيد المجتمعي .

2- الحفاظ على الدور المحوري للنخبة القديمة (خاصة جناح التنظيم الخاص) في الإمساك بعملية صنع القرار داخل الجماعة .

وقد تمثلت استراتيجية الحلول الوسط تلك في استخدام الجناح الذي شكل بقايا مكتب الإرشاد وغير المحسوب تاريخيا على مجموعة التنظيم الخاص كواجهة للجماعة [50] لما له من شرعية تاريخية (عضوية مكتب الإرشاد) وقدرة على طمأنة أغنياء الأخوان والدولة بابتعاد الجماعة عن خط العمل السري العنيف، هكذا جاء عمر التلمساني، ثم حامد أبو النصر لموقع المرشد ، في الوقت الذي حافظ جناح

التنظيم الخاص على الإمساك بالمسئوليات المالية و التنظيمية للتحكم فـي صـنع القرار داخل الجماعة . لكن هذه " الحلول الوسط " ذاتها خلقت توازنا جديدا للقوى داخل الجماعة وبالتالي تحديات جديدة لم يعد مجديا فيها الحلـول الوسـط بقـدر الاحتياج لإحداث تغيير كيفي في النخبة السياسية للجماعة المسيطرة علـى مكتـب الإرشاد.

جيل الإحياء أو النخبة السياسية الشابة لجماعة الأخوان:

- أخذت أروقة الجامعات المصرية تشهد بشكل ملحـوظ وجـود جماعـات النشاط الديني، و التي تمركز نشاطها بداية في مسجد الكليـة، ثـم اسـتطاعت أن تكسب بالتدريج أعدادًا متزايدة من الطلاب خاصة مع بداية اهتمامها بمشكلاتهم في نفس الوقت الذي بدأت فيه تنمو العلاقات والصلات بين نشطائها علـى مسـتوى الكليات و الجامعات المصرية من خلال المعسكرات التي كانت تنظمها الجامعة منذ صيف 72 (51) والتي كان يستوعب الواحد منها حوالي 500 طالب علـى امتـداد أسبوعين يقدم فيها للطلبة دروس الفقه، وحفظ القرآن، بجانب المحاضرات العامـة التي كان يحاضر فيها رموز المؤسسة الدينية الرسمية، ورموز الأخوان ولم تساهم هذه المعسكرات في خلق الصلات و التعرف المباشر بين نشطاء تلك الجماعـات فقط ، ولكنها خلقت أيضا الإمكانية للتقارب الفكري بينهم وبلورة جهودهم الحركية في اتجاه واحد، ثم بروزهم ككيان تنظيمي داخل الجامعة تحت مسمى " الجماعـة الإسلامية " التي أصبح لها هيكل تنظيمي مواز لهيكل اتحاد الطـلاب يبـدأ مـن مستوى الكلية، حتى مستوى الجمهورية لكل كلية أمير ولكل جامعة أمير .. ثم أمير للأمراء وهو منصب يوازي منصب رئيس اتحاد طلاب الجمهورية ، ساعد هـذا التبلور التنظيمي على وضع استراتيجية موحدة للعمل داخل الجامعة لبناء نفـوذهم لعل أبرز ملامحها السيطرة على الاتحادات الطلابية كمؤسسـات شـرعية داخـل الجامعة تمتلك بجانب شرعيتها الموارد والإمكانيات التي يمكـن توظيفهـا لـدعم نفوذهم ، وهو التوجه الذي بدأ بمحاولات فردية (52) ثم أصـبحت مـع منتصـف السبعينات بمثابة الزحف المنظم، ففي عام 74 سيطروا على 20% مـن عضـوية اتحاد الطلاب على مستوى الجمهورية، ارتفعت بعد انتخابات 75 إلـى 40%مـن المناصب و المقاعد و الأصوات (53) حتى وصلت في عام 88 إلى سـيطرة تامـة على الاتحادات الطلابية بكل الجامعات المصرية (54) وانفردوا تماما بساحة العمـل

السياسي داخل الجامعة.. وهو ما طرح على قيادتهم [55] التي أوشكت على تـرك مقاعد الجامعة تساؤلا هاما "وماذا بعد الجامعة ؟ خاصة أنهم داخل الجامعة كـانوا يتحركون في ظل أطر تنظيمية شرعية ، لها موارد وإمكانيات .. وهي الأطر التي لا توجد خارج الجامعة كما أن مجال خبرتهم الأساسية كان العمل داخل الجامعـة حيث قاعدتهم الجماهيرية ذات طبيعة واحدة يسهل التعامل معها ، هذا التحدي حول إمكانية الاستمرار و البقاء بعد النجاح الذي تم تحقيقه فـي الجامعـة التقـى مـع الضغوط و الجهود التي بذلها رموز الأخوان المسلمين وفي مقدمتهم التلمسـاني، د.الملط ، مصطفى مشهور لاستيعاب هذا الجيل من الشباب داخل الإطار التنظيمي للجماعة [56] وهو ما كان يعد أفضل استجابة من قبل النخـب القديمـة لمواجهـة تحديات العودة المتمثلة في:

- حل مشكلة شيخوخة الجماعة وانقطاع صلتها بالأجيال الجديدة، و الواقـع بعد غياب سنين طويلة خلف جدران السجون.
- بناء النفوذ الفكري للجماعة في ظل خطا البنا التقليدي مع قليل من التغيير الذي يفرضه الواقع ، وتجارب المحنة، مثل تحاشي الصدام مع الدولة، والتجـاوز عن فكرة التنظيم الخاص، وكان من أهم العقبات أو المخاطر التي واجهت النخبـة القديمة للأخوان لتحقيق هدفهم هذا الملاحظات النقدية التي كانت للعديد من رمـوز هؤلاء الطلاب الذين تم تكوينهم الفكري خارج الجماعة (خاصـة بـين نشـطاء جامعات الصعيد وتحديدا في جامعة المنيا، وأسيوط) إلا أن خبرة عجائز الأخوان لجأت لأسلوب التجنيد الفردي لهؤلاء الرموز لتخفيف حدة المقاومـة ، وتصـدير الرموز غير المحسوبة تاريخيا على تيار التنظيم الخاص و التي تحظى بقبول أكثر لدى هؤلاء الشباب [57] للحوار معهم وهو ما نجحت فيه عندما ضمت أبرز رموز الجماعة الإسلامية في الجامعة د. عبد المنعم أبو الفتـوح، د.عصـام العريـان ، د.حلمي الجزار ، المهندس أبو العلا ماضي، ومحي عيسى.

- كان انضمام هذه الرموز بما لها من تأثير جماهيري داخل الجامعة ومواقع في هياكل الاتحادات الطلابية أو ألقاب الإمارة التي تحملها بحكم مواقعها القياديـة في تنظيم الجماعة الإسلامية ، يعني ما يشبه الانضمام الجماعي لكتل مـن شـباب الطلاب والتحاقه بمؤسسات الأخوان الخاوية على عروشها بحيث يمكن القـول إن طلاب الجماعة الإسلامية في جامعات القاهرة، الإسكندرية، المنوفية والمنصـورة والأزهر، وأعداد من جامعة المنيا وأسيوط، وبالتالي القرى والأحياء السكنية التـي

ينتمى إليها هؤلاء الشباب هي التي شكلت القاعدة التنظيمية و الكادر الرئيسي النشط لجماعة الأخوان في تلك المحافظات منذ مطلع الثمانينيات وهي الكتل التي تتميـز بـ:

أولا: انحيازها الفكري وتربيتها السياسية و الحركية تمـت خـارج جماعـة الأخوان وبعيدا عن أساليب التربية التقليدية لأعضائها وتراثها الفكري و التنظيمي، وبالتالي كان ارتباطهم بالجماعة(خاصة القيادات منهم) في جوهره ارتباطاً عملياً مبنياً على الحسابات و الاختيارات السياسية التي تضمن لهم الاستمرار و القـدرة على استكمال مشروعهم لتغيير المجتمع ، على عكس النخبة أو الأعضاء القدامى الذين استكملوا إعدادهم الفكري و السياسي داخل الجماعة التي ارتبطوا بهـا فـي الغالب لدوافع روحية ووجدانية أو شخصية أو عائلية ، هذا الاختلاف في حالتنـا تلك كان عاملا مدعما للنزعات الاستقلالية لنخب هذه الكتل الشبابية خاصة في :

- التحرر من الخط الفكري التقليدي لحسن البنا .
- ضعف مستوى تمثلها أو إيمانها بمبدأ الولاء و الطاعة المطلقة للقيادة.

ثانيا : تحرر هذه الكتلة من الشباب ونخبتها من تراث المحن التـي أصـابت الأخوان وآثارها وما خلفته من مشاعر الثأر أو الخوف لدى الحرس القديم أو تأثير ذلك على المواقف السياسية للجماعة ، لهذا كانوا أكثر قدرة ورحابـة علـى بنـاء التحالفات السياسية مع قوى المعارضة الأخرى بما فيهم الجناح الناصـري ، بـل وأخذ مواقف أكثر راديكالية في مواجهة الدولة (58) .

ثالثا: اكتسب هذا الجيل من الشباب ونخبته نفوذه الفعلي، ونجاحاته التي حققها، وخبراته التي راكمها من خلال التحرك في إطار المنظمات العلنية والأطر الشرعية والجماهيرية، وهي الخبرة المفتقدة لدى نخبة الشيوخ خاصة جناح التنظيم الخـاص الذي يسيطر على مقاليد الأمور في الجماعة، والذي تربى ونشأ في ظـل خبـرات معاكسة تقوم على العمل السري وفلسفته، وهو ما خلق في كثيـر مـن الأحيـان مجالات للخلاف وتبادل الضغوط (59)

رابعا : أدت النجاحات الميدانية في نشر نفوذ الجماعة بعد دخول هذه الكتلـة من الشباب والتي يجمعها الارتباط الجيلي و المهنـي، وتوحـد ظـروف النشـأة التاريخية وظروف الانضمام لجماعة الأخوان إلى بلورة نخبة جديدة شـابة فـي مـــواجهة الحرس القديم، وهو ما ولد مقاومة حادة من قبل نخبة الحرس القديم (خاصة جناح التنظيم الخاص) في إطار السعي إلى تحجيم نفـوذ هـذه النخبـة

الجديدة وإخضاعها لرؤيتها وتوجيهاتها خشية انفلات الأمور، وفقـدان نفوذهـا أو تحقق هاجسها بالعودة مجددا لسنوات المحن و المطاردة القاسية، لهذا تكتلت نخبـة الحرس القديم لوقف زحف النخبة الجديدة الشابة وسعيها للسيطرة على مقاليد عبر عدة آليات هي:

1-الاقتصار على تمثيل نخبة الشباب بممثل واحد فقط في عضـوية مكتـب الإرشاد ، (وهو ما يأتي وكأنه استجابة لضغوطهم ، في الوقت الذي يسيطر فيـه جناح التنظيم الخاص على كل المواقع الحاكمة بمكتب الإرشاد (المرشد / وكيـل الجماعة / المتحدث الرسمي / أمين الصندوق / مسئول التنظيم)

2-وجودها في مكتب الإرشاد ونفوذها عبر تصعيد الرموز الممثلة للأجنـدة العائلية ومنحها بعض المواقع الهامة داخل مكتب الإرشاد لضمان ولائها (نموذج مأمون الهضيبي ، سيف الإسلام حسن البنا).

3-إغراء نخبة الشباب ورموزهم بالوجود في الجمعيـة التأسيسـة (مجلـس الشورى العام) ، باعتباره أحد أهم المؤسسات في الجماعة (من ضمن مسئولياته اختيار مكتب الإرشاد) بل ومنحهم صلاحيات تنظيم وإجراء الانتخابـات لتحديـد ممثلي المحافظات والمراكز في مجلس الشورى ، وهي العملية التي أتت بالفعـل بالعديد من رموزهم لمجلس الشورى العام خلال عام 94/ 95 إلا أن ، المعـايير التي أرسيت في الجماعة و التي مكنت كتلة النظام الخاص المسيطرة على أمانـة التنظيم ساعدتهما على اختيار رؤساء الشعب من الموالين من كبار السـن، الـذين وافق الشباب على وجودهم احتراما للسن و للتاريخ وهو ما ساهم بعد ذلك في رسم خريطة مجلس الشورى العام حتى قبل الانتخابات التي لم تسمح إلا بوجـود 10% من رموز الشباب بداخله ، ورغم هذا أوقف مكتب الإرشاد الاجتماعات الدوريـة لمجلس الشورى العام منذ عام 95 بحجة الأمن .

4-وقوف النخبة القديمة (مشهور / مأمون) بحسم ضد الفكرة التي طرحتها رموز النخبة الشبابية الجديدة بتأسيس حزب سياسي علنـي، بـل وفصـل أبـرز رموزها أبو العلا ماضي عند مبادرته بتأسيس حزب الوسـط و الهجـوم علـى مؤيديه، بحجة مخالفتهم لخط البنا التقليدي، أو لأن الجماعة أكبر مـن الحـزب أو لعدم استئذانهم، وهو ما يعكس في الحقيقة خوف النخبة القديمة من إمكانية نجـاح عملية تأسيس الحزب، الذي سوف يعمل في إطار الشرعية القانونية وفـق آليـات العمل السياسي الحديث أو الأكثر ديمقراطية، المتجاوزة لمبدأ الـولاء و الطاعـة

ومنح البيعة ، وهو بالتالي ما يمكن أن يصفي نهائيا نفوذ النخبة القديمة التي تعتمد في وجودها على قمة هرم الجماعة و الإمساك بمصادر القوى داخلها لمعايير ليس لها علاقة بالفاعلية السياسية (مثل كبر السن ، والانتماء للرعيل الأول، أو فتـرات السجن الطويلة ، و عدم الانصياع لتأييد الدولة تحت ضغوط السجن و الاعتقال).

5-دعم النخبة القديمة لرموزها أو مناصريها في أي خلاف أو صراع مع أي من أجنحة أو رموز النخبة الجديدة الشابة [60]

6-السعي لاستخدام نفوذ النخبة الشبابية وقدرتها الحركية على فرض بعـض رمـوز النخبة القديمة في المؤسسات الجماهيرية [61] بما يمنحهم مزيدًا من النفوذ والسطوة داخل التنظيم.

7-تحاشي التصدي أو الدخول في صدام حقيقي أو حتى الضغط على الدولـة في سياستها لمطاردة عناصر ورموز النخبة الشابة و السعي لتصـفيتها سياسـيا ، عبر عمليات الاعتقال و القبض المتكرر وتحويلها للمحاكمات العسكرية و الحكـم عليها بالسجن لفترات طويلة [62]، وهو ما يؤدي في الواقع العملي إلـى تخفيـف ضغوط النخبة الجديدة على الحرس القديم لانشغالها بقضية الدفاع عـن نفسـها أو تغييبها الفعلي وراء جدران السجون، في الوقت الذي تنشغل فيه النخبـة القديمـة بالبحث عن العناصر الأكثر ولاء وانحيازا لها من بين جيل الشباب لإحلالها محل رموز النخبة الشبابية خاصة في المنظمات الجماهيريـة العلنيـة وفـي المواقـع التنظيمية الهامة داخل الجماعة [63] .

8-إبعاد النخبة الشبابية بكل رموزها عن مصـادر قـوة الجماعـة الماليـة ومواردها، واحتكار مواقعها، وصلاتها خاصة العلاقات مع التنظيم الدولي من قبل الإخوان القدامى وتحديدا جناح التنظيم الخاص [64] .

والخلاصة أنه رغم نجاح استجابة نخبة الأخوان من الحرس القديم في مواجهة تحديات عودة الجماعة واستعادة نفوذها مع بداية السبعينات، عبر استيعاب الجيل الشاب الذي نشط وتكون داخل الجامعة وتبلور كتيار، وهو الجيل الذي استطاع تجديد دماء الجماعة ومكنها من السيطرة أو الوجود في أبرز مؤسسات المجتمع ذات التأثير الاجتماعي والسياسي (المنظمات الأهلية / النقابات المهنية / نوادي هيئة تدريس الجامعة / البرلمان) إلا أن هذه الاستجابة أفرزت نخبة شابة طامحة لتحديث الجماعة كمنظمة سياسية بالمعنى الحديث، قادرة على التحرك العلني والقانوني واكتساب مزيد من قطاعات الطبقة الوسطى، وهو ما يحول دون سيطرة

النخبة القديمة على مقاليد الأمور في الجماعة ، التي تعاني من ضغوط هذه النخبة الشابة، وهي الضغوط أو التحدي الذي يزيد من قوته المتغيرات الدولية والإقليمية التي صاحبت أو نتجت عن أحداث 11 سبتمبر ، والتي ألصقت بكل ما هو إسلامي صفة الإرهابي .. وهي الضغوط التي تمنح النخبة الجديدة المزيد من القوة في ضغطها من أجل تحديث الجماعة (تنظميا / فكريا) والسعي لدمجها بالنظام السياسي وهو ما يعني ضرورة تبني فكر واستراتيجيات عمل جديدة متجاوزة لتراث الجماعة القديم.

هذا هو جوهر الصراع الحالي الذي يرسم سيناريوهات المستقبل التي قد تدفع تيار الإسلام السياسي ممثلا في أبرز جماعاته وهي الأخوان إلـى تيـار العمـل السياسي الديمقراطي وإمكانية إحراز مزيد من النجاحـات علـى طريـق بنـاء مشروعهم للتغيير بأفق جديد، أو حسم الصراع لصالح النخبـة القديمـة وخطهـا السياسي التقليدي وحينئذ سوف تذهب هي والجماعة إلى متحف التاريخ السياسـي غير مأسوف عليهما.

المراجع و الأسانيد

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- محمد الجوهري: "مقدمة في علم اجتماع التنمية "، ط2، دار الكتاب للتوزيع القاهرة 1979.

- محمود عودة : "الفلاحون و الدولة دراسات في أساليب الإنتاج و التكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي"، دار النهضة العربية بيروت 1983.

- أحمد صادق سعد: "تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي في ضوء نمط الإنتاج الاسيوي"، ابن خادون ط1 بيروت، 1979 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول التاريخ الاجتماعي لمصر في العصر الحديث يمكن الرجوع إلى:

- صبحي وحيدة: "في أصول المسألة المصري" مطبعة مصر، القاهرة 1950.

- د. محمد أنيس: "دراسات في المجتمع المصري من الإقطاع إلى الرأسمالية" مجلة الكاتب عدد 7 القاهرة 1965.

- د. علي بركات: "تطور الملكية الزراعية في مصر 1883 / 1914 وأثره على الحركة السياسية" دار الثقافة الجديدة في القاهرة 1977.

- سعد الدين إبراهيم (تحرير): "مصر في ربع قرن 1952 – 1980 دراسات في التنمية و التغير الاجتماعي"، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1981 وعشرات الدراسات الأخرى.

(3) د.محمود جاد: "الطبقة الوسطى المصرية الدور والإمكانية" – الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصري في ضوء متغيرات النظام العالمي 10-11 مايو كلية الآداب / قسم اجتماع جامعة القاهرة، 94 ص4 .

(4)لمزيد من التفاصيل حول موضوع النخب يمكن الرجوع إلى د. أحمد زايد: "البناء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوف القديمة و الجديدة "، دار المعارف ط1، القاهرة 1981.

(5) شهدت ساحة العمل السياسي الإسلامي وجود عشرات من التنظيمات منذ مطلع السبعينات لعل أبرزها:

1-الأخوان.

2-الجهاد الإسلامي.

3-الجماعة الإسلامية.

4-جماعة الشوقيين.
5-جماعة الدعوة والتبليغ.
6-جماعة المسلمون (التفكير والهجرة)
7-الغرباء.
8-الواثقون من النصر.
9-السماوية.
10-تفكير الكافر.
11-التوقف والتبين (الناجون من النار)
12-الفرماوية.
13-التيار السلفي.
14-حزب الله المصري.

وهي المنظمات التي انطوى تحت لواءها عشرات الآلاف من المصريين.

(6) يجب الإشارة هنا إلى أن وجود التنظيم خارج إطار الشرعية القانونيـة، أدى فـي كثير من الأحيان إلى صعوبة شديدة في الحصول على المعلومات / أو تضاربها، لهذا في جزء منها اعتمدنا على ما ورد في الاتهامات والمعلومات الواردة بالقضايا المعروضة أما المحاكم (أو المعلومات التي صححها المهندس أبو العلا ماضي في حواره الخاص بهـذه الدراسة).

(7)هذا القانون الأساسي لجماعة الأخوان ظل دستورا أساسيا للجماعـة رغـم بعـض التعديلات التي أدخلت عليه عام 48 وعام 1951 راجع (ريتشـارد ميتشـيل: "الأخـوان المسلمين، جـ1، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتب مدبولي، القاهرة 1977 ص90.

(8) ريتشارد ميتشيل: الأخوان المسلمين جـ1 المرجع السابق ص90.

(9) ريتشارد ميتشيل: "الأخوان المسلمين التنظيم والأيديولوجيا" جـ2 ترجمـة منـى أنيس، عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي ص14-22.

(10) ريتشارد ميتشيل الأخوان المسلمين جـ1 مرجع سبق ذكره ص35 / 36.

(11) السيد يوسف: الأخوان المسلمون هل هي صحوة إسلامية، حسن البنـا والبنـاء الفكري، جـ2، كتاب المحروسة طـ1 القاهرة 1994 .

(12) ريتشارد ميتشيل جـ2 مرجع سبق ذكره ص288.

(13) طارق البشري: "الحركة السياسية " في مصـر 25 – 1952 "، دار الشـروق، القاهرة 1988 ص63.

(14) عمر التلمساني: "ذكريات لا مذكرات"، دار التوزيع و النشر الإسلامية، القـاهرة 1985 ص50.

(15) المرجع السابق ص116.

(16) المرجع السابق ص115.

(17) لمزيد من التفاصيل حول عمليات الفصل يمكن الرجوع إلى:

-أحمد عادل كمال: "النقط فوق الحروف، الأخوان المسلمون والنظام الخاص"، الزهراء للإعلام العربي ط ـ2، القاهرة 1989.

-محمود عبد الحليم : " الأخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ " جـ1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

(18) لمزيد من التفاصيل عن دور أحمد السكري وأزمته مع الجماعة يمكـن الرجـوع إلى – عباس السيسي "في قافلة الأخوان المسلمون"، جـ1، دار القبس للنشـر والتوزيـع الإسكندرية 1989.

(19)حسن البنا: "مذكرات الدعوة والداعية" دار التوزيع و النشر الإسـلامية، القـاهرة 1986.

(20)محمد حامد أبو النصر "حقيقة الخلاف بين الأخوان المسلمون وعبد ا لناصر" دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط2، القاهرة 1988.

(21)يمكن ملاحظة هذا فيما تردد عن مجموعة التنظيم الخاص (مصـطفى مشـهور/ أحمد الملط/ كمال السنانيري/ أحمد حسنين) والتي تحملت عبء إعادة الجماعة للنشـاط وفرض نفسها على عضوية مكتب الإرشاد، بحيث أصبحت هي القوة المحركة له. وهي المجموعة التي لم يعترف بشرعيتها العديد من رموز مكتب الإرشاد القديم و التي لم تعتد أو تمتلك مهارات العمل السري والتي تم إقصاؤها خارج الجماعة في عودتها الجديدة مثل فريد عبد الخالق، صلاح شادي.

(22) نموذج لهذا موقف حسن البنا المعارض لأغلبية مكتب الإرشاد ولجنة التحقيق في إدانة عبد الحكيم عابدين فيما أثير حوله من اتهامات أخلاقية.

(23) أدت فضيحة عبد الحكيم عابدين وإصرار البنا على عدم إدانته إلـى اسـتقالة أو إقالة بعض أبرز أعضاء مكتب الإرشاد، أحمد السكري ود.إبراهيم حسن.

(24) يمكن تتبع علاقات القرابة والمصاهرة من خلال قراءة العديد من الكتب والدراسات والتحقيقات التي أرخت لحركة الأخوان مثل: عبد الحليم محمود: الأخوان المسلمون رؤية من الداخل مرجع سبق ذكره.

-عمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات (مرجع سبق ذكره).
-محمد حامد أبو النصر : حقيقة الخلاف بين الأخوان المسلمون وعبد الناصر (مرجـع سبق ذكره)
-عباس السيسي: في قافلة الأخوان المسلمون جـ3(مرجع سبق ذكره).
-عادل حمودة: "مصاحف وقنابل قضية تنظيم الجهاد" سينا للنشر ط-1 ديسمبر 1985.
-الدستور عدد 96/12/18.
(25)إبراهيم قاعود: "عمر التلمساني" "شاهد على العصر" ص37 ،38 .
(26)السيد يوسف: "الأخوان صحوة إسلامية جـ1 مرجع سبق ذكره 165/166.
(27) لمزيد من التفاصيل راجع محمد حامد أبو النصر: الأخوان وعبد الناصر مرجـع سبق ذكره.
(28) لمزيد من التفاصيل راجع:
عمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات مرجع سابق ص117-140.
ريتشارد ميشيل: الأخوان المسلمون جـ1 مرجع سابق ص186.
صالح الورداني: "الحركة الإسلامية في مصر الواقع والتحديات" ط-1 دار الكلمـة، القاهرة ، 2000 ص247.
(29) المصور 93/4/9.
(30) هشام مبارك: "الإرهابيون قادمون – دراسة مقارنة بين موقف الأخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف 38-1994 "، سلسلة كتاب المحروسة رقم 12، ط-، القاهرة 1995 ص112.
(31) السيد يوسف: الأخوان المسلمون هل هي صحوة، مرجع سابق ص178.
(32)الشيخ الباقوري/ ومحمد الغزالي احتفظا بعضوية أول مكتب للإرشاد فـي عهـد حسن الهضيبي المرشد الثاني في عام 51-راجع حامد أبو النصـر حقيقـة الخـلاف .. مرجع سابق.
(33) الشيخ سيد سابق، والشيخ محمد الغزالي صدر قرار بفصلهما لقيادتهمـا حملـة مناهضة للمرشد الهضيبي طالبت بعزله، أما الشيخ الباقوري فقد أجبـر علـى الاسـتقالة لقبوله منصب وزير الأوقاف الذي رشح له من قبل عبد الناصر .
(34) هناك على سبيل المثال في عهد البنا كتلة العائلة (التي ضمت البنا وعبد الحكـيم عابدين وعبد الرحمن البنا، وأسعد حكيم وسعيد رمضان)، وفي عهد الهضيبي هناك كتلة المستشارين أو ركاب الكاديلاك (حسن الهضيبي، منير الدلة، عبد القادر عودة، صالح أبو

رقيق)، وفي عهد التلمساني وحتى مشهور هناك كتلة التنظيم الخاص (التـي من أبـرز رجالها أحمد الماظ، ومصطفى مشهور، وكمال السنانيري وأحمد حسنين).

(34) لمزيد من التفاصيل رفعت سيد أحمد: "الدين والدولة والثورة" كتاب الهلال فبراير 1985.

(35) متابعة معارك وصراعات نخبة الأخوان بمكتب الإرشاد وتصفية أجنحتها لبعضها البعض وهي الصراعات التي انتصر فيها جناح المرشد العام، تشير إلى تفجر العديد من الخلافات الفكرية والسياسية والتنظيمية، التي عجزت عن التفاعل مـع بعضـها الـبعض نموذج لهذا انشقاق 1938.

قاده كل من محمد عزت (عضو مكتب إرشاد)، حسن السيد عثمـان (عضـو مكتـب إرشاد) وقد دارت معاركه حول:

-مجاملة الجماعة للحكومة وعدم مواجهتها بأن من لم يحكم بما أنزل الله فأولئـك هـم الكافرون.

-عدم استخدام القوة لإلزام المرأة بحدود الإسلام وعدم التبرج .

-الوقوف في تأييد فلسطين عند حدود الدعاية وجمع الأموال (السـيد يوسـف جـ 3 ص161) .

-انشقاق مجموعة شباب محمد قاده كل من محمود أبو زيد (عضو مكتـب الإرشـاد)، محمد على المغلاوي (عضو مكتب الإرشاد) ودارت نقاط الخلاف حول:

1-غياب الشورى

2-العمل تحت لواء الحاكمين بغير ما أنزل الله

3-الفساد المالي

4-عدم تطهير الدعوة ممن نسبت إليهم تهم أخلاقية

*انشقاق السكري ود.إبراهيم حسن وحسين عبد الرازق كلهم من أعضاء مكتب الإرشاد السكري كان وكيلا أول للجماعة عند خروجه وقد دار الخلاف حول:

1-دفاع البنا عن عبد الحكيم عابدين رغم ثبوت فساده.

2-فساد الإدارة المالية.

3-الموقف المعادي من الوفد.

4-استبداد المرشد العام.

*انشقاق الغزالي / صالح عشماوي / السيد سابق أعضاء مكتب الإرشاد تم فـي عهـد الهضيبي، وفي إطار معركته لفرض رجاله على قيادة الجماعة، وتصفيته للجهاز السري، وعدم قدرته على إدارة الصراع مع سلطة يوليو.

ويلاحظ على هذا التاريخ من الصراعات التالي:

1-عدد كبير ممن تم فصلهم وتصفيتهم تمتعوا لفترة بعضوية مكتب الإرشاد ثم خرجوا منه لسبب أو لآخر يعود لافتقادهم لأحد محددات الالتحاق بالنخبة (الولاء التام) أو فـي إطار توسيع أحد التكتلات بمكتب الإرشاد لنفوذه بإدخال أحد مناصريه وهو ما يشير إلـى المركزية الشديدة للسلطة داخل مكتب الإرشاد وتحديدا كتلة المرشد.

2-من كان منهم يتمتع بعضوية المكتب خرج في إطار صراعات التصـفية المتبادلـة لأجنحة المكتب خاصة في ظل بروز أحدهم كمنافس واضـح لفضـيلة المرشـد (حالـة السكري في مواجهة البنا، وحالة صالح عشماوي في مواجهة الهضيبي).

3-معظم حالات الانشقاق أو عمليات التصفية انتهت بخروج الأفراد وعدم قدرتهم على تشكيل أو بناء تيارات أو منظمات أخرى باستثناء جمعية شباب سيدنا محمد، وهو ما يعود بتقديرنا إلى حملة التشهير والتصفية المعنوية التي تدور حول التشكيك في إيمان أو إسلام هؤلاء الأفراد وهو ما يشدد عملية حصارهم وخروجهم ليس فقط من الجماعة ولكن مـن الحياة العامة بمجملها، بجانب أن هؤلاء الأفراد لم يعرف معظمهم العمل العـام إلا فـي إطار الجماعة التي تربى بها.

(36)استطاع عبد الناصر في صراعه مع الأخوان أن يكسب بشكل مباشر العديد مـن نخبة مكتب الإرشاد منها الباقوري، الغزالي، البهي الخولي بخلاف المؤيدين لتخفيف حدة الصراع معه وفي مقدمتهم عبد القادر عودة .

(37)محمد الغزالي: "معالم الحق" نقلا عن الورداني الحركة الإسلامية، مرجـع سـبق ذكره، ص366.

(38) لم يترك البنا من آثاره المكتوبة إلا القليل والتي اقتصرت على مذكرات الـدعوة والداعية، ومجموعة الرسائل.

(39) لمزيد من التفاصيل راجع: جيليز كيبيل: النبي والفرعون، ترجمة أحمد خضر، مكتبة مدبولي 1988 ص21-22.

(40) من أبرز الكتابات التي ظهرت في هذه الفترة الإسـلام والمنـاهج الاشـتراكية، العدالة الاجتماعية في الإسلام، معركة الإسلام والرأسمالية للشيخ محمد الغزالي، الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية للأستاذ البهي الخولي، موسوعة التشـريع الجنـائي الإسـلامي

للأستاذ عبد القادر عودة، موسوعة فقه السنة للشيخ سيد سابق، في ظلال القـرآن سـيد قطب.

(41) يؤكد الغزالي على عدم توفر هذه القدرة النظرية والعلمية في المرشد الثاني قائلا "لو كان المفروض أن يقود الأخوان أهل الجهاد والعلم والدراية والتوجيه لوجد من هؤلاء كثير في صفوف الأخوان "معالم الحق" نقلا عن الورداني، الحركة الإسلامية مرجع سبق ذكره ص366.

(42) ريتشارد ميتشيل: الأخوان المسلمون جـ2 مرجع سبق ذكره ص61/60.

(43)من الجدير بالذكر هنا أن النخبة الجديدة التي سعت لإعادة تأسيس الجماعـة مـن نهاية الخمسينات وهي تضم جيل الشباب الذين التحقـوا بقواعـد الجماعـة فـي بدايـة الخمسينات ولم تطلهم يد الاعتقال لحداثة انضمامهم إليها، حافظوا تقريبا على كل محددات تشكل النخبة، وهي العملية التي عمقها لجوؤهم للعمل السري، ويمكن هنا التأكيد على أهم تلك المحددات التي حافظوا عليها.

1-سبق الارتباط بالجماعة أو تبني أيديولوجياتها، بشرط عـدم وجـود أي سـجل أو معلومات عن العضو في ملفات الأمن.

2-الالتزام بمبدأ الولاء والطاعة (و الذي أضيف إليه أيضا السرية) خاصـة للمرشـد الروحي (سيد قطب) أو لفريق القيادة الذي أخذ مبادرة إعادة التأسيس.

3-لجوء نخبة القيادة أيضا إلى علاقات الدم والمصاهرة لدعم نفوذهم مثال ذلك: علـى عشماوي عضو لجنة القيادة (مؤسس التنظيم، ومسئول التدريب في القـاهرة ومسئـول التسليح في التنظيم، كان متزوجا من أخت أحمد عبد المجيد عضو لجنة القيادة (مؤسـس أولى مجموعات 65، والمسئول عن جمع المعلومات وإعادة اسـتخدامها علـى مسـتوى التنظيم، وهو شقيق زوجة سيد نزيلي أحد قيادات التنظيم، (هشام مبـارك / الإرهـابيون قادمون ص67 مرجع سابق). كذلك سيد قطب قائد التنظيم ومرشده الأيديولوجي، شاركه في وضع الرؤية الأيديولوجية أخوه محمد قطب أحد قيادات التنظيم، بجانب شقيقتيه حميدة وأمينة اللتين تحملتا مسئولية الاتصالات ونقل المعلومة الخاصة بالتنظيم من داخل السجن لخارجه بين سيد قطب وبقية الأعضاء، وحيث كانت إحداهن متزوجة من كمال السنانيري أحد أبرز قيادات التنظيم الخاص بالإخوان الذي لعب فيما بعد دورا بارز في إعادة بنـاء جماعة الأخوان والتنظيم الدولي، وقتل تحت التعذيب في الثمانينات، عضو آخر من عائلة قطب هو رفعت بكر شافع ابن شقيقة قطب الذي تولى مسئولية الاتصال بين قطب وخليفته في قيادة التنظيم والذي قتل أيضا في السجن تحت التعذيب (الدستور 97/9/3).

4-اعتماد مبدأ الصداقة والعلاقة الشخصية في الالتحاق بنخبة الجماعة، حيـث اختـار سيد قطب تلميذه والأمين على أفكاره وأخلص تابعيه محمد حواش خليفة له فـي تحمـل مسئولية التنظيم في حالة القبض عليه أو اغتياله في الوقت الذي لم يكن له علاقة بالتنظيم أو تحمل مسئوليه إعادة تشكيله (هشام مبارك الإرهابيون قادمون مرجع سابق ص67).

(44) شارك منذ البداية في الاتصالات مع الدولة مجموعة الجهاز الخـاص د. أحمـد الملط / أحمد حسنين، ومصطفى مشهور وهي الاتصالات التي شارك فيها عثمان أحمـد عثمان وزير الإسكان، والسيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية (التلمساني ذكريات لا مذكرات مرجع سبق ذكره ص125)

(45)لمزيد من التفاصيل حول التأثر بأفكار سيد قطب وظهور تيار التكفيـر، وجهـود الأخوان لمحاصرته وإصدار كتاب "دعاة لا قضاة " في مواجهة هذه الأفكار يمكن الرجوع إلى جيلر كيبيل: "النبي والفرعون" مرجع سابق.

د. رفعـت سيد أحمد: "تنظيمات الغضب الإسلامي في السـبعينات" مكتبـة مـدبولي، 1989.

(46) شهدت بداية السبعينات العديد من التنظيمات التي تأثرت بشكل أو بآخر بأفكـار سيد قطب لعل أبرزها جماعة المسلمون المشهورة بالتكفير والهجـرة، وجماعـة الفنيـة العسكرية. لمزيد من التفاصيل راجع: رفعت سيد أحمد تنظيمات الغضب الإسلامي مرجع سابق.

(47) نكسة 67 وما أحدثته من تداعيات ترتبط بسقوط المشروع الناصري، ثم الضغوط الاقتصادية التي خلفتها سياسة الانفتاح الاقتصادي، بجانب التقارب المصـري السـعودي وهجرة الملايين من المصريين لدول الخليج، ثم أخيرا دعم أجهزة الدولة لجماعات النشاط الديني بالجامعة لمواجهة قوى اليسار، هذه الأسباب وغيرها تمكننا من فهم أسباب تزايـد النشاط الديني وجمهوره في الجامعة وبين صفوف الطلاب ، حيث تشير هالة مصـطفى إلى أن هؤلاء الطلاب (أعضاء هذه الجماعة) ينتمي معظمهم إلى الشرائح الـدنيا مـن الطبقة الوسطى ذات الأصول الريفية ، حيث ساعد افتتاح جامعة أسيوط / المنيـا علـى توسيع قاعدة أبناء الأسر الفقيرة الذين استطاعوا الحصول على تعليم مدني يمكـنهم مـن الفرار من أجواء الفقر، في الوقت الذي اصطدم طموحهم المشروع هذا باتسـاع نطـاق الفقر، وانسداد قنوات الحراك الاجتماعي عبر التعليم بجانب سـيادة الثقافـة المحافظـة الجامدة ، لهذا ترى هالة أن هذه التجمعات الدينية المعارضة هي في حقيقتها تعبير عـن أزمة القطاعات الدنيا في الطبقة الوسطى هالة مصطفى .. ص234-233.

(48)يشير المهندس أبو العلا ماضي أبرز قيادات هذا الجيـل مـن نشـطاء الحركـة الإسلامية في حوار أجراه معه الباحث أن الجامعة في تلك الفترة ومن خـلال جماعـات

النشاط الديني، والتي تحولت لمسمى الجماعة الإسلامية كانت تستقبل كل رمـوز التيـار الإسلامي على اختلافها من أخوان، أو من جماعة الدعوة والتبليـغ، أو أنصـار السـنة، وشيوخ المؤسسة الدينية الرسمية، وذلك للسماع منهم ما يساعدهم علـى بنـاء وجهـة نظرهم.

(49) من أبرز هذه الأسماء د.محمود أبو السعود، الشيخ مناع القطـان، سـعد الـدين إبراهيم، سعيد رمضان راجع .. هشام مبارك: الإرهابيون قادمون ص112-113 مرجع سابق.

(50) يشير التلمساني إلى واقعة ذات دلالة بالغة على أن الجناح الخاص الذي كان يدير الجماعة بالفعل منذ عودتها "حيث كان قد أصدر تعليمات إلى القواعد، لكن هذه التعليمات نقلت إلى القواعد بطريقة مغايرة، وفسر السنانيري (أحد أقطـاب هـذا الجنـاح) الأمـر للتلمساني قائلا: إن التغيير حدث بناء على رأي القيادة، وعندما أبدى التلمساني دهشتـه (إذ كان هو المرشد العام) أفهمه السنانيري أن القيادة هي التي تقرر ما تشاء (أي عناصر النظام الخاص المهيمنين على مكتب الإرشاد)، وقال له إنه سيبرهن على ذلك، ودعا أحد الأخوان العاملين بمجلة الدعوة وسأله: إذا أصدر إليك الأستاذ التلمساني أمرا، وأصـدرت أنا أمرًا آخر مخالفا، فمن تطيع رد الرجل كلامك هو الذي ينفذ يا أخ كمال. راجع د.عبد الله فهد النفيس : الأخوان المسلمون في مصر: التجربـة و الخطـأ – كتـاب الحركـة الإسلامية رؤية مستقبلية ص236 نقلا عن أ.د. سعد الـدين السـيد صـالح: الأخـوان المسلمون إلى أين، مركز للدراسات والأبحاث، طـ2، القاهرة 1999 ص55.

(51)روز اليوسف 86/9/1.

(52)معلومة أشار إليها المهندس أبو العلا ماضي في حواره.

(53) روز اليوسف 86/9/1.

(54)التقرير الاستراتيجي العربي لعام 89، مركز الدراسات السياسية و الإسـتراتيجية بالأهرام، 1990.

(55) من أبرز هذه القيادات و التي حسبت سياسيا بعد ذلك على الأخوان.

د. عبد المنعم أبو الفتوح رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة.

د. عصام العريان رئيس اتحاد طلاب طب القاهرة.

د. إبراهيم الزعفراني رئيس اتحاد طلاب طب الإسكندرية.

المهندس أبو العلا ماضي رئيس اتحاد طلاب هندسة المنيا.

المهندس خالد داود رئيس اتحاد طلاب هندسة الإسكندرية

(56)إشارة جاءت إلى الجهود البارزة التي قام بهـا هـؤلاء القـادة لإقنـاع الشـباب بالانضمام للأخوان في سياق حديث المهندس أبو العلا ماضي.

(57)إشارة جاءت في حوار المهندس أبو العلا ماضي.

(58) في هذا المجال يذكر لشباب هذه النخبة مبادرتهم وتنظيمهم للحوار الوطني بين القوى السياسية بهدف إصدار "وثيقة الوفاق الوطني" وهي المبادرة التي نظمتها لجنة التنسيق بين النقابات المهنية ومقررها المهندس أبو العلا ماضي، والتي يسيطر عليها رموز النخبة الجديدة للأخوان من خلال مواقعهم النقابية، وهي المبادرة التي انتهت بالتوصل لوثيقة كان عليها إجماع وطني بعد جلسات حوار امتدت لعدة أشهر ، والتي رفض مأمون الهضيبي أحد أبرز رموز النخبة القديمة التوقيع عليها .. فوقع عليها أبو العلا ماضي بصفته (لمزيد من التفاصيل طلعت رميح – الوسط و الأخوان مركز يافا للدراسات و الأبحاث).

(59) في هذا المجال يشير المهندس أبو العلا ماضي في حواره إلى أن دخول جماعة الأخوان لساحة العمل النقابي، أو المشاركة في الانتخابات البرلمانية، أو نوادي هيئة التدريس تم في ظل ضغوط النخبة الشابة ومقاومة نخبة الحرس القديم، وقد أدارت النخبة الشابة كل المعارك الانتخابية و التي مكنت الأخوان من السيطرة على حركة 750 ألف مهني في مصر باحتلالهم مجالس نقابات المحامين، والأطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين، واتحاد المهن الطبية، ودخولهم البرلمان منذ انتخابات 1984.

(60) نموذج لهذا انحياز مكتب الإرشاد لسيف الإسلام حسن البنا في خلافه مع مختار نوح في تشكيل قائمة المرشحين لمجلس نقابة المحامين أو توزيع مواقع المجلس رغم أن مختار نوح غير محسوب أساسا على النخبة الشابة.

(61) في هذا المجال يمكن الإشارة إلى دخول العديد من رموز الأخوان مثل مأمون الهضيبي، سيف الإسلام حسن البنا، مهدي عاكف، وحسن جودة وغيرهم للبرلمان.

(62)على سبيل المثال رفضت الجماعة تبني رفع قضايا للإفراج عن رموز النخبة الشابة التي حكم عليها في إحدى القضايا بقانون حكم بعدم دستوريته بعد ذلك.

(63) هناك اتجاه قوي بداخل الجماعة للسيطرة على مواقع مسئولي التنظيم في المحافظات وهو أخطر المواقع من خلال الأعضاء المحسوبين على التيار القطبي والذين اعتقل معظمهم في محنة 65، وهم أصغر سنا من نخبة التنظيم الخاص، إلا أنهم من نفس مدرسة العمل السري ويشكل هذا الجناح الحليف الأساسي لكتلة التنظيم الخاص والذي يستعد لخلافته، خاصة أن معظم رموز التنظيم الخاص تجاوزوا سن السبعين.

(64) تعتبر موارد الجماعة ومصادر تمويلها وكيفية استخدامها أحد أهم مفاتيح السيطرة التي لا تتجاوز الحلقة الضيقة لكتلة التنظيم الخاص، ولا يعلم عنها شيئا حتى باقي أعضاء مكتب الإرشاد.

الفصل الحادى عشر

الطرق الصوفية كنخب للعوام بمصر المحروسة

قراءات فى التكافل الاجتماعى السرى مثالاً

علـى فهمى*

مفتتـح

من حوارات "أهل الطرق": أبو العباس المرثى و"ياقوت العرش"
دنيا لا يملكها من يملكها
والغافل من ظن الأشياء هى الأشياء
تاج السلطان القائم زهو زائف
تاج الصوفى يضىء على سجادة قش
صدقنى يا ياقوت العرش
وحكيم الغربة مشنوق
والقردة تلهو بالسوق
يا محبوبى
ذهب المضطر نحاس
حزنك فى عينيك جبال
يا محبوبى لا تبكينى
يكفيك ويكفينى
الحزن الأكبر
من شعر "محمد الفيتورى"

---

* مستشار اجتماعى وقانونى – القاهرة

فـاتحـة

1-ما برحت مجتمعاتنا العربية والإسلامية (المعاصرة!)، محملة بركامٍ هائـلٍ من إرث ثقافى وفكرى وممارسات تنتمى إلى القرون الوسطى. ومن عجب ومـن أسفٍ معاً، أن هذا الإرث العتيد ما يزال ملهماً وفاعلاً ومؤثراً على أبعـادٍ بالغـة الأهمية للحركات السوسيوثقافية عندنا؛ فضلاً عن تأثيراته وانعكاساته على مجمـل القيم ومجمل السلوك لدى الغالبية؛ ليس فقط على مستوى العوام منا فحسب، بل –وأيضاً- على مستوى الكثيرين من أعضاء ومجموعات النُخب والصفوات فينا.

2-ولا مشاحة فى أن الإرث الفكرى والممارس "للطرق الصوفية"، لهو واحد من أبرز أجناس هذا الإرث الثقافى (القروسطى)، ذى التأثيرات الهائلة والمتنامية؛ بل نزعم أنه الأوسع نطاقاً وتأثيراً على نحو كاسحٍ وبإطلاق.

3-ولا يشذ المجتمع المصرى المعاصر عن هذا التيار الغالب لتأثير ثقافـات وممارسات "أهل الطريق". بل إن ثمة مبررات تاريخية وآنيـة، ترشـح المثـال المصرى لتبوؤ مركز الصدارة بجدارة فى هذا السياق. فـنحن نعلـم أن التـراث الثقافى المصرى القديم عرف مثل هذا التفكير ومثل تلك الممارسـات منـذ فجـر التاريخ (بالطبع فى قوالب دينية مغايرة). كما نعلم أن "مصر القبطية" عرفت نماذج مشابهة، بل إنها أى "مصر القبطية" هى التى أبدعت أطراً ثقافيـة متفـردة مـن "الديرية" و"الرهبنة"، سرعان ما أثرت فى العالم المسيحى بأسره. ونحن نفترض أن هذا التراث قد لون –ولو جزئياً- تطبيقات وممارسات النمـوذج المصـرى فـى الحركات الصوفية، وثمة شواهد ودلائل عديدة تدعم هذا الافتراض وتزكيه [1].

4-بيد أن ما يثير الالتفات، أنه فى المثال المصرى (تحديـداً وعلـى نحـو واضح)؛ يبدو أن المحاولات التحديثية المثمرة على كافة الأصعدة منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر وحتى الحقبة الناصرية، مروراً بالمشروعات التحديثية الكبرى للعاهلين العظميين "محمد على" و"إسماعيل"، ثم مشروع النهضة التحديثية العلمانية الليبرالية؛ نقول إن كل هذه المحاولات التحديثية لم تكد تفلح فى زحزحة "الطـرق الصوفية" (فكراً وثقافات وممارسات) عن مركز الثقل فى المجتمع المصرى كنخب سوسيوثقافية عوامية موجية ومؤثرة. وإن كنا نلاحظ –بموضوعية- أن تـأثيرات ثقافة وممارسات الطرق فى مصر الحديثة، تخبو وتتوهج بحسب وضوح ونجاعة المشروع التحديثى والنهضوى القائم فى الفترة المعنية. فهى تخبو وتخف حدتها فى فترات النهوض، بينما يزيد توهجها فى فترات الانحطاط والتدهور. ونحن نفسـر

هذا بأن دور الدولة يكون أكثر فاعلية وتأثيراً فى حقب النهوض سواء فى سياق إنفاذ وتفعيل السياسات الاجتماعية والخدمات لصالح المستضعفين. بعكس الحال خلال حقب التدهور إذ ينحسر دور الدولة عن هذا كله. ومن ثم، نفترض أن الأدوار التى تنسحب منها الدولة "الرخوة"، سرعان ما يملأ فراغها "أهل الطريق". ومن هنا يمكن تفسير استمرارية "الطرق الصوفية"، على الرغم من كافة المحاولات التحديثية فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة والمعاصرة [2].

5- وإذ يكون ذلك، فإن دراستنا الماثلة هذه سوف تضم **ثلاثة مباحث على التوالى،** نخصص **المبحث الأول** منها للمحة عامة عن تطور ومسار الطرق فى مصر حتى الوقت الراهن مع بعض الملاحظات الميدانية الهامة. **أما المبحث الثانى،** فنركز فيه على الملامح الأساسية للتكافل الاجتماعى السرى كواحد من أبرز سمات العمل الاجتماعى لأهل الطريق؛ **وفى المبحث الثالث** والأخير سوف نلقى بعض الأضواء الكاشفة على منظومة اجتماعية/ اقتصادية تعرفها الطرق الصوفية فى المجتمع المصرى منذ عهود بعيدة، ألا وهى منظومة (الساحة) ذات التغلغل والتأثير فى مجال التكافل الاجتماعى السرى بمصر؛ ومن عجبٍ ومن أسفٍ معا –مرة أخرى- أن هذه المنظومة بالغة الأهمية مجهولة تماما من الغالبية العظمى من الباحثين الاجتماعيين المصريين.

ثم نعقب بخاتمة غير تقليدية، ثم بثبت بأهم الإحالات والإشارات.

المبحث الأول- لمحة عامة عن تطور ومسار "الطرق الصوفية" بمصر المحروسة

6- ليس من سياق الدراسة الماثلة، التعرض للتفاصيل الدقيقة فيما يتعلق بأفكار التصوف وتاريخه وتأثره بفلسفات وافدة على دار الإسلام بحكم الفتوحات الإسلامية الكبرى. وليس من سياق هذه الدراسة – أيضاً- التعرض للاختلافات الفارقة بين "الطرق" بعضها وبعض، أو بين "الطرق" من ناحية وأصول الفقه الإسلامى وتخريجات هذا الفقه من ناحية أخرى، على ما هو وارد فى الأدبيات الإسلامية الكثيرة، حول الخلافات المعروفة المعلنة وتلك المسكوت عنها بين "أهل الشريعة" و"أهل الحقيقة".

7- غاية ما فى الأمر، أننا سوف نقتصر فى هذا المبحث الأول، على مس بعض حواف عددٍ من المسائل، التى تتصل بتطور ومسار "الطرق الصوفية" أو

"الحركات الصوفية" بمصر المحروسة؛ على النحو الذى يتغيا أهـداف الدراسـة، بدون استغراق فى التفاصيل والجزئيات.

8- وفى سبيل هذا القصد، عمدنا إلى إعادة قراءة عقلانية ومعمقة لعدد محدود منتقى بعناية، من بين المصادر المعتمدة الرصينة، واضعين فى مكان الصدارة من اهتمامنا العلمى، محاولة إلقاء بعض الإضاءة حول الظروف المحيطة باستمرارية الحركات الصوفية بمصر المحروسة بكثافة ملحوظة وبتأثيرات متنامية وواسـعة النطاق، على الرغم من كافة المحاولات التحديثية خلال القـرنين الفـائتين، مـع محاولة التقدم بفروض علمية مدققة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية. ولسـوف نكتفى بإيراد أهم المصادر التى رجعنا إليها فى إعداد هذا المبحـث، فـى ثبـت المصادر بذيل الدراسة.

9- ولا شك فى أن الإرث الثقافى بمجمله- فى "دار الإسلام"، قد تأثر كثيـراً بروافد قديمة فى هذه المناطق الشاسعة الأصقاع التى أدخلتها الفتوحات الإسـلامية الكبرى فى نطاق الدولة الممتدة الأطراف. ومن الثابت أن "المسلمين" عرفوا – فى عصور الازدهار- الكثير من الفلسفات الهندية والفارسية واليونانية وغيرها. وقـد كان لهذا الاتصال الثقافى ثماره فى جوانب عديدة من الحضارة الإسلامية البازغة على كافة الأصعدة: فى الفكر وفى التطبيق جميعاً. ولسنا بصدد حصر مثل هـذه الجوانب، بل تكفى الإشارة السريعة إلى الأنظمة المتعلقة بـإدارة شـئون الدولـة وتنظيم المجتمع وصور الأبهة والترف عند ذوى السلطان، وحتى الفقه الإسلامى، قد تأثر بذلك فى عددٍ كبيرٍ من الحلول الفقهية والخلافات ذات الطابع الفقهى، كمـا يمكن تقرير ذلك فى مجالات "علم الكلام" و"الحركات الاعتزاليـة" ونحـو ذلـك. وبالطبع فإن ثقافات التصوف وممارساته قد تأثرت –هى الأخرى- بـالكثير مـن الأفكار والممارسات والفلسفات التى كانت سائدة فى الأصقاع التى امتدت إليها "دار الإسلام". وقد أشرنا- بإيجاز- فى المقدمة/ الفاتحة، إلى بعض هذا التـأثر فيمـا يتعلق "بالطرق الصوفية" بمصر.

10- ويمكن التقرير- بقدر مرض من الموضوعية- بأن التأثيرات ذات الطابع الثقافى كانت هى الأوسع نطاقاً بين ربوع "دار الإسلام" المترامية، نتيجة الترحـال الدائم للحج وطلب العلم والتجارة والجهاد ونحو ذلك. بيد أن هذه التأثيرات والتأثر لم تمنع من وجود تمايزات ثقافية محلية هنا وهناك ومن آنٍ لآخر.

11- وتكفى الإشارة إلى التمايزات التى اتسم بها الفكر الصوفى والممارسات الصوفية فى المغرب على طول ساحل البحر المتوسط حتى الإسكندرية، من ازدواج النُسك الصوفى بالجهاد لصد المغيرين الإفرنج على الثغور الإسلامية فى شمال أفريقيا ومن ضمنها السواحل المصرية على البحر المتوسط، طوال العصور الوسطى. هذا المثال المغاربى –تحديداً- تمثل فى إقامة الأربطة (جمع رباط) على طول الساحل، لتحقيق ازدواجية الهدف (النُسك الصوفى والجهاد). ومن ثم نفسر وفود كوكبة من ألمع أهل الطريق الأندلسيين والمغاربة إلى "الإسكندرية" تحديداً: "أبو العباس المرسى"، و"ابن عطاء الله" من أقطاب "الشاذلية"، و"الشاطبى"، و"القبارى"، وغيرهم من النجوم الزاهرة، قدس الله تعالى أرواحهم أجمعين.

12- ولا شك فى أن الاستقرار السياسى والاقتصادى النسبى لمصر فى العصور الوسطى، كان له أثره فى اجتذاب العديدين من رموز التصوف، وبخاصة بعد التدهور الذى لحق ببعض أجزاء "دار الإسلام" فى المشرق على أيدى التتار والمغول وفى المغرب والأندلس بعد تحلل وانهيار دولة الإسلام بالأندلس.

13- ومن المتداول الشائع، أن خلافات كثيرة قد شجرت بين الفقهاء (أهل الشريعة) من ناحية وعدد من أبرز الصوفية (أهل الحقيقة) من ناحية أخرى. وقد نكتفى بالإشارة إلى الخلافات المعلنة بين السيد أحمد البدوى الولى الأشهر والفقيه القاضى محمد بن دقيق العيد المصرى [3]

14- ونحن نميل فى تفسير هذه الاختلافات والصراعات بين "أهل الشريعة" و"أهل الطريق أو الحقيقة"، إلى أن الفقهاء يعملون فى المجال القانونى والذى ينظم معاملات الناس، وبالتالى فإن الفقيه متصل – فى الغالب – بالأمور الزمنية، وبمعنى آخر هو متصل بحكم تخصصه بأمور السلطة والسلطان. بينما "أهل الطريق" منشغلون بالكلية عن السلطة والمال والسلطان، معرضون عن هذا كله زاهدون فيه وأغنياء عنه تماماً. وإذ تكون الغالبية الساحقة من مواطنى أقاليم "دار الإسلام"، هم من المستضعفين وطالما عانوا ويعانون من مظالم ذوى السلطان، فإنهم أى المستضعفين، يتوقع من غالبيتهم الانضواء تحت رايات "أهل الطريق"، أو –بالأقل – الميل بعواطفهم إليهم؛ كمحاولة دفاعية ضد ظلم وقهر ذوى السلطان؛ طلباً للعدالة وللنعيم فى "دار الآخرة"، بعد أن افتقدوا ذلك كله فى "الدار الدنيا".

15- فإذا أنزلنا هذه الأطروحة الافتراضية على واقع المثال المصرى فى القرون الوسطى بخاصة، لعرفنا كم تجرع المصريون المستضعفون وهم كثر

(مسلمون وأقباط)، من المظالم والمغارم والقهر من أنظمة حكم شيطانية!)على حد تعبير "دى شابرول" من علماء الحملة المصرية فـى موسـوعة وصـف مصـر الشهيرة، ومن هنا نميل إلى تفسير اتساع رقعة وتأثير "الطـرق الصـوفية" بـين المسلمين المصريين من ناحية، واتساع رقعة وتأثير نظامى "الديرية" و"الرهبنـة" بين الأقباط المصريين من ناحية أخرى.

16- فالطرق الصوفية فى مصر العصور الوسطى، كانت بمثابة الملاذ مـن غالبية المستضعفين المسلمين، الذين اضطروا إلى نفض أيديهم من أمـور الـدنيا (المجتمع) لما حاق بهم من مظالم ومغارم وقهر، تزخر بأمثلته كتـب الحوليـات الشهيرة، وأسفار الرحلات المسلمين والأجانب على حد سواء.

17- ومن هنا نجازف بطرح فرضية إضافية، إن "الطرق" فى مصر، لجـأت إلى طرائق ملائمة فى "التكافل الاجتماعى السرى"، والذى تحـض عليـه تعـاليم الإسلام وفقا لكثير من الشروح والتفسيرات. ومن أهم ما شـجع "الطـرق" علـى اللجوء إلى هذا النوع من التكافل، تراكم "الحبوس" و"الأوقافات"، التى أوقفها بعض الأثرياء والموسرين على وجوه البر والخير على سـبيل تقـوى الله أو كمحاولـة لشراء رضاء الله تعالى، أو كنوع من التكفير عما ارتكبوه من مظالم ومغارم ضد العباد فى بعض الحالات.

18- وبالطبع نحن نضرب صفحاً عن تناول التخلف الذى حاق بالمناخ الثقافى بمصر، إبان العصر العثمانى بخاصة، مما أثر – بالسالب – على الإرث الثقـافى "لأهل الطريق" القدامى؛ وهو إرث روحانى شديد الثراء، بينما بدأ الإرث الصوفى الثقافى يمر بمراحل انحطاط وتدهور؛ وطفح بالخرافات والشـطحات والشـكليات وأحيانا الخروج الظاهر على الأحكام المتعارف عليها فى الشريعة الغراء. ولنا فى مطالعة مؤلفات "الإمام الشعرانى" بالغة الشهرة وواسعة الانتشار، خير مثالٍ علـى تدهور وانحطاط الفكر الصوفى والإرث الثقافى الصوفى.

19- وعلى الرغم من هذا كله، فإن محاولات عديدة وجادة قد بذلت لتنقية هذا الإرث من سمات التخلف والخرافة، إلا أن نتائج هذه المحـاولات كانـت رهـن الظروف التى يمر بها المجتمع المصرى، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ومع ذلك فإن "التكافل الاجتماعى السرى"، يظل ملمحاً بارزاً من ملامـح أنشـطة وممارسـات "الطرق" حتى وقتنا الراهن. ولسوف نخصص المبحث التـالى مباشـرة لـبعض التفصيل فى هذا الصدد.

المبحث الثانى- "الطرق الصوفية" والتكافل الاجتماعى السرى

20- كمدخل وجيز لهذا المبحث، تجدر الإشارة إلى عدة أمور نراهـا بالغـة الأهمية فيما يتعلق "بالطرق الصوفية" فى المثال المصرى. ولعل أول هذه الأمـور أن غالبية الطرق فى العصور الوسطى وحتى مطالع العصر الحديث، قد اختلطت بتنظيم اجتماعى / اقتصادى هام كان سائداً حتى أواخر القرن التاسع عشر بمصر، ألا وهو نظام "الطوائف الحرفية". إذ كانت كل طائفة محددة تختص بتنظيم الأمور الحرفية فيما يتعلق بالتأهيل والترقى فى مدارج الحرفة المعنية، وأيضـاً برعايـة شئون المنضمين إلى الطائفة والتكافل الاجتماعى بينهم، وكـذلك أمـور تـأديبهم (بالمصطلح الحديث) وتأمينهم وأسرهم لدى تقاعدهم ونحو ذلك. وبالتـالى كانـت الطائفة والقائمون عليها تمارس اختصاصات إدارية ومالية واجتماعيـة وحقوقيـة شتى فى مواجهة الأعضاء المنتمين إليها.

21- وتشير الكثير من الحوليات المصرية ووثائق المحاكم الشرعية بمصـر، إلى تلازم لافت للانتباه بين بعض الطرق الصوفية التى كانت شائعة مـن ناحيـة وبين بعض الطوائف الحرفية من ناحية أخرى*. ويبدو - لنا – أن هـذا الـتلازم كانت له مردوداته الاقتصادية والمالية الهامة المتبادلة بين المنظومتين "الصـوفية" و"الحرفية" ولعل هذه المردودات المالية قد سمحت بتكثيـف التكافـل الاجتمـاعى (السرى)، وتنويع آليات هذا التكافل وتفعيلها وتنشيطها. وعندما ألغيت "الطوائـف الحرفية"، نتيجة لتغيرات فارقة فى مجمل النشاط الصناعى بمصر الحديثة بنهايات القرن التاسع عشر؛ بقيت "الطرق الصوفية"، تمارس هذا التكافل الاجتماعى السرى والمتفرد فى آن واحد.

22- وفى تقديرنا أن السرية التى تُغلف التكافل الاجتماعى بعامة ومن خـلال "الطرق الصوفية" بخاصة؛ تقوم على تقاليد رفيعة فى مجالات فعل الخيـر والبـر والصدقة والإحسان ونحو ذلك فى التراث الإسـلامى، إذ إن ثمـة تقليـداً رفيعـاً وراسخاً بين المسلمين: (إن ما تعطيه يمناك، ينبغى ألا تعرف به يسراك)، فالصدقة لا يتبعها من ولا أذى، والمجتمع الإسلامى يقوم – بحسب الأصول والتقاليد- على "الستر". كما أن ثمة اعتقاد سائد، بأن ثواب البر لا يكتمل إلا أن يكون فى ستر تام، وإلا فإن البديل عن هذا الستر سوف يكون الإعلان عنه الذى هو مكروه، فضـلا عما يعتوره من شبهات، بأنه (أى البر) إنما هو لمجرد الرياء والنفاق ورغبة مـن

المعطى فى اكتساب مكانة اجتماعية متميزة، أو التباهى ببره والاستعلاء بتقـواه. وكل هذا ترفضه القواعد السلوكية الإسلامية. وهذا الـرفض العـالم لمثـل هـذا الإعلان؛ لهو أكبر وألزم بين "الصوفية"، الذين يتكتمون برهم وتقواهم ويخشون أن يذيع عنهم شىء من ذلك. فالتصوف –بإيجاز- كما يقول الشيخ الأكبر (محى الدين بن عربى) هو إسقاط للتدبير[4].

23- ونحسب أن "إسقاط التدبير" هو التعبير عن أقصى الدرجات العليـة فـى التوكل على تدبير الربوبية؛ ونحسب أن الستر السابغ للذات هو التعبير عن التنزيه الكامل لمقام الربوبية فى فعل التدبير، كما أن الستر السابغ للغير هو التعبير عـن مدى اتضاع الصوفى لمقام الربوبية. ونحسب – أيضاً – أن هذه المراتب العلية من الأخلاقيات الرفيعة، قد بلغها – بالفعل – عدد من أبرز الصـوفية مـن الكواكـب الدرية من آن لآخر، قدس الله تعالى أسرارهم أجمعين.

24- بيد أننا نعتقد أن هذه الأطر الأخلاقية النورانية لم تشـمل ولا يمكـن أن تشمل بالطبع مجمل مجتمعات المتصوفة، ولكنها (أى هذه الأطر الأخلاقية)؛ تبقى المرشد النظرى والمحك عند التقييم، وبالتالى تبقى كمثال نورانى ينشـده المريـد ويتدرب عليه ويتعلم كيف يرتقى به فى مدراج السلوك.

25- وإذ يكون ذلك، فإننا نعتقد أن السرية فى مجال البر والعطاء لدى دوائـر الصوفية، ما تزال هى القانون الأعلى السائد.

26- وعندنا، أن هذا الذى ألمحنا إليه – آنفا – يشكل الأطر المثالية التى تتسم بانتقاء النظرى المجرد. وبالطبع، فنحن نعلم أن واقع التطبيق قد يقتـرب – فـى أحيان قليلة- من مثالية الأطر ومن النقاء النظرى، وقد يبتعد الواقـع بدرجـة أو بدرجات عن المثال وعن النظر فى أحيان أخرى كثيرة ولأسباب عديدة قد تخـرج عن دائرة الرصد فى بعض الحالات.

27- غاية ما فى الأمر، أننا نعتقد أن ما يقرب الواقع مـن المثـال والنظـر، يتصل اتصالا وثيقا بمدى كفاءة المجتمع المعنى بالتطبيق فى ميادين عدة، لعل من أهمها العدالة الاجتماعية وسيادة الشرعية (بالمعنى الحديث)، ورعايـة مجتمعيـة ناجعة للمستضعفين، وسيادة مناخ من الرضا النفسى والهدوء الوجدانى. ومن هنـا نميل – كما أسلفنا – إلى أن الأطر المثالية والنقاء النظرى التى يتسم بها التـراث التقليدى للتصوف، قد وجدت شيئاً مرضياً من التحقق فى عصور نهضـة الدولـة والمجتمع الإسلاميين، إذ لا شك –لدينا- فى أن هذه العصور النهضوية على قصر

فتراتها سمحت بتجارب وجدانية مثيرة لبعض أفراد يملكـون اسـتعدادات نفسـية وروحانية خاصة ومتميزة. ومن هنا – أيضاً – نفسر كثرة النجوم الزاهـرة فـى سماء التصوف الإسلامى فى الأندلس فى عصور النهضة الأولـى، وكـذلك فـى العصر العباسى الأول فى المشرق من دار الإسلام.

28- وكما يقال - عادة – إن الأمور تذكر بأضدادها؛ فنحن نـزعم –بدرجـة عالية من الثقة – أن التدهور والانحطاط قد أصاب "الأمـة" شـرقا وغربـا، وأن السلطان قد ابتعد فى "دار الإسلام" عن المثال والنقاء والتعفف عن ارتكاب المظالم والمغارم، ولا نشك فى أن هذا التدهور والانحطاط فى تجلياته العديدة قد "أصـاب" "الطرق الصوفية"، هى الأخرى ولو فيما يتعلق بالممارسات الواقعية. وقد نستطيع التدليل على هذا وعلى سبيل المحاجاة الموضوعية، بالرجوع إلى المصادر المعتمدة فى التاريخ الاجتماعى والثقافى المصرى فى أواخر العهد المملوكى وطوال معظم الفترة العثمانية، والتى تزخر – أى المصادر- بمئات الأمثلـة، علـى انحرافـات خطيرة اعتورت المنظومات الصوفية أو الغالبية منها. فنحن نجد الأمثلة الكثيـرة على اشتغال بعض رموز البيوتات الصوفية الكبيرة (أبرزها "البكرية")، بالتجـارة ونظارة الأوقاف، بل بالالتزام فى أحيان كثيرة.

29-كما نرى من جانب آخر – مظاهر عديدة ومؤسفة وشاذة جميعـاً، تسـم الإرث النظرى الصوفى الذى يرجع إلى هذه الفترة المعنية. وقد أشـرنا – فيمـا مضى- إلى تراث "الشعرانى" والذى واكب مظاهر التخلف والخرافة التى كانـت سائدة على عهده.

30- ولعل هذه المظاهر السلبية كلها، تفسـر مـدى غلبـة الفكـر العـوامى والسلوكيات العوامية على المشهد الصوفى بمصر العثمانية؛ حتى إذا كان هذا الفكر وتلك السلوكيات تنضح بمخالفات صريحة للأحكام القطعية فى الشـريعة الغـراء. ومن ثم فنحن نميل إلى تفسير عوامية الحركات الصوفية فى هذا العهـد المعـتم، وهكذا نفسر هذا الإقبال العارم من جماهير المستضعفين من العوام وحتـى مـن الخواص فى أحيان ليست قليلة من علماء الأزهر الشريف ونحوهم؛ هذا الإقبـال العارم على الانخراط فى الحركات والطرق الصوفية على نحو غير مسبوق. وقد ترتب على هذا كله أن مجمل هذه الحركات التى طالما حملت لواء حبها والـنفس وجهاد الظلم وجهاد الكفر وجهاد الأعداء فى عصور سابقة زاهرة، قد أمست (أى هذه الحركات) نتيجة وسبباً فى آن واحد يعبر عن مرحلة مظلمة ظالمة، نعـدها –

فى موضوعية- من أحلك الفترات التى مرت بها (الأمة) بعامـة، ومصـر منهـا بخاصة.

31- وإذ نعلم يقيناً، من دراساتنا حول الحوليات المصرية الشهيرة منذ عهـد بعيد، وأيضاً من تقارير العديد من الرحالة المسلمين والأجانب الذين وفـدوا إلـى مصر العثمانية- أن الأحوال الاقتصادية كانت بالغة التردى لجماهير المستضعفين من أهل الحضر المصرى (القاهرة بخاصة)، وأن المظالم والمغارم والمصـادرات كانت هى الخبز اليومى للغالبية، وأن الجوع كان ملمحاً يوميا حزينا. إذ نعلم هـذا كله، فإن المسئولية العلمية والإنسانية، تقتضى منا أن نصوغ عدداً من التسـاؤلات الجادة حول الأدوار المؤكدة- برغم كافة السـلبيات- والتـى لعبتهـا الصـدقات والمصارف المالية التقليدية الأخرى مثل "الزكـاة" و"الأوقـاف"، وأيضـاً جهـود المتصوفة فى ميادين التكافل الاجتماعى السـرى!، الـذى نعتقـد أنـه خفـف – بالضرورة – من ويلات المستضعفين. وقد نكتفى بالإشارة إلى العدد الكبيـر مـن "التكايا" و"الخانقاه" التى كانت تسود مجتمع القاهرة/ العثمانية. فعلى الرغم من كل مظاهر الخروج عن المثال الصوفى والنقاء والصفاء والزهد والعفـة والتعفـف؛ فيقيننا بأن ممارسات التكافل الاجتماعى السرى من خلال دوائر المتصوفة، كان ذا آثار ملطفة نسبيا من عذابات أعداد غير محدودة من الأفراد والأسـر مـن بـين المستضعفين، الذين كانوا يشكلون غالبية أهل القاهرة العثمانية، على حد ما يقـرر "دى شابرول" غداة الحملة الفرنسية فى الموسوعة بالغة الشهرة: "وصف مصر"[(5)].

32- ولسوف نتناول – ببعض التفاصيل – موضـوعات مثـل المؤسسـات المجتمعية للمتصوفة فى مصر العثمانية، كمدخلٍ ضرورى لفهم "الساحة"، المثيـرة للجدل وللدهشة جميعاً، ونخصص لهذا الموضوع، المبحث التالى مباشرة.

المبحث الثالث- "الساحة": الخلفيات والأوضاع الراهنة

33- بدأ "التصوف" فكرياً، له جذوره من فلسفات قديمة كانت تسـود بعـض الأمصار التى فتحها المسلمون. ويبدو – لنا – أن التصوف الإسلامى –تقليديا- بدأ كمنحى فكرى ونفسى على المستوى الفردى وبدون تعقيدات تنظيمية وبدون أدنى تعارض فى السلوك مع الأحكام المتفق عليها قطعياً فى فقـه الشـريعة الغـراء. وبالقطع فقد تأثرت الحركات الصوفية بأوضاع المجتمعات التى ظهرت فيها؛ ومن ثم كانت الحركات الصوفية فى الأقطار المغاربية مـن "دار الإسـلام"، منشـغلة

بموضوع الجهاد ضد المغيرين الإفرنج على طول ساحل الشمال الأفريقى وحتى مصر، ولذلك اتسمت الحركات الصوفية المغاربية وأيضاً على الساحل المصرى للبحر المتوسط بفكرة "الرباط" الذى يجمع فى مهامه بين النُسك من ناحية والرباط والجهاد فى سبيل الله تعالى ضد الإفرنج الذين طالما هاجموا الساحل الأفريقى الشمالى؛ من ناحية أخرى.

34- ولعل هذا الشكل التنظيمى الجمعى لمتصوفة "الرباط"، كان البداية الحقيقية للأشكال الجمعية فى حركات صوفية عديدة فيما بعد.

35- وهنا نلاحظ – منذ البداية – ملاحظة بالغة الأهمية والدلالة، فالأربطة، (جمع رباط)، كان من أهم أهدافها الجهاد ضد المغيرين الإفرنج، مما أعطى "الرباط" طابعاً ذكورياً بالضرورة. ولعل هذا الطابع الذكورى لمتصوفة "الرباط"، هو الذى قد ساد كافة التنظيمات الجمعية للمتصوفة فيما بعد فى المثال المصرى تحديداً، سواء فى "الخانقاه" أو "التكايا". ونلاحظ أن هذا الطابع الذكورى فى تجمعات المتصوفة يخالف مناخ الحياة الاجتماعية للمسلمين الذى يقوم على الأسرة، هذا من ناحية؛ كما نعتقد أن هذا الطابع الذكورى كانت له آثار سلبية خطيرة على مستوى السلوكيات داخل تجمعات "المتصوفة"، وما شابها ونُسب إليها من تهم وشائعات وتشنيعات مشينة، وذلك من جهة أخرى.

36- ولسوف نتناول – الموضوع فى **مطلبين على التوالى،** إذ نخصص **المطلب الأول** للمؤسسات الجمعية للمتصوفين بنظرة استرجاعية، ونخصص **المطلب الثانى** لدراسة "الساحة" كمنظومة مجتمعية لخدمة بعض فئات المتصوفة وغيرهم من المستضعفين فى الوقت الراهن.

المطلب الأول "الخانقاه" و"التكايا"

37- عندما أنشأ "صلاح الدين الأيوبى" "خانقاه سعيد السعداء" بعد دوال الدولة الفاطمية فى مصر، كان يرسى – بالفعل – نوعاً جديداً من المؤسسة الجماعية للمتصوفة متأثراً بنماذج مشرقية، ومختلفاً مع التقاليد المغاربية فى مؤسسة "الرباط" على طول ساحل المتوسط فى الشمال الأفريقى بما فى ذلك السواحل المصرية الشمالية، والتى كان الهدف من هذه "الأربطة" النسك الصوفى وجهاد المغيرين من الصليبيين معاً.

38- وبينما "الرباط" يقع على الساحل تحديداً، فإن "الخانقاه" يقع فـى الـداخل بالمدن أو على حوافها. والقصد من "الخانقاه" أن يقوم فيـه "المتصـوفة" بالعبـادة والنسك وتلاوة الأوراد والأذكار، فضلا عن إقامة دائمة للبعض مـن المتصـوفة، وبخاصة من الأغراب الوافدين إلى مصر من شتى ربوع دار الإسلام.

39- وقد استمر "الخانقاه" ذو الطابع السنى غالباً، هو الأنموذج السـائد فـى مصر بين المتصوفة طوال العهد الأيوبى والعهد المملوكى، أما بعيد الغزو العثمانى لمصر (1517)، وتحولها (أى مصر) إلى مجرد ولاية عثمانية؛ فإن تحولاً آخـر، قد طرأ على الشكل المؤسسى لدور المتصوفة، إذ أضحت "التكية" علـى المثـال التركى العثمانى، هى السائدة بديلاً عن "الخانقاه". كما تجدر الإشارة إلى أن "مصر العثمانية"، قد شهدت توسعاً غير مسبوق فى إحداث طرق صوفية عديـدة جديـدة وتفريعات لطرق محدثة مشتقة من طرق تقليدية قائمة، وانضمام جماهير غفيـرة من المصريين المسلمين (من الحضر والريف على حد سواء) إلى هذه الطرق، بل وانضمام عددٍ من علماء الأزهر الشريف (أهل الشريعة) إلى الطـرق الصـوفية. وعادة تُقدم تفسيرات عدة لكل ذلك؛ من بينها التدهور العام والثقافى والاقتصـادى الذى أصاب المجتمع المصرى منذ اكتشاف طريق "رأس الرجاء الصالح"، وتحول التجارة العالمية إليه (1492). ويبدو لنا – أيضاً – أن السـلطات العثمانيـة قـد شجعت على التوسع فى أنشطة "الطرق الصوفية"، بمصر لأسباب تتعلق بالاستقرار الأمنى المطلوب لسلطة غازية جديدة، كما شهد "المجتمع المصرى آنذاك، هجرات تركية واسعة ناقلة إرثها الثقافى فيما يتعلق بالممارسات الصوفية والتنظيمات ذات العلاقة، والتى كانت تقوم – فى الأساس- على منظمة "التكية"، والتى حملت الكثير من القيم والسلوكيات السلبية مثل: التكاسل "والتنبلة" وانعدام الرغبة فـى العمـل، فضلا عن كثير من الفساد الأخلاقى بعامة والجنسى منه بخاصة[6].

40- ومما يلفت الانتباه أن تستمر "التكايا" فى مصر، حتى بعد انحسار النفـوذ العثمانى، وعلى الرغم من المشروعات التحديثية الكبرى منذ عهد "محمد على" فى أوائل القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من مظاهر الفساد والانحلال التـى كانـت تسود هذه "التكايا"، وتثير العديد من الأقاويل والشائعات بين الرأى العام المصرى. وقد استمر هذا الوضع الشاذ حتى قيام ثورة يوليو 1952؛ والتى بادرت بـإجراء تحقيقات حول أوضاع واحدة من "التكايا" التى كانت ما تزال قائمة (تكية المغاورى بالمقطم)، وقد كشفت التحقيقات حول هذا الموضوع (فى عام 1953)، عن وقـائع

فساد مذهلة (جنسية بخاصة)، وبادرت حكومة الثورة بإلغاء هذه التكايـا بأكملهـا، وطرد النزلاء من غير المصريين من البلاد، وإلحاق النزلاء المصريين بمؤسسات رعاية اجتماعية حكومية * .

41- ومن ثم، يمكن التقرير بأن مؤسسات المتصوفة الإيوائية المتمثلـة فـى "التكايا" و"الخانقاه" من قبل؛ قد انحسرت تماماً بعيد ثورة 1952، والتـى تـدخلت الحكومة آنذاك (7) عن طريق التنظيم التشريعى لضبط مجمـل أوضـاع الطـرق والمشيخات ونحو ذلك.

المطلب الثانى- "الساحة": محاولة للفهم والاقتراب

42- كنت قد قرأت رائعة الروائى الكبير "صبرى موسى": (فسـاد الأمكنـة)، بعيد صدورها؛ وقد بهرنى منها بخاصة مشهد الزيارة السنوية لضريح مولانا "أبو الحسن الشاذلى" الولى الشهير ومؤسس الطريقة الشاذلية واسـعة الانتشـار. هـذا الضريح الثاوى فى وادى "حميثرة" بالقرب من الحدود المصرية السودانية وعلـى مشارف "عيذاب"، التى كانت تستخدم كميناء بحرى للعبور إلى الحجاز فى القرون الوسطى. ويقام مولد الولى الشهير قُبيل عيد الأضحى عادة؛ وكمـا فـى روايـة "صبرى موسى"، فإن مئات الآلاف من التابعين يفدون من صعيد مصر والسودان وحتى من المغرب؛ للاحتفال الكبير وقضاء عيد الأضحى هناك. وقد أتيح لى فيما بعد أن أتعرف على الروائى الكبير ببغداد فى غضون عام 1977 حيث كنا نعمـل هناك (هو كمدير لمكتب "روز اليوسف" بالعاصمة العراقية وأنا كخبير أول للمركز القومى للبحوث الاجتماعية ببغداد والذى أقيم على غرار المركز القومى بالقـاهرة حيث شاركت فى تأسيسه منذ عام 1956 وعملت به على مـدى أربعـين عامـاً متتالية).

وعند تعارفنا ببغداد (أنا والروائى)، كان السؤال الأول الذى طرحته عليه عما إذا كان ثمة مبالغة فى الأعداد التى ذكرها فى عمله الأدبى البارع عـن الوافـدين على ضريح "الشاذلى" للاحتفال بمولده كل عام. فأكد لى الصديق الروائى أن العدد قد يربو على المليون عادة، وأن المكان يكاد لا يشهد طوال العام أى إنسان. وهنـا قررت أن أشخص إلى ضريح الولى الشهير للتأمل ولدراسة هذه المشاهد المثيـرة ميدانياً وفى الواقع.

43- ولظـروف عديدة، تأخرت رحلتى المزمعة هذه إلـى شـهر أغسـطس 1985، (الذى صادف وقوع عيد الأضحى به). وكان الصديق الإذاعـى "شـفيع شلبى"، قد بهرته فكرة مرافقتى لهذه الرحلة عندما أخبرته بنيتى وأخبرته بـبعض تفاصيل السياق كما أوردته "فساد الأمكنة". وقررنا "شفيع شلبى" و"أنـا"، أن نشـد الرحال إلى هذا المشهد المثير، أنا لإجراء بعض الملاحظات والمقابلات الميدانية، وهو لتصوير بعض أفلام الفيديو التسجيلية. ومن عجبٍ أن ترتيبات الرحلة تمـت على عجل كالعادة، واستخدمنا فى اجتياز تلك المسافات البعيدة ذات الطرق الوعرة التى لم تكن قد تم تعبيدها بعد، استخدمنا سيارة الإذاعى اللامع، التى كانت تبـدو عليها دلائل الوهن والتدهور؛ مع ما فى استخدام مثل هذه السيارة فى تلك الظروف من تهور وطيش يجمع بين كل منا والآخر.

44- وبالطبع فليس هنا سياق إيراد تفاصيل الرحلة / المولد، بيـد أن نتـائج عملى الميدانى هناك قد ظهرت فى دراسة لنا تحت عنوان" (حـج الفقـراء فـى مصر)، مع إشارات مفصلة فى كتابنا (دين الحرافيش فى مصر المحروسة)؛ أمـا عن أعمال "شفيع شلبى" التسجيلية التليفزيونية، فقد ذكر لى – فيما بعد- أنها وجدت طريقها إلى بعض التليفزيونات الأوروبية.

45- كان من الضرورى إيراد هذه الخلاصة عن الرحلة المثيرة إلـى "وادى حميثرة"؛ كتمهيد للقائى بمن أدين لها – شخصياً – بالتعرف إلى "الساحة"، والتـى سعيت منذ ما بعد الرحلة إلى مولانا "الشاذلى"، أن أهتم "بالساحة" وأن أحـاول – بقدر ما – أن أقترب منها وأن أستجلى بعض وقائعها.

46- وكان الإعلام المصرى آنذاك، قد أشار – هنا وهناك – إلى زيارتنا إلى الضريح الشهير الثاوى فى صحراء "عيذاب" فى أقصى جنوب مصر بالقرب مـن شقيقتنا العزيزة "السودان". وبعد هذه الرحلة بأشهر قلائل، شرفتنى بزيارة مفاجئـة بمكتبى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة، باحثة مصرية شـابة تعمـل بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة؛ جاءتنى وهى تـدرس بعـض القبائـل المصرية السودانية الحدودية بالقرب من عيذاب لتعد أطروحتهـا للـدكتوراه فـى "الأنثروبولوجيا الاجتماعية"، بعد أن قامت بدراسة ميدانية أولى، حصلت بها على درجة الماجستير، جاءتنى الباحثة النشيطة "نادية بدوى" علّها تجد لدى المزيد مـن التفاصيل عن الرحلة إلى الشاذلى، فإذا بى أكتشف مـن هـذه الباحثـة أن ثمـة منظومات مجتمعية للمتصوفة بالريف المصرى وبالصحراوات المصرية وأيضـاً

بالحضر المصرى ومن ضمنه "القاهرة"، هذه المنظومات تعرف "بالسـاحة". وقـد أبدت الباحثة المتميزة دهشتها من جهلى "كباحث اجتماعى مخضـرم" بموضـوع "الساحة".

47- وكنت قد علمت من خلال لقائى بالباحثة النشيطة "الدكتورة نادية بدوى"؛ بأن ثمة "ساحة" شهيرة هى "ساحة الست صفية" بالقرب من مشهد "الإمام الحسن بن على" بالقاهرة. وقد أزمعت البدء بزيارة هذه "الساحة".

48- ولكى أهدئ من خواطرى؛ قمت بإجراء اتصالات هاتفية بكافة الأصدقاء من أعضاء هيئات تدريس "علم الاجتمـاع"، بجامعـات القـاهرة وعـين شـمس والإسكندرية؛ كما أجريت عدة مقابلات بزميلات وبزملاء من المركـز؛ علّـى أن أصادف –فيهم- من سمع عن "الساحة" من قبل، وكانت نتيجـة هـذه المقـابلات والاتصالات سلبية تماماً؛ بل ويمكننى الشهادة بأن الاهتمام بالموضوع فى "مجمله" كان باهتاً ولا يتسم بأدنى حماس.

49- وقد قمت بعدة زيارات "لساحة الست صفية"، وعن طريق هذه الزيارات، عرفت عناوين "ساحات" أخرى بالقاهرة، أدرجتها –هى الأخرى- علـى بـرامج زياراتى القادمة.

50- وقد خرجت من مجمل الزيارات العديدة والتى قمـت بهـا لعـددٍ مـن "الساحات" فى حدود "القاهرة مصر المحروسة"، بملاحظات عامة تصلح لفـروض علمية قابلة للتدقيق؛ فثّمة صعوبات واجهتنى فى هذه الزيـارات وبخاصـة فـى البدايات، فأنا قد سعيت إلى "الساحة" بدون تقديم كافٍ لى (حيث حالـت ظـروف الدكتورة "نادية بدوى" دون إمكانها اصطحابى وتقديمى)؛ وهذا الأمر قـد أثـار – بالضرورة – بعض الارتياب، وهو أمر متوقع فى مثل هذه الزيـارات الميدانيـة، وبخاصة أننى لم أكن منتمياً لأى من الطرق الصوفية؛ فيما عدا زيارات محـدودة لى خلال الستينات من القرن الماضى برفقة أستاذنا الجليل "سيد عويس" لعدد مـن حلقات الذكر الصوفى، قام على ترتيبها لكلينا، الفنان المبدع المرحـوم "سـليمان جميل"، الذى كان يعد دراسة هامة – آنذاك – عن "الإنشاد الصوفى".

51- بيد أن زياراتنا لعدد من "الساحات"، بالقاهرة قد أوقفتنا – تدريجيا – على عددٍ من الأمور، نجملها فيما بعد.

52- ومن الأمانة العلمية أن نقرر أن زياراتنا الميدانية قد اقتصرت – فقط – على عددٍ من "الساحات" فى حدود مدينة "القاهرة" العاصمة المصرية؛ ولم نُوفق –

حتى الآن ولأسباب عديدة – من زيارات مماثلة لساحات أخرى بـبعض أريـاف مصر أو بعض الأقاليم الصحراوية المصرية؛ كما قررت لنـا الـدكتورة "ناديـة بدوى".

53- و"الساحة" – كمكان – قد تشغل مبنى بالكامل (من بابـه) وهـذا كثيـر الشيوع فى الأحياء القديمة من القاهرة وبخاصة بالقرب من المشهد الحسينى؛ كمـا قد تتكون من عدة شقق متصلة فى مبنى سكنى (عمارة)، أو عدة شقق فى طـابقين متتالين من عمارة سكنية حديثة نسبياً. ومن ناحية "الوضع القانونى" للمبنى الـذى تشغله "الساحة"، فقد تكون مؤجرة من المالك لطريقة صوفية بعينها تتبعها "الساحة"؛ كما قد تكون مؤجرة من "وزارة الأوقاف". كما قد يكون المبنى ملكاً أو حكـراً أو وقفاً.

54- وفى الغالب تنسب "الساحة" لإحدى الطرق، أو قد يطلق عليها اسم من بدأ فى إنشائها من الأتقياء المختلفين إلى "طريقة ما"، أو حتى من الأتقياء العاديين غير المنخرطين فى طريقة صوفية بعينها.

55- وتتسم "الساحة" بأنها تقدم بعض "الخدمات اليومية" لمن يرتادونهـا لهـذا الغرض بدون تمييز وبدون تحقق مدقق من شخصية الوارد عليها فـالمطبخ فـى "الساحة" يعمل طوال الوقت تقريبا، حتى تتمكن "الساحة" من تقديم وجبات الطعـام لمن يحضره فى أوقات الطعام المألوفة. ومعظم من يقومون بالطهى هم متطوعون ابتغاء مرضاة الله تعالى سواء ممن يقيمون بالساحة أو من خارجها، وبعض هؤلاء الأخيرين يقومون بالطهى على سبيل الوفاء بنذر ما قطعوه على أنفسهم * .

56- وكما تقدم "الساحة" الطعام لمن يحضر بدون تمييز، فإن القائمين على أمر الساحة وكلهم من المتطوعين المتبرعين بجهودهم، يلبون – فى الغالب – طلبـات من شاء من المترددين على "الساحة" للحصول –بدون مقابل- على كمية معقولـة من بعض السلع الغذائية الخام مثل: زيت الطعام والسكر والأرز ونحو ذلك.

57- وقد لاحظنا أثناء زياراتنا المتكررة وبخاصة تلك التى كنا نقوم بها نهاراً، أن كميات كافية (وأحيانا هائلة)، من المواد الغذائية الخام تصل تباعاً على "الساحة" ويتسلمها القائمون على ذلك، بدون محاولة للتحقق من شخص المرسل أو من يحمل مثل هذه المواد. وتتفاوت المواد الغذائية الخام من عجول مذبوحة وأقفـاص مـن الخبز الطازج، وأجولة من الأرز والسكر وعبوات كبيرة من الشاى ونحو ذلـك. كما أن ورود كميات كافية من الخضر والفاكهة المتنوعة يعد أمراً مألوفـاً. وقـد

حاولنا الوصول إلى أية إجابات عن مصادر المرسل من هذه المواد الغذائية، فلـم نتمكن، بل وقد تبدى – لنا – أن معظم القائمين على هذا الأمر فـى "السـاحة" لا يدرون هم الآخرون هذا الأمر، أو يتكتمونه تماما. ولعل هذا يتفق مع ما سـبق أن أوردناه من سيادة السرية التامة المفترضة عند إجراء الصـدقات، كمـا أن هـذه "السرية" وهذا "الستر"، هما من الأصول الهامة فى حركة التصوف التى تقوم على: "إسقاط التدبير"، على نحو ما يقرر الشيخ الأكبر "محى الدين بن عربى"، قدس الله تعالى سره.

58- ومن الخدمات الأخرى، التى تقدمها بعض الساحات، تـوفير الاسـتحمام والتطّهر بالماء الساخن وبالصابون (بدون مقابل) لمـن يرغـب ممـن يرتـادون "الساحة".

59- وتقدم "الساحة" فى بعض الأحيان أماكن للإقامة الدائمة وبخاصة لمرتادى الموالد من الأغراب عن القاهرة، والذين يكونون عادة من أتباع "الطريقـة" التـى تشرف على "الساحة". كما تقدم "الساحة" فى أحوال غير نادرة الإقامة الكاملة وكل الخدمات المعيشية لعددٍ ممن انقطعت بهم السبل عن العمل وعن الأقرباء ومعظمهم من المسنين. وبالطبع فإن ثّمة إمكان إقامة مستقلة لكل من النوعين. وقد عرفنا أن بعض من تُقدم لهم خدمات الإقامة الكاملة والإعاشة بعض التائبين والتائبات عـن المعاصى، وقد تابوا وأنابوا إلى الله تعالى، وليس لهم من ملاذ سـوى "السـاحة". ولعل هذه الإشارة الأخيرة أن توقفنا على مدى التسامح الكريم للمبادئ وللأصـول الإسلامية التقليدية والرفيعة فى آن [8].

60- ووفقاً لما أوردناه – آنفاً- تكون "الساحة"، فى الوقت الراهن هى امتـداد فى الزمان، للمؤسسات الجمعية التقليدية للمتصوفة مثل "الخانقاه" و"التكايـا" فـى الماضى؛ بيد أن ثمة فروقاً هائلة بين ذلك القديم و"الساحة" التى تكتفى –فى الغالب الأعم- بتقديم خدمات إعاشة يومية، مع إفراد حيز محدود لإقامـات مؤقتـة فـى الغالب (كما فى حالة الموالد)، أو –كاستثناء ضرورى- لأفراد فى أمس الحاجـة لذلك نتيجة لظروفهم القهرية.

61- وقد يحاج؛ بأن ما تشهده أحياء كثيرة من القاهرة وغيرها مـن الحضـر المصرى والريف كذلك؛ من إقامة "موائد الرحمن" لتقديم الإفطار المجانى بـدون مقابل وبدون تمييز لمن يشاء؛ أن "موائد الرحمن" هذه هى من قبيـل "السـاحات". وبالطبع فإن مثل هذه المحاجاة لا تصمد أمام النقد، فموائد الرحمن، تقتصر إقامتها

على شهر رمضان فحسب، هذا من ناحية؛ كما أن معظم من يتصدون لإقامة موائد الرحمن الرمضانية معروفون للكافة تقريباً وهم من الأثرياء مـن بعـض التجـار والمشتغلين بالفن ونحو ذلك، هذا من ناحية ثانية. كما أن من يعملون فـى إعـداد موائد الرحمن الرمضانية هم من العمال بأجر نقدى، وليسوا من المتبرعين كما فى "الساحة"، وذلك من ناحية ثالثة؛ كما أن ثَمّة شبهات جدية تثور حـول مشـروعية أموال بعض القائمين على إقامة موائد الرحمن أو أغراضهم المتوخـاة كالتمهيـد للترشح فى الانتخابات العامة أو المحلية، هذا من ناحية رابعة وأخيرة.

62—ولا شك- عندنا فى أن مجمل ملاحظاتنا الميدانية حول "الساحة" تتسـم بالمحدودية؛ ولن نتعلّل – كالعادة- بضيق الوقت والجهد الفردى والإمكانات؛ غاية ما فى الأمر أننا ننتوى إذا ساعدتنا الظروف وطال الأجل المزيد مـن الدراسـات الميدانية المعمقة. فإن حالت الظروف وقصر الأجل، فنأمل أن يتـولى نفـر مـن الباحثين الشبان المتميزين ذلك.

خاتمة فى سبيل الذكر وإعمال الفكر:

حول استمرارية ظواهر سوسيوثقافية (قروسطية) برغم مظاهر التحديث!

63-يثير البعض – من آن لآخر- تسـاؤلات حـول اسـتمرارية ظـواهر سوسيوثقافية (قروسطية)، مثل السحر والشعوذة والاعتقـاد فـى الحسـد وأيضـاً الاحتفاليات الموسعة بموالد الأولياء والقديسين والاعتقاد الكاسح لدى الغالبية فـى أمور تتعلق بتأثير بركات الولى أو القديس فى الفعل أو المنع أو العلاج والشـفاء وقضاء الحاجات ونحو ذلك. ولطالما يثور بعض التساؤل الإضافى، حول تنـاقض استمرارية هذه الظواهر مع الخط التحديثى الذى انتهجته الدولة المصرية الحديثـة منذ عهد "محمد على"؛ وقد امتد هذا الخط التحديثى لقرنين متصلين؛ كمـا يـذهب البعض إلى عقد مقارنات بما حدث لتجربة تحديثية مشـابهة عاصـرت البـدايات الأولى للتحديث فى مصر، ونقصد بذلك "التجربة اليابانية".

64-وهذا الموضوع بالغ التعقيد فى ظاهره؛ غيـر أنـه بالتـدقيق النظـرى والمعلوماتى، يتضح – بجلاء- مدى ما فى هذه الإثارات من خلط للأوراق؛ ونرى – بالإضافة – أنها تعبر عن خلط وتشوش واضطراب فى الإدراك العقلى، وأيضاً تشوش فى البيانات، ومغالطات غوغائية يزخر بها إعلامنا منذ عقود؛ وأن هذا كله

لم يواجه بالنقد العلمى الرصين. ومن ثم، فإن هذه الإثارات ما برحت تُطرح بطرق عديدة، تكتفى بإبداء الدهشة والحسرة والندم، بدون بت أو حسم.

65- وفى مجال الرد الهادئ والوجيز معاً، نشير إلى عددٍ من الأمور التى نراها بالغة الأهمية فى هذا السياق، لمجرد إثارة الشهية نحو فكر معمق تمهيداً لأرضية ثابتة لحوار علمى جاد. ولعلنا – بهذه المحاولة –نلقى بعض الإضاءة، لتحجيم الإثارات الغوغائية العوامية، أو فلنقل أحاديث الندوات المتعجلة والموالد الصاخبة.

66- ونجمل ما نود عرضه – فى عجالة- **فى الأمور التالية:**

الأمر الأول

أ- مع عدم التنكر للمحاولات التحديثية التى قامت بها الدولة المصرية منذ عشرينات القرن التاسع عشر وحتى الآن؛ فإننا نرى أن كل هذه المحاولات قد اتسمت بعدم الاستمرارية (الإجهاض) لظروف خارجية أحياناً (مثل إجهاض مشروع / حلم "محمد على" بمعاهدة "لندن" لعام 1840؛ عزل الخديوى "إسماعيل" ومن بعده هزيمة الثورة العرابية على أيدى البريطانيين وكارثة الاحتلال البريطانى لمصر، وعزل الخديوى "عباس حلمى الثانى" 1914، ثم فى وقت حديث نسبيا هزيمة المشروع الناصرى فى يونيو 1967 بيد أن هذه الظروف الخارجية الواضحة، لا تُقعدنا عن محاولة التحرى عن الأسباب الحقيقية وراء فشل كل هذه المحاولات التحديثية، وهى أسباب نراها لصيقة بقوة بهياكل هذه المحاولات التحديثية ذاتها.

ب- فالمشروعان التحديثيان الكبيران لمحمد على ولعبد الناصر، قد اتسما بالتجريب وبالانتقائية العشوائية وبحسب المصادفات والظروف وبالكثير من عدم الوضوح والخلط، فضلا عن إثارة القوى الفاعلة فى العالم المحيط. ويكفى للإشارة السريعة، اعتماد "محمد على" على "السان سيموميين" مع تقديرنا، مع تعديلات عشوائية لخطط "السان سيمونيين"، وحرص العاهل على إرضاء القوى التقليدية ثقافياً مثل الأزهر ونحو ذلك. وفى "المشروع الناصرى" نجد تعرجات كثيرة فى الخط العام للمشروع من تشجيع للاستثمار الأجنبى فى البداية، ثم التمصير الكامل فالتأميم، والخلط المشوش لصياغة تنظيرات أيديولوجية، بالانتقاء من أيديولوجيات متناقضة مثل الاشتراكية العلمية والإرث الثقافى الإسلامى والفكر القومى ونحو

ذلك، مع تعلق مستمر للمشاعر العوامية الجارفة التى توسدها أطر ثقافية تقليديـة متخلفة ومتجذرة. ويكفى للتدليل على رجحان أطروحاتنـا هـذه، أن كـلا مـن المشروعين لم يمس فى العمق هياكل وأسس المناخ الثقافى المتخاف والتصدى لـه بجدية وبحسم وباستمرارية. فكلا المشروعين حـاذر الاقتـراب مـن موضـوع ازدواجية التعليم: الدينى والعلمانى، وكلا المشروعين غازل الفكر التقليدى بدرجة أو بأخرى، كما أن كلا من المشـروعين اعتمـد علـى الدعايـة الديماجوجيـة والمبالغات، فضلا عن – وهو الأهم- أن كلا من المشروعين قـام علـى القهـر والعسف والقرارات الفوقية فضلا عن إشاعة مناخ قاتم من الإخـلال بالشـرعية القانونية ومصادرة الحق فى الحوار والحق فى الخصومة الفكرية والتبـارى فـى الآراء والأطروحات بحرية جدية. وبالطبع، فلسنا بذلك نسوى بين المشروعين فى كافة الظروف والملابسات. فأطروحاتنا الآنفة تطـال وتركـز علـى "المشـروع الناصرى" بخاصة، لأسباب واضحة تتعلق باختلافات كبرى فى السياق التـاريخى لكل من المشروعين التحديثيين الكبيرين.

الأمر الثانى

على الرغم من النقص المعلوماتى لدينا ولدى الكثيرين منا، عـن "التجربـة التحديثية اليابانية"، فإننا نجتزئ بتقديم "مجازفة فى الرأى"، تفترض أن ثمة فروقـاً كبرى بين الإطار الثقافى التقليدى المصرى والذى يقوم – فى الأساس – على إرث دينى متجذر من ناحية، والإطار الثقافى التقليدى اليابانى الذى يقوم على إرث أديان دنيوية ولا أخروية. ونحن نجازف – لمجرد حوار جاد- بأن الأطر الثقافية لإرث دينى أخروى مثل الإسلام، يختلف – بالضرورة وبالكليـة – عـن إرث دينـى لا أخروى؛ ومع ذلك نبقى فى حدود المجازفة بالرأى وفى دائرة الفروض.

الأمر الثالث

أن المشروعات التحديثية فى مصر الحديثة، كانت مـن قبيـل المشـروعات "النخبوية"، التى تقوم بوضع خطوطها نخبة أو نخب محدودة العـدد وفـى إطـار صارم من الطاعة التامة لشخص حاكم أعلى واحد ومتفرد، فإذا أضفنا إلى ذلك ما نعانيه من نفاق تاريخى تليد ولجوء آلى لدهاليز "التقية"، بهدف اتقاء مـا يصـيب معارض السلطان الأعلى من عذابات ووبال. وإذ يكون ذلك، فإن هذه المشروعات

التحديثية لم تلق – فى الغالب – عند الإنفاذ سوى الامتثال مع محاولات الالتفـاف والتدجيل وتزييف النتائج وحجب الوقائع، ونحو ذلك مما هـو مـألوف ومكـرور وكريه. ولعل هذه السلبيات كلها، قد أفرغت المشروعات التحديثية من فعالياتهـا، حتى إذا كانت هذه المشروعات سليمة من النواحى الفنية، وهو ما نشكك فيه أيضاً ولأسباب موضوعية.

67- وفى كل ما أوردناه آنفاً، فإنه ينصب – فى الأساس – علـى اعتبـارات سلبية اعتورت المشروعات التحديثية الكبرى لدى التخطيط لها أو لدى إنفاذها على حد سواء بيد أننا لا نكتفى فحسب بظروف فشل المشروعات التحديثية. بـل إننـا نتقدم خطوة أخرى، إذ نرى – وبالإضافة - أن استمرارية الظواهر السوسيوثقافية (القروسطية)، إنما ترجع أيضاً إلى ما نطلق عليه "**الأدوار النفعية لهذه الظواهر**"، وبخاصة بين صفوف المستضعفين.

68- وإذ يكون ذلك، فإننا سنفرد – فيما يلى – عدة فقرات تمثل مجمل وجهات نظرنا، حول موضوع "الأدوار النفعية" لبعض الظواهر السوسـيوثقافية التقليديـة والتى تنتمى إلى أفكار القرون الوسطى. وقد تناولنا هذا الموضوع تحديداً ونشرنا بعض آرائنا حوله، بدون أدنى استجابة. ونعتقد – مرة أخرى – أنه لن تكون ثّمـة استجابة، ولكنها دفع قوة الحياة.

حول تلازم "الاستمرارية" مع "النفعية" (بعض رؤى اجتهادية)

69- وتتمثل أطروحاتنا حول هذا الموضوع، فى أن تدهور المنـاخ الثقـافى وسيادة الذهنية العوامية بين معظم الناس فى مصر ليست فقط هى المسئولة عـن استمرارية الظواهر السوسيوثقافية (القروسطية) حتى الآن.

كما أن السلبيات الكثيرة التى اعتبرت المشروعات التحديثية الكبرى فى مصر الحديثة منذ محمد على وحتى عبد الناصر، ليس هذا الفشل فقط مسئولا وحده عن استمرارية مثل هذه الظواهر. بل إننا نجازف بتقديم فكرتنا المحوريـة وهـى أن الحاجات الأساسية لجماهير المستضعفين فى مصر غير ملباة بالكامل، وإن شهدت فى بعض العهود نوعاً من التلبية الجزئية عما فى الحقبة الناصرية؛ وبالتالى تجـد جماهير المستضعفين فى الطرق الصوفية بقنواتها وآلياتها وأفكارها فيمـا يتعلـق بالبر والإحسان وبالصدقات وبالزكاة، يجد هؤلاء الفقراء فى هذا كله نوعـاً مـن

البديل الواقع للقصور الواضح الذى يسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولـة حيالهم.

70- ومنذ تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى وإعـادة الهيكلـة والاتجاه نحو إعمال قوانين السوق والخصخصة ونحو ذلك من مفردات سياسـات "العولمة"؛ فقد غدت المواقف الحياتية التى تواجـه جمـاهير المستضـعفين مـن المصريين، غدت أكثر صعوبة وأشد عسراً وبخاصة مـع الانسـحاب التـدريجى للدولة من مجال الخدمات والرعاية والمساندة حتى فـى حـدودها المنتقـدة فـى الماضى. هذا الانسحاب من جانب الدولة ويقابله جنوح مـن جانـب المؤسسـات الصوفية نحو تكثيف وتفعيل سياساتها وبرامجها ذات الطابع الاقتصادى والحيـاتى اليومى للتخفيف من ويلات أتباعها.

71- وهنا نثير بعض تساؤلات نراها هامة، تتعلق بمصادر التمويل المتاحـة لمعظم الطرق الصوفية. إذ نعتقد أن التبرعات المالية مهما تكون سـخية وأمـوال الزكاة مهما كان انتظام أدائها، فإن هذه الأموال فى مجملها قـد لا تكـون كافيـة لمواجهة الأعباء المتزايدة لرعاية حقيقيـة مـن جانـب الطـرق نحـو أتباعهـا المستضعفين.

(يتراوح أعداد المنتمين للطرق الصوفية المسجلة رسميا فى بعض التقـديرات ما بين ثمانية وعشرة ملايين نسمة)، ونعتقد أن جزئية مصادر التمويل لهذه الطرق تحتاج إلى دراسات ميدانية معمقة تتسم بقدر كبير من الشفافية.

ملاحظة شبه نهاية:

72- فى دراستنا الماثلة هذه وأيضاً مثيلاتها عن "دين الحرافيش" و"احتفاليـات الموالد"، لا نعمد إلى إبداء أى رأى تقييمى ذاتى، ذلك أننا فى النهاية وفـى كافـة الأحوال، نقف فى صف المستضعفين، ونحاول التفكير والعمل من أجلهم. فـرغم شعارات "العلمنة والعقلانية" التى طالما آمنا ونؤمن بها، فإننا نعتقد على نحو علمى وموضوعى وإنسانى، أن هذه الممارسات الشعبوية "القروسطية"، ما تزال مبـررة لأنها فى صف تلبية احتياجات العوام والجياع وجملة المستضعفين؛ إلى أن يحدث وتتغير الأحوال غير الأحوال، ونحن نشك جدياً فى إمكان حدوث ذلك فى المنظور القريب.

والله تعالى أعلم

الهوامش

[1] انظر فى التفاصيل: على فهمى؛ دين الحرافيش فى مصر المحروسة، دار ميريت للنشر- القاهرة (1999).

[2] على فهمى- المرجع السابق مباشرة.

[3] انظر فى التفاصيل: سعيد عبد الفتاح عاشور، السيد أحمد البدوى- شـيخ وطريقـة، عن سلسلة "أعلام العرب" (58)، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة (د.ت).

* كان معظم جزارى القاهرة ينتمون إلى الطريقة "البيومية"؛ وكان معظم النجارين من الطريقة "الرفاعية"، وكثيراً ما كان شيخ الطائفة الحرفية هو ذاته شيح الطريقة.

[4] الشيخ الأكبر "محى الدين بن عربى"، الفتوحات المكية، الجـزء الأول، القـاهرة، د.ت، ص 520.

[5] ج. دى شابرول؛ دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، الكتـاب الأول من المجلد الأول من: "وصف مصر"، الترجمة الكاملة: "زهير الشايب"، مكتبة الخـانجى بمصر- القاهرة، الطبعة الثانية 1979، ص 18، وما بعدها.

[6] انظر فى التفاصيل الكثيرة المثيرة: محمد صبرى يوسـف؛ دور المتصـوفة فـى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، دار التقوى للنشر، بلبيس/ مصر، 1994.

* يمكن الرجوع إلى العديد من صحف تلك الفترة؛ حيث أشارت إلـى وقـائع فسـاد جنسى محددة وواسعة النطاق؛ تتعلق بخداع الكثيرات من المتزوجـات العقيمـات لكـى تحملن بطرق احتيالية ومنافية للآداب.

[7] يبلغ عدد الطرق الصوفية المسجلة رسميا بمصر (67) طريقة؛ وهـى خاضـعة لأحكام الأمر الخديوى الصادر فى 3 يونيو لعام 1903، مع التعـديلات الصـادرة مـن مجلس النظار (الوزراء) فى 3 أكتوبر لعام 1910، واللائحة الداخليـة الصـادرة عـن المجلس الصوفى بتاريخ 23 أبريل لعام 1905؛ ثم أخيراً القانون رقم 118 لعـام 1976 والقرار الجمهورى رقم 54 لعام 1978 باللائحة التنفيذية للقانون السابق. نقلاً عن: سـيد عويس، الإبداع الثقافى على الطريقة المصرية، القاهرة 1981.

*قابلنا عن طريق المصادفة بإحدى "الساحات" أحد القائمين بالطهى بها، وكان فى هذا الوقت يشغل منصب "وكيل وزارة" بإحدى وزارات الخدمات الشهيرة. وكان يقـوم بهـذه المهمة (أى الطهى بالساحة)، على سبيل الوفاء بنذر.

(8)انظر فى تفاصيل الأحكام الفقهية فى الشريعة الغرّاء "للتوبة":

على فهمى، التوبة والعقوبة فى الفقه الإسلامى والمقارن، مجلة مصـر المعاصـرة، القاهرة، 1966.

ثبت بأهم المصادر والإحالات والإشارات

1-أحمد أمين؛ ظهر الإسلام، الجزء الثالث، مكتبـة النهضـة المصـرية، الطبعـة الخامسة – القاهرة، 1980.

2-غيث المواهب العلية فى شرح الحكم العطائية؛ لأبى عبد الله النفـرى الرنـدى، تحقيق: عبد الحليم محمود، محمود بن شريف، الجزء الأول، دار الكتب الحديثة/ القاهرة، الطبعة الأولى، 1980.

3-سعيد عبد الفتاح عاشور، "السيد أحمد البدوى"- شيخ وطريقـة، سلسـلة "أعـلام العرب" رقم 58، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت.

4-سيد عويس، الإبداع الثقافى على الطريقة المصرية، القاهرة، 1981.

5-ج.دى شابرول، دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، الكتـاب الأول من المجلد الأول من: "وصف مصر"، الترجمة الكاملة: "زهير الشايب"، مكتبة الخـانجى/ القاهرة، الطبعة الثانية، 1979.

6-على فهمى، دين الحرافيش فى مصر المحروسة، ميريت للنشر، القاهرة، 1999.

7-على فهمى، التوبة والعقوبة فى الفقه الإسلامى والمقارن، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، 1966.

8-محمد صبرى يوسف؛ دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، دار التقوى للنشر، بلبيس/ مصر، 1994.

9-مولانا الشيخ الأكبر "محيى الدين بن عربى"، الفتوحات المكيـة، الجـزء الأول، القاهرة، د.ت.

الباب الرابع
النخب المهنية والعلمية

النخبـــة الصناعيـــة في الجزائــر
دراسة حالة لإطارات مركب الصلب الحجار*

العياشي عنصــر**

القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي

أولا: المصطلح وتطوره

"الإطارات"[1] (les cadres) لفظة ذات خصوصية وأصل فرنسي بالذات ولا نجدها مستعملة خارج فرنسا إلا في بعض البلدان من المستعمرات الفرنسية سابقا مثل الجزائر. وتعتبر الوظيفة التي يمارسها الإطار في الصناعة بالشكل الذي نعرفه اليوم حديثة العهد نسبيا. إذ بإمكاننا القول إنها تعود إلى منتصف القرن الماضي. وذلك بالرغم من أن المنشآت الصناعية الكبرى التي استعانت بالإطارات (مهندسون متخرجون من المدارس العليا المتخصصة في العلوم، الإدارة والتجارة) قد وجدت في فرنسا قبل خمسينات القرن العشرين. من ضمن تلك المنشآت شركات كبرى مثل رونو، سيتروان، سان غوبان، فورد، كوداك...إلخ.

في هذا الصدد، توضح الاتفاقية الجماعية المنظمة لعلاقات العمل في فرنسا لسنة 1947 أن فئة "الإطارات" كانت موجودة قبل هذا التاريخ، وأن تلك الاتفاقية هي التي بلورت فكرة الإطارات على النحو الذي نعرفه اليوم[2]. وعلى الرغم من أن ظهور وانتشار المصطلح والفكرة معا مرتبطان بتطور الحضارة الصناعية فإن ذلك لم يكن اختراعا خاصا بهذه المرحلة من تاريخ البشرية. لأن فكرة "الإطار"

---

[*] ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول " **النخب والمجتمع في العالم العربي: حالة مصر والجزائر**" تنظيم مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية بالجزائر CREAD ومركز البحوث العربية بالقاهرة، تيميمون: 23-25 مارس 2002.

[**] أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة بالجزائر، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وباحث بمركز البحوث الأنثروبولوجية بوهران CRASC

التي تشير إلى وظيفة ومكانة قيادية في البناء التنظيمي كانت موجودة من قبل في الجيوش (الجيش الروماني مثلا كانت لديه بنية تنظيمية تتضمن مواقع مسئولية وإشراف مثل المراتب التي يحتلها الضباط اليوم في الجيوش الحديثة). كما يمكن القول إن الكنيسة بدورها كانت ذات بنية تراتبية تقوم فئة معينة منها بدور الإطار من حيث القيادة والإشراف.

أما عالم الشغل فيختلف تماما عن هذه الصورة في بداية القرن التاسع عشر، لأن المجموعات المنظمة كانت قليلة جدا، إذ كانت الصناعة التقليدية مهيمنة وصاحب المهنة يعمل عادة بشكل منفرد ولم يكن لديه سوى عدد محدود من المساعدين. واستمر الأمر كذلك لوقت طويل في بداية الثورة الصناعية. لذلك لم تظهر الحاجة لتفويض السلطة، أو المهمات الوظيفية والصلاحيات المرتبطة بالقيادة والإشراف إلا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر مع تزايد حجم المنشآت الصناعية ودرجة تعقيدها.

بالفعل، ارتبط ظهور فئة "الإطارات" بالتطور الصناعي الذي عرفه القرن التاسع عشر بسبب تزايد تقسيم العمل والتكامل الوظيفي الضروري الذي فرضته الصناعة الحديثة. وكانت أول فئة ظهرت هي رؤساء الفرق والورش الذين كانت مهمتهم توجيه العمال والإشراف عليهم. وتطورت هذه الفئة تدريجيا وتوسعت صلاحياتها باكتسابها للسلطة وممارستها على العمال حتى أصبحت تشكل فئة مستقلة تحتل موقعا وسيطا في البناء التنظيمي بين العمال وأصحاب العمل. وهي تشكل ما يعرف اليوم بفئة "أعوان التحكم" la maîtrise.

مع تطور الصناعة وتعقيد سيرورة الإنتاج وكبر حجم المنشآت وتعقيد علاقاتها بالمحيط المباشر وغير المباشر ظهرت الحاجة الملحة لدى أصحاب العمل للتنازل عن كثير من صلاحياتهم وتعديل أسلوب التسيير التسلطي الممارس من طرفهم، وفي معرض ذلك استنجدوا بموظفين مؤهلين للقيام بكثير من الوظائف التي كانت حكرا عليهم. وقد شملت عملية التفويض هذه المهمات التقنية في مجال الإنتاج أولا، ثم المهمات التجارية وذلك لسهولة مراقبة أداء الموظفين وإخلاصهم من خلال النتائج المحققة، وبخاصة في مجال الإنتاج.

أما المجالات الأخرى فتأخرت فيها عملية التفويض بدرجة لافتة للنظر، أو أنها لم تطلها تماما، مثل مجال المحاسبة والمالية، وكذلك إدارة أو تسيير

المستخدمين. حيث ما يزال أصحاب العمل يحتفظون بسلطتهم في هذه الميادين، أو أن التفويض فيها جاء متأخرا جدا في عهد شركات المساهمة.

لقد كان الإطارات في بداية ظهورهم وحتى منتصف القرن الماضي يشكلون فئة قليلة العدد مرتبطة مباشرة بصاحب العمل، بل ينظرون إلى أنفسهم وينظر إليهم العمال باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من تلك الطبقة المالكة.

لكن، مع مرور الزمن ساهمت عوامل عدة في تغيير ذلك الوضع بشكل عميق:

1. يتمثل العامل الأول في سرعة وتيرة التطور الذي عرفته المنشآت مع بداية العهد الصناعي (نهاية القرن التاسع عشر)، وهي وضعية ساعدت على رفع قدرة مختلف المنشآت، وبالتالي حاجتها المتزايدة إلى يد عاملة مؤهلة ومتخصصة.

2. أدى الوضع الناجم عن العامل السابق إلى تقلص الحالات التي بقي فيها صاحب العمل على رأس المنشأة بحيث وقع استخلافه بمسير أو مدير عام قد يكون في الغالب أحد المساهمين في رأس مال الشركة، ولكنه ليس المالك الأصلي وليس من العائلة.

3. ارتفاع درجة التعقيد بصفة محسوسة في مجالات الأعمال وضرورة مسايرة التطور السريع، مما يعني أن إدارة المنشآت أصبحت مسألة حساسة جدا وبحاجة إلى تضافر جهود فريق من المختصين في ممارسة وظائف الإدارة والتسيير.

أدت كل هذه العوامل، التي لم تبرز بقوة إلا مع بداية القرن العشرين، تدريجيا إلى منح "وظيفة التأطير" مكانة خاصة وأهمية غير مسبوقة. وهكذا برزت للوجود ما أصبح يعرف "بظاهرة الإطارات" التي استرعت الاهتمام لدى الباحثين (بخاصة علماء النفس والاجتماع ثم إدارة العمال). ولا بد من القول إن هذا الميدان رغم أهميته، لم يحظ بالاهتمام اللازم ولم يشكل موضوعا لأبحاث معمقة بنفس المستوى الذي حظيت به فئات اجتماعية-مهنية أخرى من عالم الشغل مثل الفئات المختلفة من العمال.

لقد كانت لسيرورة التغير التي عرفتها المنشآت وأدت لبروز فئة الإطارات عدة نتائج مهمة نذكر منها بالخصوص:

- مساهمة العاملين الأول والثالث المذكورين سابقا في الزيادة المعتبرة وبصفة منتظمة لعدد الإطارات، مما يعني إحداث تغيير محسوس في وزن وتأثير

هذه الفئة داخل بنية المنشأة والمجتمع على حد سواء. وهو بالفعل ما تشير إليه الإحصائيات سواء على المستوى العالمي أو المحلي. ويبدو أن هذه الزيادة سوف تستمر في المستقبل المنظور.

- أدت عملية الانتقال من وضعية المالك إلى وضعية المسير أو المدير إلى محاولة هؤلاء الأخيرين ضمان مساندة وتأييد بقية الإطارات العليا الذين منحهم المسيرون الجدد تفويضا كاملا في مجالات اختصاصهم، من أجل أداء الوظائف الكبرى لإدارة المنشأة. وبما أن المدير هو الأرقى مركزا بين الإطارات العليا فإنه لا يشعر بالاختلاف عنهم إلا من حيث كونه الأعلى مرتبة والمسئول أمام المساهمين. ذلك ما جعله يفضل الأسلوب الجماعي في إدارة المنشأة.

كان لهذا التوجه تأثير كبير في موقف بقية الإطارات العليا الذين يميلون بدورهم لتفضيل أسلوب التسيير الجماعي من خلال إشراك مساعديهم الذين هم طبعا من الإطارات. كما نجد إلى جانب الإطارات، الذين يحتلون مواقع محددة في البناء التنظيمي للمنشأة ويتمتعون بتفويض السلطة في مجال اختصاصهم، عددا كبيرا من المستخدمين المتخصصين الذين يستفيدون من تسمية "الإطار" سواء بسبب **الشهادات التي يحملونها**، أو بسبب **المعارف العميقة والخبرة الطويلة** في ميدان عملهم. ويبدو أن حجم وتأثير هذه الفئة سوف يزداد في السنوات القادمة.

تشير المعالجة السابقة إلى أن مقولة الإطارات تطلق على مجموعة غير متجانسة كونها تتشكل من مجموعات فرعية ليست متماثلة في مواقعها (إطارات عليا، متوسطة، دنيا)، أو في مواردها (الشهادة، التأهيل، الخبرة) أو في طموحاتها واستراتيجياتها وأدوارها (إطارات تقنية، إطارات إدارية). ومن هنا تبرز الصعوبة الكبيرة في التوصل إلى تحديد دقيق لتعبير "الإطارات".

ثانيا: إشكالية البحـــث:

عرفت البنية الاجتماعية الجزائرية منذ الاستقلال تغيرات عميقة في ظل مشروع تنموي- تحديثي طموح ومتعدد الجوانب لعبت فيه الصناعة الدور الرائد والحاسم بهدف تطوير مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتفعيل مجالات الحياة الاجتماعية في أوجهها المختلفة. في خضم تلك التحولات ظهرت مجموعات اجتماعية، وفئات مهنية جديدة شكلت ما يمكن اعتباره بذرة أولى لتكوين نخب اجتماعية حديثة، سواء في الحقل الاقتصادي أو السياسي، أو الفكري... وقد كانت

آليات تكوين تلك النخب وشروط ظهورها بطيئة ومعقدة في آن، بسبب الخصوصيات التي ميزت المشروع التنموي- التحديثي لمرحلة ما بعد الاستقلال. في مقدمة تلك الخصوصيات، يأتي الدور الريادي الذي لعبته الدولة، والتأثير القوي، إن لم نقل السيطرة التي مارستها أجهزتها المختلفة [الأيديولوجية والقمعية على حد سواء] على عمليات تحول البنية الاجتماعية ومنها، تكوين النخب الاجتماعية الحديثة.

من بين تلك النخب التي ارتبط ظهورها بقوة بالمشروع التنموي- التحديثي للمجتمع نجد فئة الإطارات الصناعية التي عرفت سيرورة تكوينها اضطرابات عدة بفعل التغيرات والتقلبات التي شهدها ذلك المشروع ذاته، وما آل إليه في نهاية المطاف من تغيير جذري في التوجه العام لمسيرة المجتمع. وقد احتلت فئة الإطارات الصناعية مكانة متميزة في الخطاب الرسمي الذي أفرد لها دورا أساسيا في صياغة وتنفيذ المشروع التنموي- التحديثي. لكن الدور الفعلي الذي قامت به تلك الفئة في المراحل المختلفة من تصنيع المجتمع لم يرق إلى المستوى الذي افترضه الخطاب الرسمي، وذلك لأسباب عديدة سوف نحاول تسليط الضوء على البعض منها في هذا البحث. ومن المتوقع اليوم في الظروف المستجدة، كما في المستقبل المنظور، أن تلعب هذه النخبة دورا رياديا وذلك لأسباب عدة منها: أولا، ما تتسم به من صفات مثل الخبرة والكفاءة المتراكمة لديها من جهة. ثانيا تأثير الظروف الجديدة على المستويين المحلي والعالمي التي تؤكد في مجملها أهمية تلك الصفات والخصائص في تحقيق النمو المرتقب للمجتمع في ضوء المراجعة الجذرية للأولويات والأهداف؛ اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا.

من هذا المنطلق، نعتقد أن معرفة بنية المجتمع الجزائري المعاصر، والتحولات العميقة التي شهدها على مختلف الأصعدة، وكذلك استشراف آفاقه المستقبلية لن تكون ممكنة دون التعرف على النخب الحديثة التي تؤثر بقوة على مسار نموه وتطوره، ونعتقد أن الإطارات الصناعية واحدة من تلك النخب التي سوف يزداد وزنها وتأثيرها في ضوء التحديات المفروضة على الجزائر من قبل المحيط العالمي الراهن، إن هي أرادت تحقيق نقلة نوعية، وبأقل الأضرار والتكاليف، من نظام اجتماعي ذي طابع شمولي، سلطوي واحتكاري، إلى نظام اجتماعي ديمقراطي اجتماعيا واقتصاديا، وتعددي سياسيا. ذلك ما يتوقف في جزء كبير منه على المكانة التي ستحتلها هذه النخبة في بنية المجتمع، وطبيعة الدور

الذي ستقوم به، ونوع المعاملة التي ستحظى بها من قبل السلطة وأجهزتها من جهة، والمجتمع ومؤسساته من جهة ثانية.

من هذا المنطلق، يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية هي:

- التعرف على الخلفية الاجتماعية لفئة الإطارات من خلال معرفة أصولهم الاجتماعية ومساراتهم المهنية والتعليمية.
- وصف الظروف العامة التي تشكل السياق الذي نشأت وتطورت ضمنه هذه الفئة الاجتماعية-المهنية، في جوانبه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- معرفة الدور الذي تمارسه هذه الفئة على مستوى صناعة القرار، بخاصة فيما يتعلق بإدارة وتسيير المؤسسات في ضوء ما يعرف "بالإصلاحات الاقتصادية".
- محاولة الكشف عن طبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه الإطارات في حياة المجتمع من خلال الاطلاع على مدى وجودهم ومساهمتهم في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات، الجمعيات المهنية، والأحزاب السياسية ومدى تأثيرهم فيها.
- التعرف على مدى تأثيرهم على علاقات العمل، أي دورهم في عمليات صناعة القرار داخل المؤسسات، داخل هيئات التفاوض الجماعي ضمن المؤسسة وخارجها.
- تسليط الضوء على تمثلات أعضاء هذه الفئة عن أنفسهم، عن المؤسسة وعن المجتمع ككل، وتحديد العوامل المؤثرة في صياغة تلك التمثلات وبلورتها.

وعلى العموم يمكننا توزيع مجموع هذه الأهداف على محورين رئيسيين في الدراسة.

المحور الأول:

يتعلق بمحاولة التعرف على الخصائص الاجتماعية والمهنية التي تميز الإطارات الصناعية كفئة اجتماعية، بالإضافة إلى تحديد موقعها ودورها في البنية الاجتماعية للمؤسسة والمجتمع على حد سواء. وبهذا الصدد هناك أسئلة عديدة لابد من طرحها والإجابة عليها، من ذلك مثلا: هل يمثل الإطارات مجموعة مهنية-

اجتماعية متجانسة، أم أنهم ينقسمون إلى مجموعات متباينة في مواردها وأهدافها؟ وهل يمتلكون مقومات موضوعية وذاتية تؤهلهم لأن يكونوا إحدى النخب الأساسية في المجتمع؟ أم أنهم جزء من مجموعة أوسع: شريحة أو طبقة اجتماعية؟ وفي كلتا الحالتين، ما هي الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمهنية التي تميزهم؟

المحور الثاني:

نتطرق فيه إلى مسألة التصورات التي يحملها الإطارات عن أنفسهم، وعن المؤسسة والمجتمع، ومعرفة الاستراتيجيات التي يطورونها كفاعلين اجتماعيين في محيط يتميز بدرجة عالية من الحركية وعدم الاستقرار. وسنحاول الإجابة عن أسئلة مثل: كيف يتصور الإطارات موقعهم داخل البناء التنظيمي للمؤسسة ؟ كيف يتصورون الدور الذي يقومون به؟ وما هي طبيعة العلاقات السائدة بينهم؟ إلى أي مدى يبلورون استراتيجيات محددة في سبيل تحقيق أهدافهم؟ وما هي الوسائل التي يعتمدونها في تنفيذ تلك الاستراتيجيات؟

2- **المقاربـة النظريـة**

بغرض معالجة المحورين السابقين في إشكالية هذه الدراسة سنلجأ إلى التوليف بين مقاربتين متكاملتين بحيث تعتمد الأولى على التحليل الجزئي للكشف عن مكانة الإطارات بالنظر إلى موقع مختلف المجموعات في بناء القوة في المؤسسة، وحظوظ كل واحدة في منظومة السلطة والنفوذ، وفرص المشاركة في اتخاذ القرار. يتم تحليل ذلك في ضوء عدد من المتغيرات مثل المؤهلات، والمهارات، والخبرات، وتنوع الأصول الاجتماعية، والمسارات المهنية، وكذلك عمليات التنشئة الاجتماعية بهدف إبراز مدى التأثير الذي قد تمارسه هكذا عوامل على عملية تكوين هذه الفئة. إضافة إلى توضيح مدى التماثل أو الاختلاف في التصورات والرؤى لدى الإطارات بخصوص طبيعة المؤسسة، والدور الذي يقومون به، ومدى تعدد الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق الأهداف، والحفاظ على المواقع، وتوسيع المكاسب، وإقصاء الخصوم والمنافسين.

أما المقاربة الثانية فتحقق هدف التحليل الكلي والنظري بإبراز الخصائص العامة المميزة لسيرورة تكوين الإطارات الصناعية كفئة اجتماعية، إضافة إلى

تحديد موقعها في بنية المجتمع، وعلاقتها بالفئات الاجتماعية الأخرى. وفي نفس الاتجاه، تحاول الدراسة الكشف عن المنظومة القيمية التي تصيغ تصورات هذه الفئة عن ذاتها وعن المجتمع وبنيته وموقعها ضمنه. يضاف إلى ذلك معرفة تصوراتها حول بعض القضايا الراهنة التي تفرض نفسها بقوة على المجتمع، وتؤثر على مساره المستقبلي.

يبرز هذا الطرح اعتمادنا لتصور نظري يؤلف بين نظرية الطبقات ونظرية النخب على طريقة الاتجاه الماركسي المحدث مثلما قام بذلك رايت ميلز C.W. Mills في دراسته المشهورة حول نخبة القوة (The Power élite) في الولايات المتحدة. إذ لا يتم الاعتماد حصريا على الموارد الاقتصادية، أو اعتبارها قاعدة كافية لتفسير تكوين النخبة، أو تحديد مصدر القوة التي تتمتع بها. بل ينبغي توسيع تلك القاعدة لتشمل عددا معتبرا من موارد القوة بما في ذلك المهارات والمؤهلات الفنية، والخلفيات الاجتماعية، والوضعيات المهنية، والارتباطات والتحالفات المعقودة مع نخب اجتماعية أخرى في المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية. لذلك فإن مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية (وتفرعاتها؛ الشريحة والفئة)، النخبة، الوعي الاجتماعي، القوة والسلطة، التحالف والصراع سوف تشكل مفاهيم أساسية في هذه الدراسة. وسنحاول تقديم تحليل يوظف هذه المفاهيم، مؤلفا بين النظريتين على عكس ما جرت به العادة في الأعمال الكلاسيكية المؤسسة لهاتين النظريتين مستلهمين في ذلك دراسات بعض الباحثين المعروفين بمحاولة التوليف بين تصورات كل من ماركس وفيبر فيما صار يعرف بالاتجاه الماركسي المحدث، والاتجاه الفيبيري المحدث. (انظـر أعمال رايت ميلز، آلان توران، أنطوني غيدنز، بيار بورديو، فرانك باركن).

3- الإجراءات المنهجية

النصف الثاني من سنة 2001 حول الإطارات في عالم الصناعة. وهي تمثل جزءا من مشروع بحث واسع حول الإطارات الصناعية في محاولة لرصد ظروف تكوين هذه الفئة الاجتماعية المهنية باعتبارها إحدى المجموعات الاجتماعية التي تشكل موضوعيا واحدة من النخب المجتمعية الجديدة.

شمل التحقيق الميداني عينة من إطارات الصناعة، بالتحديد في المؤسسة الجزائرية لصناعة الفولاذ " ألفاسيد ALFASID" (المعروفة بمركب الحجار

للفولاذ والصلب)، وهي أهم منشأة صناعية بمنطقة عنابة والشرق الجزائري عموما.. شملت عينة التحقيق 200 من إطارات المؤسسة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة. وكانت وحدات العينة موزعة على عدد من الأقسام الكبرى التي تتكون منها المؤسسة: بالخصوص قسم الأفران العالية، وقسم الصهر بالكهرباء، وقسم الدرفلة على الساخن والدرفلة على البارد، وقسم الصيانة، وقسم الدراسات والأبحاث.

أما بالنسبة لوسائل جمع المعلومات فقد استخدمنا استمارة استبيان وزعت على 200 من الإطارات في الأقسام المذكورة تم استرجاع 143 منها، إضافة إلى مقابلات حرة معمقة أجريت مع 20 فردا من وحدات العينة الأساسية. وكانت المقابلات تستغرق حوالي ساعة ونصف مع كل حالة، مستندة في ذلك إلى دليل مقابلة محضر سلفا لتغطية قضايا أساسية لا يستطيع الاستبيان تغطيتها بالعمق والتفصيل المطلوبين.

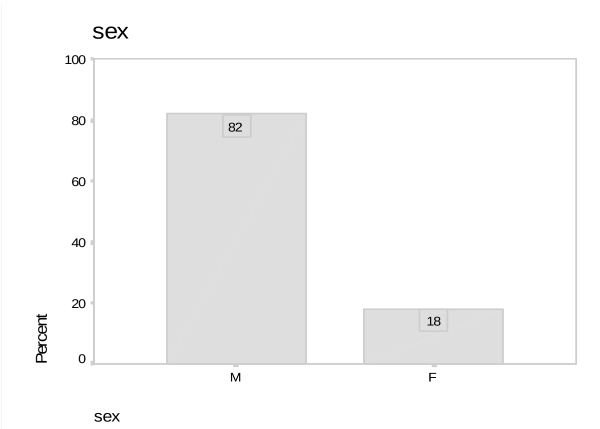
القسم الثاني: نتائـج التحقيـق في مركب الصلب "الحجار"

نستعرض في هذه الورقة بعض النتائج الأولية المستمدة من التحقيق الميداني الذي قمنا به خلال سنة 2001 حول الإطارات في الصناعة. وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على بعض الخصائص العامة المميزة لهذه الشريحة سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية والسياسية. كما ترمي إلى رسم صورة توضح المسارات الاجتماعية والمهنية لهذه الفئة، إضافة إلى استكشاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ونمط حياتها. وفي الختام نعرض بعض التصورات السائدة لدى هذه الفئة حول نفسها وموقعها ودورها داخل المنشاة والمجتمع عموما.

1-الخصائـص العامـة

تشير نتائج التحقيق الميداني إلى أن إطارات الصناعة في أهم وحدة من المنشآت الصناعية في منطقة "عنابة" والشرق الجزائري عموما، المتمثلة في مصنع الحجار للفولاذ والصلب، يتميزون بشبابية نسبية حيث تتراوح الأعمار بين 24 سنة و 58 سنة كحد أعلى. ويقدر متوسط العمر في العينة بـ 41.7 سنة. وهذه ميزة تبين أن معظم الإطارات في سن النضج اجتماعيا ومهنيا، وأنهم في مرحلة تسمح لهم بتقديم كل ما لديهم من خبرة ومهارة إذا أحسنت المنشأة استعمال هذا المورد البشري، ووفرت الشروط الضرورية والملائمة للاستفادة منه بالطريقة المثلى.

أما من ناحية الميزات الاجتماعية الأخرى، فقد أبرزت النتائج أن ثلاثة أرباع العينة متزوجون، غير أن نسبة المتزوجين بين الرجال(81%) تفوق بكثير تلك الموجودة بين النساء (50%)،



في حين بلغت نسبة غير المتزوجين 21.8% على مستوى العينة وهي أعلى بكثير بين النساء (42.3%)

منـها بين الرجال (17.2%)[3]. أما متوسط عدد الأطفال فبلغ 4 أطفال للأسرة.

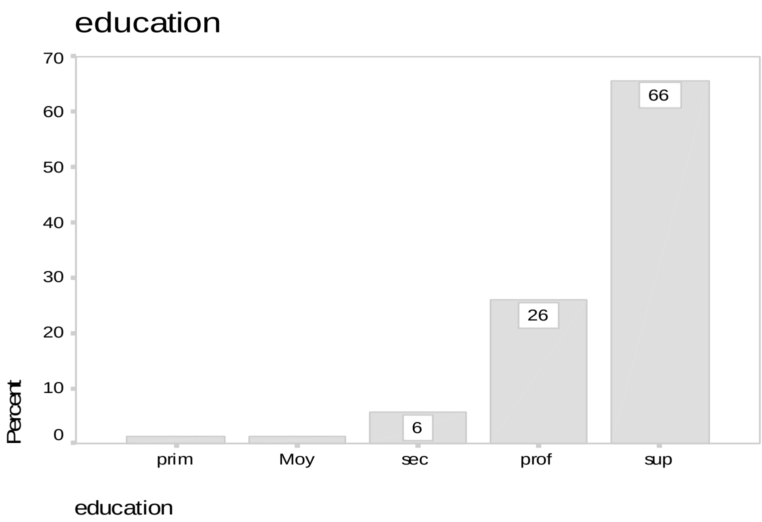
وهذه ميزات تساعد، بحسب تعبـير المبحوثين أنفسهم، علـى الاستقـرار والانضباط في حياتهم المهنية بسبب المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقهم. وهي أيضا خاصية مهمة جدا يمكن للمسيرين، إن هم انتبهوا إليها ووظفوها، الانتفاع بها في تحقيق استقرار ووفاء القوى العاملة المؤهلة التي تمثلها فئة الإطارات.

كما تبرز النتائج مجموعة من الخصائص الاجتماعية والمهنيـة ذات أهميـة قصوى في تحديد الصورة العامة لإطارات الصـناعة باعتبـارهم نخبـة مهنيـة واجتماعية في طور التكوين. فإذا نظرنا إلى توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي نجد أن الغالبية العظمى منها تتكون من الذكور بينما لا تمثل النساء سـوى أقليـة صغيرة (انظر الشكل السابق). وسوف نرى أن نتائج التحقيق تتضمن عددا مهمـا من الفروق المرتبطة بعدد من العوامل مثل النوع الاجتماعي، مسـتوى التعلـيم، والصنف المهني catégorie professionnelle فهل هي بالفعل متغيرات لهـا دلالة وتأثير على أوضاع الإطارات؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه.

وقد أبرزت النتائج أن غالبية الإطارات الصناعية التي شملها التحقيق تتركز في فئة الإطارات المتوسطة التي بلغت نسبتها 88% من العينة، تتوزع بنسب متفاوتة بين النساء (100%) والرجال (85%)، بينما بلغت نسبة الإطارات السامية 11% من العينة وهم كلهم من الرجال. تبرز هذه الفروق المرتبطة بالنوع الاجتماعي أيضا فيما يخص طبيعة الوظائف حيث تشير النتائج إلى أن الرجال يشكلون الغالبية في الوظائف التقنية (72.6%) بينما تشكل النساء الغالبية في الوظائف الإدارية (57.7%) فيما تعمل أقلية 7.7% في مهمات مزدوجة إدارية وتقنية وهي موزعة بالتساوي بين الرجال والنساء.

الجدير بالملاحظة هو أن فئة الإطارات تتمتع بمستوى تعليمي عال حيث إن الثلثين تقريبا تابعوا تعليمهم في الجامعات وحصلوا على شهادات عليا. غير أن هنـاك فـ ـروقا واضحـة بين الجنسين، فنسبة النساء اللواتي تابعن تعليما جامعيا (80.9%) أعلى بكثير من الرجال (62.4%). بينما تابع ربع العينة تعليما مهنيا

وهنا يسيطر الرجال تماما. فيما يتوزع الباقي بنسب ضعيفة بين مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.



كما يلاحظ أن هذه الفئة "منتوج جزائري" صرف تقريبا، حيث إن الغالبية متخرجة فى الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر 90.9%. وتبرز النتائج أن الإطارات في غالبيتهم يحسنون أكثر من لغة واحدة حيث إن الغالبية تابعت تكوينها بأكثر من لغة (62.2%)، ومع أن الغالبية استعملت اللغتين الفرنسية والعربية، إلا أن هناك من استعملوا لغات أخرى مثل الإنكليزية والروسية. وتأتى في المرتبة الثانية مجموعة تشكل الثلث تابعت تكوينها باللغة الفرنسية فقط (32.9 %)، بينما استعملت أقلية صغيرة اللغة العربية في تكوينها (6.2 %).

إذا أردنا عند هذا الحد رسم صورة تقريبية عن فئة الإطارات التي شملها التحقيق، يمكننا القول إنها تتكون في الغالب من الذكور الذين لهم مستوى التعليم الجامعي، وقد تابعوا تكوينهم في الجزائر باللغتين الفرنسية والعربية، ويحتلون موقعا في قاعدة الهرم التنظيمي للإطارات، حيث إن الغالبية منهم إطارات متوسطة ويقومون بمهمات تقنية.

2- الوضعية الاجتماعية والاقتصادية

من أجل استكمال الصورة التي نحاول رسمها ينبغي أن ننظر إلى بعض الخصائص والمميزات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد المكانة الاجتماعية، والموقع الاقتصادي للإطارات الصناعية. وبهذا الخصوص نستعرض نتائج تشير إلى مصادر الدخل ومستواه، وكذلك فرص التوفير والملكية سواء تعلق الأمر بالسكن أو السيارة ...إلخ. وتسمح لنا هذه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بالتعرف على المستوى المعيشي الحقيقي الذي توجد فيه الإطارات، في مقابل الصورة الذهنية التي يحملها كثير من الناس عن هذه الفئة الاجتماعية المهنية.

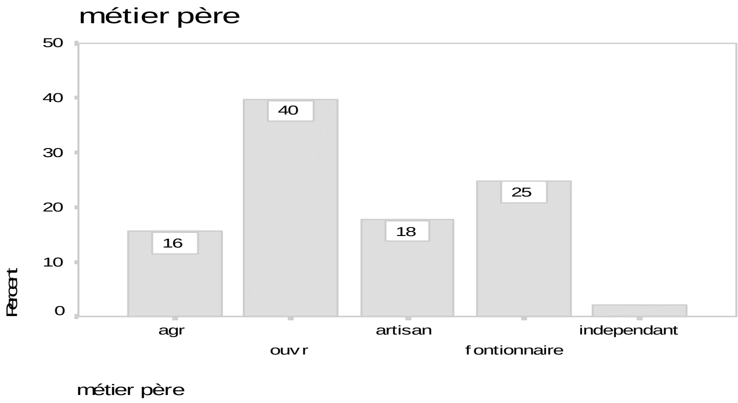
من خلال مقارنة الواقع بالصورة الخيالية نستطيع أن نبرز الفارق الشاسع بين المسلمة التي عادة ما ننطلق منها لإصدار الحكم بأن الإطارات يشكلون نخبة اجتماعية ومهنية، وبالتالي التوقعات المرتبطة بتلك الصورة التي تجعلنا نعتقد أن الإطارات يتمتعون بوضعية اجتماعية واقتصادية متناسبة مع مكانتهم النخبوية في المجتمع.

2-1 بعض الخصائص الاجتماعية:

تبرز نتائج التحقيق أن ثلاثة أرباع العينة من الإطارات متزوجون فيما يبقى أقل من الربع عزابا. ومثل هذه الميزة الاجتماعية تؤكد حجم المسئوليات والالتزامات التي يتحملها أفراد العينة. وهو بالفعل ما أشار إليه المبحوثون بصريح العبارة عندما سئلوا عن تأثير الزواج والأولاد على حياتهم المهنية. حيث قالوا إن ذلك يقوي شعورهم بالمسئولية ويساهم في استقرارهم المهني والاجتماعي، فضلا عن إشارتهم إلى ثقل الالتزامات المرتبطة بالعائلة وبخاصة عندما يتعلق الأمر بتربية الأولاد وتعليمهم. وبهذا الصدد تبين النتائج أن متوسط عدد الأطفال بالنسبة للمتزوجين هو 4 أطفال، وقد كان الحد الأدنى طفلاً واحدا والحد الأقصى هو 10 أطفال.

تكشف الأصول الاجتماعية، وهي أحد المؤشرات الهامة التي أظهرتها نتائج التحقيق، أن معظم الإطارات في مؤسسة الصلب "الفاسيد" ينحدرون من أصول اجتماعية متواضعة جدا. منهم 40% ذوي أصول عمالية، و 18% من صغار الحرفيين، و 16% من أصول ريفية فلاحية. بينما لا تمثل الشرائح المتوسطة

والحضـريـة مـن أصحاب المهن الحرة والموظفين سوى أقلية صغيرة لا تتجاوز 27% .



وتبين هذه المعطيات مستوى الحراك الاجتماعي الأفقي ما بين الأجيال الذي سمح لأبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة أن ترتقي إلى مراتب أعلى في السلم الاجتماعي والمهني. وقد كانت هذه إحدى نتائج سياسة التنمية الوطنية التي عملت على توسيع فرص التعليم أمام أبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة بفضل سياسة التعليم الإجباري والمجاني المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال.

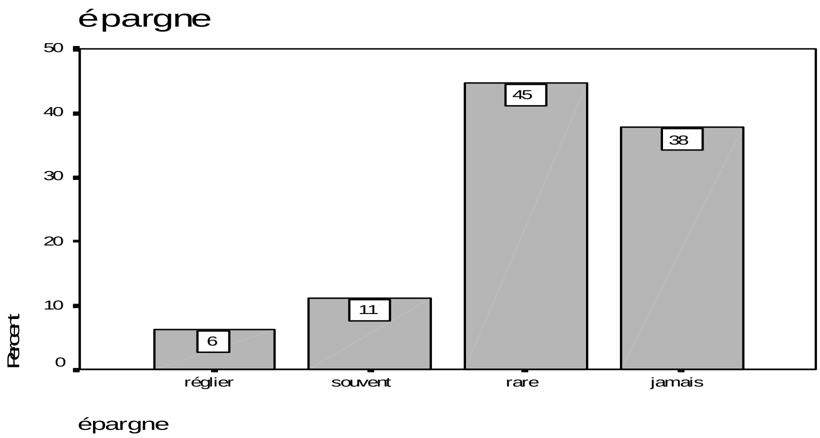
2-2 بعض المميزات الاقتصادية

سوف نعرض بعض المؤشرات التي تطبع الوضعية الاقتصادية للإطارات مثل مستوى الأجور ومصادر الدخل الإضافي إن وجدت، وكذلك فرص الادخار. فضلا عن ملكية السكن والسيارة التي تعتبر من المؤشرات الأسياسية للمستوى الاقتصادي. ولا يخفى أن هذه المؤشرات تشكل في مجموعها علامات رئيسية تشير إلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات، وتستعملها جل الدراسات لتصنيف فئة أو شريحة اجتماعية ومهنية معينة ضمن الشرائح الوسطى التي تعتبر مصدر تشكيل النخب الاجتماعية.

بهذا الصدد، تشير نتائج التحقيق أن أجور إطارات مؤسسة الفولاذ "ألفاسيد" تتراوح بين **13000** دج كحد أدنى **و 40000** دج كحد أقصى، مما يعني أن متوسط الأجور لا يتجاوز **19.710** دج. وهذا مؤشر يعبر عن مستوى متدني جدا

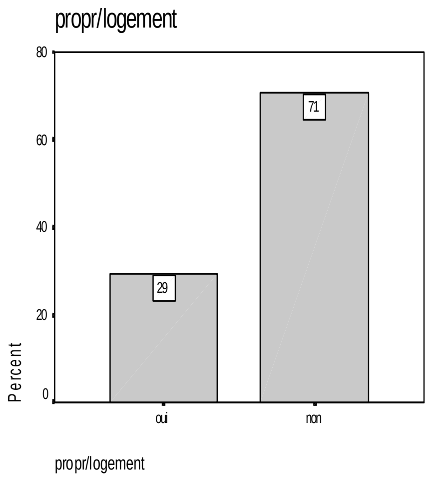
للقوة الشرائية للإطارات، بخاصة أن الغالبية العظمى (96.5%) ليس لديها مصادر دخل أخرى غير مرتباتها الهزيلة.[4]

تتأكد هذه الوضعية المتمثلة في ضعف القوة الشرائية للإطارات بسبب تدني مستوى الأجور من خلال تصريحاتهم بخصوص فرص الادخار. حيث تبرز النتائج أن نسبة الذين باستطاعتهم القيام بصفة منتظمة باقتطاع جزء محدود من مداخيلهم بغرض الادخار ضعيفة جدا بحيث لا تتجاوز 6%، بينما بلغت نسبة أولئك الذين يقومون بذلك بصفة غير منتظمة 11% أما الغالبية العظمى المتمثلة في 83% من العينة فإنه ليس بإمكانها توفير أي جزء من دخلها. (العمودان الأخيران من الشكل الموالي).



وسوف تزداد صورة الوضعية الاقتصادية للإطارات سوادا إذ نظرنا إلى بعض المؤشرات الأساسية المعبرة عن هذه الوضعية مثل طبيعة وملكية السكن والسيارة، وهي وسائل لا غنى عنها لتحقيق حد أدنى من الراحة والرفاهية التي تسمح بتجديد قوة العمل، وتعطي للحياة معنى في عيون الإطارات الذين لا يشعرون أنهم يختلفون في شيء عن بقية الشرائح الاجتماعية الموجودة في أسفل السلم الاجتماعي.

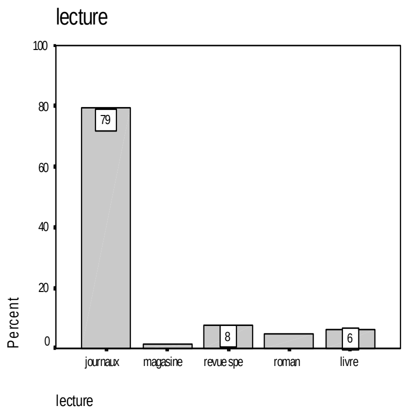
تبرز النتائج بهذا الصدد أن أكثر من 80% من العينة تسكن بشقق صغيرة تتكـ ون مـ ن ثلاث غرف في عمارات قديمة. بينما تسكن أقلية صغيرة لا تتجاوز 8% من العينة إما في مساكن تقليدية قديمة، أو في مساكن فردية عصرية (فيلات). وفي كل الحالات ومهما كانت نوعية المسكن



الذي يقطنه هؤلاء الإطارات فإنه في غالب الحالات ليـس ملكاً لهم وتلك هي حال 71% من الإطارات.

كما تبرز نتائج التحقيق أن نسبة 77% من المبحوثين لا يملكون سيارة خاصة. هذه النسب العالية بخصوص ملكية السكن والسيارة تجسد الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الإطارات وتشير إلى درجة عالية من الحرمان الذي يبدو أن دائرته قد توسعت لتطال شرائح اجتماعية ومهنية كانت تصنف حتى عهد قريب (قبل عشرية من الزمن) ضمن الشرائح والفئات المحظوظة التي تشكل جزءا من النخب الاجتماعية.

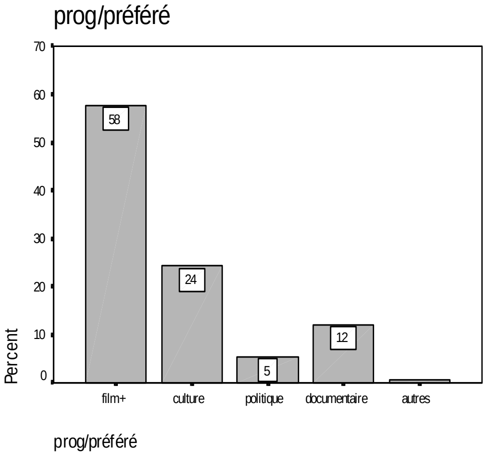
2-3 الخصائص الثقافية والسياسية



تبين النتائج الخاصة بمجالات الاهتمام والانشغال لدى الإطارات أنهم منغمسون تماما في قضايا روتينية مرتبطة بالعمل ومشكلات الحياة اليومية مما يجعل آفاقهم محدودة جدا خارج تلك المجالات. ذلك ما يعبر عنه بوضوح الشكل التالي الذي يعرض أنواع القراءات الممارسة من قبل الإطارات. حيث أن نسبة مرتفعة من المبحوثين تقدر بنسـبة 79% لا تقـرأ ســوى الجرائـد اليومية. تأتي بعدها المجلات المتخصصة التي يقرأها حوالي 8% والكتب بنسبة 6%. أما الروايات فلا تقرأ سوى من قبل نسبة تقل عن 5% .

وتجدر الإشارة إلى أن قراءة المجلات المتخصصة، الكتب والروايات على قلتها نجدها منتشرة خاصة بين الجامعيين من الإطارات، وبين النساء منهم أكثر من الرجال. لعل ما يؤكد هذا التوجه العام هو ما نجده في المؤشر الثاني الخاص بأنواع البرامج التلفزيونية التي يقبل عليها المبحوثون. إذ تبرز نتائج التحقيق أن الأفلام وحصص المنوعات، أو البرامج الخفيفة بصفة عامـة تحظى بإقبال كبـير يبلغ 58% مـن المستجوبين. تأتي بعدها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل بكثير 24% البرامج الثقافية، تليها مباشرة البرامج الوثائقية بنسبة لا تتجاوز 12% ثم تأتي بعدها البرامج السياسية بنسبة 6% . كما رأينا مع القراءة، فإن مشاهدة البرامج الدسمة ظاهرة منتشرة خاصة بين الجامعيين. وتثير هـذه النتائج عددا من الملاحظات الهامة :

أولا، الإقبال الواسع على البرامج الترفيهية للترويح عن النفس بعد عناء العمل



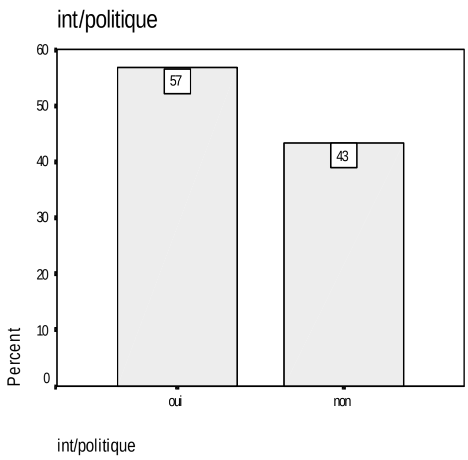
في ظروف هي من أصعب ما يكون سواء من الناحية المادية أو المعنوية. ذلك أن ظروف العمل في

مؤسسة الفولاذ ألفاسيد تتميز بصعوبتها الكبيرة، بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن غالبية الإطارات المستجوبة تمارس وظائف تقنية، بمعنى أنهم موجودون في الورش حيث تتميز ظروف العمل قاسية، صعبة ومرهقة للأعصاب (درجة حرارة مرتفعة جدا، ضوضاء، درجة عالية من التلوث، مخاطر عديدة، تجهيزات متنوعة وعمليات دقيقة تستدعي أقصى درجات اليقظة والحذر). لعل ذلك ما يفسر الجهد الضعيف المبذول في مجالي القراءة ومشاهدة برامج التلفزيون التي تستدعي الانتباه، التركيز والجهد الفكري.

ثانيا: مع مرور الوقت تصبح هذه الخاصية التي فرضتها حاجة التخلص من الضغط القوي الناتج عن ظروف العمل الصعبة ميزة تطبع بتلقائيتها وعفويتها ممارسة الإطارات الذين يفقدون تدريجيا متعة القراءة أو مشاهدة البرامج الجادة التي تستدعي قوة التركيز والانتباه والتفكير.

3- الانتماء السياسي

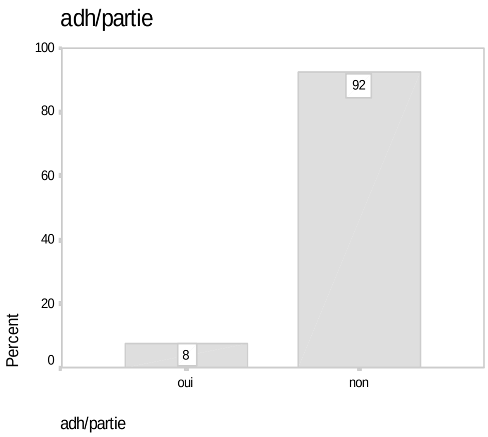
يبدو الفرد الجزائري مولعا بالسياسة، يهتم ويناقش القضايا والمسائل المطروحة على الساحة. لكن نتائج التحقيق تشير إلى أن درجة الاهتمام بالسياسة ليست بنفس القوة المتوقعة منذ النظرة الأولى عنـد الإطارات. ذلك أن



57% من المستجوبين فقط
عبروا عن اهتمامهم
بالسياسة. بيد أن هذا
الانشغال لا يتجاوز على ما
يبدو غريزة حب الاطلاع
التي

تشكل ظاهرة عامة، ومن باب أولى لدى شريحة مثقفة لديها حظ وافر من التعليم، وتجربة مهنـية واسعة، فضـلا عن موقعـها في الحقل الاقتصادي الذي أضحى يمثل رهانا رئيسيا خلال العشرية الأخيرة.

لكن يبدو أن الاهتمام بالشأن السياسي يبقى محدودا ليس على مستوى العدد فحسب، بل على المستوى النوعي أيضا،إذ يبدو إنه لم يتجسد في سلوك أو ممارسة سياسية تعبر عن درجة التعبئة. ذلك أن 8% فقط من الذين عبروا عن اهتمامهم بالسياسة (57%) ينتمون إلى حزب من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة.



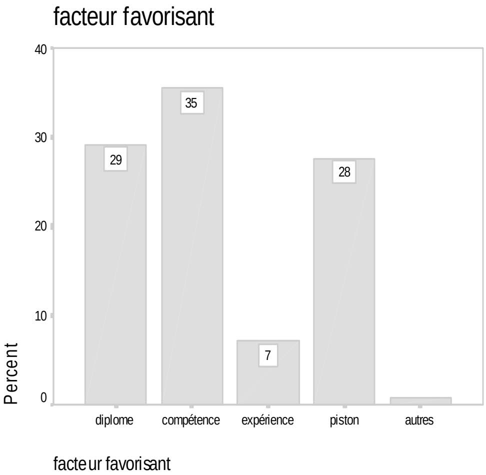
أما عدد الإطارات الذين يحتلون مواقع هامة، أو يلعبون أدوارا فاعلة في النضـال السياسي ضمن الأحزاب فهم أقلية(انظر الشكل). كما تبرز النتائج أن تلك المجموعة الصغيرة المنتمية لأحزاب (8%) تتوزع كالتالي: 62% منهامجرد منخرطـين، 30% مناضلـين و8% يحتلون مناصب مسئولية في الأحزاب التي ينتمون إليها بصرف النظر عن مكانتهم.

تبين هذه المعطيات الميدانية مدى ضعف الممارسة السياسية الفعلية في أوساط الإطارات الصناعية. ولعلنا لا نفاجأ بهذه الظاهرة إذا وضعناها في السياق التاريخي العام. فالأحزاب السياسية ظاهرة حديثة لا يتجاوز عمرها عشرية من الزمن إذا استثنينا جبهة التحرير،الحزب الواحد الحاكم منذ الاستقلال، وعددا محدودا من الأحزاب التي نشطت في السرية حتى سنة 1989. وهذا ما جعل الحياة السياسية فقيرة جدا بسبب السيطرة الكاملة للسلطة على الحقل السياسي. إضافة إلى أن الممارسة السياسية ذاتها لا تحظى بنظرة إيجابية بين الناس عموما، والشرائح المثقفة بالخصوص، التي تعتبرها ممارسة تفتقد إلى أبسط القواعد الأخلاقية. ولا أعتقد أن هذه الصورة منافية للحقيقة والواقع بل على العكس من ذلك تعبر عنها أفضل تعبير.[5]

4- السلطة واتخاذ القرار

نستعرض في هذا الجزء بعض النتائج التي تبرز آراء ومواقف الإطارات بشأن فرص ممارسة السلطة ومدى مشاركتهم في القرار وكذلك تقييمهم لعمليات وطرق اتخاذ القرار في مؤسستهم.

تبرز النتائج أن غالبية الإطارات (62%) يتصورون أنهم يحتلون موقعا في وسط الهرم التنظيمي للمؤسسة، بينما تعتقد مجموعة أخرى تمثل الثلث (35%) أنهم يوجدون في أسفل السلم باحتلالهم موقعا في قاعدة الهرم الاجتماعي. أما أولئك الذين يتصورون أنهم يحتلون موقعا في قمة البناء التنظيمي للمؤسسة فإنهم يشكلون أقلية صغيرة جدا لا تتجاوز 3 %.

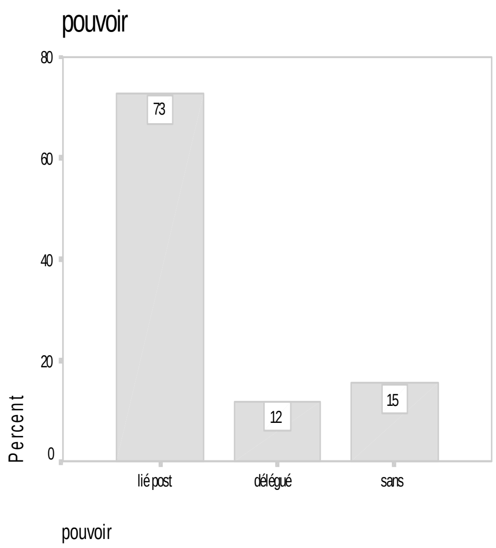


عند محاولة للكشف عن العوامل التي يعتبرها المبحوثون مسئولة عن احتلالهم مواقع متميزة في البناء التنظيمي للمؤسسة، نجد الكفاءة في المرتبة الأولى بنسبة 35% تليها الشهادات 29%، وهي نتائج تعبر عن القيمة الخاصة لعوامل الاستحقاق التي يعتقد كثيرون أنها فقدت أهميتها، ولم يعد لها وزن في إدارة الحياة المهنية للعاملين في المؤسسات العمومية. لعل هذه النسب تقوض أسس الأحكام المتسرعة والأوصاف السلبية

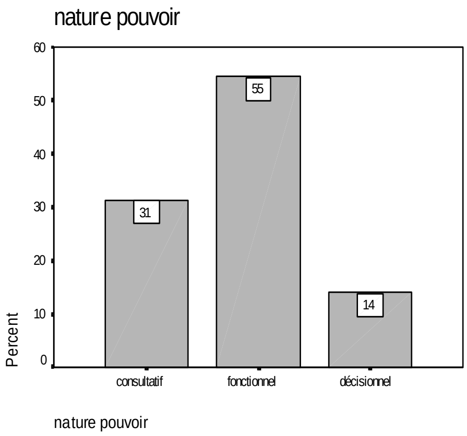
التي تقلل من قيمة الاستحقاق والكفاءة، وهي أحكام انتشرت بسرعة مؤدية إلى تشويه صورة هذه المؤسسات بسبب سيطرة قيم الأيديولوجيا الليبرالية في العشرية الأخيرة.

لكن مثلما أن هذه الأحكام الأيديولوجية ليست صحيحة تماما، فإنها ليست أيضا خاطئة تماما. ذلك أن مجموعة معتبرة من الإطارات 28% تشير إلى أن أحد العوامل الحاسمـة في تحديد مواقع الفاعلين الاجتماعيين في البناء التنظيمي للمؤسسات هو عامل المحسوبية أو باللغة الشعبية عندنا " لكتاف لعراض". وهو ما يدل على أن الكفاءة والمؤهلات "الشهادات" تبقى رغم كل شيء ذات أهمية نسبية ومحدودة في نظر الإطارات.

إن الموقع الوسيط الذي تحتله الغالبية وفق تصور الإطارات المستجوبة في هذه الدراسة يرتبط، كما تشير النتائج، بعدم امتلاكهم سلطة فعلية في مواقع العمل. ورغم أن غالبية المستجوبين73% أقروا بممارسـة سلطة ما في مواقع عملهم، في مقابل أقلية 15% صرحوا بحرمانهم من ممارسة أية سلطات، فإن ذلك لا يعكس الواقع بصدق. لأن السلطة الممارسة من قبل تلك الغالبية هي في واقع الأمر مجرد صلاحيات وظيفية روتينية ومحدودة مرتبطـة بالمهنة أو مفوضة من قبل الرؤساء المباشرين.



تبرز هذه الحقيقة أكثر عندما نأتي لتحديد طبيعة السلطة الممارسة حيث تقر الغالبية أنها سلطة وظيفية لا تشتمل على صلاحيات اتخاذ القرار 73%، بل إنها تخص تسيير شؤون الحياة اليومية في مواقع العمل. كما تشير مجموعة أخرى معتبرة إلى أنها سلطة استشارية لا غير، في حين تبقى الممارسة الفعلية لسلطة اتخاذ القرار بيد أقلية صغيرة لا تتجاوز 14% من العينة. تبرز هذه النتائج درجة الاحتكار القائم في مجال ممارسة السلطة، وهو أمر يحول دون مشاركة الإطارات بمختلف فئاتهم في عمليات اتخاذ القرار. ويبدو أن ممارسة سلطة اتخاذ القرار تتأثر بدرجات متفاوتة ببعض العوامل مثل النوع الاجتماعي حيث نجد الرجال أوفر حظا من النساء (ثلاثة أضعاف)، وكذلك بالمرتبة الهرمية حيث إن حظ الإطارات العليا أوفر من الإطارات المتوسطة (ضعفان)، كما يتأثر بطبيعة الوظيفة حيث أن الإطارات التقنية أوفر حظا من زملائهم الإطارات الإدارية، علما أن الذين يجمعون بين الجانب التقني والإداري يأتون في المقدمة.



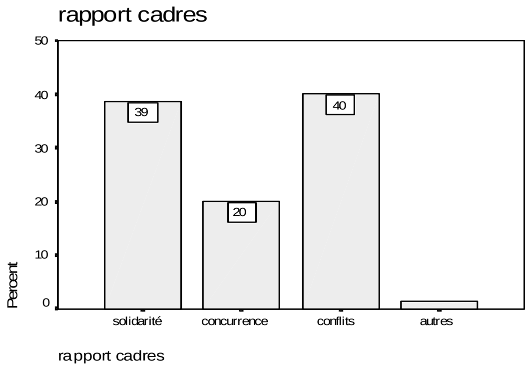
الأرجح أن العامل المفسر لهذا الاختلاف يعود إلى خصوصية المهمات التقنية التي تتطلب قدرا أكبر من الاستقلالية وحرية التصرف والمبادرة، كونها لا تحتمل الانتظار الذي يفرضه الأسلوب البيروقراطي في اتخاذ القرار.

ولعل ما يؤكد صدقية هذه النتائج هي أقوال المستجوبين عندما سئلوا عن مدى مساهمتهم في عمليات اتخاذ القرار بصرف النظر عن طبيعة وأهمية القرارات المتخذة. حيث نجد أن الثلث يصرح بعدم مشاركتهم إطلاقا في اتخاذ

القرار، بينما يعلن 41% مشاركتهم من حين إلى آخر. أما الذين يقرون مشاركتهم بصفة منتظمة في عمليات اتخاذ القرار فإنهم لا يتجاوزون ربع العينة.

5- التمثلات الاجتماعية

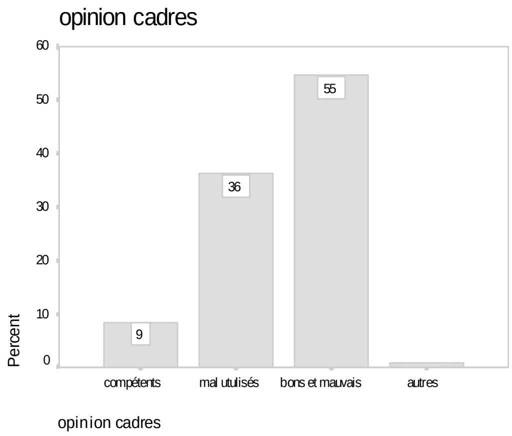
سوف نعرض في هذا الجزء للتمثلات الاجتماعية التي يحملها الإطارات عن طبيعة العلاقات السائدة بينهم، عن موقعهم في المؤسسة وفي المجتمع. وبهذا الصدد تكشف النتائج أن الإطارات يحملون تصورين متناقضين عن طبيعة العلاقات الموجودة بينهم. حيث يجري التأكيد بخاصة على أن الصراع هـو السمة السائـدة فـي العلاقـات القائمـة بيـ ـ ـن الإطارات 40%، ويبدو هذا الموقف قويا بخاصة لدى النساء 54.2%،



وكذلك لدى غير الجامعيين، أو من يسمون الإطارات المحلية 47.2%، فيما ترى المجموعة الثانية أن التضامن هو السمة الغالبة في العلاقات 39%، وهو موقف منتشر أكثر بين الرجال 42.2% وبين هذه وتلك نجد مجموعة صغيرة

نسبيا 20% ترى أن العلاقات السائدة بين الإطارات تتميز بالتنافس النزيه الـذي

يفيد كل من الإطارات والمؤسسة التي يعملون بها. وهو تصور يبرز الجانب الصحي في علاقات الإطارات بعيدا عن التطرف إيجابا أو سلبا في تصور هذه العلاقات.

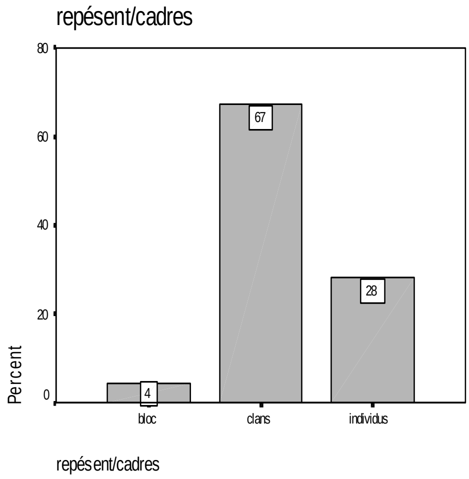


أما بخصوص التصورات التي يقدمها الإطارات عن أنفسهم من حيث القدرات، المهارات والكفاءة. فإن النتائج تعكس

الصورة الإيجابية التي تحملها أقلية من الإطارات بشأن القدرة أو الكفاءة التي يتمتعون بها**9%**، وتؤكد في ذات الوقت الاعتقاد السائد لدى قطاع كبير منهم بالتقصير والإهمال اللذين تتعرض لهما الكفاءات من قبل إدارة المؤسسة، الشيء

الذي يعكسه الاستخدام السيئ لهذه القدرات والكفاءات **36%**، وفي المقابل نجـد

مجموعة معتبرة من المستجوبين الذين يعتقدون أن هناك بين الإطارات عناصر ممتازة وأخرى سيئة **(56%)**. وعلى تنوعها تبرز هذه النتائج عموما أن الإطارات باعتبارهم فئة اجتماعية مهنية يحملون عن أنفسهم صورة إيجابية ومتميزة، في مقابل الصورة السلبية التي ترسمها لهم الظروف السيئة سواء المادية أو المعنوية التي يعملون في ظلها داخل المؤسسات، أو تلك التي يعيشونها بداخل المجتمع الواسع.



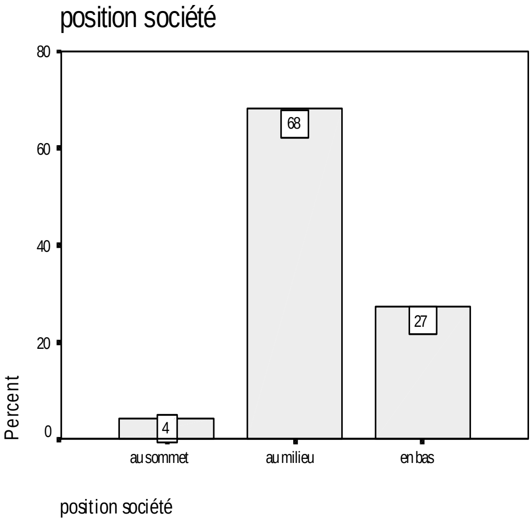
أما عندما يتعلق الأمر بمدى التماسك

والانسجام السائد بين الإطارات كمجموعة مهنية واجتماعية، فالنتائج تبرز مدى ضعف الشعور بوجود هوية جمعية متميزة للإطارات حيث تعتبر الغالبية 67% أن الإطارات منقسمون على أنفسهم إلى زمر وعصب متناحرة، يغيب عنها روح التضامن والشعـور

بالوحدة والانسجام كمجموعة ذات سمات

ومصالح متماثلة. بينما ترى مجموعة أخرى 28% أن الإطارات أفراد لا تجمع بينهم روابـط معينة تصوغ منهم كيانا منسجما، سواء في تكوينهم أو في أهدافهم ومصالحهم. إن الاعتقاد بوجود هوية جمعية مفتقد لدى الغالبية العظمى بحيث لا نجد التعبير عنه بصريح العبارة سوى لدى أقلية صغيرة جدا لم تتجاوز 4% من المستجوبين.

وتبرز هذه المعطيات مدى ضعف الشعور بهوية جمعية تميز الإطارات باعتبارهم فئة اجتماعية ومهنية. إن الانقسامات سواء كانت حقيقية وفعلية، أم موجودة فقط على مستوى التصورات تؤثر بقوة على تكوين الشعور بوحدة المصالح والأهداف والمصير المشترك. وإذا كانت فرص تكوين الوعي الجمعي بالهوية المهنية ضعيفة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الإطارات، فإن ذلك يعني ضعف الحظوظ في بلورة وعي اجتماعي بالمكانة أو الموقع المتميز في بنية المجتمع باعتبارهم نخبة اجتماعية. وبالتالي تقلص الفرص لظهور أشكال من التنظيم والفعل الجمعي المعبرة عن هذا الكيان والمجسد لمصالحه وأهدافه. ذلك ما تؤكـده المعطيات الميدانية حيث تشـير إلـى أن الإطارات في غالبيتهم يتصورون



أنهم يحتلون موقعا في وسط الهـرم الاجتماعي 68%. بل أكثر من ذلك، هنالك أقلية معتبرة 27% يتصورون أنهم يحتلون موقعا في أسفل البناء الاجتماعي. وفي المقابل لا يمثل أولئك الذين يعتقدون أن لهم موقعا في قمة الهرم الاجتماعي سوى مجموعة صغيرة جدا 4%. وهو ما لا يدع مجالا للشك أن الإطارات لا يحملون أية أوهام بشأن مكانتهم في بنية المجتمع.

خلاصـــــة

تشير معطيات التحقيق الميداني التي عرضناها في هذه الورقة إلى تناقض كبير في وضع الإطارات. من جهة، نجد أن غالبيتهم تتمتع بمستوى عال من التعليم ودرجة لا يستهان بها من الكفاءة والخبرة المهنية التي تجعلهم من هذا المنطلق يمتلكون رأس مال ثقافيا يؤهلهم ليكونوا ضمن نخبة المجتمع. لكن، إذا نظرنا من جهة أخرى إلى باقي المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مثل مستوى الأجور، ومصادر الدخل وفرص الادخار، وظروف المعيشة والسكن وفرص الملكية (سواء ملكية السكن أو السيارة)، فإن النتائج تكشف أن الإطارات لا يمتلكون موارد القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلهم يحتلون موقعا متميزا في البناء الاجتماعي. هكذا نفاجأ بصورة أخرى مختلفة تماما عن الوضعية التي يعيش فيها الإطارات، وهي وضعية تعبر عن التقهقر الكبير الذي طال مكانة الشرائح والفئات الاجتماعية المكونة للطبقة الوسطى عموما.

لا يبدو هذا التراجع في مكانة الإطارات بمثابة ظاهرة موضوعية منفصلة عن وعي الإطارات وشعورهم، بل تبدو متجذرة في ذلك الوعي والشعور. وهو ما

تعبر عنه تصورات الإطارات لهويتهم الاجتماعية ومكانتهم في المنشأة ثم في المجتمع. وهي هوية مركبة من عدة أبعاد تتفاعل عوامل عديدة في صياغتها. هناك البعد الثقافي الذي يسجل حضورا قويا في تصور هوية الذات، وهوية الآخر على حد سواء. وبهذا الصدد يركز الجامعيون من هذه الفئة بقوة على إبراز أهمية المؤهلات التعليمية ويثمنونها من أجل خلق تمايز في مواجهة غير الجامعيين. في المقابل، يؤكد غير الجامعيين أهمية عامل الخبرة والمهارة التقنية المستمدة من الميدان لتثمين موقعهم في البناء التنظيمي للمنشأة ولتبرير المواقع التي قد يحتلونها في هرم السلطة داخل المنشأة.

كما تلعب عوامل أخرى مثل النوع الاجتماعي Social Gender والصنف المهني أو المرتبة المهنية دورا بارزا في صياغة وبناء التصورات عن هوية الذات وهوية الآخر. فالنساء مثلا يركزن أكثر على ظاهرة الصراع في حقل العلاقات الاجتماعية بين الإطارات، بينما يركز الرجال أكثر على فكرة التضامن. ويبدو أن مستوى ونوع التعليم يمارس نفس التأثير وبنفس الاتجاه، حيث يؤكد الجامعيون فكرة التنافس النزيه، وإلى حد ما التضامن كظواهر بارزة في بنية العلاقات بين الإطارات. بينما يؤكد غير الجامعيين بقوة فكرة الصراع. وهو ما يبرز الأهمية الاستثنائية للعامل الثقافي في بنينة حقل العلاقات الاجتماعية.

ونجد أيضا أن عامل المكانة أو المرتبة المهنية يمارس تأثيره في بناء الهوية حيث يميل الإطارات ذوو المراتب العليا إلى تأكيد البعد الجمعي في تصورهم للهوية وإن في صيغة تحمل إيحاءات سالبة، من خلال التركيز على تقسيم فئة الإطارات إلى عصب متمايزة ومجموعات متنافسة. بينما يميل الإطارات أصحاب المراتب المتوسطة إلى تأكيد البعد الفرداني في تصور الهوية بتأكيدهم أن الإطارات يسلكون كأفراد لا رابط بينهم، وإن كانت هذه النظرة غير واقعية.

تجدر الإشارة إلى هذه التعددية التي تبرز في تصور الهوية، وهي تعددية تفسرها الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه مختلف العوامل؛ مهنية وغير مهنية في صياغة مسار وتاريخ كل فرد، أو مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين. وفي كل الحالات تؤثر تلك العوامل في بنينة حقل العلاقات والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات المشكلة لفئة الإطارات.

لكن في مقابل تلك التعددية، هناك ميل نسبي واضح نحو يظهر التجانس والانسجام في تمثلات الهوية الفردية والاجتماعية للإطارات، ذلك ما تبرزه النتائج

عندما ننظر إلى المؤشرات الموضوعية المحددة للمواقع التي يحتلها الإطارات سواء داخل البناء التنظيمي للمؤسسة، أو ضمن البناء العام للمجتمع وإن كانت الصورة المعبر عنها سالبة. هنا نجد الصورة السائدة في تصور الإطارات لموقعهم على درجة كبيرة من التجانس والانسجام. صورة تؤكد من جهة، الأهمية الموضوعية للإطار لما يمتلكه من رأسمال ثقافي وخبرة ومهارة فنية، ومن جهة أخرى وجود درجة كبيرة من التهميش، بل الإقصاء يجسده الحرمان من أبسط الامتيازات التي عادة ما تكون في بلدان أخرى مرتبطة بالموقع المهني والاجتماعي للإطار.

هذا الأمر يجعل إطارات الصناعة في الجزائر يبدون في وضع غير عادي على الإطلاق. فهم من جهة يتمتعون بمستوى عال من المهارة والكفاءة والخبرة، وينتظر منهم، بل يطلب منهم صراحة أن يكونوا في مستوى تلك الموارد. ومن جهة ثانية، تجدهم مبعدين عن المشاركة النشطة في حياة المؤسسة، ولا يستفيدون من أبسط وسائل الحياة التي تليق بمكانتهم وتلائم مواقعهم ومؤهلاتهم وما يقدمونه من جهد للمؤسسة وللمجتمع. إنهم ببساطة ممزقون بين وعيهم الفردي والاجتماعي الذي يؤكد هويتهم باعتبارهم نخبة فنية عالية المهارة والكفاءة، ووضعهم أوموقعهم في البناء التنظيمي للمنشأة والمجتمع الذي ينفي عنهم تلك الصفة. لعلها مفارقة تعبر عن السيرورة الجدلية لتكوين النخب الاجتماعية في واقع تابع، متخلف وتسلطي، واقع التشكيلات الاجتماعية الهامشية في زمن العولمة الزاحفة على جميع الأصعدة.

محاولة في تصنيف الإطارات

لقد ساعدنا التحقيق الميداني على التمييز بين ثلاث مجموعات كبرى من الإطارات:

1. الإطارات المبتدئة
2. الإطارات المتوسطة
3. الإطارات العليا (القيادية أو المسيرة)

وسنحاول توصيف وإبراز الخصائص الأساسية لكل فئة من هذه سواء تعلق الأمر بالخصائص الاجتماعية أو المهنية، وتقديم صورة مختصرة عن التحديات والرهانات التي تواجه كل واحدة من هذه المجموعات.

1- الإطـارات المبتـدئة:

تنقسم هذه المجوعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين هما الإطارات المبتدئة أصحاب المؤهلات العلمية (أو ما يسمى الإطارات الجامعية) والإطارات المحلية (أو ما يسمى أصحاب التجربة) « les cadres maison »

1-1 الإطارات المبتدئة أصحاب الشهادات:

يمكننا القول إن الإطارات المبتدئة من حاملي الشهادات الجامعية (مهندسين، تقنيين، اقتصاديين واجتماعيين ...) لم تمنحهم دراستهم الكفاءة التطبيقية اللازمة لمواجهة الواقع العملي لممارسة المهن التي يقومون بها. لذلك فإن اندماجهم في عالم الشغل يتطلب منهم جهدا كبيرا إضافة إلى الوقت. بالإضافة إلى تجربتهم القصيرة بالمهنة، يعانون من صعوبات كبيرة في التكيف مع وتيرة الحياة المهنية التي تبدو لهم على العموم شاقة وصعبة. لذلك تجدهم يقضون السنوات الأولى في محاولة التكيف واكتساب الخبرة على تقنيات العمل التي يجهلونها تماما.

في الواقع، هناك فئة قليلة منهم واجهت تحديات طرحت عليها مشكلة ممارسة وظيفة "الإطارات" خلال السنوات الأولى من حياتهم المهنية. أما الغالبية فلم يسعفها الحظ وبقيت خارج الحلبة لمدة طويلة. أما علاقتهم بالمنشأة التي يعملون بها فتتسم بضعف الارتباط حيث لا تشعر الغالبية منهم بقوة الانتماء والارتباط بالجهة المستخدمة لهم. كما يشيع بينهم الاعتقاد بأن لهم حقوقا أكثر مما لديهم من واجبات. وهم مشغولون بمستقبلهم المهني أكثر مما هم منشغلون بمستقبل المنشأة.

وبهذا الصدد يمكننا التمييز داخل هذه المجموعة بين إطارات شابة طموحة، وآخرين ليس لهم طموح. يبدو أفراد المجموعة الأولى غير مبالين بمشكلات المنشأة ولديهم انشغال بالمحافظة على فرديتهم. إنهم يريدون الوصول بسرعة إلى احتلال مواقع مهمة في البناء التنظيمي لأن لديهم شعورا أن شهاداتهم ومؤهلاتهم ليست لها سوى قيمة شكلية. كما أن لديهم شعورا تمتزج فيه رغبة الاستقرار في العمل من جهة، بالتغيير والمغامرة من جهة ثانية.

2-1 الإطـارات الداخلـية:

لعل ما يميز هذه المجموعة هو امتلاكها لمعرفة جيدة بالمهنة بسبب خبرتها الطويلة نسبيا المكتسبة من وضعيتها المهنية السابقة على ترقيتها لمرتبة الإطارات. كما أن لديهم معرفة جيدة بالمنشأة وبالمستخدمين لأنهم تسلقوا السلم خلال سنوات طويلة. لقد توصلوا إلى مرتبة الإطارات بعد سنوات طويلة من العمل، تسلقوا خلالها درجات عديدة، وبعد متابعة فترات تكوين وتأهيل في مراكز متخصصة تابعة على العموم للمنشأة المستخدمة.

هذه المجموعة من الإطارات لهم خصائص ومواقف تميزهم عن المجموعة السابقة، إذ يلاحظ عليهم ميل إلى تثمين الجهد والشعور بالمسئولية، والوعي بأن متطلبات وظيفة الإطار مختلفة عن متطلبات الوظائف السابقة التي مارسوها. كما يسود بينهم شعور الافتخار بنجاحهم ويأملون في تسلق السلم المهني إلى أعلى الدرجات. لكن ذلك لا يجعلهم في منأى عن حالة القلق التي تنتابهم بسبب إمكانية عدم نجاحهم، بخاصة في ظل المنافسة القوية التي تصل درجة الصراع الخفي أو المعلن مع الفئات الأخرى من الإطارات، أصحاب المؤهلات الجامعية. لكن مع مرور الزمن تبدأ الاختلافات في المستوى وفي المواقف تزول تدريجيا بين الإطارات ذوي الشهادات والإطارات التطبيقية، أو على الأقل ذلك ما بدا لنا من خلال آراء المبحوثين.

2- الإطـارات المتوسـطة

تتألف هذه المجموعة من إطارات ذوي شهادات وآخرين تطبيقيين، وهم يشكلون المجموعة الأكثر أهمية من ناحية العدد. لكن من الصعوبة بمكان القول بوجود اتجاهات مشتركة لديهم، مما يجعلنا نميل إلى تقسيمهم إلى فئتين صغريين:

- إطارات يحتلون هذه الوضعية ويبقون فيها "مدى الحياة"، ونسميهم "**الإطارات المستقرين**".
- إطارات يحتلون الموقع مؤقتا ويطمحون إلى تسلق السلم ليصبحوا إطارات عليا في المستقبل القريب، ونطلق عليهم "**المؤقتين**".

ما يميز الإطارات المتوسطة (من المجموعتين السابقتين) هو الالتزامات والمسئوليات الاجتماعية، بالتحديد العائلية. وكذلك الأعباء المالية الكبيرة التي يواجهونها (تعليم الأولاد، نفقات السكن والسيارة، العطلات والترفيه...). وتشكل

تلك المسئوليات والأعباء التي يتحملونها مصدر ضغط وقلق كبيرين لهذه المجموعة وتدفعهم للحفاظ بقوة على مناصبهم، وهي التي تجعلهم أيضا يخافون من شبح البطالة خاصة في ظل إعادة هيكلة المنشآت والاقتصاد عموما. لهذا فإن غالبيتهم **يحافظون على مواقعهم** حتى وإن كانت **لا تحقق لهم إشباعا كبيرا** بدلا من البحث عن بدائل غير مضمونة.

يلاحظ أن **الإطارات المتوسطة " المستقرة** " ليست لديهم طموحات ولا يأملون في تسلق السلم الهرمي. ولأنهم يعيشون حالة من الاستقرار، فإن التغيير يخيفهم كثيرا. شهاداتهم (إن كانت لديهم شهادات) قديمة، ولم يقوموا بجهد لتحسين مستوى تأهيلهم وتجديد معارفهم. تجدهم في الغالب متخصصين في مهنهم ولكنهم لا يغامرون خارجها. فالتجديد في كل أشكاله ومعانيه لا يستهويهم، مما يؤدي إلى ظاهرة الجمود والتصلب المهني التي تتسبب في حالات مؤلمة عندما يفقدون مناصب عملهم.

أما **الإطارات المتوسطة "المؤقتة"** فإنهم من مناصري التغيير المستمر، والتوسيع الدائم لمجال معرفتهم ومسئوليتهم. إنهم طموحون ويركزون جهودهم على نشاطهم المهني ولا يدخرون وسعا في ذلك. إنهم قريبون جدا من الإطارات العليا. إنهم واعون جيدا بواقع المنشأة لمعرفتهم الجيدة بالوظائف الكبرى، ويعالجون المشكلات التي تواجههم بموضوعية وبحس كبير من المسئولية يشير إلى تمتعهم بنظرة مستقبلية.

3- الإطـارات العلـيا

يشكلون المجموعة التي يقع على عاتقها حاضر ومستقبل المنشأة ويتحملون على العموم مسئوليات ثقيلة. ما يميز وظيفتهم هو أنهم مدعوون لاتخاذ قرارات استراتيجية وحاسمة. إنهم يواجهون ضرورة الاختيار في كل وقت في ضوء المعلومات المتوفرة لديهم عن الموضوع بشكل يقلل من احتمالات الخطأ ويقلص المجاهيل. ومادام الإطارات العليا مسئولون عن الاختيارات الملازمة للمنشأة فإنهم بالضرورة يتحملون مخاطر محسوبة في كل وقت من حياتهم المهنية.

أما الدافعية Motivation لدى هذه المجموعة فمتنوعة ومتعددة عواملها حسب الشخصيات والظروف. لكنها تكتسي في الغالب طابعا معنويا (المسئولية، التقدير، النجاح...). وبالرغم من عدم تجاهل عوامل الجزاء المادي (الأجور، الامتيازات

المادية...) فإنها تأتي في المرتبة الأخيرة، وأحيانا يقتضي الأمر تنبيه المبحوثين إليها. بالرغم من إشارتهم إلى أهمية هذه العوامل، فإنهم يعتبرون الجزاءات العينية شيئاً طبيعياً مرتبطاً بالوظيفة التي يقومون بها. وهذا لا يعني أن الجزاء المادي غير مهم ولا يشكل حافزا للإطارات القيادية على العمل، بل يعني أن الأمر أكثر تعقيدا من مجرد كونه حافزا أو ليس حافزا.

يوضح لنا التحليل السابق مدى تعقيد المسألة المتعلقة بوضعية الإطارات، وكذلك درجة الاختلاف والتمايز المميز لهذه الفئة الاجتماعية-المهنية. إذ هناك تقريبا من المسافة الفاصلة بين الإطار المبتدئ والإطار القيادي مثلما هو موجود بين العامل البسيط والتقني ذي التأهيل العالي. ذلك ما يعني أن عدم التجانس والاختلاف سمات أساسية لدى فئة الإطارات وينبغي عدم نسيان ذلك عند التعامل معها.

الإطـارات والتنظـيم النقـابي

تثير العلاقة بين الإطارات والتنظيمات النقابية عددا من الملاحظات التي نحاول تلخيص أهمها في هذا الجزء من الورقة. وتأتي في مقدمة تلك الملاحظات المحاولات القليلة والمترددة من قبل التنظيمات النقابية لجلب اهتمام الإطارات وتشجيعهم على الانتماء للهياكل النقابية (الانخراط والنضال في صفوفها). غير أن تلك المحاولات ضعيفة وغير مركزة، بل إنها غير صائبة لأنها لا تراعي خصوصية هذه الفئة الاجتماعية-المهنية (من حيث المستوى التعليمي، الوظيفة، المكانة، الاهتمامات، والطموحات...).

ويبدو أن عدم الاهتمام بالنقابة والنضال النقابي يشكل ظاهرة مستمرة لدى الإطارات بصفة عامة. ويتجلى ذلك من خلال ضعف معدلات الانخراط في صفوف التنظيمات النقابية، بخاصة قبل ظهور ما يسمى "**النقابات المستقلة**". أي في عهد الأحادية النقابية التي سيطر فيها **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** بصفة مطلقة على عالم الشغل. ولم ينجح الإطارات في تكوين تنظيمات مهنية خاصة بهم رغم تكرار المحاولات التي فشلت في معظمها، مثل تلك التي قام بها الإطارات في مركب الحجار للحديد والصلب أو مركب العربات الصناعية بمدينة "الرويبة" منذ سنة 1988. لعل ذلك ما جعلهم يميلون في السنوات الأخيرة للانخراط في التنظيمات النقابية الجديدة التي ظهرت في سنوات التسعينات.

ربما تفسر هذه الوضعية، إلى حد ما، نقص الاهتمام بين الإطارات بالمشكلات الكبرى التي تعيشها المنشآت بالرغم من التحسين النسبي في مستوى الوعي والتعبئة. إن ضعف مستوى الوعي لدى الإطارات لم يعد مقبولا لأن هنالك مشكلات وقضايا عديدة تعيشها المنشآت ليس بإمكان الإطارات الاستمرار في تجاهلها دون أن يؤدي ذلك إلى مضاعفات عديدة، وآثار سلبية تمس المنشأة والإطارات على حد سواء. ولعل أفضل تعبير عن ظاهرة اللامبالاة التي تطبع موقف الإطارات هو ما يشير إليه العمال عندما نسألهم عن هذه الفئة حيث يقولون: "إنهم يستفيدون من الامتيازات التي ننتزعها من الإدارة، لكن عندما يتعلق الأمر بالتضحية... تجد دائما نفس الأشخاص يواجهون الموت". ورغم المبالغة، فإن هذا القول لا يخلو من الحقيقة ويمكن تعميمه.

لقد لاحظنا عدة مرات كيف أن موقف الإطارات تجاه الإدارة كان غامضا ومتناقضا، لأنهم مسئولون عن تطبيق التعليمات بحكم موقعهم ودورهم كمشرفين وموجهين من جهة، وفي ذات الوقت تجدهم يحتجون حول بعض الممارسات والقرارات كونهم في بعض الأحيان ممثلين للعمال. هذه الازدواجية في الدور والمهمات تطرح على الإطارات مشكلات ليست سهلة الحل مثل مشكلة الهوية والانتماء ومن ثم الولاء. لكن ذلك لا يمنع الإطارات الذين يقومون بتمثيل العمال من أن يشكلوا عناصر إيجابية في الحوار الذي ينبغي أن يحدث بين الإدارة والعمال.

إضافة على كل ما سبق تزداد أهمية الإطارات من الناحية العددية وبذلك يصبح من غير الممكن عدم الاهتمام بهذه الفئة، أو صرف النظر عنها كظاهرة مثيرة للاهتمام. وبالنظر إلى التحولات الجارية اليوم في مختلف المنشآت، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو المحلي، فإن أهمية الإطارات سوف تزداد، كما أنها مرشحة كنخبة اجتماعية مهنية حديثة النشأة في مجتمعنا إلى لعب أدوار حاسمة في تنظيم وإدارة المنشآت. بل أكثر من ذلك، من المتوقع أن تقوم باحتلال مواقع مهمة في قيادة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مختلف القطاعات مما يؤهلها للقيام بأدوار رائدة وقيادية في حياة المجتمع الجزائري في المستقبل المنظور.

الهوامش

[1] لفظة الإطارات التي تبدو ترجمة حرفية للكلمة الفرنسية مستعملة في بلدان المغرب بينما تقابلها لفظة "الكوادر" في بلدان المشرق العربي.

[2] M.Benain et J.C, Carbon : Les cadres d'entreprise, eds d'organisation, Paris 1968, p 54.

[3] لعل هذه الاختلافات تشير إلى تأثير القيم والمعايير الاجتماعية السائدة على صورة المرأة في المجتمع وبالتالي على حظوظها في إقامة علاقات اجتماعية سوية. أم أنها تطرح مسألة الخيارات أو البدائل الصعبة التي تواجه المرأة العاملة: منح الأولوية للعمل أم لمشروع الحياة الخاصة؟

[4] تنبغي الإشارة هنا إلى أن معدلات التضخم عالية بخاصة في السنوات القليلة الماضية حيث بلغت في نهاية التسعينيات حوالي 15 % ورغم أنها تناقصت منذ ذلك الوقت إلا أنها ما تزال مرتفعة بما فيه الكفاية لتجعل مستوى المعيشة ضعيفا جدا. يكفي القول أن متوسط أجور الإطارات لا يمثل بالعملة الصعبة سوى 2000 فرنك فرنسي أو حوالي 300 دولار أمريكي. أما أسعار الاستهلاك فمرتفعة جدا. لنأخذ مثلا بعض المواد الواسعة الاستهلاك مثل البطاطس التي لا يقل سعرها في أحسن الحالات عن 15 دج/كغ، بينما لا تقل أسعار العجائن عن 60 دج/كغ والبقول تتراوح أسعارها بين 40 دج و 100 دج/كغ. أما أسعار اللحوم الحمراء فلا تقل عن 400 دج/كغ في أحسن الحالات بينما تصل اللحوم البيضاء إلى أكثر من 200 دج وتتراوح أسعار الأسماك بين 200 و 400 دج . أما الألبسة فإنها تمثل موادا بعيدة المنال لا تشترى إلا في المناسبات مثل الأعياد والدخول المدرسي حيث يتراوح سعر كسوة عادية لطفل بين 5000 دج و10000 دج. من الملابس المحلية لأن أسعار الألبسة المستوردة أعلى بكثير. يكفي القول إن الحد الأدنى الوطني للأجر الذي لا يضمن سوى الكفاف هو 8000دج مما يجعل متوسط أجور الإطارات لا يتجاوز مرتين ونصف هذا الحد الأدنى الذي هو في واقع الأمر تحت خط الفقر الذي يحدده الملاحظون بدخل لا يقل عن 15000 دج.

[5] للوقوف على هذه الصورة يكفي أن نمعن النظر في تشكيلة الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية ومواقفها من القضايا الوطنية المطروحة بحدة. ينبغي النظر أيضا إلى المؤسسات السياسية مثل البرلمان بغرفتيه والحكومة سواء من حيث التشكيلة البشرية أو من حيث ممارسات أعضاء هذه الهيئات.

قائمة المراجـــع

1-مرجـــع عامـــة:

Alyset. L: **Le métier de cadre**. Edition Entreprise Moderne, Paris 1972.

Basile. J: **La formation culturelle des cadres et dirigeants**. Editions Seghers, Paris ; 1979.

BAUER. (M) et Cohen.(E) : « Les limites du Pouvoir des cadres **», Sociologie du travail**, 3/80, 22e année, Juillet / Août, 1980.

Bauer « Le Gouvernement de la Grande entreprise **», Sociologie du travail**, 2/80 22e année, Avril / Juin, 1980.

Bauer. M, et Cohen. E: **Qui gouverne les entreprises industrielles ? Essai sur l'exercice du pouvoir du et dans le groupe**. Editions du Seuil, Paris 1981.

__________________ **Les cadres ; places et destins.** Dunod, Paris 1982.

Benguigui ; G, Griset. A, et Monjardet. D: **La fonction d'encadrement**. Bibliothèque du C.E.R.E.Q, Paris 1977

Benguigui, (G) : « La sélection des cadres », **Sociologie du travail**, 3/81 23e Année, Juillet / septembre, 1981.

Bottazi, (G) et Zanotti K, A : « Le rôle de L"intellectuel technicien », in. **MESRS. 34e Congrès international de sociologie,** ALGER, du 25 Août au 30 mars, 1974

Bessoyre. H: **Gérer les ressources humaines dans l'entreprise**. Les éditions d'organisation, Paris 1990.

Boltanski. L: **Les cadres, la formation d'un groupe social**. Editions de Minuit, Paris 1982.

Bonis. J: **Le management comme direction d'acteurs**. Clef, Issy les moulineux 1990.

Chandler. A: **La main visible des managers**. Economies, Paris 1988.

Child. J: **Orgnizations**. Harper & Row Ltd, London 1984.

Crozier. M: **Le Phénomène bureaucratique**. Editions du Seuil, Paris 1963.

________ : **La société bloquée**. Editions du seuil 1970..

DAGNAUD, (M) : « La classe d'alternative »**, Sociologie du travail,** 4/81, 23e Année, Octobre /Décembre, 1981

Doublet. J: **Les cadres.** P.U.F, Paris 1973.

Dubois. J: **Les cadres nouveaux ; Tiers-Etat**. Bordas, Paris 1971.

Drucker. P: **Le management en question**. Tendances Actuelles, Paris 1976.

Giddens. A: **The Class structure of the Advanced Societies**. Hutchinson, London 1973.

Le bon. et Burnier. M.A: **Les nouveaux intellectuels**. Editions Cujas, Paris 1966.

Lorino. Ph: **L'économiste et le manager**. E.N.A.G , Alger 1991.

Meglin. A: **Le pari humain**. MAME, Paris 1968.

Perlo. V: **l'empire de la haute finance**. Editions Sociales, Paris 1974.

Poulantzas. N: **Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui**. Editions du Seuil, Paris 1974.

Rueschemeyer. D: **Power and the Division of Labour.** Polity Press, & Basil Blackwell, Cambridge & Oxford 1986.

Thalvard. R: **Démocratiser le management ?** Les éditions ouvrières, Paris 1970.

Touraine. A: **Sociologie de l'action**. Editions du Seuil, Paris 1973.

_________ : **Pour la sociologie**. Editions du seuil, Paris 1974.

Weber. M: **The Theory of Social and Economic Organization**. Free Press, New York 1964.

2- مراجع حول الجزائـر:

عنصر، العياشي: "الإطارات الصناعية: هل هم نخبة اجتماعية؟" منشور في كتاب: **أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟** مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران 2002.

عنصر، العياشي: **نحـو عـلم اجتـماع نقـدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

عنصر، العياشي : **سوسيولوجيا الديمقراطـية والتـمرد بالجزائـر**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

عنصر،العياشي: " الإطارات في المنشأة الجزائرية: الهوية والطموحات " **دراسـات عربـية"** ، عدد 11 -12، 1999 ص ص43-56
عنصر، العياشي: "تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة"، **دراسـات عربيـة**، عدد 10-12، 1993 ص ص82-94.

Anser, L. **The process of Class formation in Algeria**. Unpublished Phd Thesis, University of Leicester, England 1992.

Anser, L. ``Colonialism and Class formation in Algeria`` **The Arab journal of economics**

Bennoune, M & El-kenz. A, **Le hasard et l'histoire : entretien avec Belaid Abdessalem**, 2 tomes ; Editions ENAG, Alger, 1990.

Bouyacoub, A. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie**. 2 vols. O.P.U, Alger 1988.

El-kenz, A. **Monographie d'une expérience industrielle en Algérie : complexe sidérurgique d'El-hadjar**. Thèse de Doctorat, université de Paris 8, 1983.

El-kenz, A. **Au fil de la crise**. Editions Bouchène, Alger, 1989.

El-kenz, A, Chikhi. S, et Guerid. D: **Industrie et société: le cas S.N.S** Alger, 1982.

Guerid, D. **L'entreprise industrielle en Algérie : Le conflit des rationalités**. Document CRASC, 1990.

Guerid, D. **Femmes en usine: Enquête sur les ouvrières de l'électronique**. Document CRASC, 1990.

Guerid, D. **L'Algérie : l'une et l'autre sociétés**. Document CRASC, 1995.

Glacksman, D et Kremer. J: **Essai sur l'université et les cadres en Algérie**. Editions C.N.R.S, Paris 1978.

Henni, A. **Le patron et le cheikh**. O.P.U, Alger,

Laâcher, S. **L'Algérie : réalités sociales et pouvoir.** l'harmattan, Paris 1985.

Liabes, D. **Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982**. CREAD, Alger, 1984.

Zartman, I. W. « L'élite algérienne sous la présidence de Chadli Benjedid » **Maghreb-Machrek**, No. 106, 1984 : 37-53.

الفصل الثالث عشر

الإطارات الجزائرية: مجموعة سيو/مهنية غير مكتملة وغير منسجمة: من الاعتراف الاجتماعي إلى الابتذال

دراس عمار*

مقـدمـة:

سنتناول في هذا المقال، دراسة فئة أو مجموعة مهنية / اجتماعيـة حديثـة النشأة والتشكل في الجزائر، ونقصد بذلك الإطارات أو "الكـوادر" Les cadres لنبرز من خلال ذلك، صعوبة بلوغها مرحلة إعادة إنتاج نفسها بصـفة مسترسـلة وموسعة، وعدم قدرتها على التشكل المنسجم و الكامل لتنفرد عن بـاقي الفئـات الاجتماعية الأخرى كقوة اقتراح نخوبية فاعلة على الساحة الاقتصادية, قادرة على كسب سمعتها وفرض مكانتها في شتى المجالات و بخاصة في مراكز القـرارات الرسمية داخل المؤسسة أو خارجها.

و لتحقيق ذلك، سنتعرض بالتفصيل إلى ثلاثة محاور أو مواضيع رئيسية:

1- الجو التاريخي والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت فيهـا فئـة الإطارات الجزائرية ومختلف التطورات والأشكال العامة التي انفردت بهـا هـذه الفئة عن باقي المجموعات المهنية الأخرى.

2- خصائص سياسة الثروة البشرية للمؤسسة و مختلف أنظمـة تصـنيف و تقييم الفئات المهنية و كذا نموذج تسيير المسار أو الحياة المهنية المتبعة باعتبارها أدوات مهيكلة للإطارات وأعضاء المؤسسة, ثم مدى انعكاساتها في مجال عرقلـة و تأخر تكوين إطارات نخبوية مكتملة.

3- وأخيرا، نتعرف على بعض المواصفات السسيولوجية التي تميزت بها فئة الإطارات مثل الأصول الجغرافية والاجتماعية والحراك الاجتماعي بين الأجيـال

---

* مدرس بجامعة وهران وباحث بمركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية

وكذا نمط حياتها خارج المؤسسة و بعض الممارسات والتصورات والمواقف التي تبرز لنا غموض التمايز الاجتماعي واستحالة تباينه بين فئـة الإطـارات والـلا إطارات وافتقارها لبعض العوامل الأساسية والثابتة التي تمكنها من تمهيد وفسـح المجال لبروز نخبة حاملة لمشروع مجتمعي وقوة قادرة على التأثير والتغيير على مختلف القضايا التي تهمهم و تهم مستقبل المجتمع *

1- الإطار العام و الظروف الاقتصادية لنشأة و تشكل الإطارات الجزائرية.

* بعد الاستقلال مباشرة، أقدمت الهيئات الرسمية الاقتصادية على مواصلة تطبيق نفس تشريعات العمل و كذا أنظمة تصنيف الفئات المهنية الاجتماعية الفرنسية.

ولاعتبارات تاريخية، استطاعت نخبة قليلة من أبناء الجزائر أن تتخرج مـن المدارس العليا و الجامعات الفرنسية إبان الفترة التحريرية. ولا غرابة، إذا استمدت تلك النخبة الجزائرية مرجعيتها فيما بعد، من نموذج الإطار الفرنسي و التأثر به[1].

و حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 1954 بلغ عدد الإطـارات الجزائريـة 1500 إطار فقط، لينتقل إلى 28660 (ما بين إطار سـامي و مهـن حـرة) ثـم 10555 إطار متوسط سنة 1966.[2]

و يمكن تفسير هذه الزيادة الهائلة لفئة الإطارات رغم قلة الاستثمارات المنتجة و الركود الاقتصادي وضعف التكوين المهني خلال فترة (1970/62)؛ بتعـويض العدد الكبير لمختلف الكفاءات الأوربية التي غادرت الجزائـر بعـد الاسـتقلال مباشرة و التي قدر عددها بحوالي 900.000 أوربي. ولم يسـتند هـذا الحـراك المهني والاجتماعي الصاعد الذي استفاد منه هؤلاء الجزائريين إلى منطق الكفاءة والاستحقاق بل إلى منطق الشرعية التاريخية واعتبارات سياسية في معظمهـا. إذ نجد عددا كبيرا منهم احتلوا مناصب مهنية هامة على مستوى الإدارات المركزيـة والمؤسسات الاقتصادية جلهم من إطارات الثورة التحرريـة والطلبـة وإطـارات

---

* تعد هذه المداخلة مقتطفًا من دراسة ميدانية قمنا بها في مركبين صناعيين بالمنطقـة الصـناعية بأرزيو (مركب تمييع الغاز رقم 1، و مركب الأمونياك حـول موضـوع : الحـراك المهنـي و الاجتماعي في الجزائر. و تبلغ عينة الإطارات 48 بعد القيام بعملية تصحيح للفئات المهنية مـن أصل 217 أجير.

الجمعيات المهنية و السياسية إلخ... و تشير دراسة في هذا المجال إلى أن 60 % من هؤلاء الإطارات يفتقرون للتجربة و التأهيل اللازمين, أغلبيتهم مـن أصـول جغرافية ريفية و أصول اجتماعية بسيطة و غير مثقفة، 40 % منهم من أعضـاء جيش التحرير الوطني و السجناء السياسيين [3].

شرعت الجزائر في بداية السبعينات إلى إرساخ نموذج إنمائي جديد بقيادة الدولة، كمحرك رئيسي لهذا النظام الإنتاجي بإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة وتطبيق سلسلة من المخططات التنموية صوحبت بإصلاحات هامة في قطاع المنظومة التربوية كمجانية "وديموقراطية التعليم". هذه الحركة المكثفة الواسعة النطاق لمجالات التنمية أدت إلى توسيع الفئات الوسطى لسد العجز الهائل والمتزايد لمختلف الكفاءات المهنية الجديدة التي يحتاج إليها نظام الإنتاج الناشئ.

ويزودنا التعداد السكاني لسنة 1977 [4]، بمعطيات حول هذا الموضوع إذ بلغ عدد الإطارات السامية 42.200 أي 1.8 % مـن مجمـل السـكان النشـطين و 49000 أي 2 % من الإطارات التقنيـة المتوسـطة و 143000 أي 6% مـن الإطارات المتوسطة غير التقنية خلال سـنة 1977. و يمكـن إدراج ملاحظتـين هامتين ميزتا هذه العشرية (1980/970):

* الأولى : تتمثل في بروز اختلالات متعـددة داخـل المنظومـة التربويـة والتكوين المهني. إذ تميزت الدفعات من الإطارات المتخرجة في تعـدد و تنـوع مصادر التكوين في الخارج من البلدان الرأسـمالية والاشـتراكية وكـذا تنـوع الإطارات الأجنبية التي كانت تتكون في الجامعات و المعاهد العليـا الجزائريـة. وهذا عامل يشير ويمهد إلى صعوبة الانسجام و التجانس للإطـارات الجزائريـة الشابة.

* ثانيا: أفرزت الاختلالات كذلك إلى تشكل مختل لبنية الكفـاءات و الفئـات المهنية الاجتماعية على المستوى الوطني إذ نلاحظ استقطابا وتضخما كبيرين في قمة و قاعدة الهيكل (أي عدد هائل من الإطارات الإدارية والعمال بدون تأهيـل) وتقلص جزءها الوسطى (أي الركيزة الأساسية للهيكل و المتكونة من العمال ذوي المهارات العالية و الفنيين الساميين).

* بعد الثمانينات، عرفت الجزائر وعالم الشغل على وجه الخصوص، سلسلة من الإصلاحات الهيكلية غيرت جذريا البنية الاقتصادية و الاجتماعية وتتمثل تلك الإصلاحات فيما يلي:

- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العمومية بتجزيئها بداية من سنة 1982.

- الانخفاض الملحوظ في مجال الاستثمارات المنتجة كما ورد في المخطط الخماسي الأول.

- تقليص عملية وفرص التشغيل نتيجة للسياسة الشعبوية واللاعقلانية في هذا المجال والتي أدت إلى اكتناز الأيدي العاملة داخل الشركات الوطنية العمومية.

التطبيق الجزئي 1982 ثم تعميم القانون الأساسي للعامل ابتداء من 1985 كنظام جديد موحد في مجال تصنيف و تقييم الأجراء و كذا تحديد الأجور وذلك قصد " تقليص الفوارق " في المداخيل و تثبيت الأيدي العاملة النازحة من المدن الداخلية نحو الشمال و إقامة "عدالة اجتماعية" كمحاولة لإعادة نمط توزيع المداخيل وعقلنتها.

2- من نخوبية المؤطرين إلى ابتذالهم.

نظرا لأهمية قطاع المحروقات في استراتيجية التنمية الاقتصادية باعتباره المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة من العملة الصعبة [5]، شرعت شركة سوناطراك بداية من 1973 في تطوير الصناعة البتروكيماوية في شمال الجزائر عن طريق إنشاء سلسلة من المركبات الصناعية ذات تكنولوجيا متطورة بقيادة نخبة من الإطارات الجزائرية الشابة جلها تكونت وتخرجت فى الجامعات والمدارس العليا الأوربية و بخاصة الفرنسية منها أثناء الفترة التحريرية أو السنوات الأولى من الاستقلال [6].

و لتغطية العجز الكبير خاصة في مجال التأطير [7] وتقليص وجود المتعاونين الأجانب، أقدمت هذه النخبة الأولى إلى إعطاء أهمية أساسية و أسبقية لمحور التكوين [8]، و القيام بحملة واسعة النطاق في هذا الميدان بإرسال دفعات من الطلبة إلى الجامعات الأجنبية و المعاهد الوطنية المتخصصة. وخلال فترة 1970 / 1980، استطاعت الشركة أن تنجب نخبة شابة من الإطارات الممتازة، كفئة، متشبعة بثقافة المؤسسة وواعية بالمسؤوليات و التحديات التي تنتظرها آنذاك و كذا الرهانات المتعددة التي فرضت عليها خاصة بعد تأميم الدولة للمحروقات الجزائرية سنة 1971.

* ولعل من أهم العوامل الرئيسية التي أكسب الجيل الثاني من الإطارات

مكانة محترمة و سمعة عالية واعتراف اجتماعي مميز يتمثل في نوعية التكـوين الأساسي و المستمر و الذي خص به الإطارات في مجال فن التسيير العصـري و احتكاكهم بالإطارات الأجنبية في الملتقيات الدولية. ولكن هنـاك عوامـل أخـرى جعلت تلك السمعة في تزايد و تجذر مصدرها بالأساس تطبيـق لـنمط التشـغيل الانتقائي وطرق تصنيف، تحديد و تقييم مختلف الفئات المهنية الاجتماعيـة كمـا نصت عليه الاتفاقية الجماعية للمؤسسة للسنة 1970 [9] والتـي تعطـي الأولويـة للشهادة الجامعية أي تقيم القيمة الإنسانية قبل تقييم منصب العمل كشرط رئيسـي لاحتلال منصب إطار في المؤسسة؛ بالرغم من ندرتها في سوق التشـغيل. و قـد نجد هذه المقاييس مطبقة ورائجة في مختلف المؤسسات الاقتصـادية الرأسـمالية المتطورة.

وحتى في مجال الترقية المهنية و تسيير المسار المهني للإطار فإن النمـوذج المطبق آنذاك كان يرتكز أساسا على الحراك البطيء جدا والوظيفي والجغرافـي مما أكسبهم استقرارا مهنيا و اندماجا مهنياً واجتماعيا معتبرين[10]

غير أن في بداية الثمانينات، عرف عالم الشغل إصلاحات هامة كانت نتيجتها إيقاف عملية تكوين واكتمال وتوسيع هذا النوع وهذا النموذج من الإطـارات, أدت إلى التغيير الجذري لتلك الصورة المحترمة والمكانة المرموقة التي فرضها وحظي بها الإطار داخل المؤسسات الاقتصادية و إجهاض تلك التجربة تدريجيا. لتصـبح وتتحول هذه الفئة مجرد إطارات عادية مبتذلة غير فاعلة مـن جـراء التغيـرات البنيوية التي مست العالم الصناعي ومختلف الفئات المهنية / الاجتماعية. ويمكـن حصر الأسباب الرئيسية لهذا التحول إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1- التطبيق و التعميم الخاطئ والمزيف للقانون الأساسي للعامل على جميـع القطاعات الاقتصادية ما بين 1982 / و1985.

2- نموذج تسيير الحياة المهنية و سياسية الثروة البشرية المتبعة في المؤسسة "فرع ب،ت،غ" [*] بداية من 1981.

3- تفشى الأيديولوجيا الشعبوية التي ميزت تلك الفترة و التي أثرت وطبعت التوجه الجديد للمؤسسات العمومية و من ثمة مكانة و مستقبل إطاراتها.

1)القانون الأساسي للعامل ونتائجه على إعادة هيكلة الفئات المهنية الاجتماعية:

طبقت ثلاثة أنظمة تصنيف و تقييم للفئات المهنية الاجتماعية المتعلقة بتحديـد

الأجور و نمط تدرج والانتقال داخل السلم المهني في الشركة.

أ)- النظام الأول الذي يحدد و يقنن طرق تصنيف الأجراء الـذين تضـمنتهم الاتفاقية الجماعية الأولى لمؤسسة سوناطراك ابتداء مـن سـنة 1970. و الـذي يتماشى و طرق التصنيف و التقييم السائدة في الكثير من الدول المتطـورة11[11]. اشتملت على تسعة أقسام : 3 مستويات من الإطارات و 3 من الأعوان و 3 مـن درجة المنفذين.

- يشترط شهادة جامعية في اكتساب مرتبة إطار.

امتيازات مثل العلاوات والتعويضات مرتبطة بمنصب العمل تختلف وتتبـاين من فئة إلى أخرى.

الحراك أو التدرج المهني البطيء و الصارم الذي يستند إلى عامل الاستحقاق والتكوين المستمر على العموم و ليس فقط على عامل الأقدمية أو الحراك الطبيعي.

تحديد نسبة أقل من 10 % من الأجراء القابلين للترقية المهنية سنويا.

أب- النظام الثاني الذي جاء به القانون الأساسي للعامل وعمم علـى جميـع القطاعات الإقتصادية العمومية بداية من 1985، يضم 20 مستوى: المنفذون من 9 فأقل، ثم الأعوان من 10 إلى 13 والإطارات من 14 سلمًا إلى 20 وهنـاك فئـة جديدة من الإطارات خارج السلم أي ما فوق 20 ألا وهم الإطارات السامية.

أج- الترتيب والتصنيف للفئات المهنية الذي جاءت بـه الاتفاقيـة الجماعيـة للمؤسسة سنة 1992 والتي حاولت تعديل الاختلالات التي أفرزها القانون الأساسي للعامل. إذمدد عدد المستويات إلى 24 سلم و كذا عدد الدرجات لكل فئـة مهنيـة اجتماعية و الجدول التالي يوضح أنظمة التصنيف الثلاثة :

الفئات المهنية	**الاتفاقية الجماعية 1970**	**القانون الأساسي للعامل 1982**	**الاتفاقية الجماعية 1992**
إطـــــارات	- إطار درجة 1 - إطار درجة 2 - إطار درجة 3	من السلم 14 إلى السلم 18	من السلم 18 إلى السلم 24
أعــــــوان	- تقني سامي/رئـيس فرقة - تقني - عامـل ذو كفـاءة عالمية	من السلم 10 إلى السلم 13	من السلم 12 إلى السلم 17

منـفـــذون	- عامل مؤهل - عامل متخصص - عامل بدون تأهيل	السلم 9 وأقل من السلم التاسع	من السلم 11 فما تحت

وكان القانون الأساسي للعامل نظريا يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف في ذلك الوقت نوردها موجزة فيما يلي:

* تقليص والحد من الفوارق في الأجور بين نفس الكفاءات والقطاعات وإعادة تصحيحها وتحديث الأجور المتثبتة منذ فترة طويلة.

* إعادة توزيع اليد العاملة من الشمال و نحو المدن الداخليـة عـن طريـق الحراك المهني والجغرافي.

* تطبيق قواعد و مقاييس موحدة ومطبقة في جميع القطاعـات الاقتصـادية العمومية في مجال تحديد الأجور القاعدية والمداخيل غير المباشرة لإرساء "عدالة اجتماعية".

- إدخال حوافز جديدة كالعلاوات الفردية والجماعية للرفـع مـن القـدرات الإنتاجية للمؤسسات ومردودية العمال.

- إلاّ أن كل هذه الأهداف ضلت و حادت عن مسارها الأصـلي والحقيقـي لتفرز انحرافات واختلالات مغايرة كانت بمثابة أرضية صراع القوى الاجتماعيـة المختلفة وفق ميزان القوى آنذاك، أدى في آخر المطاف إلى تغيير نمـط توزيـع الريع البترولي، وقد طغي على تلك الصراعات جو مشـحون بـالتوتر وتصـفية الحسابات تحت أجواء الإيديولوجية الشعبوية، هيمنت وسيطرت عليها نسبة معتبرة من الإطارات الانتهازية وكذا الإطارات المنخرطة في حـزب جبهـة التحريـر الوطني.

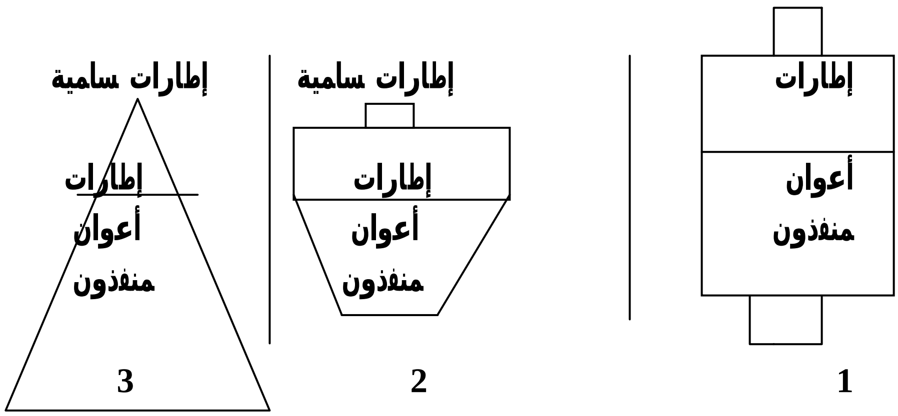
ويمكن أن نبرز أهم النتائج السلبية للقانون الأساسي للعامل وانعكاساته علـى مكانة و بنية الإطارات.

عن طريق التضخيم المفرط والمزيف لمناصب العمل، قصـد حصـول كـل مجموعة و لجنة التفاوض على أعلى مستوى للأجور والامتيازات؛ أدى ذلك إلـى الصعود الاصطناعي لكل الفئات المهنية من الأسفل نحو الأعلى في بنية الكفاءات مما شوهها. وعوض أن تحل مشكلة الأجور عن طريق الزيادة في قيمـة النقطـة الاستدلالية فضل المسؤولون حلها بصفة إدارية، لا عقلانية.

-إن تحديد 20 سلما و عددا قليلا من الدرجات لكل سلم جعل بنيـة الفئـات المهنية مجزأة من جهة وتتمركز مجموعة كبيرة من الأعوان فـي وسـط البنيـة

وتداخل الإطارات الحقيقية والوصولية والمتوسطة وزوال فئة المنفذين تقريبا مـن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

وفي هذا الصراع الحاد غير الرسمي والخفي استطاعت فئـة صـغيرة مـن الإطارات السامية القديمة أن تنفصل عن باقي الإطارات لتحافظ على امتيازاتهـا. هذه الأخيرة هي الأخرى تعرضت لهزات كثيرة عن طريق تصـفية الإطـارات الممتازة وتهميش بعضها باسم إلزامية الانخراط في حزب جبهة التحرير الـوطني للحصول على المناصب العليا (المادة المشهورة 120 للقانون الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني)[12] أو لاعتبارات جهوية أو تكتلات إلخ.. و يمكن أن نوضح هذه الاختلالات والانزلاقات في الأشكال التالية:



1-بنية اتفاقية المؤسسة 1992
2-بنية القانون الأساسي للعامل 1982
3- بنية هرمية اتفاقية المؤسسة 1970

- كما نلاحظ فإن نظام تصنيف اتفاقية المؤسسة لسنة 1992 جاء لمحاولـة تعديل وتصحيح بنية الفئات المهنية لأن انعكاسات القانون الأساسي على المؤسسة عقد من عملية التخطيط وبرمجة التشغيل والتكوين وتحديد الاحتياجات المسـتقبلية للكفاءات مادام أن المسؤولين مجبرين إلى تضخيم وإعادة النظر سنويا في الهيكـل التنظيمي للمؤسسة. وحتى على مستوى الرمزي فإنه من الصعب أن تنـزع مـن أذهان الإطارات المزيفة الرجوع إلى مكانتهم الحقيقية والأصلية.

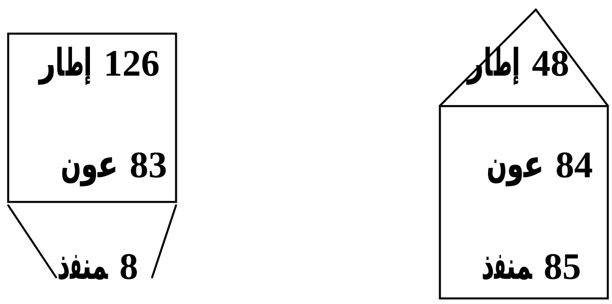
- فالتفاوت الواضح بين عدد الأجراء النظري والفعلي في مركـب الغـاز

المميع لسنة 1997 أي بعد التعديلات لاتفاقية المؤسسة 1992 يتضح جليـا فـي الجدول أدناه:

الفئات	العدد الحالي %	العدد اللازم
إطارات	255 %26.7	231 %233
الأعوان	635 % 66.5	250 %25.2
منفذون	64 %6.7	510 %51.4
المجموع	954 %100	991 %100

-المصدر : مصلحة المستخدمين المركب تمييع الغاز Z1

-و يمكن أن نقدم مثالا آخر، يوضح التشويه المفرط والخاطئ لبنية الكفاءات التي أفرزها القانون الأساسي للعامل إذ نلاحظ من خلال عملية إعادة تصحيح لتصنيف وتقييم مناصب العمل والكفاءات الحقيقية لعينة بحثنا أعطت هرمـا مقلوبـا كمـا يوضحه الشكل التالي[13].



بنية صحيحة و معدلة

بنية خاطئة و مشوهة

ب – سياسة تسيير المسار المهني للأجراء: نموذج تقليدي وروتيني كلاسـيكي، وحراك خطي و متباين.

في بداية الثمانينات، شرعت المؤسسة في التسيير العقلاني للثروات البشـرية

عن طريق تطبيق إجراءات وقواعد لترقية الأجراء مهنيا قصد إعطاء فرصة لكل عضو أن ينتقل تدريجيا بواسطة الأقدمية أو التكوين المستمر. وتتم عقلنة التـدرج المهني بهدف تنمية القدرات المهنية التي تعود بالنفع على الأجير وعلـى السـير الحسن للمؤسسة.

وتقوم بعملية تسيير الحياة المهنية للإطارات؛ الهياكـل المركزيـة للمؤسسـة بواسطة مناهج تقييم وإجراء مقابلات تفصل فيها اللجان المتخصصة على أعلـى مستوى

وقد تميز هذا النظام بالمواصفات التالية:

- ينفرد هذا النموذج بالتدرج المهني الخطي والعمودي المبنى على الأقدميـة والتكوين من نوع التدعيم أو التحكم في منصب العمل في معظمه، اسـتفاد منـه بالدرجة الأولى، المنفذون والأعوان الموجودون في الفروع الطويلة كدائرة الإنتاج والصيانة، مما أنتج نموذجا مهنيا من الإطارات: ألا وهـي **الإطـارات المحليـة** أو **المماثلة** « **Cadres maison / assimilés** » وكأن الأمور تشير إلى وجود هذا النموذج خصيصا للفئات المهنية التي لا تكتسب شهادات عاليـة أو جامعيـة أوقفها وثبتها نظام تحديد الفئات المهنية لاتفاقية الجماعية للمؤسسـة لـ ـ 1970. والذي ألغاها القانون الأساسي للعامل. لذا فإن رواج الأيدلوجيا الأبوية و الشعوبية التي أهملت عامل الصرامة و الاستحقاق، أرغم المسؤولين إلى التشجيع والتساهل والتسامح مع الأجراء لتعميم عملية التدرج المهني بدون استثناء وتسـريع وتيـرة الحراك المهني الصاعد اللاعقلاني و الذي جعل فئة الإطارات والإطار المتوسطة يوجدون ويتمركزون بكثرة في القطب الأعلى لبنية الفئات المهنيـة / الاجتماعيـة والجدول الآتي يوضح جليا ذلك التضخم المفرط لعدد الترقيـات المهنيـة لعينتنـا وبخاصة في المديريات المركزية للشركة.

جدول يوضح تكرار الترقيات المهنية لعينتنا (مصـححة) لمختلـف الفئـات المهنية.

عدد الترقية الفئات المهنية	0 ترقية	1	2	3	4	5	6	ا موع
إطار	2	7	5	9	11	10	1	45
عون	1	2	29	39	10	4	-	85
منفذ	8	40	38	1	0	0	-	87

ا موع	11	49	72	49	21	14	1	217

- كما يتبين من الجدول أعلاه أن كل الفئات المهنية استفادت بترقية مهنية ولكن بنسب متفاوتة. فخلال مدة عشرين سنة،حصل المنفذون 78 من 87 منذ على أكبر عدد بـ (ما بين ترقية 1و 2) 68 من الأعوان حصلوا على 2 و 3 ترقيات وأخيرا الإطارات ما بين 9 و 10 و 11 ترقية[14].

و لكن عندما نتفحص عدد الترقيات المهنية في المديريات المركزية أين تتواجد الإطارات السامية فإننا نلاحظ العدد الهائل من الإطارات التي استفادت من الترقية المهنية (ما دام أنهم قرب مراكز القرار) و في مدة قصيرة جدا "ثلاث سنوات فقط" مقارنة بالقطاعات و الهياكل الأخرى للشركة. و هذا ما يظهره الجدول التالي:

الهياكل	عدد الأجراء الإجمالي	عدد الترقيات المهنية			المجموع	%
		1989	1988	1987		
المديرية المركزية	1336	320	374	115	809	60,5
وحدات التدعيم	1894	361	286	183	830	43.8
الفروع العملياتية	25796	6076	2223	1891	10190	395

و بالفعل نلاحظ أن % 60,5 من مجموع أعضاء المديرية المركزية جلهم من الإطارات استفادوا من ترقية مهنة معتبرة خلال فترة (1987 و 1989). و حتى الفروع الأخرى نجد عددا معتبرا من الترقيات التي تتراوح ما بين 40 % و44 % بينما كانت الشركة ترقي 10 % فقط من أعضائها سابقا في السبعينات.

- بالإضافة إلى الوتيرة السريعة التصاعدية لمختلف الفئات المهنية نحو القمة فإننا نلاحظ كذلك أن الفئات البسيطة في أسفل البنية التي استفادت كثيرا هي الأخرى (86 % من الإطارات تعد من إنتاج المؤسسة ذات المستوى التعليمي المتوسط) لا يمكن لها أن تتوصل إلى مستوى الإطارات السامية و لا يمكن أن تواصل تكوينها في المدارس العليا : 13 من هؤلاء حاصل على شهادة جامعية أما الباقي فنجد 23 منهم ذوى مستوى ثانوي و 12 تعدادي. و هنا يستحيل للمؤسسة

أن تنتج خبراء وأخصائيين و إطارات من الطراز العالي بمستويات تعليمية متدنية و ضعيفة.

الجدول التالي يوضح لنا الحراك المهني لمختلف الفئات المهنية

الفئة المهنية الأولى/ الفئة المهنية الأخيرة	إطارات	أعوان	منفذون	ا موع	%
إطارات	10	0	0	10	% 100
أعوان	16 %61.5	10 %384	0	26	% 100
منفذون	22 %12.1	75 %41.4	84 % 46.4	181	% 100
ا موع	48 % 22.1	85 %39	84 %38.7	217	% 100

- يوضح الجدول أعلاه الحراك البنيوي الصاعد الذي عرفته كـل الفئـات وخاصة فئة المنفذين منها 12.1% أصبح إطارا و 41 % إطارا متوسطا بينمـا 16 عونا أي 61.5 % تحول إلى إطار.

- ولكن عندما نتفحص فئة الإطارات (48) نجد تفاوتًـا فـي المسـتويات تفصلهم و تتزعمهم الإطارات السامية ذات الشهادات الجامعية البـالغ عـددهم 7 إطارات فقط. ونوع وسيطي من الإطارات و عددهم 13. ولكن الصنف الثالث و المتكون في أغلبه من الإطارات المحلية من النموذج المهمين بـ 28 إطارا.

- و بعد توصل هذا النموذج إلى مرحلة الانسداد، (لأن المسؤولين أجبـروا كل مرة إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي بخلق اصـطناعيا مناصـب عمـل جديدة)، قامت الشركة بتعويضه بنظام آخر يعتمد أساسا على المنافسة والمسـابقة والاستحقاق كلما شغر منصب ما عن طريق بورصة التشغيل وبمـا أن الشـركة لديها أمكانيات هامة لم تلجأ إلى التسريح الجماعي للعمال كمـا قامـت بـه جـل الشركات العمومية بل شجعت التقاعد المسبق الذي استفاد منه عدد من الإطارات.

لذا فإن هذه الطريقة الجديدة لانتقاء الراغبين في المناصب الشـاغرة للإطـارات تخضع لصراعات ونزعات و ضغوطات متعددة و فق ميزان القوى للطرف القوي السائد في الإدارات المركزية، نظرا لقلة المناصب الشاغرة.

- بالإضافة إلى هذه التحولات و التقلبات التي عايشتها الإطـارات، هنـاك عوامل أخرى نعتقد أنها ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إضـعاف و تفكك و عدم تجانس فئة النخبة نذكر بعضا منها:

- رواج الجانب السياسي المفرط في مختلف القرارات و بالتـالي لـم تـنج الإطارات من حملات إعادة هيكلة التأطير وفق مصالح الساعة و بالفعـل طبقـت على بعض الإطارات ذات الكفاءة والنزيهة غير المرغوب فيها باسم المـادة 120 لحزب جبهة التحرير، تم بموجبها تهميش أحسن الإطـارات واحـتلال مناصـب إستراتجية من طرف الإطارات الانتهازية. إضافة إلى نتائج هذه التفرقة، تكونـت انشقاقات داخل الإطارات و تكتلات ذات مصادر و توجهات متعددة، من جهويـة إلى إثنية من زملاء الدراسة بين جامعي ووصولي، بين فرانكفوني و معرب إلخ.

- مركزية و احتكار سلطة القرار جعلت العمال ينظرون نظرة احتقاريـة للإطارات إذ جردوا من كل سلطة قرار مـا دام أن الـوزارات رفضـت مـنح الاستقلالية الفعلية للمؤسسات العمومية. وضـعية حرجـة أضـعفت مـن قيمـة الإطارات التي تراكمت عليها الضغوطات من جهة المسؤولين الكبار والعمال.

- ابتداء من الثمانينات و بعد جزأرة الإطارات الجامعية، و نتيجـة للتـدفق الهائل للطلبة و هجرة نسبة كبيرة للأساتذة وانعدام وجود أسـاتذة أجانـب و قلـة التكوين المتواصل للأساتذة الجامعين في الخارج؛ كل هذه العوامل أدت إلى تدهور وتدني المستوى التعليمي لخريجي الجامعات الجزائريـة المنبـوذة مـن طـرف القطاعات المستقبلة نظرا لابتذال و تضخم الشهادات الجامعية و تدني مستواها.

3- سسيوغرافيا لفئة الإطارات [15]

إن مختلف العوامل السابقة الذكر و التي ساهمت في هيكلة أنماط تنوع وإنتاج فئة الإطارات وكذا التغيرات التي تشكلت، فإن المواصفات السسيولوجية لهذه الفئة تساعدنا على التأكيد بأن حداثة نشأة هذه الفئة وخصائصها لا تزيد إلا غموضا، في مجال انفراد والتمايز الاجتماعي إزاء الفئات المهنية الأخرى.

وهذا ما نلمسه مثلا في مجال الأصول الجغرافيـة والاجتماعيـة، ومواقفهـا السياسية والتزاماتها النقابية وثقافتها العامة و نمط حياتها خارج المؤسسة الذي هو لا تقليدي محافظ و لا عصري أي لا يمكن القول بأن الإطارات تنفرد بنمط حيـاة

« Savoir vivre » يختلف كثيرا عن الفئات الاجتماعية الأخرى.

- فيما يخص الأصول الجغرافية مثلا تفيدنا الدراسة بأن هناك اختلافا فـي درجة الاندماج الحضري: 7 إطارات من أصل ريفي، 10 شـبه حضـري و 31 حضريا، يقطن 32 منهم في المدن و 16 في مناطق شبه ريفية.

- بالنسبة للأصول الاجتماعية للإطارات فإن الحـراك الاجتمـاعي بـين الأجيال عرف قفزة بنيوية صاعدة هامة مقارنة بالمكانـات الاجتماعيـة للآبـاء : هؤلاء معظمهم من أصول ريفية من آباء فلاحين بسطاء وعمال زراعيين، الأغلبية الساحقة من الأميين (21 أب إطار أمي و 15 منهم يعرف القراءة و الكتابـة ولا نجد إلا 4 أباء إطارات و 10 آباء من الأعوان متوسطة.

- تفتقر الإطارات لتقاليد نقابية رغم أن بعضهم في فترة السبعينات حـاولوا تأطير العمال و لكن مواقفهم المتذبذبة أدت إلى نفور العمال منهم و عدم الثقة فيهم وعلى المستوى المركزي لم ينجوا هؤلاء من ضغوطات المسؤولين الكبار. أضف إلى ذلك عدم قدرتهم على خلق نظام تأسيسي وإطار نقابي أو جمعوي يمكنهم مـن تقوية موقعهم و تعزيز نفوذهم و الحفاظ على مكانتهم وطرح مشـاكلهم الخاصـة بهم.

- أما المواقف السياسية، فإنها تتميز بالحياد على العموم و لكن التفضيل أو التعاطف الحزبي للإطارات يتأرجح بين التيار الإسلامي و التيار الـديموقراطي. ويمكن أن نلتمس ذلك في اختيارهم المتـردد للنمـوذج أو المشـروع المجتمعـي المفضل بين اشتراكي ليبرالي وإسلامي.

- أما في مجال نمط حياتهم خارج المؤسسة فإننا نجد الإطارات تسكن فـي مختلف أنواع السكنات من شقة في عمارة إلى الفيلا الفخمة، أغلبيتهم لا تسـتطيع الادخار حاليا و قسم منهم مدان و نسبة لا بـأس بهـا تكسـب سـيارة خاصـة، متزوجون بزوجات معظمهن بدون عمل و لا نجد إلا إطـارين مـنهن فقـط، 5 أميات و 32 منهن ذات مستوى ابتدائي و إعدادي.

- أما الأبناء فإننا نجد البعض منهم تحصل على نجاح اجتمـاعي و مهنـي والبعض الآخر على حراك اجتماعي متوسط و طرف آخر مـنهم علـى حـراك اجتماعي تنازلي جلهم من العاطلين لذا فإن إعادة الإنتـاج الاجتمـاعي متذبـذب ومتباين.

- نفس الشكل في مجال الحراك الاجتماعي لإخوانهم و أخواتهم في بلـوغ عدد هام من الأخوة على مركز إطار 60% و 37% منهم حصـل علـى إطـار متوسط : كل هذه المعطيات تؤكد مرة أخرى عدم انسجام هذه الفئة على مسـتوى

التشكل الطبقي و العائلي مما يصعب من استخراج واستقطاب شكل واضح لمختاف الفئات المهنية الاجتماعية كونها مازالت لم تكتمل بعد كمجموعات أو طبقات اجتماعية واضحة المعالم و الحدود حتى يمكن لنا أن نميز بكل وضوح مختاف الفئات،المهنية الاجتماعية.

الهوامش

---

[1] تختلف تسمية الإطار من بلد إلى آخر وحتى في تحديد وتصنيف هذه المجموعة باستعمال مقاييس متعددة. ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وصراع الطبقات الاجتماعية في عالم الشغل و التي عرفتها المجتمعات المصنعة سابقا. فعلى سبيل المثال يستعمل مصطلح إطار أو كادر في فرنسا المستوحاة من التنظيم أو اللغة العسكرية الفرنسية، فالمناجير أو المهني (Manager ou Professionnel) في البلدان الأنجلوساكسونية في حين يفضل الألمان استعمال اسم مستخدم (Employer). ومازال الغموض و الاختلاف قائمين إذ يحدد هؤلاء : إما فئة اجتماعية، أو درجة، مجموعة أو طبقة اجتماعية.

[2]P.. LUCAS. Problème de la transition au socialisme, ed Anthropos. 1978, (p.22)

[3]M. BOUKHABZA : Ruptures et transformations sociales en algérie volume 1, OPU, 1989, (P.188).

[4]A.BENACHENHOU : Planification et développement en Algérie 1962 / 1980, Enic, 1980, P.223.

[5] - قدر عدد الجيل الأول من إطارات سوناطراك بحوالي 354 من أصل 7900 عامل سنة 1969. انظر حوليات شركة سوناطراك.

[6] - بلغت صادرات سوناطراك من مادة النفط و الغاز 96 % من مجموع صادرات الجزائر وانتقلت مداخيلها من 9 إلى 11 مليار دولار في السبعينات إلى (20-22) مليار دولار سنة 2000-2001.

[7] - قدر عجز الشركة في مجال التأطير مثلا 600 إطار سامي و 2600 إطار متوسط خلال سنة 1978 في فرع البتروكيماوية و تكرير البترول و قد غطي هذا العجز مثلا بـ 58 % من المتعاونين الأجانب. انظر دراس عمار : تسرب الأيدي العاملة في الجزائر، ماجستير، 1984.

[8] خصصت الشركة 3 % من الكثافة الأجرية في ميدان التكوين و يكون فرع تمييع الغاز مثلا من 400 / 600 عامل سنويا.

[9] لمزيد من المعلومات انظر دراس عمر: تسرب الأيدي العاملـة فـي فـرع (ب،ت،غ) أطروحة ماجستير 1984.

[10] يحدد المسؤولون أقل من 10 % من الأجراء الواجب ترقيتهم سنويا بتطبيق مقـاييس عقلانية و صارمة في فرع الصناعة البتروكيماوية.

[*] فرع ب،ت،غ من فروع سوناطراك المتخصص في الصناعة تكرير البتـرول و تمييـع الغاز و البتروكمياوية.

[11] قامت بتصميم الاتفاقية الجماعية للمؤسسة سوناطراك مكتب دراسات كندي لذا نجد أنه احتوى على المنهجية المتبعة في المؤسسات الرأسمالية الاقتصادية المتبعة في البلدان.

[12] يفرض القانون الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني المادة المشهورة 120 على كـل إطار أن يكون منخرطا و مناضلا في الحزب.

[13] تبلغ العينة الممثلة لموضوع دراستنا 217 أجير أقيمت عليها دراسـة حـول الحـراك المهني والاجتماعي.

[14] يقصد بالترقية المهنية هنا الانتقال الفعلي من قسم أدنى إلى قسم أعلى وفق تـدرج و تصنيف الفئات المهنية لاتفاقية المؤسسة لسنة 1970.

[15] هذه المعطيات مأخوذة من دراسة لدكتوراه الدولة في طور الإنجـاز حـول الحـراك المهني والاجتماعي في الجزائر.

المراجع

1- L.Boltanski : les cadres, ed minuits, 1992

2- P.Boufastigue / c.Gadea : Sociologie des cadres ed la découverte, 2000.

3- M.Boukhobza : Ruptures et transformations sociaux en Algérie, Volume I,II, OPU. Alger 1978.

4- Comité de développement des ressources humaines : gestion des carrières Janvier 1989.

5- D.R.H Rapport d'exécution du plan annuel 1989

6- Système « s » gestion des carrières Sonatrach division PGR : document de travail : 1981.

7- Benachenhou : Planification et développement en Algérie 1962 / 80 Enic , 1980.

8- دراس عمر : الحراك المهني / الاجتماعي في الصناعة البتروكيماوية : تقرير نهائي : مركز للأبحاث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية ديسمبر 1998.

9- دراس عمر : تسرب الأيدي العاملة في الجزائر : أطروحة الماجستير 1984 الجزء I، II.

10-دراس عمر: الحراك المهني والحراك الاجتماعي في الصناعة البتروكيماوية في الجزائر : دكتورا الدولة في طريق الإنجاز.

الفصل الرابع عشر

المهن الطبية وصفوة النساء اللاتي يمارسنها في الجزائر

فاطيمة – زهرة أوفريحة*

المقـدمة

عنـدما تكون هناك محاولة للحديث عن الصفوة، يتجه التفكير غالبا إلى الرجال0 وهذه الملحوظة العادية في مجملها تصح بدرجة أكبر في بلاد النطاق الثقافي الذي تنتمي إليه الجزائر، حيث تغيبت النساء لفترة طويلة عن الساحة الاجتماعية وبالتالي عن كل أنواع الملاحظ.

سجلت الجزائر خلال العقد الأخير، وبشكل يبدو متناقضا، صـعودا مـذهلا لفئات معينة من النساء. هذا وتختلف بشكل عام، الصفات الشخصية لهذه الأجيـال الجديدة، اختلافا جذريا عن الصفات الشخصية الخاصة بالأجيال التي سبقتها0 كما تتميز هذه الأجيال التي استفادت بشدة من سياسـة التوسـع المكثـف للالتحـاق بالمدارس، بمستويات رفيعة من الثقافة، وبتراجع كبير في سن الزواج لأول مرة، وبانخفاض جذري في معدل الإنجاب، وقد تم إحرازها جميعا في مدة قصيرة جـدا من الزمن0

استثمرت هذه الأجيال نفسها وبنجاح باهر، مع الأخذ فـي الاعتبـار طبيعـة وخواص الاقتصاد الجزائري، في عدد من المجالات التي يبدو لنا أن أكثرها تعبيرا وتمثيلا هو مجال المهن الطبية0 إن طريقة معالجة الموضوع من خـلال النـوع الاجتماعي، التي تميل إلى أن تفرض نفسها كرؤية مجددة لمواقع وأدوار النساء في المجتمع وفي الاقتصاد، تؤكد بإصرار على درجة "التمكين" (القدرة علـى اتخـاذ القرار)، التي ينجحن في تحقيقها0 وإذا كان لا يمكن لهذه الفكرة أن تتطـابق مـع مفهوم الصفوة، فهي تدعونا بدرجة أكبر إلى التفكير فيها بطريقة خاصة بالنسـبة

---

*مدير البحث / كريـــــــــــاد

للنساء0 هذا ويرتبط ما سبق بشدة بالموضوع، ولاسيما أنه قد تم التحقق من تطور محسوس في موقف السلطة السياسية، التي لم ترق السيدات إلى مواقع قيادية هامة فحسب، لكنها أيضا (وبخاصة؟) تدعم نشاطا أساسيا، وهو إعادة النظر في المواقع التي تشغلها النساء، من خلال خطة "نوع اجتماعي" في طور الإعداد حاليا[1] كمـا أن هناك حملة غير مسبوقة من قبل الأحزاب السياسية من أجل انضمام نوعية من النساء مختلفة عن تلك النوعية التي كانت تنتمي إليها النصيرات التقليـديات لهـذه الأحزاب، وتنتمي كذلك إلى فئات مختلفة من الصفوة0

سوف نحاول من خلال هذا الإسهام في بلورة الأفكار فيما يتعلـق بالصـفوة، إظهار حداثة الفكرة وإبراز الخواص الهامة لحركة تأنيث هيكـل مهنـي رمـزي ،ينتمي هو نفسه بشكل إجمالي إلى نموذج من الصفوة ، بالمعنى الأكثـر شـمولا والأكثر بساطة للكلمة0

إننا نقوم بتحليل هذا التأنيث المكثف للعاملين في مجال الصحة بالجزائر، كأحد المظاهر الأكثر تعبيرا للتحديث، والتي تقررها، وتسلم بها، وتقودها الدولة القومية لما بعد الاستعمار.

وفي النهاية سوف نتمسك وبأسلوب أكثر خصوصية، بمحاولة كشف وإبـراز العناصر الأولى الخاصة بهذه المهن التي تبدو في جوهرها كصفوة، حتى بالنسـبة لنفس هذه المهن0

I- موضوع الصفوة : مسألة جديدة في الجزائر

أخذا في الاعتبار الأفكار النظرية والتطبيقات منذ الاستقلال، سـوف يتبـين بسرعة أن الحديث العلمي والسياسي بصدد الصفوة، هو في الواقع حديث قريـب العهد0 ليس ذلك الأمر فجائيا، إذ إنه يتطابق مع اسـتنفاذ الحـديث والممارسـات الشعبوية التي ميزت الجزائر المستقلة لعهد طويل لكن بعيدا عن ظاهرة التشبع من فكرة ومن خطاب قد أصبحا غير ذي موضوع؛ لأنهما قد فقدا بالتدريج كل سـمة تساعد على الكشف، ويمكن لفت النظر إلى عدة عوامل تفسيرية:

يفسر تاريخ الجزائر المضطرب والبائس، بوضوح، عدم القدرة على التعبيـر التي تمكنت مما تبقي من هذه الأقلية من الصفوة سواء القديمة أو الجديدة0

---

[1] أصدر وزير الصحة والإسكان، بتأييد من أعلى السلطات، وبتمويل البرنامج الإنمـائي للأمم المتحدة، دراسات تشخيصية هي الأساس لعناصر الاستراتيجية الجاري إعدادها.

وفي الواقع أن هذا التاريخ يتسم بالوصمة الثلاثية التالية:

- استعمار طويل الأجل و شرس، ليس فقط ناف للهوية الشخصية الجزائرية، لكنه أيضا مدمر للصفوة التقليدية ولآليات إنتاجها0

- حرب استقلال دامية وضارية ومخربة للصفوة وخاصة السياسية؛ كما أن هدم بنية الجزائر ونزع إطارها الاجتماعي، قد وصلا إلى درجة مغالى فيها0

- فترة ما بعد الاستقلال، شعبوية واشتراكية ونافية بالتالي في جميع المجالات لكل فكرة عن الصفوة0

يتبين في غضون هذه الفترات الثلاث، حتى إذا كان ذلك بطريقـة مختلفـة، الاختفاء العنيف أو التدريجي (تقريبا) والمكثف في جميع الحالات، للصفوة التـي كانت قد تكونت بالتدريج0 كما أن جزءا من الصفوة التي تمت تصفيتها ماديا و/أو معنويا، وفقا لكل حالة ولكل فترة، كان نصيبه النفي أو الإبعاد، أو تم وضعه فـي قالب وظيفي يساوي بشدة بين الجميع0

وبعد الاستقلال مباشرة، ترك العجز الكمي والسياسي والاجتماعي ولاسـيما الأيديولوجي- لكل ما يمكن أن يتشابه من قريب أو من بعيد مع الصفوة أيا كانـت طبيعتها- الساحة خالية لخطاب ولممارسات مناهضة للصفوة0

نتج هذا أيضا بشدة عن طبيعة الفئات السياسية والاجتماعية التي كانت تسيطر على السلطة السياسية، وخاصة خلال الفترة الانتصارية لاشتراكية على الطريقـة الجزائرية، تتغذى بوفرة على العائد البترولي وعلى جدال متمركس يشكل روايـة بديلة وقوية وفريدة لشعبوية متفاقمة0

بعد كل ما قيل، ما هو المقصود بالصفوة؟

ترجع هذه الكلمة بالمعنى الأكثر شمولا إلى أشخاص يتميزون عـن جمـوع السكان بصفات خاصة تضعهم موضوعيا وذاتيا على رأس طبقات المجتمع، والذين بالتالي يعملون بشكل من الأشكال كمجموعة اجتماعية مسيطرة تقريبا، سواء بشكل عام (صفوة سياسية ودينية وفكرية) أو في مجال نشاطها الخاص (صفوة مهنية)0

إنهم وفقا لكل حالة، موضع حب وتقدير واحترام 000أو رفض من مجتمعهم.

إنهم على كل حال المبدعون، وعند الاقتضاء الحراس الأمناء، على عدد مـن معايير السلوك الاجتماعي ولعدد من القيم المنصوص عليها بوضوح0

هذا وسوف يتم بشكل أكثر دقة، تمييز الصفوة التـي يمكـن وصـفها بـ ـ "المطلقة"، مثل الصفوة السياسية أو الدينية، وصفوة أكثر "تخصصا" ومحددة بشكل جيد مثل النخبة المهنية0

وتكون هذه الصفوة، وفقا لكل حالة، عاملا مقاوما للتجديد بل وعامل تصـلب أو عاملاً ديناميكياً، ومحركاً لتغيير اجتماعي موجه إيجابيا بشكل جيـد0 وتتوقـف بشدة طبيعة التغيير الاجتماعي واتجاهه في بلد معين، على طبيعة ونوعيـة هـذه الصفوة0

يتضح جيدا من كل هذا، أنه بعيدا عن تخصصها وعن تفردها، فإن ما يبـدو أنه يميز الصفوة هو قدرتها على التأثير على المجتمع جوهريا من خلال قوة نماذج السلوك التي تقدمها لهذا المجتمع، ومعايير السلوك التي تبثها0

كذلك وفي أكثر الأحيان، نجد أن إشراكها الفعال والـواعي فـي عـدد مـن "السياسات" و"الحركات".

و"الأنشطة" إلخ000 هو الذي يضعها في المقدمة0 وبناء عليه تكون في أكثـر الأحيان في موقع الريادة0

إذن فهي، في هذا الاتجاه، الممثل والشعاع الموجه للتغيير الاجتماعي الـذي تدفعه بأسلوب واع ولاسيما بطريقة مبتكرة في تطور مجتمع واقتصاد محدد علـى المدى الطويل0

II - المهن الطبية: صفوة مهنية خاصة

1- صفوة تكونت عن طريق الضغط

جزء كبير من الصفوة التي ظهرت في العقود الأخيرة، إن لم يكن كلها، لـه طبيعة مختلفة جوهريا عن تلك التي نتجت عن آليات المجتمع "التقليدي" الاجتماعية والاقتصادية0 وتنشأ تلك الصفوة بقدر كبير عن النشاط وعـن سياسـات دوليـة متعمدة، والتي تعتبر الصفوة "منتجها الثانوي" بطريقة لاإرادية000 وهي على كل افتراض، لا توضع أبدا بوصفها هدف، حيث يكون الأخير هو خلق "وظائف"0

هناك سياستان قطاعيتان خصوصيتان عند قاعدة إنتاج القدرة البشرية، يشكلان أحد الركائز الأكثر قوة لتكوين الصفوة ذات الطبيعة المهنية، بالمعنى العام والمحصور للكلمة0 وهما سياسة التعليم والسياسة الصحية0 والتقاءهما ينتج عنه ميلاد وتطور هيكل قوي من المحترفين في مجال الصحة0

غير أن هذه المهن تتميز تماما عن كل المهن الأخرى، بعدد مـن الخـواص القوية التي يمكن أن تشكل واحدا من أهم فرص الارتقـاء الاجتمـاعي والمهنـي للنساء في الجزائر0 وحيث إنها قد نتجت عن دراسات جادة وشائعة جـدا وبـلا تفريق أو تمييز، فهي تتكون من "الكادر العالي"، رفيع المستوى، الذي يتناسب بشدة مع الطموحات النسائية العالية للترقي في الجزائر0

لقد نجحنا في معرفة أسباب الصورة السـلبية والنمطيـة للوضـع النسـائي وللمجتمع الجزائري المستمدة من الاعتبار الوحيد لمعدل النشاط النسائي الإجمالي، مع اقتراح "إعادة جديدة للنظر على الأنشطة النسائية"0 (أوفريحة، 2000، 2002، ب)0 وبعيدا عن الانتقادات المنهجية والمعنوية والمثالية التي نعبر عنها فيما يتعلق ببناء هذا الدليل المصطنع، فإننا نعيد وضع هذا المعدل ومدلوله في سياق النشـاط الملموس للاقتصاد الجزائري، والمشكل من خلال اختيارات من سياسات اقتصادية أوسع، والتي تحدد مظهره العام بلغة الاستخدام كحجم إجمالي بقدر ما هو هيكلي0

2- صفوة شديدة الأنوثة

أ - حركة مكثفة

التوظيف النسائي الذي اتسع في الجزائر، له طبيعة ثنائية، مع بروز واضـح للأنشطة عالية التأهيل0 كما يتضح أن النساء العاملات أكثر تأهيلا من الرجـال، وعلى مستوى من التعليم أعلى للغاية0 وقد احتلت النساء بالتدريج عدداً من المعاقل المهنية التي كان يشغلها الرجال حتى ذلك الحين (أوفريحة – طلحيت)0

كانت واحدة من أفضل الطرق التي اختارتها الفتيات، هي غزو "قلعة" الطب، ويبدو أن الدراسات الطبية قد شكلت الفرصة الأنسب لتقدمهن المهني والاجتماعي منذ الاستقلال0 بمعنى أنه يبدو أنهن قد وجدن مجـال تفضـيل لإثبـات أنفسـهم بوصفهن نساء وعاملات على السواء0 غير أنه خلافا لما كان متوقعا، فإنهن لـم يعملن كممرضات بل كطبيبات وصيدلانيات وجراحات أسنان سواء فـي القطـاع الحكومي أو في القطاع الخاص0 نتج عن هذا أن معدل تأنيث هيكل الممرضات قد ضعف نسبيا، بالمقارنة مع نظيره في البلاد المتقدمة0 ويثير هذا مشـاكل حقيقيـة حتى على مستوى المستشفيات، ولاسيما في تخصصات معينة حيث تفضل النسـاء التعامل مع نساء مثلهن (أمراض النساء ، رعاية الأمومة والطفولة000).

كذلك لم ترغب الأسر الجزائرية بشكل مكثف، في أن تصبح بناتها ممرضات في المستشفيات، كما لا يبدو أن الفتيات أنفسهن قد أبدين رغبة قوية جدا في الانضمام إلى هذه المهنة0 غير أن هيكل العون العلاجي كان مؤنثا بنسبة 39% في عام 1993 ، وبنسبة42.5% في عام 1997.

كما كانت تبلغ مجموعة الموظفين الإداريين هناك في هذا التاريخ نسبة 43%0 لكن بينما تبلغ نسبة العمالة النسائية 50% في مجموع العاملين الفنيين رفيعي المستوى (مثل: المهندسين المعماريين، والمهندسين، والإعلاميين)، فإن هذه النسبة كانت 31% فقط في عام 1997 بالنسبة لموظفي الخدمات بلا تدريب0

ومع ذلك فإن الحدث الأجدر بالملاحظة يتشكل من خلال درجة التأنيث المرتفعة لجميع هياكل المهن الطبية، التي شغلتها النساء بنسبة أكثر من 50% في عام 1995 و أكثر من 53% في عام 1997. وإذا كان قد تم الوصول إلى التعادل بالنسبة للأطباء في 1997، فإنه قد تم تجاوزه بدرجة كبيرة بالنسبة لجراحي الأسنان (63% في عام 1995 و 69% في عام 1997)، وبصفة خاصة الصيدلانيات (66% في عام 1995، و69% في عام 1997)، وهما المهنتان الطبيتان اللتان تقترنان كثيرا بالنساء في الجزائر0

جدول رقم 1: تطور معدل تأنيث العاملين في مجال الصحة

-	1995	1996	1997
الأطباء	45.6	46.6	49.7
أطباء الأسنان	63	64	66
الصيادلة	66	66	69

والأطباء العموميون (51.7% من النساء في عام 1997 مقابل 47.7 في عام 1995)، وكذلك الأطباء المتخصصون (49.7% في عام 1997 مقابل 44% في عام 1995) هم أيضا كثيرا ما يكونون في الوقت الحالي من النساء بقدر ما يكونون من الرجال، في حين أنه عند الاستقلال، لم يكن عدد الطبيبات في الجزائر يتعدى الخَمس طبيبات0 يتبين من هذا الواقع أن جميع معدلات التأنيث لازالت في

صعود قوي، وهي توشك أن تصبح أكثر من ذلك عندما تتبـين الأعـداد الحاليـة للطالبات في الدراسات الطبية (أوفريحة 2000)0

ب) حركة تصيب جميع أقاليم الجزائر

لقد أدى التأنيث التدريجي للمهن الطبية إلى الوصول للتعادل بالنسبة للأطباء، لكنه قد تم تجاوزه بالنسبة لأطباء الأسنان والصيادلة0 وهو لم يتم إحرازه في وقت قصير نسبيا فحسب، بل إنه قد انتشر على نحو لافت للنظر عبـر كـل الأقـاليم القومية. ويشير هذا إلى تجانس مؤكد للمجتمع في هذا الشأن، وهذا ما تشير إليـه بوضوح النسب المئوية المحسوبة في كل ولاية0

غير أنه يلاحظ أن معدل التأنيث ليس الأكثر ارتفاعا في الجزائر العاصـمة، كما يمكن توقعه، لكنه في بومرداس، وتيبازا، وقسنطين، حيـث لا تحتـل مدينـة الجزائر سوى المركز الرابع في هذا الشأن؛ أما وهران ثاني مدن البلاد، فتحتـل المركز السابع عشر، وعنابة المدينة التالية (والتي من المفترض أنها أحـدث مـن قسنطين)، تحتل المركز العاشر0 وفحص الجدول الذي يوضح ترتيب الولايات من حيث معدل ونسبة التأنيث، يثير الشك حول الكثير من الأفكار المتناولة فيما يتعلق بدرجة "التحديث" التي بلغتها النساء في مختلف أقاليم البلاد 0

بلغ معدل التأنيث في مجال الطب، في عدد من القطاعات الصحية في ولايات الشمال نسبة 80% في عام 1995، وهو إجماليا بنسبة 50.2% بالنسبة للأطباء و 63% بالنسبة لجميع المهن الطبية ولمجموع القطاعات الصحية، وبنسبة 49% فيما يخص المؤسسات المتخصصة بدرجة عالية، وبنسبة 45% بالنسبة للمراكز الطبية الجامعية0 وفي عام 1997 بلغ عدد الولايات التي سجلت معدل للتأنيث يساوي أو يزيد عن 50%، 17 ولاية من 48 أي أكثر من الثلث، وأما عدد الولايـات التـي يبلغ فيها هذا المعدل أو يزيد عن 45% فهو 19 ولاية0 غير أن المعدل الأخيـر يتغير بين الطرفين المتمثلين فـي ولايـة بـومرداس (67% و 72%) وولايـة تيسمسيلت (23%)0 والأمر الأكثر دلالة على تأثير القوى المحركـة الاجتماعيـة الجديدة، هو أن معدلات التأنيث كبيرة في جميع الولايات بلا استثناء0 ويـنخفض هذا المعدل إجمالا بدرجة أكبر في الجنوب وفي الهضاب المرتفعة0 غير أنه يمكن إيجاد ولايات يتعدى فيها هذا المعدل نظيره في ولايات معينة في الشمال، بما أنـه قد بلغ 57% في عام 1997.

وهكذا وبالتالي فإن السيدات وحتى الآنسات، لا ينفرن قـط مـن قبـول أي وظائف بما في ذلك في أقصى الجنوب، وهو ما لم يكن ممكنا بالقطع منذ بضـعة سنوات فقط0 والجداول المختلفة التي تبين معدلات التأنيث بحسب الولايات ووفقـا للهياكل المهنية المختلفة، واضحة جدا في هذا الصدد. كما يثبت التصنيف من حيث الأقاليم الجغرافية الكبرى، وبطريقة أكثر واقعية، حقائق جديدة تتعلق بهذا الشأن0

ج- حركة تشمل قمة التسلسل الطبي

لم تعد المؤسسة الوقورة التي تمثلها المهنة الطبية الجامعية نفسها، حكرا على الذكور0 فالصعود النسائي فيها جدير بالملاحظة ولافت للنظر، أكثر منه فـي أي نظـام آخـر0 حتى إذا لم تكن نسبة الطبيبات اللاتي حصلن على لقـب أسـتاذ غير 23% - وهو شئ لافت تماما للنظر إذا نظرنا مليا إلى المدة القصـيرة مـن الزمن التي استغرقنها في الوصول إلى هذه المكانة- فقد كن يمثلن 28% من هذا الهيكل الموقر والرمزي في عام 1997.

يبدو أن الدراسات والمهن الطبية قد شكلت عن جدارة، الفرصة لرفع المستوى المهني والاجتماعي للجزائريات منذ الاستقلال0 كما أن القوى المحركة الاجتماعية نفسها قد رفعت من أهمية تأنيث المهن الطبية، بما في ذلك أقسامها الأرفع والأكثر تخصصا، مع دفع الفتيات بدرجة أقل نحو المهن الطبية المساعدة0 هذا وقد شـكل الموقف المناصر بجرأة لتحسين وضع المرأة واحداً مـن أقـوى آليـات انتشـار التحديث والتقدم0 إن النساء قد استثمرن أنفسهن في هذا القطاع، كمـا اسـتثمرنه لصالحهن بسهولة شديدة، لاسيما وأن ممارسة الطب لم تمثل مجالا خاصا بالذكور في عيون المجتمع الجزائري (أوفريحة، 2000 و 2002)0

د) مع استمرار مشاركة المنزل في العناية بالصحة

غير أنه إذا كانت النساء في الجزائر تساهمن بقوة في بناء الأوضاع الصحية بشكل صريح وواضح على أثر التأنيث المكثف لممارسي العـلاج الطبـي، فـإن دورهن في هذا الشأن لا يتوقف عند هذا الحد0

إنهن يساهمن فيه أيضا وبشكل جوهري، لكن بطريقة ضمنية وغير صريحة، وخاصة نتيجة للدور الهائل الذي يلعبنه في تحمل جميع أفراد العائلة المرضـى0 وهذا هو على الأخص الوضع بالنسبة للأشخاص الذين يقيمون في المستشـفيات:

زيارات عديدة، تزويد بالغذاء والملبس000دعم نفسي كبير0 لكنه أيضـا الوضـع بالنسبة لجميع أفراد الأسرة وخاصة الأطفال الذين لهم ثقل ديموغرافي كبير، لكنه أيضا وبخاصة، ذو علاقة بعلم الأوبئة، في الجزء المتمثـل فـي جميـع النسـب المرضية0

هكذا إذن، لابد من إضافة النشاط الخفي للنساء بوصفهن نساء، إلى النشـاط المنظور للنساء بوصفهن ممارسات للمهن العلاجية، في بلـد يكثـر فيـه الخلـل الوظيفي والعجز داخل نظام استشفائي عام شاق، وبه تقاليد قديمة وراسـخة منـذ زمن بعيد للعناية بالمرضى من خلال الأسرة وخاصة النساء0

III – الطب وتحديث المجتمع

وهكذا إذن استثمرت النساء في الجزائر بوجه خاص، المهن المرتبطة بصحة الإنسان : الطب، الجراحة، طب الأسنان، الصيدلة0

1- انتشار الطب كحركة تحديث

لقد بلغت النساء في الجزائر في وقت قصير وتجاوزن فـي حـالات معينـة (الصيدلة)، التعادل مع الرجال، كذلك تحصلت النساء هناك، وبشكل معبر، علـى مراكز قيادية

إنها بالتأكيد مهن سامية ذات مضمون فكري وعلمي قوي، لكنها تشكل بخاصة إحدى فرص التحديث التي تمنحها الدولة القومية الأهمية وتسلم بها0

عندما تكون هناك معرفة بدور الصفوة الطبية في مسيرة تحـديث المجتمـع الجزائري، لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه النساء الممارسات لهذه المهنـة فـي إعادة التشكيل الضخمة للسلوك الاجتماعي فيما يتعلق أولا بالوصول إلى العـلاج والانتفاع به من ناحية، وثانيا بالتغير المفاجئ في الموقف من كثرة الإنجاب مـن ناحية أخرى0 والحال أن كل منهما يؤثر على السواء في كمية ونوعيـة السـكان المهيأين0 ويؤثران أيضا في سلسلة بأكملها من المواقـف الاجتماعيـة، وكـذلك المواقف في مواجهة سلسلة من مشاكل المجتمع0

إننا في هذه الوثيقة نعتبر كصفوة، لا فقط النسبة الصـغيرة الرفيعـة الطبيـة الجامعية التي تعتبر كأفضل ما يوجد في المهنـة أو أكثـره تميـزا، ولا بعـض

الطبيبات المتخصصات المقاتلات، وإنما بدرجة أكبر، الأقلية النشطة بل والمتطرفة في مهنة الطب0

في الواقع إنه في الأقلية الأكثر رقياً، تتصرف النساء كجامعيات و/أو كباحثات من نوع خاص يضاف إلى هذا أنه لا يعرف طبيعة سلوك وتصـرفات الطبيبـات المتخصصات0

لقد نزعت الطبيبات، من هذه الفئات العليا، بصـورة عامـة، إلـى تكييـف أوضاعهن مع أوضاع زملائهن الذكور، هذا إذا لم يـتم التهافـت علـيهن مثـل زملائهن من الأطباء، من خلال حركة البحث الدولية والشبكات التي يجدن أنفسهن مرتبطات بها.

من الضروري إجراء تحقيقات دقيقة في هاتين الظـاهرتين لمعرفـة كيـف يخضعن لهذا السلوك النمطي، وكيف ولماذا يستبعدن أنفسهن (عند الاقتضاء).

2- "المجددات" في المهن الطبية: فئة خاصة من الصفوة

غير أنه من الأيسر كشف نشاط وخطاب وحديث وسلوك الطبيبات اللاتي استحوذن على عدد من المواضيع الرئيسية، حيث إنهن قد انطلقن إلى أنشطة حاسمة، هزت المجتمع الجزائري ومواقفه بعمق.

لقد كن الأساس لسياسات خاصة في شأن الصحة والسكان. ما أنعشن بـرامج معينة تتمحور على مسألة أو أخرى خاصة بالصحة العامة.

الحق يقال إنه قد تمت إثارة الكثير من هذه المواضيع عن طريـق منظمـات دولية، ولكنهن نقلنها إلى المجال الداخلي عندما وجدن ذلك يناسـب طموحـاتهن العميقة.

إذا كانت الطبيبات قد طورن إجماليا وفقط من خلال مجرد وجودهن المكثف على الساحة في مراكز الصحة والمستشفيات، إلخ000 تصرفات ومواقف جمـوع السكان إزاء الطب والموت والوصول إلى الرعاية الطبية، فإن عدداً منهن خلافـا لذلك، يتمتع بالفاعلية بوجه خاص على مستويات معينة، وفـي نشـر عـدد مـن المواقف الجديدة.

أ- تأنيث الهيكل الطبي: الوصول إلى العلاج والاستفادة منه

من المعروف أن بداية مرحلة الاستعمار تتسم بالرفض المـزدوج للمدرسـة وللمستشفى، (ي. تورين 1971). إن الانقباض الأولـي إزاء الأمـاكن الرئيسـية المنتجة والمثمرة للهوية المادية والفكرية، قد تغير تدريجيا بالتأكيـد علـى مـدار الأعوام، لكنه لم يكن أبدا كاملا.

ويتعلق هذا بالتأكيد بحقيقة أن السلطات العامة في ذلك الزمان لم تكن تنشـر إلا ما هو ضروري بمعنى الكلمة، للحفاظ على الصحة وللوقايـة الجماعيـة مـن الأمراض، لكنها لم تستطع أن تحقق هذا إطلاقا0 فالجزائريون في ذلك الحين كانوا يتمسكون في كثير من الحالات بموقف متحفظ بل وعدائي بلا مواربة، إزاء كل ما يبدو عندئذ غريبا بشكل جوهري، بل وغير مألوف بالنسبة للممارسـات الطبيـة الرائجة حينئذ، المستمدة سواء مما كان يتبقى من التراث الطبي العربي القـديم، أو مـن المعرفة التجريبية التقليدية والتي تعتمد على النباتـات الطبيـة والمنتجـات الطبيعية.

يمكن أن تضاف إلى هذا حقيقة أن الجزائريين كانوا مستبعدين تقريبـا مـن الدراسات الطبية: الطويلة، والمكلفة، والانتقائية بشدة، والتي لم تكن تلتحـق بهـا سوى أقلية صغيرة جدا منحدرة غالبا من أوساط ميسورة0 أمـا بالنسـبة للنسـاء فالمسألة لم تكن مطروحة للمناقشة. وعند الاستقلال لم يكـن عـدد الجزائريـات الطبيبات يزيد عن أربع أو خمس.

غير أنه إذا كان قد حدث انقلاب جذري في المواقف تجاه الطب والصحة من قبل الدولة عند الاستقلال، فإنه لم يكن في البداية يخص سوى الرجال.

إن سياسة تحويل كل شئ إلى جزائري المتبعة عندئذ، كانت تسعى إلى "تأميم" هيكل يتميز بشدة من خلال الحجم، والأهمية، وتنوع التعاون الأجنبي، والذي تبادل المكان مع هيكل فرنسي اختفى فجأة في عام 1962.

كانت الأجيال الأولى من النساء اللاتي تعلمن بالمدارس، تتجنب غالبا التعلـيم العالي الطويل أكثر مما ينبغي، والذي كان يبدو متعارضا مع الـزواج، ولاسـيما كثرة الإنجاب في الأسرة كبيرة العدد، ومع اختفاء الآليات الاجتماعية التي تأخـذ على عاتقها هؤلاء الأطفال وعدم استبدالها بإجراءات أحدث (أوفريحة، 2002، أ).

إن الانقلابات المسجلة في شأن الأوضاع الشخصية للنساء: (مستوى التـردد على المدارس، تراجع سن الزواج، انخفاض معدل الإنجاب)، هي أسباب (ونتائج؟)

لاتجاههن جملة إلى هذا المجال المهني الخاص جدا، والـذي يسـتلزم مجموعـة دراسات مدرسية وجامعية طويلة الأمد.

إن التغيير في الموقف بخصوص الوصول إلى العلاج الطبي والانتفاع به من قبل السكان، سوف يكون أكثر تدرجاً بالرغم من الاندفاع الملاحظ في وقت معـين عنـد تشريع مجانية العلاج الطبي (مع أنه لم يكن يخص إلا فئـات معينـة مـن البشر).

في الواقع إن هذا التغيير مشروط بموقف وسلوك النساء بالنسبة للعلاج الطبي والحصول عليه، فبعيدا عن واقع أنهن يشكلن نصف تعداد السكان، فـإن حـالتهن الصحية وعملية الولادة وتبعاتها، تستلزم المزيد من العناية0 هـذه هـي الحقيقـة ولاسيما أنه قد تم إخضاع عملية الولادة للتطبيب بواسطة سياسة منتظمة للإغـراء بالولادة في المستشفيات0 وقد تم أيضا تحريك هذه السياسة بشدة بواسطة النساء0

الأكثر من هذا أن النساء هن اللاتي يصاحبن الأطفال إلى خدمات PMI التي تم إدخالها بتوسع في جميع أقاليم البلاد، وبشكل أكبر لدى الطبيـب0 باختصـار، يأخذن على عاتقهن مباشرة وبطريقة غير مباشرة، الوصول إلى الأطبـاء وإلـى العلاج بالنسبة لمعظم أفراد العائلة المرضى.

التأنيث التدريجي لأصحاب المهن المتعلقة بصحة الإنسان، ومسألة التعامل مع طبيبة، وخاصة في ظل نظم معينة (أمراض النساء)، وفي حالات معينة، قد شجع التغير في الموقف والسلوك إزاء الوصول إلى العلاج الطبي والانتفاع به0 ويظهر هذا بوضوح من خلال تحقيق E.A.SME في عـام 1992، وعلـى الأخـص MDG 2000.

ب- تأنيث الهيكل الطبي، وسياسة تنظيم الأسرة، والتغير في الموقف من الإنجاب

سجلت الجزائر منذ عام 1986 تغيرا جذريا في الموقف من الإنجاب الذي يعبر عن نفسه من خلال انخفاض جذري في الأرقام البيانية المصطنعة الخاصة بالإنجاب.

ترتبط غالبا الدوافع المفترضة لهذا التغير بالنسبة للإنجاب، سـواء بأسـباب تتعلق بأشكال الحياة الاجتماعية الذاتية، وتراعي عندئذ الخواص الشخصية واسعة النطاق للنساء في سن الإنجاب، أو لأسباب اجتماعية كلية سواء أكانت اقتصـادية و/أو ثقافية.

ومن بين العوامل المتاحة بل والمعجلة للمسيرة، يصنف عادة انتشـار تقـديم وسائل منع الحمل الذي أجاز وواجه أو أظهر طلباً كامناً أو واضـحاً علـى هـذه الوسائل وفقا لكل حالة.

والحال أن سياسة تنظيم الأسرة قد تم إطلاقها وتنفيذها ومتابعتها بدقة بواسطة طبيبات (حتى إذا شاركت في هذا فئات أخرى من المهنيين) يشاركن فـي دوائـر اتخاذ القرار، واللاتي اعتمدن في هذا المجال على طبيبات الصحة العامة.

يمكن القول إن هذه السياسة المتبعة بهمة خلال العقد الأخيـر قـد سـاهمت، وبدون أن تكون هي الدافع إلى التغيير، في الإشعار بهذا التغيير، وذلك من خـلال إشاعة ونشر نموذج لسلوك منظم ويؤدي إلى قلة الإنجاب.

بنفس الطريقة المتبعة فيما يتعلق بسياسة الإغراء بالولادة فـي المستشـفيات، يمكن أن يقال إنه بالنسبة للطبيبات وخاصة اللاتي جعلن من أنفسهن مدافعات عن هذه السياسة وداعيات لها، يتم إدراك هذه السياسة كسياسة **تقدم** اجتمـاعي أكيـد، ووسيلة صريحة **لتحديث** المجتمع الجزائري.

يمكن افتراض أن سرعة انتشار النماذج الجديدة للسلوك في مجموع الظواهر التي تحدد الولادة والوفاة، وبالتالي نسبة المواليد وعدد الوفيات، ترجـع بدرجـة كبيرة إلى حقيقة أن النساء وخاصة الطبيبات منهن، قد أدركنها كوسـيلة لتحـديث وتطوير المجتمع. وقد تقدمت مجموعة النساء الجزائريات بهـذه السـرعة وهـذه القوة، لأن هناك **خطاباً ونماذج نسائية.** ولاسيما وأن نسبة مئوية آخذة في الارتفاع من الأسر الجزائرية قد أنبتت طبيبات وذلك من خلال دفع بناتها للانضمام إلى هذه المهنة.

الباب الخامس:
النخـــــــبة والطبـــقة

الفصل الخامس عشر

تحولات النخبة الزراعية فى الريف المصرى

دراسة حالة لأثر قانون الإيجارات الزراعية على كبار الملاك

فى قرية مصرية

أشرف حسين*

يكاد يكون التاريخ الاجتماعي والسياسي لمصر المعاصرة منذ توطيد نظام الملكية الزراعية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر، انعكاسـا لتـاريخ تعاقـب النخـب الزراعية التي كانت تسيطر على الريف المصري.

فرغم عملية التحضر الواسع التي تسارعت في النصف الثاني من القرن العشرين، مازال أكثر من نصف السكان يعيشون في مناطق ريفية، صـحيح أنهـم أصـبحوا لا يعتمدون بالكامل على الإنتاج الزراعي في معيشتهم إلا أنهم مرتبطـون بصـورة أو بأخرى بعملية الإنتاج الزراعي وبالحياة الاجتماعية والسياسية في القرية المصرية.

تهدف هذه الورقة كما يتضح من عنوانها إلى دراسة تحولات النخبة الزراعيـة المصرية على المستوى القومي مستعينة بدراسة حالة على قرية مصرية مـن قـرى الصعيد في مصر.

لكي نحدد موضوعنا بصورة أدق، فهذه الورقة تركز في قسمها الأعظم على تلك التحولات الجارية المتوقعة والناتجة عن تعديل قانون الإصلاح الزراعي لعـام 1952 بالقانون 96 لسنة 1992 والذي هدف إلى تعديل العلاقات الإيجارية التي رسخها قانون الإصلاح الزراعي محلا محلها علاقات إيجارية جديدة قائمة علـى تحريـر العلاقـة الإيجارية وإخضاع الأرض الزراعية بصفة نهائية لقانون العرض والطلب مثلها مثـل

---

* بـاحـث مصـرى

أي "سلعة" أخرى.

إشكالية البحث:

هناك عموما رأيان تم التعبير عنهما بخصوص الآثار المحتملة لتحـرر العلاقـة الإيجارية في الريف المصري فهناك التصور اللينيني التقليدي لطريق تطور الرأسمالية الزراعية والذي يتنبأ باختفاء المزارع الصغير والمتوسط. من هنا فإن عودة الأراضي المستأجرة إلى كبار الملاك قد تقود إلى نوع من تركز الأرض الزراعية فـي أيـدي هؤلاء الملاك الكبار الذين سيزرعون أرضهم على الذمة باستخدام العمل المأجور الذي أصبح رخيصا بسبب طرد أعداد واسعة من المستأجرين الصغار وعدم قدرة القطـاع غير الزراعي على دمجهم في تطور صناعي ذي شأن (Bush 1998 P:99) علـى الوجه الآخر ومن موقع أيديولوجي مختلف يحاجج البنك الدولي بأن تحريـر الأرض التي كانت مجمدة/ مستأجرة قبل القانون وطرحها في سوق تجـارة الأرض سينشـط حركة البيع والشراء في القرية المصرية مما يسمح لكبار الملاك بشراء الأراضي من صغار الملاك.

أيضا فقد يمكن أن ينشأ من نظام الإيجارات الجديد طبقة مقاولية من المـزارعين الأغنياء أو تسميهم أدبيات البنك الدولي "بالفلاحين التقدميين" الذين سيقومون باستئجار قطع متوسطة من الأراضى من الملاك الكبار وزراعتهـا بمحاصـيل نقديـة عاليـة الإنتاجية تساهم في عملية تحديث الأساليب الإنتاجية في الزراعة ودمج مصر بصورة أعمق في السوق العالمي.

في هذا السياق فقد اعتبر البنك الدولي القانون "خطـوة فـي الاتجـاه الصـحيح" (World Bank 1993: 33). لقد كان النقد الرئيسى من البنك الدولي الموجه لنظـام تجميد إيجارات الأراضي يقوم على المنطق التالي:

حيث إنه لا يوجد حوافز للملاك لكي يؤجروا أرضهم للغير بسبب انخفاض القيمة الإيجارية للأرض، فإنهم اختاروا بدلا من ذلك أن يزرعوها بأنفسهم بطريقة لا تحقـق العائد الأقصى من الأرض.

من المفترض إذا أن تحرير الإيجارات الزراعية سيقوم بنقل حيازة الأرض مـن "الفلاح التقليدي" مالكا كان أو مستأجرا إلى "مزارع مقاول" يقوم بتخصيص المـوارد بصورة أكثر كفاءة.

بلغة أخرى قد يساهم هذا التحرير في تغيير طبيعة "النخبة الزراعية" "التقليدية" إلى نخبة أكثر حداثة على مستوى الفنون الإنتاجية. نخبة لا تنتج للكفاف أو لمجرد تـدعيم سلطتها في القرية عبر ملكيتها للأرض بل تسعى لكي تعظم باستمرار عائـد الأرض، تقوم بتطوير وسائل الإنتاج بصورة منتظمة (إذا اسـتخدمنا لغـة البيـان الشـيوعي لماركس)، تقوم بالتخصص في محصولات أكثر ربحية تنتج للسوق العالمي.

إذا مددنا هذا المنطق الليبرالي على استقامته إلى الحقل السياسـي، هـذه النخبـة الزراعية وبسبب عدم اعتمادها على سلطة الدولة في استخراج العائد الاقتصادي (حيث لا تحتاج إلى رشوة موظفي الدولة للتهرب من نظام الدورة الزراعية الـذي أُلغـي أو الحصول على ائتمان رخيص) قد تخلق فضاء لمجتمع مدني في القريـة قـائم علـى علاقات "تعاقدية حرة" في البيع والشراء وإيجار الأرض وتسويق الحاصلات الزراعية، وذلك بعد إلغاء دور الجمعية التعاونية المسيطر عليها من قبل موظفي الدولة بالتحالف مع الفلاحين الأغنياء (كما سيلي شرحه) في تسويق الحاصلات الزراعيـة والتوريـد الإجباري لمحاصيل بعينها بأسعار إجبارية منخفضة وفقا لهـذا المنطـق أيضـا فقـد تترعرع طبقة من الفلاحين ذوي الملكية المحددة الذين أصبحوا قادرين لأول مرة على الحصول على أرض من خلال الإيجار الحر فكما تدعي إحدى مطبوعات البنك الدولي القيود على قيمة الإيجار، على سبيل المثال، لا تشجع بل وتـؤذي الفقراء من خـلال تقليل كمية الأرض المعروضة من قبل الملاك للإيجار (World bank b 1993).

هذه الورقة تحاول اختبار هذه الفرضية من خلال الإجابة علي الأسئلة التالية:

1 ـ إلى أي مدى يساعد تحرير العلاقات الإيجارية الفقراء والفلاحين بـلا أرض على إيجار أراض.

2 ـ هل سيؤدي تطبيق القانون إلى تركز ملكيـة الأراضـي الزراعيـة وبـأي ميكانيزمات.

3 ـ كيف سيؤثر ما سبق على طبيعة النخبة الزراعية في القرية؟

عليه سيتم تقسيم هذه الورقة إلى قسمين اثنين، نعرض في القسـم الأول للتطـور التاريخي للبنية الزراعية وعلاقات الملكية في الريف المصري في محطاته الثلاث، قبل 1952، وفي ظل الإصلاح الزراعي 52 ـ 1992، ثم في ظل الانفتـاح الاقتصـادي وحتى تطبيق القانون في 1992. أما القسم الثاني فسيتناول نتائج الدراسة الميدانية على

قرية مصرية من قرى الصعيد في محافظة المنيا.

القسم الأول

النخبة الزراعية والسياسات الاقتصادية

خلفية تاريخية

1 ـ علاقات الملكية قبل 1952:

تميزت البنية الزراعية المصرية قبل عام 1992 بـالتركيز الشـديد فـي ملكيـة الأرض مع التزايد الشديد في أعداد صغار الملاك مع تضاؤل الأرض التي يملكونها. ففي عام 1952 كان ملاك 200 فدان فأكثر يشكلون أقـل مـن 01.0% مـن العـدد الإجمالي لملاك الأراضي في حين يمتلكون حـوالي 20% مـن الأراضـي القابلـة للزراعة. أما الفلاحون الأغنياء والمتوسطون الذين كانوا يملكون (5 أفدنـة فـأكثر) فإنهم كانوا يملكون حوالي 65% من الأراضي الزراعية. على الوجـه الآخـر مـن الصورة فقد كانت الغالبية الساحقة من الفلاحين (حوالي 4.94%) يملكون فقـط 35% من جملة الأراضي الزراعية (عبد الفضيل 1975 ص 3).

برغم هذه اللامساواة الرهيبة والتمركز الشديد في توزيع الأرض علـى صـعيد الملكية فإنه على صعيد الحيازة Operational Farm Size كان صغيرا إلى حد بعيد (فقط 1.6 فدان) ((Saab 1967: 10السبب في ذلك يعود ببساطة إلى أن كبار مـلاك الأراضي في مصر لم يكونوا يزرعون أرضهم على الذمة باستخدام العمل المـأجور كما هو الحال في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال (نظام اللاتيفونديا)، بل نجدهم قـد فضلوا استخدام الإيجار، بتجزئة أراضيهم الواسعة إلى قطع أراض صغيرة يتم تأجيرها لفلاحين فقراء أو عمال زراعيين بدلا من استخدام العمل المأجور(Saab 1967: 10).

فقـد أشارت دراسة ميدانية أجريت عام 1949 على أربع عزب لكبار ملاك إلـى أن 86% من مساحة هذه العزب (مقارنة بـ 59% على المستوى القومي) كانت مؤجرة للغير (غير مزروعة على الذمة) (El - Ghonemy 1992). هـذه الدراسـة تبـرز بوضوح ميل الملاك الكبار فى هذه الفترة إلى استغلال العمل الرخيص لأسرة الفـلاح الفقير في قطعة مستأجرة من الأرض بديلا عن استخدام العمل المأجور.

كان المنطق الاقتصادي خلف هذا الاتجاه يتمثل في أن العـرض المتـاح مـن

الأراضي القابلة للزراعة محدود بالقياس إلى معدل النمو السكاني في المناطق الريفية، وخاصة في ظل عجز التطور الصناعي عن امتصاص هذا النمو السكاني في مشاريع غير زراعية.

ترتب على هذا المنطق الزيادة الهائلة في حجم الأراضي المستأجرة قياسا لتلك المزروعة على الذمة بواسطة الملاك أو وكلائهم.

لقد شكلت الأرض المستأجرة 60% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة ولم تتجاوز نسبة الملاك الذين يزرعون على الذمة 29% من مجمل عدد الملاك (Saab 1967: 12). تماشى مع هذا النمو في نظام استغلال الأراضي الزراعية تدهور شديد لمستوى معيشة المستأجرين وازدياد لمعدل استغلالهم. لقد تراوحت قيمة إيجار الفدان في الفترة 1948 ـ 1952 بين 20 ـ 60 جنيها في العام وهو ما يمثل حوالي 75% من صافي الدخل الناتج عن الفدان ((Saab 1967: 13. لقد أعطى وارنر مثلا صارخا في محافظة الدقهلية، حيث كان فدان البرسيم والذرة يؤجر سنويا بـ 40 جنيها، وفي نفس الوقت لم يتجاوز صافي العائد 50 جنيها سنويا تاركا لأسرة الفلاح ما قيمته 10 جنيهات سنويا (Worrines 1951: 43).

لم يكن ارتفاع سعر الإيجار السنوي للفدان ناتجا فقط عن استغلال كبار الملاك، بل أيضا نتيجة للدور الاستغلالي للوسطاء والسماسرة الذين كانوا نشيطين في سوق إيجارات الأراضي الزراعية.

هؤلاء الوسطاء كانوا يستأجرون مساحات شاسعة من كبار الملاك بنظام المزاد ثم يقومون فيما بعد بتأجيرها من الباطن بعد تقسيمها إلى مساحات لأعداد ضخمة من صغار المزارعين بإيجارات أعلى بنسبة 50 ـ 70% من الإيجارات التي دفعوها لكبار الملاك أو نظامهم، ولقد أدى ذلك إلى وجود سلسلة من الوسطاء بين الزراع الصغار قاع الهرم الاجتماعي، والملاك الاسميين الكبار في قمة الهرم الاجتماعي (Abdel - Fadil 1975: 6).

هذه التجزئة للملكية العقارية الكبيرة إلى قطع صغيرة لإعادة تأجيرها هى المسئول الرئيسي عن صغر حجم "المزرعة" الذي يميز الزراعة المصرية.

يعطى مع سبق عرضه مثلا يبين كيف يساعد نظام مبني على إطلاق حرية أسواق الأراضي الزراعية سواء في مجال البيع والشراء أو في مجال أسعار الإيجارات

الطليقة على إعادة إنتاج أشكال ما قبل رأسمالية في الزراعة والحفـاظ علـى تجـزؤ الإنتاج الزراعي، لقد استخدم المالك الكبير قوته الاحتكارية في "السوق الحـر" لكـي يعزز العلاقات ما قبل الرأسمالية القائمة على السـيد ـ التـابع Patron–Client ، والوضع ليس فريدا في مصر ما قبل الثورة فكما يبين (Kuhen 1996: 44) ملخصا خبرة آسيا الكولونيالية، في البلدان الزراعية خصوصا، كنتيجة لكثـرة النـاس الـذين يرغبون في تأجير أراض وقلة هؤلاء الذين يملكون أراض يرغبون في تأجيرها فـإن سوق الإيجارات هو سوق أحادي الجانب، إنه ليس سوقا بقدر ما هو توزيـع لحقـوق الملكية يتم بواسطة الملاك الكبار للناس المفضلين من قبـل هـؤلاء المـلاك، وهـذه التفضيلات ستبنى بالضرورة على تبادل خدمات، كما يشير Scoot تتجـاوز المجـال التعاقدي لكي تشمل تبادل منافع سياسية واجتماعية (Scoot and Kerkvlit 1973).

هل سيشهد تحرير سوق الأراضي الزراعية بعد حوالي 50 عاما من الإصـلاح الزراعي عودة إلى وضع شبيه بذلك الذي شاهدناه ما قبل 1952؟ هذا ما سنتعرض له في القسم الأخير من هذه الدراسة.

الإصلاح الزراعي في 1952:

كان واحدا من أول إجراءات ثورة يوليو 1952 إصدار قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952 والذي مثل أول هجوم على السلطة الفاسدة لطبقـة كبـار المـلاك ومحاولة لتغيير راديكالي في البنية الزراعية ولكن ورغم ذلك ـ وكما يشير رضـوان ولي ـ فإن الإصلاح الزراعي 1952 وخطواته المتلاحقـة فيمـا بعد في عام 1961 و1969 لم يشـكلا انقـلابا أو تغييرا جذريا كما كـان يعتقـد الضـباط الأحـرار (Radwan and Lee 1986: 6 - 8).

الحقيقة أن ذلك حتى لم يكن هدفا لهذا النظام الجديد، لقد كان الهدف الرئيسي هـو كسر سلطة (خاصة السلطة السياسية) كبار الملاك وتحقيق تحسن مطرد وسريع فـي مستوى معيشة الفلاحين من خلال إجراءات تكميلية مثل إصلاح نظام الإيجار وقانون خاص بالحد الأدنى للأجور بالنسبة لعمال الزراعة، ولكن كل ذلك تم في إطار احترام مبدأ الملكية الخاصة للأرض. تبدو هذه الحقيقة جلية إذا ما قارنا سقف الملكيـة الـذي وضعته الثورة (200 فدان) مع السقف الذي وضعه بلد رأسمالي نام لم يتشـدق فـي

تـاريخه بأي حديث عن الاشتراكية مثل كوريا الجنوبية حيث كان سقف الملكية 2 أكر (2 فدان تقريبا) وبدلا من التتبع التاريخي لإجراءات الإصلاح الزراعي وآثارها علـى القرية المصرية عموما والنخبة الزراعية خصوصا فإنني سأقسم هذه الإجراءات إلـى ثلاث مجموعات: أولاً إعادة توزيع ملكية الأرض وثانيا تغييـر وضـع المسـتأجرين والعمال الزراعيين وثالثًا التغيرات المؤسسية المتعلقة بالإنتاج الزراعي.

توزيع الأرض:

في عام 1952 قام النظام الجديد بإصلاح زراعي جزئي بإعادة توزيع ما يقارب الـ 13% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة. لقد تم نقل حقوق الملكية من الملاك الكبار إلى حوالي 364 ألف مستأجر سابق أصبحوا مالكين لقطعة الأرض التي كـانوا يستأجرونها من الملاك قبل 1952. لقد استهدفت الحكومة المستأجرين السابقين لكـي تتأكد من أن المستفيدين من إعادة التوزيع هم مزارعون يعتمدون كليا على الفلاحيـة كمهنتهم الرئيسية، هذه الحجة استبعدت كليا عمال الزراعة من الاستفادة مـن إعـادة التوزيع. كل مستأجر سابق من هؤلاء حصل على فدانين، أصبحت زراعتهمـا تـتم أساسا بواسطة أعضاء الأسرة وليس بالاعتماد على عمل مأجور إلا بصفة اسـتثنائية بالنسبة لهؤلاء الملاك الجدد/ المستأجرين السابقين، فإنهم لم يحصلوا على هذه الأرض مجانا بل اشتروها بأسعار رخيصة (أقل من نصف سعرها في السوق) مدفوعة علـى أقساط سنويا لمدة 40 عاما وبأقساط سنوية، وبأسعار فائدة مدعومة (أقل من نصـف سعر الفائدة في السوق)، لقد تم أيضا إعفاؤهم من ضريبة الأرض حتى عـام 1986 / 1987.

إصلاح نظام الإيجارات:

أما المستأجرون السابقون الذين لم يستفيدوا من نظام توزيع الأرض فقد اسـتفادوا من الإصلاح الزراعي من خلال إصلاح نظام الإيجارات. بلغت جملة الأراضي التـي تم تطبيق "قانون الثورة" المتعلق بالإيجارات عليها حوالي 3 مليون فدان وهو ما يقارب حجم الأرض المملوكة ملكية خالصة. أما بالنسبة لعدد المستفيدين من هذا الإجراء فقد بلغ حوالي مليون مستأجر بحلول الثمانينات.

لقد نظم قانون الإصلاح الزراعي العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر علـى نحو يؤكد على أنه لا تؤجر الأرض لمستأجر إلا إذا كان سيزرعها بنفسه (الهدف هو منع الوسطاء الذين كانوا يستغلون الفلاحين قبل 1952)، والنقطة الثانية تتعلق بقيمـة الإيجار حيث نص القانون على أن الإيجار يجب ألا يتعدى 7 أضعاف قيمة الضـريبة المفروضة على الأرض (تم زيادة هذه النسبة حتى وصلت إلى 21 ضعفًا قبل تطبيـق القانون الجديد)، وبالنسبة لحالة الإيجار بالمزارعة فقد نص القانون علـي أن نصـيب المالك يجب ألا يتعدى نصف ناتج المحصول بعد خصم التكلفة. ولكن الإصلاح الأكثر أهمية فيما يتعلق بإيجار الأراضي هو ذلك الذي تمثل في تحقيق الأمن للمستأجر بـأن جعل عقد الإيجار يسجل في الجمعية باسم المستأجر الذي أصبح عضوا في الجمعيـة التعاونية. والمالك لم يعد يستطيع طرد المستأجر من الأرض ويتم توريث عقد الإيجار إلى الأبناء. لقد جعل هذا الوضع حقوق المستأجر على الأرض تشبه إلى حد بعيد حق الملكية.

أما بالنسبة لنظام الإيجار بالمزارعة فقد اعترف به قانون الإصلاح الزراعي مـع تحديد ألا يتجاوز نصيب المالك نصف العائد بعد خصم التكاليف. المشـكلة الأساسـية التي أثارت انتقاد كثير من المعلقين هى أن المستأجر في نظام المشـاركة وبخـلاف المستأجر النقدي ليس عضوا في الجمعية الزراعية، بل إن المالك هو الذي يمثله فـي الجمعية ويحصل على كل الخدمات من بذور وأسمدة مدعومة وفي أحيان كثيرة يبيعها للمستأجر بسعر السوق السوداء (EL - Dessouki 1984).

سوق الإيجارات الزراعية 52 ـ 1992:

بالإضافة إلى الإيجار القانوني الذي تحدثنا عنه سالفا فإن هناك أيضا حركة لإيجار الأرض تتحدد خارج هذا القانون ولا يتم إحصاؤها في الإحصاءات الرسـمية سـواء للجمعية الزراعية أو حتى في إحصاءات وزارة الزراعة.

في هذه الإيجارات كل العقود تتحدد بناء على اتفاقات شفوية خارج إطار القـانون لذا نجدها تسمى "إيجار السوق السوداء". في هذا النمط نجد أن العقـد شـفوي ولمـدة تتراوح بين زراعة واحدة 2 - 3 شهور أو سنة كاملة. وهناك حرص شديد من الملاك الذين يقومون بالتأجير على عدم ترك الأرض لمستأجر واحد لمدة أكثر من سنة حتـى

لا يعطى مبرر للمستأجر لكي يدعي أي نوع من وضع اليد وتحويل الإيجار المؤقـت (السوق السوداء) إلى إيجار أبدى وفقا لعقد الإيجار المنصـوص عليـه فـي قـوانين الإصلاح (Hopkins 1987: 64).

على مستوى القيمة الإيجارية فهذا الإيجار أعلى حيث يبلغ حوالي ثلاثة أضـعاف القيمة الإيجارية الرسمية (Weyland 1993: 87: 88) وفقا لجلافانيس (Gluvanis and glavanis 1983: 55) فإن هذا الإيجار غير الرسمي هو الوسـيلة الأساسـية الوحيدة التي يتبعها الملاك الصغار أو ذوي الملكيات القزمية لحيـازة أراض بسـبب نقص حيازتهم بالقياس إلى حجم قوة العمل في الأسرة. إن شراء قطعة من الأرض هو مسألة خارج إمكانيات هذه الأسرة تماما (يبلغ سعر الفدان في بعض المناطق ما يعادل 50 ألف جنيه مصري في الثمانينات).

تشير (Weyland 1993) إلى بعض المستأجرين الأغنياء الذين يستأجرون قطعا إضافية من الأرض لزراعتها بالفواكه. إنهم يأتون من خارج القرية لعمل نـوع مـن "مشروع زراعي" مستغلين ارتفاع أسعار الفواكه من ناحية واستثناء الفواكه من قوانين الإيجارات من ناحية أخرى.

وفقا للغنيمي (El - ghonemy 1990) فإن نظام الإيجار الرسمي وفقا لقـوانين الإصلاح الزراعي قد تم تطبيقها بحزم ولم يسمح بإيجار السوق السوداء على نطـاق واسع. البعض الآخر لهم رأي آخر، فريتشارد (Richards 1993) على سبيل المثال يعتبر أن السوق السوداء هي القاعدة وأن الإيجار الرسمي هو الاستثناء. وبالنسبة لهذه النقطة فقد تبين في القرية التي درستها أن نسبة المستجيبين الـذين قـاموا بالإيجـار بالسوق السوداء قبل 1992 لم تتجاوز الـ 10% من إجمالي الذين كانوا يسـتأجرون أرضا قبل 1992.

التغيرات المؤسسية الهادفة إلى السيطرة على عملية الإنتاج الزراعي:

العنصر الثالث في قوانين الإصلاح الزراعي (الأول هو توزيع الأرض والثـاني هو تغيير العلاقات الإيجارية) كان هو التغييرات المؤسسية التي أثرت علـى عمليـة الإنتاج الزراعي ومد يد الدولة وبيروقراطيتها في أدق تفاصيل عملية الإنتاج الزراعي.

لقد جعل الإصلاح الزراعي الأول لعام 1952 إلزاميا لكل مستفيد مـن قـوانين

الإصلاح أن يشكل جمعية تعاونية حيث العضوية إجبارية في هذه الجمعية. لقد كـان الغرض هو أن تحل الجمعية الزراعية محل المالك الكبير في تنظيم عمليـة الإنتـاج الزراعي من تقديم للمدخلات وائتمان إلى تسويق الحاصلات الزراعية. ولقد تم تعمـيم تجربة التعاونيات في المرحلة اللاحقة لكي تشمل كل القرى في مصر سواء كانت قرى إصلاح زراعي أو غيرها وذلك مع منتصف الستينيات.

لقد لعبت التعاونيات دور الإدارة العامة للدولة في تخطـيط الإنتـاج الزراعـي وتنظيمه. كان هناك ثلاث أدوات للسيطرة:

أولا: من خلال دور المهندس الزراعي والذي تم ضمه إلى الجمعيـة التعاونيـة كمشرف إداري محترف ومعين من قبل الدولة لكي يوصل الرسالة التنموية للدولة إلى "المجتمع المحلي الزراعي" ولقد امتدت اختصاصاته لكي تشمل تنفيذ ومراقبـة نظـام الدورة الزراعية والسيطرة على عملية الري، بالإضافة إلى تحكمه في عمليات الـدعم التقني من تأجير الماكينات والجرارات والسيطرة على مكافحة الآفات الزراعية.

ثانيا: سيطرت التعاونيات واحتكرت تجـارة وإمـداد المـزارعين بالمـدخلات الأساسية، مثل المخصبات الكيماوية ومكافحة الآفات وتقديم البذور والائتمان.

ثالثًا: احتكرت التعاونيات وسيطرت على تسويق الحاصلات الزراعية الأساسـية وممارسة التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الأساسية (القطن ـ القصب ـ القمح).

لقد فرضت الدولة أسعارا لشراء الحاصلات من المزارعين منخفضة عن أسـعار السوق العالمي، مما شكل نوعا من الضريبة المقنعة على الإنتاج الزراعي. آثار هذه الضريبة غير المباشرة كانت متفاوتة في التأثير باختلاف حجم الحيازة. لقـد فرضـت الدولة بنظام الدورة الزراعية على كل مزارع أن يقوم بزراعة ثلث مسـاحة أرضـه بالمحاصيل التي تراها الدولة مناسبة وفقا للتخطيط المركزي. يتم توريد هذه المحاصيل الخاضعة للدورة الزراعية بشكل إجباري إلى الجمعية التعاونية الزراعية بأسعار تتحدد مركزيا من قبل الدولة وهي أسعار منخفضة وغير عادلة وتشكل شكلا مـن أشـكال الضريبة غير المباشرة كما أسلفنا.

الآثار تتفاوت بالقطع وفقا لحجم الحيازة فبالنسبة للفلاح الغني الذي يملك 15 فدانا على سبيل المثال يتبقى له 10 أفدنة لكي يزرعها بالمحاصيل التجارية المربحة والتـي نما طلب اجتماعي قوي عليها بفعل الطفرة النفطية وتحسن دخول المهـاجرين للـدول

العربية (موالح ـ فواكه ـ أزهار ـ خضروات ـ ومواد طبية). أمـا المزارعـون الصغار ذوو الملكية القزمية الذين يملكون فدانا أو اثنين، فإن تخصـيص ثلـث هـذه الملكية القزمية لمحاصيل تنتج للدولة يعتبر غير محتمل بالنسبة لهم لأنه يتـرك لهـم القليل جدا لما يمكن أن يزرعوه لإشباع احتياجاتهم الغذائية من المحاصيل الاكتفائيـة لإطعام أسرهم ولا يترك لهم الفرصة لتخصيص أي جزء لإنتاج المحاصـيل النقديـة عالية القيمة. لقد قام نظام الدورة الزراعية بدور كبير في توسيع الفجوة الطبقية بـين الفلاحين المعدمين وذوي الملكيات القزمية من جهة والفلاحين الأغنياء من جهة أخرى (Glavanis and Glavanis 1983, El - ghonemy 1990, Richards 1993).

العلاقات الشخصية وتبادل المنافع بين الفلاحين الأغنيـاء والمشـرف الزراعـي بسلطاته الواسعة التي عرضنا لها ساهم أيضا في تمكن الفلاحين الأغنياء من التهـرب من الدورة الزراعية ومن حصولهم على أفضلية في نظام الري ودور أكبر في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية، ففيما يتعلق بالنقطة الأخيرة تشير دراسة إلـى أن الفلاحـين المالكين لأكثر من خمسة أفدنة تبلغ نسبتهم في عينة دراسته حوالي 19.2% في حـين أنهم يسيطرون على 35.1% من مجالس إدارات الجمعيـات الزراعيـة (Abel Aal 1998).

القسم الثاني
نتائج الدراسة الميدانية

في هذا القسم سنعرض لنتائج الدراسة الميدانية لقرية من قرى صعيد مصر. يعتمد تحليلنا في هذه الدراسة على نوعين من المادة الميدانية التي تم جمعهـا خـلال عـام 2001. مصادر المعلومات في الدراسة مستمدة من دفتر الحيازة الموجـود بالجمعيـة الزراعية والذي يشمل أسماء وحيازات كل أعضاء الجمعية الزراعية بالقريـة سـواء كانوا ملاكا أو مستأجرين. أما المصدر الثاني لهذه المعلومات فيعتمد علـى مقـابلات معمقة مع 65 من أرباب أسر معيشية بالإضافة إلى مقابلات معمقة مع إخبـاريين ـ مديري الجمعية التعاونية ـ دلال القرية. وقبل تقـديم نتـائج الدراسـة دعنـي أقـدم المعلومات الأساسية عن القرية.

القـــريـة

تقع القرية على بعد 12 كيلو متر جنوب محافظة المنيا مركز أبو قرقاص. يبلـغ عدد سكان القرية حوالي 16 ألف فرد. جملة الأراضي القابلة للزراعـة 1494 فـدان بمتوسط أقل من 0.1 فدان لكل فرد. هذه المساحة تتضمن 184 فدانًا مملوكـة للهيئـة العامة للإصلاح الزراعي. جزء من هذه الأرض المملوكة للإصلاح الزراعي مباعـة إلى فلاحين بالقسط على أربعين عاما، والجزء الآخر منها مـؤجر مـن قبـل هيئـة الإصلاح لمستأجرين صغار. القرية تقع على مسافة نصف ساعة من مدينـة المنيـا، حيث يربطها بالمدينة سيارات ميكروباص بالأجرة. القرية أيضا تحتوي على جمعيـة زراعية - وحدة صحية - ثلاثة مدارس - أفران لإنتاج العيش المدعوم.

من الجدير بالملاحظة ثبات بل ونقص حجم الأراضي المخصصة للزراعة طيلـة القرن العشرين فنتيجة للنمو السكاني المتسارع ازداد حجم الأرض المخصصة لبنـاء المساكن من 39 فدانًا في سنة 1906 إلى 99 فدانًا في الوقت الحالي هذا بالإضافة إلى الزيادة غير الشرعية في المساكن المبنية بشكل غير مشـروع علـى أراض صـالحة للزراعة والتي تزايد معدلها بصورة ضخمة في أثناء النصف الأول من الثمانينات حيث زادت تحويلات العاملين في الخارج، مما نمى الرغبة في توسيع المساكن القائمـة أو بناء وحدات خاصة بالأبناء والأحفاد. النمط المعماري في القرية هو خلـيط مـا بـين

المسكن الفلاحي التقليدي المبني بالطوب النيئ والملحق به حظيرة الحيوانات والمكون في الغالب من دور واحد وبين المباني الخرسانية الحديثة متعددة الأدوار.

والجدير بالذكر أيضا هو انقسام القرية من الناحية الدينية بالنصف تقريبا بين المسيحيين والمسلمين. وعلى صعيد العائلات الكبيرة المالكة لمساحات كبيرة من الأرض تتميز بنفس نسبة التوازن الديني، فمن بين أربعة عائلات تسيطر على حوالي خمس الأرض الزراعية بالقرية اثنتان منهم مسيحيتان والاثنتان الأخريات مسلمتان.

هيكل الملكية الزراعية بالقرية:

في هذا القسم سنقدم صورة عامة لهيكل الحيازة بالقرية في 1992 أي قبل تطبيق القانون مباشرة. دفتر الحيازة قبل القانون كان يتضمن سجلا بالحيازات المملوكة والمؤجرة باعتبار المستأجرين أعضاء في الجمعية الزراعية. كما هو معلوم فبدءا من العام 93 تم حذف أسماء المستأجرين من دفتر الحيازة، كما تم حذفهم من عضوية الجمعية التعاونية، بعبارة أخرى فالمستأجرون تم طردهم بصورة مزدوجة من كل من حيازتهم المستأجرة وجمعيتهم التعاونية بل وأصبحوا أفرادا بلا حصر في الدفاتر الرسمية للدولة. لقد ترتب على ذلك نتيجة منهجية في جمع المادة وهي استحالة استخدام دفتر الحيازة الزراعية لإجراء مقابلة بين هيكل الحيازة قبل القانون وبعده لأن الحائزين لم يعودوا مسجلين في دفتر الحيازة، نتيجة لذلك فإن المقارنة التي أجريناها بين الأوضاع قبل وبعد القانون تعتمد بشكل أساسي على العينة المبحوثة.

جدول رقم (1) الأرض المملوكة والمؤجرة بالفدان

	المساحة بالفدان	نسبة مئوية
أرض ملك	875	58.6
أرض إيجار	618	41.4
إجمالى	1494	100

جدول رقم (2) فئات الحائزين بالعدد

	عدد الحائزين	%
مالك	617	47.1
مالك ويستأجر أرضاً	242	18.5
مستأجر فقط	449	34.2
إجمالى	1494	100

جدول رقم (3) حجم الحيازة وفقاً لنوع الحيازة

فئات الحيازة	مالك		مالك ويستأجر		مستأجر فقط	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من 1 فدان	427	69	80	32.65	333	73.6
أقل من 3 أفدنة	165	25.2	129	52.65	114	25.22
أقل من 5 أفدنة	21	3.4	22	8.9	3	.66
5 أفدنة فأكثر	14	2.27	14	5.7	2	.44

كما هو مبين بالجدول رقم 1 فإن الإيجار يلعب دورا هاما في اقتصاديات القرية حتى على المستوى القومي فنسبة 58% من الأرض مؤجرة بينما تبلغ نسـبة الأرض المستأجرة 41% تقريبا. وكما يشير جدول 2 فإن الملاك يشكلون 47% من الحائزين بينما يشكل الملاك الذين يستأجرون أرضـا بالإضـافة إلـى ملكيـتهم 18.5% أمـا المستأجرين الذين لا يملكون أرضا على الإطلاق فيشكلون حوالي 34% مـن جملـة الحائزين، هؤلاء المستأجرون هم الضحية الأساسية لقانون الإيجارات الزراعية. فمنهم من فقد حيازاته بالكامل وأصبح بلا أرض ومنهم من تمكن من اسـتئجار أرض وفقـا لأسعار السوق الحرة.

حينما ننظر إلى فئات الحيازة في علاقتها بحجم الحيازة (انظر جدول 3) سنلاحظ

ما يلي:

1 ـ المستأجرون الذين لا يملكون أرضا يقعون أساسا بنسـبة 73% فـي فئـة الحيازة أقل من 1 فدان.

2 ـ الحيازة المتوسطة والتي نعتبرها من 1 إلى 3 أفدنة هـي أساسـا لمـلاك يستأجرون أرضا، إنهم ملاك صغار يدعمون ملكيتهم المحدودة باستئجار قطعة أخرى من الأرض.

3 ـ أما الفلاحون الأغنياء من فئة خمسة أفدنة فأكثر فعـدد المسـتأجرين مـنهم محدود جدا علي خلاف مزاعم مروجي القانون الذين صوروا المستأجرين باعتبـارهم حائزين كبارا أغنياء.

بعض الملاحظات علي مادة دفتر الحيازة:

1 ـ بالرغم من فائدة الحيازة كأداة تحليلية هامة لتوضيح هيكل الملكية والحيـازة في القرية فإنه يجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن المادة المستخرجة هى خادعة إلـى حد بعيد، فوحدة التحليل هنا هي الفرد وليس العائلة حيـث تلعـب علاقـات القرابـة والزواج دورا هاما في بناء علاقات القوة والملكية بالقرية دعني أعطي مـثلا بعائلـة ورثة جمال [(1)] حيث إن 2 من الأخوة الذكور كل منهم يملك 21 فدانًا وأخًا ثالثًا يملـك 7.5 فدان بالإضافة إلى أربع أخوات إناث كل منهن تملك 4.5 فـدان. إن كـل هـذه الأرض تدار كملكية مجمعة بواسطة الأخ الأكبر الذي يعيش في القرية ويدير كل هذه الأرض بالنيابة عن إخوته الذين يعيشون في المدينة. هذا الأخ هو الذي يحدد كم مـن هذه الأرض يتم إيجاره للغير ولمن يتم هذا الإيجار وبأي سـعر وهـو الـذي يأخـذ القرارات المتعلقة بتأجير العمال الزراعيين والتسويق إلخ.. هذا لـيس مـثلا وحيـدا فالفلاحون الذين قابلتهم يتحدثون عن أربع عائلات تسيطر علـى 25% تقريبـا مـن أراضي القرية. هنا يتضح أن البحث الأنثروبولوجي المتعمق يعطي إحساساً بعدم عدالة توزيع الأرض أكثر بما لا يقاس من التحليل الإحصائي لدفاتر الملكية الزراعية وبيانات وزارة الزراعة، وهما المصدر المفضل لتحليل أوضاع الملكية الزراعية مـن أغلـب المختصين بالمسألة الزراعية. في المقابلة المعمقة مع الأخ الأكبر لورثة جمال أصـر على أنه ليس إقطاعيا من إقطاعيي ما قبل الثورة الذين كانوا يسيطرون علـى حيـاة

ومصائر الفلاحين، لقد أصر على تقديم نفسه باعتباره فلاحا عصاميا.

2 ـ هذه الملاحظة ليست منبتة الصلة بالأولى وهي تتعلق بملكية النساء، فالنساء المالكات يشكلن 30% من الحائزين و 12% من الملاك. هذه الملكيات في حقيقة الأمر هي ملكية شكلية، فالزوج أو الابن الذكر البكر أو الأخ هو المسيطر الفعلي على هـذه الأرض.

3 ـ عند تحليل الإحصاءات سابقة الذكر يجب الأخذ بعين الاعتبـار اسـتمرار الدور القوي للأسرة الممتدة، فحوالي 42% من أسر العينة هي أسر ممتدة تضم جيلين أو ثلاثة، وتدير ملكية أفرادها بشكل مجمع على صعيد الإنتاج والاستهلاك.

أخذ الملاحظات الثلاثة السابقة بعين الاعتبار يشير إلى أن الأرض أقل تفتيتا ممـا يبدو من الإحصاءات، وأكثر تفاوتا في التوزيع. أيضا تلعب المسألة الإقليمية والجهوية دورا هاما يجعل التعميم غير مقبول، فالعوامل الثقافية المتعلقة بدور المرأة والأسـرة الممتدة هي أكبر في الصعيد منها في الوجه البحري.

تحولات النخبة الزراعية وعلاقات الملكية بعد القانون:

في هذا القسم سأقدم بشكل مختصر نتائج تحليل الاستبيان المطبق على 65 أسـرة معيشية وذلك للإجابة على الأسئلة التالية.

2 ـ ماذا حدث لـ 41% من جملة الأراضي الزراعية بالقرية؟ هل عادت إلـى ملاكها من أجل زراعتها على الذمة؟ أم أن الملاك قد اختاروا إعـادة تأجيرهـا إلـى مستأجرين جدد؟ بعبارة أخرى هل سرع القانون عملية تمركز الأرض في أيدي كبـار الملاك لكي يشكلوا طبقة رأسمالية حديثة، أم أن كبار الملاك اختاروا إعادة إنتاج الأسر المعيشية الصغيرة/ المزارع التقليدي الذي يعتمد أساسا على قوة عمل أفراد الأسرة.

2 ـ هل نشأت طبقة أو نخبة من المقاولين الزراعيين الذين استفادوا من سـوق الأراضي الزراعية؟

في الإجابة على هذه الأسئلة استخدم الباحث المنهج الكمـي الإحصـائي لإبـراز التغيرات في هيكل الحيازة كما استخدم المنهج الكيفي في جمع المادة لتفسير التغيرات وتحليل منطق اتخاذ القرارات من قبل المزارع:

1 ـ بالنسبة لمصير المستأجرين السابقين قبل القانون فقط 41% من المستأجرين

نجحوا في استئجار أرض بعد تطبيق القانون. حيازتهم المستأجرة هى قزمية (أقل من فدان واحد) بمعدل نصف فدان للمستأجر الواحد. لقد قل نصيب مـا يحوزونـه مـن الأرض الزراعية بنسبة 60% أما بالنسبة لـ 59% من المستأجرين الذين أصبحوا بلا أرض بعد تطبيق القانون فقد تكيفوا مع هذا الواقع الجديد بمحاولة الانخراط في أنشطة هامشية خارج القطاع الزراعي مستغلين القرب الجغرافي للقرية من مدينة المنيا، وقع ذلك التهميش كان شديدا لتواقته مع نهاية الحقبة النفطية ونهاية موسـم الهجـرة إلـى الخليج. هذا الواقع ساهم أيضاً في بروز بعض الممارسات الاجتماعية الجديدة نسـبيا على القرية المصرية وذات السمة الحضرية لقد انتشرت السـرقات ووجـود قهـاوي للترفية وقضاء وقت الفراغ، وتوسعت الأنشطة غير الرسمية من تجارة المفرق وبيـع المنتجات الاستهلاكية (ملابس مثلا) بالتقسيط، برز أيضا نمط جديد من الهجـرة إلـى المدن وهو الهجرة الموسمية، حيث يسافر الشباب إلى القاهرة للعمل في المعمار لمـدة ثلاثة أو أربعة أشهر في العام ويقضون موسم جمع المحصول في القريـة لممارسـة العمل الزراعي بالأجرة. إن تطور الميكنة الزراعية قصر الحاجة إلى العمل الزراعي على جمع الحصول وهو نشاط موسمي بطبيعته.

2 ـ بالنسبة لفئة المستأجرين السابقين الذين كانوا يملكون أرضا فقد اسـتطاعوا التكيف بصورة أكبر مع تحرير العلاقات الإيجارية فنسـبة 71% اسـتطاعوا تـأجير أرض بعد تطبيق القانون ولكن بأسعار السوق الحرة التي تبلغ تقريبا ثلاثـة أضـعاف قيمة الأراضي ما قبل تطبيق القانون.

3 ـ لقد نجح تطبيق قانون الأراضي الزراعية الجديد في مساعدة بعض الفلاحين بلا أرض أن يحوزوا ولأول مرة قطعة من الأرض بالإيجار، فكمـا تشـير البيانـات 12.5% من المستأجرين الحاليين يستأجرون أرضا لأول مرة. وبرغم قزمية حيازاتهم والتي تراوحت بين ربع ونصف فدان فإن ذلك شكل تقدما مهما بالنسبة لهم على الوجه الآخر، فقد فشل القانون في خلق هذه الطبقة الجديدة من المستأجرين الأغنيـاء الـذين يفترض أن يتعاملوا مع المزرعة كمشروع رأسمالي يستخدم العمل المـأجور وينـتج محاصيل نقدية عالية القيمة، فعندما ننظر إلى التركيب المحصولي لهؤلاء المستأجرين لأول مرة، نجد أنه يتركز أساسا في الذرة الشامية للمساهمة في إطعام الأسرة والبرسيم لإطعام الحيوانات المزرعية.

من ملاحظة الباحث على منازلهم ومظهرهم، فإن أوضاعهم لم تختلف كثيرا عن أوضاع العمال الزراعيين وعندما ننظر إلى رأيهم في القانون الجديد نجد خليطًا مـن رفض القانون بسبب قلة الأمان لحيازاتهم المستأجرة حيث مدة الإيجار عـام واحـد، وبإيجار مرتفع، وبين ارتياحهم على الوجه الآخر لواقع حيازتهم لأرض لأول مـرة. عند محاولة تصنيفنا لهذه الفئة أعتقد أنهم عمالاً زراعيين مقنعين بأكثر مـن كـونهم حائزين صغارا. فوظيفة الحيازة في حياتهم لا تتعدى كونها أداة لتوظيـف أنفسـهم أو أفراد الأسرة في عمل منتج يساعد في تخفيض قيمة مشترواتهم من الغذاء. هـؤلاء لا يزرعون الأرض كمشروع تجاري مربح بل إنها مجرد وسيلة للبقاء المـادي ولخلـق هوية اجتماعية في مجتمع ينظر باحتقار لمن لا عمل له. فكما قال لي أحدهم أنـا مـا أعرفش إن كان تأجير الأرض مربح ولا لأ لكن على الأقل أهو أنا قدام الناس بصحى الصبح أجر البهيمة وأروح الغيط بدل ماحتة عسكري يأخذني تحري لأني صايع.

كيف تكيفت نخبة كبار الملاك الزراعيين مع التطور باتجاه السوق

أما بالنسبة لكبار الملاك الذين يؤجرون أرضهم للغير فقد كانوا ممثلين في هـذه العينة بعائلتين كبيرتين، في واحدة منهما كان المالك يؤجر قبل القـانون سـتة أفدنـة ويزرع لحسابه أربعة، الآن زاد من حجم الأرض التي يزرعها لحسابه إلى ستة أفدنة، وقلت الأرض المؤجرة للغير إلى أربعة أفدنة مؤجرة إلى تسعة مستأجرين. أما الحالة الأخرى فلم يغير من حجم الأراضي التي كان يؤجرها للغير فظلت 11 فدانًا، واستمر يزرع خمسة أفدنة ونصف.

هنا يثور التساؤل الكبير لماذا لم يختر كبير الملاك أخذ أرضه بالكامل وزراعتها على الذمة بمحاصيل نقدية عالية القيمة مشكلا نواة لرأسمالية زراعية كبيرة؟ أو لمـاذا يؤجر المالك ويجزئ الأرض لتوزيعها على مستأجرين صغار؟ على سبيل المثال فإن بعض المحاصيل النقدية مثل قصب السكر تحقق إيرادا صافيا مقـداره 2500 جنيـه سنويا للفدان، في حين أن قيمة الإيجار السنوي لا تتجاوز الـ 1900 جنيـه للفـدان. دعنا نحلل هذه المسألة بقدر من التفصيل.

يختار المالك الكبير التأجير للغير للاعتبارات التالية:

أولا: إن التركيب المحصولي للمستأجر الصغير هو في الغالب كما أسلفنا يتمثـل في البرسيم الذي يعتبر شديد الأهمية لزيادة خصوبة التربة كما يسـتلزم مـن الفـلاح بمساعدة أفراد أسرته القيام بتنظيف الأرض من الحشائش بشكل يدوي. إن هـذا هـو السبب في تلك الممارسة الشائعة من قبل كبار الملاك في نقل الفلاح المستأجر وتدويره من قطعة إلى أخرى. فكل سنة يغير الفلاح بأمر من المالك القطعة التـي يسـتأجرها، وذلك لتنظيف أرض المالك من الحشائش وزيادة خصوبتها. لو حاولنا صـياغة هـذه المسألة نظريا لقلنا بعبارة أخري، إن نمط الإنتاج العائلي الصغير يتمفصل مع ويخـدم نمط الإنتاج الرأسمالي الكبير أو المتوسط القائم على أرض المالك. نحن هنا لسنا بإزاء نخبة زراعية رأسمالية جديدة تنمو على أنقاض علاقات الإنتاج التقليدية وتحل محلها، بل العكس فهي تعيد خلقها وتجديدها لمصلحة نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر.

ثانيا: السبب الثاني للإيجار للغير هو سعي المالك الكبير لتقليل المخاطر الناتجـة عن تذبذب الأسعار. سلوك المالك الكبير هنا ليس منبت الصلة عن سلوك البرجوازيـة المصرية عموما التي تتجنب المخاطر وتسعى إلى الربح الآمن. على الوجـه الآخـر فالمستأجر الصغير لا يواجه هذا التذبذب بنفس الدرجة بل ويستطيع التكيف معه عـن طريق الانسحاب من السوق وزراعة المحاصيل الاكتفائية لسد الرمـق ممارسـا فـن الجوع الذي برع فيه الفلاح المصري من قديم الأزل.

ثالثا: ويتمثل في شكوى الملاك الكبار من نقص العمل الزراعـي فـي مواسـم الحصاد خصوصا فالعامل الزراعي الذي يجدد قوة إنتاجه باستخدام العمـل المـأجور وفقط لم يعد موجودا.

رابعا: وهو سبب يتعلق بالصعيد أكثر من الوجه البحري والذي يتمثل في الانحياز التقليدي من قبل وزارة الزراعة ضد الصعيد حيث يتم إمداد الوجه البحـري بأفضـل البذور والأسمدة على حساب الوجه القبلي. هنا تلعب العوامل الثقافية والمتمثلـة فـي الصلات السياسية والعائلية بالنخب المهيمنة في المدن دورها في التطـور اللامتكـافئ والموروث تاريخيا بين الوجه البحري والوجه القبلي. هذا الشعور بالانحيـاز لمسـه الباحث في مقابلاته الميدانية للمزارعين من مختلف الفئات الحيازية.

خامسا: تلعب العوامل السابقة دورها في عدم إقدام مزارع مقاول رأسمالي بتأجير

مساحة مجمعة كبيرة من الأرض. ولكن من ناحية المالك أيضا وحتى في ظل تـوافر هذا المستأجر الذي يرغب في إيجار مساحة كبيرة من الأرض فإن المالـك سـيرفض التأجير له. لماذا؟ السبب الرئيسي كما يتضح من المناقشات مع المـلاك هـو غيـاب الضمانات بدفع الإيجار إذا كان المستأجر كبيرا. المالك يضمن الحصول على الإيجار من المستأجر الصغير بقوة العادات القائمة على علاقات الثقة في مجتمع مغلق نسبيا (لا مكان لأغراب في القرية، فسوق الأرض يعمل على المستوى المحلي أساسـا) ولـيس بناء على إنفاذ القانون العقابي في حالة العجز عن السداد. بطء إجـراءات التقاضـي تلعب هنا دورا هاما. المالك يستخدم في حصوله على الإيجار السلطة المعنوية للجماعة بأكثر مما يستخدم دولة القانون. أيضا فإن غياب أسواق التأمين والائتمان تلعـب دورا في التردد في أخذ المخاطرة. بعبارة أخرى فإن تطورا رأسماليا من النمط الذي تم في المجتمعات الغربية يرتبط ليس فقط بتحرير سوق الأراضي ولكنه يرتبط أيضا بخلـق علاقات رسمية وغير شخصية بين مراكز قانونية. العكس نجده في القرية، فكل العقود شفوية ووسيلة إنفاذها تعتمد على قوة التقاليد وعلى المعرفة الشخصـية بـين المالـك والمستأجر. المالك يختار مستأجريه وهو عارف بمصادر دخلهم وبضـمانات سـداد الإيجار.

المراجع:

Abdel-Fadil, Mahmoud. 1975. *Development, Income Distribution and Change in Rural Egypt 1952-1970.* Cambridge London New York Melbourne: Cambridge University Press.

El-Dessouki, Assem. 1984. Land Tenure Policy in Egypt, 1952-1969, and its Effects on the Re-formation of the Peasantry. In *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, edited by T. Khalidy. Beirut: American University in Beirut.

El-Ghonemy, M. R. 1990. *Land Tenure Systems and Rural Poverty in the Near East and North Africa.* Rome: A study prepared for the Intematinal Fund for Agricultural Development IFAD-Rome.

El-ghonemy, M.R. 1992. The Egyptian State and Agricultural Land

Market 1810-1986. *Journal of Agricultural Economics* 43 (2):175-190.

Glavanis, Kathy R G, and Pandeli M Glavanis. 1983. The Sociology of Agrarian Relations in The Middle East: The persistence of Households Production. *Current Sociology* 31 (2): 1-106.

Hopkins, Nicholas S. 1987. *Agrarian Transformation in Egypt.* Boulder and London: Westview Press.

ICuhnen, Frithjof. 1996. *Land Tenure in Asia: Access to Land- Access to Income Changing Issues and Trends.* Hamburg: Verlag Dr. Kovac.

Radwan, Samir, and Eddy Lee. 1986. *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty, A study prepared for the Intenational Labor Office within the framework of the world Employment Programme.* London Sydney Dover, New Hampshire: Croom Helm.

Richards, A. 1993. Land tenure. In *The agriculture of Egypt.*, edited by G. M. Craig. Oxford: Oxford University Press.

Saab, Gabriel S. 1967. *The Egyptian Agrarian Reform 1952-1962, Middle Eastern Monographs: 8.* London New York Toronto: Oxford University Press.

Scott, James C., and Benedict J. Kerkvlit. 1973. How Traditonal Rural Patrons Lose Legitimacy. In *Culture et Development.* Louvan, Belguim.

Sharaf, Mohamed, Jane Gleason, Kamal Nasser, Sayed Hussein, and Max Goldensohn. 1992. The Land Tenure Policy Study. Cairo: American Agency for Development, Agriculture Policy Program and Reform Design and Implementation.

Springporg, Robert. 1991. State-society relations in Egypt: the debate over owner-tenant relations. *Middle East Journal* 45 No2:223-249.

Warriner, D. 1957. *Land Reform and Development in the Middle East.*

London: RIIA.

Weyland, Petra. 1993. *Inside the Third World Village.* London New York: Routledge.

الفصل السادس عشر

نخبة رجال الأعمال في مصر

د. أحمد ثابت *

توجد خلافات عديدة بين الباحثين فى العلوم الاجتماعية حول تعريف مفهوم رجال الأعمال وحول وحدة التحليل الأساسية التى يمكن استخدامها فى مجال التعريف وهل هى المؤسسات أو المنظمات التى يقوم رجال الأعمال بتأسيسها للتعبير عن أفكارهم ولبلورة المصالح التى يتبنونها والدفاع عنها؟ أم هى الوسائل والآليات التى يستخدمها هؤلاء لتحقيق مطالبهم سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم قانونية – تشريعية ؟ وبصفة عامة وفى إطار تحليل خبرات التشكيل الاجتماعى وأنماط الأداء والتحرك السياسى والإعلامى والتكوين التنظيمى، يمكن القول من واقع الخبرات المختلفة لرجال الأعمال فى كل من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة والدول النامية سواء كانت دولا تصنيعية جديدة أو دولا فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، أن رجال الأعمال عادة لا يشكلون طبقة اجتماعية متجانسة ومتبلورة ومتماسكة، كما لا يمكن القول بأنهم يعبرون عن نخبة اجتماعية واحدة بل عن نخب أو شرائح اجتماعية متعددة. وربما يكون الوصف الأكثر قدرة من الناحية التفسيرية هو ذلك الذى ينظر إلى رجال الأعمال كمجموعات أو عصب اجتماعية متعددة ومتفاوتة من حيث القوة التنظيمية والاقتصادية ومجالات وآليات النفوذ السياسى، كما تبدو أوجه الاختلاف الذى يصل إلى حد التعارض والتنافس بين هذه المجموعات الاجتماعية بفعل تباين ميادين النشاط الاقتصادى خدميا كان أم تجاريا أم إنتاجيا، وما إذا كان معظم هذا النشاط الاقتصادى موجها إلى الداخل أم يهدف إلى التصدير أم يستند بالأساس إلى الاستيراد من الخارج.

ولكن يبدو من المهم أن نضيف إلى المعطيات الخاصة بتطور مجموعات رجال الأعمال فى ذاتهم عناصر هيكلية أخرى على جانب كبير من الأهمية من

---

*أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة - مصر

حيث الأدوار التى تقوم بها فى تكوين وتطور جماعات رجال الأعمال، ومن أهـم هذه العناصر الدولة باعتبارها المؤسسة الأكبر فى عمليـات ومسـارات التطـور السياسى والاقتصادى الاجتماعى، والنخبة الحاكمة وكذلك أنساق الثقافـة الوطنيـة والسياق الاقتصادى – الاجتماعى.

وللتمييز بين رجال الأعمال كمجموعات اجتماعية ومفهوم الطبقة الاجتماعية نلاحظ أن الأخير يشير إلى مجموعة محددات محورية هى تكوين الطبقة فى ذاتها أى موضعها من نمط الإنتاج المسيطر وعلاقـات الإنتـاج السـائدة والعلاقـات الاجتماعية المسيطرة وأيضا هناك الجانب التنظيمى المتعلق بالقدرة علـى تـأطير الأنشطة والمصالح والتوجهات فى منظمات مهنية أو سياسـية وامـتلاك توجـه أيديولوجي معين وطبيعة العلاقات مع الحيز السياسى الذى تشغل فيه الدولة محور التفاعل والصراع أو التنافس والتعاون، ثم هناك عنصر القدرة على حشد المـوارد والتعبئة فى مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، ويضاف إلى ذلك عنصر إدراك الفئات والشرائح التى تشكل الطبقة للاستقلال الذاتى كطبقة وللتمايز عن الطبقـات الأخرى. فى حين أن مفهوم رجال الأعمال قد لا يتضمن معظم هـذه العناصـر، وهذا ما نلمسه من أحد التعريفات المقدمة لرجال الأعمال والذى يعتبرهم جماعة أو مجموعات من الناس يجمع فيما بينهم عنصر العمل فى مجال الأعمال الخاص أو ميدان السوق، فهم إما منتجون أو وسطاء أو وكلاء أو ملاك يشـتغلون فـى إدارة الشركات على اختلاف أنواعها [1] . وبهذه الصفات فـإن رجـال الأعمـال قـد ينخرطون فى منظمات أو روابط متعددة بتنوع المصالح والأنشطة الاقتصادية قـد تكون سياسية أو مهنية أو ثقافية وقد لا ينضم البعض منهم إلى هـذه المنظمـات والروابط ويقتصرون على إدارة أنشطتهم فى مجال السوق فقط، وبعضهم قد ينضم إلى أحزاب سياسية فى حين قد لا يفضل آخرون ذلك. وما يعنى أيضـا تفضـيل البعض للاهتمام بالممارسة السياسية أو تفضيل آخرين للابتعاد عن السياسة عموما.

هذا بالإضافة إلى تساؤل آخر هام عن حدود العلاقة بين البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية ومفهوم رجال الأعمال وهل يمكن لرجال الأعمال أن يشكلوا نواة لهـذه الطبقة أو واحدة أو أكثر من شرائحها وفئاتها أم لا ؟ إن مفهوم البرجوازية يشـير إلى إطار نظرى مركب يمكننا من التفسير والتنبؤ نظرا لطابعـه التجريـدى، أى معرفة توجهات وتوقعات هذه الطبقة وكذلك الطريقة التـى يعمـل بهـا النظـام الرأسمالى ونوعية علاقة الدولة بهذه الطبقة وعلاقة الدولة بـالمجتمع عمومـا[2].

بينما يعبر مفهوم رجال الأعمال عن المستوى العملى الملموس، حيث إن رجـال الأعمال هم الذين يشتغلون بمشاريع اقتصادية بغرض الحصول على عائد تجارى أو ربح، وسواء كان هؤلاء يملكون المشروعات أم يديرونها أم الاثنين معا، وقد لا يهتم رجال الأعمال بتكوين طبقة برجوازية متجانسة ومستقلة عن جهـاز الدولـة أوحريصة على توظيفه بالكامل فى خدمتها، وإنما قد يركزون أساسا على التمتـع بمزايا وتسهيلات ضريبية وتشريعية قانونية واقتصادية كمجموعات متفرقة.

وفى مجال تحليل طبيعة التكوين الاجتماعى الخاص لرجال الأعمال وعلاقتهم بالدولة ونظام الحكم يلاحظ وجود تباين شديد بين اتجـاهين نظـريين رئيسـيين يسودان الدراسات المعاصرة فى العلوم الاجتماعية وهما الاتجاه الليبرالى الحداثى الذى ينطلق من نظرية التحديث الغربية ومفاهيم الرشـادة الاقتصـادية والخيـار العقلانى وحقوق الملكية والليبرالية السياسية، أما الاتجاه الآخر فيستند إلى النظـام العالمى كوحدة تحليل أساسية وعلاقات وآليات التبعية – السـيطرة التـى تحكـم مسارات تطور النظام العالمى والاقتصادات الدولية.

الاتجاه الليبرالى الحداثى

ينظر هذا الاتجاه إلى رجال الأعمال لا كطبقة متميزة بذاتها وإنما كفئة مـن بين الفئات الحديثة أو بالأحرى الفئة التى تقوم بقيادة حركة التحديث وقوى التحديث فى المجتمع، وترتبط هذه الفئة بالنظام الرأسمالى منظورا إليه ليس كنمط للإنتـاج والتوزيع ذى دينامية وقوانين صارمة للتطور، ولكن بحسبانه النظام الاقتصـادى الحديث الذى يتميز بالتركيز على عنصر الكفاءة الاقتصادية بمعنى كفـاءة تعبئـة وتشغيل الموارد وتنمية الثروة والعائد من هذه الموارد. وهناك محددات لدراسة فئة رجال الأعمال لدى هذا الاتجاه من أهمها عامل المكانة الاجتماعية وليس الطبقة ، والذى يتعلق أساسا بمدى الهيبة التى يكفلها الموقع من التراتب الاجتماعى، ذلك أن ذوى المكانة العليا ينحون إلى المحافظة على النسق الاجتمـاعى القـائم والقبـول بالتغيير المتدرج، بينما تميل الفئات الوسطى إلى التغيير الجذرى والثورى. وهناك محدد آخر هو مستوى التعليم وامتلاك الثقافة العلميـة الحديثـة، والـذى يجسـد تفضيلات شتى الشرائح الاجتماعية بخصوص الأيديولوجيات والأحزاب السياسية، فالاتجاه الليبرالى يعتبر أن الأكثر تعليما يفضل الانفتاح الليبرالى والتسـامح فـى ميدان السياسة، بما يعنى تشجيع النظام الديمقراطى، وذلك على خلاف الفئات الأقل

تعليما. وهناك أيضا مؤشر أو محدد الثروة، فالأغنياء عادة مـا يرتبطـون أكثـر بأحزاب وتفضيلات معينة تزاوج بين المحافظة والتحديث، فى حين يتجه الفقـراء لتبنى تفضيلات مغايرة تعنى أساسا بحاجاتهم الاقتصادية وتأكيد قيمة العـدل فـى توزيع الثروة (3).

ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن التفضيلات السياسية لا تتحد أو تتشابه أو تتجانس فى ظل المؤشرات سالفة الذكر خاصة وأن الثروة مثلا لا تعنى احتكار التعليم لدى فئة معينة، كما قد لا يكون الأثرياء هم الأكثر تعليما، ولا الأفضل مكانة.. إلخ. ومن هنا وعلى الرغم من أن عناصر الثروة والمكانة والتعليم تمكن رجال الأعمال من اكتساب قسط هام من النفوذ والتأثير السياسى، إلا أنها قد لا تصل إلى حد تمكين رجال الأعمال من الفوز بغالبية الأصوات فى النظام الديمقراطى بالضرورة، إذ قد يحدث أن تقع السلطة السياسية فى يد الأغلبية وأن تستخدم هذه السلطة بطريقة توازن الثروة الاقتصادية التى يحوز رجال الأعمال النسبة الأكبر منها. وفى أحيان أخرى قد لا يشعر رجال الأعمال بحاجة قوية للمشاركة فى الممارسة السياسية وينشغلون، بدلا من ذلك، بالأمور التجارية والمالية.

ويعتقد أنصار الاتجاه الليبرالى أن تحليل الدور التحديثى لرجال الأعمال إنمـا يتم من خلال أداة نظرية هى الاقتراب الاقتصادى المؤسسى الجديد The New Institutioal Economic Approach, والذى يضيف إلى العناصر الثلاثـة المعروفة للنظرية الليبرالية الكلاسيكية وهى : عناصـر الإنتـاج، التكنولوجيـا، والتفضيلات، عنصرا رابعا هو الترتيبات أو الإجراءات المؤسسية التـى تتـولى تنظيم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائرة فى المجتمع. ويستند هذا الاقتراب على مفهوم "الاختيـار الرشـيد أو العقلانـى" The rational choice والذى يشير إلى أن الأفراد والمنظمات والمشروعات وجماعات المصالح والأشكال التنظيمية الأخرى، تتنافس فيما بينها لزيادة ودعم مصالحها ولكن فى إطار عدد من القواعد والنظم، كما تسعى كل منها إلى تعديل هذه القواعد والنظم – بما فيها تلـك التى تحكم حقوق الملكية – بما يتلاءم وتوجهاتها، وهذا ما ينجم عنه فـى العـادة وجود رابحين وخاسرين وبما يغير أيضا من نمط توزيـع الثـروة (4). وينطلـق الاقتراب الاقتصادى المؤسسى الجديد من فرضية مؤداهـا أن معظـم الأنشـطة السياسية والاقتصادية فى المجتمعات المنظمة جيدا عادة ما تتقيد بالقوانين والقواعد

والنظام الإلزامية – أو المؤسسات – التى تحددها الدولة سياسيا وتفرضـها بقـوة القانون. ويترتب على ذلك أن أى تغير فى المؤسسات الاقتصادية عبر تغيير حقوق الملكية، من شأنه أن يؤثر بشدة على اتجاهات وأنشطة رجـال الأعمـال. ففـى المجتمعات الديمقراطية، يحصل التغيير فى المؤسسات عبـر آليـات ديمقراطيـة اعتيادية تتسم بإجراءات راسخة ومستقرة وبمناخ من الانفتاح العام وحكم الأغلبية، فى حين أن التغيرات فى النظم السلطوية تأتى عبر قرارات أو مراسـيم رئاسـية تصادق عليها السلطات التشريعية بصورة ميكانيكية لإضفاء الشرعية علـى هـذه القرارات. ويزعم أنصار هذا المنظور أن رجال الأعمال أو المنظمين هم أشخاص عقلانيون سوف يسهمون بفاعلية وكفاءة فى التحديث والأداء الاقتصادى الفعال فى ظل ضمان الدولة لحقوق الملكية فى ثلاثة جوانب هى:

(1)الحق فى استعمال الأصول المملوكة.

(2)الحق فى كسب الدخول من الأصول عبر اتفاقات تعاقديـة مـع الآخـرين يقبلون قواعدها باختيارهم الطوعى.

(3) الحق فى تحويل ملكية الأصول إلى آخرين عبر البيع أو غيره من الأشكال الأخرى .

وأن تقييد حقوق الملكية يفضى إلى تقليص قيمة الأصول، ويتم ضمان احتـرام حقوق الملكية من قبل كل من الملاك والدولة عبر نظامهـا القـانونى وجهازهـا الإدارى. وتتوقف درجة حيوية السوق على قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية، فإذا كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على ضمان هذه الحقوق أو تضع قيودا عليها فإن تكلفة النشاط ترتفع وتتقلص سوق المعاملات الاقتصـادية [(5)]. ويـرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الديمقراطى يجعل الفاعلين يدركون العوائد الممكـن الحصول عليها من الإطار المؤسسى القائم على قواعد مقبولة للعب وعلى مـوارد يمكن أن يحوزها فاعلون مختلفون عبر المنافسة، بينما لا تعرف النظم التسـلطية مثل هذا الإطار المؤسسى وتقوم الإدارة المنفردة للحاكم بوضع قواعـد جديـدة أو بتغيير القائمة، من واقع أن هذه النظم تتميز بغموض وانغلاق نظام الحكم وعدائـه التقليدى للتدفق الحر للمعلومات.

ولكن هذا الاتجاه يتسم بالاستغراق فى التنظير والبحث عـن قواعـد مثاليـة افتراضية لم تتحقق فى واقع كثير من المجتمعات حتى الرأسمالية المتقدمة منهـا، ومن ذلك افتراض أن جميع الفاعلين والمنظمات يفكـرون بعقلانيـة ويحـددون

مصالحهم ويقبلون مصالح الآخرين برشادة، ومن جانب آخر يفترض هذا الاتجاه/ الاقتراب أن رجال الأعمال أو المنظمين ميـالون بالضـرورة لتفضـيل الخيـار الديمقراطى وقواعد اللعبة الديمقراطية. غير أن مـا شـهدته بعـض دول شـرق وجنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية والفليبين وتايوان وتايلاند وإندونيسيا، عقب الحرب العالمية الثانية من دعم رجال الأعمال هناك لنظم عسكرية أو تسلطية لبناء الرأسمالية الصناعية والتحديث يخالف هذا الافتراض، كما تكرر نفس الموقف فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وشيلى [6].

ويفسر أنصار الاتجاه الليبرالى هذا الموقف بأن رجال الأعمـال عـادة مـا يلجأون فى الفترة الانتقالية أو حقبة التطور الأولى إلى محاولـة الاسـتفادة مـن الموارد والامتيازات التى تمنحها الدولة عمومـا والـنظم السـلطوية أو الأبويـة خصوصا وأن الدولة تضطلع بدورها بدور رئيسى فى البناء الاقتصادى والصناعى عبر احتضان مجموعة مختارة من رجال الأعمال، ومن ثم يرى أنصار الاتجـاه الليبرالى أن ميل رجال الأعمال لمساندة نظم استبدادية وتسلطية لا يعبر عن اتجاه عام ومستمر لدى هؤلاء، وأن تبنيهم لهذا التأييد كان وليد فتـرة أزمـة تاريخيـة وانتقالية [7] .

بيد أن تفسير أنصار الاتجاه الليبرالى لدعم رجال الأعمال للتحول الديمقراطى الذى تم على أنقاض النظم السلطوية لا يتحدث عن دور نضالى فعلى لأصـحاب النشاط الاقتصادى الخاص أو الرأسماليين فى المناداة بالديمقراطية والحريات، بل كان الدور البارز، وما يزال، فى مقاومـة الـنظم التسـلطية وتكـريس التحـول الديمقراطى معقودا للحركات الطلابية والعمالية وللمثقفين أساسا. حتى إن أنصـار الاتجاه الليبرالى يقرون بأن رجال الأعمال ساندوا بعضا من بقايا النظام التسـلطى الذين شكلوا أحزابا يمينية بأشكال عديدة مثل العملات والمنح الماليـة والتبرعـات لشراء ولاء القيادات السياسية والحزبية اليمينية ولإيصالها إلى أغلبية البرلمانـات وكراسى السلطة [8]، كى يستمر هؤلاء فى تنفيذ سياسات تتوافق مع مصالح رجال الأعمال مثل سياسات الخصخصة والاستغناء عن أعداد كبيرة من العمـال ودعـم الصادرات.

والواقع أن مثل هذه الملاحظة تزداد أهمية فى حالة الحديث عن مجموعـات رجال الأعمال فى البلدان الأقل نموا مثل مصر وبقية الأقطار العربيـة، ذلـك أن النسبة الأكبر من هؤلاء ما تزال تعتمد على حمايـة الدولـة ودعمهـا القـانونى

والضريبى والتجارى والمصرفى، كما أن الدولة، كما سنبين فيما بعـد، أسـهمت بدور كبير، للتجاوب مع مقتضيات التحول الرأسمالى وشـروط الـدول المانحـة ومؤسسات التمويل الدولية، فى تشكيل وتنمية مجموعات رجال الأعمال. كمـا أن هؤلاء فى الأغلب لم يظهروا اهتماما ذا بال بقضايا ومطالب التحول الديمقراطى.

منظور التبعية ونخبة القوة:

يذهب منظور أو نظرية التبعية إلى القول بأن منطق ومسار التطور والتوسع التاريخيين لرأسمالية المراكز الصناعية الغربية لم يسهل نمـو طبقـة رأسـمالية متبلورة فى بلدان العالم الثالث ولم يترك أمامها إلا خيارات محدودة لعـل أهمهـا تحقيق النمو الصناعى فى ظل آليات التبعية فى بعض البلدان ولدواعى المواجهـة والصراع مع الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة كما هي الحال بالنسبة لكل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج، وصارت مجموعات الرأسماليين مرتبطة ارتباطا تابعا بالشركات متعدية الجنسية، واقتصر دور الدولة على الوساطة بين الشعوب بالداخل والمراكز الرأسمالية الغربية.

وكانت النظم الحاكمة فى ظل النمو التابع تتراوح بين نظم تسلطية بيروقراطية أو نظم حكم فردى ذات طابع أبوى تضطلع فى مرحلة معينة بحصـار الطبقـات الشعبية وقمع التحركات الجماهيرية والنقابية وإلغاء الأحزاب والتجمعات المدنيـة، والسعى لخلق نخبة من رجال الأعمال عبر تقديم القروض والتسهيلات الضـريبية بغرض زيادة التراكم المالى لديها، وكذلك العمل على تشجيع رأس المال المحلـى والاستثمارات الأجنبية، وحماية النظام الرأسمالى التابع فـى مواجهـة الاحتجـاج الشعبى واليسارى. ومنذ منتصف السبعينات من القرن العشرين ظهرت ملامح نظم الحكم الفردى والنظم التسلطية البيروقراطية ذات القاعدة العسكرية بعد إخفاقها فى إنجاز التنمية وعدالة توزيع الثروة والدخول، وللخروج من هذه الأزمـة أقـدمت النظم السياسية المتحولة عن السلطوية على محاولات لتجديد شرعيتها وللتجـاوب مع موجات التحول الديمقراطى وكذلك مع الضغوط الدولية التى مارستها الـدول الغربية التى حكمتها الاتجاهات اليمينية المحافظة مثل الريجانية والتاتشرية وكذلك المنظمات المالية الدولية، والتى دفعت فى اتجاه فتح أبواب الاستيراد وتقليص دعم الدول للصناعات المحلية والسياسات الحمائية وطرح مشروعات وشركات القطاع العام للبيع فيما سمى بسياسات "التحرير الاقتصادى".

واتجهت النخب الحاكمة إلى إحداث تغييرات طفيفة فـى بنيتهـا السـلطوية والاستبدادية، فى حين اندفعت إلى عملية "تحرير" اقتصادى واسعة النطاق هى فى الواقع سياسات لتقليص الإنفاق العام والاستثمارات العامة وإنهاء دور الدولة فـى التشغيل ودعم السلع الغذائية، أى لم يحدث ارتباط بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

وفى هذا الإطار لم تكن مجموعات رجال الأعمال، فى البلدان التـى تبنـت سياسات النمو التابع فى الستينات والتكيف الهيكلى أو إعادة الهيكلة فى الثمانينـات والتسعينات من القرن الماضى، بعيدة عن النخبة الحاكمة والمسـيطرة بأجنحتهـا المتعددة، بل اعتبرت جزءا بارزا من هذه النخبة التى اصطلح على تسميتها نخبـة القوة Power elite التى تسيطر على عملية صناعة القرار السياسى والاقتصادى وتمتلك وسائل السلطة فى تكوين الثروات لدى بيروقراطية الدولة ولـدى رجـال الأعمال الناشطين فى العقود والمقاولات المنفذة لصـالح الـوزارات والأجهـزة الحكومية العسكرية والمدنية، ويمكن القول إن عملية إعادة الهيكلة وتكثيف الاندماج التابع فى النظام العالمى والسوق العالمية حظيت بقبول مجموعات رجال الأعمال، على الرغم من أن هذه الصبغة تفضى إلى إثارة الفوضى والاضطراب فى [9] :

(1) طريقة تكوين الثـروات الخاصـة ورأس المـال،فنظرا لأن سياسـات الخصخصة وتشجيع التصدير تحفز بالأساس مجموعات منتقاة من رجال الأعمال من خلال تسهيل حصولهم على قروض وتسهيلات مصرفية وعقارية وإعفـاءات وامتيازات ضريبية وغيرها، يلاحظ أن رجال الأعمال الذين يحظون بدعم نخبـة الدولة يلجأون إلى أموال البنوك العامة لشراء وحدات القطاع العـام المطروحـة للبيع، وفى ذلك لا يلتزم هؤلاء بـ "قوانين" المنافسـة التـى يفرضـها المنطـق الرأسمالى نفسه بل يحرصون على طلب مختلف أنواع الحماية التى يوفرها لهـم السياسيون والإداريون المتحكمون فى السلطة.

(2) كما تثير الاضطراب فى طريقة صياغة علاقات وموازين القوى واقتسام المصالح بين مختلف مجموعات أو عصب المجتمع المدنى، إذ تلجـأ هـذه إلـى توظيف روابطها بجهاز الدولة حتى تدعم كل منها سيطرتها على "منطقة النفـوذ" الخاصة بها من جانب، وتغليب المصالح على حساب البعض الآخر، ولكـن مـع الحرص على التماسك ولو الشكلى للنظام حتى لا ينفجر من جـراء الصـراعات والتناحرات الطائفية الدينية أو العرقية أو الإقليمية.

(3) وفى ظل مناخ كهذا، عادة ما تتعـرض المصـالح المشـروعة لـبعض الجماعات والفاعلين الاجتماعيين مثل المـرأة والأقليـات والمثقفـين والفنـانين والمنظمات المدنية لتهديد فعلى من جراء الرقابة التى تفرضها الدولة على الحريات وعلى إمكانات التحول الديمقراطى الحقيقى.

وعلى النقيض مما يفترضه المذهب الليبرالى التقدمى من أهميـة أن تضـمن منظمات المجتمع المدنى وساطة مقننة بين مطالب ومصالح الأعضاء وبين أجهزة الدولة المسئولة، وبحيث يقبل الجميع بتوافق الاحتكام إلى الدولة فى مجال توزيـع للموارد المتاحة بما يتلاءم مع شرعية التنافس وبما يحافظ علـى وحـدة النظـام واستمراريته فى أداء مهماته .. على النقيض من ذلك، يلاحظ أن الدور الأساسـى لهذه المنظمات، ومن بينها منظمات رجال الأعمال، فى البلدان العربية والإسلامية هو الحرص على استثناء الأعضاء من المقتضيات التى يفرضها القانون على الكل، إذ لا تقنع بالدفاع عن حقوق الأعضاء بل تسعى إلى حماية الامتيازات التى حصل عليها الأعضاء وإيجاد نظم قانونية وإدارية تظهر فى إطارها "مزايـا تفضـيلية" لمصالح معينة على حساب مصالح أخرى تبعا لمكانة كل منها داخل علاقات القوى التى تشكل البنية الاجتماعية [10]

ومن حيث موقع رجال العمال من نخبة القوة المسيطرة على اتخـاذ القـرار يمكن القول إن السلطة يتم تقاسمها فى تراتب هرمى علـى قمتـه كبـار القـادة العسكريين وكبار رجال الأعمال والأثرياء والشخصيات العامة، ثـم يلـيهم فـى المـرتبة الثـانية مسئولو جهاز الدولة وأعضـاء البرلمـان وبعـض جماعـات المصالح [11]

والواقع أن برامج إعادة الهيكلة التى تفرضها مؤسسـات التمويـل الدوليـة والجهات المانحة وكذلك شروط الشركات عابرة القوميات للاستثمار، لم تدفع فـى اتجاه إنهاء أدوار الدولة وإنما تعمل على تغيير وظائفها، فالدولة صارت تقوم بدور الوسيط بين الشعوب والمنظمات الدولية، وبدعم رأس المـال المحلـى والأجنبـى وحماية التحالف الاجتماعى – السياسى بين بيروقراطية جهـاز الدولـة ورجـال الأعمال ورأس المال الأجنبى. وهذا ما تبين من خبرات التطبيق التى تمـت منـذ ثمانينات القرن العشرين فى عدد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسـيا، لبرامج إعادة الهيكلة و "التحرير" الاقتصادي، فالدولة هى المتلقى الرئيسى للتدفقات المالية الدولية وتقوم بالاتفاق مع المنظمات المالية والمقرضين الدوليين الغـربيين

أساسا على نسب توزيع هذه التدفقات على كل من رجال الأعمال والقطاع الخاص عموما ولقطاعات الدولة المختلفة.

ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة فى حالة نقص الاستثمارات الأجنبيـة الوافـدة بالسماح لرجال الأعمال والمشروعات الخاصة بالحصول على قروض مصـرفية كبيرة مما يدل على دورها الهام فى تحويل الأموال. ويمكن القول إن الدولة تتدخل بنفسها لخلق أو تنشيط مجموعات معينة من رجال الأعمال عبر توفير القـروض والتسهيلات الائتمانية لهم وبحيث يرتبط وجود هذه المجموعات باستمرار حمايـة الدولة ودعمها فى مقابل رهان الدولة – التى انسحبت من ميادين الإنتاج والتوزيع والتوظيف – على أدوار معينة فى مشروعات التحريـر الاقتصـادى والأنشـطة الاقتصادية الموجهة أساسا للتصدير، يتولاها رجال الأعمال المـرتبطين بجهـاز الدولة وبغرض أن يساهم هؤلاء بدور بديل للدولة فى خلق فرص عمـل جديـدة وجلب موارد مالية من العملات الحرة من جراء النشاط التصديرى.

وقد تبين أيضا أن بيروقراطية الدولة أرادت أن تحول دون تقليص سـلطاتها وامتيازاتها بفعل ما تفرضه المنظمات المالية الدولية والحكومات المانحة والدائنة – وهى غربية أساسا – فمع التراجع الكبير فى الموارد التى كانت تحصل عليها فى صورة ضرائب ورسوم على القطاع العام عندما كان يقوم بدور المنتج الرئيسـى، أخذت بيروقراطية الدولة فى تبرير ضرورة استمرار دورها فى التفـاوض مـع المانحين والدائنين وفى الوساطة بينهم وبين القطاع الخاص ورجال الأعمال فـى الداخل. وهكذا تجعل الدولة من نفسها "الفاعل الـذى لا غنـى لتوضـيح وتنفيـذ توصيات الجهات الممولة، وهى توصيات لا ترتبط أصـلا بالزمـان أو المكـان، وتدعى أن التكيف الهيكلى يتطلب سلطات قوية نسـبيا – إذا مـا أريـد تطبيـق إجراءات غير شعبية – لتطالب الجهات الدولية بالإعانات والتنازلات مقابل تنفيـذ التوصيات (12)

ولأغراض تخفيف المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية عن الدولة التى تطبق إعادة الهيكلة، فليس من الغريب أن تسمح الدولة لكبار رجال الأعمال بالمشـاركة فى اتخاذ القرار وتحديد السياسات المالية والائتمانية وصياغة الملامـح الجديـدة للهيكل الاقتصادى، كما توافق نخبة الدولة على مشروعات التعاون اللامركزية بين الشركات الخاصة ورجال الأعمال وبين الهيئات والحكومات المانحة.

سمات التكوين الاجتماعى – الاقتصادى لرجال الأعمال فى مصر :

تتفق الدراسات التى أجريت حول مجتمع رجال الأعمال فى مصر علـى أن هؤلاء ينحدرون أساسا من ثلاثة روافد رئيسية هى رأسمالية ما قبل ثـورة يوليـو التى جمعت أو أعادت تجميع ثرواتها وبعض أصـولها مـن بعـض الأراضـى والعقارات التى ردتها إليها الدولة فى عهد الرئيس السابق أنور السادات، بالإضافة إلى الثروات التى تكونت من بعض الأنشطة الاقتصادية الصغيرة فى مصر وبعض الدول العربية، والرافد الثانى هو : بعض من كبار ومتوسطى موظفى الدولة أو ما يسمى بيروقراطية الدولة وكذلك من مجموعات الضباط الأحـرار الـذين كونـوا ثروات من خلال استغلال مواقعهم الوظيفية إبان العمل فى جهـاز الدولـة فـى الستينات، والرافد الثالث هو : رجال الأعمال الذين كونوا ثرواتهم اعتبـارا مـن منتصف السبعينات فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى وقوانين تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك مع رأس المال العربى والأجنبى.

ومن حيث المحددات الاقتصادية لمجتمع رجال الأعمال يمكن القول إن هناك مؤشرات رئيسية تمكننا من وصف طبيعة النشاط الاقتصادي، ومن أهمها: حجـم المشروع ، قطاع النشاط ، ميدان النشاط ، شكل الملكية ... الخ.

فمن ناحية حجم المشروع تبين من دراسة ميدانية أجراهـا مركـز القـاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن نمط المشروع الصغير (أقل من 10 عمال) هو الغالب على المشروعات الخاصة، وذلك على النحو التالى (13) :

1- فقد بينت عينة الدراسة أن المشروعات الصغيرة تحتل المرتبـة الأولـى بنسبة 58.8%.
2- أما المشروعات المتوسطة (10 – 50 عاملا) فقد شغلت المركز الثـانى بنسبة 23.5%.
3- على حين جاءت المشروعات الكبيرة (50 – 1000 عامل) فى المركـز الثالث بنسبة 12.8%.
4- أما المشروعات العملاقة (أكثر من 1000 عامل) فقد جاءت فى المركـز الرابع بنسبة 3ر2%.
5- وجاءت المشروعات العملاقة المتعددة فى المركز الخامس والأخير بنسبة 2.3%.

ومن حيث قطاع النشاط، فقد تبين من نفس العينة أن الطابع الغالب على رجال الأعمال هو العمل فى النشاط التجارى وهو ما يتضح فيما يلى [14] :

1- فقد جاء قطاع الأعمال الذى يعمل فى التجارة فى المركـز الأول بنسـبة 45.1%.

2- وجاء القطاع متعدد النشاط فى المركز الثانى بنسبة 23.1%.

3- فى حين جاء القطاع الذى يركز على الخدمات فى المركز الثالث بنسـبة 21.6%.

4- كـان نصيـب النشاط الصناعى ضئيلا، فقد احتل المركـز الرابـع بنسبة 9.4%.

5- واحتل القطاع الناشط فى الزراعة المركز الخامس والأخير بنسبة 8ر%.

وبالنسبة للميدان الرئيسى لنشاط الأعمال فقد تبين من نفس الدراسة أن رجال الأعمال يركزون بنسبة تزيد عن النصف على النشاط الإنتاجى المحلى أى إحلال الواردات وذلك على النحو التالى:

1- فقد بلغت نسبة رجال الأعمال الذين ينشطون فى الإنتاج للسوق المحلى 56.6% وبذلك يحتلون المركز الأول.

2- أما من يتركز نشاطهم فى الميدان المحلى ولكن يعتمد على الاستيراد فقد جاءوا فى المركز الثانى بنسبة 25.6% وهذا ما يدل على الدور الهام جدا الذى تؤديه أنشطة الاستيراد وبما يتفق مع أن الأنشطة التجارية والخدميـة لرجـال الأعمال تشغل مكانة متميزة على حساب الأنشطة الصناعية والزراعية.

3- أما ذوو النشاط الاقتصادى المحلى والذين يتوجهـون أيضـا للتصـدير فيشغلون المركز الثالث بنسبة صغيرة هى 7.9% مما يدل على الاعتماد الكبير لمعظم رجال الأعمال على تصريف الإنتاج فى السوق المحلى بفعل عجـزهم المستمر على المنافسة فى الأسواق الأجنبية.

4- هناك مجموعة أصغر يتركز نشاطها فى أحد البلاد الصناعية المتقدمـة أى على المستوى الدولى، فى المركز الرابع بنسبة 4.1%.

5- جاءت نسبة من لهم أنشطة اقتصادية فى عدد من الـبلاد العربيـة فـى المركز الأخير بنسبة 1.1%.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمط العائلى مـايزال يسـيطر علـى غالبيـة مشروعات القطاع الخاص من حيث الشكل القانونى للملكية، وإذا كان هذا أمرا لا

تنفرد به جماعات رجال الأعمال فى مصر، حيث يسيطر الطابع العائلى أيضا على عديد من البلدان الصناعية حتى بما فيهـا الـدول الرأسـمالية المتقدمـة، إلا أن المشروعات التى يسيطر عليها النمط العائلى فـى مصـر تقتـرب مـن نسـب المشروعات الصغيرة بعكس الحال فى الدول المتقدمة صناعيا سواء فى آسـيا أو الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وقد أوضحت العينة سالفة الذكر أن الشركات المملوكة بالكامل لأفرادهـا أو الشركات العائلية تحتل المركز الأول بنسبة 47.6%، بينما جاءت شركات التوصية البسيطة أو شركات التضامن فى المركز الثانى بنسبة 36.3%، على حين جـاءت الشركات المساهمة التى يمتلكها عدد كبير من المساهمين والمؤسسين وهى الشكل المتطور للنشاط الاقتصادى فى المركز الثالث بنسبة 16.1% (15).

وإذا كانت المؤشرات سالفة الذكر تدل على أن رجال الأعمـال لا يشـكلون شريحة واحدة ولا متجانسة بل ولا يشكلون حتى عدة شرائح بالمفهوم الاجتمـاعى الطبقى للشريحة التى هى عبارة عن مجموعة متجانسة المصالح وموحدة من حيث علاقتها بنمط الإنتاج ، ولها دور بارز متناسق من علاقات الإنتاج وكـذلك فـى مجال الدفاع عن مصالحها، فلا يوجد أيضا ما يدل على أن رجال الأعمال ينخرط الغالبية منهم فى منظمات أو روابط مهنية أو وظيفية تنظم أعمالهم وتـدافع عـن مصالحهم، بل عادة ما نلاحظ وجود عدد من الشخصيات العامـة التـى ليسـت مشروعات خاصة فى جمعيات رجال الأعمال، فهنـاك تضـم وزراء سـابقين أو حاليين وخبراء اقتصاديين وماليين وغيرهم.

وكانت جمعية رجال الأعمال المصريين أولى المنظمات الممثلة لعـدد مـن رجال الأعمال فى القاهرة والجيزة وتأسست عام 1975 وسجلت رسميا فى 1979 وتتكون من حوالى 450 عضوا يدفعون مبلغ عشرة آلاف جنيه عند الانضمام إلى جانب اشتراك العضوية ويقدر بألف وخمسمائة جنيه سنويا.

هناك جمعية أخرى هى اللجنة الاقتصـادية لرجـال الأعمـال بالأسـكندرية وتأسست عام 1983 وقد ضمت آنذاك 17 عضوا من كبار أعضاء الحزب الوطنى فى الإسكندرية بمن فيهم أمين المحافظة والأمين المساعد، وبلغ حجم عضويتها فى ذلك الوقت 170 عضوا، وتضم الجمعيتان إلى جانب السياسيين السابقين والحاليين بعض كبار مسئولى القطاع العام والبنوك الوطنية والأجنبية إلى جانـب الخبـراء والاستشاريين.

وفى حين تأسست جمعية رجال الأعمال طبقا لقانون الجمعيات الأهلية وتحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية، فإن لجنة الإسكندرية أعلنت أنها منبثقة عن الغرفة التجارية بالإسكندرية [16]

ويتضح من نمط أداء رجال الأعمال فى رفع المطالب والدفاع عن المصالح أن نسبة صغيرة جدا منهم ترى أهمية أن يشكلوا منظمات خاصة بهم تكون بمثابة جماعة ضغط مستقلة، بل يفضلون على العكس إقامة علاقات واتصالات مع جهاز الدولة والمسئولين ورفع المطالب لديهم، ولكن ذلك لا يعنى الاحتفاظ بصداقات مستمرة مع النخبة الحاكمة، فقد تبين من الدراسة الميدانية سالفة الذكر أن نسبة من يختلط بالسياسيين ويحتفظ بصداقات معهم لا تزيد عن 4.9% من مجموع العينة.

فى حين تبلغ نسبة من لا يفضل هذا النوع من العلاقة 82.9%، وهذا يرتبط بتصورات رجال الأعمال لطبيعة العلاقة مع السياسة والسلطة، حيث اتضح أن الغالبية تفضل إما تقديم المشورة لرجال السلطة أو أن يكونوا مضطرين لإقامة علاقة ما مع السلطة التنفيذية، وهذا ما يتضح من النسب التالية :

1- فقد عبر ما يزيد عن ثلث العينة بنسبة 38% أنهم يفضلون المشاركة فى الشئون العامة مثلهم مثل غيرهم.

2- فى حين جاءت نسبة من يفضلون الاكتفاء بتقديم المشورة للسياسيين فى المركز الثانى بنسبة 20.3%.

3- ثم جاء فى المركز الثالث من يرون أنهم مضطرون لإقامة علاقة مع السلطة التنفيذية بنسبة 17.5%.

4- وجاء فى المركز الرابع من لا يفضل أصلا الانجذاب للسياسة بنسبة 17.3%.

5- وفى المركز الأخير جاء من يفضل أن يقوم رجال الأعمال بتشكيل جماعة ضغط مستقلة بنسبة 7% [17]

وما يدل على عدم رغبة رجال الأعمال المنظمين فى جمعيات مستقلة فى التعامل مع الحكومة كجماعة ضغط مستقلة أنهم فضلوا الارتباط بالدولة بشكل أو بآخر وفى نفس الوقت الاعتماد ولو جزئيا على دعم بعض الجهات الحكومية وغيرالحكومية الغربية فى مجال إقامة قنوات اتصال مع الحكومة المصرية وهذا ما حدث من إنشاء المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى فى عهد الرئيس السابق أنور السادات بمناسبة إحدى زياراته للولايات المتحدة والذى ضم مجموعة من

رجال الأعمال المصريين والأمريكيين، وينشط فيه السيد جمال مبارك نجل رئيس الجمهورية ويتولى منصب المتحدث باسم المجلس [18].

وقد وصل عدد جمعيات رجال الأعمال إلى سـبع جمعيـات. وقـد بـادرت الحكومة المصرية بنفسها بإعطاء رجال الأعمال فرص المشاركة فى اجتماعـات دورية مع ممثلى الحكومة لمناقشة عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية وغالبا ما يحضر ممثلو جمعيات رجال الأعمال لقاءات مع مسـئولى وزارتـى الخارجيـة والتجارة وأحيانا وزارة الاقتصاد.

فمنذ عام 1986 تشكل مجلس مشترك من ممثلى الحكومة وجمعيـة رجـال الأعمال المصريين بقرار حكومى كما تعقد اللجنة الاقتصادية بالإسكندرية والغرفة الأمريكية للتجارة اجتماعات منتظمة مع ممثلى الحكومة [19].

ولكن الطابع الغالب على هذه اللقاءات هو عدم الانتظام بل الموسمية، كما لا يقوم على قاعدة منتظمة، فهذه الجمعيات تلتقى مع مسئولى الحكومة عـدة مـرات سنويا عندما تظهر مسألة معينة تؤثر على اهتماماتها. وقد مكنت اللقاءات المعقودة رجال الأعمال من النجاح فى إقناع الحكومة بإنشاء شركات الصرافة بزعم أنهـا أقدر على سرعة الحركة من البنوك.

وفى عام 1987 قررت الحكومة دعوة رجال الأعمـال المصـريين لإعـداد مقترحاتها الخاصة حول رسائل تنفيذ المهام المنوطة بالقطاع الخاص فى الخطـة الخمسية 1987-1992 وذلك بعد أن قررت الحكومة أن تسند للقطـاع الخـاص مهمة تنفيذ وتمويل نصف مشروعات هذه الخطة [20].

ويمكن القول إن ما يطرحه رجال الأعمال من مطالـب وآراء قـد لا يعنـى بالضرورة أن تستجيب لمعظمها أو لبعضها الحكومة لمجـرد أنهـا مقدمـة مـن جمعيات رجال الأعمال، إذ يتوقف تنفيذ هذه المطالب علـى تفضـيلات النخبـة الحاكمة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة، كما يتوقف علـى مستوى توازن القوة السائد فى المجتمع بين كل من رجال الأعمال والفئات الأخرى مثل العمال وتنظيماتهم النقابية وكذلك صغار الفلاحين وشرائح الطبقـة الوسـطى التى تعمل بالأجر، هذا إلى جانب تأثير ضغوط البيئة الدوليـة (حكومـات دائنـة ومانحة، منظمات التمويل الدولية، المستثمرين الأجانب..إلخ).

ففى أواخر الثمانينات وعندما قررت الحكومة تخفيض حجم الائتمان المقدم من البنوك لقطاع الأعمال الخاص بغرض الحد من السيولة النقديـة لتقلـيص نسـبة

التضخم والواردات وتقليل الطلب على النقد، عبرت اللجنـة الاقتصـادية لرجـال أعمال الإسكندرية عن تحفظها على هذه القرارات لأسـباب عـدة منهـا آثارهـا المزعومة على الحد من معدل نمو الناتج القومى، وخفض الإنفـاق الاسـتثمارى للقطاعين الخاص والعام، والتناقض الذى سوف تحدثه هذه القرارات بين الـدعوة لزيادة الإنتاج وتقييده عند المستوى الحالى، وطرحت اللجنة أفكارا بديلة من بينهـا ضرورة علاج التضخم عبر تسوية العجز المتزايد فى الموازنة العامة، والتمييـز بين المشروعات الإنتاجية وتلك التى لا تساهم فى التنمية فى موضوع الإقـراض، وكذلك إتاحة الحرية للبنوك فى مجال تقدير حجم الائتمان بما يتناسب مع التغير فى سعر صرف الجنيه المصرى. كما طالب رجال الأعمال بإلغاء السقوف الائتمانية، وعدم الاستجابة لطلب صندوق النقد الدولى بزيادة سعر الفائدة على القروض بشتى أنواعها بزعم أنه يمكن أن يزيد من حدة الكساد، وفى ميدان الاسـتثمار، طـالبوا بتسوية مشكلات الشركات المتعثرة بفعل الأسباب الخارجـة عـن إرادتهـا مثـل الارتفاع الحاد فى سعر صرف الدولار أمام الجنيه، وكذلك تعديل قوانين الإسكان آنذاك بزعم أنها تعوق الاستثمار وبضرورة مراعاة الواقع العملى الذى يحكم علاقة المالك بالمستأجر، كما نادو بإعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمسـتأجر فى الأراضى الزراعية فى ضوء أن مستأجرى الأرض يتوارثونها وعـدم قـدرة الملاك على التصرف، يضاف إلى ذلك مطالب أخرى بإنشاء جامعـات خاصـة وإلغاء التعليم المجانى والتوسع فى التعليم الفنى، وإنهاء التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين، وتعديل قوانين العمل السارية آنذاك بزعم أنها تمنح العمال حقوقا كثيرة دون النظر للواجبات المطلوبة منهم، و"إنصاف" أصحاب الأعمال حتـى يحققـوا وضعا متكافئا "يحقق العدالة لجميع الأطراف" [(21)].

يتضح دور الضغوط الخارجية على الحكومة المصرية فى تطبيق الأخيرة لما سمى سياسات الإصلاح الاقتصادى عام 1991 فى تقليص القيود والضوابط علـى الاستيراد وإطلاق خصخصة شركات القطاع العام وإصدار قانون جديد برقم 203 لسنة 1991 لإعادة هيكلة القطاع العام بقصد التخلص منه تدريجيا، يتضـح هـذا الدور فى توجيه الحكومة للاستماع لطلبات رجال الأعمال مـن جهـة ولتحقيـق مصالح خاصة بالنخبة الحاكمة تتمثل فى تحلل الدولة من مسئولياتها الاجتماعيـة والاقتصادية. فقد وافقت حكومة عاطف صدقى فـى 1991/12/2 علـى مطلـب رجال الأعمال بتشكيل لجان مشتركة بينهما بهدف إعادة النظـر فـى القـرارات

والقوانين واللوائح التى تحكم قطاعات الضرائب والجمارك والاستثمار والتجـارة الخارجية والداخلية والبنوك والصناعة والزراعـة والسـياحة والتشـييد والنقـل والمواصلات، وبالفعل عقد اجتماع مشترك بين ممثلى الحكومة وممثلى جمعيـات رجال الأعمال (سبع جمعيات) ووافقت الحكومة على مطالب لرجال الأعمال منها ما يلى [22]:

1- إلغاء القرارات ذات الصلة بتسعير السلع المستوردة، بعد أن تم تخفـيض قائمة السلع المسعرة من 55 إلى عشر سلع فقط، على أن يتم إلغاؤها هى الأخرى قريبا.

2- حرية تصدير جميع السلع بعد تقليص عدد السلع المحظور تصديرها مـن 22 إلى 6 سلع مع إلغاء الأخيرة تدريجيا.

3- إلغاء القرار 526 لسنة 1991 بتحديد تكلفة السلعة بعد حذف خمس سـلع من 14 سلعة من بينها زيت الطعام بأنواعه والمسلى والزبد الصناعى والشاى.

4- إعادة النظر فى قانون الغش التجارى لجهة تبرئة التاجر من جريمة العلم المسبق بغش السلع الغذائية، وإعادة النظر فى تجريم عدم الإعلان عن السـعر أو إصدار الفواتير.

وفى ميدان القطاع المصرفى والمالى وافقت الحكومة على تعديل قانون البنوك بما يشتمل على إلغاء شرط الضمانات العينية عنـد طلـب القـرض للمشـروع، والاكتفاء بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع وإمكانيات تسويق منتجاته، وكذلك منع البنوك من إخطار البنك المركزى لرفع دعاوى الحساب الخاصة بمـديونياتها المستحقة لدى العملاء [23].

سعت مجموعات رجال الأعمال المنظمة إلى التنسيق فيما بين جمعياتهم عبر إقامة لجان مشتركة ومنها ما تم فى بداية التسعينات من القرن الماضى من تشكيل لجنة للتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة وتشكيل لجنـة أخـرى لمتابعـة عملية الخصخصة، كما شهد عام 1992 محاولة أخرى لإقامة كيان مؤسسى يعبر عن مختلف جماعات رجال الأعمال فى مصر سمى بـ "اللقـاء المشـترك بـين منظمات الأعمال فى مصر"، وذلك بغرض اجتماعات دوريـة يحضـرها كبـار مسئولى منظمات رجال الأعمال غير الحكومية تضمن المشاركة الفعالة فى سياسة التحول الاقتصادى [24]، ولكن هذه الخطوة لم تستكمل فعليا منذ ذلك الوقت.

ويفسر محب زكى تفضيل النخبة الحاكمة المصرية للتعاون الوثيق مع رجال الأعمال بأن الحكومة نفسها صارت تفكر وتعمل، منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، كقطاع خاص وليس كاستجابة منها لضغوط رجال الأعمال، فقد صرح له واحد من المبحوثين بأن التغير الحادث باتجاه تشجيع مناخ الأعمال الخاص لا يرجع بالأساس إلى نفوذ رجال الأعمال ولكن بسبب تغير عقلية المسئولين المصريين الذين صاروا يفكرون بنفس منطق رجال الأعمال، أى التركيز الشديد على الكفاءة الاقتصادية والعوامل التى تدعم منها [25]. ويمكن القول إن الطرفين صارا يشكلان "نخبة القوة" التى تتسم بتبادلية وتوافقية المصالح.

وهناك شواهد على تنامى الصلات والعلاقات الوثيقة ليس فقط بين عدد من كبار رجال الأعمال وكبار مسئولى الدولة، بل وأيضا من امتلاك عدد من هؤلاء الكبار لمنافذ اتصال مباشرة وغير مباشرة مع رئيس الجمهورية مثلهم فى ذلك مثل المستشارين وبعض الشخصيات العامة وقادة المؤسسات السيادية الحساسة، ولكن لا يجب النظر إلى اتصالات بعض من كبار رجال الأعمال مع رئيس الجمهورية الحالى على أنه يدل بالضرورة على نفوذ معين وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة الاستراتيجية للدولة. وهناك عاملان آخران وراء الروابط القومية بين رجال الأعمال والمراكز الرئيسية والمؤثرة فى اتخاذ القرار، أولهما يتعلق بالكثيرين من الوزراء السابقين وكبار المسئولين الذين تركوا مناصبهم وصاروا رجال أعمال، وهم يستفيدون من صلاتهم المتاحة بسهولة مع زملاء لهم فى الحكومة ما زالوا فى مناصبهم. أما العامل الثانى فيرتبط بالعديد من أبناء وأقارب وزراء حاليين أو سابقين وكبار مسئولى أجهزة الدولة تحولوا إلى أصحاب مشروعات خاصة كبيرة. فقد صار ذوو الصلات العائلية الوثيقة مع النخبة السياسية – البيروقراطية جزءا من الشرعية العليا من رجال الأعمال منذ سياسة الانفتاح، وحيث أصبحت الحدود الفاصلة بين القوة السياسية وعالم البيزنس غامضة [26].

ويبدو أن هذه التفاعلات أنتجت ما يمكن تسميته "قانونا ضمنيا" بأن السلطة السياسية سوف تؤدى حتما إلى توليد الثروة التى إن لم يحصل عليها المسئول فقد ينالها على الأقل واحد من أسلافه أو أولاده.

وعلى الرغم من توجه الحكومة فى عقد التسعينات نحو اصطحاب عدد من رجال الأعمال فى زيارات الرئيس للخارج، وعلى الرغم أيضا من وجود قنوات رسمية للحوار بين منظمات رجال الأعمال وممثلى السلطة التنفيذية، إلا أن رجال

الأعمال لا يعتبرون شركاء للحكومة فى صناعة السياسات الرسمية، فقد عبر عدد من رجال الأعمال فى لقاءات معهم عن شعورهم بـأن الدولـة تتعامـل معهـم كمستشارين يبدون آراء حول القرارات والسياسات الاقتصادية والمالية، وتحـتفظ السلطة التنفيذية فى العادة بسلطة اتخاذ القرار، ولم يتمكن رجال الأعمال من منـع الحكومة من إصدار قرار هام يخص أعمالهم أو مصالحهم. وغالبا ما تفيد قنـوات الاتصال القوية والمباشرة فى إزالة المعوقات أمام الاستثمارات الخاصـة، كـذلك تستفيد الحكومة من هذه القنوات فى الترويج لالتزامها بتشجيع الاقتصاد الرأسمالى الحر فى أوساط كل من رأس المال المحلى والمانحين الغربيين ومؤسسات التمويل الدولية التى تدعم برامج التكيف الهيكلى [26].

وتشير بعض الدراسات التى استطلعت آراء عدد من رجال الأعمال إلـى أن هؤلاء يعتقدون بعدم جدوى السعى لممارسة ضغوط من جانبهم على نخبة الدولـة فى ضوء صلاحيات واسعة النطاق والعديدة لرئيس الجمهورية والسلطة التنفيذيـة عموما، وعوضا عن ذلك يفضلون خلق أرضية مشتركة مع مراكز صناعة القرار فى إطار التقيد بأجندة أعمال الحكومة، والحوار معها من منطلق أن رجال الأعمال هم حلفاء الدولة يسعون لهدف واحد هو دفع النمو الاقتصادى. ويفسر بعض رجال الأعمال هذا الأسلوب بالقول إن الدولة السلطوية المصرية تعـودت منـذ العهـد الناصرى على إظهار حساسية شديدة إزاء أية ضغوط اجتماعيـة عليهـا وعلـى تصوير ذلك بأنه محاولة لتقويض الاستقلالية المطلقة للدولة، فهى تسمح فقط بطرح مطالب وعرائض، ومن هنا فعندما تتبنى الدولة سياسة مشجعة لرجال الأعمـال لا يكون ذلك راجعا لضغوط تمارس عليها، بل لأن مصالح الدولة ذاتها تلتقـى مـع مصالح رجال الأعمال.

هناك أيضا السبب المتعلق بضعف قوة مجتمع رجال الأعمال وغياب التجانس داخله بما يؤدى إلى العجز عن مواجهة الدولة، فعلى الرغم من وجود عـدد مـن كبار رجال الأعمال كأعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم أو مجلس الشعب فهـم لا يشكلون كتلة موحدة من واقع المنافسات الحادة فيما بينهم وكذلك لضعف دور كـل من الحزب الحاكم ومجلس الشعب فى التأثير على السلطة التنفيذية[27]، ولكن ذلك السبب يتعلق فقط برفض أو حساسية الحكومة الشديدة تجاه تحرك رجال الأعمـال فى مواجهتها ككتلة مستقلة، ولا ينفى بالطبع أن الحكومة تستمع جيدا لهم وتستجيب لكثير من مطالبهم من واقع تقارب المصالح والأهداف.

حدود النفوذ السياسى الاقتصادى لرجال الأعمال كهيكل مؤسسى

تدل الملاحظات سالفة الذكر على أن رجال الأعمال يفضلون التعامـل مـع الدولة كأطراف تشترك معها فى الأهداف الاقتصادية العامة وخصوصا هدف مـا يسمى التحرير الاقتصادى ودفع النمو الاقتصادى، كما تفضل الدولة الاستماع إلى مطالبهم والاستعانة بهم فى المفاوضات مع الدول الغربية وفى المباحثات الخاصة بحل المنازعات الاقتصادية والتجارية. وهو ما ظهر واضحا من لقاءات مشـتركة بين الطرفين عقدت بمناسبة تسوية المشكلة الناجمة عن فرض الحكومة الفرنسـية حظرا على صادرات البطاطس المصرية فى عام 1999، وكذلك المشكلة الناتجـة عن احتجاج المنتجين الزراعيين فى الاتحاد الأوروبى على إغراق منتجات القطن المصرى للأسواق الأوروبية، فقد تقدمت جمعية رجال الأعمال المصريين بتقارير ومعلومات حول الموضوعين إلى وزارة الخارجية. كما دعت الحكومة ممثلى هذه الجمعية لحضور اجتماعات المؤتمر السنوى الذى ينظمه مجلس الأعمال الإقليمـى الـذى يضـم ممثلين عن رجال الأعمال وعن الحكومـات مـن بلـدان عربيـة وأوروبية [28]

على أن رجال الأعمال عجزوا فى حالات عديدة عن منع الحكومة من تطبيق عدد من القرارات الاقتصادية التى اتخذتها واعتبرها هؤلاء تـؤثر سـلبيا علـى مصالحهم، ومثال ذلك القرار رقم 619 الذى صدر فى أواخر عام 1998 بشـأن منطقة التجارة الحرة فى مصر والذى وضع ضوابط على تدفق السـلع الأجنبيـة الوافدة إلى البلاد ومنها اشتراط حصول المستوردين على شهادة منشأ مـن البلـد الأصلى، وتقدمت جمعية رجال الأعمال المصريين بطلب إلـى وزيـر التجـارة الخارجية لإلغاء هذا الشرط ولكن الحكومة رفضت الطلب ووعدت فقط بوقف تنفيذ القرار لمدة ستة شهور كفترة سماح [29]

وفيما يتعلق بوسائل التعبير عن المطالب والمصالح الخاصة برجال الأعمال، يمكن الحديث عن أربع منها على النحو التالى [30]:

أ-تقديم أوراق عمل إلى ممثلى الحكومة.

ب-استضافة وزراء (من المجموعة الاقتصادية أساسا) لمناقشة قضايا معينة فى مؤتمرات أو ندوات.

جـ – إقامة صلات مباشرة بين أفراد من رجال الأعمال وممثلى الحكومة.

د – إقامة صلات وروابط مع وسائل الإعلام والصحافة بصفة خاصة للدعايـة وتقديم معلومات وأفكار.

وتدل سياسة الحكومة تجاه رجال الأعمال على أن الأولى تفضل الروابط مع أفراد مؤثرين من كبار رجال الأعمال وتعمل على جذبهم لعضوية الحزب الوطنى الحاكم، أو الاحتفاظ بهذه الروابط حتى لو لم ينضم هؤلاء للحزب الحاكم، ومن ذلك حالة رامى لكح الملياردير المشهور الذى فاز فى انتخابات مجلس الشـعب لعـام 2000 كمرشح مستقل وأصدرت محكمة القضاء الإدارى قرارا ببطلان عضـويته نظرا لازدواج جنسيته المصرية مع الفرنسية ووافق مجلس الشعب علـى قـرار المحكمة، وهو واحد من كبار رجال الأعمال ويعمل فـى مشـروعاته المتنوعـة حوالى ثمانية آلاف فرد، فهو ليس عضوا فى أى من جمعيات رجال الأعمال وهو يرى أن مثل هذه الجمعيات ليست بالمنفذ الضرورى إلى الحكومة والأفضل مـن وجهة نظره الاتصال المباشر مع أى من الوزراء أو رئيس الوزراء [31]

إن تتبع الجدل العاصف الذى يظهر من المعالجات الإعلامية والصحفية لنفوذ رجال الأعمال وتصاعد قوتهم التأثيرية سياسيا واقتصاديا، يـدل علـى اسـتمرار وجود الصورة الذهنية سيئة السمعة عن رجال الأعمال بصفة عامة وبمبالغة تبدو كبيرة فى بعض الحالات، إلا أن شيوع مظاهر الخلل والتسيب الحكـومى وعـدم رغبة الحكومة فى فرض هيبة القانون على الجميع وكذلك انخراط عدد ليس بالقليل من كبار مسئولى الدولة والمحافظات والأجهزة التنفيذية والبنوك العامة فى علاقات وروابط "زبونية" فاسدة وغير مشروعة مع بعض من كبار رجال الأعمال .. مثل هذه المظاهر أسهمت فى الخلط والتشويش وتشويه سمعة العديد من رجال الأعمال المتوسطين والصغار والذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية والتجارية والصـناعية بعيدا عن ممارسات الفساد والتحايل على القوانين، وذلك بصـرف النظـر عـن اختلافها فى الرأى حول جـدوى وكفـاءة أنشـطتهم مـن النـواحى الإنتاجيـة والتكنولوجية.

فقد نجم عن المظاهر سالفة الذكر وقوع أعداد لا حصر لها مـن ممارسـات التعدى على القوانين والاستيلاء على ممتلكات الشعب،ومن ذلك إقدام بعض رجال الأعمال بالإسكندرية على هدم مبنى فندق إستفانو تمهيدا لتشييد فندق جديد مكانه، وهو ما كشفت عنه جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية التى يقودها الدكتور عـادل أبو زهرة أحد الرواد البارزين فى مجال العمل المـدنى، إذ أبلغـت حـى شـرق

الإسكندرية بواقعة الهدم وبأن أصحاب المشروع الجديد لم يضعوا لافتة البيانـات التى يفرضها قانون تنظيم أعمال البناء، ورد حى شرق بأن هؤلاء لم يقدموا أصلا طلبا للحصول على ترخيص ولم يقدموا للإدارة الهندسية المختصة أى رسـوم أو بيانات [32]

وفى نفس السياق أيضا يقول الخبير الاقتصادى المرموق، وواحد من أبـرز المدافعين عن الاقتصاد الرأسمالى، شريف لطفى أن الحكومة نفسـها هـى التـى شجعت الفورة الهائلة فى تجارة الأراضي والعقارات والقـرى السـياحية عنـدما حرضت رجال الأعمال الذين يعملون أصلا فى أنشطة صناعية أو تجارية بعيـدة عن مقاولات الأراضى والعقارات على اقتحام هذا المجال بدون أن يتوافر لـديهم التمويل المتاح ولا الخبرة الضرورية لممارسته، ومن ثم انـدفع هـؤلاء بتشـجيع الحكومة على الاستثمار العقارى من خلال الحصول على قروض هائلة من البنوك التجارية العامة، بل شجعت الحكومة البنوك على التوسع فى الإقراض لتمويل هذه الأنشطة دون أن تقدم السلطات النقدية على إجراءات حازمة لتقليل الانـدفاع فـى مجالات الاستثمار العقارى [33]

وقد نجم عن ذلك تورط عدد من كبار رجـال الأعمـال وبسـوء نيـة فـى مشروعات أكبر من طاقتهم مولوها بالاقتراض من البنوك بنسب تفوق ما تقتضـى به الأصول الاقتصادية [34] إضافة إلى تورطهم فى مشروعات عقارية طويلة الأمد بتحريض من الحكومة مما أدى إلى حبس المليارات مـن الجنيهـات فـى هـذه المشروعات وعدم تدويرها وإعادة استثمارها وأدى إلـى زيـادة حـدة الركـود التضخمى فى الاقتصاد. ورغم تفاوت التقديرات حول حجـم مـا اسـتثمر فـى المشروعات العقارية السياحية، يوجد اتفاق على جسامة المبالغ التى وجهت لهـذه المشروعات وعلى رأسها مصايف الساحل الشمالى وقراه السياحية، فقـد قـدرت الاستثمارات فيها وحدها بحوالى 40 مليار جنيه فى خمس سنوات فقـط (1995-2000)، بينما وصل حجم الاستثمارات فى الإسكندرية والساحل الشمالى ومرسى مطروح نحو 100 مليار جنيه [35]

ومن الجدير بالذكر أن علاقة رجال الأعمال بالحكومة يمكن أن تتوتر نسـبيا وتكون غير مواتية عندما تقرر الحكومة أنها فى حاجة لموارد إضافية لسداد عجز الموازنة العامة أو لمقابلة الطلب المتزايد من قبل أجهزة الدولة علـى مشـروات وإنشاءات جديدة وغير ذلك، وهو ما حدث مع إصرار الحكومـة علـى تحريـر

مشروع القانون الخاص بالمرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعـات والـذى صدر بالفعل عقب موافقة مجلس الشعب عليه فى مايو 2001، بالقانون رقـم 17 لسنة 2001[36]، وورد فيه أنه على كل منتج صناعى بلغ أو زاد مجمـوع قيمـة مبيعاته من السلع الصناعية المنتجة كليا عن 150 ألف جنيه، أو إذا بلغ أو جـاوز المقابل الذى حصل عليه التاجر أو المصنع خلال سنة هذا المبلغ أن يتقدم لمصلحة الضرائب بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التى يحددها الوزير المختص.

وقد تقدمت جمعية رجال الأعمال المصريين بمذكرة إلى وزير المالية بشـأن المشاكل الناجمة عن تطبيق القانون وطالبت بضرورة حل المشاكل التى أسفر عنها تطبيق القانون فى مرحلته الأولى أولا، والذى صدر برقم 11 لسنة 1991، قبـل الشـروع فـى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من القانون، ومـن أهـم هـذه المشاكل [38]:

أولا: سعر الضريبة الإضافية الذى بلغ فى المرحلة الأولى 5.% أسبوعيا أى نحو 26% سنويا. ويفرض فى حالة التأخير فى سداد ضريبة المبيعات إلى جانب الغرامات والتعويضات التى تضمنها القانون فى مرحلته الأولى. من حيث إن سعر هذه الضريبة الإضافية هو فى الواقع فائدة تأخير مبالغ فيها وكثيرا ما تفرض بأثر رجعى.

ثانيا : خضوع السلع الرأسمالية لضريبة المبيعات دون توافر إمكانية خصـم الضريبة المسددة عليها من ضريبة المبيعات المحصلة. رغم صدور فتـوى مـن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بعـدم خضـوع السـلع الرأسمالية لضريبة المبيعات. ولذلك توصى الجمعية إما بإعفاء السلع الرأسـمالية من هذه الضريبة أو بجواز خصم الضريبة المدفوعة عليها من الضريبة المحصلة على المبيعات.

ثالثا : المشاكل الناجمة عن عدم نشر مصلحة الضـرائب علـى المبيعـات التعليمات التفسيرية مثل توحيد المفاهيم وطرق المحاسبة وأدى غيابها إلى إربـاك المسجلين.

وقد اقترحت المذكرة المقدمة من الجمعية عدة مطالب منها[39]:

(1)النظر فى تأجيل المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات أو على الأقل الاكتفاء فى الوقت الحالى بتطبيق المرحلة الثانية الخاصة بتجار الجملة لصغر عددها ولقدرتها على تنفيذ القانون.

(2)تخفيض الجزاءات المفروضة على المسجلين خلال السنتين الأوليين من التطبيق بما يراعى احتمال حدوث أخطاء من المسجلين فى التطبيق بفعل قصور الإمكانيات ونقص الخبرة.

(3)أهمية تحديد سعر موحد لضريبة المبيعات على كافة السلع الخاضعة للضريبة بما يساعد على سهولة حسابها وتوريدها، ويقترح لفترة انتقالية، كما جاء فى المذكرة، أن يكون السعر بما لا يزيد عن 10%.

(4)أهمية أن يتواكب فرض المرحلتين الثانية والثالثة من قانون ضريبة المبيعات مع تطوير النظام الضريبى ككل، وتخفيض أسعار الضريبة العامة على الدخل إلى مستويات معقولة لا تتجاوز 25%، وأيضا رفع حد إعفاء الأعباء العائلية إلى ما لا يقل عن ضعف الإعفاء الحالى.

تزايد المؤشرات على تشوه وتناقض التكوين الاجتماعى وآثاره على المجتمع المصرى:

على الرغم من المزايا والإعفاءات والتسهيلات العديدة التى أعطتها الحكومة المصرية لرجال الأعمال والمستثمرين من خلال القوانين والقرارات الاقتصادية والمالية والتجارية، وعلى الرغم من مراهنة الحكومة على دور رئيسى للقطاع الخاص فى حل مشكلات البطالة ونقص فرص العمل وضعف الإنتاجية وقلة حصيلة الصادرات، فإن مجموعات رجال الأعمال لم تحقق سوى القليل خصوصا فيما يتعلق بالأهداف ذات الطابع الإستراتيجى مثل تطوير الأداء الاقتصادى وحفز النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وفى كمية ونوعية الصادرات وكذلك تنمية المزايا النسبية التى يتمتع بها الهيكل الاقتصادى للبلاد. ويمكن القول إن أحد أهم مقومات هذا الدور الذى أعطته الحكومة ومؤسسات التمويل الغربية والحكومات الغربية للقطاع الخاص، هو ما يرتبط بضرورة تطوير مجتمع رجال الأعمال نفسه من حيث رفع القدرات الاقتصادية والثقافية وسلاسة التطور الداخلى لهذا المجتمع، وهو ما يزال يفتقر إليه مجتمع رجال الأعمال، كما لا يزال يغيب عنه تصور واضح للمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال تجاه المجتمع المصرى.

وبغض النظر عن التحليلات اليسارية والناصرية عن ضعف وانتهازية رجال الأعمال وخصوصا الكبار منهم، فإن العديد من المدافعين عن الرأسمالية والقطـاع الخاص يقرون بفشل الرأسمالية المصرية فى تطوير الأداء الاقتصادى منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين بفعل تقاعس هذه الرأسمالية عـن الاسـتثمار فـى الصناعات الكبيرة وغياب خطة محددة بشأن التحول لاقتصاد سوق حقيقـى، مـع عدم إغفال عدم تمكن القيادة السياسة فى عهدى السادات ومبارك من تفكيك الطابع المركزى للدولة واتباعها لسياسات تحابى جماعات بيروقراطيـة وشـعبوية ذات مصالح راسخة فى رسم برامج اقتصادية تركز كل شئ فى يد الدولـة وسـلطانها المتغول [40].

لقد تميز مناخ الأعمال الخاص طول عقد التسـعينات بشـيوع أنـواع مـن المصادمات والمنافسات غير الشريفة وحرب الشعارات والتراشق اللفظى بأقـذع الكلمات، بل وصل الأمر إلى أن يلجأ بعض من كبار رجال الأعمال إلى الاستعانة بالبلطجية والأسلحة البيضاء لتصفية الحسابات فيما بينهم، وقد تحـدثت الصـحف القومية والمعارضة عن حروب وصراعات بين رجال أعمال كبـار مثـل أحمـد بهجت ومحمد جنيدى وعبد المنعم سعودى وعائلة نصير وعائلة ساويرس، حتـى وصل الأمر إلى الطعن فى الانتماء الدينى وتفسير الفوز بصفقات معينة إلى السبب المتعلق بهذا الانتماء [41].

هذا بالإضافة إلى ما أدت إليه محاولات عدد من كبار رجال الأعمـال لعقـد صفقات وصلات سرية ومصلحية مع أبناء وأقارب عدد من كبار مسئولى الدولـة الحاليين والسابقين، من تغول كبار الأعمال ولجوئهم إلى الاقتراض بمبالغ ضخمة من البنوك وعدم سداد الديون أو الهرب إلى الخارج وإلى الاستيلاء على أراضـى الدولة والحصول على صفقات ضخمة لتنفيذ مشروعات وتجديدات لحساب أجهزة الدولة المختلفة، وتتحدث مصادر عديدة عن مصالح متبادلة بين أبناء وأقارب كبار المسئولين وبعض من كبار رجال الأعمال. فقد اندفعت المجموعتان إلى المشاركة فى حمى تخصيص الأراضى، وتمكن بعض منهم فى خلال ما لا يزيد عن أربـع سنوات من الحصول على نحو 36 ألف فدان من أراضى المجتمعـات العمرانيـة الجـديدة، إلى جانب 100 مليون م2 و24 ألف فدان فى مختلف محافظات مصر [42].

وقد تحدثت مصادر عديدة عن المخاطر والنتائج الكارثية للقروض الهائلة التى حصل عليها عدد قليل من كبار رجال الأعمال، ومن ذلك ما قدمه ستة من أعضاء مجلس الشعب فى يونيو 1999 من بيانات عاجلة حول المخاطر على الجهاز المصرفى بعد أن بلغ مجموع ما حصل عليه المستثمرون ورجال الأعمال حوالى 176 مليار جنيه، لم يتم استثمار سوى 15% منها فقط داخل مصر، وتم تهريب الباقى لاستثماره فى بلاد أوروبية مثل بلجيكا [43]. كذلك فقد تقدم نائب حزب التجمع أبو العز الحريرى فى فبراير 2001 بسؤال إلى رئيس الحكومة عن أسباب ازدياد نسبة الديون المتعثرة على المقترضين من 5% عام 2000 إلى 11% عام 2001، وذكر أن حجم القروض الممنوحة بدون ضمانات بلغ حوالى 73 مليار جنيه من مجموع حوالى 180 مليار حصل عليها رجال أعمال، وأن عددا محدودا استأثر بالشطر الأعظم منها، فقد حصل 8 عملاء على 4ر12 مليار جنيه بمتوسط 5ر1 مليار لكل منهم، وحصل 12 عميلا على 7ر26 مليار بنسبة 13% من المجموع، و343 عميلا على 42% من إجمالى القروض. وقد اشتمل السؤال على أسماء 37 عميلا من كبار رجال الأعمال والشركات حصلوا على 25 مليار جنيه، فقد حصلت مجموعة حاتم الهوارى على مليار و460 مليون و781 ألفا، ومحمد نصير على مليار و222 مليونا و160 ألفا، ومجموعة أحمد عز على مليار و250 مليونا و782 ألفا، وحسين درة على مليار و23 مليونا و274 ألفا، كما حصل رامى لكح على مليار و448 مليونا و944 ألفا، وإبراهيم أبو العيون على مليار و413 مليونا و46 ألف جنيه. إلى جانب يوسف علام الذى حصل على 390 مليون و890 ألفا، ومنير غبور وأولاده حصلوا على 337 مليونا و611 ألف جنيه، وحصل حسام أبو الفتوح على 831 مليونا و373 ألف جنيه. كما تضمن الطلب أسماء شركات مثل الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وحصلت على قروض بـ 3 مليارات و616 مليونا و835 ألف جنيه وحصلت شركة "مالتى تريد" على مليار و79 مليونا و759 ألف جنيه وكذلك شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول التى حصلت على مليارين و852 مليونا و195 ألفا وغيرها [44].

ومن الجدير بالذكر أن رئيس مجلس الشعب رفض فى العام الأخير من دورة مجلس الشعب لانتخابات 95-2000، مناقشة الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسئلة التى تقدم بها عدد من النواب المستقلين ومن أحزاب المعارضة ومن الحزب الوطنى نفسه والتى تدور حول الفساد فى الجهاز المصرفى ومصير

القروض الهائلة التى أعطيت لرجال الأعمال بدون ضمانات قوية،ومع بداية نشاط مجلس الشعب الجديد لعام 2000 قرر د. فتحى سرور رئـيس المجلـس إحالـة الاستجوابات لدراستها إلى لجنة الخطة والموازنة، ويرأسها واحد من كبار رجـال الأعمال وهو أحمد عز صاحب إمبراطورية أعمال متنوعـة تمتـد مـن تجـارة الأراضى والعقارات إلى الحديد والصلب وعضو الأمانة العامة للحـزب الحـاكم وعضو المجلس الرئاسى المصرى-الأمريكى لرجال الأعمـال ولجنـة الشـئون الاقتصادية ويرأسها عبد الله طايل وهو من رجال الأعمال البارزين ورئيس مجلس إدارة أحد البنوك المشتركة، ولم تقدم اللجنتان أى تقارير منذ يونيـو 2001، مـع العلم أن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب تنص على عدم جواز إدراج أى موضوع للمناقشة فى المجلس إذا كانت توجد موضوعات مرتبطة به تمت إحالتها إلى إحدى لجان المجلس، وبعد أن تقدم هذه اللجنة تقريرها للمجلس [45].

وتمثل القضية المعروفة بقضية نواب القروض حالة نموذجية على الفساد فى بعض البنوك وفى أوساط بعض من كبار ومتوسطى رجال الأعمال، فقد اسـتمر الجدل حولها منذ يونيو 1995 وحتى عام 2000، اشتملت القضية على اتهامـات لعدد من نواب مجلس الشعب (95-2000) ومسئولى بعـض البنـوك بـالتواطؤ للاستيلاء على أموال بنوك النيل والدقهلية التجارى والمهندس بعـدة طـرق مـن الاحتيال، وتضمنت القضية أسماء أعضاء من مجلس الشعب ورجال أعمال فـى نفس الوقت هم [46]:

1-محمود عبد الفتاح عزام (عضو المجلس ورجل أعمال).

2-عيسى عبد الفتاح عجلان (عضو المجلس ورجل أعمال).

3-خالد محمد حامد، محمود (عضو المجلس ورجل أعمال).

4-محمد كامل مصطفى علبة (رجل أعمال).

5-مختار على العشرى (رجل أعمال).

6-توفيق عبده إسماعيل (عضو المجلس ورئيس إحدى اللجان الاقتصادية به ورئيس مجلس إدارة بنك الدقهلية الوطنى).

هذا إلى جانب مسئولى بنوك النيل والمهندس والدقهلية وهم :

1- حسام عبد اللطيف المناوى مدير الائتمان بفرع بنك النيل بالقاهرة.

2- علية عيسى العيوطى نائب رئيس مجلس إدارة بنك النيل وزوجة محمـود عزام.

3- محمد على مطحنة مدير الائتمان بالفرع الرئيسى لبنك النيل.

4-محمد مختار عبد الوهاب مدير الفرع الرئيسى لبنك المهندس.

5-أحمد إبراهيم المسئول عن الائتمان بفرع بنك النيل – القاهرة.

6-أشرف لبيب صاحب المركز المصرى لمعدات الطرق والمحاجر.

وشملت لائحة الاتهام بصفة عامة 32 متهما بمن فيهم هؤلاء، وبلغ مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية التى حصلوا عليها ما لا يقل عن 1200 مليون جنيه (47)، وصدرت أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين عشر سنوات وثلاث سنوات مع الأشغال وغرامات مالية كبيرة.

وتدل حالة قضية نواب القروض وحالة استئثار مجموعة محددة من كبار رجال الأعمال بالنسبة الأعظم من الأراضى المخصصة للاستثمار العقارى والسياحى وكذلك قروض البنوك على أن الحكومة هى التى لعبت الدور الأساسى فى محاباة نخبة مسيطرة من رجال الأعمال، مما يدل على صدقية اعتبار هؤلاء جزءا أساسيا من "نخبة القوة" التى تحدث عنها عالم الاجتماع الأمريكى الراديكالى "سى.رايت ميلز" Mills، أو "رجال أعمال الدولة"، كما ساهم محمد السيد سعيد (48)، الذى كتب يقول : "ويتميز النظام القانونى كله لمصلحة رجال الأعمال الكبار الذين يملكون سوابق أعمال، ويستطيعون تقديم الأوراق المطلوبة والتأثير على قرارات إرساء عقود المقاولات والإمداد للحكومة،وغالبا ما يقوم رجال الأعمال الكبار بعد حصولهم على هذه العقود بتكليف الشركات الصغيرة بالتنفيذ الفعلى، من أجل تخفيض التكاليف والحصول على الجانب الأكبر من الربح. ويخضع قطاع الأعمال الصغير لهيمنة قطاع الأعمال الكبير، سواء فى المنافسة أو فى بناء شبكات زبونية، هذا فضلا عن التحيز السياسى والقانونى الذى يلغى أى معنى للمنافسة الحرة (49)

هناك ظاهرة أخرى تدل على هذا التحيز السياسى والقانونى وهى ما قامت وتقوم به الحكومة من تمكين عدد محدود من كبار رجال الأعمال من السيطرة الاحتكارية على سوق سلعة معينة، من خلال إعطائهم امتياز إنتاج سلعة معينة لمدة زمنية محددة مع عدم سماح الحكومة لأى مستثمر آخر باقتحام هذا المجال إلا عقب انقضاء فترة معينة. ومن أبرز الأمثلة هنا حالة التليفون المحمول عندما باعت الحكومة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول لشركتين الأولى عبارة عن تحالف بين شركة مصرفون لصاحبها محمد نصير وشركة "فودافون" للتليفون

المحمول البريطانية، وشركة "اير تتش" وشركة كليك وهى مملوكة أيضـا لعائلـة نصير، أما الثانية فهى عبارة عن تحالف آخر بين "أوراسكوم تليكـوم" المملوكـة لعائلة ساويرس مع شركة "موتورولا" الأمريكية والشركة الفرنسـية للاتصـالات وسميت "موبينيل" Mobinil، وقد اشترت شركتا "أوراسكوم" و "فـرانس تليكـوم" حصة "موتورولا" بالكامل، هذا فضلا عن "ايجيبـت" Link Egypt، إن شـركة "موبينيل" تستأثر وحدها بـ 99% من أسهم شركة "إن تتش" التى تعمل فى مجال خدمة الإنترنت، و51% من أسهم شركة "لنك" ويعتبران أكبر شركتين تعملان فى مجال خدمة الإنترنت، وتسيطر الاثنتان وحدهما على 39% من سوق الإنترنـت. إلى جانب أن شركة "أوراسكوم" تمتلك 10% من شركة ميناتـل Menatel التـى تعمل فى خدمة التليفون المدفوع مقدما وتسيطر بدورها على 56% من سوق هذه الخدمة [50]

ومن اللافت للنظر أن الحكومة قررت عدم منح ترخيص لمستثمر ثالث حتى عام 2002 لتكريس احتكار الشركتين للخدمة، وهذا ما تبلور فى الأرباح الهائلـة لهما وارتفاع أسعار سهم موبينيل فى الأسواق من 17.5 جنيه إلى 185 جنيه عام 1999[51]

وفي الختام يمكن القول إن الدراسة تلفت النظر إلى أن الحجة القائلة بضرورة الأخذ في الاعتبار مسألة حداثة تكوين نخبة رجال الأعمال في مصـر وأن هـذه النخبة لا تزال تمر بفترة انتقالية، ينبغي إثارة التساؤل حولها مع ضرورة إدخـال البعد التاريخي في التحليل والذي يدلنا علي عدة خبرات ومعطيات من أهمهـا أن هذه النخبة ارتبطت تاريخيا بالدولة وسعت إلى مواردها ومصادر الـدعم المـالي والتشريعي والمصرفي التي قدمتها أجهزة الدولة المختلفة لهذه النخبة، كمـا أنهـا غالبا ما كانت تطلب من السلطات الاقتصادية والمالية فـرض حمايـة جمركيـة تعريفية وغير تعريفية ضد الواردات المصنعة الآتية من الخارج حتى تستفيد مـن الحواجز الموضوعة أمام تدفق السلع والمنتجات الأجنبية. ومن هنا فإن نخبة رجال الأعمال ما تزال تشكل شريحة متميزة من نخبة القوة. ولا تسعى إلى العمل علـى التصرف والأداء كنخبة مستقلة التكوين في مواجهة الدولة.

الهوامش :

1- د. محمد السيد سعيد، رجال الأعمال : الديمقراطية وحقوق الإنسـان، سلسـلة دراسات حقوق الإنسان – 8، القاهرة : مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2001، ص 18.

2- نفس المصدر، ص ص 18-19.

3- نفس المصدر، ص ص 35-36.

4- See as an example: Moheb Zaki, Egyptian Business Elites: Their Visions & Investment Behavior, Cairo: Konrad-Adanauer-Stiftung, Arab Center for Development & Future Research, 1999, pp. 17-18.

5- Ibid., pp. 18-19

6- انظر فى ذلك :

- Gary Gereffi, "Rethinking Development Theory: Insights from East Asia and Latin America”, in: J. Timmons Roberts and Amy Hite, eds., From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change, London: Blackwell Publishers, 2000, pp. 234-244.

- Alan Angel, "Military Rule and Popular Resistance”, in: Eduardo Archetti, Paul Cammack and Bryan Roberts, eds., Sociology of "Developing Societies”, Latin America, London: Macmillan Education Ltd., 1987, pp. 278-282.

7- د. محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص 37.

8- نفس المصدر، ص 42.

9- د. آلان روسيون، "التحرير الليبرالى ظاهرة اجتماعية كلية و "حمـال أوجـه""، فى: نازلى معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، أعمال الندوة المصرية – الفرنسـية السادسة، 18-20 مايو 1995، القاهرة : مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2000، ص ص 27-28.

10- نفس المصدر، ص ص 28-29.

11- ورد فى : د. إيهاب الدسوقى، "دور القطاع الخاص فى إدارة شـئون الدولـة والمجتمع"، فى: د. سلوى شعراوى جمعة (محرر)، إدارة شئون الدولة والمجتمع، القاهرة

: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2001، ص 121.

12- جان قوسى، "دولة الحد الأدنى ومساراتها الخفية"، مصـر والعـالم العربـى (القـاهرة : المـــركز الفرنسى للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ)، العدد 4، يونيو 1995، ص 105، أيضا :

Supriya Roy Chowdhury, "Neo-Statism in Third Studies: A Critique", Third World Quarterly, vol. 20, no. 6 (1999), pp. 1094-5.

13- د. محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص 61.

14- نفس المصدر، ص 62.

15- نفس المصدر، ص ص 63-64.

16- د. أمانى قنديل، "جماعات المصـالح والانتخابـات : دراسـة حالـة للجنـة الاقتصادية لرجال الأعمال بالأسكندرية" فى د. على الدين هـلال (اشـراف)، انتخابـات مجلس الشعب 1987 : دراسة وتحليل، (القاهرة : مركز البحوث والدراسـات السياسـية بجامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بـالأهرام، 1989)، ص ص 60-61.

17- د. محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص ص 60-61.

18- التقرير الاستراتيجى 1985، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1986، ص ص 245-247.

19- Salwa Gomaa, "The Civil Society Debate Over Privatization in Egypt : Conflicting Interpretations and Goals", in : Wadouda Badran, ed., Privatization in Egypt, The Debate in the People's Assembly, Center for Political Studies, Cairo University, 1996, pp. 160-161.

20- التقرير الاستراتيجى العربى، 1987، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1988، ص 347.

21- نفس المصدر، ص 348.

22- جريدة الشعب، 1992/6/9.

23- نفس المصدر.

24- د. أمانى قنديل، "الجماعات المهنية والمشاركة السياسية"، فى : د. مصطفى كامل السيد (محرر) بمشاركة د. كمال المنوفى، حقيقة التعددية السياسية فى مصر : دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية، القاهرة : مكتبة مدبولى، 1996، ص 354.

25- Moheb Zaki, op.cit., p. 137.

26-Ibid., pp. 142-43

27-Ibid., pp. 143-44, also : Maye Kassem, In the Guide of Democracy : Governance in Contemporary Egypt, London : Ithaca Press, 2000.

28- Maye Kassem, Information and Production of Knowledge or Lobbying? Businessmen's Association, Federation of Labor Unions, and the Ministry of Manpower", in: Noha El-Kikawy, Heba Handoussa, eds., Institutional Reform and Economic Development in Egypt, Cairo: The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turky, The Center for Development Research, University of Bonn, 2001, p. 69.

29-Ibid., pp. 71-2

30-Ibid., pp. 72-3.

31-Ibid., p. 73.

32- د. عادل أبو زهرة، بريد الأهرام، 1999/2/5.

33- شريف لطفى، "أزمة الاقتصاد المصرى .. بين العلاج بالمسكنات والإصلاح الشامل"، الكتب : وجهات نظر (القاهرة : دار الشروق)، السنة 3، العدد 30، يوليو 2001، ص 34.

34- نفس المصدر، ص 34.

35- ورد فى : أحمد الشربينى، "بزنس المصايف فى مصر يواجه الركود ويهزم درجة الحرارة"، أحوال مصرية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة 4، العدد 13، صيف 2001، ص 83.

36- قانون الضريبة العامة على المبيعات الجديد ولائحته التنفيذية المعدل بالقـانون 17 لسنة 2001 بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من القـانون، القـاهرة : دار الأسـتاذ للمطبوعات القانونية، 2001، ص 127.

37- نفس المصدر، ص 14، 127.

38- جمعية رجال الأعمال المصريين، مذكرة مقدمة للسيد الدكتور وزيـر الماليـة بشأن المشاكل الناتجة عن تطبيق مشروع القانون الخاص بالمرحلتين الثانية والثالثة مـن قانون الضريبة العامة على المبيعات، القاهرة : الجمعية، د.ت.، ص ص 3-4.

39- نفس المصدر، ص ص 5-6.

40-Moheb Zaki, op.cit., pp. 24-25.

41- انظر فى ذلك : جريدة العربى الناصرية، 23، 54، 1999/5/25، جريدة الأهالى، 1999/3/31.

42- مجلة المصور، 1999/7/3.

43- الأهرام الاقتصادى، 1999/6/28.

44- جريدة التجمع (تصدر عن حزب التجمع بالأسكندرية)، السـنة 1، العـدد 38، 2002/2/17، ص 1.

45- جريدة الأهالى، 2002/2/20، ص 1، 4.

46- هبة قاسم، "الائتمان المصرفى والفساد المالى : دراسة حالـة قضـية نـواب القروض"، أحوال مصرية، السنة 4، العدد 13، صيف 2001، ص ص 148-150.

47- التقرير الاستراتيجى العربى – 1999، القاهرة : مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، 2000، ص 350.

48- د. محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص 148.

49- نفس المصدر، ص ص 151-152.

50- عبد الفتاح الجبالى، "الاحتكار والمنافسة فى السوق المصرى"، أحوال مصرية، السنة 3، العدد 12، ربيع 2001، ص 37.

51- نفس المصدر، ص 37.

الفصل السابع عشر

النخبة النقابية العمالية فى مصر

د.هويدا عدلى*

على خلاف الدراسات الكلاسيكية للنخبة السياسية والتى اهتمت بقضايا خصائص النخبة وتكوينها وغيرها من قضايا[i]، اهتمت الدراسات الأحدث بوضع مفهوم النخبة فى إطار منظومة أشمل من المفاهيم مثل الجماعة والتعددية والمجتمع المدنى. كما سعت لمحاولة التقريب بين المنظور النخبوى والمنظور التعددى فى هذا الإطار. تنطلق هذه الدراسات من مقولة أن هناك تغيرات وتطورات طرأت على الحياة والمجتمع أدت لمزيد من التعقد والتخصص والتمايز بين الوظائف والأدوار فى كافة مناحى الحياة. وقد انعكس ذلك على تعدد الجماعات والتنظيمات والنخب فى المجتمعات وهو ما يطلق عليه التعددية. وفى هذا السياق هناك عدة تعريفات للتعددية أكثرها شيوعا وارتباطا بمفهوم المجتمع المدنى التعريف الذى يحدد التعددية بأنها الوضعية التى تتوفر فيها تعددية الجماعات والتنظيمات بشرط أن تتمتع بدرجة من الاستقلال النسبى عن الدولة بما يمكنها من إدارة شئونها بحرية. كما أن هناك تعريف آخر يهتم بالتأثير على عملية صنع السياسة إذ يعرف التعددية بأنها فضاء جماعات المصالح القادرة على التأثير على صنع السياسة[ii]

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نمطين أساسيين للنخبة؛ النخبة السياسية الحاكمة أو التى يطلق عليها State Elite نظرا لأنها تضم بجانب رجال السياسة رجال الإدارة العليا. أما النمط الثانى فهو النخبة السياسية غير الحاكمة. وقد حددت الدراسات الحديثة معايير لتحديد هذه النخبة وهى ممارسة التخصيص السلطوى للقيم والسيطرة على نوعية معينة من مصادر القوة أو الموارد السياسية بما يمكنها من التأثير على عملية صنع السياسة. وهذه الموارد قد تكون مادية أو تنظيمية أو رمزية. تأخذ هذه الموارد أشكال شتى؛ ثروة – عضوية- أصوات هيئة ناخبة .... فعلى سبيل

---

*خبير العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المثال تملك النقابات المهنية مثل نقابة الأطباء حق مراقبة ممارسة المهنة ومنح الترخيص بمزاولتها. أما النقابات العمالية فإن مصدر قوتها الأساسى العضوية وهو المصدر التى بمقتضاها تتمكن النخبة المهيمنة على هذا التشكيل من ممارسة التأثير على عملية صنع السياسة[iii]

خلاصة القول إن الدراسات الحديثة المعنية بالنخبة وسعت من مجالها بحيث تشمل بجانب النخبة السياسية الحاكمة نخب المجتمع المدنى المختلفة سواء كانت نخباً مهنية أو نخباً عمالية أو غيرها، كما أولت اهتماما لقضايا جديدة فى دراسات النخبة مثل مدى القدرة على التأثير على صنع السياسة والعلاقة بالديمقراطية بجانب القضايا الكلاسيكية مثل تكوين النخبة وخصائصها وتغيرها وغيره. ومرد ذلك أن هذه النخب الجديدة الممثلة للمجتمع المدنى من أهم أدوارها التأثير على صنع السياسة وأيضا الدفاع عن استقلالها عن الدولة والذى يدخل فى إطار قضية أوسع وهى قضية الديمقراطية.

التعريف الإجرائى للنخبة:

انطلاقا من الطرح السابق سيتم تبنى تعريف إجرائي للنخبة النقابية مفاده أنها النخبة التى تشغل موقع القيادة سواء فى التنظيم النقابى الرسمى أو فى منظمات أخرى عمالية حتى لو كانت غير ذات طبيعة دائمة. بمعنى آخر نخب التنظيمات المدنية التى تنتمى للحركة العمالية سواء كانت رسمية أى معترف من قبل الدولة أو غير رسمية حتى ولو كانت هامشية أو صغيرة[iv].

وهنا يمكن القول إننا حاولنا دراسة النخبة والنخبة المضادة نظرا لأهمية ذلك خاصة فى النظم السياسية العربية التى تكثر فيها النخب المتنازعة على الشرعية سواء على صعيد نخبة الدولة أو على صعيد نخب المجتمع المدنى. مع الإقرار بصعوبة دراسة النخب المضادة خاصة لو كانت ضعيفة التأثير أو محدودة النطاق بسبب نقص البيانات والمعلومات.

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على هذه التساؤلات:

1. ما هو دور الدولة فى تكوين النخبة النقابية الرسمية؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الدولة والنخبة النقابية الرسمية منذ 1952 حتى الآن؟
3. ما طبيعة وديناميات العلاقة بين النخبة النقابية والقواعد العمالية؟
4. ما هى أهم الإشكاليات التى تواجهها النخبة النقابية الرسمية سواء من حيث علاقتها بالدولة أو علاقتها بالعمال؟

5. ما هى احتمالات نشوء نخبة بديلة ؟

6. ما مدى قدرة النخبة النقابية على التأثير على عملية صنع السياسة؟

الدولة والنخبة النقابية العمالية:

يعود أصل تكوين النخبة النقابية العمالية الرسمية الراهنة إلى السياسات التى اتبعها النظام السياسى الناصرى مع الحركة العمالية والتى من خلالها وضع لبنات أسس التعامل معها منذ ذلك الوقت حتى اللحظة الراهنة.

شهد عام 1952 حدثين هامين مثلا أول تماس مباشر بين مجلس قيادة الثورة والحركة العمالية وكشفا بوضوح عن نية حكومة الثورة فى تعاملها مع الحركة العمالية. كان الحدث الأول هو إضراب عمال مصنع الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى أغسطس 1952. أما الحدث الثانى فكان القرار الذى اتخذه مجلس قيادة الثورة بشأن إنشاء اتحاد عام للعمال فى سبتمبر من نفس العام. اعتبر مجلس قيادة الثورة إضراب كفر الدوار مؤامرة شيوعية وأصدر أحكاما بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة على قادة الإضراب[v]. وكان وراء هذا الموقف المتشدد اقتناع من قبل مجلس قيادة الثورة أن تشجيع رأس المال الوطنى والأجنبى على الاستثمار يقتضى وضع نهاية للنضال العمالى والذى مثل أحد أبعاد الأزمة الاجتماعية فى أواخر العهد الملكى[vi]. ومن نفس المنطلق تم تأجيل عقد المؤتمر التأسيسى لإعلان الاتحاد العام للعمال خوفا من وقوعه تحت سيطرة الشيوعيين[vii]، وبالتالى لم يكن غريبا أن يصدر قانون العمل الموحد رقم 91 لعام 1959 والذى خصص أحد أبوابه لتنظيم نقابات العمال مترجما موقف حكومة الثورة من الحركة العمالية ومعبرا عن منهجها فى التعامل معها.

وضع هذا القانون أسس الهيكل النقابى الراهن وهى الواحدية التنظيمية والهرمية والمركزية وهو ما يطلق عليه علماء السياسة المقارنة الصياغة الإدماجية Corporatist formula . والأمر الغريب أنه رغم تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت قد فرضت هذه الصياغة بدرجة أو بأخرى فإنها مازالت مستمرة حتى الآن أى لمدة 43 عاما، بل كان هناك توجه مستمر لمزيد من تدعيمها وضح فى القوانين المتعاقبة المنظمة للعمل النقابى 62 لعام 1964 و35 لعام 1976 و 1 لعام 1981 وأخيرا 12 لعام 1995.[viii]

يقصد بالصياغة الإدماجية إقامة نظام لتمثيل المصالح فى عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركى غير متنافسة، الانضمام إليها إجبارى، يوافق النظام

السياسى على قيامها ويتحكم فى اختيار قادتها وممارستها لنشاطها كما يمنحها حق احتكار تمثيل فئات معينة[ix]. فى هذا الإطار يمكن الربط بين مدخل الإدماجية واقتراب النخبة عندما يتم النظر للمجتمع على أنه مجموعة من التنظيمات الإدماجية التى تقودها مجموعة من النخب.

ويحدد كل من R & D Collier أسلوبين يستخدمهما النظام السياسى فى التعامل مع جماعات المصالح وفقا لهذه الصياغة؛ الأول أسلوب المنح والإغراء والثانى أسلوب المنع والتقييد. من أبرز آليات المنح والإغراء الاعتراف الرسمى بجماعة مصلحة ما ومنحها حق احتكار تمثيل فئات معينة فى المجتمع والسماح لها بالمشاركة فى أجهزة صنع القرار وتقديم الدعم المالى لها. أما بالنسبة لآليات المنع والتقييد فإنها تدور حول استخدام القمع وتجريم حق الإضراب وفرض قيود على المفاوضة الجماعية واستبعاد القيادات المناوئة وغير المرغوب فيها والتدخل فى الشئون الداخلية للجماعة[x]

استخدم النظام السياسى المصرى توليفة من أساليب الترغيب والمنح من ناحية وأساليب المنع والتقييد من ناحية أخرى لإدماج الحركة العمالية وإقامة تنظيم نقابى موال على رأسه نخبة نقابية متوافقة مع توجهات النظام السياسى. وقد تنوعت آليات الإدماج ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية.

تعد الآلية القانونية من أهم الآليات وأكثرها استمرارية وديمومة على مدار أكثر من أربعين عاما. وضع المشرع ثلاثة أسس للهيكل النقابى أولها الهرمية ويقصد بها قيام التنظيم النقابى على شكل بناء هرمى يتكون من ثلاثة مستويات المستوى القاعدى أى اللجان النقابية فى المنشآت الزراعية والصناعية والخدمية ثم المستوى الوسيط المتمثل فى النقابات العامة ثم القمة الممثلة فى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وغنى عن البيان أن الأشكال الهرمية فى التنظيم من أكثر الأشكال التى يمكن السيطرة عليها. أما الواحدية التنظيمية فتعنى ألا تتشكل أكثر من لجنة نقابية واحدة فى المنشأة ونقابة عامة واحدة للصناعة الواحدة أو الصناعات المترابطة أو المتماثلة أو التى تشترك فى إنتاج واحد على المستوى القومى ثم اتحاد عام واحد يجمع كل النقابات العامة. وأخيرا المركزية وهى الأساس الثالث وقد اتضحت هذه المركزية فى توزيع الاختصاصات بين مستويات التنظيم النقابى المختلفة حيث ركز المشرع الاختصاصات والصلاحيات فى الاتحاد العام للعمال وفى النقابات العامة مقابل الافتئات على مستوى اللجان النقابية الأكثر تماسا مع الحركة العمالية، فوفقا للقوانين المتعاقبة ليس من حق اللجنة النقابية

ممارسة أية اختصاصات بدون موافقة النقابة العامة كما تم إلغاء شخصيتها الاعتبارية فى القانون 35 لعام1976[xi]

يمكن إيراد ملاحظتين على التنظيم القانونى للحركة النقابية؛ الأولى تتعلق بأن هذا التنظيم اتسم بالتفصيل الشديد حيث غطى كافة دقائق حياة التنظيم النقابى[xii]. وهذه سمة مرتبطة بالميل الشديد للتحكم والسيطرة. فالأصل فى الأشياء أن تقتصر القوانين المنظمة لحركة المجتمع المدنى على المبادئ الأساسية ويتم ترك التفاصيل الدقيقة للأجهزة المنوط بها إدارة منظمات المجتمع المدنى والهدف بالطبع من ذلك توفير درجة من الاستقلال النسبى عن الدولة. أما الملاحظة الثانية فتتعلق باستمرارية هذا التنظيم القانونى للحركة النقابية على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تغيرا كبيرا، مما كان يفرض إعطاء الحركة النقابية قدرا أكبر من الحرية خاصة بعد انهيار فكرة العقد الاجتماعى الضمنى الذى قام بين العمال والدولة حيث قبل العمال تنازلهم عن حريتهم مقابل منحهم مجموعة من الضمانات الاقتصادية والوظيفية والذى كانوا محرومين منها قبل 1952 . والأمر الأكثر غرابة الميل المستمر منذ 1959 حتى الآن إلى تعضيد السيطرة والإدماج ففى القانون 35 لعام 1976 تم إلغاء الشخصية الاعتبارية للجنة النقابية كما تم مزيد من توسيع صلاحيات وزارة العمل فيما يخص شئون الحركة النقابية، وجاء القانون 12 لسنة 1995 لينص على حق الترشيح للنقابة العامة دون المرور باللجنة النقابية وكذلك حق أعضاء النقابة العامة فى الاحتفاظ بعضويتهم النقابية حتى لو تمت ترقيتهم لدرجة مدير عام. ناهيك عن مد الدورة النقابية من عامين إلى ثلاثة ثم أربعة وأخيرا خمسة[xiii]. وبالطبع فإن كل هذا يصب فى مزيد من مركزية التنظيم النقابى ودعم النخبة النقابية القائمة عليه وضمان استقلاليتها عن الحركة العمالية.

خلاصة القول أنه بمقتضى هذا التنظيم القانونى للحركة النقابية تم تشكيل النخبة النقابية الرسمية والمعترف بها كممثل وحيد للحركة العمالية أمام النظام السياسى. ومن ناحية أخرى فإن الدولة فى تحديدها لشرائح هذه النخبة لم تتعامل معها على قدم المساواة بل ميزت الشرائح العليا الممثلة فى قادة الاتحاد العام والنقابات العامة من خلال إما تخويلهم صلاحيات عديدة بحكم القانون أو منحهم عديد من المزايا الاقتصادية والسياسية. وغنى عن البيان أن هذه الشرائح العليا لا تمثل سوى عدد قليل بالمقارنة بنخبة اللجان النقابية والتى هى أقرب على مستوى الواقع للقواعد العمالية من النخبة النقابية، ولكنها لعبت دورا هاما فى تعزيز وضع النخبة النقابية حيث مثلت حائط تلقى

الصدمات من القواعد العمالية وأيضا المصفاة التى عندها يمكن التخلص من غير المرغوب فيهم من النقابيين بسبل شتى.

لم تكن الآلية القانونية هى الآلية الوحيدة المستخدمة لإحكام السيطرة على النخبة النقابية ولكن كان هناك عديد من الآليات السياسية والإدارية أيضا، ودون الخوض فى التفاصيل تتمتع وزارة العمل بصلاحيات واسعة على التنظيم النقابى من أول إنشاء المنظمة النقابية مرورا بطريقة إدارتها انتهاء بحلها. هذا فضلا عن التدخل السافر لوزارة العمل فى الانتخابات النقابية العمالية والذى يصل لاستبعاد أى مرشح من كشوف الترشيح قبل الانتخابات بيوم واحد. أما التدخل السياسى فتجلى فى تدخل الاتحاد الاشتراكى ومن بعده المدعى العام الاشتراكى بالاعتراض على أى مرشح[xiv]

أسهمت كل هذه الآليات مجتمعة فى تشكيل نخبة نقابية موالية للنظام السياسى ومرتبطة به ارتباطا عضويا. وقد كافأت الدولة المصرية هذه النخبة على تنازلها عن دورها الطبيعى فى تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم بمنحها العديد من المزايا ربما أهمها الارتباط بالجهاز الحكومى والبرلمان والحزب الحاكم وما يترتب على ذلك من مزايا مادية وعينية عديدة. ومن أمثلة ذلك جمع رئيس الاتحاد العام للعمال بين موقعه وموقع وزير العمل لفترات عديدة ثم توليه لمنصب وكيل مجلس الشعب بعد ذلك. فضلا عن عضوية عديد من رؤساء النقابات فى مجلس الشعب ومجلس الشورى وعديد من اللجان البرلمانية والحكومية وكذلك الحزب الحاكم. خلاصة القول أن الارتباط العضوى بالنظام السياسى أدى إلى تقوية أوضاع هذه النخبة[xv]

وعلى صعيد آخر أدركت النخبة النقابية وشاركها النظام السياسى فى ذلك مدى تأثير هذا الارتباط العضوى على علاقتها بقواعدها العمالية وأنه لا مناص من العمل على مزيد من تأمين أوضاعها بتقليل مناسبات المساءلة أمام العمال سواء باتباع نظام الانتخاب غير المباشر أو بمد فترة الدورة النقابية من عامين إلى خمسة أعوام على مدار الفترة من 1959 حتى 1995.

ساهمت عديد من التحولات الاقتصادية التى حدثت فى الفترة الناصرية وما بعدها فى دعم مواقع النخبة النقابية الرسمية. ففى حين مثل ضم موظفى الحكومة والقطاع العام والعمال الزراعيين دعما للنخبة النقابية على اعتبار أن هذه الفئات من أكثر الفئات الاجتماعية التى استفادت من سياسات الفترة الناصرية التدخلية وبالتالى كانت من أكثر الفئات تأييدا للنظام السياسى باستثناءات قليلة[xvi]. فإن التحول نحو اقتصادات السوق منذ منتصف السبعينات وما أدى إليه ذلك من اختلال فى هياكل الإنتاج وسوق العمل لصالح

قطاعات مثل التشييد والخدمات ولغير صالح قطاع الصناعة عضد النخبة النقابية التى تخلصت من القطاعات العمالية الصناعية الأكثر مهارة ووعيا وتنظيما. وجاءت الهجرة لبلدان النفط لتفرغ الطبقة العاملة من أفضل عناصرها[xvii].

النخبة النقابية والقواعد العمالية:

إن تبادلية العلاقة بين النخبة النقابية والقواعد العمالية تتطلب ضرورة السير فى اتجاهين عند دراستها، الأول مسار العلاقة من النخبة للقواعد العمالية وهنا تدخل قضايا وإشكاليات شتى مثل مدى تمثيل النخبة للعمال – نمط علاقتها بهم، كيفية تفاعلها معهم. أما الثانى فهو مسار العلاقة من القواعد العمالية للنخبة وهنا تبرز قضايا مثل مدى القدرة على التأثير على النخبة ومحددات هذا التأثير وما يثيره هذا من قضايا التجانس داخل الطبقة العاملة والوعى.

لا يمثل التنظيم النقابى أكثر من ثلث الطبقة العاملة المصرية، فوفقا لسامية سعيد تبلغ عضوية التنظيم النقابى حوالى 28% من حجم الطبقة العاملة المصرية[xviii]، وهذا معناه وجود فجوة واسعة بين التنظيم النقابى الرسمى والطبقة العاملة، فحوالى 72% من الطبقة العاملة عمالة غير منظمة. ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة عن هذا المعدل بعد بيع عديد من شركات القطاع العام وإحالة أعداد كبيرة من العمال إلى المعاش المبكر خاصة أن أغلبية أعضاء التنظيم النقابى ينتمون للقطاع العام حيث العضوية إجبارية ويتم اقتطاع الاشتراك عند المنبع فى حين أن نسبة وجود عمال القطاع الخاص فى التنظيم النقابى ضئيلة للغاية إذ لا تتجاوز وفقا لسامية سعيد 0.2% من حجم العضوية 1991-1996[xix].

وجدير بالذكر أن أحد الآثار الهامة المترتبة على تبنى سياسة التخصيصية حدوث تحول فى ميزان القوى فى المجتمع لغير صالح قوة العمل المنظمة بتحويل الوظائف من القطاع العام إلى القطاع الخاص غير المنظم نقابيا فى أغلب الأحوال[xx]

خلاصة القول أن النخبة النقابية الراهنة لا تحتمى بشرعية تمثيل معقولة من حجم الطبقة العاملة المصرية. وهنا يمكن طرح فرض نظرى مؤداه أنه كلما كانت النخبة تمثل نسبة كبيرة من الجماهير المعبرة عنها كلما زادت قدرتها على التأثير على عملية صنع السياسة بحكم ما لديها من موارد سياسية وهى فى هذه الحالة العضوية. وإن كان هذا لا ينفى أهمية وجود متغيرات أخرى من الممكن أن تعوض انخفاض حجم العضوية منها تركز العضوية فى المدن وفى أنشطة اقتصادية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطنى[xxi]

بيد أن هذه النسبة الضئيلة تعانى من عديد من المشكلات المؤدية لمزيد من ضعفها فهى عمالة غير متجانسة؛ موزعة بين ثلاثة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بما ينعكس على تشكيل النخبة النقابية التى تتوزع بين القطاعات الثلاثة (نقابة واحدة للزراعة وثمان نقابات للصناعة و14 نقابة للخدمات)

وبدون التقليل من أهمية ما سبق تظل القضية الأساسية التى تمثل حجر الزاوية فى دراسة العلاقة بين النخبة النقابية والقواعد العمالية هى مدى تعبير هذه النخبة عن مصالح العمال. إن فحص الظاهرة الاحتجاجية العمالية يلقى بالضوء على طبيعة هذه العلاقة. كان عقد الثمانينات من أكثر العقود التى شهدت تحركات احتجاجية عديدة مقارنة بالسبعينات وما قبلها. شهدت الفترة من 1987 إلى 1994 (131) احتجـاجا عماليا أى بمتوسط (16) احتجاجا سنويا وذلك فى مقابل (16) احتجاجا فى الفترة من 1982-1986 ككل أى بمتوسط 4 احتجاجات سنويا. وقد حظى قطاع الصناعة والاستخراج بالنصيب الأكبر من هذه الاحتجاجات إذ بلغ نصيبهما 97 احتجاجا من مجموع التحركات البالغ عددها 131 أى بنسبة 74% وجدير بالذكر أن القطاعات الفرعية الأكثر كثافة فى التعبير عن احتجاجها الصناعات الهندسية والمعدنية والكيماوية والغزل والنسيج والمناجم والمحاجر[xxii]

يفسر هذا التصاعد بتردى الأوضاع المعيشية للعمال المصريين فى هذا العقد الذى شهد الإسراع فى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى وما ترتب علية من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالى انخفاض الأجور الحقيقية بصفة عامة. ومن ناحية أخرى فبإصدار قانون قطاع الأعمال العام 203 لعام 1991 والذى بمقتضاه تخلت الدولة عن دعم القطاع العام ماليا والسعى لتصفية شركاته بدأت عمليات تسريح أعداد كبيرة من العمال وبالأخص العمالة المؤقتة أو التى بعقود تجدد سنويا، ناهيك عن الاتجاه لتقليل حقوق العمال الدائمين وبالتحديد فيما يتعلق بالأجور المتغيرة والتى تمثل نسبة كبيرة من أجر العامل تتجاوز أجره الأساسى بأكثر من مرة، فضلا عن تأخر صرف الرواتب. ويتضح جليا الارتباط بين الحركة الاحتجاجية وسياسة التخصيصية فى المطالب التى يطرحها العمال فى احتجاجاتهم. فقد سيطرت الموضوعات الفئوية المتعلقة بالأجور وخفض الحوافز وصرف المنح وكذلك الأرباح على الحركة المطلبية، فضلا على الاحتجاج على ظروف العمل المتردية وفساد الإدارة والتنظيم النقابى. فقد أدرك العمال العلاقة بين تبنى السياسات الاقتصادية الجديدة وتدهور أوضاعهم

المعيشية وأن الدولة تسعى لخفض تكلفة الإنتاج على حساب العمال وأن ما يحدث لا يهدد فقط بانخفاض أجورهم ولكن يهدد أيضا بفقدانهم لأعمالهم[xxiii]

وهكذا يلاحظ أن الحركة المطلبية لم تتضمن مطالبات جديدة ولكنها حقوق متأخرة ومتراكمة تماطل الإدارة أو صاحب العمل فى الوفاء بها [xxiv]

وفقا لما يصدره مركز الأرض لحقوق الإنسان من تقارير عن رصد الحركة الاحتجاجية العمالية هناك تصاعد فى منحنى الاحتجاجات العمالية من سنة إلى أخرى. فقد بلغ عدد الاحتجاجات مائة احتجاج فى عام 1998 ثم 80 احتجاجا فى النصف الأول من عام 1999 فقط[xxv]. أما فى عام 2000 فقد توزعت الاحتجاجات العمالية على قطاع الأعمال (23) احتجاجا والحكومة (15) احتجاجا والقطاع الخاص (31) احتجاجا[xxvi]

إن تصاعد الحركة الاحتجاجية ما هو إلا أحد مؤشرات عجز النخبة النقابية عن القيام بدورها فى الدفاع عن مصالح العمال، فقد كان ثمن العلاقة بالدولة اغتراب العمال عن تنظيمهم النقابى وفقدان الثقة فيه واقتراب النخبة النقابية خاصة العليا منها من صانع القرار وتحقيقها كثيرا من المزايا المادية والعينية من جراء هذا الاقتراب. بل لم يعد هناك مصدر لتأمين مواقعها سوى العلاقة بالنظام السياسى[xxvii] فتقييم موقف النخبة النقابية من التحركات الاحتجاجية سلبى فى مجمله باستثناءات قليلة للغاية، فأغلب أعمال الاحتجاج الجمعى تحدث بدون موافقة التنظيم النقابى ورغما عنه وينحصر دوره إما فى إدانة الإضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضالة، وفى أحسن الأحوال يسعى للوساطة بين الإدارة والعمال وهذا يحدث بعد تدهور الموقف تدهورا شديدا. ولذلك طالب العمال فى عديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية أو سحب الثقة منها واتهامها بعدم تمثيلها للمصالح العمالية[xxviii]

تشير Marsha Pripstein لنقطة هامة فى تعليقها على الاحتجاجات العمالية وهى أنها لم تكن فى يوم من الأيام تبحث عن مطالبات جديدة ولكنها تقوم بهدف استعادة حقوق ضاعت، وأن هذا مخالف تماما لرؤية الاتجاه الماركسى للاحتجاجات العمالية كأداة لتغيير شروط العمل تماما نتيجة بروز وعى عمالى جديد. أما فى مصر فإن الهدف من التحركات الاحتجاجية هو مجرد الحفاظ على الوضع القائم وبالتالى لا تعكس وعيا جديدا وقد أطلقت بريباشتاين على هذا الوضع الاقتصاد الأخلاقى Moral Economyوهو اقتصاد مرتبط أكثر بالمجتمعات الزراعية. وتلقى اللوم على اليسار المصرى الذى لم يمد العمال برؤية للمستقبل البديل[xxix]

خلاصة القول أن الحركة الاحتجاجية عاجزة عن إحداث نقلة كيفية للأمام، كل ما تأمل فيه تحقيق بعض المطالب الجزئية بسبب افتقاد برنامج عمالى عام وقيادة قومية فعالة[xxx] مما يشكك فى التعويل عليها فى توليد نخب جديدة.

احتمالات ظهور نخب بديلة

من القضايا الأساسية فى أدبيات النخبة قضية النخبة البديلة أو النخب الموازية والسؤال الأساسى هنا هل مجمل الأوضاع الراهنة سواء المتعلق منها بالنخبة النقابية أو المتصل بالقواعد العمالية يمكن أن يؤدى إلى ظهور نخبة بديلة أو حتى نخبة موازية تسعى للتغيير.

إن المتتبع لتاريخ الحركة النقابية منذ أواخر القرن التاسع عشر يكتشف أنها ولدت من رحم الحركة الإضرابية، فأول إضراب فى تاريخ الحركة النقابية كان إضراب لفافى السجائر 1899 والذى أدى لنشأة جمعية لفافى السجائر 1900. وبعد ذلك اتخذت العلاقة شكلا تبادليا حيث يسفر الإضراب عن تنظيم نقابى، ويقوم التنظيم النقابى بتنظيم إضرابات واحتجاجات عديدة للدفاع عن مصالح أعضائه أو لأهداف سياسية مما أدى لظهور نخب نقابية عديدة خاصة وأن التنظيم النقابى فى هذه الفترة كان قائما على التعددية النقابية.[xxxi]

والسؤال هل هذه الصيغة التاريخية يمكن أن تتكرر الآن وبمعنى آخر ألا يمكن أن تكون التحركات الاحتجاجية هى الرحم الذى يفرز نخبا جديدة.

إن التحليل المتعمق للحركة الاحتجاجية المصرية منذ قيام الصياغة الإدماجية يكشف عن عدد من السمات التى تجعل من الصعب الحديث عن دور للحركة الاحتجاجية فى خلق نخب جديدة بديلة قوية قادرة على تعبئة العمال والدفاع عن مصالحهم. فبالإضافة لما أشرنا إليه سلفا من أن الحركة الاحتجاجية تدور حول مطالب متأخرة ومتراكمة سلفا، وبالتالى تتوقف مطالبها عند حد السعى لعدم فقدان ما أحرزته من مكاسب وليس السعى لتغيير شروط العمل، فإنها تفتقد البرنامج العمالى العام والمتكامل وأيضا القيادة القومية الفعالة والقادرة على الحشد والتعبئة. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاحتجاجات العمالية تفتقر فى الأغلب الأعم إلى درجة متقدمة من التنظيم يضمن استمراريتها وممارستها أقصى ضغط ممكن حتى تتحقق مطالبها، فأقصى مدة يمكن أن يستغرقها إضراب لا تزيد بحال من الأحوال عن ثلاثة أيام، هذا فضلا عن وهن عملية تحويل هذه التحركات الجمعية إلى روابط تنظيمية دائمة أو شبه

دائمة يمكن أن تكون بمثابة نخب بديلة للنخبة النقابية الرسمية مستقبلا. وحتى إن تشكلت بعض النخب سرعان ما تنفك روابطها إما بسبب ضغوط أمنية وسياسية أو صراعات داخلية. وربما من أبرز التنظيمات الذى كان من الممكن أن تكون نواة لنخبة بديلة هى رابطة سائقى قطارات السكك الحديدية عام 1986 والتى تبنت مطالب السائقين وهى بالأساس جمعية أهلية تم حلها بعد ذلك. كما تجدر الإشارة لوجود نوايات أخرى مثل لجان الإنتاج والتى أسسها اليسار فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ولجان الدفاع عن القطاع العام فى بعض المصانع[xxxii] وبعض المراكز ذات الطابع الثقافى التى تهدف بالأساس إلى رفع الوعى بين صفوف العمال مثل دار الخدمات النقابية بحلوان.

ما سبق يقودنا إلى مناقشة قضية أخرى وهى قضية التعددية النقابية والتى من المفترض أن تؤدى إلى تعدد النخب النقابية وفقا للتخصصات المهنية أو الانتماءات السياسية. بداية لابد من الإشارة إلى أن أبرز من يطرح هذه القضية النقابيون ذوى الاتجاه اليسارى ولكنهم يختلفون حولها اختلافا يكاد يكون جذريا. ففى حين يخشى اتجاه من أن هذه التعددية ستؤدى لمزيد من تفتيت الحركة النقابية بما ييسر على النظام السياسي التلاعب بها كيفما يشاء خاصة فى الظروف الراهنة المضادة لمصالح العمال وأن المشكلة ليست فى مفهوم الواحدية النقابية لكن فى غياب الحريات النقابية والديمقراطية ، وبين من يرى أن هذا هو الحل الوحيد من أجل خلق حركة نقابية مستقلة وحرة[xxxiii].

وبغض النظر عن اختلاف الآراء حول الموضوع وأيضا القيود القانونية التى تحظر التعددية النقابية، فإنه من الصعب طرح هذا التصور فى ظل الظروف الموضوعية الخاصة بالطبقة العاملة من حيث عدم التجانس على مستوى التركيب والوعى . وحتى عمال الصناعة الذين يمثلون العمود الفقرى لأى طبقة عاملة فإن أعدادهم تتقلص، كما أن ماهو موجود منهم يتركز فى صناعات تحويلية استهلاكية لا تحتاج لمستويات مهارية مرتفعة مثلما تحتاج الصناعات الوسيطة والرأسمالية.[xxxiv] فضلا عن استمرار الجذور والروابط الريفية للعمال المصريين سواء فى المناطق الصناعية التقليدية أو الحديثة وازدواجية الوضع الطبقى بالجمع بين العمل بأجر وملكية وسيلة أو أكثر من وسائل الإنتاج[xxxv] وأخيرا عدم الاستقرار البنائى المترتب على عدم المهارة وبالتالى ارتفاع درجة دوران العمال بين مهن مختلفة، فالاستقرار البنائى شرط أساسى لحدوث فاعلية اقتصادية وسياسية[xxxvi] وأخيرا الهجرة إلى بلدان

النفط التى استنزفت العناصر الأكثر مهارة ووعيا وعندما عادوا كانوا أقرب للبرجوازيين الصغار من العمال[xxxvii]

دوران النخبة

يقصد بدوران النخبة التغيير الذى يحدث فى النخبة وهو مرتبط بكيفية محافظة النخبة على استقرارها واستمرارها. وينقسم الدوران إلى نمطين؛ الأول الدوران الداخلى الذى يتم من خلال قدرة النخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص حتى من خارج النخبة وإدخالهم فى إطارها. أما الدوران الخارجى فيحدث عندما تفشل النخبة فى تحقيق الدوران الداخلى حينئذ يتم استبدالها بنخبة أخرى بديلة[xxxviii].يعد نظام الانتخاب أحد مصادر تغيير النخبة. يختلف النظام الانتخابى العمالى عن نظام الانتخابات المهنية الذى فيه تقوم الجمعية العمومية للنقابة بانتخاب مجلس الإدارة والنقيب ، أما الانتخابات النقابية العمالية فالنظام المتبع هو الانتخاب غير المباشر. فأعضاء الجمعيات العمومية للجان النقابية ينتخبون مجالس إدارتهم ثم يقوم مندوبون من هذه المجالس – باعتبارهم قوام الجمعيات العمومية للنقابات العامة- بانتخاب مجلس إدارات النقابات العامة والذين يشكلون بدورهم الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر. كما أن مجلس الإدارة فى كل مستوى نقابى هو الذى يختار رئيس مجلس الإدارة وليس الجمعية العمومية مما يقلل من مسئولية الرئيس أمام قواعده[xxxix].

يحد نظام الانتخاب غير المباشر من مساءلة النخبة أمام القواعد العمالية وأيضا يقلل من وتيرة التغيير فإذا حدث تغيير كبير فى المستوى القاعدى يمكن ضبطه والحد من سرعته فى المستويات الأعلى.

ومن ناحية أخرى يرى العديد من النقابيين والباحثين أن المشكلة ليست فى نظام الانتخاب غير المباشر فقط، ولكن أيضا فى ارتباط الانتخابات النقابية بظواهر العصبية واللستة والتى يتم فيها الاختيار للعضوية النقابية ليس على أساس برنامج عمالى واضح ولكن على أساس الانتماء القبلى والإقليمى وهذه مشكلة مرتبطة فى جزء كبير منها بالقواعد العمالية. وغنى عن البيان أن من أهم أسباب هذه المشكلة استمرارية سيطرة الأصول الريفية على الطبقة العاملة المصرية. فروابط الطبقة العاملة المصرية بالريف لم تنقطع منذ مراحل التكوين الأولى وحتى الآن وقد ساعد على ذلك أن مناطق التصنيع فى مصر متاخمة للريف : حلوان - شبرا الخيمة - المحلة الكبرى - كفر الدوار - كفر الزيات[xl]. أما العامل الثانى الذى ساعد على تقوية هذه العصبية هو قيام المديرين

ورجال الإدارة بتعيين أبناء قراهم فى الشركات التى يعملون فيها مما خلق ارتباطا عضويا بين رجال الإدارة وعمال المصانع وخلق انتماءات عصبية داخل الشركات[xli]. وعادة ما تلعب الأجهزة الأمنية والإدارة دورا لا يستهان به فى صفوف العمال حيث تفضل أن تدور المعركة الانتخابية على محور العصبية وليس البرنامج العمالى[xlii] هذا عن المرحلة الأولى من الانتخابات الخاصة باللجان النقابية . أما المرحلة الثانية من الانتخابات فهى انتخابات النقابات العامة والتى تجرى بعيدا عن جماهير العمال ولا يشارك فيها سوى أعضاء الجمعية العمومية للنقابة العامة الذين يجرى اختيارهم من اللجان النقابية. ومع ذلك فإن اختيار مجلس إدارة النقابات العامة يجرى فى مطبخ انتخابى ضيق وبعيدا عن الجمعية العمومية[xliii]. ويشير محمد جمال إمام لهذه الفكرة بمزيد من التفصيل فيقول إن الانتخابات لا تتم فى جمعية عمومية مفتوحة ولكن فى غرف مغلقة، بمعنى أنه لا تعقد النقابة العامة جمعية عمومية يجرى فيها اختيار أعضاء مجلس الإدارة وإنما يتوجه من لهم حق التصويت إلى غرفة يجلس فيها مندوب الجهة الإدارية المشرفة على الانتخابات (وزارة القوى العاملة) ليدلوا بأصواتهم دون أن يكون لهم معرفة مباشرة بمن انتخبوهم[xliv] أما المرحلة الثالثة فهى انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال وفى الغالب يتم بالتراضى بين قيادات النقابات العامة. ويشير إمام إلى أن آخر انتخابات فعلية للاتحاد العام لعمال من خلال جمعية عمومية كانت عام 1975[xlv]

إن متابعة نتائج الانتخابات النقابية على مر عدة دورات يشير إلى ضعف دوران النخبة وبالتالى تجديدها بدرجة كبيرة خاصة على مستوى مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال أو على مستوى مجالس إدارات النقابات العامة. فقد فاز مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال فى الدورات 91-95 و 96-2001 و 2001-2006 بالتزكية. وعلى مستوى النقابات العامة بلغ عدد النقابات التى فازت بالتزكية فى انتخابات 1991-1995 ست نقابات . وفى انتخابات 1996-2001 و 2001-2006 فازت (13) نقابة عامة من (23) نقابة بالتزكية أى أكثر من 50% من إجمالى النقابات. وحتى لو حدث تغيير فى بعض الأشخاص فى إطار الفوز بالتزكية يكون فى الغالب لتنحى عضو أو أكثر إما لأسباب مرضية أو لعدم قدرته على الحصول على عقد عمل صورى مع أى شركة. والدليل على شيخوخة النخبة النقابية الراهنة أن 60% من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بلغوا سن المعاش و80 % من رؤساء النقابات العامة و40% من مجالس إداراتها بلغوا سن المعاش أيضا. وعلى

هذا حتى لو حدث تغيير على مستوى اللجان النقابية فإنه لا ينعكس فى النقابات العامة والاتحاد العام للعمال. ومع ذلك فإن مستوى اللجان النقابية ليس ببعيد عن عدوى التزكية وإن كان بدرجة اقل، ففى انتخابات 1991-1995 فازت 545 لجنة بالتزكية من 1900 لجنة وفى الانتخابات الأخيرة فازت 720 لجنة بالتزكية من 2000 لجنة[xlvi] .

إن كل ما سبق يطرح نتيجة هامة وهى أننا أمام نخبة نقابية تعانى من الشيخوخة والترهل نتيجة ضعف التجديد، وهى فى هذا تستند على علاقتها بالنظام السياسى كى يؤمنها من ضغوط القواعد العمالية . والسؤال هنا هل هذه النخبة إذا افترضنا ضمنا تخلى النظام السياسى عن مساندتها ستستطيع البقاء، بمعنى آخر هل تتمتع بمصادر للقوة غير علاقاتها بالنظام السياسى؟

إن هذه النخبة تعكس فى تركيبها عدم التجانس الذى يسم الطبقة العاملة المصرية ككل وانقسامها بين عمال صناعة وزراعة وخدمات والذى بدوره يظهر فى تركيب النخبة التى تنقسم إلى مجموعة تمثل النقابات الصناعية (8نقابات) وأخرى تمثل النقابات الخدمية (14 نقابة) ونقابة واحدة لعمال الزراعة. أما على مستوى التجانس فى المواقف فإنه لا يمكن القول إنها نخبة متجانسة تمام التجانس خاصة على مستوى النقابات العامة والاتحاد العام. فبين حين وآخر تظهر اختلافات بين بعض النقابات والاتحاد العام للعمال كما وضح فى قضية الانضمام للاتحاد الحر ورفض النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية تأجيل الانتخابات النقابية عام 1979 وأيضا تهديد العقيلى رئيس نقابة عمال النقل البرى بالانسحاب من الاتحـــاد العام للعمال احتجاجا على تدخل وزارة العمل فى الانتخابات النقابية 1979[xlvii]

وفيما يتعلق بالموقف من سياسة التخصيصية فهناك انقسامات داخل التنظيم النقابى على مستوى النقابات العامة والاتحاد العام بين تيارين، الأول محافظ مصر على استخدام الوسائل التقليدية فى التأثير على النظام السياسى مثل طلب مقابلة المسئولين ورفع المذكرات، وتيار راديكالى يرى أن هذه الوسائل لم تعد مجدية ولم تحقق نتائج من قبل ولابد من البحث عن وسائل أكثر راديكالية. وقد برز هذا الانقسام بوضوح عند مناقشة قضية بيع القطاع العام إذ هددت بعض النقابات بالانسحاب من الاتحاد العام وإنشاء اتحادات خاصة إذا لم يأخذ الاتحاد موقفا موحدا[xlviii] كما شهدت الفترة الماضية بزوغ اتجاهات معارضة وبالذات داخل النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية

ضد تصفية القطاع العام وهى اتجاهات وإن بدت على حياء ولم تتبلور حتى تصبح تيارا إلا أنها تعد مؤشرا على وجود اختلافات[xlix]

إن الاختلاف داخل النخبة النقابية على قضية بيع القطاع العام بالتحديد له ما يبرره، فبيع القطاع العام معناه انتفاء الأساس الاجتماعى والاقتصادى لوجود التنظيم النقابى، فعمال القطاع العام هم قوام هذا التنظيم كما أن قبول الصياغة الإدماجية السابق الإشارة إليها كان سببه الرئيسى الضمانات الوظيفية والمكاسب المتحققة للعاملين فيه. ولذلك يلحظ المراقب عن كثب أن هناك إرهاصات تحول فى مواقف نخب بعض النقابات العامة خاصة العاملة فى مجالات الصناعة والاستخراج تجاه مشكلات العمال خاصة الناتجة عن التحول نحو اقتصاد السوق. وربما يكون إضراب عمال المناجم والمحاجر عام 1994 من أبرز الحالات التى ظهر فيها تغير فى موقف النقابة من الإضراب كوسيلة للضغط. ففى سابقة هى الأولى من نوعها فى تاريخ التنظيم النقابى منذ 1957 يقرر مجلس إدارة النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر بدء إضراب عام عن العمل تنفيذا لقرارات الجمعية العمومية للنقابة التى عقدت فى 29 مايو 1994 وذلك احتجاجا على موقف وزارة المالية التى امتنعت عن صرف المستحقات المالية لعمال المناجم والمحاجر الخاصة بأعباء التشغيل. وقد أعلن مجلس النقابة رفضه لتطبيق قانون قطاع الأعمال على هذا القطاع وذلك لأهميته الاستراتيجية. تكمن أهمية هذا الحدث بالتحديد فى أنه عمل منظم وتحرك شبه شامل حيث شمل ثمان محافظات وأكثر من 25 لجنة نقابية وشارك فيه حوالى 20 ألف عامل.

ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن ما حدث بمثابة تحول مؤثر ولكنها مجرد حالة قد تتكرر وقد لا تتكرر.

وفى مقابل ذلك التحرك الإيجابى من قبل جزء من النخبة النقابية فإن التيار الأساسى داخل التنظيم النقابى يرى أن المستقبل سيكون أسوأ وأن ما هو متاح من حقوق اليوم لن يتاح غدا وهذا يتضح فى الإصرار على تمرير قانون العمل الموحد بأقصى سرعة ممكنة رغم سحبه للعديد من الحقوق العمالية اعتقادا أن مزيدا من التأجيل فى ظل تسريح العمالة والضعف الشديد للطبقة العاملة المصرية ربما يؤدى إلى مراجعة القانون واقتصاص مزيد من الحقوق العمالية[l]

النخبة النقابية والتأثير على صنع السياسة

- النخبة النقابية وقضية بيع القطاع العام

أعطى المشرع للتنظيم النقابى ونخبته فى القانون 35 لعام 1976 الحق فى إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالعمل والعمال (المادة 8 والمادة 17).

وبلا شك أن من أهم القضايا التى أثارت اهتمام النخبة النقابية والقواعد العمالية على السواء هى قضية بيع القطاع العام. فعندما أثيرت هذه القضية فى السبعينات شدد الاتحاد فى مؤتمره للأجور والأسعار 1976 على الدور الطليعى والقيادى للقطاع العام فى مصر باعتباره أساس البنيان الاقتصادى وركيزة التنمية الشاملة[ii] وحينما قدمت وزارة الصناعة مشروعها لتطوير القطاع العام تحت اسم تشجيع استثمار رأس المال الوطنى فى مشروعات التنمية القومية ناقش الاتحاد المشروع فى مؤتمر تنمية الإنتاج فى ظل اقتصاد السلم فى نوفمبر 1980 وأعلن رفضه للمشروع مؤكدا أن القطاع العام يجب أن يظل الركيزة الأساسية للتنمية ورفض أى مساس بالحقوق العمالية[iii]

كان الحديث طوال الثمانينات عن تطوير القطاع العام مجرد مشروعات ومقترحات لم تدخل حيز التنفيذ حتى تم طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة فى أواخر الثمانينات. وقد أعلنت النخبة النقابية العليا الممثلة فى مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال رفضها لفكرة الشركات القابضة كما طرحتها الحكومة لأنها دعوة لبيع القطاع العام. وقدمت ورقة طرحت فيها اقتراحاتها لإصلاح مشكلات القطاع العام بالتفصيل. وبذلك كان واضحا أن النخبة النقابية ترفض مسألة بيع القطاع العام رفضا مطلقا لمخالفة ذلك للدستور ولإضراره بالاقتصاد الوطنى وبالاستقرار الاجتماعى مؤكدة أن القضية ليست بيع القطاع العام ولكن حل مشكلاته بهدف رفع كفاءته. كما طالبت نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية بتأجيل عرض المشروع وعقد جلسات استماع مع النقابات العامة حتى يتم التوصل إلى آراء موضوعية تفيد الاقتصاد الوطنى ولا تنتقص من حقوق العمال. وفى نفس الوقت عقدت كثير من اللجان النقابية اجتماعات لمناقشة الموضوع توصلت فيها إلى أن سبب خسارة القطاع العام ليس العمال ولكن سوء الإدارة وفسادها وسياسة التسعير التى تفرضها الدولة وأعلنت رفضها للبيع.

بيد أن كل هذه الآراء لم تحرك الدولة قيد أنملة عما نوته وهو بيع القطاع العام، ولذلك لم يعد أمام النخبة النقابية سوى أن ترضخ وتحاول التكيف من خلال طرح بعض البدائل التى تقلل من الآثار السلبية المترتبة على الخصخصة مثل إنشاء صندوق إضافى

للتأمين ضد البطالة وإنشاء اتحادات ملاك للعمال الذين يريدون شراء مصانعهم، ولكن الأمر الغريب أن هذه المقترحات لم تختلف كثيرا عما طرحته الحكومة من سياسات لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على بيع القطاع العام

يتضح مما سبق أن مشاركة النخبة النقابية فى صنع السياسة لا تتجاوز مجرد التعبير عن الرأى الذى لا يؤخذ به من جانب الدولة، فمعارضة النخبة النقابية لبيع القطاع العام لم تغير من التوجهات الأساسية للدولة فى هذا المضمار.

بالطبع لا يمكن مقارنة أسلوب تعامل الدولة مع النخبة النقابية بأسلوب تعاملها مع نخبة رجال الأعمال. تتوقف فاعلية أى جماعة مصلحة على عديد من المحددات منها ما هو متعلق بالخصائص الذاتية لنخبة هذه الجماعة ومدى تمثيلها للجماعات المفترض أنها تمثلها ومدى تماسك النخبة والجماعة وتجانس أعضائها، فضلا عن الموارد المالية وأيضا تمتعها بدرجة من الاستقلال النسبى عن الدولة وأخيرا طبيعة القضايا والسياسات المطروحة. إن المقارنة بين النخبة النقابية ونخبة رجال الأعمال تضع الاثنين على طرفى نقيض تماما وما يعنيه ذلك من عدم التوازن فى تمثيل المصالح وعدم التوازن فى قدرة كل طرف على التأثير على صانع القرار .

***النخبة النقابية ومشروع قانون العمل الموحد**

عندما بدأت مناقشة مشروع قانون العمل الموحد فى أوائل التسعينات رأت النخبة القانونية الرسمية أن ورقة العمل المقدمة من لجنة المشروع تتضمن نصوصا تنحاز لفريق أصحاب الأعمال ضد العمال وتهدر الحقوق التى قررتها التشريعات المصرية والاتفاقات الدولية. كما أكدت على أن دور الدولة فى تطبيق القانون دورا أساسيا كشريك مسئول عن حماية العمال وليس طرفا محايدا، ولذلك فمواد القانون لابد أن تكون آمرة وملزمة وخصوصا ما يتعلق بالأجور وعلاقات العمل سواء فردية أو جماعية وضمانات الحماية من الفصل التعسفى. كذلك لابد من النص فى القانون على الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع مستوى المعيشة[liii]. كما عبرت بعض النقابات أيضا عن مخاوفها من المشروع مثل نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، ولذلك طالبت بعرض المشروع على النقابات العامة واللجان النقابية قبل عرضه على مجلس الشعب مع التأكيد على التمسك بكافة الحقوق التى حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية طوال السنوات السابقة[liv].

ولكن الأمر المثير للدهشة تكرار نفس سيناريو الموقف من بيع القطاع العام، فقد تغير موقف النخبة النقابية من مشروع قانون العمل الموحد تغيرا كاملا من المعارضة الشديدة إلى الموافقة المصحوبة بالتأكيد على أن هذا المشروع يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر فى الأعوام الأخيرة وأن المشروع يحتوى على مزايا جديدة للعمال وأنه يقيم علاقة متوازنة بين أطراف العملية الإنتاجية. ولم يفوت النخبة النقابية الممثلة فى رئيس الاتحاد التأكيد على نجاح التنظيم النقابى فى الضغط على الحكومة لتعديل بعض المواد وأبرز مثال إنشاء صندوق للطوارئ يقوم بتعويض العامل عند إغلاق المنشأة وامتناع صاحب العمل عن دفع مستحقاته[١٧]. وهكذا توقف دور النخبة النقابية الرسمية فى التأثير على عملية صنع السياسة عند حد تجميل السياسات الحكومية وإعطائها المشروعية. وربما تكون توصيات آخر جمعية عامة للاتحاد العام للعمال بالإسراع فى إصدار القانون مؤشرا على قلق النخبة النقابية من أن مزيد من التأجيل معناه مزيد من التعديلات التى تنتقص من حقوق العمال.

إن فشل النخبة النقابية فى التأثير على صنع السياسة يعود لعدة أسباب ذكرناها سلفا، ولكن السبب الأهم أن هذه النخبة ليس لديها أى أوراق للمساومة، ففى سبيل الاقتراب من جهاز الدولة ضحت بكل الموارد السياسية التى كان من الممكن أن تساعدها فى الضغط وممارسة التأثير.

وعلى الطرف المقابل كانت هناك رؤى أكثر راديكالية شكلت تنظيمات رفضت مشروع قانون العمل الموحد وسعت لتنظيم حملات لمواجهته. ومن أبرز هذه التنظيمات اللجنة القومية لمقاومة الخصخصة والتى ضمت عددا من القيادات العمالية والنقابية من حلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الزيات والإسكندرية، وهى فى الأساس قيادات تنتمى للصناعات الهندسية والمعدنية والكيماويات والنسيج والإنتاج الحربى. وقد أصدرت هذه اللجنة عدة بيانات أعلنت فيها موقفها من المشروع شكلا ومضمونا اعترضت فيها على الأسلوب الذى يجرى به إعداد القانون والذى يقوم على التكتم الشديد والتعتيم الإعلامى بما يعد مصادرة لحق العمال فى المشاركة فى النقاش. ومن ناحية ثانية رأت أن مشروع القانون يعبر عن تغير جوهرى فى الطريقة التى تنظر بها الدولة لحق أصيل من حقوق الإنسان ينبغى أن تكفله وهو حق العمل. فبموجب هذا القانون تتخلى الدولة عن حماية هذا الحق وكفالته بما يعد مخالفة صريحة للدستور الذى ينص على حق كل مواطن فى العمل. كما أن توصيف المشروع للعلاقة بين العامل وصاحب العمل على أنها علاقة تعاقدية حرة كما لو أنهما طرفان على نفس الدرجة من

القوة وحرية الاختيار يعد بمثابة تجاهل واضح لمختلف صور القهر الاقتصادى التى تقع على العمال خاصة فى ظل التزايد السريع فى معدلات البطالة[lvi]. وقد فصلت اللجنة فى الحقوق التى تم إهدارها فى مشروع قانون العمل الموحد[lvii]

ملاحظات ختامية:

إن من أقرب التفسيرات الصالحة لتحليل أوضاع النخبة النقابية الرسمية ومواقفها فكرة انتقال هذه النخبة من طبقة إلى أخرى. فقد أصبحت من ذوى الياقات البيضاء الذين يمارسون العمل الإشرافى والمكتبى فى مواقع عملهم ويمارسون العمل القيادى فى نقاباتهم مما أدى لانتقالهم من طبقة إلى أخرى ولذلك أطلق عليهم رايت ميلز الطبقة الوسطى الجديدة. كما أطلق عليهم اوبنهايمر الطبقة العاملة الجديدة الأقرب للمهنيين اكثر من العمال سواء فيما يتعلق بطبيعة العمل أو الدخل[lviii]

إن هذا الوضع الذى تحتله النخبة النقابية يعد محددا رئيسيا لدورها وقدرتها على الحركة المستقلة. فعلى خلاف الإسهامات الماركسية الكلاسيكية التى عولت على العمال كأداة أساسية للتغيير فإن ميلز أشار إلى أن هذه النخبة أو ذوى الياقات البيضاء وفقا له تعد قوة أساسية للحفاظ على الاستقرار والوضع القائم الذى حقق لها هذه المزايا. وهنا يصبح دور هذه النخبة الأساسى السعى للحفاظ على الوضع الراهن وليس النضال من اجل تقليل حدة التفاوتات القائمة[lix]

حرصت النخبة النقابية المصرية دوما على تدعيم روابطها بالنظام السياسى بشتى السبل مما افقدها مصداقيتها أمام الحركة العمالية. بل فى بعض الأحيان سعت إلى القيام ببناء الجسر بين الطبقة العاملة وجماعات رجال الأعمال متجاهلة التناقض فى المصالح بين الطرفين وساعية لاكتساب رضا النظام السياسى. وقد وضح ذلك فى البيان الذى أصدره الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع جمعية رجال الأعمال المصريين فى 1989 والتى بمقتضاها أعلن موافقته على ما يتم فى مصر من تحولات رأسمالية. وبالفعل كما أشار ميلز إلى أن هذه النخب بنظرتها السياسية ونمط حياتها تحولت إلى فئة برجوازية تميل إلى أن تكون جماعة ذات مكانة من أن تكون طبقة اقتصادية.[lx]
ويشير اوبنهايمر لنقطة هامة وهى الدور الهام الذى يلعبه القطاع العام فى خلق النخبة النقابية من ذوى الياقات البيضاء. فهذه النخبة تأتى من القطاع العام فى الأغلب الأعم بل غالبية العضوية النقابية تنتمى للقطاع العام، والمشكلة هنا أن هذا النوع من النقابات

يظهر إما بقرار فوقى أو من خلال ترتيبات معينة بين الإدارة والنقابات وليس من خلال نضال، وفى سبيل إتمام الاتفاق يتم استبعاد العناصر الأكثر راديكالية[lxi].

الهوامش

---

[i] انظر المزيد من التفاصيل

Lasswell, H et al, The Comparative Study of Elites: An Introduction and Bibliography, Stanford: Stanford Univ. Press, 1952.

2- Bealey, F., Democratic Elitism and the Autonomy of Elites, International Political Science Review, vol 17, no. 3, 1996, pp 321-322.

3- Higley, J. & Burton, M., The Elite Variable in Democratic Transition and Breakdowns, American Sociological Review, vol 54, Feb. 1989, p 18.

- Herrera, R., The Understanding of Ideological Labels by Political Elites, A Research Note, Western Political Quarterly, vol 45, no 4, 1992, p 1022 .

- Bealey, op.cit., p 321.

[iv] ميز كارل دويتش بين النخبة العليا والنخبة الوسطى والنخبة الهامشية. كذلك ميز بوتومور بين ثلاث درجات من النخبة؛ الجماعات الوظيفية والمهنية والتى تحظى بمكانة عالية فى المجتمع والطبقة السياسية والتى تضم كافة الجماعات التى تمارس القوة والنفوذ السياسى وتنشغل بشكل مباشر بالصراعات السياسية وأخيرا النخبة السياسية وهى جماعة اقل حجما داخل الطبقة السياسية تستوعب الأفراد اللاذين يمارسون بالفعل القوة السياسية فى المجتمع. وأخيرا ميز بوتومور بين النخبة والنخبة المضادة راجع المزيد.

Deutsch, K., Politics and Government, How People Decide Their Fate, Boston: Houghton Mifflin Co., 1974.

Bottomore, Elite & Society, New York: Basic Book, 1964.

[v] راجع عبد السلام عبد الحليم عامر، **ثورة يوليو والطبقة العاملة،** القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1987، ص ص 54-55.

[vi] جول بنين، الطبقة العاملة والصراع الطبقى فى مصر، **قضايا فكرية،** الكتاب الخامس، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1987، ص 192.

vii الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، **الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى 20 عاما 1957-1976،** القاهرة: الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، 1976، ص 14.

viii هويدا عدلى، دور النقابات العمالية فى الحياة السياسية المصرية 1952-1996، فى كمال المنوفى (محرر)، **تحليل نتائج الانتخابات العمالية،** القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص 13.

9- Schmitter, P., Still the Century of Corporatism in Pike, F. & Stritch, T., (eds), The New Corporatism : Social Political Structures in the Iberian World, London: Univ. of Notre Dame Press, 1974, p 68.

10- Collier, R & Collier, D., Inducements Versus Constraints, Disaggregating "Corporatism", American Political Science Review, vol 73, no.4, pp 267-284.

xi - هويدا عدلى، **مرجع سابق،** ص 14.

- انظر أيضا توزيع الاختصاصات فى النشرة التشريعية، مايو 1976.

12- Bianchi, R., **Unruly Corporatism, Associational Life in Twentieth-Century Egypt,** Oxford: Oxford Univ. Press, 1989, p 127.

xiii باهر شوقى، البيروقراطية المصرية والإصلاح الاقتصادى ، حدود التكيف ومحددات الوجود، **أحوال مصرية،**خريف 2001، ص ص62-66.

xiv راجع هويدا عدلى ، المشاركة السياسية للعمال المصريين فى مصطفى كامل السيد (محرر)، **حقيقة التعددية السياسية فى مصر، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية،** القاهرة: مكتبة مدبولى، 1996، ص 180.

وأيضا:

مركز الدراسات والحقوق النقابية، **انتهاكات الحقوق والحريات النقابية فى مصر،** القاهرة: بدون ناشر، بدون تاريخ، ص ص 9-11.

15- Bianchi, **op.cit.,** pp 129-134.

16- **Ibid.,** p 128.

xvii أنظر المزيد عن هذه القضية: نادر فرجانى، علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر، قضايا فكرية مرجع سابق.

xviii سامية سعيد، الانتخابات العمالية والدورة العاشرة للتنظيم النقابى العمالى فى كمال المنوفى، (محرر)، **مرجع سابق،** ص 47.

[xix] مرجع سابق، ص 56.

[20-] Feigenbaum, H & Henig, J., The Political Underpinnings of Privatization, A Typology, **World Politics,** vol 46, no.2, Jan. 1994, p 200.

[21-] Valenzuela, S., Labor Movements in Transition to Democracy, A Framework for Analysis, **Comparative Politics,** July 1989, p 453.

[xxii] هويدا عدلى، الخصخصة والعمال المصريون : الآثار والنتائج، فى أحمد زايد وسامية الخشاب، (محرران)، **سياسات التكيف الهيكلى فى مصر – الأبعاد الاجتماعية،** القاهرة: كلية الآداب، 1996، ص 285.

[xxiii] **مرجع سابق** ص 286.

[xxiv] **مرجع سابق** ص 288.

[xxv] مركز الأرض لحقوق الإنسان، **أحوال العمال فى بر مصر،** يونيو 1999، ص 32.

[xxvi] حسنين كشك، ملاحظات أولية حول الاحتجاجات العمالية، **أحوال مصرية،** مرجع سابق، ص ص 106-107.

[xxvii] هويدا عدلى، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصيصية، **المجلة الاجتماعية القومية،** المجلد 37، العدد 1، يناير 2000،ص ص 84-85.

[xxviii] ------، الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية 1982-1991، فى احمد عبد الله (محرر)، **هموم مصر وأزمة العقول الشابة،** القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، 1994، ص 177.

[29-] Pripstein, Marsha, Irrational Workers, The Moral Economy of Labor Protest in Egypt, **World Politics**, vol 46, no 1, Oct 1993, pp 118-119.

[xxx] حسن بدوى، التحركات الجماعية للعمال 88-1991 وتأثيرها فى معركة الانتخابات النقابية، فى مركز البحوث العربية ، **الحركة العمالية فى مرحلة التحول، دراسات فى الانتخابات النقابية 1991،** القاهرة، 1994 ، ص 64.

[xxxi] هويدا عدلى، **العمال والسياسة، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من 52-1981،** القاهرة: كتاب الأهالى رقم 45، 1993، ص ص 102-118.

[xxxii] حسن بدوى، **مرجع سابق.**

[xxxiii] هويدا عدلى ، مفهوم التنمية لدى العمال، مؤشرات أولية، ورقة مقدمة إلى **ندوة مفاهيم التنمية لدى القوى الاجتماعية المختلفة** ، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية 11-12 أبريل 2000، ص 24.

[xxxiv] سعد حافظ، الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية، قضايا فكرية ، **مرجع سابق**، ص 35.

[xxxv] طه عبد العليم، **تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1988، ص 125.

إبراهيم العيسوى، **نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكالات النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1989، ص ص 32-35.

[xxxvi] هويدا عدلى، العمال والسياسة، **مرجع سابق**، ص 204.

[xxxvii] نادر فرجانى، علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر،، قضايا فكرية ، **مرجع سابق**، ص 88.

[xxxviii] نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية ، الإمكانات والإشكالات فى: على الصاوى (محرر)، **النخبة السياسية فى العالم العربى**، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996 ، ص 20.

[xxxix] هويدا عدلى، المشاركة السياسية للعمال المصريين، **مرجع سابق**، ص 160.

[xl] عادل شعبان، البرنامج الاقتصادى والديمقراطى للحركة العمالية قراءة فى برامج المرشحين 1991-1995، فى مركز البحوث العربية، **مرجع سابق**، ص ص 120-121.

[xli] **مرجع سابق**، ص ص 121-151.

[xlii] كمال عباس، آليات المعركة الانتخابية ، **مرجع سابق.**

[xliii] **مرجع سابق**، ص 169.

[xliv] محمد جمال إمام، مأزق الديمقراطية النقابية فى مصر، أحوال مصرية، **مرجع سابق**، ص 46.

[xlv] **مرجع سابق**، ص 49 وأيضا كمال عباس، **مرجع سابق**، ص 169.

[xlvi] - هويدا عدلى، المشاركة السياسية للعمال المصريين، **مرجع سابق.**

- سامية سعيد، **مرجع سابق.**
- **جريدة العمال** 2001/10/1.

- **جريدة العمال** 2001/10/8.
- اللجنة التنسيقية **للانتخابات النقابية، نقابات بلا عمال**، تقرير تحت النشر.

[xlvii] هويدا عدلي، العمال والسياسة، **مرجع سابق**، ص ص 233-234, ص 276.

[xlviii] حسن بدوى، الخصخصة تعجل بالفرز فى صفوف الحركة النقابية، **اليسار**، سبتمبر 1992، ص ص 25-27.

[xlix] باهر شوقى ، **مرجع سابق**، ص 63.

[l] توصيات الجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر 2000 نقلا عن باهر شوقى، **مرجع سابق.**

[li] **جريدة العمال**، 1977/1/3.

[lii] ------، 1980/11/10.

وأيضا راجع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، **مؤتمر تنمية الإنتاج فى ظل اقتصاد السلام**، القاهرة، 3-5 نوفمبر 1980.

[liii] الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ورقة مقدمة حول قانون العمل الموحد، **ورقة غير منشورة.**

[liv] سحر حافظ وهبة جمال، **استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الموحد**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1997، ص 24.

[lv] راجع الملف الذى نشرته جريدة الأهرام عن مشروع قانون العمل الموحد فى 2001/12/1.

[lvi] اللجنة القومية لمقاومة الخصخصة، **بيان حول مشروع قانون العمل الموحد ونداء إلى كل القوى الديمقراطية**، القاهرة: دار الخدمات النقابية بحلوان، 1994.

[lvii] - **مرجع سابق.**

وأيضا نبيل الهلالى، **هذا المشروع لن يمر**، القاهرة: دار الخدمات النقابية بحلوان، 1994

----------، **ملاحظات أولية حول مشروع قانون العمل الموحد**، القاهرة: دار الخدمات النقابية بحلوان، بدون تاريخ.

[lviii] راجع:

- Mills, W., **White Collar, The American Middle Classes**, New York: Oxford University Press, 1956.
- Oppenhaimer, M., **White Collar Politics**, New York: Monthly Review Press, 1985.

59- Mills, op.cit, p 290.

- Stewart, P. & Blackburn, M**., White Collar Unionism**, London: The MacMillan Press Ltd., 1983, p 22.

60- Mills, **op.cit**., p 291.

61- Oppenhaimer, **op.cit**, p 188.

الباب السادس
النخبة والحركات النسوية

الفصل الثامن عشر

المساواة: قضية المرأة أم قضية النخب

شريفة بواطا - درية شريفاتي - مرابطين*

ترجمة: باتسى جمال الدين

لقد كانت فترة السبعينيات من أكثر الفترات ملاءمة لإثارة الجدل حول قضية المساواة، حيث أثيرت مناقشات متعارضة وحادة نتيجة لمحاولات المشرع المتكررة بشأن إصدار قوانين للأسرة، تحمل تارة اسم "قانون الأحوال الشخصية"، وتارة أخرى اسم "قانون الأسرة".

في عام 1984، أقرت الجمعية الشعبية الوطنية (APN) قانون الأسرة. ويعد هذا النص الذي يهدف إلى تحديد قواعد العلاقات الأسرية، بمثابة قانون لتنظيم علاقة الرجل بالمرأة داخل الأسرة التي لا تحتل فيها "المرأة" سوى مكانة متواضعة؛ لأنها لا تتمتع بنفس الكفاءة القانونية للرجل، ودوماً ما تكون الأفضلية للرجل[1] عند وضع التنظيمات الأسرية بحيث تستند على التفريق بين الجنسين. وإن مبدأ تفوق الرجل على المرأة هو من الثوابت التي ساهم القانون في إرسائها[2]

أثناء المحاولات المتكررة لتشريع قانون للأسرة، عقب إصدار قانون الجمعية الشعبية الوطنية، اتخذت المناقشات الخاصة بقضية المساواة أشكالاً مختلفة أظهرت خلالها المرأة براعة فائقة تجلت في تنظيم التجمعات وتشكيل الوفود وتقديم العرائض...إلخ. وبحلول نهاية الثمانينات، أسفرت المطالبة بالمساواة عن حركة منظمة سجلها التاريخ. وبواسطة القانون الخاص بالجمعيات، صارت بالفعل هذه الفكرة بمثابة المحور الرئيسي لعدد من الجمعيات التي تشكلت على المستوى المحلي، وأُقيمت في كبرى المراكز المدنية.

*** جامعة الجزائر**

تبلورت خلال هذه الفترة بعض الأفكار المعارضة، حيث شهد نهاية هذا العقد، بسبب التحرر السياسي، بزوغ الحركة الإسلامية على الساحة الاجتماعية كبـديل للأفكار "العصرية". وقد حاول هذا التيار صياغة رؤية متجانسة لقضـية المـرأة استندت على إنكار وجود هذه القضية من أساسها، لأن الإسلام قد منح المرأة كـل حقوقها[3]. ولا يمكننا في الواقع أن نخفي كليةً حقيقة وجود جـدال بشـأن قضـية المرأة، إلا أن هذا التيار يسعى إلى احتواء هذا الجدل وفقاً لمرجعياتـه الخاصـة، واعتبار أفكار متزعمات الحركة النسائية من عمل الشيطان. وقد تم التحقير مـن شأن هؤلاء الزعيمات، لأنهن يحملن بذور الفتنة[4] وصرن عرضة للتهميش، على اعتبار أنهن خارجات عن أصول مجتمعهن، بل ويعتبرن من النماذج المعادية التي يجب إقصاؤها عن الدولة.

وفي ظل هذه الأوضاع، هل يمكننا اعتبار المساواة بمثابة مطلب من مطالـب قطاع عريض من الأوساط النسائية، أم إنه مجرد تعبير عن رغبة قلة من النساء؟ فما هو الوصف الدقيق لهؤلاء النساء؟ هل هن قلة لا تعبر عن قطاع المرأة بأكمله، على حد وصف بعض الأشخاص؟ وما هي حقيقة الخلط بين المطالبـة بالمسـاواة ومطالب النُخب؟

استلزمت الإجابة على كل هذه التساؤلات الرجوع إلى معطيات أحد الأبحاث التي أجريناها عام 1999، على بعض مناضلات الحركة النسائية المستقلة. وسوف نسعى إلى الوقوف على بعض سمات هؤلاء المناضلات، من أجل التعرف علـى هويتهن: من هن؟ وكيف يعبرن عن المطالبة بالمساواة؟ وهل هن أقلية في نظـر المجتمع، أم أنهن من نُخبة الحركة النسائية؟

1. نبذة منهجية: معايير الاختيار

أجرينا سلسلة من اللقاءات مـع عـدد مـن مناضـلات الحركـة النسـائية المستقلة، وقد تم اختيارهن وفقاً لخمسة معايير أتاحت لنا الاقتصار على مناضلات الحركة المستقلة فحسب. ويتمثل استقلالهن بشكل أساسي في الابتعاد عن السـلطة السياسية ومؤسسات الدولة بل وعن الأحزاب السياسية، ومن هذا المنطلق كانـت الاستقلالية هي أحد معايير الاختيار.

ومن بين المعايير الأخرى التي استندت عليها عملية اختيار المتحدثات نجد ما يلي:

-الانتماء لأجيال محددة: شمل البحث ثلاثة أجيال هي جيل حـرب التحريـر الذي اشترك في المطالبة بالمساواة، وجيل السبعينيات الذي حمل لـواء المطالبـة بالمساواة، وجيل شباب المناضلات اللاتي ينتمين لجمعيات تقترب من الجمعيـات النسائية. ويهدف هذا المعيار إلى قياس مدى انتقال هذه الفكرة عبر الأجيال.

-التمسك بمطلب المساواة كمحور للكفاح: لا يعتد هنا سوى بمـدى التمسـك بالكفاح من أجل حقوق المرأة. وجدير بالذكر أنه في نهاية الثمانينات، كـان هـذا المحور هو أساس قيام بعض جمعيات الحركة النسـائية التـي تُعـرف بالحركـة الديمقراطية.

-العلانية: نعني بهذا المعيار انتماء المناضلات موضوع البحث إلى جمعيات نظمت عدداً من التظاهرات الشعبية التي تدور حول هذا المطلب.

-تعدد النشاط: ونعني بذلك الاشتراك في مشروعات وحركات ملموسة.

جدير بالذكر أنه لم يتم منذ البداية التعرف على هوية المناضلات والجمعيات موضوع البحث، باستثناء مناضلات حرب التحرير الوطنية. وفيما يخص مناضلات الحركة التجمعية، أُجريت اللقاءات مع اللاتي أبدين أكثر استعدادهن لإجراء مثل هذا الحوار(5) كما أن الجوانب التي نتناولها في هذا المقال لا تتعلق سوى ببعض المعطيات التي تم جمعها من هذه المجموعة.

2. من هن مناضلات الحركة النسائية؟

من أجل الوقوف على الأوضاع التي أدت إلى بزوغ قضية المساواة بكل قوة خلال حقبة الثمانينات، يتعين علينا الرجوع إلى عدد من المعطيات التي قد تتيح لنا التعرف على هوية باعثات هذه الحركة. من هن؟ وما هي مسيراتهن النضالية؟ تمثل هذه التساؤلات السبيل إلى إلقاء الضوء على هوية هؤلاء المناضلات.

لقد استطعنا بواسطة سلسلة من اللقاءات(6) التوصل إلى عدد من السمات الخاصة بالمناضلات، بغض النظر عن اختلاف الأجيال:

-الفئات العمرية

من بين الثمانية عشرة سيدة موضوع البحث، كانت هناك ست سيدات تتراوح أعمارهن ما بين 41-50 عاماً، وثلاث سيدات ما بين 51-60 عاماً، وأربع

سيدات فوق الستين، وثلاث سيدات ما بين 21-30 عاماً، وسيدتان ما بين 31-40 عاماً.

يعكس تقسيم هؤلاء السيدات وفقاً لأعمارهن انتماءهن لثلاثة أجيال كبيرة ألا وهي جيل اللاتي تعدين الستين، وجيل اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين الأربعين والستين، وجيل اللاتي تقل أعمارهن عن الثلاثين. وعلى الصعيد الاجتماعي التاريخي، يمثل الجيل الأول جيل هؤلاء اللاتي اشتركن في حركة التحرير الوطنية. ويمثل الجيل الثاني جيل سنوات "التشييد" التي تبلور خلالها شكل النضال من أجل المساواة. بينما يمثل الجيل الثالث جيل الشباب الذي يشهد المخاطر والأزمة متعددة الأشكال التي تمر بها الجزائر.

- مستوى التعليم

ارتفاع مستوى التعليم هو السمة الغالبة للمناضلات اللاتي وقع عليهن اختيارنا: إحدى عشرة مناضلة هن من الجامعيات، وأربع مناضلات أنهين دراستهن الثانوية، واثنتان فقط لم يحصلن سوى على التعليم الابتدائي.

ونلاحظ أن أعمار الجامعيات تنحصر في الشريحة العمرية التي تتراوح ما بين 25-45عاماً، بل ويزداد عددهن بوجه خاص في الشريحة التي تمتد ما بين 35-45 عاماً. مما يقودنا نحو افتراض هام، ألا وهو أن الجامعة خلال العقدين اللاحقين على الاستقلال كانت أحد أقطاب نشر الأفكار المطالبة بالمساواة.

- الوضع المهني

لقد توصلنا إلى أن الإطار الإجمالي للحركة المستقلة يشتمل على وجود نشاط مهني: تُعد ست مناضلات من كوادر المؤسسات العامة، وتمارس اثنتان بعض المهن الحرة، بينما تعمل ست مناضلات أخريات بمختلف مراحل التعليم، وتعاني واحدة فحسب من البطالة، في حين أعلنت واحدة فقط أنها لم تمارس أي عمل على الإطلاق.

ولم يتم هنا الإشارة إلى اثنتين من المناضلات ممن ينتمين لجمعيات مختلطة من الشباب.

ومن هنا، يمكننا الجزم أن الإطار العام لمثل هذه الجمعيات يتكون من سيدات عاملات يتمتعن بخبرات مؤكدة.

- الحالة الاجتماعية

إن معظم المناضلات موضوع البحث هن من المتزوجات أو ممن سبق لهن الزواج: هناك أربعة عشرة سيدة لديهن أطفال من بينهن أرملتان وأربع مطلقات، بالإضافة إلى أربع مناضلات لم يسبق لهن الزواج.

وانطلاقاً من الحالة الاجتماعية لهؤلاء المناضلات، نفترض أن جزءًا منهن قد اصطدم بتعسف النظام القضائي في حالات الطلاق وتوزيع الممتلكات أو المواريث.

- الأصل الجغرافي

ترجع أصول عشر مناضلات إلى المناطق الواقعة بوسط البلاد (5 من الجزائر العاصمة، و4 من منطقة القبيلي الكبرى وواحدة من شليف)، بينما ترجع أصول خمس مناضلات إلى غرب الجزائر (3 من وهران وواحدة من تلمسان وواحدة من سيدي بلعباس)، في حين ترجع أصول اثنتين فقط إلى المنطقة الشرقية (واحدة من قسنطينة والأخرى من ستيف)، وإحدى المناضلات هي من المهاجرات.

- مدن الإقامة

تقيم عشر مناضلات بمدينة الجزائر العاصمة، ويقيم خمس منهن بمدينة وهران، في حين تقيم واحدة في تيزي أوزو، وواحدة في بجاية، وأخيراً واحدة في سيدي بلعباس. وهكذا، نلاحظ أن المناضلات يقمن في المراكز الحضرية الكبيرة، مما يجعل من المدن الكبرى مركزاً لقيام الحركة النسائية.

وفي ظل كل ما سبق من سمات خاصة بهؤلاء المناضلات، يكشف لنا الإطار العام للحركة النسائية عن نساء متعلمات بل وأتممن تعليمهن الجامعي، نساء يمارسن نشاطاً مهنياً متميزاً ويقمن في كبرى المراكز الحضرية، بل ويتحملن عبء المسئوليات الأسرية.

3. مسيرة النضال

تعكس لنا مسيرة نضال النماذج التي اخترناها اشتراك المناضلات اللاتي ينتمين إلى أكبر جيلين في حركات المقاومة السياسية والاجتماعية، على مدار ثلاث حقب تاريخية بدءاً من فترة تطور وتكوين الحركة الوطنية، ومروراً بفترة السبعينيات، وانتهاءً بحقبة التسعينات.

- **المشاركة في كفاح الحركة الوطنية**

بدأت المناضلات، اللاتي يقاربن الآن الستين من عمرهن أو أكثر، ممارسة العمل السياسي بالمشاركة في حركة الكفاح من أجل تحرير الوطن، انطلاقاً من نفس الدوافع التي حثت الرجال على هذا العمل. وتذكر إحدى هؤلاء المناضلات، أثناء التحاور معها، أن الوسط العائلي كان مبعثاً لنمو هذه الأفكار النضالية، حيث كان الأب أو العم أو الأخ بمثابة أول نموذج للنضال اقتربت منه هؤلاء المناضلات. ولم يقتصر هذا الأمر على الرجال فحسب، لأن الأم والجدة والخالة كن كذلك من العوامل المؤثرة في نقل الشعور الوطني، ورغم أن تبنيهن لمثل هذه الأفكار لم يكن واضحاً للعيان، إلا أنه كان أمراً حقيقياً. ومن هنا تتذكر إحدى المناضلات التي بلغت السبعين من عمرها ما مر بها قائلة: "... *إنني أنحدر من أسرة ثورية*"، و"... *كانت النساء مشاركات في النضال، مما جعلني أنضم تلقائياً إلى الكفاح ضد كل أوجه الظلم*". وتضع هذه المقولة الحركة النضالية في إطار رفض الظلم، وفي نظر تلك المناضلة، يعد هذا البعد همزة الوصل بين كفاح الأمس ضد الاستعمار وكفاح اليوم من أجل تحقيق المساواة. وتتفق آراء بقية مناضلات هذا الجيل مع هذا الرأي، لأن نضال اليوم هو امتداد لنضال الأمس. وهكذا، تتحين هذه المناضلة التي تبلغ اليوم السبعين من عمرها كل المناسبات كي تذكر مشاركتها في الكفاح من أجل تحرير الوطن، لإضفاء أهمية على نضالها الحالي.

وعلى خلاف ما سبق، تشير إحدى المناضلات الأخريات إلى العلاقة بين حركات الكفاح الاجتماعي والحركة النسائية قائلة:

" يرجع تاريخ الحركة النسائية إلى ما قبل الاستقلال. خلال الخمسينيات، كان هناك العديد من حالات الإضراب التي كثيراً ما شاركت فيها المرأة من أجل مساندة الرجل. ومن ذلك إضراب المزارعين عام 1950في مدينة ابن باديس، وإضراب عمال النسيج عام 1956، حيث استلقت أربعمائة امرأة على خطوط السكك الحديدية من أجل منع مرور القطار الذي كان يمر آنذاك بين بني حمودة وبرواغيا[7]. وفي عام 1956، تجمع ما يقرب من ستمائة عامل من أجل المطالبة بعدم تسريحهم من وظائفهم...وبالطبع تواجدت المرأة إلى جوار الرجل."

ورغم أن كل ما ذكر هنا هو البعد النقابي لحركات المقاومة، إلا أننا نستخلص منه بعد مرور الزمان أن دعم المرأة للرجل أثناء هذه الحركات له قيمة دلالية من

شأنها تفسير مشاركة المرأة اليوم في النضال من أجل المطالبة بالمساواة في الحقوق القانونية.

تُعد مشاركة المرأة في نشر الحركة الوطنية بمثابة مشاركة سياسية واجتماعية على حدٍ سواء، رغم وجود بعض الجمعيات النسائية التي كانت لها آنذاك علاقة رئيسية بالحزب الشعبي الجزائري PPA والحزب الاشتراكي الجزائري PCA.

وما أن جاء الاستقلال حتى اشتركت هؤلاء المناضلات في إنشاء الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية U.N.F.A، بل واشتركت إحداهن في جمعية أرامل الحرب.

- **السبعينيات**

تمثل فترة السبعينات المرحلة الرئيسية لظهور جيل من النساء ساهم في بلورة قضية المساواة، جيل أرجع التصدعات الاجتماعية الهامة إلى قضية حقوق المرأة.

كانت الجامعة مبعثاً لحركات المقاومة السياسية والاجتماعية، وصارت خلال الثمانينات نقطة انطلاق لأول المبادرات المستقلة للحركة النسائية. ويبدو من خلال مسيرة النضال أن مشاركة المرأة كانت في بادئ الأمر مجرد مشاركة سياسية، حيث لم تكن قضية المرأة قد اتضحت بعد. ورغم أن المناقشات الفكرية آنذاك قد جعلت المساواة أمراً نسبياً إلا أنها لم تنكرها على الإطلاق. ومن هنا، جاءت مشاركة جيل ما بعد الاستقلال، في ظل أوضاع عقدي السبعينات والثمانينات، والتي سيكون لها تأثير على مسيرته النضالية.

وقد تطورت البدايات الأولى لمشاركة المرأة حينما التقت هؤلاء المناضلات بالأفكار النسائية التي تحتل مكانة خاصة على الصعيد الدولي، مما هيأ ظهور قضية المساواة بشكل مستقل، حيث صارت من الآن فصاعداً قضية قائمة بذاتها كغيرها من القضايا الأخرى الاجتماعية والسياسية.

وهناك العديد من الأحاديث التي تتناول مسيرة نساء هذا الجيل، مثل ما أوضحته إحدى المناضلات قائلة: "*لقد بدأت الكفاح في الجامعة، من خلال اللجان الموجودة آنذاك، مثل لجان العمل التطوعي واللجان التربوية ولجان المدينة الجامعية. ثم واصلت الكفاح بعد ذلك داخل بعض المنظمات الضخمة مثل: الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية UNFA والاتحاد الوطني لشباب الجزائر UNJA والنقابة. وفي البداية لم أهتم بحقوق المرأة بشكل خاص.*"

لقد بدأت مسيرة النضال داخل أسوار الجامعة، وظلت متأثرة بالمناقشات الفكرية التي ألهبت هذا المكان، حيث رسخ في النفوس فكر المقاومة من أجل خوض معركة اجتماعية. وأعلنت المرأة عن مشاركتها في قضايا عامة بنفس قدر مشاركة زملائها من الرجال.

وهناك مناضلة أخرى قصت تاريخ انضمامها لإحدى الجمعيات، موضحةً أن المرحلة الجامعية كانت مرحلة رئيسية. ثم استرجعت ذكرياتها حول حلقات النقاش النسائية وجمعية الثقافة السينمائية بالجامعة وجماعات المقاومة التي تشكلت لمناهضة قانون الأسرة أو غيره من القوانين الأخرى التمييزية. وأضافت قائلة: *"أدى اشتعال الديمقراطية إلى ظهور العديد من المبادرات على صعيد الطلاب والنقابات في الثامن من مارس عام 1980 وجمعيات الاتحاد النسائي فيما بين عامي 1980 و1981، مما أسفر عن تشكيل العديد من الجماعات الأخرى."*

يبدو أن ما تتميز به كل تلك الأنشطة هو طبيعتها غير المختلطة، بحيث صارت بمثابة تأكيد لوضوح الرؤية النسائية بشكل تدريجي. ومن هنا نتذكر:

" المشاركة في حركة نضال المرأة، ومقاومة الهياكل غير المختلطة المستميتة والتي أسفرت على النقيض عن زيادة مشاركة الفتيات في الأنشطة النقابية والديمقراطية، وكذلك في الأحزاب السرية الموجودة آنذاك مثل GCR وOST وPAGS بل ومجاهدات جبهة التحرير الوطنية FLN."

لقد ساهمت تلك الفترة المفعمة بالمناقشات وحركات الكفاح في التقاء المجاهدات بجيل ما بعد الاستقلال. وهذا ما تتذكره إحدى المناضلات الأوائل بهذا الشأن:

" لقد كانت الحركة النسائية موجودة بالفعل عام 1973، إلا أنها بدأت تزداد عام 1974، بفضل الجامعات التي تُعد إلى حد ما مكاناً مغلقاً إلى حد ما بحيث يخلو من القمع."

يؤكد القول السابق وجود مكان لنمو الأفكار بدون وجود تداعيات كبيرة على المجتمع. إلا أن التواصل بين نساء هذين الجيلين سيزداد بسبب قمع المواقف المناهضة لمحاولات تشريع قانون الأسرة. لذا، تضيف هذه المناضلة قائلة:

" لقد استدعوني عام 1980 ليخبروني بتعرض بعض النساء للضرب ... وقد تساءلت إزاء هذا الموقف هل من الممكن أن تتعرض امرأة لمثل هذا الأمر..؟ ولم نكن أكثر من خمس أو ست مجاهدات فقط، ولأنه كان يجب تنظيم المظاهرة في

اليوم التالي...فقد قالت الحاضرات أنه يجب الرد، وعلينا البدء بأنفسنا ثم سيزداد العدد شيئاً فشيئاً".

تجلت دوافع هذه الحركة في المشاركات الأولى، وهي كما تصفها إحدى المناضلات الأوائل:

" *لقد كان شيئاً راسخاً في نفسي وكان حقاً يتعين علي الدفاع عنه*".

لقد تشكلت أيضاً خلال هذه الفترة جمعيات العمل النسائي GTF من داخل لجان العمل التطوعي.

كانت الجامعة خلال هذه الفترة بمثابة أحد المناصرين لقضية المرأة، لأنها ساهمت في زيادة الوعي النسائي بشكل تدريجي. وقد تطورت هذه الأفكار في ظل دخول صاحبات المبادرات الجامعية إلى ميدان العمل، وما صاحب ذلك من بداية بعض الأنشطة النسائية التي تهدف إلى تحقيق صالح المرأة، مثل تشكيل لجان المرأة العاملة داخل المؤسسات والاتحادات الإقليمية التابعة لاتحاد جمعيات العمل الجزائري UGTA. ويرجع ذلك كله إلى زيادة عمل المرأة التطوعي على الصعيد الإقليمي المحلي، بالإضافة إلى ممارسة العديد من الأنشطة داخل المنظمات الكبيرة التي برزت خلال عقدي السبعينيات والثمانينات.

كما شهدت هذه الفترة كذلك ترعرع البذور الأولى لأبحاث المرأة. وهذا ما أثارته تلك الباحثة التي لم تسلك نفس طريق النضال الذي سلكته الأخريات، لأن حاجتها إلى المعرفة كانت تفوق أي حاجة أخرى، وقد عبرت عن ذلك قائلة:

" *التقيت في فترة ما بمجموعة من الزميلات، وقلنا لأنفسنا إننا لابد أن نفكر في هذه القضية كجامعيات. لذا، فاق الاهتمام الذي وجهناه إلى الدراسات اهتمامنا بالحركة النضالية*".

ولنذكر كذلك تلك المناضلة التي لم تتلق تعليماً عالياً، لكن مسيرتها في الحركة النسائية توضح الروابط التي تشكلت بين ميدان العمل والجامعة والأحزاب السياسية السرية. وحديثها بهذا الصدد هو دليل على تفرد الأوضاع آنذاك والتقاء الأفكار خلال تلك الفترة، ولا سيما أنها تقول:

" *...كانت لي صديقة لها صلة بفتيات جامعيات... وهكذا، استطعت التعرف على ما تفعله النساء بصدد الدراسة التمهيدية لمشروع قانون الأسرة، وعلمت بالتالي كيف تقاتل النساء...*".

توضح مسيرة كفاح هؤلاء المناضلات مدى تشعب هذه الحركة التي تمتد جذورها إلى الحركة الوطنية بل وإلى الأحزاب السياسية السرية، حيث بدأت علاقتها بهذه الأحزاب داخل الجامعة. فقد تقاسمت المناضلات رصيدًا من الأفكار، وخضن في بادئ الأمر معارك مشتركة من قبيل المعارك النقابية والسياسية. ثم تطورت البدايات الأولى للحركة النسائية وصارت أكثر وعياً بضرورة المطالبة بالمساواة. وكان صدور قانون الأسرة عام 1984 سبباً في اشتداد الحاجة إلى التجمع بشكل محدد، من أجل الدفاع عن حقوق المرأة.

وشهدت الفترة التي أعقبت شهر أكتوبر عام 1989، إنشاء عدد من الجمعيات النسائية الرسمية، بموجب قانون 1989. ولم تكن باعثات معظم هذه الأشكال التنظيمية الجديدة سوى جامعيات الأمس اللاتي اكتسبن العديد من الخبرات النضالية (الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية UNFA والنقابات واللجان الذاتية...إلخ).

4. **المساواة: مطلب رئيسي**

شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1986 و1989 إرساء قواعد عدد من الجمعيات يحتوي إعلانها وحده على برنامج لتحقيق بالمساواة، كالجمعيات التي اخترناها كنماذج نجري عليها هذا البحث، مثل جمعية "الدفاع عن حقوق المرأة وتنميتها" l’Association Défense et Promotion des Droits des Femmes (ADPDF) وجمعية "تحرير المرأة" l’Association pour l’Émancipation des Femmes (AEF) وجمعية "المساواة وحق المواطنة الكاملة" L’Association pour l’Égalité et l’Exercice de la Citoyenneté (l’AEFEPEC). وتعكس مسميات تغريد تثمتوت مثل "صرخة امرأة" و"شدائد المرأة"، مدى رغبة المرأة في التمرد على الظلم الذي تواجهه.

وخلال التسعينيات، تشكلت جمعيات أخرى، سواء كانت جمعيات منشقة مثل جمعية "انتصار حقوق المرأة" l’Association pour le Triomphe des Droits des Femmes (ATDF)، أو جمعيات تواجه الحركة الإسلامية مثل جمعية "تجمع نساء الديمقراطية" Rassemblement des Femmes Démocrates (RAFD). ونحن بذلك، لم نذكر سوى جمعيات نسائية تميزت برامجها بالدفاع عن حقوق المرأة.

5. المطالبة بالمساواة: قضية اجتماعية

اتفقت الحركة النسائية بشأن الكفاح من أجل الحصول على المساواة أمام القضاء، من خلال مناهضة قانون الأسرة. ومنذ البداية، أثار جزء كبير من باعثات هذه الحركة مسألة الاتصال بجموع النساء. وقد أسفر التساؤل حول كيفية إعداد المعركة القضائية عن موقفين هما:

-تمسك بعض النساء بضرورة إلغاء قانون الأسرة.

-مطالبة البعض الآخر بتعديل هذا القانون.

إن انقسام الحركة النسائية بشأن هذه المسألة لا يقتصر فحسب على تقييم طبيعة نص هذا القانون التعسفي والظالم، بل يشمل أيضاً انقساماً بشأن الاستراتيجيات التي يجب اتباعها أو التخلي عنها من أجل تحقيق مطلب المساواة للصدر الأعظم من النساء.

إن اللاتي يؤيدن إلغاء قانون الأسرة يعتبرن أنفسهن من الطلائع، ولا حاجة بهن للانشغال بالحصول على تأييد غالبية النساء لقضيتهن. أما الأخريات فيفضلن تعديل القانون من أجل تأكيد وجود تواصل بين كل النساء وإرساء أكبر تحالف ممكن، ويرتبط لديهن مفهوم الطلائع بالقدرة على إشراك العديد من التيارات في المطالبة بالمساواة.

إلا أن تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية وصعود الحركة الإسلامية سيؤدي إلى تشدد الحركة النسائية وتخليها تدريجياً عن ازدواجية المواقف تلك. فقد شهدت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات فصل مسألة المطالبة بالمساواة عن باقي القضايا الاجتماعية، حيث صار إدراج هذه المسألة في القانون أمراً لا يحتمل الامتثال للأوضاع السياسية. وشيئاً فشيئاً، صارت حركة المساواة ذاتها بمثابة ساحة للتباحث بشأن العلاقات مع عناصر المجتمع المدني الأخرى، ومكان يتمسك بضرورة الابتعاد عن السلطة السياسية بقدر كاف.

وعلى الرغم من إشراك غالبية النساء في المطالبة بالمساواة، إلا أن هذا المطلب هو من صنيع الأقلية، ونعني بذلك الأقلية من النساء المتعلمات.

وأهم ما يميز هذا المطلب عن غيره من مطالب الحركة النسائية العامة هو اتخاذه بعداً خاصاً يتعلق بوضع المرأة القانوني. ومنذ ذلك الحين، عرض هذا المطلب على هذا النحو في حركة الدفاع عن حقوق الإنسان وفي الحركة الاجتماعية، كما صار أساساً للعديد من حركات الكفاح التي اتخذت أشكالاً هائلة.

وقد أدت هذه المسألة الدقيقة والمثيرة للجدل إلى تشكيل فكر ما هو ثمرة عشـرين عاماً من الكفاح أسفرت عن وجود كم من البراهين على أهمية المساواة [8]. وفي الواقع، يمكن إحالة مسألة المساواة إلى بعض المرجعيات الفلسفية والثقافية الاجتماعية والدينية، مما يفسر ما صاحب حركات الكفاح لتحقيق المساواة من مناقشات وحجج تؤكد هذه المرجعيات. وما بين الذاتية والعالمية، عملت ممثلات هذا الفكر على تطوير الحجج التي تربط بين المساواة والتاريخ الوطني والديني بل والعالمي.

وفضلاً عن ذلك، فقد أخرجت قضية المساواة الحركة النسائية من الظل، حيث أتاحت لها تأكيد وجودها السياسي، وصار هذا المطلب، على الصعيد التاريخي، بمثابة الوسيلة التي أوضحت بها المرأة أن "الخاص هو العام" وأن "الخاص هو السياسة"، لأن فصل مسألة المساواة عن غيرها من الأمور الأخرى هو ضمان لاستقلالية المرأة. ومن هنا، بدأ الانفصال عن تاريخ الرجل الذي أحاط دوماً بتاريخ المرأة، حيث عجزت المرأة طويلاً عن خوض معركة لا يكون الرجل طرفاً فيها... وباتت خصوصية هذا المطلب بداية تاريخ اجتماعي يخص المرأة التي تشكله وفقاً لأولوياتها الخاصة.

ومن ثَم، هل يمكننا اعتبار الحركة النسائية بمثابة تعبير عن النُخبة؟ ...بالطبع نعم. فهؤلاء المناضلات هن من النُخبة،لأنهن استطعن، من خلال تاريخهن المتفرد، إثبات أنفسهن على الصعيد الاجتماعي؛ فإنهن من الجامعيات اللاتي ينتمين إلى الطبقة المتوسطة وحرصن على الانضمام لأحد فروع الفكر المحلي والعالمي. وهكذا، نلاحظ امتداد نشاط أول جيلين، من خلال انتقال الأفكار على مدى فترتين تاريخيتين، هما فترة الكفاح من أجل تحرير الوطن، وفترة التشييد.

وقد حدث التقاء مذهل بين الأجيال، فلم يقتصر الميراث فحسب على تشكيل تاريخ الرجل، بل امتد لتشكيل تاريخ خاص بالمرأة. ومن هذا المنطلق، نستشهد بما ذكرته فرانسواز كولان Françoise Collin[9] قائلة: "*إن ما يحظى به جيل من الجيل الذي سبقه وما ينتج عن ذلك هو أمر غير متوقع ورائع*". وقد تشكلت مثل هذه الديناميكية من خلال الالتقاء مع الحركة النسائية العالمية، مما أسفر عن عرض قضية رئيسية تتعلق بـ"اختلاف الأجناس ومكانتهم الخاصة"[10].

إن هذا الانتماء للحركة النسائية من أجل المساواة ومحصلة هذا الأمر، قد جعلت بالطبع من هؤلاء المناضلات نُخبة نسائية.

(1) L Pruvost (1999) : « Le code de la famille à la recherche d'un projet de société ». In cahiers d'étude berbères. M.S.H

(2) D. Chérifati-Merabtine (2001) : "Les droits des femmes dans la famille: bataille juridique ou enjeu de société". Communication à la rencontre Algéro-Italienne. Naples. En voie de publication.

(3) C.Bouatta, D. Chérifati-Merabtine (1994) : "The social representation of women in Algeria'Islamist Movement". Identity Politics and women. Western Press. San Francisco. Oxford.

(4) Idem

(5) بلغ عدد أفراد الجيل الأول في هذا البحث ثلاث نساء. والجمعيات التي شملها البحث هي: AEF وADPDF وAFEPEC وN'Thiri N'Muthuth و SOS Femmes en Détresse، خلال الثمانينات. وكـذلك جمعيـات AITDF و Fadhma N'Soumeur وRAFD وTafath وAFIA، خلال التسعينات. بالإضافة إلى جمعيـة تنظـيم الأسـرة وإحدى مناضلات الـUGTA وجمعيتي شباب Ladjoued وAJP، وإحـدى الباحثـات الجامعيات لاشتراكها في فكر الحركة النسائية.

(6) cf C. Bouatta et D. Chérifati-Merabtine (2000) :"la militance féminine entre aspirations individuelles et projet de société". In Les Algériennes Citoyennes en devenir. Imed. CMM ed.

(7) نعني هنا اسم أحد السجون الشهيرة.

(8) صاحب هذه الحركة ظهور عدد من المؤلفات الأدبية والإصدارات المؤيـدة لهـا. وخلال العقد الأخير، أصدرت جماعة "المغرب 95 للمساواة" عدداً من الإصـدارات مـن أجل صياغة البراهين الدالة على أهمية هذا المطلب. وقد استند هذا الأمر علـى مختلـف تجارب الكفاح والأفكار المؤيدة للمساواة في بلدان المغرب العربي الثلاثة.

(9) F.Collin (1986) : "Un héritage sans testament". In Les jeunes, la transmission. Editions Tiers. p 85

(10) Idem p. 84

الفصل التاسع عشر

النخب والنوع Gender:

الأبنية الاجتماعية لقضية المرأة في مصر والمغرب

الآن روسييون*

ترجمة: باتسى جمال الدين

أميـــــرة مختار

لا تشير بالتحديد كلمة "النخبة" في اللغة الفرنسية [1] أي Élites إلى "الجنس" أو "النـوع". وهناك علاقة مزدوجة أو علاقة ذات شقين، بين "النُخب" والنـــوع "*Gender*"، يتمثل الشق الأول من هذه العلاقة في توضـيح ظـروف انضـمام النساء، على اختلاف أصولهن الاجتماعية، إلى "النُخب" بمعناها العريض، أي تلقي التعليم واقتحام ميدان العمل والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية...إلخ. بينمـا يتمثل الشق الثاني في الإشارة إلى مساهمة مختلف فئـات النخـب المسـئولة أو المعارضة، بما فيها نُخبة النساء أو نُخبة الحركة النسائية، في الارتقـاء بوضـع المرأة، كما يربط في آن واحد بين مطابقة ومفاضلة هذه الفئات وأنظمتها الفاعلـة ومدى نجاح مبادراتها. وفي ظل علاقة التفاعل الداخلي بين هذين الشقين، نشـهد العلاقة بين الدائرة السياسية والدائرة الاجتماعية، بالإضافة إلى سبل الربط بينهمـا بمعرفة "النُخب"، عن طريق تأكيد بل وإعادة تأكيد ما ذكره بيير بورديو Pierre Bordieu تحت اسم "الإشكالية الشرعية" للسياسة، والتي تتجلى حدودها وجوانبها بشكل قاطع من خلال مطالب المرأة السياسية، وكذلك عن طريق إعلان "المواضع الخاصة" بقضية المرأة وتحديد الممثلين الشرعيين للتعبير عـن آرائهـم بشـأنها واستخدام المصطلحات التعبيرية الخاصة بها. إن مجال إصلاح وضع المرأة يتيح، أكثر من غيره من المجالات الأخرى، الوقوف على علاقات التعـاون والتنـافس

---

* CNRS-EHESS

والمواجهات، بين مختلف قطاعات النُخب داخل مجتمع ما، بالإضافة إلى معرفـة الأنظمة الفاعلة التي تستخدمها، أي كيفية التصرف والتحدث، وهذا ما سنأخذه في الاعتبـار أثناء السياق التالي، مع تبني وجهة النظر الخـــاصة بـــ"إشـكالية التعبير" [2] ونعني بذلك أننا لن نقتصر فحسب على إبداء رأينا بشأن حقيقة وضـع المرأة في ظل الأوضاع التي نعرضها، بل سنتناول أيضاً وبنفس القدر الإجراءات التي من شأنها تحسين هذا الوضع.

إننا نهدف هنا إلى دراسة الأبنية الاجتماعية لقضية المرأة بكل مـن مصـر والمغرب، والتي تتنافس فيما بينها على ساحتي هاتين الدولتين اللتين سنعرض فيما بعد لأسباب اختيارنا لهما. وسنتناول تشكيل هذه الأبنية على مختلف المسـتويات، وفي إطار مختلف البرامج أو الحملات، وما يترتب على كل ذلك من مناقشـات، بالإضافة إلى معرفة شكل وحجج المعارف الخاصة بتلك القضية والبناء الإشكالي للاختيارات المتاحة. ولابد لنا من تحديد مجمـوع متزعمـي هـذه المناقشـات، والمنظمات النسائية وما يحيط بها من "بيئة" ملاءمة أو في الغالب معادية، وذلك مع تحديد المحيطين بهذه المنظمات من الحلفاء الموضوعيين أو المناهضين الرافضين، ومع الأخذ في الاعتبار كيفية طرح قضية المرأة للمناقشة على الصعيد الاجتماعي والسياسي بوجه عام. كما أنه لابد من تحديد أشكال المساندة المعيارية التي يمكـن حشدها في إطار هذه المناقشات، مثل الخبرة العلمية بل والدولية عنـد الحاجـة، وحقوق الإنسان والمرأة، والمعايير الدينيـة والأخلاقيـة، والحقـوق المكتسـبة، والعادات... وما إلى ذلك من مساندات أخرى تهدف إلى الإعـلان عـن جميـع الأشكال اللازمة والممكنة أو المقبولة لإصلاح وضع المرأة. وفي خطوة تحليليـة ثانية، ومع الاحتفاظ بحق المراجعة، سنتناول على مستوى الزعماء المعنيين من مناصري ومناهضي الإصلاحات محل النقاش، طريقة الأبنية الاجتماعية والسياسية بشأن إعادة تشكيل: 1- التأثير السياسي ذاته، من خلال إبراز طرق جديدة للتعبئة، مثل اختبار نظام علاقات التفاعل الداخلي بين الدولة و"المجتمع المدني"، من الناحية التشريعية، وإن لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب. 2- شكل الأوضاع بين مختلف القوى السياسية والحركات الإيديولوجية، بل وداخل هذه الحركات، ولاسيما في ظل فكر متجدد. 3- شكل الحركة الإسلامية التي تعتبر قضية وضع المـرأة بمثابـة مجازفة ذات تكوين خاص، وهذه الحركة هي أحد المحركين الأساسيين للمناقشات الدائرة، لأنها مقر رئيسي لحركات المقاومة ضد تنفيذ الإصلاحات المطلوبة؛ وكما

نرى في إيران وتركيا وفلسطين أو لدى المهاجرين، تعتبر هذه الحركـة أرضـاً خصبة لاختبار أشكال جديدة لتعبئة وتأكيد وضع المرأة، من خلال "حركة نسـائية إسلامية" قد يشوبها بلا شك ألا تكون شيئاً عدا الامتداد النسائي البسـيط لحركـات التعبئة الإسلامية التي يقودها الرجل.

وفي السياق التالي، سنتناول من جهة قـدرة النسـاء المتزعمـات لتلـك المناقشات على الإفادة من حركة "التحرير" (3) التي تتسم بقدر كبير من النسـبية، وتدور المناقشات في هاتين الدولتين من أجل تشكيل نُخب نسائية "مستقلة" أو تتمتع باستقلال نسبي، بحيث تكون قادرة على فرض مطالب النساء أو على الأقل نشـر أفكارهن. وسنتناول من جهة أخرى قدرة سبل التعبئة والخطاب "النسـائي" علـى التواجد في ظل أوضاع يزيد فيها تدريجياً الانشغال بفرض الهوية الذاتيـة التـي تنعكس مثلاً من خلال الشكل أو المصطلحات الوطنية في عصر تدور به عجلـة العولمة.

مردود الحركة النسائية بكل من مصر والمغرب

حري بنا الشروع على الفور في توضيح أسباب اختيارنا لدراسة الأوضـاع داخل هاتين الدولتين، بل واختيار مملكة الأردن فيما بعد لإجراء دراسة لاحقة على هذا البحث (4) بالنظر إلى مسارات قضية المرأة في كل من هذين البلدين، تتيح لنا دراسة مثل هذه الأوضاع أكثر من غيرها، توضيح أوجه التبـاين بـين البـدايات المختلفة للمناقشات التي أثارتها تلك القضية، وبين المصطلحات المسـتخدمة، بـل وبين متزعمي تلك المناقشات، بالإضافة إلى النتائج التي تم التوصـل إليهـا منـذ ظهور هذه القضية على الساحة العامة، أي منذ بداية القـرن العشـرين بالنسـبة لمصر، ومنذ الأربعينات بالنسبة للمغرب. وسننطلق على الفور من خلال عـرض بيان مختصر لـ"رصد أوضاع" قضية المرأة في هاتين الـدولتين، فـي محاولـة تسجيلية تاريخية لتحديد خطوط الالتقاء ونقاط الانكسار.

هناك جيل واحد فقط من نساء المغرب، اللاتي ولدن خلال سـنوات الحمايـة الأخيرة، استطعن آنذاك وبعدد صغير للغاية، دخول الدائرة العامة وأصبحن فـي دائرة الضوء على الصعيد الاجتماعي، سواء من خلال اقتحام سـوق العمـل ولا سيما تقلد الوظائف الليبرالية ودخول قطاع الوظائف الحكومية، أو سواء من خلال دخول الجامعة أو ممارسة العمل السياسي. إنه جيل بدأ بداية صحيحة للغاية منـذ

ما يقرب من خمسة عشر عاماً، أي عند بداية تنفيذ "الإصلاح الهيكلي" بـالمغرب وقيام الملك الحسن الثاني بتحرير النظام السياسي منذ نهاية الثمانينات، ثم تبعه جيل ثان وثالث من النساء اللاتي ولدن بعد الاستقلال، ولم يعد العمل والخـروج مـن محيط الأسرة من قبيل انتصارات المرأة، لأنه صار بدافع الحاجة الاقتصادية، في حين لم يطرأ على وضعهن سوى أقل التغيرات التي شهدها العالم، ولا سيما فيمـا يخص قانون الأحوال الشخصية. مما أسفر عن تكوين هيكل ما يمكـن أن نطلـق عليه اسم "نخبة الحركة النسائية" التي ترتبط بشدة، بل وتعتمد علـى المؤسسـات الاجتماعية والسياسية التي شهدت توالي الحكومات وتعاقب الأسر المالكة بشـكل أتاح الاحتشاد حول "خطة إشراك المرأة في التنمية".وقد وضعت حركـة التجمـع النسائي تصوراً لهذه الخطة مع تقديم البنك الدولي للدعم المالي والفني، ثم أُعيدت هذه الخطة مرة أخرى بمعرفة وزير الخارجية المكلف بشـئون حمايـة الأسـرة والطفولة [5] ؛ وكانت على شكل بيان يتضمن عدداً من الإجراءات العمليـة التـي تصل إلى ما يقرب من مائتي إجراء تتعلق على سبيل المثال بمكافحة أمية المـرأة والصحة الإنجابية... بل وتشمل أيضاً سلسلة من النصوص التي تبلغ حوالي خمسة عشر نصاً تتعلق برفع سن زواج الفتيات من 15 إلى 18 عامـاً، وتغييـر نظـام الطلاق، وإلغاء تعدد الزوجات أو على الأقل تشديد القيود على هذا النظام، واقتسام الزوجين لممتلكاتهما عند الانفصال. وهذا كله كفيل بإثارة غضب كل من تعـدهم الدولة من حماة "أصول" الهوية المغربية، والذين تجمعوا في إطار "جمعية حمايـة الأسرة" وخرجوا على رأس حملة شرسة ضد هذه الخطة. والمسألة الرئيسية هنـا هي أن حالات الرفض التي أثارتها خطة إشراك المرأة في التنمية، تجـد سـبيلها داخل الحكومة ذاتها، بل وتتواجد داخل الأحزاب المختلفة، سواء كانت من الأغلبية أو المعارضة: فقد شهدت كلتا المظاهرتين التي نُظمت إحداهما بمدينة الرباط فـي الثاني عشر من مارس عام 2002 من أجل تأييد هذه الخطة، فـي حـين نُظمـت الأخرى في الدار البيضاء من أجل مناهضتها، وجود أعضاء من أحزاب الأغلبية الرئيسية، وبعض قادة أو ممثلي الـ USFP وحزب الاسـتقلال بوجـه خـاص، والعديد من مناضلي هذه الأحزاب والذين لم يترددوا فـي السـير إلـى جـوار الإسلاميين. مما يطرح بشدة إشكالية إصدار النصوص التشريعية اللازمة لتنفيـذ هذه الخطة، ثم إقرارها في البرلمان، ولا حاجة بنا للحديث عن تطبيقهـا. ومـن المفارقات الغريبة أن الأحزاب التي ظهرت مع الحركة الوطنية هي ذاتهـا التـي

تطالب في هذا الصدد بتحكيم الملك "*أمير المؤمنين*" بشأن الصلاحيات الأساسية التي قد يعتمد عليها إصلاح "المدونة" أي قانون الأحوال الشخصية. ومهما يكن الأمر، وبدون الحكم مسبقاً على القوى الخاصة بالأطراف المتواجدة، فإن اتخاذ مثل هذا الجدل لمنعطف جديد على هذه الأرض، سيؤدي بشدة إلى تمركز الحركة الإسلامية على الساحة السياسية المغربية وتجميد مناقشة هذه الخطة في البرلمان أو احتمال تطبيقها، طالما أن الملك الحسن الثاني لا يمتلك أو لم يمتلك بعد الشرعية الدينية التي تخول له فرض رأيه. وعلاوة على ذلك، فإن أطراف هذا الجدل سيسهمون بلا شك بأنفسهم في توفير المناخ الملائم لترعرع "الحركة النسائية الإسلامية" التي بدأت تتشكل من الآن فصاعداً؛ فالجمعيات النسائية "العلمانية" قد تركت نفسها تنحصر داخل إطار الصورة التي يروج لها أعداؤها التقليديون، ألا وهي صورة النخب "المستغربة" والهامشية.

وفي مصر حيث اخترقت النساء الدائرة العامة منذ أمد طويل لا يقل عن أربعة أجيال، بدءاً من رائدات العشرينات والثلاثينات، رغم أنهن لم يكن سوى مجرد أقلية، انطلقت التعبئة من أجل إصلاح وضع المرأة على أساس تكثيف تواجدها من حيث الكم والكيف، ولا سيما في الجامعات وسوق العمل، بل وعلى الأخص في قطاعات الطليعة والتقنيات الحديثة، على الرغم من أن سوق العمالة بأكمله يعاني بوجه خاص من بعض المصاعب حيث بلغت نسبة البطالة 20%. وهذا السعي إلى الإصلاح قد تمركز في الآونة الأخيرة حول قضية ختان الإناث وإمكانية حصول المرأة على الطلاق بشكل قانوني" الخلع" (6) وفي ظل الوضع السائد بشأن محدودية المشاركة النسائية في الدائرة السياسية الرسمية، حيث لا تشارك في البرلمان الحالي سوى تسع نساء فحسب يختارهن الرئيس ولا يتم انتخابهن، ولا تشارك في الحكومة سوى سيدة واحدة فقط، يمكننا تحديد نوعين من حركات التعبئة التي تتنافس على هذه الأرض ويظهر تنافسهما في مجال نشاط "المجتمع المدني"، لكنهما تشتركان في كون نزاعهما يدور في إطار المعيار الديني. يمكننا وصف الحركة الأولى، مع إبداء بعض التحفظات، بأنها حركة "علمانية" ورثت الفكر اليساري القومي والناصري الخاص بحقبة الستينيات، بل وصارت من أنشط "فروعه"، لكنها تصالحت اليوم مع "الليبرالية" واستندت بشدة على الجمعيات العالمية الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، كي تتمكن من المطالبة، باسم المساواة بين الجنسين، بالتخلي عن أحكام الشريعة التي تعتقد أنها مخالفة لحقوق المرأة،

والمطالبة كذلك بوضع التشريعات اللازمة لاحترام هذه الحقوق، على الرغم من معارضة الجو المحافظ المحيط بها. في حين يمكننا وصف الحركة الثانية، مع بعض التحفظات أيضاً، بكونها "حركة نسائية إسلامية" تستند على المواضع التي تشغلها المرأة في المجتمع والأدوار التي تضطلع بها، من أجل المطالبة بـ"تحديث" وضع المرأة، مع الحفاظ على كل ما يبدو أنه يدخل في إطار المعيار الإسلامي أي أحكام الشريعة بما فيها الأحكام التي تمت "تسويتها". وبالنظر إلى أقدمية الحكم الشرعي للرئيس حسني مبارك، على مدى عشرين عاماً من السلطة وأربع فترات رئاسية، يبدو أن هذا النظام يسعى إلى المواءمة بين هاتين الحركتين، من خلال التحكيم في جدل يعكس على حد سواء إعادة المجتمع المصري التقليدي من جهة والحركات التقدمية المؤكدة لـ"المجتمع المدني" من جهة أخرى.

نظرة تاريخية

يبدو لأول وهلة أن قضية المرأة في كل من المغرب ومصر تندرج في سياق تاريخي متشابه تمثل في مراحل متتالية صاحبت المسارات التاريخية التي اجتازتها هاتين الدولتين بدءاً من الهيمنة الاستعمارية وانتهاءً بعصر العولمة.

هنا وهناك، في المدن كما في الريف، كان وجود العديد من السكان "الدخلاء"، في ظل منطق الاستقرار الاستعماري، سبباً في اضطراب التنظيم الداخلي للنظام النوعي، عن طريق خلق كيان جديد للمرأة من خلال العديد من مجالات التفاعل الداخلي غير الرسمية في الغالب بالإضافة إلى المجالات الرسمية [7]، وإن استند هذا الأمر على أسس تختلف جذرياً في مصر عن المغرب: كانت مصر تمنح حق مواطنتها لكل رعايا الولايات العثمانية بحيث نعجز عن معرفة حجم سكانها من العثمانيين [8]، وامتد هذا الوضع لفترة طويلة استمرت على أقل تقدير حتى وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكان من أهم تبعاته الرحيل العاجل لما أطلق عليهم John Waterbury اسم سكان الـ *border-line* [9]. وعلى غرار نظام التفرقة العنصرية Apartheid [10]، وبدعوى احترام عادات الآخر، أرسى القائد Lyautey قواعد نظام فتح الطريق آنذاك أمام تنمية المغرب بشكل يحقق صالح الفرنسيين المقيمين بها فحسب، وأقل ما يمكن أن يقال بشأن "البعثة الحضارية" الفرنسية، أنها اتسمت دوماً بحالة من الجهل الشديد إزاء قضية المرأة.

في كل من مصر والمغرب، تجلت المقدمات المنطقية لتأكيد الوجود النسـائي من خلال فكر الحركة الوطنية كمصدر لظهور أولى المناضلات اللاتي وقفن إلى جوار الرجل، من أجل الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والدفاع عن سلامة وشـرعية مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. ومن هنا، بدأنا نتبين دور هـؤلاء المناضـلات اللاتي إن لم تحملن لواء هذا الفكر، فإنهن قد أسهمن على الأقل فـي نقلـه إلـى أبنائهن. ولنذكر هدى شعراوي التي تزعمت عام 1919 أول مظاهرة نسائية ضد الإنجليز، ثم شكلت اللجنة النسائية بحزب الوفد، وامتد نشاطها حتى بلـغ تشـكيل الاتحاد النسائي المصري، بل ورفعت حجابها على الملأ فـوق إحـدى أرصـفة محطة مصر. ولنذكر أيضاً مليكة الفاسي التي تمت بصلة قرابة إلى علال الفاسي، باعتبارها المرأة الوحيدة التي وقعت إعلان استقلال المغرب عام 1943. كما حري بنا أن نشير إلى اللالا عائشة، ابنة محمد الخامس، والتي ألقت كلمةً وهي كاشـفة وجهها، عقب الخطاب الذي ألقاه سلطان المغرب، في طنجة عام 1947، وأعاد من خلاله ذكر المطالب القومية.

في مصر كما في المغرب، ما إن تحقق الاستقلال، حتى حانت ساعة الفصل التي إن لم تسفر عن عودة بعض النساء إلى بيوتهن مثلما حدث في الجزائر، فقـد أسفرت عن تشبث نساء أخريات بالنضال في صفوف المنظمات التي تضع مـن بين أولوياتها بناء الدولة القومية وتدعيم اقتصادها، بل وإرساء قواعد الاشـتراكية؛ فلم تر هؤلاء النساء داعياً للفصل بين إنجازات المرأة الوطنيـة وبـين مختلـف التنظيمات الاجتماعية حيث سعين إلى تقوية نفوذهن المتزايد: في ظل تنظيم المرأة بحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والذي كان الحزب الوحيد القادر علـى مـزج مختلف عناصر الشعب المصري، وبعد وضع دستور عام 1956 الـذي حصـلت بموجبه المرأة المصرية على حق التصويت، بالإضافة إلى حق المساواة مع الرجل بصورة نظرية. وفي ظل تطبيق نظام التعددية الحزبية عام 1977، في صـفوف التنظيمات النسائية المنبثقة عن الأحزاب المتواجدة آنذاك، سواء كانت من الأحزاب الحكومية أو أحزاب المعارضة، ثم اعتبار هذا النظام مخالفاً للدستور لأنه يسـتند على نظام الحصص النيابية، مما يؤدي إلى المساس بحق مساواة جميع المواطنين أمام القانون. تطورت الأمور حتى وصلت إلى منح النساء حوالي أربعين مقعداً في البرلمانات المنتخبة عامي 1979 و1984. أما فى المغرب، وفـي ظـل قيـادات الأحزاب التي تشكلت من جراء انشقاقات حزب "الاستقلال"، وصـارت مواردهـا

تكفيها بالكاد، بل وأدت التوترات بينها وبين النظام الملكي خلال السنوات الممتـدة ما بين عامي 1960 و1970، بسبب تمسكها بنظام تنظيماتها، إلى منع النساء من أقل محاولات الاستقلال بمطالبهن. استلزم الأمر انتظار عام 1993، أي ما يقرب من أربعين عاماً بعد الاستقلال، كي نشهد دخول أول امرأتين البرلمان المغربـي وتعيين النساء كوزيرات لأول مرة عام 1997.

وأخيراً، فإن لم تشهد حقبة الثمانينات وبوجه خاص التسعينات، في كـل مـن مصر والمغرب، بزوغ "مجتمع مدني" طبقاً للأصول المتبعة، فقد شهدت على الأقل طرح فكرة هذا المجتمع بما فيه من ممارسات تنظيمية ونضالية، والـذي يشـكل الإطار الجديد الذي قد تندرج تحته حركات الكفاح النسائي أكثـر مـن غيرهـا. وبالنظر إلى النتائج الهزيلة على صعيد حركة مناصرة المرأة، في هذين البلـدين، تحررت بعض التنظيمات النسائية "غير الحكومية" من قيد الأحزاب السياسـية. إلا أنه عقب هذا الانسحاب "التكتيكي" من الساحة السياسية الرسـمية، كانـت هـذه التنظيمات تضع في اعتبارها العودة مرة أخرى إلى هـذه السـاحة، مـن خـلال مجموعات ضغط "نسائي" محددة، مع الحصول على مساندة المنظمـات الدوليـة الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان أو المرأة. وبمجرد تحقيق هذا الأمر، ستسـعى هذه التنظيمات إلى تنقية المناقشات الدائرة بشكل حاسم، في ظل الأوضاع الجديدة التي ستكشف بجلاء الاتفاقات الخفية أو المعلنة، التـي تشـكل "جبهـة الـرفض" المستمرة في التصدي لمطالب تحرير المرأة، في هاتين الدولتين، وذلك كله بعيـداً عن الأهداف التي وضعتها المنظمات النسائية لنفسها، والتي سأعرض لها بالتفصيل فيما بعد. وكما ذكر Laurie Brand بشأن "المضمون العملي للتغييـر" الخـاص بمنطق يمكن أن نطبقه على فكرة "الهوية القومية"، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المعلنة للمنظمات السياسية التي انبثقت عنها أو اتخذت مكانها إزاءها المنظمـات النسائية غير الحكوميـة ONG، « was minimal (…) The discourse of the state and of the Islamists, in fact, *converged* on a number of points, thus leaving the definition of women’s status based on conservative notions of domesticity and gender difference. » (11).

يبدو لنا أن مثل هذا التحليل مثيراً للانتباه حول المعاني التي يعكسـها، ومـا يعتبرها من أمور مكتسبة هي ذاتها أساس الخلاف بين أنصار الحركة النسائية من جهة وأعدائها من جهة أخرى، من كل الأجناس، ألا وهي:

الفكرة التي يرتبط بموجبها تحسين وضع المرأة بالدفاع عن عدد من الحقـوق وتوسيع قاعدتها وإرسائها، مثل منع الحمل وتنظيم الأسرة، والمساواة بين الرجـل والمرأة في التعليم بما فيه التعليم العالي، والمساواة في ميدان العمل ولاسيما فيمـا يخص الوظائف الحكومية العليا، أي كسر القيود المفروضة على دخـول المـرأة الساحة العامة وتأمين دخولها.

تحسين وضع المرأة الذي يستلزم بالضرورة إدانة وضعها القانوني المـرتبط بنظام الأحوال الشخصية، لأنه انتقص من قدرها إلى الأبد وأخضعها لسلطة الرجل المطلقة، كما يستلزم بوجه خاص إدانة تعدد الزوجات ونظام الطلاق، مع التأكيـد على حقها في الحصول علـى الطـلاق والعمـل والانتقـال بـدون إذن الأب أو الزوج....

ضرورة قيام المرأة بتكوين منظمات نسائية مستقلة، وإن لم تكن بالضـرورة منظمات نسائية بشكل مطلق، من أجل التوصل إلى الارتقـاء بحقوقهـا وتحقيـق مشاركة سياسية "محددة"، بحيث تكون قادرة على تفتيت الإرث الثقيل من "العقليات القائمة على التمييز بين الأوضاع الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة"، وكما ذكـر بيير بورديو Pierre Bordieu " لا حاجة بنا للتحدث وسط عدد مـن الخطابـات التي تهدف إلى إضفاء شرعية" على سيادة الرجل [12].

وأنا أستبعد تماماً فكرة استنكار أو إدانة تلك المقدمات المنطقية لتطور الحركة النسائية، خوفاً من إعطاء الفرصة للمدافعين عن الوضع الحالي الواقع تحت سيطرة الرجل، أو أن أبدو مثل أحد أنصار أيديولوجية هيمنة الرجال على النساء. ونحن هنا بصدد دراسة كيفية تكوين حالة رصد لقضية المرأة في مكان محدد، من خلال توضيح أطراف ومخاطر موازين القوى بين الرجل والمرأة، بشكل يتيح توضيح الخيارات التي من شأنها إدانة هذا الوضع. وبشكل أكثر تحديداً، يبدو لنا أنه مـن الضروري توضيح العلاقة بين تلك المقدمات المنطقية للحركة النسـائية وكيفيـة التعبير عنها من خلال الخيارات التي من شأنها تمهيد طريق كفاح المرأة، وكذلك توضيح الافتراض الذي ناقشه عـدد مـن البـاحثين أو الباحثـات والمناضـلين أو المناضلات، والذي يبدو لأول وهلة متناقضاً، لكن لأول وهلة فحسـب، حيـث يتعلق في الأساس بقدرة سيدات الحركة النسائية علي التشكل كنخبة مـن نخـب المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن فترات "التحرير" قد تكون من أكثـر الفتـرات خطورة، بل وقد تكون على خلاف المتوقع منها، من أكثر الفترات "الاسـتبدادية"،

حيث تعرضت النساء في بعض البلدان للتهديدات التي وصلت أحياناً إلى تهديد حياتهن: « in the MENA region [where] developments in a number of the countries threats to women's status, and in some cases, as Algeria, their lives » [13].

مصر: الوقائع التاريخية لإعادة النزعة التقليدية المعلنة

كلنا يعلم أن كتابة التاريخ تتم من منظور الحاضر. وبلا شك، ينطبق ذلك تماماً على تاريخ قضية المرأة، في حال تناولنا له كتاريخ قيمي، أي يخص القيم الأخلاقية بمعناها الحرفي؛ إنه تاريخ رائدات يتم استرجاع مواقفهن في أغلب الأحيان باعتبارها مواقف نسبية وهشة، في حين أنه تاريخ الرجعية والإحباط أو تاريخ التحولات المفاجئة وكل ما أثر على كفاح المرأة.

وهذا ما ينطبق بشكل خاص على مصر، حيث تعكس بشائر حالات التعبئة الأولى للحركة النسائية، عند استرجاعها على مر التاريخ، رغبة في اعتبار ما ذكرناه كـ"عصر التحرير" *Liberal age* بمثابة العصر الذهبي لكفاح المرأة، أو على الأقل العصر الذي تجلت خلاله بطولتها الحقيقية. ومن أجل تسجيل الوقائع التاريخية لهذا الكفاح، لجأنا إلى موضوع *Landmarks in the history of the Egyptian Woman, 1832-2000* الموجود على موقع المجلس الوطني للمرأة National Council for Women [14]: فيما بين عام 1832 حيث أمر محمد علي ببناء أول مدرسة للقابلات تهدف في الأساس إلى تأهيل الفتيات اليتيمات أو السيدات اللاتي يعانين من ظروف قاسية، وعام 1956 حينما حصلت المرأة على حق التصويت، سجل التاريخ اثنتا عشر سبقاً بدءاً من نشر أول رواية نسائية لكاتبتها عائشة التيمورية عام 1887، وانتهاءً بتشكيل أول حزب نسائي عام 1942 على يد فاطمة رشيد، ومروراً بنشر كتاب قاسم أمين "تحرير المرأة" عام 1900، وقبول أول طالبة بالجامعة، أو نزع هدى شعراوي لحجابها على الملأ كما سبق وأن ذكرنا من قبل. وفيما بين عامي 1956 وعام 2000 الذي شهد إنشاء المجلس القومي للمرأة NCW، لم نشهد سوى خمس حالات فقط للسبق النسائي تتعلق كلها بتعيين المرأة لأول مرة في وظائف كانت حكراً على الرجال، مثل تعيين أول وزيرة عام 1962، وتعيين أول رئيسة للإذاعة والتلفزيون عام 1968، وتعيين أول سفيرة عام 1987... إلخ. وقد أشارت مارجو بدران وآخرون غيرها إلى رسوخ

بنية الفترات الأولى لبلورة نموذج الحركة النسائية المصرية، والذي اتسع نطاقـه حتى بلغ الفترة الحالية، ولا سيما أنه استمر في توضيح معالم أرض المواجهة بين الحركات النسائية "العلمانية" من جهة و"الإسلامية" مـن جهـة أخـرى: « The representation of the early or foundational history of feminism in Egypt has critical implications for contemporary feminisms » (15)

هذا الجدل يدور حول مسألة الطابع "الأهلي" لأولى الحركات النسائية المصرية، في مقابل النزعة المستغربة التي انتقدها وما زال ينتقـدها المتمسـكون بالمصـداقية المصـرية، « Egyptian women comparative observations of European gender patterns, or relations (of various sorts) with European women residents or travelers to Egypt that may have figured in some way into Egyptian women's early constructions of feminism have caused originary feminism- in its days and retroactivity- to be labelled as "Western" » (16) يمكننا القول إن هـدى شعراوي هي النسخة المصغرة لهذا الوضع، انطلاقاً من مقتضيات الهوية في وقتنا الحالي، والتي زادت حدتها بفعل "العولمة". وتعد هدى شـعراوي بمثابـة أولـى الرموز المقدسة الخاصة بالحركة النسائية في مصر، لأنها استطاعت مـن خـلال المواقف والواجبات الاجتماعية التي اضطلعت بها أن تؤلف بين النموذج الغربـي وبين عادات وثقافة بلادها، مما أسفر عن مزيج احتذت به المرأة العربية. وهكـذا، أثرت هدى شعراوي في حياة ملايين النساء العربيات والرجال والأطفـال، مـن خلال نشر الحركة النسائية في العالم العربي : « synthesized western-style feminism and her country's customs and culture, to create a unique blend of Egyptian feminism which was later adapted by other Arabic women to fit their own cultures. She influenced the lives of millions of Arabic women, men and children, bringing the blessings of feminism to the Arab world. » (17) تحتـوى هـذه العبارة على قدر من المغالاة يحمل دلالات واضحة، لأنها تشير إلى السبل التـي أخذت من الآن فصاعدًا تضيق بالحركة النسائية الشرعية، بسبب النزعة الغربيـة التي صارت بمثابة سبة في جبين كل ما ينبثق عن "عصر التحرير" والذي كان في ذات الوقت عصر وقوع مصر تحت سيطرة الاستعمار.

إلا أن الحركات النسائية الإسلامية الحالية يمكنها أن تنتفع بأحد الرموز الهامة المتمثلة في شخصية زينب الغزالي التي كانت في وقت ما إحدى عضوات الاتحاد النسائي المصري الذي أسسته هدى شعراوي، لكنها تركت الاتحاد لأنها اعتقدت أن "المرأة بمقدورها التحدث عن التحرير في مجتمع مسيحي أو يهودي أو حتى مجتمع وثني، لكن من الخطأ الجسيم التحدث عن تحرير المرأة في مجتمع إسلامي"[18]. وفي عام 1936، أسست زينب الغزالي جمعية "السيدات المسلمات"، والتي وقفت على أول خط المواجهة بين الإخوان المسلمين والحكم الناصري. وبلا شك، كان تأسيس جمعية "المرأة والذاكرة" عام 1990 من أبلغ الخطوات التي تم اتخاذها، لأنها لم تقتصر فحسب على استرجاع تاريخ المرأة، أو على الأقل تاريخ المرأة المصرية والعربية والمسلمة، بل امتد نشاطها إلى عرض وجهة نظر المرأة حول هذا التاريخ، ولا سيما خلال فترة بدايات الحركة النسائية المصرية. وعند استعادة ذكرى ملك حفني ناصف، إحدى رائدات الحركة النسائية، نلاحظ أنها على غير العادة آنذاك كانت تؤيد الحجاب وتعارض كل من قاسم أمين وأحمد لطفي السيد بهذا الصدد، وجاءت مبادرة بعض المناضلات بإعادة نشر نصوصها من أجل: "صياغة مسائل جديدة لا تقم على التعارض بين الحداثة والتراث، ولا تحكم مسبقاً وبشكل عام على ما يتعلق بالحداثة وكأنه الطريق الوحيد الممكن لتحقيق التقدم" [19]. وتتميز هذه النصوص بتفردها في الوقت الحالي من حيث النقد اللاذع الذي ذكرته ملك حفني ناصف على لسان مناصري الحركة النسائية من الرجال، وهم من محرري المرأة الذين أعلنوا مسئوليتهم عن الوضع الذي آلت إليه، ورفضوا مسلك بعض الرجال الذين يرغبون في تحميل المرأة مسئولية تأخر المجتمع، بل ويتحدون النساء في إمكانية الخروج من إطار تقليد الغرب بغير وعي، بكل ما يحمله النموذج الغربي من صور مرفوضة، وقد عبر هؤلاء المناصرين من خلال بعض الكلمات التي لا يمكن أن تنكرها أكثر الحركات النسائية الإسلامية إصلاحا، ويمكن أن تكون مصدراً لاستلهام مبدأ أخلاقياً صادقاً ينبع من المجتمع المصري، ويمكن التعبير عنها كالتالي: "كونوا نماذج يمكن لزوجاتكم أن تحتذي بها. أيها الرجال، تعقلوا في سلوكياتكم ولا تنحرفوا عن الطريق القويم، كي لا تتعامل زوجاتكم بالمثل. أصلحوا من أنفسكم، وسوف ينصلح حال زوجاتكم. احرصوا على تطهير منازلكم من كل ما يعكر صفوها. سنّوا سنة صالحة لأبنائكم وبناتكم من بعدكم، وسيثيبكم الله يوم القيامة، لأنه إلى الله ترجع

عاقبة الأمور." [20] وها هي طريقة إحدى نخب المجتمع خلال التسـعينيات فـي صياغة منطق خاص بها، كما كان الحال أثناء فترات البطولة التي شهدت حالات التعبئة الأولى، مع استنكار فكرة احتكار الإسلاميين لنطاق الهويـة: « Upper-class activists mobilized like-minded women to weaken mysogynist local culture and turn subjugated women into energetic citizens. In contrast to Egyptian male reformers who sought to emulate the advances made in European society, Egyptian feminists never tried to replicate the experiences of Western women. » [21]. مما تعد وسيلة لرفض الدعوى المقامة حول الحركة النسائية الوليدة بشأن عدم أحقيتها في فصل قضية تحرير المرأة عن تحرير الوطن.

وباستعادة الأحداث التاريخية، إذا ما كان يبدو عصر التحرير بمثابـة عهـد البطولة، فإنه من العسير وضع توصيف محدد للحقبة الناصرية وحدها. فقد شـهد النظام الناصري من جانبه عودة المطالب الرئيسية للحركة النسائية علـى أوسـع نطاق: « in retrospect, some regard Nasir's regime as a golden age for women's rights. The category of citizenship changed in this period to include women's suffrage and women's involvement in the nationalist struggle for modernization and development. He legitimised women's working outside the home for wages, marking a dramatic shift in the role of women in the formal economy. Many more girls and women attended schools and university as a result of free public education. Through Nasir's official parties women were encouraged to become involved in political life. As a result, women from diverse economic backgrounds became part of the process for modernizing the country. » [22]. وبعبارة أخرى، نقول إن الدولة هي ذاتها التي أعادت مجدداً من جانبها جمع إشكالية التحرير الوطني وتحرير المرأة، استناداً على ما أطلقت عليـه مرفت حاتم اسم "نسوية الدولة" [23]، والتي كان لإنجازاتها الفعلية وقع كبير: ما بين عامي 1953 و1971، ارتفع عدد طالبات المرحلة الابتدائية بنسبة 170%، وارتفع عدد طالبات المرحلة الثانوية بنسبة 631%، مما أسفر عن زيـادة نسـبة دخـول

الفتيات الجامعة والتي بلغت في بداية الخمسينيات 7.5%، ووصلت إلى 40% خلال عامي 1970 و1971. ومنذ عام 1961، تضمن ميثاق العمل الوطني مسألة تنظيم الأسرة وسياسة الحد من المواليد، كما ارتفع عدد مراكز الأمومة والطفولة من 216 مركز خلال عامي 1951 و1952، إلى 1743 مركز في عامي 1968 و1969، مما قلل من حالات الوفاة أثناء الولادة. وما بين عامي 1961 و1969، زادت نسبة عمل المرأة بالقطاع الرسمي وبلغت 31%، وارتفعت نسبة عملها بقطاع الدولة الصناعي من 3.3% إلى 13.5%، وقد أسفرت تلك "الحركة التطورية الهائلة"[24] عن حصول المرأة على راتب مساو للرجل إذا ما كانت تتمتع بنفس مؤهلاته. وأخيراً، رأينا في تقرير دستور 1956 لحق المرأة في التصويت "تقدماً غير مسبوق للمرأة"[25]، لأنه أدى على الفور إلى انتخاب سيدتين بمجلس الشعب عام 1957، "وهذا ما اعتبرته نساء مصر بأكملها نصرًا ساحقًا على الصعيدين السياسي والنفسي" [26]

إلا أنه في ذات الوقت، وانطلاقاً من الحرص على ذكر الحقيقية التاريخية، وبدون أن يتعلق الأمر برغبة الحركة النسائية في استعراض تاريخي [27]، يمكننا القول إن الجانب السيئ قد انعكس من خلال امتداد الاستبداد الناصري بنفس القدر إلى كل من الرجل والمرأة، بل وإن هذا النظام نفسه قد حرم المرأة إلى حد ما من مكسبها الأساسي المتمثل في حق التصويت الذي سبق وأن منحها إياه: « In a militarized society like Egypt in the 1950s and 1960s, there was an inherent skepticism about the value of suffrage itself. Democrats asked how meaningful the vote would be in a political culture in which Nasir exerted authoritarian control and withheld political freedoms from virtually the entire citizenship. » [28]. وعلاوة على ذلك، توجه عضوات الحركات النسائية المعاصرة بعض النقد إلى النظام الناصري، هذا إذا لم يكن النقد موجهاً لناصر ذاته، على الرغم من اتخاذه بعض الإجراءات لصالح المرأة؛ لكنه إذا لم تتواجد آنذاك معارضة للحركات النسائية، فقد كان هناك تدعيم لنفوذ الرجل على العنصر النسائي في المجتمع، وقليلاً ما لاحظت مناضلات الحركة النسائية أن زوجة الرئيس ذاتها كانت خير مثال على ربة المنزل التي تحيا بعيداً عن الأضواء ولا تمارس أي نشاط سياسي. وما لاقته النساء من تشجيع على اقتحام ميدان العمل كان

بدافع الحاجة المادية، ولم يكن بالطبع من أجل تحقيق رغبـتهن فـي الاسـتقلال. « women's employment as teachers, nurses, administrators and secretaries, and in public manufacturing was linked to an expansion of the state sector. » [29] وإن تحليل حدود إدخال المرأة ميدان العمل ليس سوى تأكيد لوضعها السائد في المجتمع: تتولى المرأة الوظائف الثانوية أو تلك الوظائف التي هي من "النوع النسائي" كي تلبي حاجتها بشـأن ضـرورة التوفيق بين ظروف عملها وحالتها الاجتماعية كزوجة وأم. وأشد الناقـدات مـن سيدات الحركات النسائية المعاصرة يأخذن على النظام الناصري أمرين رئيسـيين يعكسان طبعه المحافظ للغاية على الصعيد الاجتماعي.

ويتجلى أول هذين المأخذين في رفضه إصلاح قانون الأحـوال الشخصـية، وترك الأدوات الرئيسية لهيمنة الرجل كما هي؛ ويرجع هذا الموقف إلى حـرص النظام الحاكم علىعدم تحدي التيار المحافظ السائد والـذي ينطلـق مـن الثقافـة المتأصلة في المجتمع المصري، وهي ثقافة تـرتبط بـدورها بالعقائـد الدينيـة الإسلامية أو القبطية، وتجعل دور المرأة الرئيسي قاصراً علـى خدمـة زوجهـا وتربية أبنائها. إلا أننا قد نتساءل هنا إذا لم يكن هناك "مغالطة تاريخية" حول عدم وجود مسألة إصلاح الأحوال الشخصية بالتحديد خـلال السـتينات فـي جـداول الأعمال، بما فيها الجداول الخاصـة بالنسـاء أنفسـهن. ورغـم حجـم الإنتـاج الإيديولوجي الهائل الخاص بالتيـار الاشـتراكي العربـي والصـراع العربـي الإسرائيلي، فقد يكون من الخطأ المبالغة في تقدير القوة الحقيقية لمـذهب النظـام "الناصري". ومع الأخذ في الاعتبار المفكرين الماركسيين الذين كان مسموحاً لهم التعبير عن أنفسهم، تحت رقابة مشددة، من خلال بعض الإصدارات مثل "الطليعة"، فإن جوهر جهود الإنتاج الإيديولوجي والذي تحمل مسئوليته بشكل كبير المنشقون عن الإخوان المسلمين بل والمعارضون لهم، مثـل الشـيخ البـاقوري أو الشـيخ السباعي، يكمن بشكل رئيسي في الارتقاء بقراءة "تقدمية" للإسلام، من أجل قبـول وتشريع المشروع الاجتماعي السياسي الذي يعيد توزيع النظـام الحـاكم، وهـو مشروع يعبر عنه بشكل نموذجي [30] كتاب الشيخ السباعي والذي يحمل عنـوان "اشتراكيات الإسلام". ويتناول هذا المشروع وضع المرأة والأحوال الشخصية التي لابد قبل كل شيء النظر إليها بعين المساواة، حيث يجب على سبيل المثال، توضيح المساوئ الاجتماعية والأضرار المهنية المترتبة على تعدد الزوجـات أو نظـام

الطلاق السائد، وذلك باسم مقتضيات العدل والعدالة، وتوضيح هذا الأمر على أقل تقدير داخل أوساط النُخب الاجتماعية. ويمكن أن نستشف بالطبع تأكيد استمرارية تيار الرجال من المحافظين الحريصين على عدم إدانة سيطرتهم علـى العنصـر النسائي. ويمكننا كذلك أن نتساءل إذا ما كان هذا الرفض لإدانة الأحوال الشخصية هو العائق أمام إمكانية إجراء تحولات جذرية في وضع المـرأة، علـى مسـتوى النُخب بوجه خاص، باعتباره إحدى الثمار المؤكدة للحقبة الناصرية. وبأي حال من الأحوال، إننا بصدد استعراض تاريخي، أي عرض المنظور الذي تشـكلت مـن خلاله مجدداً قضية المرأة خلال السبعينيات، وعلى الأخص بعد عام 1975 والذي يعد بمثابة بداية فتح "عقد المرأة"، حيث صار لكل تلك المواقـف معنـى ودلالات واضحة.

ويعد المأخذ الثاني على النظام الناصري أكثر ثبوتاً، ويتعلق مباشـرة بقـدرة هؤلاء السيدات من عناصر الحركات النسائية على تكوين نخبة خاصة بهن: إنهن يأخذن على هذا النظام الحظر المفروض على النساء بشأن تشكيل منظمات مستقلة من شأنها دفع قضية المرأة. وكانت المسألة المطروحة تدور حول معرفة إمكانيـة مشاركة المرأة في الساحة السياسية من خلال منظمات محددة، كما كان الحال قبل الثورة، أم إنه على النقيض، كان يتعين على المرأة أن تسجل اسمها فـي الحـزب الأوحد الذي أسسه ناصر. وانطلق الإنذار الأول مع حل حزب "بنت النيل" الـذي أسسته درية شفيق، بالإضافة إلى حل الأحزاب السياسية الأخرى التي كانت مـن عهد النظام السابق، وتأكيداً لهذا الإنذار، تم تفكيك الاتحاد النسائي المصري، حيث لم يعد يتجاوز كونه جمعية خيرية صغيرة تحمل اسم "جمعية هدى شعراوي"، مما أسفر عن غياب وصمت سيدات الحركات النسائية اللاتي كن من أشد ناقدات نظام الحكم [31]. وقد فشل هذا النظام في محاولة تكوين اتحاد نسائي وطني، دون التردد في قمع هؤلاء المناضلات من أجل إضعاف نشاطهن. ومجدداً، يحق لنا بلا شك أن نرى في رفض نظام الضباط الأحـرار مـنح النسـاء مسـاحة مسـتقلة « an independent space for women » (32) تأكيداً لخصائص أفراد هذا النظام " كرجال متزمتين" يحرصون على بقاء المرأة تحت سيطرة الرجل. بل إن مشروع الاتحاد الاشتراكي العربي ذاته، والذي كان مؤهلاً لتأكيد وحدة المجتمع المصري، من خلال تحالف يجمع بين الفلاحين والعمال والكوادر، لم يترك سـوى مسـاحة محدودة للغاية لواحدة فقط أو لعدة منظمات نسائية مستقلة؛ مما دفع المناضـلات،

واللاتي كن من الرائدات الأوليات في توجيه النقد بمصر، إلى نقد مسـلك نظـام الحكم الاستبدادي، والمطالبة بعودة التعددية الحزبية، وقد دفعت درية شفيق ثمـن هذا النقد من إجبارها على ملازمة محل إقامتها لفترة طويلة، في حين قضت إنجي أفلاطون عدة سنوات خلف القضبان.

بدت المرحلة التالية المصاحبة لتقلد أنـور السـادات أمـور الحكـم مليئـة بالمتناقضات، ولا سيما فيما يخص المرأة، مع ظهور زوجته جيهان السادات على الساحة العامة، وفي ظل المنطلق الذي استمر حتى يومنا هذا مبعثاً لمناقشات وضع المرأة. قام السادات بما أسماه "ثورة التصحيح"، والتي تم بموجبها القضاء علـى "حالة الرفاهية" الناصرية « Welfare state"، ؛ من أجل الإعلان عـن إصـلاح هيكلي وتحرير الاقتصاد. ومن بين ما أسفرت عنه تلك الثورة، نذكر مـا عدتـه مرفت حاتم بمثابة "وفـاة نسـوية الدولـة بمصـر" « the demise of State Feminism in Egypt (33) بسبب تخفيض البرامج الاجتماعية ولا سـيما فـي مجال التعليم والصحة، وتخفيض الاستثمارات العامة، وهو ما تكبدت ثمنه النسـاء في المقام الأول، بالإضافة إلى ما خلفه التحالف مع الإسلاميين من آثار، وإن كان تحالفاً مؤقتاً، ولكنه أدى في نهاية الأمر إلى حادث اغتيال السادات، والذي يشـير إليه المصريون باسم "حادث المنصة". ومن الآثار التشريعية لهذا التحالف، نـذكر اعتبار "الشريعة" كمصدر رئيسي لسن القانون، مما كان له تبعات شـديدة علـى مناقشـات قضـية المـرأة: « The 1971 constitution redefined the meaning of citizenship by stipulating that gender equality apply only when it did not contradict the rules of sharia law. This was a major setback for women and open the door for a frontal assault on women's rights to work and participate in politics and public life as in conflict with literal readings of Islamic texts. » (34) إلا أنه على صعيد آخر، وفي ذات الوقت، وفي ظل انضمام مصر إلـى "عقـد المـرأة الدولي" منذ عام 1975، ورغم وجود بعض التحفظات، أفاد السادات مـن نشـاط زوجته كسيدة مصر الأولى، للتأكيد على مصداقية مبادراته، حينما أدخـل حيـز التنفيذ عدداً من الإجراءات انصبت حول مآخذ الحركات النسائية علـى الـرئيس السابق، مما يعد انعكاساً لأسلوبه المخالف لمن سبقه فـي هـذا المجـال الشـائك والمحفوف بالمخاطر الداخلية والدولية. وفيما يخص الأحوال الشخصـية، حصـل

السادات عام 1979، على إقرار مجلس الشعب لعدد من القرارات الخاصة بنظام الطلاق وحضانة الأطفال ومسكن الزوجية والاتفاق في عقد الزواج علـى مسـألة الزواج الثاني وحق المرأة المتزوجة في العمل، وكلها من المطالب الرئيسية التـي طرحتها الحركات النسائية. وعلى الصعيد السياسي، حصل السادات على قـرار آخر بتخصيص عدد من المقاعد للنساء في مجلس الشعب وفي المجالس المحليـة، وانعكس ذلك من خلال انتخاب ثلاثين سيدة في انتخابات عـامي 1979 و1984، وفي ذات الوقت، فُتحت آفاق جديدة أمام الحركات النسائية بسبب إرسـاء نظـام التعددية الحزبية. لكن، هناك العديد من الأمور التـي طـرأت علـى كـل هـذه الإجراءات؛ حيث تعرضت للإلغاء عقب حرب استنزاف امتدت طويلاً بين الرئاسة والقطاعات شديدة المحافظة بالبرلمان، بسبب عدم دستوريتها، لأن اتخاذ قـرارات الأحوال الشخصية كان بموجب مرسوم جمهوري دون وجود ما يبررها، واتخـاذ القرارات السياسية كان يمثل انتهاكاً لمبدأ المساواة بين المواطنين عند التصـويت. إلا أن هذا الوضع بأكمله قد أسهم في "تمركز" قضية المرأة بشكل غير مسـبوق، باستثناء الفترات الأولى لعصر التحرير، حول بعض الأوضاع التي استمر أثرهـا حتى يومنا هذا من حيث إمكانية قيام سيدات الحركات النسائية بتشكيل نخبة خاصة بهن، وكذلك من حيث نجاح الحشود النسائية في إخضاع وضع المرأة بمصر لعدد من التحولات الفعالة:

- على الصعيد السياسي، إن الحشود النسائية التي سمح بتواجدها في إطـار التعددية الجديدة التي أرسى قواعدها السادات، في نهاية السبعينيات، ولم تتعـرض سوى لتغيرات طفيفة حتى اليوم، نظراً لحرص السلطات على حظر الانتشار غير المحكوم للأحزاب[35]، اشتركت فيما أطلقت عليه شهيدة الباز اسـم « the Hyde Park Corner pattern of democracy practice by the regime in Egypt »[36]. لقد كانت كل الأحزاب أو معظمها، منذ بداية الثمانينات، تحتضـن أقساماً نسائية، مما جعلها تتعرض لـ"صراعات النـوع"، نتيجـة لقـوة انتشـار إيديولوجية سيادة الرجل بين قياداتها، بالإضافة إلى وجود سياسة الانتهازية، وأسفر ذلك عن عدم السماح سوى لقلة قليلة مـن النسـاء بـإدارة الأحـزاب أو التقـدم كمرشحات في الاقتراعات المختلفة [37] وفي مواجهة ما كان يبدو بمثابـة العـائق أمام دخول الوسط السياسي عبر الساحة الحزبية أو البرلمانية، لجأت العديد مـن سيدات الحركات النسائية، منذ بداية الثمانينات، ولا سيما خلال التسـعينات، إلـى

إعادة نشر نشاطهن في مجال الجمعيات مـن أجـل إرسـاء "مجتمـع مـدني": وهكذا، أُسست جمعية "تضامن المرأة العربية" (AWSA) عـام 1982، برئاسـة نوال السعداوي التي أعلنت أنه:" لا يمكن الفصل بين الكفاح مـن أجـل تحريـر الشعب العربي والتحرر من الهيمنة الاقتصادية والثقافية الإعلامية من جهة، وبين تحرير المرأة العربية من جهة أخرى." ومن خـلال الجمعيـة، حصـلت نـوال السعداوي على منصب مستشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحـدة، وقامت بإصدار مجلة "نون"، بل وافتتحت فرعاً بالولايات المتحـدة، عنـد بدايـة التسعينات، من أجل "تلبية مطالب آلاف من النساء العربيات الأمريكيـات اللاتـي يرغبن في التضامن مع أخواتهن في الولايـات المتحـدة والمجتمعـات العربيـة والدولية"، وكذلك من أجل "التصدي لسياسات حكومة الولايات المتحـدة والبنـك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الجات وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تؤدي إلى زيادة قهر المرأة العربية" [38] ويبدو لنا أنه يجدر الإشارة هنا إلـى مـا يتسم به نشاط تلك الجمعيات من تميز يزداد يوماً بعد يوم، بـل وحـدة تتصـاعد تدريجياً، بالإضافة إلى تنوع اتصالاتها الدولية، والتي سنعرض لهـا فيمـا بعـد، ولنذكر على سبيل المثال: إنشاء "تحالف المرأة العربية" عام 1987، لتدعيم التعاون الإقليمي من أجل مؤتمر بكين، وإنشاء مجموعة تشويه الأعضاء التناسلية للإنـاث Female Genital Mutilation Force عام 1994، بالتعاون مـع كاريتـاس، والمركز المصري لحقوق المرأة عام 1996 من أجل تقديم المسـاعدة القضـائية للنساء، ومركز بحوث المرأة، وجمعية سيدات الأعمال المصـريات، وجمعـية تحرير اقتصاد المرأة، وجمعية "النساء والذاكرة" التي سـبق وأن ذكرناهـا... [39] وبصورة منفصلة عن قدرة سيدات الحركات النسائية على التعامل بأعلى درجـات القوة، منذ بداية التسعينات، يمكننا أيضاً أن نتساءل حول من الذي اتخذ المبـادرة الخاصة بهذا الشأن، من بين أنصار الحركات النسائية أو الإسلامية، ونقصد هنـا النقاش حول وضع المرأة وفحوى البرامج الخاصة بالمنظمات المختلفة، رغم أنهن جميعاً قد اشتركن في النضال من أجل توسيع حجم مشاركة النساء، ولا سيما في المجال السياسي؛ لكننا نتساءل أيضاً إذا ما كان هذا التراجع نحو "المجتمع" المدني لا يمثل جزءاً مما يمكن أن نشير إليه بـ"عدم تسييس السياسة"، مما يضاعف من السمات الرئيسية لهذه الحشود النسائية كإحدى نُخب المجتمع، بما في ذلك الهـدف الذي وضعنه نصب أعينهن ألا وهو الاهتمام بسيدات "الطبقات الشعبية". ورغم أن

معارضة بعض الأحزاب تسهم بشكل جوهري في حسن سير النظام السياسي، ولا تتعدى كونها معارضة كلامية، مع الأخذ في الاعتبار مدى ضعـف الحشود التي تستطيع التأثير عليها أو جمعها، حتى أثناء الفترات الانتخابية [40]، فإن مغزى هذا التراجع نحو "المجتمع المدني" يحمل دلالات واضحة في ظـل منطـق تجنـب الدولة، وهو ما لا ينفصل عن نزوع هذه المنظمات نحو "مواءمة الأمور" من أجل تلافي أية مواجهات ممكنة مع السلطة. ولنحكم على هذا الأمر من منطلق الحظر الذي فُرض خلال صيف عام 2000، على جمعيـة النقيبـات المصـريات the League of Egyptian Women voters [41]، والتي أسست بالتعاون مع مركز ابن خلدون الذي كان يديره عالِم الاجتماع سعد الدين إبراهيم، وذلك بسبب التقـدم بمشروع تشكيل لجان انتخابية لمراقبة تصويت النساء، مما وضع المسئولين عـن المركز موضع الاتهام بالتجسس، وخاصة أن الجمعية والمركز يتلقيان أموالاً مـن جهات أجنبية، وتم الحكم على سعد الدين نفسه بالسجن سبع سنوات. وكما أشارت شريفة زهور، فإن مثل هذه الاستراتيجيات لتجنـب السـلطة تحـد مـن أثـر مبـادراتهن: « focusing on low-key activity, and limited memberships mean that they only preach to the converted and need to expand their base if society is to be affected » [42] ويكمـن الجانب الآخر لاستراتيجية تجنب الدولة فيما يمكن أن نشير إليه باعتباره النـزوع نحو "إظهار" تلك المنظمات النسائية، سعياً وراء التمويـل الـلازم أو الانضـمام للشبكات الدولية أو الحصول على الشرعية اللازمة لأنشطتها وتحقيـق مطالبهـا. ويمكننا القول إن هذا الإظهار هو إظهار مـزدوج قـد تبـدو نتائجـه، خـلال التسعينيات، على الصعيدين الدولي والإقليمي من خـلال التنـافس إن لـم يكـن التعارض. في إطار العالم العربي، صاحب التضامن النسائي نوعا من الالتزامات والعداءات المرتبطة بالتاريخ والسياسة الجغرافية الإقليمية، وهـو تضـامن مـع الفلسطينيات والعراقيات، بكل ما يحمله من استنكار للإمبريالية والصهيونية...إلخ، مما يسفر عن توضيح معالم مجالات "محددة" للتعبئة النسائية ومجال نشـاط هـذه المنظمات. بينما في ظل الزعامات المختلفة على الساحة الدوليـة المتمثلـة فـي الوكالات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وغيرها، والتي نصـبت نفسـها ضمنياً كحاملة للواء القيم أو النماذج المعروفة "عالمياً" تحت شعار حقوق الإنسـان والديمقراطية والعلم، بل وصاحبة الأسواق التي توفر التمويل الـلازم، وتتعامـل

كذلك مع مرجعيات حاملي "التخصصات" الثقافية والدينية أو المحلية، صار الأمـر يتعلق بالكفاح ضد عمليات ختان الإناث وعدم المساواة في الأحوال الشخصـية أو المطالبة بمشاركة المرأة على الصعيد السياسي.

على الصعيد الاجتماعي، ومهما تكن العلاقات الحقيقية أو المفترضة بين هذه المجموعات والشبكات الدولية، صارت هذه العلاقات بمثابـة المجـال الرئيسـي والموضوع الأساسي للمواجهة بين الحركات النسائية والحركات الإسـلامية، بـل وبين الحركات الإسلامية ومختلف عناصر الحركة الوطنية، وهذا ما أشارت إليه نادية صـادق العلـي بقولهـا: « the renewed pro-feminist activism is taking place in a climate in which women have been the center of and most vulnerable to the "cultural reconstructions" of Islamist discourse, in both their moderate and extremist forms. The notions of women as "bearers of authentic values" has been a powerful force in many national and ethnic process, and holds in Egypt as it does elsewhere in the Muslim and non-Muslim world. However, the perception of women as bearers of authentic values is not only significant in Islamist discourses, but also in the discourses of secular nationalists and leftists » [43].

ومثل غالبية مراقبي الساحة المصرية، يمكننا بالطبع تبني الاتجاه نحـو إرجـاع هذا التضارب إلى زيادة نفوذ الإسلاميين، خلال الثمانينات والتسعينات، بالإضـافة إلى التنازلات التي فرضتها الأوضاع القائمة على النُخب المتواجـدة، ولا سـيما النُخب الحكومية الحريصة على عدم تجريدها من الشرعية الدينية، ممـا جعلهـا تفضل، وبوجه خاص على مستوى التشريع، "إعادة التيـار التقليـدي" للمجتمـع المصري [44]. وكما اقترح جون نويل فيرييه Jean-Noël Ferrié، نعتقد أنه مـن المثير للاهتمام النظر للأثر السـيئ لهـذا الاتفـاق بكـل مـا يحتويـه بشـأن الحركات النسائية، على مثل ذلك "التضامن السلبي" الذي لا يتجاوز كونـه "تبنـي سلوك واحد مشترك نتيجة لعدم توافر القدرة على التعبير جهراً عن الاختلاف"[45] ومن هذا المنطلق، لم يعد الأمر مقصوراً على معرفة مدى تزايد نفوذ الحركـات الإسلامية في المجتمع المصري، أو معرفة التنازلات التي تستطيع الدولة تقديمها

لهذه الحركات، كمحاولة منها للحفاظ على التحكم في الشرعية الدينية والحـد مـن قدرة هذه الحركات على إثارة القلاقل.

وهناك قضيتان تعكسان بوجه خاص مخاطر حصر النقاش فيما يمكن أن نشير إليه باعتباره "سجن الهوية". تتمثل القضية الأولى في ختان البنات، وهي القضـية التي أثارتها منذ فترة طويلة نوال السعداوي، واتخذت العديد من الرسائل الجامعية والنصوص الأخرى من هذه التجربة، نقطة انطلاق للتوعية بما تواجهـه النسـاء المصريات من قهر وعنف. وقد تمت إثارة هذه القضية في برامج شبكة السي إن إن CNN الإخبارية، عند انعقاد المؤتمر العالمي للسكان بالقـاهرة عـام 1994، حينما بث فيلم تسجيلي يتناول ختان إحدى الفتيات المصريات والتي كانـت فـي الثانية عشرة من عمرها. ويبدو لنا أنه لابد من الإشارة هنا إلى الجدل الشديد الذي أثاره عرض هذا الفيلم، حتى بين الحركات النسائية المصرية، بشأن إذا ما كانـت هذه المسألة تتيح الفرصة لتشويه سمعة مصر، وذلك رغم أن الأمر يتعلق بإحـدى التقاليد الثقافية المدانة، والتي لابد من محاربتها، ولكن بدون استخدامها كأداة للنيل من مصر أمام العالم أجمع. وقد تم استبعاد رأي المسئولات عن ظهور هذا الفـيلم من الأمريكيات ورأي محدثتهم المصرية الرافضة لهذه المسألة، وبالطبع أسرة هذه الفتاة لأنها حصلت على المقابل المناسب للسماح بتصوير هذا الفيلم. وعلـى كـل حال، فقد تحول هذا النقاش بكل قوة إلى جدل حول هوية هذا التقليد: يؤكد البعض أصله الأفريقي النيلي، أي أنه من الممارسات غير الإسلامية، ومن هؤلاء أنصـار الحركات النسائية وبعض كبار رجال الدين الإسلامي مثل الشيخ طنطاوي حينمـا كان يتولي منصب مفتي الجمهورية، بينما استمرت الغالبية العظمى مـن الشـعب المصري ولا سيما المصريات، في اعتبار ختان الإناث بمثابـة ضـرورة دينيـة واجتماعية بل وأحد الشروط اللازمة لزواج الفتيات. وبلا شك، فإن البحـث فـي الأصل الإنساني لهذا التقليد يؤكد أنه أمر شرعي، لأنه من الثابت ممارسته علـى طول حوض وادي النيل منذ العصور القديمة، بل وما زال يمارسه في هذه المنطقة كل من المسلمين والأقباط على حد سواء ، في حين أنه غير معروف في غالبيـة الدول الإسلامية سواء في شبه الجزيرة العربية أو بلاد المغرب أو بلاد الشـام أو حتى في الدول الإسلامية الآسيوية، وذلك على خلاف ختان الذكور. إلا أنـه مـن غير المؤكد أن التطرق لهذا الموضوع بهذه الكيفية يمثل أنسب الطرق لدفع الكفاح من أجل إلغاء هذه العادة، بسبب وجود العديد من المواقف المتناقضة أو على الأقل

المتعارضة من قِبل بعض أنصار المرأة، إزاء بعض المبادرات الحكومية التي تـم اتخاذها والأزمة على أشدها عقب إذاعة هذا الفيلم التسجيلي: ففي حـين طالبـت اللجنة التي شُكلت تحت رعاية وزارة الصحة بمنع ختان الإناث، لأنه مخالف للدين ويضر بصحة الفتيات، أصدر وزير الصحة قراراً بإجبار المقدمين علـى ختـان بناتهم بإجراء هذه العملية في المستشفيات، مع خفض التكلفة الخاصة بهـا، ممـا أثار حفيظة أنصار المرأة الذين أجبروا الوزير على التراجع عن قـراره وحظـر إجراء هذه العملية في المستشفيات. بينما نوقش هذا القرار من قِبل بعض أنصـار المرأة الآخرين، لأنهم وضعوا في اعتبارهم المخاطر الناجمة عن قيـام الحلاقـين وغيرهم من الممارسين التقليديين بإجراء عملية الختان. وهذه هي الفرصـة التـي تحينتها نوال السعداوي من أجل توجيه حملتها على ختان الفتيـات نحـو ختـان الذكور، حيث استنكرت صمت الأمم المتحدة إزاء هاتين العمليتين، وترى أن ذلك ليس سوى نتاج "الخوف من اللوبي اليهودي على الصعيد السياسـي والاجتمـاعي والنفسي لأنه يؤيد عملية الختان" (46)! وهكذا، يتم دفع الأمر الذي لا يحظى بإجماع الآراء عليه، عن طريق حشد الحجج المناسبة له؛ فختان الذكور يعد بمثابة دليـل الانتماء لديانات محددة، وإجراء صحي لابد من اتخاذه من أجل الحد من المخاطر التناسلية.

ولنعرض "الملف" الثاني الذي يوضح جيداً النتائج المبهمة التي وصـل إليهـا أنصار المرأة، حينما قبلوا توجيه كفاحهم نحو مجال التشريع. فقد رحبـت معظـم سيدات الحركة النسائية بما اعتبرته نصراً هاماً، ألا وهو القانون الذي أقره مجلس الشعب المصري في يناير 2000، بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج حق المرأة في رفع دعوى طلاق دون الحاجة إلى ذكر دوافعها، وذلك أمام محكمة خاصة مخول لها الانعقاد من أجل إعلان انفصال الزوجين خلال مهلة تبلغ ثلاثة أشهر، إذا ما فشلت محاولات الصلح بينهما. وذلك شريطة أن تعيد الزوجة أولاً لزوجها كل ما تلقته منه من مهر وهدايا. وبعبارة أخرى: « women are thus able to ransom themselves from marriages, although the better educated and wealthier will obviously be the greater beneficiaries from this aspect of the reform ». (47) وهكذا، يسهم هـذا القانون بشكل كبير في تشكيل بنية النخب النسائية، إلا أنه قد شهد حـذف مـادة حاسمة تتعلق بمنح المرأة حق السفر بدون إذن زوجها، لاعتقاد بعـض العناصـر

المؤثرة بما فيها أنصار المرأة، أن هذه المادة كانت ستمثل عائقاً أمام إقرار البرلمان لهذا القانون، بدعوى أنها تهدد كيان الأسرة المصرية. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن أنصار المرأة من إدراج أية نصوص بشأن تقييد حق الزوج في اتخاذ أكثر من زوجة، أو بشأن طلاقه لزوجته، باستثناء ضرورة إعلانها رسمياً بوقوع الطلاق، كما لم يتمكنوا من تمكين الأم المصرية من منح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي. ويتمثل الجانب الآخر لإصلاح قانون الأحوال الشخصية فيما يمكن اعتباره بمثابة تعويض عن التنازلات الهزيلة التي تم منحها للمرأة بشأن موضوع الطلاق، ألا وهو اعتراف القانون بالزواج "العرفي" والذي تصفه شريفة زهور بأنه حالة خاصة جداً بالمجتمع المصري لأنه: « derived from customary practice and tribal law which has, in certain cases been employed as an acceptable source of *shari`a*. However such marriages were not previously considered to be as legitimate as were registered *nikah* (the "normal" category of the marriage contract) marriages ». [48] ويعد ذلك بمثابة طريقة تهدف إلى تسوية أمر ممارسة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج المعروف، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع تكاليف الزواج بشكل كبير، وضرورة توفيق أوضاع الأطفال الذين قد يكونون ثمرة لمثل هذا الزواج. وبالنظر عن قرب لهذين الجانبين من جوانب الإصلاح التي استهدفت منذ شهر يناير، الطلاق والزواج العرفي، قد نتمكن من تفسير موقف بعض سيدات الحركات النسائية المصريات حينما اعتبرن هذا القانون، رغم كل شيء، بمثابة تقدم ذي دلالة كبيرة، ولا سيما في إطار التضافر الرافض لهذا الوضع. وهناك أيضاً من اعتبرن ذلك أقصى ما يمكن أن تأمل المرأة في الوصول إليه، في ظل الأوضاع السائدة بمصر، ومن بين هؤلاء نذكر منى ذو الفقار، إحدى الشخصيات المحركة لإصدار هذا القانون، والذي تصفه بأنه "جزء رائع من التشريع الاجتماعي"، حيث "تمت الموافقة، بدون أية تنازلات، على أهم بنوده الخاصة بالمساواة بين الرجل والمرأة في إمكانية الحصول على الطلاق"، بل وتم طرح هذا الموضوع في إطار أحكام الشريعة باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع المصري.... وبلا شك، فقد يكون من الخطأ عدم الالتفات في وسط كل تلك التدابير الجديدة سوى إلى الجوانب الخاصة بالأحوال الشخصية فحسب، لأننا نفترض أنه لا بد من تسجيل تلك القدرة الجديدة التي اكتسبتها المرأة بشأن المبادرة

بالانفصال، رغم استنكار المجتمع لهذا الأمر، ويرجع ذلك إلى المكانة التي نجحت المرأة في اكتسابها في سوق العمل، ولا سيما في القطاعات الاقتصادية الحديثة مثل قطاع الحاسب الآلي والاتصالات...إلخ، مما يعكس حجم الاستقلال الذي خول لها الإقدام على المطالبة بالطلاق.

وبأي حال من الأحوال، لابد من الابتعاد عن الحكم على مدى صدق مختلف المعتقدات الخاصة بالمناضلات، لأنه من هذا المنطلق، يمكننا تفسير وضع ومخاطر الحركات النسائية الإسلامية، والتي شهدت عدداً من المتحدثات باسمها، مثل صافيناز كاظم خلال الثمانينات، وزينب رضوان أو هبة رؤوف عزت خلال التسعينات. ويمكننا على الأقل اعتبار هذه الحركات بمثابة مشروع لإعادة تنظيم التضامن الاجتماعي حول ثلاثة محاور تقتضيها إدراج عملية "تحرير المرأة" في سياق "إسلامي" يسهم تيار "إعادة إحياء التقليدية" للمجتمع المصري في إرساء قواعده وصعوبة تطويقه. وتنعكس هذه المقتضيات من خلال: تزايد الضرورة الإيديولوجية التي تستلزم قيام عضوات الحركات النسائية بالابتعاد بقدر كاف عن كل ما يبدو بمثابة الاحتذاء بنماذج وقيم غريبة ساءت سمعتها اليوم أكثر من ذي قبل، على يد العولمة الأمريكية والسياسة الجغرافية الإقليمية، بالإضافة إلى أنه رغم أحاديث السلطات الدينية والإسلامية ذاتها، كان لابد على المرأة أن تكافح من أجل الحصول على الحقوق التي ينكرها عليها المجتمع الإسلامي المعاصر، وأخيراً تسوية المشاحنات اليومية بين الرجل والمرأة حول مسألة الاحتشام، عن طريق إقرار الحجاب والذي تنعكس أول مخاطره على مستوى الحياة العامة من خلال تقسيم النساء إلى فريقين، يوافق أحدهما على مبدأ الاحتشام الإسلامي، بينما يتعرض الآخر للنقد بسبب تقليد الغرب: « is to divide women into two visible groups, one of which seems to lay claim to Islamic Modesty, while the other can be criticized for adopting foreign ways, or even immorality » (108). و يجب علينا كذلك الاعتراف بأن الحركة النسائية الإسلامية قد تجاوزت إطار التضامن السلبي الرافض، من خلال الإعلان عن قيم إيجابية ذات هوية تخص النساء المسلمات [49].

لقد عرضت في المقدمة أوجه المقارنة التي أتناولها بالبحث في هذه الدراسة بين تطورات قضية المرأة في كل من مصر والمغرب، وأردت تحديد هذه الأوجه لكي يكون محور هذه الدراسة التركيز على إشكالية النخب من حيث مساهمة الحركة النسائية المصرية والمغربية في تشكيل بنية النخب في البلدين. وأوضح، إذا ما كان هناك داع لذلك، أن المقارنة بين النمطين، بعيداً عن أوجه الشبه أو الاختلاف، لا تنبع من كونهما مجتمعين أو نظامين سياسيين ينتميان للإسلام والعروبة -وهي على أية حال إشكالية خاصة بالمغرب- ولكن للمقابلة بين القضايا المتشابهة التي تطرحها المقارنة وتسمح بتفصيلها. وفي هذه الحالة عندما نعرض للجانب الخاص بالمغرب في هذه الدراسة أعتقد أن القضايا التي تفرض نفسها لأول وهلة، مقارنة بالوضع المصري، قد تكون التالية: ما السبب في تأخر التفات العناصر الفاعلة لقضية المرأة وكذلك تأخر ظهور من يتحمل مسئولية هذه القضية؟ هل كان لدولة -*المخزن*- دور في هذه العملية أم لا؟ وكيف ساهمت قضية المرأة في إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي- السياسي في المغرب منذ الحماية ووصولاً إلى التناوب؟ وكيف نحلل الوقائع والأسباب المتعلقة *بوضع المرأة المغربية وظروفها*، وهو ما يمكن أن نطلق عليه وضعًا متناقضًا نظراً للتناقض بين الإنسان والمجتمع وكذلك بين مجتمع هؤلاء النساء من جهة وبين المجتمع بمختلف شرائحه من جهة أخرى، وهو تحليل تدور حوله المناقشات الجارية؟

لا حاجة بنا للتوقف ملياً عند ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الإجماع البطريركي" الذي كان له الغلبة طوال الفترة الاستعمارية سواء عند المستعمر أو المحتل، حيث كانت المرأة هي "حصن التقاليد، وحارسة القيم المقدسة، وهي التي ألقت في روع الرجل صورة مبالغًا فيها عن قيمته، وهي الصورة التي فخمها الاستعمار إلى أن جعلها تعويضية" (50) نعلم أن Lyautey في عرضه "للمهمة الحضارية" لفرنسا أوضح أن هذه المهمة كانت تكمن في تغيير المغرب كلياً عملاً على تنميتها، مع الحرص على عدم المساس بأهله من الرجال أو النساء إلا في أضيق الحدود بحجة احترام المجتمع التقليدي واتزانه: كتب المدير الفرنسي للتعليم الإسلامي في المغرب أن المدرسة " تكتفي بتنمية القيمة الطبيعية بالكفاءة المهنية للرجل المغربي، فهي عامل للازدهار بقدر الإمكان في السلم والعمل (...) وبناء على ذلك دعونا لا نفكر في تحرير المواطن المغربي، ولا عتق العبيد، ولا حرية المرأة؛" ويختم قائلاً "إذ علمتم طبيعة الوسط المغربي سوف تقدرون أن نقل هذه

الأفكار إلى هنا يمثل خطراً" [51]. وهو ما يقود لطرح السؤال عن معرفة الآليـات التي أتاحت "احتواء" الآثار الاجتماعية المترتبة على إعـادة تشـكيل المكونـات الاقتصادية وهو ما كان له أثر، كما أكدت نادرة برق الليل، على مجموع السكان؛ حيث ظهر تأثيره على ظروف العمل بالنسبة للمرأة من خلال التقـارير الأولـى الخاصة بالأجور نظير "الأعمال غير المنزلية" ولا سيما في مجال حفظ الأسـماك من الصيد من الساحل الأطلنطي؛ فقد سجل كشف الإحصاء لعـام 1951 عـدد 67000 عاملة مسلمة، و7000 يهودية، و19000 أوروبية [52]. وفي نفس الوقت وعلى صعيد آخر امتد صدى الإصلاح الشرقي بما في ذلك الجدل المتعلق بالتحاق الفتيات بالمدارس، وهو ما تؤكده خطة الإصلاح المغربية التـي طالبـت (علـى استحياء) ببداية " تعليم الفتيات المغربيات على أسس الثقافة العربيـة والإسـلامية" وإنشاء مدارس التعليم الابتدائي في جميع مدن المغرب، بحيـث تكـون إلزاميـة ومجانية ويدرس فيها القرآن وتعاليم الإسلام، واللغة العربية، ومبادئ الرياضـيات والصحة والعناية بالمواليد والتدبير المنزلي وفن الحياكة" [53] . وهي بلا شك مواد قد تلقتها الفتيات من *الخاصة* من خلال التعليم المنزلي بل وبعض فتيـات الطبقـة المتوسطة كذلك. وبعبارة أخرى إذا كان ضعف نسبة التحاق الفتيـات بالمـدارس يكشف أولاً عن إهمال نظام الحماية للتعليم، فإنه يرجع أيضاً إلى ضعف الإقبـال على التعليم "الرسمي" الذي يستوجب خروج الفتاة، وهو ما لم تكن النخب في المدن بما في ذلك المرأة مهيأة لقبوله؛ فكان لابد من الانتظار حتى عـام 1942 لنشـهد نجاح أول مجموعة صغيرة من الفتيات في الحصول على شهادة إتمـام الدراسـة الابتدائية. ولكن تطور تعليم الفتيات بشكل ملحوظ وخروجهن لطلب العلم قد تم من خلال شبكة مدارس "التعليم الحر" التي أنشأها الداعون للقومية، وهي ملاحظة ذات مغزى : حيث يمكننا الافتراض بأن هذا التطور المتصاعد كـان يـرتبط برغبـة "الشباب المغربي" المتعلم في المدارس الفرنسية أو غيرها في الـزواج مـن فتـاة تتوافق مع المظاهر الجديدة لمجتمعهم، وهى رغبة لاقت تأييداً من السلطان محمـد الخامس شخصياً حيث كانت ابنته من أوائل الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة. ولذلك فإن نادرة برق لليل تقول "إن أول أنصار من المغاربة لقضية المرأة كـانوا من الرجال بما أنهم طرحوا هذه المسألة على الساحة العامـة، وحتـى وإن كـان الهدف من وراء مطالبتهم بالتحاق الفتيات بالمدارس هو تنشئة أمهات وزوجـات صالحات." [54]

وسرعان ما أضحى مبدأ ضرورة وشرعية التحاق الفتيات بالمدارس مطبقـاً (نظرياً) حيث صدر مرسوم سلطاني (ظهير) عام 1963 بجعل التعلـيم إلزاميـاً للأطفال من الذكور والإناث من سن السابعة وحتى الثالثة عشر - وهنـا يتبـادر السؤال هل كان هناك أثر للاعتراف بحق الفتاة في التعليم على ظـروف دخـول المرأة إلى الحياة العامة وتطور أشكال وجودها في العمل وعلى الساحة السياسـية وبصورة أعم دخولها إلى عالم الرجال وانضمامها إلى "النخب". أول معلومة تتعلق بالظروف الفعلية لدخولها إلى الجهاز التعليمي نفسه: وفـي هـذا السـياق نـورد المتغيرات المتعلقة بهذا الموضوع وهي تفاضلية بين فتيات/ صبية و أيضاً وبفرق واضح بين المدن/ القرى. في عام 1955، قبل الاستقلال بلغت نسبة الفتيات فـي التعليم الابتدائي 13% بواقع 51286 طالبة من مجموع 223827، وارتفـع هـذا العدد ليصل إلى 272126 طالبة من مجموع 953074 من الطلاب المقيدين عـام 1962 أي بنسبة 28.85 %. وبين هذين التاريخين ارتفع عدد المتقدمات لاجتيـاز اختبارات المرحلة الثانوية من 55 (8 ناجحات) من مجموع 363 طالباً ليصل إلى 908 طالبة من مجموع 5197 طالباً، بنسبة 3.42 % من عدد طـلاب المرحلـة الثانوية [55] . وغني عن الذكر أن معظم الفتيات اللاتي التحقن بالتعليم كن يقطـن المدن على الأقل في أول عامين بعد الاستقلال، وهـذه المعلومـة هـي إحـدى المعطيات التي تعد من الثوابت الراسخة في علم الاجتماع في المغرب، حيث إنـه في عام 1994 قدرت النسبة المئوية للأمية بين السكان ب 55%، منهم 41% من الرجال مقابل 67% من النساء، و89% من النساء الريفيات مقابل 49% من نساء المدن. وذكرت زكية داوود معلومة لها دلالتها وهي أن عدد الطالبات المبعوثـات لاستكمال الدراسات العليا في باريس ارتفع من 9 عام 1959 إلى 83 طالبة مـن مجموع 770 موفداً في عام 1963. ولن أتوقف الآن عند مشاركة المرأة في سوق العمل : فكل شيء يشير إلى أن النساء المغربيات "عملن" دائماً بما في ذلك نسـاء المدن وبما في ذلك أيضاً من كن يعملن لحسابهن الخاص. وتقدم الأرقام المتاحـة تقديراً حول تدرج اشترك المرأة في سوق العمل بصفة رسمية وخاصة من خـلال العمل الحكومي عن طريق تعيين المرأة بشكل تدريجي في بعض الوظائف التـي أضحت فيما بعد قاصرة عليها، وتشير الأرقام كذلك إلى اتساع نطاق العمل مقابل أجر وفي هذا الصدد تنبه نادرة برق الليل إلى وجود " ثغرة في النظام الذي يتسـم بالبساطة ويظهر ذلك من خلال خروج المرأة بانتظام إلى الحياة العامة خارج نطاق

الأسرة، وغالباً ما يكون ذلك بعيداً عن رقابة الرجل وهو ما يجعل للمرأة استقلالاً مادياً "[56] وبغض النظر عن المشاركة الفعلية للمرأة في سوق العمـل والإنتـاج، أظن أن الأهم من ذلك هو "ظهور" النساء في الحياة العملية وفي الحيـاة العامـة بشكل عام. وفي هذا الشأن كتبت فاطمة مرنيسي في جزء من مؤلفاتها الأولـى أن "نصوص المدونة كانت تعتبر (هؤلاء النساء) منحرفات" وأنهن "لعـدم مراعـاتهن للدور الذي تفرضه الطبيعة الأنثوية وعدم امتثالهن لأحكام قـانون الأسـرة (...) يعتبرن مجموعة فوضوية ممن يعيشون على هامش المجتمع والخـارجين علـى القانون" [57]. قد يكون هذا الكلام مبالغ فيه، ولا سيما إذا علمنـا أن هنـاك أمـر سلطاني صدر في يوليو 1957 يفتح الأبواب أمام المرأة لـدخول النقابـات بـل وإدارتها، ولكنني أعتبر أن ما أوردته الكاتبة فيما بعد له دلالة كبيرة وأعني بـذلك مواد القانون التي ذكرتها عالمة الاجتماع من أجل البرهنة على رأيها، وهي تلـك الأحكام التي جعلت المرأة بخروجها للعمل تكون مخالفة لنصوص *المدونة*. وفيمـا يـلي أورد نص هذه المواد: تنص المادة 35 على أن "حقوق الزوجة على زوجها هي : 1) النفقة كما يحددها القانون مثل توفير الغذاء والملبس والمسكن والرعايـة الطبية، 2) المساواة في المعاملة بينها وبين بقية الزوجات في حالة تعـددهن؛ 3) السماح لها بزيارة أهلها واستقبالهم في حدود اللياقة؛ 4) الحرية الكاملة فـي إدارة ممتلكاتها والتصرف فيها دون أية رقابة من الزوج الذي لا يملك أي سلطة علـى ممتلكات زوجته"؛ أما المادة 38 فتنص على أن " إذا احتوى عقد الـزواج علـى شرط يخالف جوهر الزواج أو مقاصده يكون هذا الشرط لاغيـاً ويبقـى الـزواج صحيحاً. وإذ اشترطت الزوجة مثلاً إمكانية الاشتغال بالشئون العامة للبلاد لا يعد ذلك مخالفاً لمقاصد الزواج". في إطار "الحالة الوجدانيـة" التـي تثيرهـا فاطمـة مرنيسي فيما يسبق عرض هذه المواد يكون مجرد إغفال هذه المواد بأن العمل حق للمرأة مع الاكتفاء بتحديد "الحقوق المنزلية" للزوجة أو الزوجات بما في ذلك إدارة أمولها الخاصة، هو حكم بتجاهل المرأة العاملة أو بأنها خارجة على النظام. بل إن الإشارة بإمكانية اشتغال المرأة بالسياسة دون الإخلال بمقاصد الزواج، يفهم منهـا أنه أسوأ الفروض ولا سيما أنه يبرز غياب حقها في العمل كما تنم هذه الإشـارة أيضاً عن أن الزوج يمكن أن يعتبر الاشتراط في عقد الزواج على حق الزوجة في العمل مخالفاً لمقاصد الزواج. وفي الواقع يمكننا أن نتساءل إن كانت هذه القـراءة للمواد 35 و38 من المدونة تعكس حقيقة أن النخب المغربية بما في ذلك النخـب

النسائية لم تكن تنظر إلى خروج المرأة للعمل بصفته حقًا من حقوقها، ولا على أنه "غاية" بل كان يعتبر قدرًا، في ظل ثقافة ترى استقرار المرأة في البيت تفضيل لها ودليل على تميزها، وهو ما يعكسه أيضاً تخلي المرأة عن قدر كبير من الاستقلالية المخولة لها داخل بيتها. أما بالنسبة للجدل الدائر حول المدونة نفسها فإنه يحـاول إخفاء أن سن قوانين المدونة يعد "خطوة للأمام" بالنسبة للوقت الذي ظهرت فيه في عهد محمد الخامس وهو من كان له السبق في تحسين أوضع المرأة كما عرضـنا من قبل. وفي هذا السياق تنقل زكية داوود مذكرات ليلى مسـعودي، أول سـيدة عينت عام 1956 في وظيفة من كوادر وزارة الخارجية في أول تأسيسـها، وقـد ألقت هذه الكلمات خلال مؤتمر عقد في الولايات المتحدة عن أفريقيا، "حيث أكدت اليوم وهي تدافع عن القيمة النسبية للمدونة في إطار قراءة للعصر الذي ظهـرت فيه، فرفعت المدونة بفخر قائلة هذا النص غير المسبوق كـان لـه الفضـل فـي التقنين". (...) إن سيدات الطبقة الوسطى والمثقفات وعضوات المقاومة وهن فقط من كن يستطعن التصرف لم يعنيهن الأمر بقدر ما شعرن أنهن قد اجتـزن عـدة قرون في سنوات قليلة وذلك بوصولهن إلى المعرفة والتطور وأنماط حياة جديدة لم تخطر على أذهانهن قط. " لقد كنّا الرائدات بفضل اعتزازنا بالكرامة، والتعليم الذي تلقينـاه، وثقـافتنا. إن الجهل هو آفة كل شيء. لذلك كنا نعتبـر المدونـة أمـراً ثانوياً." [58] وبالفعل كان هذا هو نفس موقف كل من زهور لزرق وفاطمة حصار ومالكة الفاسي وكذلك الأميرات من العائلة المالكة اللائي عرفن فيما بعد "بأمهات" الحركة النسائية في المغرب، وجميع هذه الأسماء المذكورة من ضمن نساء النخبة اللاتي مارسن العمل الخيري ومحو الأمية. وكانت الحركة النسائية في هذا العصر مركزة في حزب الاستقلال وفي هذا السياق القومي والإصلاحي - أي "السـلفي" إلى حد ما بالمعنى الذي يطلقونه في المغرب على هذه المجموعة [59] - يمكننا أن نرى كما تشير نادرة برق الليل أن السيدات المنحدرات من أصول نبيلة " هن أوائل السيدات المشتغلات بالسياسة في المغرب المعاصر" [60] . ولكنني أظن أنـه مـن الخطأ إرجاع عدم مبالاتهن نسبيا بما جاء في المدونة إلـى "سـذاجتهن" أو عـدم وعيهن؛ وأطرح فرضية أن موقفهن مرهون إلى حد كبير باقتناعهن بأن الأوضاع التي تستطيع النساء خلقها في هذا العصر لها فعالية أقوى على مسـتوى المنطـق والقوانين "التقليدية"، أي إن السيدات من طبقتهن لم يكن ليخطـر ببـالهن مطلقـاً استنكار مواد المدونة باسم مطاب" تحرير المرأة" حيث إنهن لم يكن في حاجة إليه.

وعلى أية حال فإن السؤال المطروح الآن هو ظهور تعبئة دعاة حقوق المرأة وهو ما تأخر كثيراً، في نفس الوقت الذي بدأ فيه التركيز تـدريجياً علـى مسـألة المدونة. ومن هذا المنطلق يبدو أن المرحلة التي تم فيها إنشاء بعض الاتحادات ثم حلها في أقل من ثلاث سنوات، مثل UPMF (الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات) الذي أنشئ عام 1962 داخل UMT (الاتحاد المغربي للعمل) وUNFP (الاتحـاد القومي للقوى الشعبية)، كانت هي المرحلة التي تمخضت عنها الخيارات والمآزق التي تدور حولها المناقشات بين أنصار قضايا المرأة في المغرب اليـوم. والحـال هكذا فإن تصاعد التوتر بين الملكية والحركة القومية كان يهيئ للاتجاه الجمـاعي نحو تبني الفكر الاشتراكي بل واليساري، وهذا التيار هو الـذي سيشـهد ظهـور مناضلات نشطات طول الأعوام 1960 و1970 وخاصة داخل اتحـاد UNEM ولاسيما عن طريق قواعد هذه المنظمة الموجودة في فرنسا. وفـي هـذا الإطـار سوف تكون أولوية مطالب المرأة هي المشاركة السياسية لتكون انعكاساً تطبيقيـاً للمساواة بين جميع المغاربة كما نص عليها في المادة 8 من الدسـتور، وإذ كـان ميثاق اتحاد UPFM يحتوي على مطالب تشريعية ووضعية متعلقة بقانون الأحوال الشخصية فإن تحقيق هذه المطالب لابد له من سلوك سبيل الكفاح السياسي وهـو تعبير عن " إرادة النساء في خوض معركة الشعب كله : فإن قضايا المـرأة هـي جزء لا يتجزأ من حياة الشعب المغربي على المسـتوى السياسـي والاقتصـادي والاجتماعي ولا يمكن أن تتحسن بمنأى عن أحوال الشعب بأسره. وكما كان الحال في مصر، فإن النساء المغربيات كان عليهن الاختيار بين كـونهن نسـاء أولاً أم مغربيات أولاً، ثم بعد الانشقاق في صفوف UNFP كان علـيهن الاختيـار بـين كونهن نساء في المقام الأول أو كونهن عضوات ممثلات عن حزب. ولقد أثيـرت مسألة ضعف تجاوب الأحزاب لتأييد هذه الأمنيات على مستوى الهيئـات وعلـى المستوى السياسي، وهو ما يبرر - بصورة أوضح مما كانت في مصـر - هـذه الرؤية "الذكورية" التي عملت على عرقلة وصول المرأة إلى العمل السياسي وإثناء عزيمتهن عن الانتصار لمطالبهن سياسياً : حيث إن خروجهن للحيـاة السياسـية العامة كان من شأنه بلا شك أن يستتبع إعادة النظر فـي الأوضـاع المغربيـة المتعلقة بسيادة الرجل، وهذه الأوضاع كان لها الغلبة على الأقل بين مجتمع النخبة، فإن خروج المرأة كان خليق بإعادة البحث في منظومة توزيع الأدوار بين دائـرة العمل العام وهي مناط عمل الرجل ودائرة العمل الخاص وهي مناط عمل المرأة،

والتشكيك كذلك في *هيمنة الرجال على مقدرات وصول النساء* (زوجاتهم أو بناتهم) إلى الدائرة العامة [61] . وهذه المطالبة بالمشاركة في الساحة السياسية سوف تتبـع عملية مزدوجة للتعبير عنها، إلا أنها ستسفر على غير المرجو منها عـن إيقـاع المناضلات لقضية المرأة في شرك التأكيد على خصوصية نضالهن. وكان إنشـاء UNFM (الاتحاد القومي للنساء المغربيات) عام 1969 هو الجهاز الأول في هذا المجال، وقد أنشئ بفضل إرشاد ملكي للمنفعة العامة، كانت تتولى رئاسته الشرفية شقيقة الملك اللالا عائشة، بينما تولت رئاسته الفعلية ابنة عمومتها الـلالا فاطمـة الزهراء زوجة مدير بنك المغرب؛ كان الهدف الأساسي منه هو تكوين قوة ضغط لتنبيه الزعماء إلى "مشكلات" المرأة على أن يكون "حصنًا منيعًا أمام التغريب" مع الحرص على أن توضع الإصلاحات المنفذة في إطار إسلامي وأن تحظى بموافقة العلماء. وقد قام الاتحاد بتنفيذ عدة برامج لمحو الأمية والتأهيل المهنـي، إلا أنـه سرعان ما اتضح أن الدور الرئيسي له كان عرقلة أية محـاولات منافسـة مـن التنظيمات النسائية، وهو ما حدث على سبيل المثال عام 1976 بقلب مشروع إنشاء لجنة تنظيم المظاهرات الخاصة بعقد المرأة في الأمم المتحدة [62] . أمـا الجهـاز الثاني فقد كان على النقيض هو إنشاء تنظيمات نسائية من داخل الأحزاب السياسية نفسها، وهو ما يمكن تحليله -بالاستناد إلى التجربة- على أنه كان بمثابة " تحول" أو "خطوة" للاستقلالية عن العمل السياسي/ كمناصر أكيد ليظهر منذ عـام 1980 ما أطلق عليه "المجتمع المدني": كان حزب الاستقلال هو الذي أنشأ في نهاية عام 1970 لجنة "المرأة" التي أصبحت كياناً مستقلاً عام 1987 وعرفت باسم منظمـة المرأة الاستقلالية (OFI)، وهو ما تم أيضاً داخل كل من الأحزاب USFP وPPS بإنشاء ADFM (الرابطة الديمقراطية للمرأة المغربية)، وكـذلك داخـل ODAP الذي أنشأ UAF (اتحاد العمل النسائي) عام 1987. وكانت المسئولات عن هـذه التنظيمات تحتفظن بحصتهن العددية المناسبة في أجهزة القيادة داخل أحـزابهن، وهو ما يفسر ترسيخ وجودهن تدريجياً خاصة في مجال الصحف مثل 8 مارس، كلمة، لام ألف، أو في مجال الندوات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعاية "رعـاة" أجانب إذا ما دعت الضرورة. بينما تزامن ترسيخ جميع عناصر مقاومة التجديـد، والتناقض هنا يكمن في أن بعض المناضلات المتمرسات على الكفـاح السياسـي المحض فضلن الابتعاد، بل والخروج من ساحة السياسة / كنصير أكيد ليتجهن إلى تعبئة "اجتماعية" أكثر من سياسية وذلك دون الانفصال عن تنظيماتهن. كما يبدو أن

هذه الفترة شهدت زيادة الشروط المنصوص عليها في عقود الزواج ومنهـا علـى سبيل المثال الحق في العمل والحد من حق الرجل في تعدد الزوجات، وحق المرأة في الطلاق وتقسيم الأموال المشتركة بين الزوجين، وهذا الشرط الأخير يهدف إلى ضمان مستقبل "فتيات العائلات" من "خطر" أحكام المدونة؛ وقد استفدن منه لتجنب غوائل الدهر - بشكل أكثر فاعلية مما تم في مصر - في حين لم تجـد السـيدات المنتميات إلى الطبقة الشعبية ما يحميهن من صروف الزمان. ولكن في هذا الوقت الذي شهد تنفيذ خطة صندوق النقد الدولي للإصلاح الهيكلـي المفروضـة علـى المغرب، بدأ التركيز تدريجياً على معارضة أحكام المدونة كمحور تـدور حولـه جميع مطالب الحركة النسائية، وقد شهدت حركة معارضة المدونة ذروتهـا لأول مرة في ربيع عام 1992 من خلال "حملة المليون توقيع" لصالح تعديل أحكامهـا وهي الحملة التي نظمها UAF بمناسبة الإعلان الذي صرح به الملك عن تعـديل دستوري وشيك؛ ثم كان لحركة المعارضة فورة أخري في نهاية التسعينيات تمثلت في المناقشات المحتدمة حول "خطة عمل تهدف لإدماج المرأة في عملية التنميـة". كانت حجة السيدات المنظمات لهذه الحملة مسددة إلى "التناقض" بين أحكام قانون الأحوال الشخصية الذي يجعل المرأة تعامل معاملة القاصـر إلـى الأبـد، وبـين الدستور الذي نص على المساواة بين كل المغاربة من جهة وكذلك الاتفاقات الدولية لتي وقعت عليها المغرب. وفي هذ المقام تذكر حورية علمـي مشيشـي: " كـل التطورات التي تمت في المغرب لصالح قضية المرأة كانت في اتجاه الاعتـراف بحقوقها السياسية دون النظر إلى الحقوق الشخصية. حيث يقع على النساء اللاتـي اشتغلن بالعمل السياسي مغبة التفاوت بين وضـعين مختلفـين سـواء قانونيـاً أو اجتماعياً، أحدهما مؤسس على جوهر ديمقراطي وحديث يجعل من النسـاء أهـلاً للمسئولية وندًا للرجال، وثانيهما ينبع من جوهر ديني يجعل لهن وضعًا قانونيًا أدنى داخل الأسرة. هذا التعارض بين الوضعين وبين الدورين له بالتأكيد عواقبه علـى سلوك الرجال والنساء على حد سواء." [63]

وبغض النظر عن ملاءمة إثبات هذه الحالة للإشكالية التي تحمـل علـى تحرك مناضلات الحركة النسائية، وبغض النظر أيضاً عن "معاملة القاصـر إلـى الأبد" وهي الصفة التي يحصر القانون المرأة المغربية فيها وهو مـا يمثـل روح التناقض بين المدونة والدستور، فإن فحوى التناقض الذي سوف تنساق إليه دومـاً مناضلات الحركة النسائية يتلخص في أن مركزية مسألة المدونة ستؤدي فيما يبدو

لي، بالاعتبار بما حدث في الماضي، إلى ما يشبه خـروج مناضـلات الحركـة النسائية من الساحة السياسية ومن الساحة الاجتماعية، بل ما يشبه فصل السـاحة السياسية عن الساحة الاجتماعية ويبدو أن ذلك هو شعار " خليفات الحركة النسائية "ومعظمهن يمارسن أنشطتهن حالياً في المغرب. وترتب على ذلك أن المناضـلات من دعاة حقوق المرأة قد حددن بأنفسهن جبهة النزال بين المناصرين والمعارضين لتحرير المرأة، وحاصرنهم في صفة "النخبة" بمعناها السطحي الذي يعني الانتماء إلى الأوساط المتميزة والجهل بواقع الحال. يعد ذلك خروجاً من الساحة السياسـية لأنه، في نفس الوقت الذي اعترفن فيه بحصولهن على المسـاواة فـي الحقـوق السياسية، فضلن الانسحاب باتجاه ما اتفق على تسميته " بالمجتمع المدني" لتكـوين جمعيات يتلقين من خلالها دعماً متزايداً عن طريق الموارد الدوليـة - شـبكات، واتصالات، وتمويل...-، حيث يستطعن بفضل ما يملكن من رأس مال سياسي أو غيره من التقليل إلى حد كبير من حجم الضغوط التي يفرضـها قـانون الأحـول الشخصية. وخروج عن المألوف على الساحة السياسية حيث يخـاطرن بـالظهور بمظهر المهاجمات ضد ما يمثل أساس النظام الاجتماعي المغربي وهو الأسـرة. وتؤكد رقية مصدق على هذه الحقيقة بقولها "إن تكريس الإمكانات النسائية عمليـاً من أجل تغيير قانون الأحوال الشخصية يعطي انطباعاً بأنهن محتجات فقط علـى حجم الحقوق الاجتماعية للمرأة بينما يرضين بحجم الحقوق السياسية. وهو ما أكد عليه الملك بوضوح في الخطاب الذي ألقاه يوم 29 سبتمبر أمام مندوبات الحركات والجمعيات والمنظمات النسائية : " إن شكواكن لا تنصب على الحقوق السياسـية، ولا المشكلات المتعلقة بالحريات التي تمارسنها في الحياة اليومية، ولكنهـا تمـس الإطار الأسري وهو بالنسبة لي مقدس." (64)

وزاد من قوة الاعتقاد في هذا المنطق الظروفُ التي أحاطـت بتحضـير ومناقشة " خطة عمل من أجل إدماج النساء في عملية التنمية" -والتـي عرضـت رسمياً في مارس 1998 من قبل وزارة شئون الطفولة والأسرة، إحـدى وزارات التشكيل الحكومي التبادلي الذي ضم لأول مرة سيدتين من الوزراء- فقـد تـزامن ذلك مع " تراجع الجانب السياسي من المطالب النسائية" بشكل أكيـد فـي أوائـل التسعينيات كما أشرنا من قبل من خلال كلام رقية مصدق (65). وهذه الخطة كانت مكونة من 200 إجراء له طابع تطبيقي في مجالات التعلـيم والصـحة الإنجابيـة والصحة العامة،إلخ. وقد قام بإعداده مجموعة من نشطات الحركة النسائية بدعم

مادي ومالي من البنك الدولي الذي كان يتولى إعادة تدوير الإيرادات قبل أخـذها مرة أخرى من الحكومة وبفضل جهود سيد سعدي وزير الدولة لشئون الأسرة وهو عضو في حزب PPS. ولأول وهلة يبدو أن هذه الخطة حاولت تجنـب المدونـة باسم " مكافحة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش للمرأة المغربية"، فجاء فيـه بعض التدابير الخاصة برفع سن الزواج للفتاة من 15 إلى 18، وإلغاء الوصـاية الزوجية عن الفتيات البالغات، وإحلال طلاق قانوني وتقسيم منقولات بيت الزوجية في حالة الانفصال، وهو ما كان من شأنه إيجاد رد فعل لدى الاتجاهات المحافظة ونتج عنه إنشاء "المنظمة القومية لحماية الأسرة المغربية" ضم بين صفوفه أعضاء من التيار الإسلامي بل وعناصر يسارية أيضاً. ولقـد كانـت المرجعيـات التـي وضعت على أساسها هذه التدابير هي ما أثار رفض التيار الإسلامي لها وليسـت التدابير في حد ذاتها، وتؤكد ذلك حرية علمي: " لقد ثار التيـار الإسـلامي ضـد التأثير الخارجي المتمثل في المنظمات الدولية. فأدانوا البنك الدولي الـذي مـول إعداد خطة العمل موجهين إليه تهمة التحريض على " مؤامرة عالمية ضد الإسلام " (...) وهكذا ركزت براهين التيار الإسلامي على نقطة جوهرية فـي نظـرهم : وهي أن نص مشروع خطة العمل لإدماج النساء في عملية التنمية، يـولي مكانـاً مميزاً للمرجعيات الدولية على حساب المرجع الإسلامي الذي يجب أن يكون هو أساس كل تفكير في هذه المسألة" (66). وهي حجة ذات قدرة كبيرة علـى الإقنـاع داخل المجتمع المغربي إذا حكمنا على ذلك من منطلق عدم التكافؤ العـددي بـين الرافضين والمؤيدين ممن ساروا في المظاهرات التي نُظمت في كل مـن الـدار البيضاء والرباط في نفس اليوم 12 مارس 2000 :أكثر من نصف مليون شخص من بينهم نسبة كبيرة من النساء تظاهروا في الدار البيضاء للتنديد بالتفكك الأسري وفقد المرأة لهويتها والتشجيع على الانحراف، في مقابل ما يقـرب مـن 50.000 متظاهر في الرباط للدفاع عن الخطة. إن ناشطات الحركة النسائية إذا ما انـدفعن في مغامرة للتصدي للمدونة عن طريق "العصابات" فإنهن يخاطرن بمواجهة التيار الإسلامي على أرضه بعد نجاحه في فرض "كلمته" علـى المناقشـات المتعلقـة بالمدونة، وهي مجازفة لا يضمن أن يكون لهن فيها الكلمة الأخيرة. وبلغت حـدة التراشق بالحجج بين الطرفين والتنافر عند المواجهة درجة تستدعي تدخل تحكـيم ملكي (67) وتم بالفعل تشكيل لجنتين، نستطيع التنبؤ من خلال اختيـار أعضـائهما و"كراسة الالتزامات" أنهما ستسفران عن التخلي عن الخطة نفسها أو على الأقـل

محو التدابير محل النزاع. ونخاص من ذلك بلا شك إلى ما توصلت إليـه رقيـة مصدق أن "التطورات التي شهدتها مطالب الحركة النسائية توضح كيف أن المرأة سعت بنفسها للتهميش من الساحة السياسية، وتدعو كذلك لضرورة تعريف وسائل العمل التكتيكي والاستراتيجي." (68)

بمحاولة عرض جوانب قضية المرأة في كل من مصر والمغرب يفهم من حديثي أنني لم أهدف مطلقاً إلى بيان واقع وضع المرأة في هـذين البلـدين. بـل حاولت من خلال اتخاذ موقف تحليلي، عرض الأبنية الاجتماعية التي ظهرت في سياقها هذه القضية، وبعبارة أخرى إظهار جميع الملابسات التي أحاطـت بكيفيـة تقبل هذا الواقع وكيف تم التعبير عنه والجدل الذي ثار بشأنه وصولاً فـي بعـض الأحيان إلى عرض كيفية "إدارة" الأطراف له من خـلال المناقشـات، وخاصـة "النخب" المختلفة التي تولت مسئوليته. وعملاً على ذلك، وفيمـا يخـص التـراكم المعرفي عن وضع المرأة، فإن الحالة التي يمكن أن نعرضـها - ولـيس هنـاك غيرها- هي *تاريخ من المواجهات* التي دارت حول قضية المرأة في أوقات مختلفة من التاريخ المعاصر للبلدين المعنيين؛ ولكن هذه الحالة يمكن تعميمها بين "أنصار" تغيير وضع المرأة وظروفها سواء من الرجال أو النساء وبين "أعداء" هذا التغيير الذي تتباين على جانبيه مواقف التيارات والأطراف الموجودة، وهو ما يجعل مـن هذه القضية مثار مواجهات أكثر اتساعاً وأهمية كما تمثل حجـر الزاويـة فـي العلاقات التي تجمع الشخصيات المحركة في هذه المناقشات،في إطار الأنمـوذج / الدافع " للحداثة " الغربية. وينقص هـذه الصـورة الإدراك الـدقيق للاختلافـات الإنسانية *الواردة*، سواء في حيز المنطق الموروث" التقليدي" الذي يستمر في حكم وضع المرأة أو في حيز الآفاق "الإصلاحية" التي يتكون فيها نظم جديـدة لتواجـد المرأة في المجتمع. وهذا موضوع بحث يحتاج لدراسة أخرى.

الهوامش

1- لقد أسفرت "دراسة علم الأجناس" عن إنتاج قدر غزير من الأعمال الأدبية التي لا مجال لذكرها هنا. ويمكن الاطلاع على قائمة المراجع المذكورة على موقع الشبكة الخاص بـ « Women living under Muslims laws – http://www.wlulm.org ».

2-Farida Adelkhah, La révolution sous le voile, Paris, Karthala, 1991, p.14.

3- لا مجال هنا لتناول حقيقة حركة "التحرير" تلك، وما تشتمل عليه من عناصر عديدة قد تفسر أسباب اتهام واقع أو حقيقة الأوضاع في هاتين الدولتين. وما يعنينا في الدراسة الحالية هو تناول الأبعاد المتصلة بها، ألا وهي إلغاء بعض الأنظمة الاقتصادية واتباع النموذج الغربي "الليبرالي" بعد انهيار الأنظمة الشمولية.

4- إننا بصدد برنامج بحث جماعي يعد حالياً بمساندة مكتب مؤسسة فورد بالقاهرة Bureau de la Fondation Ford au Caire، حيث يتناول الأبنية الاجتماعية لقضية المرأة في هذه الدول الثلاث.

5 -هناك دلالة واضحة لهذه المهام، لأنه على الرغم من شدة إصرار الحركة النسائية بالمغرب، لا توجد وزارة محددة لتولي شئون المرأة.

6- لا يعني ذلك وضع نظام طلاق الرجل للمرأة موضع الاتهام، وهذا ما سنتناوله فيما بعد، لكننا فقط بصدد إتاحة الفرصة للمرأة من أجل رفع دعوى بهذا المعنى أمام المحاكم الشخصية، على أن تبدي استعدادها للتنازل عن النفقة وإعادة مهرها وكل الهدايا التي تلقتها إلى زوجها، وفقاً لما ينص عليه الآن القانون الذي أقره مجلس الشعب المصري في 27 يناير عام 2000. إلا أن النساء المصريات لم يتمكن بعد من الحصول على الموافقة على سفرهن بدون إذن الزوج (انظر ما يلي).

7- أشار Tzvetan Todorov إلى أنه عند التقاء الثقافات، يبدأ غالباً التفاعل الداخلي من أسفل إلى أعلى، من أجل تغيير ما هو أسوأ مثل الدعارة والانحرافات وعمليات التهريب الصغيرة...إلخ. انظر "Le croisement des cultures", Communications, 43,1986

8 -في صبيحة إلغاء الخلافة، نصت المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر بتاريخ 1925، على منح المواطنة المصرية للأسرة الخديوية، ويحق لكل رعايا الدولة العثمانية

السابقة الحصول عليها، شريطة التخلي عن سبل الحماية الخارجية التي يمكن أن يتمتعـوا بها.

9- يشتمل هؤلاء السكان على اليونانيين والإيطاليين والألبانيين والأرمنيين وبالتأكيد المصريين مـن أصـحاب الديانـة اليهوديـة. The Egypt of Nasser and Sadat, Princeton, Princeton University Press, 1983, p.105.

10-C’est la thèse, excessive, soutenue par Janet Abu-Lughod in Rabat. Urban Apartheid in Morroco, Princeton, University Press, 1980.

11-L. Brand, Women, the State and Political Liberalization, New York, Columbia University Press, 1998, p.10.

12-Pierre Bordieu, La Domination masculine, Paris, Seuil, 1998, p.21 et 15.

13- L.Brand, op.cit., p.2.

14- www.ncwegypt.org.

15 “Framing women: Feminist Historiography and the Politics of Gender And Culture”, Legal Research and Ressource Center for Human Rights, Le Caire,

http://www.geoticies.com/lrrc/Women/margotframing.htm.

16- Ibid

17- Biographie en ligne de H.Sha’râwi,http://www.pinn.net/~sunshine/main.html.

18- حوار أجرته عام 1981 وتم نشره على صفحات موقع الويب الخاص بها.

19- Huda al-Sadda, « Bâhitha al-bâdiya », préface à la réédition des Nisâiyyat de Malaak Hifni Nâsif, .Le Caire, *Multaqa al-Nisâ`wal-dhâkira*, 1998, p.21.

20- Cité par Huda al-Sadda, *ibid*, p.24.

21-Selma Botman, *Engendering citizenship in Egypt, New York*, Columbia University Press, 1999, p.38.

22- *Ibid*, p. 52-53.

23- M.Hatem, « The paradoxes of State Feminism in Egypt », in Barbara J. Nelson et Nedjma Chowdhuri (eds.).

24- S. Botman, *op.cit.*, p.72.

25- Ibid, p. 54.

26- *Ibid.*, p. 56. لقد تم استعارة الأرقام السابقة من سلمى بوتمان Selma Botman.

27- إن درية شفيق وإنجي أفلاطون وسيزا نبراوي وغيرهن من النساء قد فقدن حريتهن بسبب معارضتهن للاستبداد الناصري.

28- *Ibid.*, p.55.

29-*Ibid.*, p.72.

30- أرجو من القارئ الرجوع إلى كتاب Alain Roussillion والذي يحمل عنوان: « Le Nassérisme à travers les âges : recompositions de la formule du pouvoir et de la légitimité », *Peuples méditerranéens,* 74 – 75, janvier- juin 1996.

31- S. Botmor, *op.cit.*, p.66.

32-Ibid., p. 74.

33-M. Hatem, "Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism", *International Journal of Middle East Studies,* 24, 1992.

34- M. Hatem, *op.cit.*, p.79.

35- منذ المرحلة الأولى للتحرير، وعند نهاية حقبة السبعينيات التي شهدت تشكيل أحزاب التجمع والعمل والوفد، تم الاعتراف بشرعية معظم الأحزاب التي ظهرت خلال الثمانينات والتسعينات، بموجب قرار من المحكمة، لأن لجنة الرقابة على الأحزاب السياسية قد أعربت عن عدم تأييدها لإنشاء هذه الأحزاب. انظر :

Eberhard Kienle, Democracy and Economic Reform in Esvtpt, Londres, I.B.Tauris Publishers, 2001.

36- S. El Baz, « The impact of Social and Economic Factors on Women's Group Formation in Egypt », in Dawn Chatty et Annika

Rabo, Organizing Women, Formal and informal women’s groups in the Middle East, Berg, Oxford-New York, 1997, p. 161.

37- انظـــر: S .E.Ibrahim (éd.) *Al-mar`a fil-hayat al-âmma al-misriya*, Le Caire, Markaz Ibn Khaldûn, n.d.

38- إعلان نوايا منشور على موقع الويب الخاص بجمعية AWSA:

http://www.sas.upenn.edu/African_Studies/Org_Institues/Arab_Women_19657.htm.

39- هناك قائمة بأسماء هذه المنظمات على الموقع التالي:

http://www.euronet.nl/~fullmoon/womlist/countries/egypt.html.

40- انظر على سبيل المثال:

Sandrine Gamblin, (éd.), Contours et détours du politique en Égypte : les élections législatives de 1995, Paris, L’Harmattan, 1997.

41- http://www.ibnkhaldun.org/women/HODA/

42- S.Zuhur, « The mixes impact of feminist struggles in Egypt during the 1990s », *Middle East Review of International Affairs*, vol.5,1, mars 2001.

43- N.Sadig Al-Ali, « Feminism and contemporary debates in Egypt », *in* D.Chatty et A. Rabo (eds.), *op.cit.*, p. 184.

44- على خلاف الفكر السائد، فإن "الحركات الإسلامية" لم تكن على وجه التحديـد وراء قضية نصر أبو زيد أو وراء القضية المرفوعة ضد نوال السعداوي، بل كان السبب فيهما أكثر الأوساط محافظة بالحكومة والحزب الـوطني الـديمقراطي. وهنـاك دلالات واضحة في عملية مناهضة الشذوذ الجنسي بزعامة الشرطة والقضاء المصـري. انظـر التحليل الذي عرضه:

Jean-Noël Ferrié, Le régime de la civilité. Public et réislamisation en Égypte, mémoire pour l’habilitation à diriger des recherches en Science politique, IEP de Paris, 1997, p.108 et s.

45- J-N.Ferrié, *op.cit.*, p.118.

46- مقدمة نوال السعداوي لكتاب سامي أديب أبو صالح الذي يحمل عنوان:

Male and Female Circumcision in Jewish, Christian and Muslim Communities : religious debats، والمنشورة على موقع نوال السعداوي:

http://www.geocities.com/nawalsaadawi/.

47- Sherifa Zuhur, *op.cit.*, p.6.

48- *Ibid.*

49- Sherifa Zuhur, *op.cit.*, p.3.

50- يمكننا أن نضع تصوراً لصعوبة الحوار بـين عنصـري الحركـة النسـائية (الإسلامي والعلماني) من خلال قراءة كتاب نوال السعداوي وهبة رؤوف عزت، والـذي طُبع مرتين في دمشق تحت عنوان: *المرأة والدين والأخلاق*، دار الفكر، 2000.

51- Zakya Daoud, *Féminisme et politiue au Maghreb*, Casablanca, Eddif, 1993, p. 239.

52- Bulletin de L`Enseignement du Protectorat, 25,1920, p. 454, cité dans la préambule du Plan de Réforme présenté en 1934 à la Résidence par la Comité d`Action Marocaine.

53- N. Barkallil, "Le rôle de l`ةtat dans l`évolution de systèmes de genre au Maroc, Contribution au colloque *Genre, population et* développement en Afrique, Abidjan, juillet 2001.

54-op. Cit, p. 88-89.

55-N. Barkallil, op.cit., p. 8

- الأرقام منقولة من كتاب زكية داوود، سابق، ص 267

56- N. Barkallil, op. Cit., p. 3

57-Cité par Z. Daoud, op. Cit., p. 268

58- Z. Daoud, op. Cit., p. 259-260

59- أرجو من القارئ الرجوع إلى كتاب A. Roussillon,

" Réformisme, Salafisme, nationalisme. Essai de clarification", Hesperis, à paraître, juin 2002

60- op. Cit., p. 4

61 - التحقيق الذي أجري في لمشيشي يوحي بأن الوضع لم يتغير بشكل أساسي ...

62- Z. Daoud, op. Cit., p. 276 et s.; L. Brand, op. Cit., p. 47 et s.

63- H. Alami Mchichi, "Inégalité d`accès à la citoyenneté : Les discours politiues et la participation des femmes au champ politique au Maroc", contribution au colloque Genre, population et développement en Afrique, Abidgan, juillet 2001.

64- R. Mossadeq, consensus ou jeu de consensus ? Pour le réajustement politique au Maroc, Casblanca, 1995, p. 135.

65- ibid. p.138

66- H. Alami Mchichi. Art. Cit., p. 4 et 5

67- Guilain Denoeux et Abdesalam Maghraoui, “King Hassan’s strategy of political dualism", Middle East Policy, vol. V. no 4, janvier 1998.

68- R. Mossadeq, op. Cit., p. 135

الفصل العشرون

نخبة الحركات النسوية الجديدة في مصر
ما بين هيمنة الدولة والبحث عن ركائز

عـــــزة خليل*

مقـدمـة:

يقع المتأمل للمجتمعات العربية فريسة للحيرة والارتباك إذا ما أنعم النظر في وضع النساء والتغييرات التي تطرأ عليه. هل ما دفع إليه النظام العالمي بأدواته الاقتصادية والإعلامية المهيمنة قد حسن من وضع النساء أم أدى إلى تدهوره. وإذا ما ركز المراقب على ما دفع إلى السطح من منظمات نسوية، وعلى المناسبات التي يلح فيها خطاب تحسين أحوال النساء على أجهزة الإعلام الرسمية، و على بعض مظاهر التحرر وخاصة في أحياء المترفين في العواصم والمدن الكبرى، فإنه سوف يخرج بنتيجة في اتجاه محدد. أما إذا ما برزت في الصورة الوجوه المرهقة للنساء المستنفدات من العمل داخل وخارج المنزل لستر الأسرة في الأحياء الشعبية، أو الساعيات في مشقة لما يقيم أود أسرهن في الأحزمة العشوائية لنفس المدن، أو إذا ما رصدت حالات العنف ضد النساء في الشارع أو في المؤسسات أو في الأسرة ، أو أتيح المجال للشباب الجامعي من الجنسين ليعبر عن ما يلجأ إليه من معايير في اختيار الزوج أو الزوجة ، وذلك في أجهزة الإعلام ذاتها، فإن النتيجة ستكون في اتجاه معاكس تماما.

وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة الحركات النسوية ونخبها في مصر، ضمن نخب الحركات الاجتماعية الأخرى. ومن ثم تثور التساؤلات حول تلك النخب بدءا من حقيقة وجودها ومداه، إلى طبيعة نشاطها وجدواه، وصولا إلى مسارها ومآلها. وفي محاولة للاقتراب من زاوية التعرف على العلاقات الأساسية التي تحدد موقع

---

*باحثة- مركز البحوث العربية والأفريقية

نخب الحركات النسائية الجديدة من البناء الاجتماعي والمحددات التي تصيغ دورها فيه، نناقش عددا من الموضوعات المرتبطة بتشكل تلك الحركات والمرتكزات التي تستمد منها القدرة على التأثير في ظل علاقة محددة بين الدولة والمجتمع.

وتشير عبارة نخب إلى الاهتمام بالحركات النسوية من زاوية كونها فئات متميزة من المجتمع تمارس نوعا من التأثير غير المباشر على القرار السياسي من خلال أدوات وعلاقات متعددة. والجمع في العبارة بين النخب والحركات النسوية يشير إلى أن الفصائل والاتجاهات المختلفة التي تتبنى الأفكار النسوية ليست متباينة ومتعددة فحسب بل إنها متناقضة وتؤثر في اتجاهات متضادة. واهتمامنا هنا بالحركات النسوية يعني أن موضوعنا هو المنظمات والمجموعات والجمعيات والأفراد التي يتحدد مجال نشاطها وفقا للوعي بما تتعرض له النساء في مصر من قهر ومعاناة ترتبط بنوعهن (أي كونهن نساء). ويصاحب هذا الوعي استهداف لتطوير تلك الأوضاع.

وتمثل هذه المنظمات جزءا محدودا من مجموعة أكبر تعرف بالمنظمات النسائية للإشارة إلى عملها في مجالات تتصل، أو تقدم خدمات للنساء، بالمرأة أو عضويتها النسائية، وليس إلى تبنيها قناعات وأهداف على النحو السابق، ومن ثم فإنها لا تدخل في مجملها في نطاق اهتمامنا الآن.

ونطلق على تلك المنظمات والجمعيات والمجموعات والأفراد عبارة حركة على أنها نتيجة لوجود تيار عام أو حالة عامة تعبر عن الرفض لأوضاع معينة وعن الرغبة في تغييرها من خلال مطلب معين، مما دفع فئات اجتماعية إلى الاتفاق على القيام بعمل مشترك، يتسم بدرجة من التنظيم والاستمرارية وله أهداف عـــلى درجة من التحديد وخطة وبرنامج عمل على درجة من الوضوح (الباز 1996: 108). وأخيرا نحدد موضوع الورقة بالحركات الجديدة تمييزا لها عن الحركة النسوية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، نظرا لما تعرض له تاريخ الحركة النسوية من انقطاع، ألزم الإشارة إلى الحركات النسوية التي نشأت ما بين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بعبارة الحركات الجديدة.

وسوف نناقش في هذه الورقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المحيطة بالحركات النسوية الجديدة، ثم نشأتها والإطار التنظيمي الذي تعمل الناشطات من خلاله، وآليات العمل. ثم نناقش موقع الحركات النسوية الجديدة

من مجتمعها والاتجاهات السياسية العامة لها. ثم علاقة تحديد المنظمات بالهوية النسوية ومجال عملها بين السياسي والاجتماعي والطرح النسوي الشامل. وأخيرا نناقش علاقة الحركات النسوية الجديدة بالدولة والمؤثرات الخارجية التي تؤثر فيها.

(1)الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

دخلت مصر مع السبعينات مرحلة جديدة تميزت بالاتجاه التدريجى نحو اقتصاد السوق مع تبدل التحالفات الرئيسية للنظام. وعرفت تلك الفترة بأنها فترة الانفتاح الاقتصادى حيث اتجهت السياسات الاقتصادية إلى تشجيع رأس المال العربى والأجنبى وتوفير الحوافز للقطاع الخاص مع التركيز على تجارة الاستيراد والتصدير. ومع توقف فعل العوامل المسكنة من خارج النظام الاقتصادي، والتي كانت تحد من تفاقم الأزمة الموروثة عن العهد الناصرى (مثل تحويلات العاملين فى بلاد النفط)، انفجرت الأزمات المتتالية التي تجسدت في حجم كبير للدين الخارجي. وتسارعت التحولات الاقتصادية، وخاصة مع التوصيات الملزمة للمؤسسات المالية الدائنة. وبدأ التطبيق الفعلى لحزمة برامج التكيف الهيكلى والتثبيت مع شروطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان أهم ما أدت إليه مجمل السياسات على **المستوى الاقتصادي** هو الاتجاه نحو الخصخصة، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، وتحرير الأسعار، وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخفض الإنفاق العام، وتقليص الجهاز الحكومى وإنهاء الالتزام بتشغيل الخريجين.

وكان **الانعكاس الاجتماعي** المباشر هو زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعى وتدهور الأحوال المعيشية لفئات واسعة من السكان. ومع توقف المشروعات الإنتاجية في الاقتصاد الرسمي، تضاعفت البطالة من 7ر7% فى عام 1976 إلى 14.7% عام 1986 (الباز (2001): 196). ولجأت فئات واسعة من السكان- وخاصة المضارين من تدهور الأوضاع المعيشية – إلى العمل في أنشطة القطاع غير الرسمى التى تضاعفت فى تلك الفترة. وفى الوقت ذاته، تكونت شرائح اجتماعية جديدة من رجال الأعمال التى كونت ثروات كبيرة من النشاط الكمبرادورى و اتخذت لها موقعاً واضحاً داخل الحلف الحاكم.

أما فى **المجال السياسى** فقد وضحت رغبة النظام فى تقديم نفسه فى صـورة متوافقة مع النموذج السياسى الذى يروج له حلفاؤه الجدد سعياً إلى دعمهم المـالى والسياسى. هذا إلى جانب ضرورات الالتزام بـالقيود السياسـية المباشـرة فـى الاتفاقيات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق النقـد الـدولى والبنـك الدولي، ومن الأمثلة البارزة عليها اتفاقية حول الهيئات التطوعية الخاصـة بـين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1991 (العلـي (2001): 34). وتصاعدت في نفس الاتجاه أصوات شرائح رجال الأعمال الجديدة المطالبة بدور مهم في صناعة القرار الاقتصادى والسياسى. وتضافرت كل هذه العوامـل لتفسر تصاعد الخطاب الرسمى حول الليبرالية السياسية وإعمال التعددية وإفسـاح المجال للتعبير والنشاط المدنى حول حقوق الإنسان وحقوق المرأة... إلخ.

وتزامن مع ذلك إجهاض الحركة الطلابية والقوى اليسارية والناصرية التـى كانت تناصرها، و استخدام النظام لعناصر الجماعات الإسلامية فى الجامعة فـى هذه العملية. وتحولت الجماعات إلى قوة سياسية مؤثرة فى المجتمع مـن خـلال تأسيس قواعد لها فى النقابات المهنية والجمعيات الأهلية وغيرها من المؤسسـات. ويوضح بعض المحللين أن تواكب ذلك مع تراجع دور الدولة القومية، أدى إلـى تدهور المكانة المركزية للعمل السياسى على المستوى القومى، فانـدفعت النخـب العلمانية إلى العمل على حقوق القطاعـات المتسـعة مـن المهمشـين وتحسـين أوضـاعهم، فنـ ـ ـشأت فئة جديدة من نشطاء العمل المدنى والأهلى (عبد السلام (2002): 435) **مـركـز دراسـ ـ ـات المرأة الجديدة ((1999): 335) العلـي (2001): 234).**

ومع اتساع الفئات الاجتماعية المتضررة التي تعبر عن غضبها من آن لآخر بأشكال قد لا تخلو من العنف، يقف النظام بـين متطلبـات السياسـات الجديـدة المتناقضة. فيرجح جانب الديمقراطية حينا، ويرجح جانب القمع في معظم الأحيان. ورغم الخطاب الليبرالي للحكومة، إلا أن سلوكها الفعلي تمثل فـي سلسـلة مـن التعديلات القانونية التي تشدد من قبضة الحكومة. والأمثلة على ذلك تعديل قـانون الأحزاب عام 1992، وإصدار قانون الضمانات الديمقراطية في النقابات المهنيـة عام 1993، وقانون الصحافة عام 1995، وأخيرا القانون الجديد للجمعيات الأهلية 199 الذي لم يعمل به إلى الآن. وهذا فضلا عن التطبيق الانتقائي للقوانين حيـث تشهر في وجه هذا الصوت المرتفع أو ذاك عند الضرورة.

أما على **المستوى الثقافي والقيمي ،** فمع الانهيار الدرامى لمشروع الناصرية القومي وما حمله من قيم ومفاهيم وطنية وعلمانية، ومع سـيادة منـاخ الإحبـاط والهزيمة والفراغ السياسي والوجداني تسللت القيم والمعايير الاجتماعية المحافظـة وانتشر نمط التفكير الخرافي وتراجع المنطق العلمي والسببي. وشجع على ذلـك رجوع العمالة المهاجرة من دول النفط محملـة بالأفكـار المحافظـة والأنمـاط الاستهلاكية فى الحياة. وأصبحت الساحة ممهدة لتقبل دعاية الجماعات الإسـلامية حول الدور الاجتماعى للمرأة داخل الأسرة. ثم أتت الانعكاسات الثقافية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مسيدة لفوضى القيم ومعمقة للنزعة الفرديـة فـى التفكير والسلوك ومنطق التعصب والمنافسـة والعنـف الـذى سـاد العلاقـات الاجتماعية، لتنصب على رأس النساء كل الصفات السلبية والأوزار. وانعكس هذا المناخ فى روح عدائية وعنف مجتمعي ومؤسسي وأسري تجاه المرأة وصل إلى حد ظهور حوادث الاغتصاب في المجتمع المصرى. وهكذا اتجهت النسـاء إلـى البحث عن الحماية والتقوقع والاستسلام للنموذج التقليـدي والـذي كـان ارتـداء الحجاب أحد مظاهره.

ومع التدهور الشديد فى مستويات المعيشة ازدادت الضرورة الاقتصادية فـى الأسـ ـ ـرة لعمـل النساء رغم المناخ المحافظ تجاه دورهن خارج المنزل (العلي (2001): 231). وفي الوقت ذاته ضاقت فرص العمل أمامهن فى القطاع الرسمي العام والخاص (كانت البطالة بين الرجال 10% بينما كانت 25% بالنسبة للنسـاء فى عام 1986 (الباز (2001): 194). وهكذا لجأت أعداد متزايدة من النساء إلى العمل فى أنشطة القطاع غير الرسمي محرومات من أى حماية قانونية أو نقابيـة وفى ظل ظروف للعمل شديدة التدهور.

ووقعت النساء فريسة للاستنزاف الناجم عـن ازدواج الأدوار بـين العمـل المأجور الذي لم يعد المجتمع يقيمه بصورة إيجابية * وما بين العمل غير المأجور المتمثل في أداء الواجبات المنزلية التقليدية، حيث تربط القيم السائدة في المجتمـع بين جدوى المرأة ونجاحها فى أداء هذه الواجبـات. واعتمـد نجـاح السياسـات الاقتصادية الجديدة على مدى القدرة على تمديد العمل غير المأجور للنساء- والذي

---

*أظهرت دراسة حديثة أن 84.5% من الذكور و 78% من الإناث يعتقـدون أن المرأة التى تربى أطفالاً صغارا لا ينبغى لها أن تعمل (الباز (2001): 195).

ينظر له على أنه مطاطى يمكن تمديده إلى ما لا نهاية- حتى يمكن تغطية العجـز فى الموارد المطلوبة لعمليات الحفاظ على الموارد البشرية وبقاء الأسرة. وهكـذا أصبحت حالة الاستنفاد القصوى هي السائدة بين القطاعات الأساسية من النساء.

(2) نشأة الحركات النسوية الجديدة

وعلى هذه الخلفية الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية دفعت مجموعة من العوامل مزيدا من الناشطات للعمل فى مجال حقوق المرأة وتحسين أوضاعها **ومن أهم تلك العوامل:**

- إدراك عناصر من نساء النخب للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تهمش وضع المرأة وتفاقم مشاكلها وأوضاعها، وشـعور أخريـات أن تلـك الأوضـاع معرضة للمزيد من التدهور من جراء تنامى نفوذ تيارات الإسلام السياسى. وفـى الوقت ذاته، تنامى الوعي بأن غياب حركة نسوية فعالة تدافع عن المكتسبات التى حققتها النساء – كنتيجة لنضال نسوي طويل – يسهل الارتداد عنهـا والمسـاومة عليها.

- خفوت صوت وفاعلية منابر العمل السياسى المباشر وفقدان فئات واسـعة من النخب للثقة بها وذلك في الوقت الذي أجهضت فيه الحركة الطلابية واليسارية مما أدى ببعض الناشطات إلى البحث عن دور جديد فى العمل العام يتناسب مـع القناعات الجديدة التى اكتسبنها.

- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة الذى أخذ شكل سلسلة من المؤتمرات الدولية. وكان لذلك انعكاسه على المستوى المحلى حيث اهتمت الجمعيات الأهليـة بإرسال ممثلين لها فى تلك المؤتمرات. وتواكب ذلك مع تنامي الحركات النسـوية فى العالم الغربي، وسعي بعض المصريات المقيمات فى الخارج إلى إقامة صلات بينهن وبين الناشطات فى مصر اللاتي تأثرن بالخطاب العالمى حول المرأة الـذى انتشر فى ذلك الوقت.

-الاهتمام الرسمى بقضايا النساء في مصر، و تواكب ذلـك مـع الاهتمـام العالمي والاتجاهات الليبرالية الجديدة للنظام. ومع اصطدام المحاولات الأولى لذلك الاهتمام مع نفوذ الاتجاهات الإسلامية سواء في الدوائر الرسمية أو غير الرسـمية تحفزت مجموعات النساء للتجمع والنشاط فى مجال حقوق المرأة.

وقد عرفت السبعينات أصواتاً منفردة لعبت دوراً فى إعـادة طـرح الأفكـار النسوية على الساحة. وكان من أبرزها نوال السعداوي التي يشهد لها بالريادة فى اشتباكها بشجاعة مع الفكر الذكوري الأبوي وأيضاً في منظورها النسوى السياسى الذى أثر على أجيال تالية من النسويات. وخاصة اللاتي نمـا وعـيهن السياسـي بانخراطهن في الحركة الطلابية.

وشارك في نفس الفترة وفد رسمي من الجمعيات الأهلية رأسته السيدة جيهان السادات فى مؤتمر المكسيك 1975 * (محمد (1979): 13). وأعقب ذلك تكوين لجنة لتحريك قانون الأحوال الشخصية برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية حينذاك، ورفض مشروع تعديل القانون الذى قدمته اللجنة بناء على رفض الأزهر له. ثـم تقدمت السيدة جيهان السادات بمشروع جديد لقانون للأحوال الشخصية يتيح بعض الحقوق للنساء وصدر هذا القانون بالفعل فى 1979. وتصدت الاتجاهات الإسلامية لذلك القانون، وفى هذا السياق خرجت مظاهرة من فتيات جامعة الأزهر تطالـب بإلغاء القانون. وقد ألغي بالفعل في عام 1985 بعد الطعن فى دستوريته.

وفى نفس السياق، أجريت إصلاحات تشريعية فى 1979 أدت إلى تخصيص ثلاثين مقعداً للنساء فى مجلس الشعب والمجالس المحلية. وطبقت هذه التعـديلات فى انتخابات عام 1979، وبناء عليها كان عدد النساء فى المجلس فى 1979 25 سيدة بنسبة 9%، ثم ألغيت هذه التعديلات فى 1987 فكانت نسـبة النسـاء فـى المجلس بعد انتخابات 1992 هى 2.2% وفى 1995 2.25% * *(الباز (2001): 203).

ومع إلغاء تلك التعديلات اجتمعت مجموعة من النساء من الأحزاب ومن اتحاد المحامين العرب وغيرها من المنظمات والجمعيات الأهلية فى محاولة لاتخـاذ رد فعل قوى. ونشرت أبحاثا فى وسائل الإعلام تؤيد قانون الأحوال الشخصية الملغى وقدمت صياغة بديلة له. واتضحت معالم الاتجاهات النسوية المختلفة من خلال هذه المعركة. وقد دافعت بعض النسويات عن القانون مثل نوال السـعداوي، وأثـارت أخريات كثيرا من التحفظات حوله وخاصة المنتميات إلى اتجاهـات يسـارية أو

---

*طالبت جيهان السادات فى ذلك الوقت بتأسيس منظمة نسائية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة.

* * كان التبرير الرسمي لإلغاء هذه التعديلات هو الطعن في دستوريتها.

قومية. وعلى كل الأحوال يرى البعض أن البداية الواضحة للحركـات النسـائية الجديدة كانت مع مؤتمر نيروبي في 1985، حيث تأسست فى أعقابه فـى سـنة 1987 رابطة المرأة العربية برئاسة هدى بدران ومنظمة النهوض بالمرأة برئاسة هانا أيوب وهبة الخولي (عبد السلام (2002): 18). وتواتر تأسـيس المنظمـات سريعاً خلال الثمانينيات والتسعينات حتى أصبحت تشكل ملمحاً لا يمكن تجاوزه فى الحياة العامة أو فى أنشطة المجتمع المدني أو حتى فى وسائل الإعلام.

(3) الإطار التنظيمى لناشطات الحركات النسوية وآليات العمل

ويمكننا تقسيم الأطر التي تعمل فيها ناشطات الحركات النسوية **إلى المجموعات التالية:**

1- الجمعيات المستقلة وتنقسم إلى جمعيات تهتم بقضايا المرأة على المستوى النظري، ومعظمها يأخذ شكل المراكز البحثية، وهى تركز على الجانب الـدعائى والتوعوي مثل: جماعة المرأة الجديدة، ونور (دار نشر المرأة العربية)، ومركـز دراسات المرأة معا، ومنظمة تضامن المرأة العربية. أما القسم الثانى فيتمثل فـى الجمعيات المهتمة بتمكين المرأة فى المجتمع عن طريق مشاريع تشـغيل وزيـادة دخل النساء، أو توجه جهدها لموضوع محدد مثل تنظيم الأسرة أو الرعاية الصحية مثل جمعية تنمية ونهوض المرأة ومركز قضايا المرأة المصرية والمركز المصري لحقوق المرأة. ونجد منظمات تجمع بين هذا الاهتمام وذاك مثـل رابطـة المـرأة العربية. كما يمكن تصنيف نفس المنظمات كجمعيات تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ويتردد من خلالها فى الغالب الصوت النسوي الرسـمي، ومنظمـات اتخذت الشركة المساهمة أو المدنية شكلا قانونياً لها ويتردد مـن خـلال أكثرهـا الصوت النسوى المعارض.

2- أمانات المرأة فى الأحـزاب السياسـية (الحـزب الحـاكم والأحـزاب المعارضة).

3- لجان نسائية داخل منظمات متخصصة أو نقابات تهتم بالجانب الخـاص بالمرأة مثل لجنة المرأة فى اتحاد المحامين العرب ولجنة المرأة فى منظمات حقوق الإنسان.

4- عدد من الناشطات المستقلات اللاتي يتبنين أفكارا نسوية ويمتلكن توجهات علمانية وينشطن حسب المهنة (كاتبات، صحفيات، فنانـات) ويعملـن بالارتبـاط

الوثيق أو السطحي مع هذه المنظمة أو تلك مثل منى حلمى وسلوى بكـر وناديـة فرح وإقبال بركة وتهاني الجبالي وشهيدة الباز وأمينـة شـفيق وسـكينة فـؤاد وغيرهن. هذا إلى جانب شخصيات قيادية بارزة تستقطب حولها مجموعـة مـن المريدين ومثال ذلك داعيات وباحثات يعملن في إطار مرجعية إسلامية.

5- مجموعات مؤقتة تنشأ لمتابعة ومواجهة موقف ما ومعظمها أشكال تنسيقية من الناشطات فى المجموعات السابقة مثل المجموعة التى اجتمعت لإنجاز كتـاب (حياة المرأة وصحتها) (انظر مجموعة باحثات (1995)، العلى (2001): 38 الباز (2001): 211).

ولا يوجد ما يمكن اعتباره حركة نسائية واحدة منسجمة، فهناك العديـد مـن المجموعات والجمعيات النسائية النشطة بدرجة هائلة، والتى تعرف بعضها البعض من خلال العمل فى موضوعات متنوعة (كرم (2001): 157) وتشكل الناشطات فيما بينهن شبكة علاقات واسعة أو مجتمعا خاصا بهن.

ويمكن حصر آليات العمل للمنظمات النسوية فيما يلى:

- إصدار المجلات والنشرات.
- إجراء البحوث والدراسات حول قضايا المرأة ومراجعة ما تم منها.
- عقد وحضور الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش.
- تدريب وتأسيس كادر بحثى نسوى وتأسيس مكتبة نسوية ومركز للمعلومات حول النساء.
- إقامة العروض المسرحية والسينمائية.
- تنظيم الحملات والاشتراك فى الحملات القومية الساعية إلى تغيير القوانين (الأحوال الشخصية وقانون العمل الموحد و قـانون الجمعيـات و منـع تشـويه الأعضاء التناسلية للإناث وحول جرائم الشرف والعنف ضد المرأة وضد التـدخل الأمريكى فى العراق ولمناصرة القضية الفلسطينية.
- جمع التوقيعات ضد العنف فى مواجهة المرأة وفى سياق الحملات القومية المختلفة.
- النضال القانونى من خلال المحاكم برفع قضايا أو الطعن فـى دسـتورية بعض القوانين.
- التفاوض مع الحكومة بشأن إصلاحات قانونية وغيرها من الموضوعات.

- تنظيم برامج المساعدة القانونية والصحية وتمكين النساء مثل تيسير إجراءات استخراج بطاقات شخصية وبرامج للاستشارات الصحية.

- تنظيم برامج التوعية القانونية والسياسية والصحية مثل برامج المشاركة السياسية وغيرها.

- إقامة مشروعات تنموية لتمكين النساء مثل مشروعات القروض الصغيرة.

- أنشطة قومية مثل تعليم الخياطة والتطريز وبرامج محو الأمية وإقامة الأسواق الخيرية والمعارض.

- جمع الدعم لأسباب سياسية مثل مساندة الشعب العراقي أو الفلسطيني أو في الكوارث الطبيعية مثل الزلزال.

ومن الملاحظ أنه وعلى رغم تباين الأيديولوجيات والأهداف الخاصة بالمنظمات النسوية إلا أن آليات العمل والأنشطة تتشابه إلى حد بعيد. كما يلاحظ استخدام آليات العمل الخدمي في كثير من المنظمات بصرف النظر عن التوجه الذي تحدده لنفسها.

وفى مناسبات نادرة استخدمت المنظمات النسائية آلية التظاهر والإضراب المحدود عن الطعام وكانت فى الغالب من أجل مطالب وشارك فيها ناشطات من جميع الاتجاهات داخل الحركة النسوية بل ومعظم القوى السياسية والاجتماعية (عبد المجيد (1999): 25). واستخدام الإضراب المحدود عن الطعام أيضاً من مواجهة قانون الجمعيات الجديد.

وترى إحدى الدراسات أن الأدوات الإعلامية للمنظمات غير الحكومية - والمنظمات النسوية أيضا- ضعيفة الانتظام والسعة وأن اللغة المستخدمة فيها بها قدر كبير من النمطية، وأنها بعيدة عن الإعلام التقليدي الشعبي. وتستنتج الدراسة أن هذه الخصائص تحد كثيرا من الكفاءة الاتصالية للمنظمات سواء من جهة تكوين المفهوم أم نحت المصطلحات أو صياغة المواقف (عبد السلام (2002: 6). وتوضح دراسة أخرى غياب ما يمكن أن يطلق عليه صحافة نسائية فاعلة وخاصة مع مقارنتها بالصحافة النسائية التى لعبت دوراً واضحا فى الحركة النسوية الأولى. كما تشير الدراسة إلى أن المجموعات النسائية- النسوية لم تتمكن من فرض خطاب يتوجه إلى جموع البشر فى مصر (مركز دراسات المرأة الجديد (1999): 358).

ومن الملاحظ أن التسعينيات قد شهدت تطوراً في منـاهج العمـل بالنسـبة للمنظمات النسوية حيث تزايد عدد المنظمات التى تعمل بمنهجية الـدفاع بمعنـى طرح القضايا الساخنة من أجل اكتساب الحقوق والدفاع الاجتماعى. وتعمل تلـك المنظمات في المجال الثقافي والتوعوي وفي مجال تقديم الاستشارات والخـدمات التدريبية وتنظيم الندوات وورش العمل. (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 356). ولكن يلاحظ أن الحملات الدفاعية التي تنظمها تعمل بمنهج الضـغط مـن خلال الصوت المرتفع ولفت الانتباه. ويكون التركيز هنا علـى انتبـاه المجتمـع الدولي، حيث تسعى إلى كسب تأييد المنظمات الدولية. وقد خبرت المنظمات مـن خلال ممارستها أن هذا هو السبيل الفعال لتحقيق مطالبها، وهو الشيء الذي يجعل منها منظمات دفاعية ولكن غير تعبوية. كما يجعل المسافة بينها وبـين المجتمـع المدنى المحلى أطول من المسافة بينها وبين قوى المجتمع المدنى العالمى. وسوف نعود لهذه النقطة مرة أخرى.

(4) موقع الحركات النسوية الجديدة من مجتمعها

أ- الأصول الطبقية لناشطات الحركات النسوية الجديدة

ترجع الدراسات الأصول الطبقية لناشطات الحركات النسوية على مختلـف اتجـاهاتها إلـى الطبقـة الوسطى وخاصة فى شرائحها العليا والوسطى (العلي (2001): 5237) وتشير دراسة إلى أن معظم أعضاء وقيادات هذه المنظمات من مثقفى المدن المتمتعين بالوعي السياسي، والذين ساعدتهم قدراتهم الفكرية وإجادتهم للغات الأجنبية من التفاعل مع الوكالات المانحة الخارجيـة والمنظمـات الأهليـة النسائية الدولية (الباز (2001) 213). ويمكن أن نتوقع أن لا يتوفر هذا النمط من التعليم غالبا إلا في الشرائح الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى. وبصرف النظـر عن الأصول فإن امتلاك تلك المهارات الفنية والمهنية - سواء تم اكتسـابها مـن خلال المنظمة أو قبل الانضمام إليها- يضع صاحبها فى إطار نفس الطبقـة مـن حيث الثقافة ونمط الحياة.

وتشير إحدى الباحثات حول الحركات النسائية فى مصـر إلـى أن انتمائهـا للطبقة الوسطى قد مكنها من التعرف على النسويات والاندماج بينهن وحضـور حفلات العلمانيات منهن نظراً لانتمائهن لنفس الطبقة. ويشير هذا أيضـا إلـى أن

الناشطات لا ينتمين فقط إلى شرائح الطبقة الوسطى، بل يعشن ثقافتها وطقوسـها ونمط حياتها (كرم (2001)).

ب- علاقة المنظمات النسوية بجماهير النساء

وعلى رغم ما أسلفنا عن الانتماء الطبقى لناشطات الحركات النسـوية إلا أن معظمهن يلتزمن أيديولوجيا بالعدالة الاجتماعية أو يتعاطفن مع مشـاكل النسـوة الفقيرات، ومن بينهن من تؤمن بأن توازن العلاقة بين النساء والرجال فى المجتمع لن يحدث إلا بدءاً من نساء الطبقات الشعبية. وتعبر المنظمات أيضاً عن إدراكهـا بأن العمل وسط الجماهير هو الضمان الأكيـد لاسـتمرار وتواصـل نشـاطهن (مجموعة باحثات (1995) 164-166). ولكن الدراسات تشـير إلـى أن هـذه القنـاعات لم تتمخض بالضرورة عن اتصال واسع بنساء الطبقات الشعبية (الباز (2001) 213، 214). كما أن نشاطهن بقى قاصراً على دوائر المثقفين المقتنعين أساساً بأحقية مطالب النساء (مركز دراسات المرأة الجديدة: 345).

والأهم من ذلك أننا لا نجد للجماهير موقعا واضحا فى خطط أو أساليب عمل المنظمات النسوية الدفاعية، حيث لا يبدو أنها تعطى لجماهير النساء دوراً أساسـيا فى نضالها أو سعيها لتحقيق مطالبها، وحيث لا تمارس نشاطا تعبويـا واضـحا. ويبدو ذلك بجلاء في أن المنظمات لم تعتبر التأثير الجماهيري للنشاط الذي تقوم به أو انعكاسه على حياة جماهير النساء واحدا من معايير تقييم مدى نجاحها.

ويمكن الإشارة إلى أن صعوبة لعب المنظمات النسوية لدور تعبوي لا تعـود فقط إلى طبيعتها النخبوية، ولكن أيضا إلى المناخ العام الذي تعمل فيـه وضـيق هامش الحركة المتاح أمامها. ويمكن أن تشترك معها في هذا الصـدد الفاعليـات المختلفة في المجتمع.

(ج) القبول الاجتماعي للحركات النسوية الجديدة

تعاني الحركات النسوية على اختلاف مجموعاتها من هجوم عنيـف عليهـا متعدد الاتجاهات، أولا من الدولة (سوف نناقش هذه النقطة فيما بعد) ثم من تيارات سياسية مختلفة سواء كانت يسارية أو قومية أو إسلامية. تتهم النسـويات بـأنهن معاديات للدين والعادات والتقاليد والوطن. وقد لا يكون هناك ما تجتمع عليه تلـك التيارات سوى ما ملخصه أن الغرب/ الاستعمار/ الإمبريالية تعتمد على المنظمات

النسوية لتنفيذ مخطط معاد لمصالح الوطن أو ينتهك خصوصية المجتمع، وأن تلك المنظمـات تتـــواطأ مع الغرب وتستورد الأفكار والممارسات الغربية (العلي 2001):337). وإلى جانب ذلك ينظر بعض المثقفين إلى النشاط النسوي على أنه رفه فكري. وقد يزيد تركيز المنظمات النسوية على كسب المؤيدين من الخـارج أكثر من اهتمامهن بالداخل من تحفظ القوى السياسية ضدهن.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن عدم نجاح المنظمات النسوية إلى الآن في بلـورة خطاب جماهيري متميز عن الخطاب النسوي الرسمي (مع الأخذ فـي الاعتبـار ضيق المنابر الإعلامية التي تمتلكها المنظمات التي ترى نفسها خـارج الإطـار الرسمي) يؤدي ذلك إلى تحميلها بتبعة موقف الشارع من السياسات الحكومية التي تفتقد التعاطف معها من قبل فئات واسعة من الجماهير المتضررة بسببها. ويحـرم هذا بدورة المنظمات النسائية من فرص التعاطف معها جماهيريا.

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا المناخ الاجتماعي المحافظ الذي تعمل المجموعـات النسوية في ظله – وقد أسلفنا الحديث عن ذلك- يتضـح أن نجـاح المنظمـات النسائية في توصيل دعايتها لفئات اجتماعية متسعة إنما يستلزم نضالا طويل النفس وزمنا طويلا حتى تثمر جهودها في تغيير الاتجاهـات وتحظـى قضـايا المـرأة والمدافعون عنها بالقبول العام، هذا إذا لم يستجد من المتغيرات ما يؤثر في المزاج العام.

وأخيرا، يمكن أن نذكر أن المنظمات النسوية تجد حلفاء لها بـين المنظمـات المدنية الدفاعية الجديدة الأخرى مثل منظمات حقوق الإنسان. والدليل على ذلـك كثير من الحملات التي تم تنظيمها بالتعاون بين منظمات تعمل في مجالات مختلفة مثل حملة مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والحملة الخاصـة بصـياغة قانون جديد للعمل الأهلي. وهذا التعاون يمكن أن يتيح فضـاء ملائمـا للحـوار الديمقراطي وإثارة قضايا المجتمع المدني فى نطاق يعمل على توسـيعه بصـورة متواصلة.

(د) العلاقة بين المنظمات النسوية

خبرت المنظمات النسوية تجارب متعددة للتنسيق والتعاون. والأمثلة على ذلك في اللجنة الفرعية للمرأة التي تشكلت للتحضير لمؤتمر السكان ومؤتمر بكين. وهي وإن كانت بمبادرة حكومية، إلا أنها مكنت عددا كبيرا مـن المنظمـات المهتمـة

بقضايا المرأة من اللقاء والتعارف والعمل المشترك (شاركت حوالي 450 جمعيـة في اللجنة عام 1993) (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 352). كما اتصل نشاط المنظمات في شبكات في مناسبات مثل تنظيم حملات محـددة، (كمـا كـان الحال في الحملة المناهضة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث). ويلاحظ أن تجارب التنسيق تتسم بالموسمية والعمل المؤقت، كما أنها لا تتم بمبادرات ذاتية تماما.

وترصد الدراسات أن العلاقات غير الإيجابية بين المنظمات النسوية تعتبر أحد العوامل المعوقة للتنسيق فيما بينها. ويرجع البعض التـوتر فـي العلاقـات إلـى الاختلافات الإيديولوجية حيث تختلف المنظمات فيما بينها على ترتيب الأولويات. ويرجعه بعض آخر إلى روح المنافسة والسعي إلى المردود الشخصي الأكاديمي أو المالي، والشخصانية والأبوية وغياب روح الفريق. وفي كل الأحوال فـإن تلـك السمات لا تخص المنظمات النسوية فقط وإنما قد تنسحب على حقل العمل العـام بمختلف مجالاته. (الباز (2001): 217، العلي (2001) 233). كما يمكن إرجاع هذا التوتر في العلاقات أيضا إلى الهجوم العنيف الذي تواجه به النسـويات ممـا يدفعهن ليس فقط إلى الإحجام عن التعبير بوضوح عن المعتقدات التي يؤمن بهـا كممثلات للحركة النسوية (رفضهن للهوية النسوية)، ولكن أيضـا إلـى تقـاذف الاتهامات. فترمي كل مجموعة من المنظمات المجموعة الأخرى بأنها نسوية وفقا للمفهوم الغربي أو نخبوية أو انتهازية أو غير حكومية أو غير راديكالية أو غيـر ذلك من الاتهامات التي توجه عادة للمنظمات النسوية وذلك حتى تبرئ كل منظمة ساحتها وتحول الاتهام بعيدا عنها. وجدير بالذكر هنا، أن تبادل الاتهامات عوضـا عن التآزر في مواجهتها هو أسلوب يندرج على معظم الأطر العاملة فى المجالات العامة أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية.

وأخيرا، تذكر الدراسات أن المجموعات النسوية الجديدة لم تنجح في التـأثير بفاعلية في الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية التقليدية (مركز دراسات المـرأة الجديدة (1999): 34). فلم تفلح في تعديل أساليب عملها أو في تغيير اتجاهاتهـا نحو قضايا المرأة وبصورة واضحة - وإن لم ينعدم هذا التأثير. وقد يعـود ذلـك جزئيا إلى انصراف المنظمات النسوية الجديدة عن عقد الصلات مـع المنظمـات المحلية لتركيزها على العلاقات الخارجية أو كما يرجعه بعض الباحثين إلى التعالي في أسلوب عمل تلك المنظمات. قد يعود ذلك أيضا إلى ميل المنظمات الدفاعية إلى

مقاومة هيمنة الحكومة، في حين أن الجمعيات التابعة لوزارة الشئون الاجتماعيـة تؤثر السلامة وتحرص على موقعها القريب من الوزارة (الباز (2001): 216).

(5) الاتجاهات السياسية العامة للحركات النسوية

يمكن تصنيف المجموعات النسوية وفقا لمواقفها السياسية العامة على النحـو التالى:

أولا: الاتجاه القريب من الدائرة الرسمية التي تشمل المؤسسة الرسمية المعنية بقضايا المرأة وهي المجلس القومي للمرأة. وقد نشطت عناصر هذا المجلس قبـل تأسيسه في إطار اللجنة القومية للمرأة. كما يمكن أن تضم أمانة المرأة في الحزب الوطني الحاكم وتدور حول هذه الدائرة المركزية كثير مـن المنظمـات التابعـة لوزارة الشئون الاجتماعية. ويوازن هذا الاتجاه في نشاطه – الـذي يـزداد مـع المؤتمرات الدولية حول المرأة- ما بين الخطاب العالمي والاتجاهـات الإسـلامية الرسمية وغير الرسمية. كما يعطي اعتبارا للقيم الاجتماعية الذكوريـة الراسـخة وخاصة داخل مؤسسات الحكم (مجموعة باحثات (1995): 143، 144). وننـوه إلى أن هذه المنظمات مستقلة (وبعضها شبه مستقل) من الناحية الرسمية. وتتفاوت درجات التبعية وفقا لنوع العلاقات التي تربطها بالدائرة الرسمية.

ثانيا: نشأ في الثمانينيات محور آخر للعمل النسوي مـع توجـه عـدد مـن الناشطات ضمن الحركة الطلابية في السبعينيات إلى تشكيل مجموعات ذات رؤية نسوية سياسية خاصة. واهتمت هذه المجموعات في بدايتها بدراسة تاريخ الحركة النسوية ووصل ما انقطع من نضال خـلال الحقبـة الناصـرية. وبقيـت تلـك المجموعات متأثرة بالخلفيات السياسية اليسارية والتقدمية لمؤسساتها، مـع ميـل للمرونة والتغيير مع دخول أجيال شابة جديدة ذات ميول أكثر ليبرالية. ويمكن أن يضم ذلك الاتجاه منظمة تضامن المرأة العربية التي تأسست عام 1982 برئاسـة نوال السعداوي (تم حلها الآن)، ومركز دراسات المرأة الجديدة ومجموعـة بنـت الأرض. ويمكن تضمين هذا الاتجاه اتحاد النساء التقدمي التابع لحـزب التجمـع اليساري، وأمانة المرأة في الحزب العربي الناصري، وذلك رغم وجود اختلافات في الطرح النسوي.

ثالثا: يتمثل الاتجاه الثالث في المتبنيات للمنظور الإسلامي في تحرير المرأة. ومن المعروف أن المرأة تعتبر عنصرا أساسيا في دعاية تيارات الإسلام السياسي،

حيث يجمع الإسلاميون على أن تحرر المرأة بالمفهوم الغربي – وفقا لوجهة نظرهم- يعني تغيرا راديكاليا مرفوضا في القيم الجوهرية للمجتمع الإسلامي (العلي (2001): 234). وبدأت تتشكل في الثمانينيات مجموعات نسائية تلتقي في المساجد أو البيوت بهدف تجنيد مزيد من النساء داخل الحركة الإسلامية، وتعريف القـ ـ ـادمات الجدد بالسلوكيات الإسلامية السليمة (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 344). ومن الأمثلة على ذلك إنشاء الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسـنة (جمعيـة أهليـة معروفة بنشاط الأخوان المسلمين فيها) لجنة خاصة لتدريب النساء علـى الـدعوة، واللجنة النسائية لجمع الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل، والمجموعات النسائية التي تأسست في سياق ما عرف بظاهرة "حجاب الفنانات" وهي شبكة من العلاقات بـين ناشطات إسلاميات (خليل (2001): 178،192) ومن القائدات المعروفات في هـذا الاتجاه زينب الغزالي وصافيناز كاظم وزينب رضوان وأسمهان شكري أمينة المرأة بحزب العمل (المجمد الآن). وقد تكمن الأسـباب وراء هـذا النشـاط النسـوي الإسلامي في تصاعد التيارات الإسلامية السياسية واتخاذها للعمل الأهلي مجـالا لبسط نفوذها. قد يرجع أيضا إلى تصاعد الأصوات النسوية التي لم تعد المطالبـة بإسكاتها مجدية، ومن ثم اختارت التيارات الإسلامية المواجهة من خلال بث دعاية تخصها حول المفهوم الإسلامي لتحرير المرأة.

ولكن يضم هذا الاتجاه أيضا وجهة نظر ترى ضرورة في إسـماع الصـوت النسائي داخل الخطاب الإسلامي الذي يتميز عن غيره مـن أصـوات الرجـال، ويتحدى التفسير المغلوط للإسلام. وتتبنى هذا الرأي هبة رؤوف وهي تمثل جـيلا جديدا من النسويات الإسلاميات يتميز بالجرأة في أسلوبه الصدامي فيمـا يتصـل بالنظر إلى دور المرأة في الدولة الإسلامية وتأكيده علـى أن التقاليـد الجاهليـة المستمرة حتى الآن هي المسؤولة عن التمييز ضد المرأة وليس صـحيح الإسـلام (العلي (2001): 238).

وهكذا تغطي المجموعات النسوية الطيف السياسي بأكمله بدءا مـن اليسـار ومرورا بالحزب الحاكم ووصولا إلى المجموعات النسائية الإسلامية التـي مـن المفترض أنها تمثل أقصى اليمين السياسي. وبالطبع فإن هذا التصنيف ليس باتـا حيث قد تميل قيادة منظمة ما إلى اتجاه محدد بينما تتعدد التوجهات الأيديولوجيـة داخلها. كما توجد عديد من المنظمات ذات توجهات تنموية عامة أو مهنية، وهـي وإن لم تندرج تحت أي من هذه الاتجاهات إلا أنها تكون قريبة من هذا الاتجـاه أو

ذاك. كما توجد منظمات تنفي بشدة وجود أي توجهات سياسية لها، بينما هي تدور في الدوائر الرسمية وتحمل الخطاب والتوجه الرسمي. وهذا إلى جانب منظمات أخرى تأسست كاستجابة للجو المحيط. وأخرى تأسست كاستجابة مباشرة لتوفر التمويل الأجنبي (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 353). في هذا الصدد تذكر إحدى الدراسات أن المجموعات النسائية غير المتأثرة بتيار أو اتجاه سياسي (بما في ذلك الحزب الوطني الحاكم) قليلة جدا (كرم (2001)).

ويمكن تفسير ذلك بضيق الهامش الديمقراطي المتاح الذي أدى إلى استكانة كثرة المنظمات والجمعيات والناشطات النسويات إلى الارتباط المباشر بالدوائر الرسمية. كما أدى أيضا إلى خفوت أداء الأحزاب السياسية المعارضة، ومن ثم فقدان فئة واسعة من النخبة المسيسة للثقة فيها، وتفضيلها للعمل المدني الاجتماعي العام من خلال المنظمات غير الحكومية عن العمل السياسي المباشر. بل إن تلك الأحزاب ذاتها تلجأ إلى العمل الاجتماعي والخدمي في مجال المرأة نظرا لضيق مساحة الحركة المتاحة أمامها. وهذا إلى جانب وجود تيارات سياسية محظورة رسميا تلجأ إلى العمل من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتستخدمها كمنبر علني لها ومنفذ للاتصال والعمل الشعبي، كما في حالة التيارات الإسلامية ومنها الإخوان المسلمين (إبراهيم (1995):26).

(6) الهوية النسوية والمجال السياسي/الاجتماعي والطرح النسوي الشامل

يقودنا النقاش حول الاتجاهات السياسية العامة للحركات النسائية إلى مناقشة قضية أخرى وثيقة الصلة وهي العلاقة بين الهوية النسوية والمجال السياسي/الاجتماعي والطرح النوعي الشامل. ويتضح من تتبع خطاب المنظمات والمجموعات والناشطات النسويات أن هناك إجماعا على عدم إمكانية فصل قضايا المرأة عن مجمل قضايا المجتمع (الباز (2001):216). وتذهب أكثر الاتجاهات– على تباين تلاوينها السياسية- إلى رفض التوجه النسوي، رغم أن النسويات يعرفن أنفسهن بأنهن يمتلكن وعيا بما تتعرض له المرأة من قهر وتتوافر لديهن الرغبة في تقويض أساس هذا القهر. وفي هذا تتفق الإسلاميات مع غيرهن من النسويات وإن كان ذلك من زوايا نظر مختلفة.

تعتبر النسوية الرسمية أنه لا يمكن فصل قضايا المرأة عن قضايا التنمية في المجتمع، وهو ما يسود في الخطاب الإعلامي الرسمي وفي المؤتمرات والندوات

التي تعقدها الهيئات النسوية الرسمية وشبه الرسمية. وتقول ليلى الشال وهي إحدى النسويات اليساريات أنها ضد الأفكار النسوية حيث الرجال رفـاق النسـاء فـي النضال وإن كانت المرأة لها خصوصية تحتاج إلى المعالجة. وينبني ذلك الـرأي على فهم للتوجه النسوي يرى أنه غير اجتماعي وغير سياسي، ويقصـر قضـايا المرأة على المشاكل الجنسية أو في قانون بعينه أو في قضية الإجهـاض، بينمـا قضية المرأة أعمق من ذلك (كرم (2001):148).

ورغم ذلك يؤكد اتجاه آخر على إمكانية تبني طرح نسوي مع التأكيـد علـى ضرورة النظر إلى قضية النساء في سياقها الاجتماعي حيث الفصل بين المجـالين غير وارد وغير ممكن أصلا (عايدة سيف الدولة). وتعطي نوال السعداوي مـثلا على ذلك في قضية تشويه الأعضاء التناسلية للنساء التي تفهمها في سياق هيمنـة الثقافة المحافظة التي تحيي هذه العادات و التي أزكاها تصاعد التيارات الدينيـة التـي شجعتها الولايات المتحدة لضرب الحركة اليسارية في المنطقة (عبد المجيد (1999): 20). ومن هنا فإن العمل على قضايا النساء بما ينطوي عليه من تثوير للوعي وتحفيز للمقاومة هو نشاط في المجال السياسي.

وتشير دراسة إلى مجموعات تطرح منظورا نسويا ذا بعد اجتمـاعي يتميـز بالوعي بأهمية التعرف والتصدي لمشاكل النساء بصفة عامة والفقيرات والمهمشات بصفة خاصة. ويتضح ذلك أيضا من المنشور في أحد إصدارات منظمة تضـامن المرأة العربية "تتمثل تقدمية الدعوة لحركة نسائية عربية سياسية في أنهـا (.....) حركة تمثل (مقاومة) أشد أنواع القهر الغامض والظـاهر وهـو قهـر الإنسـان للإنسان، أو قهر الرجل للمرأة. وهي تمثل أيضا (مقاومة) القهر الطبقي والفئـوي والمهني بحكم أن الأغلبية الساحقة من النساء في بلادنـا فلاحـات أو عـاملات كادحات فقيرات...." (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 345). ومن هـذا المنطلق تعرف بعض المنظمات هويتها على أنها نسـوية سياسـية مثـل مركـز دراسات المرأة الجديدة.

تؤكد الإسلاميات على رفض وجود شئ منفصل اسمه قضية المرأة، ويشددن على التركيز على التحرير من خلال الأسرة وعبور الفجوة بين الرجال والنساء من أجل مؤسسة إسلامية جماعية. ولكن الإسلاميات يتميزن بالنفور الشـديد والعـداء الكامل للتوجه النسوي الذي يرونه لا ينطبق على الثقافات الإسلامية، بل هـو أداة يستخدمها المستعمر للقضاء على الإسلام بمحاولة بذر الشقاق داخل الأسرة وتفتيتها

وهي عماد المجتمع الإسلامي. ويرين التوجه النسوي على أنه تمييز بين الذكورة والأنوثة يقود إلى صراع بين معسكري النساء والرجال، وأنه قائم على الفردية ويؤدي إلى الاغتراب عن الواقع في المجتمعات الإسلامية.

ونجد أيضا في صفوف الإسلاميات من تنتقد رجال الدين الذين أنتجوا الخطاب الإسلامي السائد، بل والداعيات الإسلاميات أيضا مثل زينب الغزالي وصافيناز كاظم بسبب اعتبارهما تحرير المرأة مفهوما غربيا، الأمر الذي منعهن من صياغة تفسيرات خاصة بهن حول مشاكل المرأة. وتتميز هبة رؤوف بهذه الآراء (العلي (2001):239).

وفي إشارة إلى أولويات العمل بالنسبة للمنظمات النسوية المختلفة، تلاحظ إحدى الدراسات أن المطالب النسوية المرتبطة بالمجال العام مثل المشاركة السياسية والتعليم والعمل تحظى بالأولوية في جدول أعمال معظم الجماعات ولكن القضايا التي تمس بشكل ما المجال الخاص مثل الحقوق الإنجابية أو العنف الموجه ضد المرأة فإن تلك تعتبر إلى حد بعيد من المحرمات الثقافية التي لا تستطيع أن تتبناها إلا قلة من المنظمات. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن المنظمات النسوية تفضل العمل في القضايا المرتبطة بوضوح بالمشكلات الاجتماعية العامة عن العمل في القضايا التي يكون ارتباطها بالإطار الاجتماعي العام أقل وضوحا وذلك على أهميتها في تطوير أوضاع النساء (وبالتالي في التطوير الاجتماعي). ويمكن أن نلمس في ذلك استعدادا للتضحية بالذات (وهو سمة تاريخية في كثير من فصائل الحركة النسائية المصرية) سواء كان ذلك عن قناعة أو تحت وطأة إرهاب المحرمات الثقافية.

ورغم شبه الإجماع على عدم إمكانية فصل الاجتماعي عن السياسي ولا النوعي عن الإطار الشامل للتغير الاجتماعي وتضمين ذلك بوضوح في الأدبيات النسوية، إلا أن ذلك لم ينعكس في تبلور لطرح متكامل حول استراتيجية محددة للتغيير الاجتماعي، يكون للمسألة النسوية موقعا واضحا فيها. ولا يتم التأكيد على نموذج محدد الملامح وواضح المدخلات والعلاقات لشكل المجتمع المثالي الذي يحقق المساواة والحرية للنساء، فيما عدا إشارات عابرة إلى الديمقراطية أو الاشتراكية. وقد انعكس ذلك على الخطاب المضمن في الأدوات الإعلامية النسوية الذي يفتقر إلى التوصيات والنتائج والاستخلاصات النهائية، كما رصدت إحدى الدراسات (عبد السلام (2002): 6).

والمدهش أن ذلك يشمل حتى النسويات العاملات في إطار الأحزاب السياسية. ولا تشذ عن ذلك النسويات الإسلاميات حيث إن النموذج الذي يقدمنه عام ومجرد ويعتمد على تراث ديني مقدس أكثر مما يعتمد على تفسـير اجتمـاعي سياسـي اقتصادي محدد الأبعاد والملامح وقابل للطرح والمناقشة على أرض الواقع. وفـي نفس السياق نجد أن الطرح الرسمي ذاته- رغم امتلاك الدولـة لكـل المقومـات اللازمة للتغيير- يفتقر إلى برنامج شامل لكفالة حقوق المرأة حتى فـي الأوقـات التي صدرت فيها عن الدولة إصلاحات واضحة لصالح المرأة (العلـي (2001): 232).

وبتأمل الوضع نجد مفارقة كبيرة بين تأثر معظم المجموعـات والمنظمـات والناشطات النسويات بدرجة أو بأخرى بأحد الاتجاهات السياسية، وبين افتقادهـا لرؤية استراتيجية للتغيير. ولكن قد يكمن تفسير تلك المفارقة في غياب أو خفوت أي طرح لاستراتيجية محددة وشاملة للتغيير في الخطابات السياسية المختلفة فـي المجتمع. فيلاحظ أن السائد هو السياسات المضادة والجزئية وسياسات ردود الفعل أو التسكين أو التقليل من حجم المشاكل أو التضخيم منها بشكل انتقائي دون التأكيد على ما هو جذري وما هو ثانوي في إطار شامل لحلها. وهكذا تكون المفـردات الأكثر ترديدا في الخطاب الرسمي مثل التقليل من حدة الفقر والحد مـن البطالـة والحد من الآثار الضارة ..إلخ. أما في الخطاب المعارض فنجـد مـثلا مقاومـة العولمة (دون الحديث عن بديل عنها أو نقيض لها) أو مقاومة التطبيع (دون التأكيد على طرح محدد لحل القضية الفلسطينية مثلا).

وفي ضوء ذلك يمكننا تأمل الجدل الدائر حول أولويات العمل النسوية النابعة من الواقع المحلي في مواجهة الانصياع في أولويات العمل للنسوية الغربية. حيث من الواضح أنه في غياب رؤية محددة لاستراتيجية واضحة لحل مشكلات الواقـع المحلي (والتي كان من المفترض أن تطرحها الأحزاب والقوى السياسـية)، لـن تتمكن النسويات مهما بلغ إخلاصهن الوطني في طرح تصور واضـح لأولويـات العمل المرتبطة بواقع أوطانهن. وتؤكد ذلك النبرة الساخرة المضمنة فـي إحـدى بحوث مركز دراسات المرأة الجديدة حيث تقرر أنه " عموما لم يفلح أحـد فـي وضع المعايير التي تحدد الأجندة الخاصة الشاملة لمصـر، وبـالأحرى الأجنـدة الخاصة بالمنظمات المنادية بحقوق المرأة، وبقيت الأمور على ما هي عليـه...." (مركز دراسات المرأة الجديدة (1999): 349).

(7) العلاقة بين الحركات النسوية الجديدة والدولة

تبدأ العلاقة بين الحركات النسوية والدولة بداية من الهامش الديمقراطي الذي تنشط فيه والذي تحظى الدولة بالدور الأساسي في تحديد مساحته. وكمـا أسـلفنا تنحصر تلك المساحة بين رغبة النظام في إتاحة قدر من الليبرالية السياسية ورغبته في تأمين الاستقرار والأمن ضد كل ما قد يهدده – من وجهة النظر الحكومية- من قوى سياسية مناوئة (التيارات الإسلامية تحديدا)، أو تنظيمات جماهيريـة نقديـة مستقلة، أو احتجاجات عفوية من الفئات المضـارة مـن السياسـات الاقتصـادية الاجتماعية الجديدة. ويمكن تلخيص محددات العلاقة بين الدولة والحركات النسوية فيما يلي:

أولا: الرغبة في تبني النموذج الديمقراطي والالتزام بحقوق المرأة والمواثيق الدولية، بصرف النظر عن كون هذه الرغبة أصيلة أو على سبيل المجاراة أو هي استجابة لضغوط المجتمع الدولي. وتبدو ضغوط المجتمع الدولي أكثر إلحاحا خلال فترة الاستعدادات لعقد مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية (السكان والتنمية في القاهرة 1994 – المؤتمر الرابع للمرأة في بكين 1995). وتلاحظ إحدى الباحثات اختلاف المناخ في تلك الفترات حيث يبدو أن المنظمات النسائية قد أحدثت اختراقا مفاجئـا في علاقتها مع الحكومة (العلي (2002): 232).

ثانيا: ترحيب الحكومة بنشاط المنظمـات النسـوية العاملـة فـي الأنشـطة الاقتصادية للحد من مشكلات البطالة والفقر وتوفير الخدمات والاسـتعداد لتقـديم الدعم المالي والأدبي لها. وتدخل تلك الجمعيات في مشاريع مشتركة مع الحكومة أو مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلـس الـوزراء. أو هيئـات تابعـة لوزارات حكومية، كما يقوم المجلس القومي للمرأة أيضا بتمويل أنشـطة لـبعض الجمعيات (عبد السلام (2002): 45). ومن الواضح أن تلك المنظمات إلى جانب أنها تعطي مظهرا تحرريا للنظام فهي أيضا تساعد على تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية للجماهير.

ثالثا: الحذر من ردود فعل التيارات الإسلامية داخـل وخـارج المؤسسـات الرسمية عند اتخاذ خطوات جذرية لصالح النساء، أو حتى عند تعـالي الخطـاب النسوي وخاصة إذا اتسم بدرجة عالية من الاستقلالية. وفي بعض الأحيـان يـتم التراجع إزاء ضغوط الاتجاهات الإسلامية المحافظة عن خطوات كانت قد اتخذت

بالفعل، كما كان الحال بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية وقانون الانتخابات في 1985.

رابعا: تواجه الحكومة بكثير من الشدة المنظمات النسوية الدفاعية وتشملها في الحملات التي يشنها الإعلام الرسمي من حين لآخر خاصة إذا ما ارتفعت أصواتها أو تلونت بالسياسة. ويتم التشكيك فيها والتنديد بها حيث تتلقى التمويل الأجنبي. وتشكل المنظمات النشيطة في مجال تنمية الوعي مصدرا خاصا للقلق بالنسبة للحكومة حيث تتوفر لها فرصة تشكيل منابر مستقلة تهدد انفراد الدولة بالسيادة. وهي تتحرز أيضا من النشاط السياسي للمنظمات حتى ولو كان بالمفهوم السياسي العام بمعني الضغط على مراكز صنع القرار. وفي هذا السياق تم حل إحدى الجمعيات النسوية وهي جمعية تضامن المرأة العربية وكان السبب المباشر الذي أعلنته الحكومة هو المخالفات المالية. ويرجع الباحثون الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى ارتفاع النبرة السياسية في خطاب المنظمة وخاصة مع هجوم الولايات المتحدة على العراق، أو في أن مؤسسة المنظمة وهي نوال السعداوي تتحدى التيارات الإسلامية بنقدها الدائم لهم. ونذكر عرضا أن المنظمات النسوية لم تبد رد فعل قويا إزاء هذه الواقعة.

خامسا: بعد عقد ونصف – على الأقل- من النشاط النسوي، لم يعد ممكنا الآن اعتبار أن المنظمات والناشطات النسويات مفعول بها دائما وفي كل الأحوال. ولا يمكن توقع أن حكومة ما أيا كانت يمكنها في كثير من اليسر أن تلغي النشاط النسوي عن بكرة أبيه. وبناء على ذلك لا يمكننا بقدر كبير من الجزم أن ننفي دور الحركات النسوية كأحد محددات السياسة الحكومية تجاه المرأة، وبالتالي لا يمكن نفي أن هناك قدرا من الإيجابية في علاقتها بالدولة. وقد حققت بعض المنظمات حجما كبيرا من النشاط ودرجة من المؤسسية وقدرا من التواصل مما يحدو بالحكومة إلى أخذ ردة فعل الأصوات النسائية في اعتبارها. وبصرف النظر عن القوة التي تستمد منها المنظمات والناشطات النسويات قدرتها على التأثير، إلا أنه بمقارنة عدد وحجم المنظمات وحجم النشاط وما يتحقق من إنجازات في المجال – وإن كان محدودا- مع الفاعليات المدنية والأهلية الأخرى نلحظ أهمية وتميزا للنشاط النسوي بالنسبة للمجالات الأخرى من النشاط. ويجدر بنا أن نذكر أن الآثار المباشرة وغير المباشرة لنشاط المنظمات والناشطات النسويات موضوع في حد ذاته في حاجة إلى المزيد من البحث المنفصل.

وكنتيجة منطقية لتلك العوامل المتناقضة من حيث اتجاه تأثيرها، تأتي سياسات الحكومة حول موضوعات المرأة شديدة التناقض. والحكومة تحاول ممارسة الضغوط على المنظمات النسوية وضبط نشاطها من خلال القانون المنظم لعملها – القانون 32 لسنة 1964- والذي يعطي للحكومة حق الموافقة على تأسيس الجمعية وحلها والرقابة على نشاطها في جميع مراحله. وقد جاءت التعديلات على ذلك القانون – والتي لم تجاز إلى تاريخ كتابة هذه الورقة – بشكل خاص لتشمل نشاط المنظمات التي أخذت شكل الشركات المدنية في محاولة لتجاوز القيود الخانقة لقانون الجمعيات الأهلية وهي أكثر الأطر استقلالا. وفي ذلك تعبير واضح عن عدم استعداد الحكومة لقبول فاعليات مستقلة.

كما تمارس الدولة هيمنتها من خلال دخول الحكومة بثقلها في جسد الحركة النسوية. ويتضح ذلك في العدد الكبير من المنظمات النسوية التابعة بشكل رسمي أو غير رسمي للحزب الحاكم وللمجلس القومي للمرأة، والتي تتباين درجات وأشكال ارتباطها بالحكومة مثل تلقيها للدعم المباشر أو أن تكون إحدى مؤسساتها من الشخصيات القريبة من الدوائر الرسمية أو عضوا بالحزب الوطني الحاكم. وتعمل المنظمات النسوية القريبة من الحكومة - اعتمادا على ما تتلقاه من دعم مالي أو نفوذ- على منافسة المنظمات الأخرى بل وإزاحتها في بعض الأحيان والاستئثار بالظهور في المنابر الإقليمية والعالمية، بل وأيضا مصادرة حق التعبير عن المرأة المصرية. وتكرس تلك المنظمات الخطاب النسوي الرسمي الذي يمجد الأوضاع التي تتمتع بها المرأة المصرية والذي يستخدم دائما المفردات الدينية للمزايدة على التيارات الإسلامية (عدلي (2001)).

وإزاء تلك الهيمنة تحاول كثير من المنظمات أن تضبط إيقاعها مع الصوت الرسمي حتى تحظى بفرص الظهور والاستمرار. وفي هذا الصدد ، وبرغم الاتجاهات المتباينة التي تحددها المنظمات لنفسها، تذكر إحدى القيادات النسوية أن الخط الفاصل بين النسوية الحكومية والنسوية المعارضة يضمحل في كثير من الأحيان (كرم (2001):16). ويظهر ذلك بوضوح في اهتمام الجماعات النسوية بإضفاء الشرعية على خطابها باستخدام المفردات الإسلامية (أقلها اهتماما بذلك الشركات المدنية وأكثرها اهتماما أمانات المرأة بالأحزاب السياسية) (كرم (2001):281). وهكذا تنتشر مفردات الخطاب الديني في المواقع التي كان

المفترض أن تكون نقط انطلاق لمقاومته. وبهذا تضـعف الدولـة موقعهـا فـي صراعها مع التيارات الإسلامية بنفس قدر إضعافها للمجموعات النسوية.

وفي اتجاه عكسي مع تلك الممارسات فإن محاولة الحكومة إثبـات التزامهـا بحقوق المرأة تتيح المجال لتناول موضوعات كانت تعتبـر مـن الموضـوعات الحساسة فيما سبق مثل موضوعات الحقوق الإنجابية والعنف الموجه ضد المرأة. وتذكر إحدى المنظمات النسوية أن تبني الدولة لتلك القضايا يجعل طرحها أكثـر سهولة وقبولا. وقد لوحظ أن الأجهزة الإحصائية الحكومية تهـتم فـي السـنوات الأخيرة بإصدار الإحصاءات الرسمية مصنفة على أسـاس الجـنس، بمـا يخـدم المنظمات النسوية البحثية في دراسة الموضوعات المرتبطـة بـالمرأة . (مركـز دراسات المرأة الجديدة (1999): 357). وجرت في السنوات الأخيرة تعـديلات على بعض القوانين مثل تيسير إجراءات الطلاق أمام المحاكم أو ما عرف بقانون الخلع. ويتحرك الآن قانون الجنسيات بأمل أن يحظى ابن المصرية المتزوجة مـن أجنبي على جنسية أمه. وجدير بالذكر أن الحكومات المختلفة أخذت موقفا متشددا من تعديل هذا القانون. وكانت هذه النقطة موضعا لتحفظ الحكومة على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها *

(8) المؤثرات الخارجية والحركات النسوية الجديدة.

يذكر المحللون أن التغيرات الحاسمة في البناء الاجتماعي في مصر عموما لم تكن ثمرة لتطور تلقائي نابع من قلب النظام الاجتماعي القائم، بل كانت رد فعـل لمؤثرات خارجية أو قرارات سياسية داخلية فوقية (زايد (1981): 228). وعلـى الرغم من أن ذلك ينطبق على تطور قضايا وأوضاع المرأة في مصر كما ينطبـق على قضايا أخرى، إلا أن قضايا المرأة انفردت بلفت الانتباه إلـى تلـك القضـية

* ويلاحظ أن هذا التعديل لا يتعلق بالتراث الإسلامي ولا بالاتجاهات الإسـلامية التـي تتعلل بها الحكومات في كل مرة يطالب فيها بتغيير القوانين المرتبطـة بوضـع المـرأة. وعلى هذا يمكن إرجاع التحفظ إما إلى اتجاهات ومبررات أمنية، وإما إلـى اتجاهـات ذكورية صريحة هذه المرة ، حيث على المرأة أن تتحمل وزر قرارها بـالزواج مـن أجنبي (وهو مسلم بالضرورة) . وهو الأمر الذي يذكر بأعراف الـزواج الـداخلي لـدى القبائل البدائية.

بصورة خاصة. وتفضح المسألة النسوية التناقض في الخطابات المختلفة بشأن العلاقة مع الخارج. فالخطاب الرسمي مثلا رغم أنه يتضمن عبارات مثل أن العولمة علاقات تسم المجتمع الحديث ولا يمكن الفكاك منها وأن العالم قد أصبح مثل القرية الصغيرة.. إلخ، وهي عبارات يمكن الاعتماد عليها في تبرير ضرورة التعامل مع مؤسسات معينة مثل منظمة التجارة الدولية أو غيرها، وانتهاج أكثر سياسات التحرير الاقتصادي تطرفا، إلا أن اتصال المنظمات النسوية بغيرها من المنظمات النسوية في الخارج يصبح مبررا لاتهامها والتشكيك في مدى إخلاصها لقضايا المجتمع الذي تنتمي له. وبصرف النظر عن الجدل الذي يثار بحمية حول دور المؤثرات الخارجية في مسار الحركات النسوية الجديدة، فإننا سوف نحاول هنا وبصورة أولية تحديد أهم المجالات التي تفعل فيها المؤثرات الخارجية. مع الإشارة إلى أن الخارج ليس كتلة واحدة متجانسة، كما أن ذلك ينطبق أيضا على الداخل.

(أ) مجالات تأثير العوامل الخارجية المباشرة

أولا : كان للعوامل الخارجية دور كبير في حفز النشاط النسوي وتأسيس المنظمات النسوية ونموها الذي قد يصل لأن يكون نموا مفرطا. وكما أسلفنا فقد أثر تصاعد الخطاب النسوي الدولي، وتواتر النشاط النسوي الدولي، الذي كان له منافذه إلى سياسات الدولة. وقاومت التيارات الإسلامية السياسية هذا النفوذ وهذه السياسات. وقد شكلت كل هذه العوامل محفزات للنشاط النسوي. وقد أدى ذلك إلى تضخم حجم النشاط النسوي وعدد المنظمات (وخاصة ذات الحجم الصغير) في صورة لا تعبر عن تواجد حقيقي للأفكار النسوية في المجتمع. وفي الوقت ذاته أثرت تلك العوامل في نشر بذور من الأفكار قد تتعهدها العناصر التي تؤمن بضرورة النضال النسوي وتتفهم بعمق إشكاليات خوضه في المجتمع المصري وطبيعة التحالفات التي ينبغي لنخبة الحركة النسوية أن تحددها حتى تحقق جدوى لها في المجتمع.

ثانيا: وبالنسبة لمجال الرؤى والمرجعيات، فقد شكلت مواثيق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة المرجعية لكثير من المنظمات النسوية الحديثة وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1981)، وكانت مصر أول دولة عربية تصدق عليها مع بعض التحفظات.

وتتأثر المنظمات النسوية بالخطاب العالمي حول المرأة والقضايا التـي يطرحهـا بصورة واضحة. ومن الملحوظ أن الموضوعات التي تطرح من خلال المؤتمرات الدولية تستأثر بالاهتمام خلال فترة زمنية قصيرة، كما يلاحظ أيضا خفوت الاهتمام بموضوعات معينة إذا ما قل ترددها في الخطاب العالمي. وهكذا تتبدل اهتمامـات النسويات مما يفوت عليهن فرصة المراكمة في قضية من القضايا وإحداث تـأثير واضح فيها.

ثالثا: الاحتكاك المباشر بالمنظمات النسوية الدولية والأجنبية: وقـد تـم هـذا الاحتكاك من خلال المؤتمرات الدولية والعمل المشترك . وكان لهـذا الاحتكـاك مردوده الإيجابي حيث بعث الحيوية في المنظمات النسائية وأعطاها مزيدا من الثقة بالنفس وبالطرح، ولفت انتباهها إلى عدة قضايا تخص النوع الاجتماعي لم تكـن على وعي بها. كما جذبت المؤتمرات الدولية عناصر شابة إلى النشاط، مما أمـد الحركة بأجيال جديدة وحقن الدماء فيها. ولكن هناك أهمية قصوى للانتباه إلى مـا قد يؤدي إليه هذا الاحتكاك من مخاطر الانبهار بالمنظمات الدولية والأجنبية وقوتها وما يمكنها أن تحققه من مكاسب، حيث تعمل في شروط وفي ظل علاقات غيـر متوفرة في مجتمعنا. وقد يغري هذا الانبهار المنظمات النسوية في مصر بحيـث تعتمد على العلاقة مع هذه المنظمات لإحداث إنجازات سريعة وهـو مـا يشـكل خطورة على الحركة النسوية حيث إن هناك فرقا بين تضامن الأنداد وبين علاقـة تلقي المساندة غير المتكافئة.

رابعا : تلقي التمويل من المنظمات الدولية والأجنبية: وهو المجال الذي أثـار ويثير العواصف من حول المنظمات النسوية. وقد أفاد هذا التمويل بـالقطع فـي وجود كثير من المنظمات النسوية الهامة التي لم تكن لتوجد لولاه، ولكنه أيضا أدى إلى نمو مصطنع لبعض المنظمات التي يتوقف نشاطها مع توقف التمويـل (عبـد السلام (2002):11). كما تدخل التمويل في تحديد الأولويات لـبعض المنظمـات حيث تتجه إلى مجال النشاط الذي يتوافر له التمويل، وتبدل مجال عملها من مجال إلى آخر وفقا لتبدل أولويات الممول. وإن كان التمويل الأجنبي يحقق قـدرا مـن الاستقلال للمنظمات عن الحكومة إلا أنه إلى جانب أنـه يقلـل اسـتقلاليتها إزاء الممول، فإن ذلك استقلال وهمي في الوقت ذاته. حيث لن تتنازل الحكومـة عـن شرط خضوع التمويل للجهة الإدارية التي تملك التصريح بقبول التمويل أو رفضه وبالطبع يكون التصريح أو الرفض وفقا للرضا عن نشاط المنظمة وتوجهاتها مـن

عدمه. وتجد المنظمات نفسها مضطرة إلى إعمال رقابة ذاتية على نفسها رغبة في استمرارها ومواصلة نشاطها. ولا يخفي أن هذه الآليات للرقابة قد تكـون أكثـر تكبيلا وإجهاضا لإمكانات وطاقات الإبداع والتطوير من الآليـات المباشـرة فـي الرقابة.

وأخيرا فقد دفع التمويل الأجنبي بعناصر إلى قيادة المنظمات النسوية ليسـت بالضرورة هي الأكثر إيمانا بقضايا النساء ولا الأكثر تمتعا بالصفات القياديـة، أو الأكثر قبولا من باقي الأعضاء، ولكنها باختصار العناصر التي تمتلـك العلاقـات والمهارات الفنية اللازمة للنفاذ إلى المنظمات المانحة والتعامل معها. وينعكس هذا الوضع على مناخ للعمل الذي تسوده روح تبادل المنافع والأعمال التجارية وتحكم عناصر تمثل مراكز للنفوذ مما يؤدي إلى التحلق. وأخيرا فإن هذا التمويـل ومـا يؤدي إليه من التحاق بدوائر غربية يؤدي إلى استلهام النمط الغربي في الحياة وفي السلوكيات، أو التعلق بنمط حياة الشرائح العليا من المجتمع (التي تسـتلهم الـنمط الغربي ذاته) وهو الشئ الذي يوسع المسافة بـين الناشـطات وبـاقي الشـرائح الاجتماعية ويضعهن في تناقض مع تعاطفهن مع مشاكل النساء المهمشات.

(ب) مجالات تأثير العوامل الخارجية غير المباشرة

كان للعديد من العوامل الخارجية آثارها المختلفة على المجتمع والدولـة فـي مصر وهو المحيط الذي نشأت الحركات النسوية في ظله ومارست نشاطها فيـه، كما يتضح من سرد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافيـة الـذي قدمناه في بداية هذه الورقة. فإذا كانت الدولة تتبنى النموذج الاقتصادي الموصى به من قبل المنظمات المالية الدولية في علاقات وثيقة تقـوم علـى تلقـي الـدعم والمساندة، والذي يربط الأداء الاقتصادي المحلي بالكامل مع السوق العالمية، وكذا النموذج الليبرالي الغربي في الحكم، فلا بد أن ينطبـع المجتمـع برمتـه بطـابع الارتباط التابع للخارج وخاصة بالغرب المهيمن على مستوى العالم.

أولا: تأثر الأوضاع المعيشية للجمهور المستهدف : وقد لمسنا – في الجـزء الأول من الورقة- الشكل الذي انعكست به السياسـات الاقتصـادية الاجتماعيـة الجديدة -المعبرة عن أوضح أشكال العلاقة بالغرب- على أوضـاع النسـاء فـي مصر. وحيث إن المرأة هي موضوع ومجـال نشـاط المنظمـات والناشـطات النسويات، فإنها تمثل أول مجالات تأثر الحركات النسائية بـالمؤثرات الخارجيـة

بصورة غير مباشرة. وقد انعكس تدهور الأوضاع المعيشية لفئـات واسـعة مـن النساء على المنظمات النسوية في صورتين، الأولى هي تعاطف المنظمات النسوية مع مشكلات النساء الفقيرات، أما الصورة الأخرى فقد تمثلـت فـي انصـراف جمهور النساء عن النشاط بسبب الاستنزاف في ضرورات الحياة اليومية، وهو ما سوف يمثل دائما عائقا أمام توسع النشاط النسوي وتوطيد مرتكزاته في مجتمعه ما لم تنتقل المنظمات خطوة أخرى أبعد من التعاطف وتقتـرب فـي دعايتهـا مـن المشكلات الحياتية التي تعاني منها النساء وتتلمس الطريقة المحددة التي يعانين بها من الاضطهاد. ومن ثم ترفع المطالب المرتبطة بهن. وعلى سبيل المثال على رغم الكم الكبير من الدراسات حول نساء القطاع غير الرسمي لم تصـعد المنظمـات النسوية مطالبة الدولة بالتعديلات التشريعية التي تعالج حرمان مئات الآلاف مـن النساء العاملات من أي حماية قانونية، حيث يدبرن أمـرهن إزاء قهـر بلطجيـة الأسواق و بعض الموظفين الفاسدين أو عسـف أصـحاب العمـل ضـمن آليـة استضعاف النساء الفقيرات.

ثانيا: التأثير على موقع النساء في العلاقات الاجتماعية: كان لتسييد وتعميـق المنطق السلعي في المعاملات والعلاقات الاجتماعية أثره الواضح علـى تكثيـف الاستلاب الواقع على النساء وخاصة في علاقتهن بالرجال وفي مختلف الشـرائح الاجتماعية. فقد تعمقت واتسعت النظرة إلى النساء على أنهن سلع أكثر ما يجـدر التركيز عليه فيها هو الجسد. ويتضح ذلك سواء في مفهوم الزواج الـذي أصـبح سائدا وهو أقرب إلى الصفقة منه إلى العلاقة الإنسانية، أو التعامل معهـا داخـل الأسرة وفي كثير من مجالات العمل. على رغم كافة التغيرات القانونية أو الدعاية الرسمية وغير الرسمية بشأن تحسين أوضاع النساء.

أما ما قد يؤدي إليه رواج النموذج الثقافي الغربي من انتشار لبعض القـيم الليبرالية ومظاهر التحرر، فإنه قد يؤدي في الوقت ذاته إلى نتيجة عكسـية فيمـا يتعلق بوضع النساء في المجتمع. فحيث هو نموذج لآخر خارجي وهـذا الخـارج يمارس بوجه عام هيمنة قسرية على المجتمع، فضلا عن ما يروج له داخليا هـي نخبة لا تتمتع بتعاطف كبير، بل تنظر إليها فئات اجتماعية واسعة على أنها السبب فيما تعانيه من حرمان، فإن الاتجاهات تقترب من الاختباء في الأصول كنوع من الحمـــــاية ضد الغزو أكثر من اقترابها من تمثـل النمـوذج المتـأثر بـه (الجابري (1984):55). وقد يفسر هذا ما نلاحظه من تنـاقض فـي السـلوكيات

والعلاقات الاجتماعية في مصر وخاصة بين الرجل والمرأة. وبهذا المنطق تكـون الشرائح الاجتماعية التي تحقق مكاسب بالعلاقات مع الغرب أكثـر تقـبلا لهـذا النموذج واستفادة منه، بينما تكون المقاومة من نصيب الشرائح المتضررة وذلـك بالبحث عن ملاذ في التمسك بالطقوس والعادات والقـيم التقليديـة. وهكـذا تقـع المنظمات النسوية في تناقض عسير حيث إنه كلمـا توثـق ارتباطهـا العضـوي بمؤسسات وخطاب خارجي (تعتبره بعضها مرجعا لها)، كلما بعدت المسافة بينهـا وبين الجمهور الذي تستهدفه وفقدت الفرصة في تثبيت دعائمها ومرتكزاتهـا فـي مجتمعها.

ثالثا: ممارسة الخارج لضغوط على الدولة: خبرت المنظمات النسوية مثلهـا في ذلك مثل باقي المنظمات غير الحكومية، أنها تحصل على المكاسـب وتكـون أكثر قدرة على تحقيق الإنجازات في المواقف التي تتعرض لها الدولـة لضـغوط خارجية. وإزاء التضييق في هامش الحركة المتاح أمامها، فإنها تلجأ إلى السـبيل الأيسر في الاستقواء بحلفاء من هذا الخارج ذاته. والمنظمات في هـذه الحالـة لا تتجاوز هيمنة الدولة كما قد يبدو ولكنها تضعف من موقعها إزاءها، حيث تعتمـد مقومات وجودها على التغيرات التي قد تطرأ على تحالفـات الدولـة الخارجيـة وموازين القوى التي تحكمها في اللحظات المختلفة

استنتاجات:

مما سبق يتضح أن مأزق الحركة النسائية في مصر لا ينفصل عـن مـأزق البناء الاجتماعي بما ينطوي عليه من علاقات للقوى الاجتماعية والسياسية، والتي انعكس عليها مسار التطور الاجتماعي في مجتمع طرفي، حيث تشكلت علاقـات الأبوية المستحدثة المهيمنة في سياق نمط من الحداثة الطرفية. فقد تحـدد مسـار التحديث من خلال الاحتكاك بالحداثة الأوربية أثناء المرحلة الاستعمارية إما فرضا من الخارج أو باستلهام النموذج الجاهز، دون أن يكون هذا المسار نتيجة لتطورات وتراكمات داخلية أصلية. وأفرز هذا المسار نمطا خاصا للعلاقات الاجتماعيـة لا ينتمي إلى المجتمع الأبوي التقليدي بقدر ما هو لا ينتمي إلى المجتمعات الحداثيـة على النمط الأوربي الغربي. وقد انعكس هذا المسار بنيويا علـى طبيعـة القـوى والمؤسسات والممارسات السياسية والاجتماعية والعلاقات فيما بينها، كما انعكـس على المنظومة الثقافية والقيمية. واستمر الخارج يمثل الدور الأقوى والأكثر فاعلية

في إحداث تطورات جذرية بالمجتمع حتى في أقصـى لحظـات الاتجـاه نحـو الاستقلالية ومع تسيد أكثر الاتجاهات وطنية (هشام شرابي).

ويتضح هذا النمط من العلاقات الأبوية في التراتبية العمودية بـين السـلطة السياسية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية من جهة، وبين النخب الاجتماعية وفئات الجماهير المختلفة من جهة أخرى. وتعمل هذه العلاقات الأبوية على حصر حركة القوى السياسية والفئات الاجتماعية في الحدود والمسار المعينين من أعلى. هذا إلى جانب إفراغ أشكال تعبيرها عن نفسها من أي مضمون تغييري، حيث يتم التغيير من أعلى. وينطبق الأمر على الأحزاب مثلما ينطبـق علـى النقابـات أو المنظمات غير الحكومية. ويؤدي ضيق هامش الحركة من ناحية، فضلا عن طبيعة النخب من ناحية أخري إلى عرقلة نفاذها إلى الفئات التي تسـعى لتمثيلهـا، ممـا يزيدها ارتباطا بالعلاقات الأبوية ويحبط سعيها إلى تغييرها أو التمرد عليها. وفي هذا السياق تتكرر الهبات العفوية التي قد تمثل لحظة انفلات عن النظام الاجتماعي الأبوي وعلاقاته الضاغطة. وهي بحكم طبيعتها عشوائية ومؤقتـة ومفتقـرة لأي مستوى أو شكل من التنظيم، وبالتالي محرومة من فرصة إحداث تراكم.

ويمكن لذلك أن يفسر الأزمة في علاقة النخب (ومن بينها النخبـة النسـائية) بالجماهير. كما يمكن أن يفسر مدى إحكام علاقات الزبونية التي لا تتـرك سـبيلا أمام هذه النخب في سعيها إلى إحداث التغيرات التي ترغبها إلا من خلال علاقات سلبية مع السلطة ووفق ما تتيحه الأخيرة من شروط للعب، أو بالضغط عليها مـن خلال حلفاء خارجيين. وهو ما يشير إلى انحصار التفكير في التغيير الفوقي، وفي السلطة السياسية، كما يضيق فرصة التأسيس لمفهـوم مختلـف بشـأن السـلطة الاجتماعية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع المدني من خـلال دفاعـه عـن مصالح فئات اجتماعية مختلفة من خلال التفاعل وتبادل التأثير مع سـائر القـوى الاجتماعية (سمير أمين (131)). وهو الأمر الذي يخول للحركة النسـوية قـدر الاستقلالية الكافي لترسيخ الركائز التي تنبني عليها فاعليتها وتأثيرها القـوى فـي المجتمع وفي أوضاع النساء.

وتتضح سمات الحداثة الطرفية في تطور وضع النساء في المجتمع تاريخيـا، حيث تستهدف التغييرات المجال العام، بينما يبقى المجال الخـاص عصـيا علـى التغيير، أو تظل التغيرات فيه شكلية وغير نافذة. ويمكن تفسير ذلك بـأن المجـال الخاص ألصق بالقيم والمعايير المتوارثة من المنظومة التقليدية والتي لم يتم القطع

التام معها في أي لحظة، بينما المجال العام ألصق بالحاجات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتغيرات الحداثية الطارئة. وهكذا فإن التغيير في أوضاع النساء مرهونا بحاجات تطور النظام الاجتماعي التي قد تتبدل في المراحـل المختلفـة. وإذا مـا أضفنا إلى ذلك تضييق المجال – أمام حركة القوى المدافعة عن إحداث التغيير في الأوضاع (الحركة النسائية)، يكون من اليسير تفسير هشاشة التغييرات وتعرضـها لأن تكون موضعا للمساومة بين السلطات المتحكمة.

وهذا ما يفسر أيضا الازدواجية في القيم والثقافة المرتبطة بالنساء وتراوحهـا إلى الأمام ثم إلى الخلف. وقد لا نندهش وفقا لذلك من أن المطالب النسائية التـي رفعتها الحركة النسائية في مطلع القرن العشرين (مثل تقييد تعدد الزوجات وحـق الـرجـل المطـلق في الطلاق، والمطالبة بتشريعات ضد العنف الأسري) لم تعد الحركة النسائية اليوم قادرة على التصريح بالمطالبة بها.

ويأتي في هذا السياق أيضا، أن خروج المرأة للعمل الذي طالمـا نـادت بـه الحركة النسائية في مطلع القرن وتحول في الستينيات إلـى اسـتقلال اقتصـادي للمرأة، بات الآن يشكل استنزافا مريرا تعاني منه شرائح متسعة من النساء. ويمكن تفسير ذلك بأن عمل النساء وقد أصبح واقعا لن يمكن التراجع عنه، خاصة فـي ظل الحاجة الاقتصادية للأسرة لما يسفر عنه من دخل. ولكن ما تم التراجع عنـه هو المشروعية الاجتماعية لهذا العمل، حيث لم يؤد خروج المرأة للعمل (التغيـر في المجال العام) إلى تغير في دورها في الأسرة (تغيـر فـي مجـال خـاص)، فأصبحت مستهلكة في ازدواجية الأدوار. تدفعها الحاجة الاقتصادية للعمـل فـي الخارج، وتدفعها القيم الاجتماعية في التفاني في العمل داخل المنزل حيـث إنـه الاعتذار العملي - والشرط اللازم - لانخراطها في العمل. وفي النهايـة، تـؤدي المنظومة الثقافية المحافظة المهيمنة -على الرجال والنساء في الوقت نفسه- ، إلى جانب هذا الاستنزاف في العمل خارج وداخل المنزل إلى تعويق انخـراط نسـاء الطبقات الشعبية في الحركة النسائية وانصرافهن عنها. مما يضع النخب النسـوية في مأزق لابد من التصدي له بقدر كبير من الجدية.

وأخيرا، تبقى مهمة جوهرية أمام الحركة النسائية تتمثل في التأسيس لخطـاب نسوى (بما يتضمنه ذلك من تحديد للاستراتيجيات) ينطلق من فهم خاص بها للبنى والعلاقات والأوضاع المحلية، كما يستهدف التأثير في الكتل العريضة من جماهير النساء. وإذا كان انحصار المطالب النسوية في نخب ضيقة (ولا نقول النخبويـة)

وهو واقع معيش، وقد اتسمت به تاريخيا كثير من الحركات النسوية المؤثرة (بما فيه الحركة النسوية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين)، إلا أن أزمة هذه النخبة مع الجماهير ونخبوية توجهاتها (في ظل أزمة مماثلة للقوى الاجتماعية، وكذلك السياسية الأخرى) تحرمها من فرص الاستقلالية من خلال الارتكاز إلى واقعها والفاعلية والتأثير النافذ.

وتأسيس هذا الخطاب- وإن كان يمكن أن يستهدف كعملية في حد ذاته– إلا أنه ليس مهمة تنجز في مدى قصير بإعمال الفكر والاختيار الانتقائي لمجموعة من الرموز أو المفردات أو الشعارات أو المطالب. وإنما هو عملية طويلة تتميز بمراكمة الجهد النظري والعملي، وطول النفس، وإعمال آليات ديمقراطية حقيقية، وقبول الحوار المفتوح العميق والانخراط فيه، والانفتاح على مختلف أنماط التفكير والثقافات. ويؤمن هذا الجدل الخلاق والمقترن بالنشاط الدؤوب المتسع بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فرصة للتمايز والفرز بين الاتجاهات النسوية المختلفة وفي ذات الوقت الالتقاء بين كثير من الحلفاء وتوسيع نطاق الوعي بالقضية النسوية. وفي النهاية، لن يتأتى للحركة النسوية أن يكون لها ثمارها الواضحة في المجتمع دون أن يكون لها دور في رسم حدود وشروط اللعبة التي تعمل من خلالها، وليس الاقتصار على الإسراع بملء ما يترك من فراغ عن عمد أو دون عمد.

المراجع:

- إبراهيم ، سعد الدين (1995)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الـوطن العربي" ، في أماني قنديل ، عملية التحول الـديمقراطي فـي مصـر (1980-1993)، القاهرة، دار ابن خلدون. الباز (2001)

- الباز، شهيدة (1996)، الحركة النسائية في مصر، في المرأة العربية في مواجهة العصر. بحوث ونقاشات الندوات الفكرية التي نظمتها نور، القاهرة، نور – دار المـرأة العربية.

- الباز، شهيدة (2001) أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على تشكل الجماعات النسائية في مصر، في نور الضحى الشطي وانيكارابو، تنظيم النساء. الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، دار المدى، بيروت.

- الجابري، محمد عابد (1984)، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكـر العربـي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟ في المستقبل العربي، السنة 7، العـدد 69.

- العلي، نادية صادق (2001)، النسوية والمناظرات المعاصرة في مصر، في نور الضحى الشطي وانيكارابو، تنظيم النساء. الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية فـي الشرق الأوسط، دار المدى، بيروت.

- خليل ، عزة (2001)، النساء في العمل الأهلي الإسلامي، القاهرة، مركز البحوث العربية.

- زايد، أحمد (1981)، البناء السياسي في الريف المصـري. تحليـل لجماعـات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة، الكتاب الحادي والأربعـون، سلسـلة علـم الاجتمـاع المعاصر.

- عبد السلام ، سهام وأخريات(2002)، الجمعيات الأهلية الصـغيرة العاملـة فـي مجال المرأة في مصر، القاهرة، نور . مركز دراسات المرأة العربيـة، دراسـة غيـر منشورة.

- عبد المجيد ، يسري (1999)،الحركات الاجتماعية في مصر، في ورشـة عمـل الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث العربيـة، 21-25 مايو 1999.

- عدلي، هويدا(2001)، قراءة في إشكاليات الخطاب الثقافي والسياسي المصـري تجاه المرأة، ندوة ثقافة وسائل الإعلام العربي وتشكيل الهوية، القاهرة، مركـز البحـوث العربية. سبتمبر 2001.

- كرم، عزة (2001)، نساء ضد نساء. النساء والحركـات الإسـلامية والدولـة، القاهرة، كتاب سطور.

- مجموعة باحثات (1995)، الحركة النسائية العربية. مداخلات وأبحاث من أربع بلدان، القاهرة، مركز دراسات المرأة ا لجديدة.

- مركز دراسات المرأة الجديدة (1999)، مصر. المرأة في المنظمات الأهلية، فـي إملي نفاع، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي.

- محمد ، محمد طه (1979)، المرأة المصرية بين الماضي والحاضـر، القـاهرة، مطبعة دار التأليف.

سمير أمين ص 131

هشام شرابي

هدى شعراوي.

الباب السابع:
النخب الثقافية والعلمية

الفصل الواحد والعشرون

المدرسيون: مصير نخبة

*عمر لرجان**

تندرج هذه الدراسة ضمن منظور سوسيولوجية النخب الثقافية. أما عن آفاقها البحثية، فترتبط بمسألة تكوين و تطور هيكلة الحقل الثقافي الجزائري الحديث. من أهداف هذه الدراسة التنبيه إلى مكون أساسي من مكونات هذا الحقل الفكري ويتعلق الأمر بـ **المدرسيين** (les médersiens) كفصيل داخل الأنتليجانسيا الجزائرية. الفرضية التي تقف عليها هذه الدراسة تقضي أنه لا يمكن فهم هذا الحقل الثقافي وما فيه من مواقف و أدوار و مكانات و صراعات و رهانات مستمرة (بما في ذلك الأشكال التي يتمظهر بها كل الفاعلين)، دون تشخيص أدق لمكانة **المدرسيين** ضمن هذا الحقل. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الرهانات الهامة داخل هذا الحقل، و بشكل أوسع تلك المرتبطة بالمسألة الثقافية في الجزائر، لا يمكن أن تفهم -حسب هذه الفرضية دائما- إذا لم نحاول معرفة ما مثله، بالفعل أو بالقوة، هذا النوع من المثقفين.

ستتمحور محاولتنا هذه حول النقاط الأساسية التالية:

1- بعض الاعتبارات حول سوسيولوجيا المثقفين في الجزائر حيث سنبين أثر بعض البراديغمات على طرق التناول للموضوع موضحين الكيفية التي شكلت بها هذه البراديغمات النظرية و المنهجية عائقا في فهم وتلمس التعقيد الهيكلي لهذا الفضاء الثقافي.

2- التعريف بنظام **المدارس** وما مثله **المدرسيون** عدديا و كذا الأدوار والمهام التي قام بها هؤلاء أو بالأحرى برمجوا للقيام بها من خلال تكوينهم

***جامعة الجزائر / مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية.**

ومسارهم التعليمي؛ كما سنشير في الأخير إلى المصير الذي آل إليه **المدرسيون** بعد الاستقلال تحديدا.

3- سنحاول إظهار كيف أن وجود **المدرسيين** داخل الحقل الثقافي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، لفهم استراتيجيات فاعلين رئيسين آخرين داخل هذا الحقل، خاصة الفصيل المعرب من الأنتلجانسيا ومنهم "**العلمائيين**"[1](les oulémistes)، قبل الاستقلال وبعده. سنحاول ضمن هذا الإطار دائما، تحديد بعض أسباب تهميش هذه الفئة **المدرسية** من الأنتلجانسيا الجزائرية.

4- مسألة موقف **المدرسيين** من المعرفة للتأكيد أن نمط **المثقف المدرسي** هذا، عكس ما قد يتبادر للذهن لأول وهلة، ليس نوعا آيلا للانقراض و كأنه من مخلفات الماضي الكلونيالي. أخيرا سنحاول الكشف عن الغموض الناجم عن إغفال **النموذج المدرسي** في تناول المسألة الثقافية في الجزائر اليوم.

قطبان وكفى ! أو براديغم التعارض

سوسيولوجية المثقفين في الجزائر لازالت في بداياتها الأولى إذا استثنينا الدراسة الكلاسيكية والمتميزة التي قدّمها علي مراد[2] حول الحركة الإصلاحية، المنشورة في سنة 1967. إذ كان لابد من انتظار العقد الأخير لكي نشهد صدور بعض الدراسات في هذا المجال من قبل بعض السوسيولوجيين. منذ خمس عشرة سنة ظهرت محاولتان للوصول إلى بعض الاستنتاجات، الأولى من قبل عبد القادر جغلول تحت عنوان:

" تشكل المثقفين الجزائريين العصريين"، أما الثانية فكانت لعلي الكنز: "معطيات لتحليل الأنتلجانسيا في الجزائر". ظهرت[3] الدراستان على شكل مقالات مطولة أثارت انتباه المهتمين بدراسة الحقل الثقافي، رغم أنهما لم تنجوا من بعض العيوب الناتجة عن نقص المعطيات والدراسات الميدانية والمنوغرافية، والسير التي كان يمكن أن تدعم وتؤسس للأفكار والنتائج المتوصل إليها. فلم تخل هاتان المقالتان من بعض التعميمات السريعة[4]. كما أنهما كانتا حسب ما يبدو تحت تأثير ضمني لنزعة استراتيجية تهدف إلى توفير شرعية إيديولوجية لفصيل من الأنتلجانسيا تميز بحضور قوي خلال فترة الثمانينيات. لهذا السبب بالذات لم تنجحا في فتح هذا المجال أمام البحث. لكن و رغم كل شيء فقد شكلتا معلما مشجعا على طريق البحث أمام الباحثين في العلوم الاجتماعية المهتمين بهذا المجال.

مع أعمال فاني كولونا، مصطفى حداب وعيسى قادري يمكن الكلام حقا عن سوسيولوجيا للمثقفين رغم الاختلاف الموجود بين الثلاثة. فقد انطلقوا كلهم من آفاق سوسيولوجيا التربية، ليتطوروا تحت تأثير مباشر أو غير مباشر لأعمال بيار بورديو نحو الأخذ بعين الاعتبار مسألة **المثقفين** حتى لا نقول **النخب**. كل باحث من الثلاثة تطرق للموضوع بطريقته الخاصة، فقد ظلت علوم التربية أكثر حضورا لدى عيسى قادري، بينما أضافت فاني كولونا بعدا أنثروبولوجيا جديدا لدراساتها. هؤلاء السوسيولوجيون كغيرهم قد استفادوا من بحوث أخرى جرت في حقول قريبة كالتاريخ على وجه الخصوص التي قام بها مؤرخون مثل محمد حربي، غي بيرفيلي، محمد الكورصو، عمر كارليي الذين وجهوا بحوثهم نحو مجموعات أو تيارات سياسية أو/و إيديولوجية، موفرين بذلك مادة ثرية قابلة للاستغلال السوسيولوجي. لابد من التنبيه هنا إلى أن هذه البحوث التي اهتمت بـ**الفاعلين**

الاجتماعيين منذ بداية الثمانينيات، قد جاءت بعد مرحلة طويلة انصب الاهتمام فيها بال**هياكل**، و خضع لهيمنة واضحة للرؤيتين التكنوقراطية و الشعبوية للمجتمع.

من خلال كل هذه الأعمال ومنذ محاولات جغلول و الكنـز، إلى غاية قادري[5] و حداب –باستثناء جزئي لأعمال كولونا (سنبين ذلك فيما بعد) يمكن أن نستخلص سمة بارزة مشتركة: الفكرة في أن الفضاء الثقافي الجزائري الحديث، الذي تكوّن ابتداء من عشرينيات القرن الماضي، تميزه أساسا ثنائية هيكلته المتجسدة في وجود قطبين رئيسين له . يتمثل القطب الأول في الفصيل من الأنتلجانسيا الذي تكون داخل المنظومة التعليمية الفرنسية، بينما يتمثل القطب الثاني في الفصيل الآخر الذي زاول دراسته في الزوايا ليلتحق بالزيتونة في تونس أو القرويين بفاس. فهناك إذا نمطان من المثقفين: الأول مفرنس، حديث، علماني أما الثاني فهو معرب، تقليدي وديني. هذان النمطان و هما الأكثر حضورا على الأقل إلى غاية فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، يتجسدان أحسن تجسيد الأول في **المعلّمين** (les instituteurs) خريجي دار المعلّمين ببوزريعة و الثاني في العلمائيين البادسيين.

الصراع و الرهانات التي عرفها تشكيل وتطور الساحة الثقافية الجزائرية، بل، وحتى الساحتين الأيدلوجية والسياسية الأوسع، تبدو حسب وجهة النظر هذه الدراسات من نتائج هذه الثنائية والصراع الذي يفرق بين هذين النمطين من المثقفين، خاصة وأن هذا الانقسام الملاحظ يمس مجمل النخبة الجزائرية في مختلف مواقع نشاطها.

لم يتم التطرق إلى أنواع أخرى من المثقفين إلا في بعض الحالات النادرة وبمناسبة دراسة أحد الفصيلين المذكورين من المثقفين. فلا نملك أي دراسة وافية حتى الآن عن **المدرسيين** مثلا أو نخب الزوايا التقليدية، في حين نجد دراسة علي مراد المذكورة حول **العلمائيين**، و دراسة ف.كلونا المشار إليها حول **المعلّمين**، نفس الشيء بالنسبة **للممرنين** والمثقفين المعربين الذين خصّص لهم م.حداب دراستين. دون أن ننسى بحث غي برفيلي حول الطلبة المفرنسين الدارسين بالجامعات الفرنسية[6] . حول موضوع **المدرسيين** بالذات يمكن أن نعثر على بعض الإشارات المهمة ضمن دراسة ف.كلونا[7] عند تطرقها لمعلّمي مدرسة بوزريعة. لكن الأهم من ذلك ما قام به ع. قادري وحداب على وجه الخصوص. فعند تطرقه لموضوع تدريس القانون والحقوق في الدراسة الأولى، كان الحديث عن المدرسيين

ونوعية الدراسة الممنوحة لطلبة **المدارس** فرصة لا مفر منها للكلام عنهم، جراء المكانة الخاصة للدراسات الفقهية داخل هذا النظام التعليمي والمناصب التـي يـتم توجيه **المدرسيين** بعد تخرجهم إليها ضمن نظام العدالة الخاص بالمسلمين. خلاصة رأي قادري عند تطرقه **للمدرسيين** وتكوينهم هو التقليل من شـأنهم وخصوصـية دورهم. مما جعله لا يتردد في ضمهم لفئة المثقفين المفرنسين الأوسع[8].

بصيغة مختلفة ورغم تأكيده على الطابع المميز **للمدرسيين**، م. حداب الـذي كان موضوع بحثه حول الأنتلجانسيا المعربة **والعلمائيين** تحديدا منها، يـرى هـو الآخر أنه لابد من ضم **المدرسيين** إلى فئة المثقفين المفرنسين الأوسع[9]. هذا الموقع التابع الممنوح من قبل الباحثين **للمدرسيين**، ألا يتولد من جدلية الموقف المتخذ في الدراستين حول ازدواجية القطبين المكونين للأنتلجانسيا الجزائرية والذي يهدف في الحالتين إلى الإلحاح على الطابع التعارضي لعلاقة القطبين الرئيسـيين المكـونين للأنتلجانسيا الجزائرية ؟ إنه سؤال مهم يجدر بنا العودة إليه.

إعادة التمركز الذي تقوم به فاني كولونا في المرحلة الأخيرة من بحوثها التي تجسدت في كتابها: " آيات العصمة" انطلقت فيه من "المحلي" الثقافي وليس مـن المركز/السياسة لتهتم بالعلاقة بين العلماء و **الطُلبة** [10] في منطقة ريفية بالأوراس. هذه الرؤية التي سمحت للباحثة بتلافي التأثير الضاغط للثنائية معرب/مفـرنس. فقد بينت أن الرهان في النـزاع بين الإسلام الإصلاحي والإسلام التقليدي للزوايا، و بغض النظر عن الجانب السياسي للمسألة، له علاقة بمصير تقاليد ثقافية ودينية قديمة تميز المناطق الداخلية للبلاد بل كل المغرب منذ عدة قرون بعيدة.

في الحالتين المذكورتين عند كل من حداب و كلونا، نجـد أن سوسـيولوجيا بعض الفئات المثقفة لم تحصل خارج الاعتبارات المرتبطة بالمجال الثقافي الكلي. مما سمح للباحثين باقتراح فرضيات محفزة جدا حول المجال الثقـافي الـوطني، خاصة وأن فرضياتهما قد ذهبت في اتجاهات مختلفة. بالنسبة لكلونا فإن انتصـار **العلمائيين** على **الطُلبة** هو انتصار إسلام إصلاحي، مـديني وسياسـي (مـرتبط بمركزية السلطة) على إسلام تقليدي، ريفي و صوفي. هذا الانتصار الذي محا من الحقل الثقافي الجزائري- بالقضاء على الزوايا كمراكـز للتواصـل المعرفـي- موروث قرون من العمل الذي سمح للمجتمع الجزائري ببلـورة علاقـة متميـزة بالديني و الثقافي[11].

خلاصة أخرى مختلفة تتجه نحوها دراسة م.حداب، الذي يرى أن لا قطيعة بين **العلمائيين والطُلبة** من حيث الذهنيات و النسق الفكري العام. **فالعلمائيون،** وتحت واجهة حديثة، استمروا في ارتباطهم القوي بالمخيال الذهني المغربي التقليدي الذي ينتمي له **الطُلبة** أنفسهم. هذا بالضبط ما يسمح لحداب بالقول إنه وتحت رماد هزيمة مزعومة **للطُلبة** أمام الإصلاح والتحوّل الاجتماعي، فإن نفس التراث القديم و المخيال الذهني المغاربي قد استمر في الوجود و التحكم في التصورات والسلوكيات لفئات واسعة من المثقفين المستمرين في الواقع بالنسبة لتكوينهم وذاتيتهم ضمن حدود هذا الفضاء الثقافي.

قوة التعارض

من الصعب عدم الاعتراف بأن الحقل الثقافي الجزائري قد تميز فعلا منذ نشأته خلال فترة ما بين الحربين بالتعارض بين قطبين، بين فصيلين رئيسيين من الأنتلجانسيا. فمسألة اللغة، ثقافة التكوين وخاصة مسألة مؤسسات التنشئة الاجتماعية الثقافية والهيكلة الذهنية لكل فصيل، تشكل كلها ومن دون أدنى شك علامة مميزة. فليس من الغريب والحال على ما عليه، أن يحاول عبد القادر جغلول في المقالة المذكورة أعلاه، التخفيف من حدة التعارض بين قطبي الحقل الثقافي من خلال إضفاء نوع من الجدلية على هذا التعارض، بالتركيز على العوامل المشتركة بين نمطي المثقفين كالمنحدرات البرجوازية الحضرية للطرفين، وتمسكهم بالإسلام، على الأقل فيما يتعلق بالعبادات. مثل كذلك الاستعمال اليومي للغتين من قبل أغلبية الأعضاء المكونين للفئتين من المثقفين. نفس الشيء بالنسبة للعلاقة المتماثلة إزاء الدولة الاستعمارية (المطالبة بإصلاحات للنظام يكونون فيها هم محاورين مقبولين وشرعيين، وسطاء بين الدولة الاستعمارية والشعب الجزائري الذي يُنظر إليه كشعب جاهل، ضعيف وخامل). هذه المحاولة من قبل جغلول رغم تركيزها المحق على العوامل المتشابهة المسكوت عنها، لم تلغ تماما مقولة التعارض التي يتم التعامل بها أساسا عند الحديث عن العلاقات بين الفئتين. لهذا السبب تم النظر إلى هذه المبادرة باعتبارها محاولة يغلب عليها الطابع الإرادوي بمعنى أنها نظرة حاولت بطريقة مفتعلة التركيز على العوامل المشتركة قصد تدعيم فكرة التجانس الأساسي للأنتلجانسيا الوطنية. هذه الإرادوية[12] التي تطبع تحليل جغلول كان الهدف منها حسب ما يبدو تعويض و تجاوز وهمي

للإخفاق التاريخي-المثير للأسف- في ممارسة و فكر هذه الأنتلجانسيا التي فشلت في تحوّلها إلى "مثقف جماعي" وطني موحد.

رغم كل هذا يبدو لنا إنه لابد من أخذ مسافة نقدية ضرورية إزاء هذه الصورة الشائعة والمقبولة في غالبية الأحيان عن التعارض غير القابل للحل بين القطبين من المثقفين. يمكن أن نتساءل هنا، ألسنا أمام نوع من التحويل أو عملية استيراد لمقولات سياسية داخل الميدان العلمي؟ بدقة أكثر، ألسنا أمام تناول يحاول التفكير في سيرورات و واقع تاريخي اعتمادا بالأساس على المقولات المستعملة أصلا من قبل **الفاعلين** أنفسهم من أجل حاجيات المعارك التي يخوضونها، مهما كانت درجة الاقتناع والقبول بهذه المقولات؟ فنفس الجذرية نجدها في تحديد المفاهيم لدى الباحثين مثلما هو الحال لدى الفاعلين في خطاباتهم[13] . نفس الصور النقية و النماذج المثالية لتكريس الفاعلين وممارستهم. ألا يقوم الباحث في هذه الحالة وهو المندمج بالضرورة في نفس الحقل المدروس بنوع من الإعجاب بموضوع بحثه يجعله ينخرط داخل القيم المهيكلة لهذا الحقل ؟

كل شيء يتم هنا مثلما تمت الأمور في دراسة الحقل السياسي عندما كان يتبنى الباحثون و المتخصصون طويلا مقولات الخطاب السياسي الذي لخص العلاقات بين الحركة الوطنية والدولة الاستعمارية في مواجهة بين قوتين متجانستين، من جهة الشعب الجزائري الموحد، والاستعمار من جهة أخرى. هنا كذلك لا يمكن إنكار صحة هذه النظرة لكنها تبقى عاجزة عن فهم وتحليل السيرورات التاريخية الفعلية و تطورها اللاحق، وتتبع ما حصل فعلا كنتيجة لهذا المسار التاريخي. لقد تمكنت بعض الدراسات التاريخية في السنوات الأخيرة من كسر سيطرة مثل هذه المقولات الإيديولوجية التي تحولت إلى أساطير، للولوج إلى الواقع بكل تشعباته و تعقيداته و إلى الفاعلين بكل تنوع إلهاماتهم وممارستهم. لاشك أن هؤلاء المؤرخين قد وجدوا مساعدة، من خلال تحرّر القول و الكلمة لدى بعض الفاعلين التاريخيين الهامين و أيضا في التطورات الإيديولوجية والسياسية، التي أصبحت تمنح أهمية أكبر للتعددية في علاقة الجزائريين بتاريخهم البعيد والقريب. وهو نفس التطور الذي عاشه الجزائري في علاقاته بالوضع الحالي في البلاد وعلى مختلف الأصعدة. أليس من المطلوب الآن القيام بنفس التحول في الرؤية المنهجية و النظرية عندما يتعلق الأمر بالمجال الثقافي؟ ألم يعد من الضروري إعادة إدماج، ضمن تحاليلنا، لاعتبار الفاعلين، كل الفاعلين الحاضرين

داخل الحقل الثقافي لفهم أدق لاستراتيجيات، الرهانـات والنزاعـات والتجليـات المتولدة عنها ؟ على كل حال و فيما يخص موضوعنا فإن تطور الأحداث الأخيرة يوّجهنا نحو هذا الاتجاه.

المدرسي: نمط لمثقف لابد من إعادة الاعتبار إليه

بالفعل وخلال السنوات الأخيرة كان باستطاعة الملاحظ أن يسجل ثلاث وقائع ذات دلالة.

1- نشر مقال مطول في يومية وطنية[14] في سنة 1996 خصص كليا لعرض تاريخ **المدارس** والحديث عن التكوين الممنوح داخلها لمدة أكثر من قرن. المقـال الممضي من قبل أحد قدماء **المدرسيين** و"إطار سامي سابق في الدولـة" يختتمـه صاحبه بهذا الاعتراف:" *بعد حوالي ثلاثين سنة من غلق هذه المؤسسـات، توجـد الآن، و أكثر من أي وقت مضى، روح **مدرسية**، حرارة **مدرسية**، أخوة **مدرسية***

".

2- في نفس الفترة تقريبا، تطرق مصطفى لشرف[15] ضمن مذكراته المنشورة بإسهاب **لمدرسة** الجزائر العاصمة المعروفة ب"الثعالبية" التي كان أحد تلامـذتها في الثلاثينيات من القرن الماضي. إرادة الكاتب كانت واضـحة: محاولـة إعـادة الاعتبار لهذه المؤسسة المتميزة التي عرفتها الحقبة الاستعمارية في أعين القـراء، نفس الشيء بالنسبة **للمدرسيين** خاصة القضاة منهم.

3- لابد من التنبيه هنا كذلك وفي نفس السجل إلى أن آخر رئيسي حكـومتين في الجزائر هما من خريجي التكوين المدرسي: فـالأول مـن خريجـي النظـام المدرسي[16]، في حين تخرج الثاني من نظام الثانويات الفرنكو-مسيلمان [franco-musulman] التي عوضت المدارس ابتداء من الخمسينيات.

يمكننا أن نضيف هنا كذلك الاهتمام الجديد والمتزايد الـذي توليـه وسـائل الإعلام لبعض وجوه **المدرسيين** بمناسبة ذكرى وفاتهم والاحتفال بها، مثل محمـد بن شنب -الذي كان أستاذا مرموقا **بمدرستي** الجزائـر و قسـنطينة - والحـاج صدوق[17] الذي بادر بتحويل **المدارس** إلى ثانويات Franco-musulman فرنكو –مسيلمان.

يمكننا أخيرا أن نسجل الانطباعات الإيجابية التي تقوم بها وسـائل الإعـلام الوطني لبعض المثقفين ورجال السياسة من **المدرسيين** الذين برزوا على الواجهة، كالديبلوماسي لخضر الإبراهيمي والمحامى محمد فرحات ...إلخ.

هذه الوقائع من بين أخرى التي تؤكد أن الفترة التي بقيت الوجوه **المدرسـية** فيها طي النسيان قد ولت. وأن عملية إعادة الاعتبار **للمدرسي** قد انطلقـت. كمـا يمكننا التفكير منطقيا أن هذه الوقائع المذكورة لا يمكن أن تكون مجـرد صـدفة. فحدوثها يمكن أن يعبر عن نوع من التطور في الرأي العام، أو بالأحرى لدى جزء من الأنتلجانسيا على الأقل فيما يتعلق بمسألتين حساستين: مسألة العلاقـة باللغـة ومسألة العلاقة بالدين. علما أن هاتين المسألتين قد استقطبتا اهتمام الجدل الثقافي و الفكري الوطني منذ الاستقلال وفرضتا نفسهما عليه. فقد لـوحظ فـي السـنوات الأخيرة نوع من الابتعاد عن التشنجات و الأحكام المسـبقة التـي كانـت تطبـع المناقشات والمواقف كلما تعلق الأمر بهاتين المسألتين. مما سمح بـالتطرق لهمـا بأشكال أقل تقديسا و أكثر مرونة.[18]

قد لوحظ ومنذ الاستقلال تنفيذ نوع من التهميش والإبعاد **للمدرسيين**. فكاتـب المقال المذكور أعلاه وهو يتكلم عن "*روح **مدرسية***" لازالت موقدة ثلاثين سنة بعد، لا يمكنه في حقيقة الأمر الكلام عن "*فئة **مدرسية***" لم تعد موجودة ولا الكلام عـن "*عصبية **مدرسية***" لم تكن موجودة في يوم مـا. عبـد الله مـازوني فـي كتابـه المعروف[19] ومنذ نهاية الستينيات، عايش عمليا مغامرات **مدرسي** سابق تحول إلى أستاذ مبرز في اللغة العربية، معبرا عن ارتيابه و تشاؤمه نتيجـة الإبعـاد الـذي تعرض له جراء الشكل الذي بدا يأخذه بناء الحقل الثقافي الجزائري.

كيف يمكن تفسير المصير الذي آل إليه **المدرسيون** كجزء مـن الأنتلجانسـيا والإقصاء الذي عانوه ؟ للقيام بذلك لابد من التذكير بـ**المـدارس** و **المدرسـيين**، للوصول في الأخير إلى القيام بنوع من المسح للحقل الثقافي الجزائري والمكانـة التي احتلها **المدرسيون** ضمنه.

المدرسي: وظيفة الوساطة

لأخذ فكرة إحصائية عما تمثله مجموعات المثقفين في الجزائـر المسـتعمرة يكفي التذكير أنه قبيل سنة 1954 لم يكن إلا 13.7% من الجزائـريين يحسـنون القراءة و الكتابة، 55% منهم بالفرنسية و 25 % بالعربية و 20% مزدوجي اللغة

أي يحسنون القراءة والكتابة باللغتين. فكما يلاحظ ذلك غي برفيلي[20] " فإن ثلاثة أرباع الجزائريين المتعلمين كانوا من ذوي الثقافة الفرنسية كليا أو جزئيا". بالطبع لا يمكن عد كل هؤلاء ضمن خانة المثقفين كما يفهم في الوقت الحالي من هذا المفهوم، أي أفرادا مؤهلين يسمح لهم تكوينهم وسيطرتهم على معارف معينة باحتلال مواقع تأثير في ومجالات اجتماعية مختلفة اعتمادا على هذا التأهيل بالذات. فقد توجه الكثير من أفراد هذه العينة الإحصائية إلى القيام بمهام ومهن لا علاقة لها بالمواقع الثقافية. ومهما يكن من أمر فهذه المعطيات تؤكد لا محالة الحجم الكمي الضعيف للأنتلجانسيا لكن هذه الندرة نفسها تفسر الأهمية والدور الكبير الذي أدته ناهيك عن الصدى الذي وجدته في فترات زمنية معينة.

ضمن نسبة 20 % من مزدوجي اللغة والثقافة نجد **المدرسيين،** أي الأفراد الذين تم تكوينهم با**لمدارس** التي أنشأتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في 1850 و تطورت إلى غاية 1951 تاريخ تحويلها إلى نظام الثانويات الفرنكو–مسيلمان Franco-musulman.

في الأصل كان الهدف من هذه **المدارس** المزدوجة (التعليم كان بالفرنسية والعربية) مد الإدارة الاستعمارية بالأعوان والمؤطرين الذين تحتاج إليهم في علاقاتها بالأهالي من سكان الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالمترجمين ورجال الدين (مفتي، إمام) وقضاة العدالة الإسلامية (عون، عادل، أوكيل، أغا، قاضي) والمدرّسين باللغة العربية[21]. فالقصد كان توفير أعوان فعالين يقومون بوظيفة الوصل بين الإدارة الاستعمارية والسكان من الأهالي، في مقدورهم القيام بوظيفة الوساطة بين الثقافة الفرنسية و ثقافة الجزائريين العربية-الإسلامية.

البرنامج التعليمي المعتمد يعكس هذه الغاية إذ تقرر تدريس مواد القانون والأدب العربي، الفقه وعلم الكلام في المرحلة الأولى (1863/1850) ثم أعيد النظر في محتوى البرنامج (1863): النحو والأدب، القانون والفقه، علم الكلام، اللغة الفرنسية، الحساب و الهندسة. بعد مدة قصيرة تم تبديل علم الكلام بمادة القانون الإسلامي، ومادتي الجغرافيا و التاريخ[22]. في حين كان الفقه واللغة العربية من المواد المستحوذة على أكبر حصة ضمن البرامج التعليمية. إدخال مواد اللغة والحضارة الفرنسية والقانون وبعض مبادئ التاريخ والجغرافيا، الحساب والهندسة، كانت بنّية مد **المدرسي** بأدوات معرفية تسمح له بالقيام بوظائفه على أحسن وجه ليس فيما يتعلق بتسيير مجتمع الأهالي المسلمين في الكثير من مجالات الحياة ذات

العلاقة بالعدالة والأحوال الشخصية (زواج، إرث وكل مـا يتعلـق بالعبـادات) فحسب، بل حتى فيما يتعلق بوظيفة الوصل بين الإدارة الاسـتعمارية و الأهـالي، ناهيك عن اندماج **المدرسي** داخل فضاء الثقافة الغربية.

عدد **المدرسيين** لم يكن كبيرا حتى وإن عرف زيادة معتبرة بعد العشـرينيات من القرن الماضي. فلم يشكلوا تقريبا إلا عشر المسجلين بالثانويات من الجزائريين لغاية الخمسينيات.

على العموم، أغلبية **المدرسيين** كانوا من أصول اجتماعية متواضعة ريفية أو من أبناء المدن الداخلية الصغيرة؛ أقلية منهم فقط كانوا من أبناء العائلات الحضرية القديمة. نجد أن الكثير من هؤلاء الطلبة قد التحقوا **بالمدارس** الرسـمية و بـدافع إرث عائلي في بعض الأحيان، للقيام بوظائف تتصل بالقضاء أو الشؤون الدينيـة، خاصة في فترة ما قبل العشرينيات. فبعد تدهور واختفـاء المؤسسـات التعليميـة التقليدية الجزائرية لم يعد في الواقع أمام هذه الفئة بديل غير الالتحاق **بالمـدارس** الرسمية. بالإضافة إلى صعوبة الحصول علـى منصـب عمـل داخـل الإدارة الاستعمارية بالنسبة للبعض من الذين استمروا في تفضيل المسار التعليمي التقليدي الذي يمر عبر "الزيتونة" أو "القرويين" بالمغرب. نجد في المقابل أن البعض مـن الحاصلين على شهادة المدارس (يتم الحصول عليها بعد أربع سنوات من الدراسة في إحدى المدارس بالجزائر العاصمة، قسنطينة أو تلمسان) قد تمكنوا من الوصول إلى الجامعة الفرنسية بعد النجاح في مسابقة الدخول والمرور في بعض الأحيـان عن طريق "معهد اللغات الشرقية" بباريس، كما فعل أحمد بومنجل أو كما حـاول القيام به مالك بن نبي[23] دون نجاح.

بعد 1945، وبعد فتح فرع للدراسات العليا **للمدارس** يؤهل للحصـول علـى شهادة عليا (الفرع الذي تحوّل فيما بعد إلى "معهد الدراسات الإسلامية العليا" التابع لكلية الآداب بجامعة الجزائر)، أصبح من الأسهل الالتحاق بـالتعليم العـالي. إن **المدرسيين** وبفعل أصولهم الاجتماعية المتواضعة والريفية كانوا يقيمـون تقييمـا إيجابيا كبيرا لإمكانية الاستفادة من النظام الداخلي والحصول على منحة أثناء فترة الدراسة داخل المدارس. الأهم من ذلك يبقى الحصول على منصب عمـل داخـل التوظيف العمومي، كتجسيد لترقية اجتماعية أكيـدة فـي حالـة ظـروف كـان الجزائريون فيها يبحثون عن لقمة العيش لا غير.

في نهاية الأمر لم ينتج النظام **المدرسي** إلا بعض الآلاف من **المدرسيين** خلال حوالي قرن من الوجود. الأغلبية الساحقة منهم انضموا إلى سلك القضاء الإسلامي في حين توجه قسم آخر إلى تعليم العربية أو القيام بمهام دينية وثقافية مختلفة (إمام، مفتي). هذا العدد المتواضع من المدرسيين لا يعكس في حقيقة الأمر الإشعاع وقوة التأثير التي مارسها المدرسيون جراء مواقعهم المهنية و ازدواجية تعبيرهم اللغوي الفرنسي والعربي، دون نسيان قوة تأثير تحكمهم في الفقه الإسلامي و إشعاع مكانتهم الدينية. كل هذا في مجتمع يشكو من الجهل والهشاشة الاقتصادية. يمكننا والحال على ما هو عليه التساؤل: لماذا لم يكن لهذه الفئة من الأنتلجانسيا[24] الجزائرية ذاك التأثير الواضح على الأحداث السياسية والثقافية للبلاد؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من تحديد المكانة المحتلة من قبل **المدرسيين** داخل الحقل الثقافي.

المدرسي: مثقف الحصيلة...أو المثقف الما بين بين ؟

إلى غاية الثلاثينيات من القرن الماضي، مثّل **المدرسيون** مع **المعلّمين** (خريجي دار المعلمين) الوجهين الأساسيين للمثقف الجزائري[25]. ففي الحين الذي اعتاد الرأي العام الجزائري النظر إلى "العالم" و شيخ الزاوية بوصفه ذلك الذي ظل يقاوم مقاومة لم تكن السياسية بقدر ما كانت الدينية والثقافية، متمترسا وراء ضرورة الدفاع عن استمرارية التقاليد، كان **المدرسي** يظهر له في صورة شخص استطاع أن يتكيف مع العصر، أي مع وضعية الهيمنة الاستعمارية، دون أن يمنعه ذلك من الارتباط بهويته عبر ثقافته العربية والإسلامية. لنستمع إلى ما يقوله شاهد عن تلك الفترة عندما كان تلميذا بمدينته الصغيرة بالهضاب العليا الغربية، وقبل اتخاذ قراره للالتحاق بنظام **المدارس** أو بمدرسة تكوين المعلّمين : " *بين **المعلّم** و **المدرّس**[26] ليس هناك أدنى تردد: ففي الوقت الذي كان فيه الأول إنسانا عاديا جدا و من دون ذوق في لباسه، كان الثاني كله أناقة وتميزا، معرفته باللغة العربية والفقه جعلته أكثر إشعاعا وبروزا في المجتمع، عكس الآخر الذي كان يعيش حياة رثة، من أجل مهنته فقط، يمّر دون أن يلاحظه أحد[27]* ".

هذا الوضع تغير بعد ظهور وتطور الحركة الإصلاحية. فقد كانت عشر سنوات كافية (1940/1930) لكي يغير العلماء الباديسيين الحقل الثقافي الجزائري تغييرا عميقا. و عكس كل التوقعات، فإن العمل التحريضي لجمعية العلماء لم يوجه

ضد الفصيل المفرنس من الأنتلجانسيا الذي قد يبدو الأكثر معارضة لها (والممثـل في تلك الفترة من قبل عباس فرحات و بن جلول) . فحتى وإن حصـلت بعـض المجادلات الكلامية بين الطرفين (ولا سيما تلك المجادلة الشهيرة التي حصلت بين عباس فرحات وعبد الحميد بن باديس سنة 1936) فقد انتهت الأمور بنـوع مـن التسوية في الميدان جعلت الفريقين يتحالفان أكثر من مرة على المستوى السياسي.

لا يمكن بالطبع أن نفسر هذا الاتفاق إلا بذلك التشابه الموجود فـي الأصـول الاجتماعية بين قيادات الطرفين التي يغلب عليها الطابع المـديني والبرجـوازي. الأهم من هذا التفسير هو ذلك الاعتقاد الموجود لدى قيادة الجمعية بـأن المثقفـين المفرنسين لا يكوّنون الحاجز الرئيسي أمام نشاطاتها لأنهم ليسوا منافسين حقيقيين لها داخل الميدان الذي قررت العمل فيه.

فعلا، لقد قرر **العلمائيون** تركيز نشاطاتهم وهجماتهم ضـد ممثلـي إسـلام الزوايا المتهمين بتحريف الدّين الإسلامي بتركيزهم على الأوليـاء والمـرابطين، واستغلال الفقر الروحي والثقافي لجماهير الأرياف. ما نعرفه أقل هو أن الخصـم الثاني للعلماء كان **المدرسيين** لأن البدايات الأولى لنشاط العلماء كانت ذات طـابع "نقابي" أو مهني. فقد كان العلماء ينوون نزع حق التوظيف في مناصـب رسـمية (الشؤون الدينية ونسبيا القضاء) لصالح خريجي الزيتونة والأزهـر والقـرويين. المناصب التي كانت حتى ذلك الوقت حكرا على **المدرسيين**. تكوين جمعية العلماء على شاكلة جمعية **المعلّمين** و جمعية **المدرسيين**[28] كانت توحي بالأهداف والنوايا التي خلقت من أجلها جمعية العلماء على الأقل في بداياتها. من هذا المنظار فـإن الطلبة القدماء **للمدارس**، موظفي الإسلام الرسمي (شؤون دينية وقضاء) يمثلـون حاجزا لابد من تخطيه بالنسبة للجمعية[29].

الأهم من ذلك فإن عمل الجمعية كان يحمل أهـدافا ذات دلالات اسـتراتيجية تمثلت في الاستحواذ على مكانة مهيمنة داخل الحقل الثقافي والديني، حتى تستطيع احتكار شرعية تسيير الشؤون المتصلة بالدين واللغة العربية معا. **الباديسيون** الذين قدّموا أنفسهم للرأي العام الأهلي كجيل تكيّف مع العصر و كأنه حامـل لمشـروع تجديد للإسلام و إصلاح للعادات والدين. نجاح مشروع مثل هذا لابد أن يمر عبر إبعاد **المدرسيين** الذين كانوا هم كذلك يقدمون أنفسهم كنموذج للتفتح و التكيف وحل ممكن للتحديات التي كان يواجهها المسلمون[30].

نقطة ضعف **المدرسيين** في المواجهة التي فتحت مع **العلمائيين** كانت بالطبع في وضعيتهم كموظفين رسميين لدى الإدارة الاستعمارية، مما جعل الناس حساسين يؤيدون حجج الإصلاحيين التي كانت تتهمهم (أي **المدرسيين**) بكـونهم أداة فـي خدمة سيطرة الدولة الكافرة على الإسلام. في الحقيقة لم يعمل الإصلاحيون على التحول إلى مشروع بديل للإسلام الرسمي ونظام التعليمي **المدرسي** إلا بعد فشلهم في الحصول على موافقة الإدارة الاستعمارية من أجل اعتراف رسمي بهم. وهـو ما يفسر الظهور و التطور السريع "للمدارس الحرة" التي كونوها تحت إشـرافهم. كما يفسر كذلك لجوءهم إلى المساجد الموجودة تحت سيطرة الإسلام الطرقي للقيام بنشاطاتهم الدعوية و إلقاء خطبهم، أو بناء مساجد جديدة من قبل الأهالي بتحفيـز منهم، جراء المراقبة الصارمة التي كانت الإدارة الفرنسية تفرضها على المساجد. في نفس الوقت، استمرت قيادات هذا التنظيم في ممارسة الضـغط علـى الإدارة الاستعمارية للسماح لها بإلقاء خطبها والقيام بنشاطاتها بالمساجد الكبرى للحواضر (تلمسان، الجزائر، ندرومة...إلخ).

هذا، و هناك نقطة ضعف أخرى لدى **المدرسيين** في تنافسهم مع **العلمـائيين** يجدر بنا التذكير بها. فا**لمدرسيين** بفضل نوعية تكوينهم ورغم استيعابهم النسبي لبعض قيم وأنماط العمل الفكري الحديث لم يتعرضوا لعمليـة غـرس للأنمـاط الثقافية الفرنكو-أوروبية كما حصل ذلك مع تلاميذ دارالمعلّمـين بفعـل أسـباب مرتبطة بأصولهم الاجتماعية ونمط حياتهم أثناء دراستهم، نمط اختلف عما كـان عليه وضع طلبة دار المعلّمين الذين كانوا معزولين داخـل نـوع مـن "الربـاط اللائكي"[31] سهل عملية المثاقفة المكثفة التي تعرضوا لها مما جعلهم عرضة لنـوع من " التحوير" الثقافي والذهني. عكس طلبة دارالمعلّمين، ظـل المدرسـيون إذن أقرب إلى حياة الأوساط الشعبية التي كانت تتواجـد بهـا **المـدارس**. و نتيجـة لارتباطاتهم المهنية فقد استمروا بذلك في علاقة وطيدة مع الحياة اليومية للأهـالي بكل تنوعها واختلافاتها[32]. نتيجة لذلك، لم يتميز **المدرسيون** بالتجانس الإيديولوجي والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها لدى خريجي دار المعلمـين. فعلـى المسـتوى السياسي على سبيل المثال كان **المعلّمون** أقرب وأكثر انخراطا كمناضـلين فـي الأحزاب والتيارات الجمهورية اللائكية (ولا سيما التيار الممثل من قبل "فيدرالية المنتخبين" ثم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وجزئيا الحزب الشـيوعي)، عكس **المدرسيين** الذين كانوا عموما أقل مشاركة سياسية وأكثـر انتشـارا علـى

مختلف التيارات والعائلات السياسـية لألـوان الطيـف الإيـديولوجي/السياسـي الجزائري. على سبيل المثال فقط يمكن أن نذكر أمثلة ذات دلالة تعكس أكثر مـن غيرها جو ما بين الحربين وفترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحديدا. فقـد كان أحمد بومنجل منخرطا في "الاتحاد الديموقراطي" في حين انضم لمين العمودي إلى "العلماء" في الوقت الذي فضّل فيه مصطفى لشرف[33]، "نجم شمال إفريقيا" ثـم "حزب الشعب" في ما بعد. و قد تأكدت خاصية اللا تجانس السياسي والإيديولوجي هذه التي استمرت إلى غاية بداية حرب التحرير. قد يفسر عدم التجانس هذا السبب الذي ربما جعل **المدرسيون** كمجموعة غير قادرين على اتخاذ مواقف جـادة فـي مواجهة **العلمائيين**، مواقف لم يكن يريدها أصلا الكثير منهم. غيـاب الدراسـات المنوغرافية لا يسمح لنا بالطبع أن نؤكد أن التوليفة الأكثر شيوعا هـي انخـراط **المدرسيين** في كل من "الاتحاد الديموقراطي" و "جمعية العلماء" في نفس الوقـت، توليفة تنزع نحو "إصلاحية لبرالية" على المستوى السياسي و إصلاح **علمائي** على المستوى الديني، الأخلاقي والثقافي. هذه التوليفة التي لم تكن حلا فرديـا علـى مستوى الأشخاص، فقد تلاقى التياران أكثر من مرة على المستوى السياسي بعـد 1945 خاصة، وقبل ذلك ابتداء من 1936 في الكثير مـن المبـادرات الكبـرى والمواقف المشتركة.

في هذا السياق يمكن أن نشير إلى حالة م.ب. الذي أصله من إحدى المدن في الجهة الغربية للبلاد: بعد دراسات في **مدرسة** تلمسان ومعهد الدراسات الإسـلامية العليا بالعاصمة، وبعد الفشل في القيام بدراسات قانونية، اشتغل بعض السـنوات **كمدّرس**. التحق بالاتحاد الديموقراطي كمناضل نشط دون أن يمنعـه ذلـك مـن الانضمام إلى جمعية العلماء. يشارك بعد إعلان الثورة كمناضل ضـمن صـفوف جبهة التحرير، ويدخل المحتشدات بسبب مشاركته في الثورة لكنه يـرفض عنـد الاستقلال الانضمام إلى حزب جبهة التحرير كحزب أحادي في السلطة: "أنا روح حرّة"، مفضلا الوفاء لارتباطاته السياسية والإيديولوجية القديمة، لفتـرة مـا قبـل الاستقلال[34].

يمكننا أخيرا أن نضيف حجة في تفسير مواقف **المدرسيين:** إنها تكمـن فـي ضعف الجرأة و الأصالة الفكرية إزاء **العلمائيين**. هم الذين كانوا ينظـرون إلـى أنفسهم كمثقفي الحصيلة يتمتعون برصيد قوي لدى مواطنيهم المسلمين بسبب هـذه الخاصية بالذات. يقترحون أنفسهم كنموذج يقتدي به في مجتمع عليه أن يستمر في

الوفاء لذاته في نفس الوقت الذي عليه أن يقوم بهضم مساهمة ثقافة جديـدة أكثـر فعالية وفي وضع يتسم على وجه الخصوص بكونه وضع سـيطرة اسـتعمارية. **المدرسيون** لم يتمكنوا من تحقيق هذا الطموح. انخراطهم أو على الأقل تقربهم من التيار الجمهوري والمتغرب و اللائكـي "للاتحـاد الـديموقراطي" ومـن التيـار الإصلاحي **للعلمائين** في نفس الوقت، أكد أنهم لا يحملون مشروع حل متميز، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الثقافي،و قد كان لهذا العجز الأخير أثر خطير على مصيرهم.

لم يكن **المدرسيون** في نهاية الأمر إلاّ رجال البين بين. السبب في الواقع قـد يرجع إلى قلّة التأسيس الثقافي المحصل عليه داخل **المدارس**. فالهدف من التكوين في الأصل لم يكن إنتاج "مثقفين كبار" في وسعهم التفكير والتموقع إزاء القضـايا المركزية الكبرى للمجتمع وحلها بوسائل فكرية متحصل عليها لهذا الغرض، بقدر ما كان الهدف أكثر تواضعا: إنتاج مثقفين متوسطي التكوين والآفـاق، إطـارات متوسطة هدفها الأساسي القيام بنوع من الوسـاطة بـين الإدارة الاسـتعمارية و الأهالي[35]. القليل من **المدرسيين** فقط تمكن بالفعل من تجاوز التكـوين **المدرسـي** والوصول إلى منابع المعرفة الغربية داخل الجامعات وبالتالي الوصول إلى مستوى الحصيلة الفكرية المطلوبة (كما كان حـال مصـطفى لشـرف و عبـد المجيـد مزيان ..إلخ). على العكس وبالنسبة للأغلبية فإذا كان التكـوين الممنـوح داخـل **المدارس** قد أمدّهم فعلا بإمكانية التخلص من سيطرة العـالم الفكـري والـذهني التقليدي مما ولد لديهم نوعا من النقدية أو البعد على الأقل إزاء التـراث الثقـافي والديني، فإنه في نهاية الأمر لم يجعلهم يتخلصون من مواقع و وظائف اسـتمرت تحت سيطرة قريبة للمجتمع التقليدي (البعض منهم كان منتميا حتى لبعض الطرق والزوايا) بمعنى آخر رعايا مسيطر عليهم لم يتمكنوا من إنجاز مهام تحديث الفكر التي حصلوا على بعض شروطها وليس كل شروطها.

تهميش التقاليد المدرسية

يبدو أن عمل **العلمائيين** هذا بغية الحصول على مواقع هيمنة ثقافية ودينيـة، والذي لاقى نجاحا هو الذي يفسر التهميش ومن ثمة المحو الذي تعرض له المثقف **المدرسي** كنمط متميز. في ظرف تميز بفرض الرزنامة السياسية لوتيرتها السريعة بدءا من صعود الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير والتي كان من نتائجهـا إبعـاد الأنتلجانسيا الجزائرية بكل مكوناتها إلى المواقع الخلفية. تاركة المجال إلى جيـل

جديد من المناضلين النشطاء والمحاربين فيما بعد في القيادة والسيطرة على المجال السياسي والإيديولوجي، في الوقت الذي أُجل فيه النقاش السياسي وحل النزاعـات بين المثقفين إلى ما بعد الاستقلال[36].

ما قد يفسر اختفاء **المدرسيين** بعد الاستقلال عن الساحة لن يكـون بـالطبع مرتبطا بمواقف سلبية يكون **المدرسيون** قد اتخذوها إزاء ثورة التحرير- و هـذا مقياس أساسي في تقييم الرجال والعائلات السياسية وحتـى المهنيـة لمـا بعـد الاستقلال– (حتى وإن **مدرسيا** قد تمكن من احتلال منصب وزير التربية لأقل من سنة مباشرة بعد الاستقلال[37])، بالعكس تماما، فا**لمدرسيون** قدموا أكثر من اسم من بينهم للافتخار بما قدموه للوطن: العقيد لطفي (اسمه الحقيقي بودغان بن علي) قائد الولاية الخامسة، الرائد لونيسي من الولاية الرابعة، مصطفى فروخي إطار سام من قيادات جبهة التحرير، مصطفى لشرف و غيرهم مثل المجموعة المتكونـة مـن عشرة طلبة من **مدرسة** تلمسان الذين التحقوا بالجبال بعد حصولهم علـى شـهادة البكالوريا مباشرة و لم يعد منهم إلا واحد. كما أن الكثير من أبنـاء **المدرسـيين** وبناتهم[38] كانوا من الأبطال الحقيقيين لحرب التحرير، حتى وإن اختاروا مسـارا تعليميا مختلفا (مفرنسا على العموم) لم يمنعهم من الحفاظ على تلك الروح الوطنية العالية.

لابد من البحث عن عملية التهميش التي تعرض لها **المدرسـيون** قبل حـرب التحرير ذاتها (1954) في خضم الجدلية السياسية التي انطلقت بعد 1962 داخـل ميزان القوى الذي ميز العلاقات بين مجمل القوى المكونة للأنتلجانسيا الجزائرية. المحللون المهتمون بالموضوع بينوا كيف أن نوعا من تقسيم العمل و الفضـاءات الاجتماعية قد انطلق عمليا تحت تأثير السـلطة السياسـية: للمفرنسـين تسـيير القطاعات الإدارية التقنية والاقتصـادية؛ بينمـا تركـت للمعـربين القطاعـات الإيديولوجية والثقافية (وزارات التربية، الثقافة والشؤون الدينية). تقسيم العمل هذا سمح لورثة جمعية العلماء بتدعيم سيطرتهم علـى المجـالات الثقافيـة والدينيـة والوصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومـن خـلال التـأثير الـذي تمكنـت أطروحتهم من القيام به على الحركة الوطنية ككل لنوع مـن احتكـار الشـرعية الثقافية والدينية. الفصيل الطُرقي التقليدي للأنتلجانسيا الذي تم الفصل في قضـيته بعد اندلاع حرب التحرير مباشرة جراء خسارته لم يتمكن من العودة إلى السـطح مرة ثانية إلا بعد ثلاثة عقود من الاستقلال[39]. في الوقت الذي دفع فيـه الفصـيل

المدرسي ثمن سيطرة إيديولوجيا النقاوة المعادية للاستعمار التي تشكك وتنظر بحذر كبير لكل من كانت له علاقة بالوضع والإدارة الاستعمارية، كل من يشبه الازدواج والبين بين، الذي قد يقترب من "القوة الثالثة" بين الاستعمار والوطنية. لقد كان وقتا للجذرية التصنيفية التي لا تأبه بالتفاصيل عند التحليل والحكم .

في وقت التراجع هذا فتحت أمام **المدرسيين** أبواب الكثير من المناصب والترقية الاجتماعية جراء التحولات التي عرفها نظام التسيير في الجزائر بعد الاستقلال، لم يكونوا يحلمون بجزء منها فقط خلال العهد الاستعماري. هكذا فقد فتحت أبواب التعليم والقضاء أمام الكثير من **المدرسيين**، خاصة بعد دمج النظامين القانونيين الفرنسي والإسلامي اللذين كانا في السابق مختلفين. عدد كبير من **المدرسيين** تم توظيفهم داخل جهاز القضاء ربما لأنهم الأقدر بحكم تكوينهم و قدرتهم على تسيير مرحلة الانتقال بين النظام الاستعماري و نظام الاستقلال[40]. بالنسبة **للمدرسيين** المحصلين على شهادات عليا، والمتخرجين من "المعهد العالي للدراسات الإسلامية" فإن الأمور لم تجر على نفس المنوال؛ فقد كان مطلوبا منهم التخلي عن الكثير من ملكاتهم وذاتيتهم حتى يتمكنوا من ضمان إعادة إنتاج ذواتهم ثقافيا. لقد تم إغلاق المعهد بسرعة في بداية الستينيات ، ليتم تحويل **المدرسيين** نحو معهد اللغة والآداب العربية، حيث تعرضوا لعدة أشكال من التهميش والرفض قبل الموافقة على دخولهم إلى الجامعة. القبول الذي لم يتم إلا في تخصصات بعيدة عنهم، لم يكونوا محضرين لها علميا، كالفلسفة، التاريخ وعلم الاجتماع[41]. ضمن عملية إعادة تشكيل الحقل الثقافي هذه كانت النظرة السائدة **للمدرسيين** في الغالب تتسم بالكثير من الريبة والشك فقد نظر إليهم باعتبارهم ورثة الاستشراق الغربي والاستعمار. العملية التي كان المقصود بها احتكار الشرعية في ميدان المعرفة الدينية واللغة العربية. لقد تحالفت قوتان على تحقيق هذا الهدف: **العلمانيون** من جهة والمثقفون غير الإصلاحيين من جهة أخرى، حتى وإن كانوا في بعض الأحيان من أصحاب النزعة اللائكية و تأثروا بالعروبية المشرقية أثناء دراستهم بدول المشرق العربي خلال حرب التحرير. لقد كان ضروريا خلال هذه الفترة بالنسبة للمثقفين الجزائريين أن تكون إما معربا أو مفرنسا، و يبقى كل طرف في مواقعه مما جعل النظرة السائدة لمزدوجي اللغة نظرة سلبية، و كأنهم لقطاء مؤهلون لخيانة الطرفين خلال هذه المعركة المغلفة التي انطلقت في العشرية

الثانية بعد الاستقلال في الجزائر[42]. توحيد التعليم أدى إلى إلغاء التقليد **المدرسي** و الثانويات فرنكو–مسيلمان التي خرجت خلال هذه الفترة آخر دفعاتها.

المدرسي: صورة غائبة عن الحقل الثقافي اليوم

لفهم الرهانات المرتبطة بمحو الوجه **المدرسي** من الحقل الثقافي الجزائري لابد من العودة إلى بعض خصائص **العلمائيين**.

في أطروحته المذكورة يوضح م.حداب، مثلما فعل علي مراد قبله في شكل ملاحظات، أن **العلمائيين** وتحت غطاء عصرنة دينية شكلية استمروا في الواقع وبشدة مرتبطين بالتصور القديم للعالم الثقافي–الديني المغاربي[43] فيما يتعلق بتركيبتهم الذهنية و ذاتيتهم. لا مبالاتهم منذ ظهورهم بالفقه وإهمالهم لمعايير الكفاءة فيما يتعلق بالعقيدة (كل ما يمكن أن يحسب لهم في هذا الميدان تفسير عبد الحميد بن باديس وأعمال مبارك الميلي بالإضافة إلى بعض المحاولات المحدودة ضد الشرك[44]) يجعلهم في حالة تبعية عقائدية إزاء السلفية المشرقية. وهو ما يسمح بالقول إن النهضة التي يدعونها هي فعل سياسي بيداغوجي ودعوة أخلاقية أكثر منها نهضة عقائدية فعلية[45]. فصراعهم ضد الطُرقية (التي يتقاسمون معها الأسس الدينية الأصلية جراء استفادتهم من تعليم الزوايا القاعدي) في جزء كبير منه كان بهدف الاستحواذ السياسي على العقول وتدعيم تأثيرهم في الأرياف والبوادي. نفس الشيء بالنسبة لخلافاتهم مع الإسلام الرسمي، إسلام **المدرسيين**، فالمقصود به التخلص من منافسين أشداء وتسفيههم في أعين الرأي العام المسلم.

نفهم الآن، لماذا لم ينتج الاحتكار شبه الكلي للحقل الديني بالجزائر المستقلة من طرف **العلمائيين** أية محاولة جادة في المجال الديني بهدف العصرنة في تفسير النص المقدس.

لعل الأخطر في الموضوع هو الغياب الكلي لنظام تعليمي يشبه التعليم **المدرسي،** أي غياب نظام تعليم **عالم** للإسلام و **عن** الإسلام، و هو ما كان له آثار سلبية واضحة على الحقل الثقافي بالجزائر. بالفعل، فقد كانت إحدى مزايا النظام التعليمي **المدرسي** تلك المسافة الذهنية التي يضعها بين طالب و النص الديني، والتراث المكتوب للفقه و أصوله، نظام تعلّم **المدرسيون** استعمال عقولهم فيه ليس بمعنى النقد العقلي ولكن على الأقل التفكير المعقول اعتمادا على أدوات المنهج وشروط الممارسة الذهنية الحديثة[46]. ربما هذا الفشل الواضح – حتى ولو كانت

هناك أسباب أخرى أكثر سياسية كالتقليص من حـدة سـيطرة **العلمـائيين** علـى مؤسسات التعليم الديني- هو الذي يفسر انطلاق تجربة "التعلـيم الأصـلي" فـي السبعينيات بموازاة مع نظام التعليم العام. فالهدف المناط بهذه التجربة حسب أقوال المخطط لها نفسه، مولود قاسم، هو محاولة القيام بحصيلة تجمـع بـين الأصـالة والمعاصرة بغرض الوصول إلى بناء مؤسسات تعليمية عالية على منوال جامعـة لوفان البلجيكية أو "الكلية الكاثوليكية اللاهوتية" لباريس[47]. كلنـا نعـرف أن هـذه التجربة المذكورة قد فشلت وتم توحيد التعليم ابتداء من سـنة 1976 بعـد أن تـم تخصيص فرع للدراسات الإسلامية يوصل إلى مرحلة الحصول على البكالوريـا والقيام بدراسات جامعية بعد ذلك. لكننا لا نجد تماما في أي معهد جامعي اليوم في الجزائر ما يشبه التعليم **المدرسي** في علاقاته بالمعرفة التقليدية، وهو ما جعل أحد **المدرسيين** يقول بكل فخر أن **المدرسيين** كانوا أحسن مثقفين لأنهم بالإضافة إلـى إمكانية الاستفادة من الثقافتين بفضل ازدواجيتهم اللغوية كانوا يتحكمـون بطريقـة جدية و معقولة بحكم تكوينهم في التراث الثقافي الإنساني و أصول الثقافة العربية الإسلامية الأساسية في نفس الوقت[48].

استمرت الجزائر في التميز حتى الآن بمستوى ضعيف في المعرفة والثقافـة الإسلاميتين، ناهيك عن التردد العقائدي في القيام بمحاولات فكرية متجددة حـول النص لعصرنة القراءة والتفسير، النص لازال يُنظر إليه **كمصدر** فقـط للمعرفـة الدينية وليس **كموضوع** للمعرفة أيضا. في حين أن شرط الحداثة الفكرية وعلامتها هي تلك المسافة الموضوعة حيال النص التقليدي. فقد كان رفض الفلسفة والكـلام من الصفات المميزة للثقافة الدينية الجزائرية و المغاربية منذ الغزالي، ثقافة انغلقت في عنعنات محافظة ومتدهورة للأشعرية. بالإضافة إلى ما قامت به الثقافة الدينية السطحية للإصلاح **العلمائي**، فكان أن اختفت وضاعت حتى تلك المعارف القديمة للفقهاء.

غياب الوجه **المدرسي** حاليا يفرض علينا البحث عما مثله في الماضي ومـا تركه من آثار داخل الحقل الثقافي. حتى وإن لم تكن هناك إنجازات كبرى يمكـن العودة إليها إلا أن هناك بالضرورة بعض الأعمال[49] في مختلف الميـادين والتـي تستحق الجرد والتمحيص لاكتشاف ما يميزها على مستوى المقاربات وخصوصية النظرة. الأكيد أن هناك بعض الآثار في ميدان القضاء الذي تميز بحضور قـوي **للمدرسيين** داخله، فكيف كانت نظرتهم و ممارساتهم للعدالة الإسلامية ؟ ما هـي

صورة ومكانة العدالة التي يمكن أن يكونوا قد ساهموا في وضعها داخل المجتمـع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية وحتى بعد ذلك[50] ؟

فمهما كان مصير الأفراد والجماعات التي فرضت عليهم ظروف الحياة و مقتضيات تحرير وبناء الوطن ووضعيات لم يكونوا في الكثير من الأحيان مهيئين للقيام بها، فإن دراسة هذا الفصيل من النخب الثقافية المتمثل في **المدرسيين** يمكن أن تسمح لنا بالتعرف على المكانة الثقافية والدينية التي احتلوها داخل الحقل الثقافي والديني الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، وهو ما سيسمح لنا بإعادة رسم بنّية مجمل هذا الحقل و نسيجه.

الهوامش

[1] **العلمائيون** هم أعضاء حركة الإصلاح بزعامة عبد الحميد بن باديس، و التي تجسـدت قانونيا سنة 1931 في "جمعية العلماء المسلمين في الجزائر".

[2] انظر قائمة المراجع في آخر الموضوع لتفاصيل أكثر عن عناوين الكتب و المقـالات المذكورة.

[3] انظر مراجع الدراسة.

[4] يمكن أن نذكر من بين هذه التعميمات اثنين، الحديث عن المثقفين بـين 1954/1920 دون الانتباه للفروق التي ظهرت خاصة بعد 1945 ليس في منحدرا تهم الاجتماعية فقط بل حتى في تأطيرهم الذهني. الثاني يتعلق بالتركيز على العلاقة مثقف –سياسة والسكوت عن العلاقة مثقف –معرفة.

[5] انظر عناوين المراجع في نهاية الدراسة

[6] انظر عناوين المراجع في نهاية الدراسة.

[7] انظر في نهاية الدراسة عناوين المراجع

[8] وهو يقوم بعد الفروق بين خريجي دار المعلمين والمدرسيين قادري يشير فيما يخـص الأخيرين.." إنهم قبل كل شئ إنتاج المدرسة الفرنسية فالفرق الأساسي بالنسبة لـه يبقـى ذلك الموجود بين المثقفين المكونين بالفرنسية بما فيهم المدرسيين و المثقفـين المعـربين الإصلاحيين.. انظر أطروحة قادري ص 149 –مراجع الدراسة.

[9] هذا ما جاء في أطروحة قادري المذكورة ص 91 ..يمكن أن نؤكد دون شك أنه ورغم بعض المظاهر هذا النوع من المثقفين ينتمي إلى نفس النسق الثقافي الـذي ينتمـي لـه المثقفون الجزائريون باللغة الفرنسية الذين أنتجهم كما ظهر وتطـور بعـد 1880 نظـام التعليم الفرنسي.

[10] الطُلبة بضم الطاء هم معلّمون النظام التقليدي في الزوايا والقرى.

[11] هذا ما تقوله ف.كولونا : "آيات.." ص 23 : " أردت التركيز على فترة 1940/1920 التي كانت ذات أهمية خاصة في الجزائر وتأثير ثقيل على الحاضر في الوقـت التـي أهمل فيه تحت نوايا حسنة -بناء دولة ومجتمع مستقل – التنوع الديني والثقافي الذي كان يشكل تربة خصبة للمجتمع و لقواه المثقفة و لنظرته إلى العالم.

[12] هو حال م.حداب الذي ينتقد التخفيف من التناقض الذي يلجأ لـه ع.جغلـول. انظـر الأطروحة ضمن قائمة المراجع ص 102/100.

[13] في بعض الأحيان هذا صحيح أيضا بمناسبة الأحداث نفسها لكن في أوقـات الأزمـة عندما تحتد الصراعات. أوقات الأزمة التي قد تكون لحظـة كاشـفة لحقيقـة العلاقـات الاجتماعية لكن جزئيا وليس كليا.

[14] مقالة لطاهر زرهوني في جريدة "الوطن" على جـزأين يـومي 12/11و13 أكتـوبر 1996 تحت عنوان "المدرسيين تجربة ناجحة".

[15] انظر كتاب مصطفى لشرف ضمن قائمة المراجع ص 57/52 و304/269 على وجه التحديد.

[16] يتعلق الأمر بإسماعيل حمداني (مدرسة ، الثانوية الفرنكو مسيلمان ، كلية الحقـوق) و على بن فليس (الثانوية وكلية الحقوق)

[17] الحاج صدوق محمد توفي في باريس في 23 جويليه 2000، أما محمد بن شنب فقـد توفي في 1929، مؤسسة تحمل اسمه ظهرت للوجود في سنة 2002.

[18] من مظاهر هذا التطور بعض تصريحات رئيس الجمهورية نفسه التي ينظر لها ويراد بها تحطيم بعض التابوهات.

[19] عبد الله مازوني : انظر عنوان المؤلف ضمن المراجع .

[20] انظر المراجع.

[21] كان فرع لتخريج أشباه الطبيين لكنهم غير معنيين هنا بالدراسة.

[22] انظر ضمن المراجع الوثائق الرسمية.

[23] انظر مذكرات مالك بن نبي في جزأين ضمن المراجع.

[24] حتى وإن تعلق الأمر بنخب وسيطة كما يذكره بيرفلي ص 12 –انظر قائمة المراجع –فإنه لابد من العودة لخصوصيات المرحلة الاجتماعية والثقافية لفهم الإشعاع الذين كانوا يملكونه في أعين الجماهير الواسعة.

[25] كمثال لمدرسيي تلك الفترة ابن زكري الذي خصص له شاشوا كمال أطروحته للتخرج التي لم نتحصل عليها على شكل كتاب للأسف إلا بعد تحرير مقالتنا، انظر المراجع.

[26] **المدرس** المقصود به هنا معلّم اللغة العربية من خريجي نظام **المدارس**.

[27] بوطارن قادة، ص 35.انظر قائمة المراجع .

[28] جمعية **المعلمين** ظهرت في سنة 1919و **المدرسيين** في 1927 أما جمعية العلماء فقد ظهرت في سنة 1931.

[29] هذا ما يوضحه علي مراد في مؤلفه ص 111 -انظر قائمة المراجع –" كـان يشـكل **المدرسيون** إطارات اجتماعية و ّدينية لمجتمع الأهالي المسلم (قضاة، مترجمون، خوجـة البلديات المزدوجة، مدرسون، أئمة، ...إلخ) فكانوا يعتبرون منافسـين أشـداء بالنسـبة للإصلاحيين."

[30] " نظرا إلى تكوينهم المزدوج ومهنهم الرسمية لم يكن **المدرسيون** محل استحسـان أو ثقة لدى الإصلاحيين الذين كانوا وبالنسبة للأغلبية الساحقة منهم وباستثناءات قليلة أحادي اللغة وبغرباء عن الثقافة الحديثة.بالتالي ليس من المستغرب أن يكون الشعور بالنقص هو الذي وحد الإصلاحيين لتكوين قوة لفرض احترامهم، قوة تسمح بنجاح بمواجهة القـوى المنافسة المتمثلة في الموظفين الرسميين للقضاء والتعليم والشـؤون الإسـلامية وحتـى القيادات التقليدية من المرابطين" علي مراد المذكور ضمن المراجع ص 111 .

[31] هذا ما جاء على شكل عنوان للجزء الثاني من كتاب فاني كولونا –انظر المراجع -

[32] انظر ما جاء في مذكرات مالك بن نبي ص 86/84 و مصطفى لشرف ص 298- انظر المراجع .

[33] عضو نجم شمال أفريقيا وحزب الشعب فيما بعد تحت قيادة مصالي الحاج.

[34] مقابلة مع المعني (مارس 2002).

[35] انظر في هذا الصدد م.حداب ص 105 الذي يرى أن الحقل الثقافي كما هـو هيكـل خلال الفترة الاستعمارية، لم يكن من الممكن أن تظهر فيه شخصيات فكرية تقوم بحوصلة فعلية بين الثقافة العربية –الإسلامية في بعدها المغاربي التقليدي وبين الثقافة ذات الأصول الغربية والفرنسية.

[36] حول حلقة من هذه العلاقة بين المثقف والسياسي يمكن الرجوع إلى دراسـتنا ضـمن المراجع.

[37] يتعلق الأمر بعبد الرحمان بن حميدة الذي احتل وزارة التربية بين سبتمبر 63/1962

[38] مصطفى لشرف يذكر منهم البعض في مؤلفه المذكور ضمن المراجع ..كمختار باجي وعبد الله فاضل وبن يوسف بن خدة، رضا مالك، رشيد عمارة، زهـرة ظريـف بيطـاط والطيب بلحروف، و نفيسة حمود- لاليام ...إلخ.

[39] في سنة 1992 تم تكوين جمعية وطنية للزوايا وفي سـنة 2000 تـم تعيـين وزيـر للشؤون الدينة - بوعبد الله غلام الله- قريب من الزوايا.

[40] من بين 403 قاضي تم إحصاء 150 منهم **مدرسيون** هذا ما جاء في كتـاب لابسـاد حول العدالة الجزائرية ص 56 –انظر قائمة المراجع -

[41] هو حال م.بلحميسي و ع.حاجيات ..إلخ. أكان حقا صدفة أن يغادر الكثير من خريجي **المدارس** الجامعة وحتى الجزائر في هذه الفترة أمثال محمد أركون و علي مـراد و بـن شيخ و الحاج صدوق والهاشمي بونجار ؟

[42] "مزدوج اللغة تكون صورته لدى وحيدي اللغة من الطرفين ولأسباب متشـابهة فـي الغالب صورة إنسان مغلوب على أمره مشوه، غير متجانس، لقيط، نصف أجنبي أصـفر نصف متعلم ... إلى غيرها من الأوصاف القدحية ".. هذا ما جاء فـي كتـاب عبـد الله مزوني ص 188 –انظر قائمة المراجع .

[43] م.حداب ص 117/112 انظر قائمة المراجع.

[44] بمعنى الشرك و التقرب من الأولياء وزيارة القبور مما يعد مسا بأحادية الله.

[45] علي مراد كان قد لاحظ الضعف العقائدي للإصلاحيين الجزائريين و ابتعـادهم عـن الفقه و الكلام ص 243/207.

[46] زيادة على تلك المواد التي تسمح بإدماج أطر التحليل العصري. مجهود خاص قام بـه المدرسيون حول الفقه الإسلامي وعلاقاته بالقانون الغربي ، لمزيد من التفاصـيل انظـر كتاب ليسي بريفو ضمن قائمة المراجع .

[47] حسب ما ذكرته ايفون تيران ص 102 –ضمن المراجع.

[48] "...بكل موضوعية، الأكثر إلماما ومعرفة من الجزائريين بمسـائل التـراث العربـي القانونية والأدبية كما هو الحال بالنسبة للآداب العالمية بالفرنسية هـم مزدوجـو اللغـة المتخرجون من المدارس الرسمية وخاصة القضاة والمدرسين منهم ". لشـرف ص 297 –انظر المراجع.

[49] من بينهم الحاج صدوق ، الطاهر قايد، حيحي المكي ..إلخ، كل في ميدانه.

[50] ليسي بريفو تقدم الكثير من المعطيات في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة . انظر المراجع.

بيبليوغرافيا

1- **Bennabi Malek :** Mémoires d'un témoin du siècle**,** Ed.Nat.Alg., Alger, s.d. (1966)

2- Boutarène Kadda : Kaddour: un adolescent algérien à la veille du centenaire de l'occupation coloniale**,** tome 2 ENAL, Alger, 1986

3- **Chachoua Kamel :** L'islam kabyle, religion, Etat et société en Algérie**.** Maisonneuve & Larose, Paris, janvier 2002.

4- Colonna Fanny : Instituteurs algériens 1883-1939**,** OPU, Alger, 1975

5- Colonna Fanny : Les Versets de l'invincibilité- permanence et changements religieux dans l'Algérie contemporaine**,** Presses de Sciences Politiques, Paris, 1995

6- Djeghloul Abdelkader : La formation des intellectuels algériens modernes - 1880-1930**, in "** Lettrés, intellectuels et militants en Algérie 1880-1950**,** OPU, Alger, 1988

7- **Document Officiel :** L'organisation de l'enseignement de la langue arabe en Algérie, édité par la Délégation Générale (Affaires politiques- section des problèmes islamiques), Alger, 1961

8- El Kenz Ali : Données pour une analyse de l'intelligentsia en Algérie**, in "** Au fil de la crise- 4 études sur l'Algérie et le monde arabe**",** Ed. Bouchène, Alger, 1989

9- **Haddab Mustapha :** Les intellectuels et le statut des langues en Algérie**,** Thèse Doctorat d'Etat Lettres et S. Humaines, Paris VII, 1993

10- **Kadri Aïssa :** Le droit à l'enseignement et l'enseignement du Droit- Contribution à une analyse des fonctions du système de l'enseignement supérieur algérien, Thèse de Doctorat, 2 vol., EHESS, 1992.

11- **Lacheraf Mostefa :** Des noms et des lieux- Mémoires d'une Algérie oubliée**.** Ed. Casbah, Alger, 1998

12- Lardjane Omar : Esquisse/esquive d'un débat intellectuel sur la laïcité au sein du mouvement national algérien (1949)**,** in Parcours d'intellectuels maghrébins, ouvrage collectif, s/d Aïssa Kadri, éditions Karthala-IME, Paris, 1999

13- **Lardjane Omar :** Volonté de savoir, pouvoir du savoir ? Réflexions sur l'état des sciences sociales en Algérie aujourd'hui**.** Communication au Colloque de Cordoue Le Maghreb entre passé et avenir, savoir et action, mai 2001 (à paraître).

14- **Mazouni Abdallah :** Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb, F.Maspéro, Paris, 1969

15- Merad Ali : Le réformisme musulman en Algérie, de 1925 à 1940-Essai d'histoire religieuse et sociale (Paris, Mouton, 1967) ; 2° édition " Dar El Hikma, Alger,1999;

16- **Pervillé Guy :** Les étudiants algériens de l'Université française1880-1962, CNRS, Paris, 1984 (réédité par Casbah Editions, Alger, 1997)

17- **Pruvost Lucie :** Femmes d'Algérie- Société, famille et citoyenneté, Casbah Editions, Alger, 2002

18- **Turin Yvonne :** La culture dans "l'authenticité et l'ouverture", in Culture et société au Maghreb, CRESM-CNRS, Paris, 1975

الفصل الثانى والعشرون

المؤرخون الجزائريون من مناضلي الحركة الوطنية

حسن رمعون*

ترجمة: أميرة مختار

إن مؤتمر "النخبة والمجتمع" والذي ينظمه الزملاء من CREAD (الجزائر) وL'ARCAASD (القاهرة) يمثل فرصة عظيمة لتناول مسألة المؤرخين من أبناء الحركة الوطنية. وسوف نعرض للموضوع من منظور واسع بما أننا نتطرق من خلال هذه المداخلة لمختلف أجيال المؤرخين المتخصصين (أي من الأكاديميين)، أو غيرهم ممن كانوا من المناضلين داخل الحركة الوطنية منذ العشرينيات وحتى إعلان الاستقلال عام 1962.

ونعتذر بداية عن أي تقصير، فهذا العمل ما هو إلا مساهمة من ضمن أعمال سابقة تناولت بصور مختلفة التأريخ القومي[1].

وفضلاً عن ذلك فإن هذا العمل تكتنفه صعوبة ألا وهي ندرة المذكرات التي كتبها المعنيون وندرة السير الوثائقية التي تتناول حياتهم في تلك الفترة، مما يجعل من الصعب الكتابة عن فئة ممن قاموا بدور فاعل حيث يتعدى من بقي منهم على قيد الحياة سن المعاش، وهو ما يمكن اعتبار أن هذه الفئة في طريقها إلى الانقراض[2] حتى و إن أظهر كثير من المناضلين القدماء موهبة تأريخية في سن متأخرة. ولا ريب أن تدوين ماضي يتسرب مع مرور الوقت، ومع الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ منذ 1988، يعني لهم الكثير.

ولقد ظهرت أجيال جديدة من المؤرخين اللاحقين لمرحلة الحركة الوطنية، وهم يؤكدون تواجدهم ليخلفوا الفئة السابقة، ولابد أن يكون لذلك أثر في إدخال بعض التغييرات في نظرة الباحث لموضوع دراسته وهو ما يساهم بالتأكيد في

* CRASC كلية العلوم الاجتماعية جامعـة أوران ومركـز بحـوث العلـوم الإنسانية و الاجتماعية والسياسية

ظهور فئة جديدة من الصفوة. ولكن فلنعود مرة أخرى إلى الموضوع المطروح اليوم، وسوف نتناوله من خلال النقاط الموضحة في الخطة التالية:

1- المؤرخ وإشكالية النخبة.
2- الخصوصيات الجزائرية.
3- الرعيل الأول من المؤرخين المناضلين القدماء.
4- عصر حرفية الكتابة التاريخية: اتجاهات واتجاهات مضادة.
5- التأريخ والسياسة قبل 1988 وبعدها.
6- الخاتمة: المؤرخ والنخبة والمتطلبات الاجتماعية الجديدة.

1- المؤرخ وإشكالية النخبة

هل يمكن بشكل عام اعتبار المؤرخين من فئة النخبة؟

لا يمكن دائماً ضم المؤرخين إلى الفئة مالكة السلطة (أي طبقة الزعماء) كما حددها Wright Mills وهي التي تتكون من النخبة السياسية، النخبة الاجتماعية والنخبة العسكرية، ولكن باعتبار أن المؤرخين هم أصحاب الإنتاج الفكري والمعرفي فهم يشتركون بصورة ما مع غيرهم من المجموعات الاجتماعية في صنع الآليات العامة للمجتمع، بل يمكنهم كذلك التأثير من منطلق نفعي من أجل الحفاظ على نظام الحكم (ويكونون بذلك هم المفكرون الأساسيون فيه إذا طوعنا مصطلح Gramsci)، أو التأثير من خلال لعب دور المعارضة الذي ينشأ عن مواقف النقد (بما في ذلك ما يفهم من الفكرة الماركسية للمثقف الثوري).

وعلى أية حال، يمكن من خلال مساهمة المؤرخين في أنشطة البحث والنشر والتعليم أن نعدهم على الأقل من ضمن النخبة المقالية وفقاً لتصنيف Mannheim[(3)] ، وذلك نظراً لتأثيرهم في المحيط الثقافي.

في الواقع إن الدولة تحتاج إلى المؤرخ كما تحتاج إليه المؤسسات المختلفة والمجتمع كله بشكل عام، وذلك للاستفادة من كفاءته في إفراز المعرفة أو لاستخدامه في إضفاء الشرعية التي يمكن بثها من خلال إنتاجه الفكري.

مما يقودنا إلى الجدل القديم الذي يقابل بين وظيفة المؤرخ كنشاط يعتمد على منهجية نقدية و"علمانية" يهدف إلى بناء معرفي مكتسب، وبين مطالب الذاكرة القادمة من آفاق شتى والتي تميل بطبيعتها إلى الاقتصار "والتقديس"[(4)] .

وليس من قبيل المصادفة أن يكون التاريخ هو أول العلوم الاجتماعية التي ترسي استقلاليتها عن الميثولوجيا (منذ العصور الإغريقية القديمة ووصولاً إلى دعوة التفكير الفلسفي) وأن يكون هو نفسه من جهة أخرى شقيق "للابتكار" الذي ندين بفضله لأهل أثينا، ونعني به السياسة والديمقراطية التي ارتبطت بها [5] .

وهكذا يمكننا أن نفهم بصورة أفضل الزعم بأن وظيفة التأريخ قد يصاحبها صعوبة من نوع خاص وهي الوقوع في الثنائية التي أشار إليها ويبر بين العالِم والسياسي وكم أن هذه الوظيفة عرضى لظاهرة "خيانة الكهنوت".

ومثل هذا النظرة العامة كان لابد من إيضاحها في إطار العالم الإسلامي حيث تتداخل مدرستين للتأريخ، يتنازع في كل منها النقيضان اللذان حددناهما (التأريخ - استحضار الذكرى، أو بعبارة أخرى العلمنة - التقديس) : تيار التأريخ الموروث من العصور الوسطى للإسلام وتيار التأريخ المترتب على التأقلم الثقافي الذي نتج عن الاستعمار الغربي.

وكل تيار منهم يحتوي بالفعل وإن كان بنسب متفاوتة باختلاف الزمان والمكان على اتجاهات نقدية ومنهجية واتجاهات أخرى تحيل إلى التبرير أو إثبات الشرعية (المركزية الإسلامية والمركزية الغربية).

2- الخصوصيات الجزائرية.

لا ريب أن وضع الجزائر له خصوصية. ففي نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لعبت موازين القوى لصالح التيار الثاني. فقد تبدلت تماماً هيكلة المجتمع الجزائري التقليدي تحت وطأة الاحتلال الفرنسي الذي اتخذ في الجزائر أكثر من غيرها طابع الاستعمار الإسكاني الذي أسفر في النهاية عن التهميش التام للنظام الثقافي لما قبل الاحتلال والذي كان يتسم قبل 1830 بالجمود والرجعية الفكرية.

وهو ما يعني أنه لم يبق إلا القليل من ذكريات القيم الإنسانية والعقلانية التي كان يتميز بها إلى حد بعيد النشاط الفكري في ظل الإسلام التقليدي وخاصة في مجال نشاط المؤرخين ومدوني الحوليات الذين كانوا قد هاجروا من قبل إلى المغرب.

وكانت الزوايا ما زالت تمارس نشاطاً تعليمياً يغلب عليه في الحقيقة علامات مرحلة الانطواء الثقافي، وكان القائمون عليها يعتريهم الضيق من الانتشار

المستمر للمدرسة الفرنسية التي كان الجزائريون يلتحقون بها على استحياء في البداية ثم تحولوا إلى الإقبال عليها في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ولقد أثار التعليم الفرنسي لدى الجزائريين شعورَين متضاربين، أولهما شعور بالانجذاب إلى ما فيه من جانب إنساني وعلوم التربية الحديثة، وانفتاحه على مبادئ العقلانية وارتباطه بالعالم الحديث، والآخر هو شعور بالنفور بسبب ما كان يبثه من بخس لكل ما يتصل بالماضي العربي الإسلامي ألا وهو رمز الهوية بالنسبة للجزائريين(6) .

وكان لإلغاء دروس التاريخ منذ المرحلة الابتدائية ميزة فقد زادت من حدة الشعور بالتمزق مما كان له أثر في انضمام كثير من المواهب إلى الوطنية والبحث في التاريخ.

يروي محمد حربي (ولد عام 1933) كيف تأثر مستقبله نتيجة لتلقي دروس التاريخ والجغرافيا للجزائر والعالم الإسلامي خلال طفولته في إحدى المدارس العربية التي افتتحها العلماء فيما بعد وعرفت بPPA-MLTD :

" هذا التعليم الذي كان يتغذى على العلاقات الحميمة التي عرفتها في الجوالة، سوف يكون له أثر نهائي على اختياراتي اللاحقة. لقد كنت عربياً ومسلماً: وأصبحت أيضاً جزائرياً. ومنذ هذا الوقت كانت الدروس الخاصة بتاريخ الجزائر والتي كانت تلغى في المدرسة الفرنسية تمر علي دون أن تترك أي أثر"(7)

أبو قاسم سعد الله (ولد عام 1930) الذي تلقى تعليمه في مراحل التعليم التقليدي في الزوايا اعترف بنفسه أمام بعض الأصدقاء الأجانب:

" إن حصيلتي المعرفية عن ماضي بلادي، وكان ذلك هو حال معظم الجزائريين ، لم تكن تختلف كثيراً عن المعلومات التي يعرفها الأمريكي أو الصيني المتوسط. وشرحت لهم أن الجزائريين متحدثي الفرنسية لم يكونوا يعرفون تاريخ الجزائر، لأن الكتب المدرسية كانت تحتوي دائماً على عبارة: "أجدادنا الفرنسيون الأوائل "les gaulois"(8)

والتأريخ الاستعماري في هذا العصر كان ممتلئاً بالمغالطات عن وصف الإنسان الجزائري خاصة والمغربي عامة، ومن ذلك "*المتثاقل الذي ظل في الذيل*" بين "*السلالات البيضاء من سكان البحر الأبيض المتوسط*" (E.F. Gautier) والذي كان يعد جزءاً من "*السلالات المحكوم عليها بالفناء*" (Gustave Mercier)، والمستعمرين كانوا من جانبهم قد تعلموا من التاريخ "*الواجب الذي لا*

يتزعزع بأن يكونوا سادة العالم أجمع" (Stéphane Gsell). وفي خضم المعركة ضد " الاستئثار المتحيز والموجه للتاريخ الوطني بيد السادة المصنفين من "المدرسة الجزائرية" القديمة و منافسيهم ..." ، الذين استهزأ بهم مصطفى الأشرف[9] ، سوف ينشأ اتجاه للتأريخ المتصل بالحركة الوطنية.

وفي البدايات الأولى للقرن العشرين حاول بعض المثقفين تقوية ما تبقى من الذاكرة التاريخية للبلاد بالكتابة عنها باللغة العربية أو الفرنسية.

وقد قام محمد حفناوي (1941-1852) وهو أحد طلاب الزوايا[10] بتأليف معجم عن سير الشخصيات البارزة في المغرب الأوسط والجزائر منذ القرن العاشر وحتى القرن التاسع عشر الذي نشر عام 1906، وهناك أيضاً المدرس الثانوي عمرو بوليفة (1931-1865) الذي أصبح فيما بعد معلماً في كلية الآداب والذي كـان يهتم قبل عام 1920 بالدراسات عن البرابرة ومقاومة جرجرة أمام العثمانيين [11]. إلا أنه لا يمكن أن نتحدث عن ظهور اتجاه للتاريخ الوطني حقيقة إلا إبان نهايات عقد العشرينيات عندما ظهر مثقفون مستعربون تربوا على ثقافة الإصلاح بدأوا في محاربة الإيديولوجية الاستعمارية بإنتاج" إيديولوجية مضادة لم يكن من شـأن العنـصر التاريخي بها أن يؤتي ثماره إلا إذا تزاوج بالشكل الحديث للتاريخ"[12]على حد قول مصطفى هضاب.

واستأنف هذا العمل منذ الأربعينيات والخمسينيات مثقفون شباب كتبوا بالفرنسية حيث كانوا قد التحقوا بال PPA-MTLD قبل أن ينضموا إلى جبهة التحرير الوطنية.

كما ساهم في تقوية المعركة الإيديولوجية ضد الواقع الاستعماري النخبة ممن تخرجوا فى المدارس الفرنسية ثم التحقوا بالتعليم الثانوي ثم التعليم العالي.

3- الرعيل الأول من المؤرخين المناضلين القدماء.

كانت نشأة التاريخ الوطني إذاً رد فعل للتأريخ الاستعماري، حيث يرتكز على ما ينتجه الخصم من أجل إعداد خطاب مضاد يمكن أن يساند الكفاح الوطني. وفي مواجهة المشنعين من خريجي مدرسة الجزائر وقف الشيخ مبارك الميلي (1945-1897) أحد طلبة ابن باديس، وهو مستعرب ولا يجيد إلا العربية وكان يلجأ إلى ترجمة ما يؤلفه مؤرخو الاستعمار ليستطيع الرد عليهم، ومن بين المترجمين له عمرو زينة الذي سوف ينشر فيما بعد عدة أعمال تتناول الحضارة الإسلامية، وقد

قدم الشيخ مبارك للجزائريين تاريخًا " هو الدليل على وجود الشعوب، والسجل الذي دون فيه قوتهم، ومكمن صحوة الوعي لديهم، وهو الطريق لاتحادهم، ووسيلتهم للتقدم..."[13]؛ وقد ظهر عام 1928 الجزء الأول من هذا الكتاب الذي يمثل تاريخاً قـ ـومياً يمتد منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث[14]. وأحمد توفيق المدني (1899-1983) كان يجيد اللغتين العربية والفرنسية وقد عاش في بداية حياته في تـ ونس وخاض النضال بها، وقد ألف عن التاريخ القديم كما في كتابه عن *قرطاجنة* (1927ب) وكذلك في كتاب الجزائر (1932)[15] . وأخيراً عبد الرحمن الجلالي (ولد عام 1908 في العاصمة الجزائر) وقد أصدر منذ عام 1952 تاريخاً عاماً عن الجزائر في أربعة أجزاء[16] . وهؤلاء الثلاثة كانوا قد مروا بالتعليم في جامعة الزيتونة بتونس التي كانت بمثابة المعبر الرسمي لكل المثقفين المستعربين (دارسي الحضارة العربية) في هذا الوقت.

وسـ وف تبدأ كتابة التأريخ الوطني باللغة الفرنسية على يد محمد شريف سهلي (1906-1989) ومصطفى الأشرف (ولد عام 1917) الذين كانوا يعطون دروساً في الفلسفة والآداب العربية في المدارس الثانوية في باريس.

ولقـ ـد كان السهلي أحد المناضلين في ENA ثم في PPA-MTLD قبل أن ينضـ م إلـ ـ ـى جبهة التحـ رير الوطنية ومن أهم أعماله المنشورة le message de youghourtha (1947) وكتاب Abdelkader chevalier de la foi (1953) .[17]

وقد اشتهر الأشرف بمقالاته التي نشرت خلال الأعوام 1950 و1960 وقد تم جمع بعضها في كتاب Algérie nation et société (Maspéro, 1965 الذي حقق أفضل المبيعات، ثم استمر في نشر إصدارات أخرى[18] .

وهناك مؤرخون آخرون كتبوا باللغة الفرنسية ينتمون لنفس هذا الجيل حتى وإن كانوا لم ينشروا كتبهم إلا بعد الاستقلال، ومنهم على سبيل المثال مولود جيد (ولد عام 1916) الذي كتب العديد من المؤلفات التي تغطي مراحل طويلة[19] ومحفوظ قداش (الذي اشترك في الكشافة) وقد اهتم أيضاً بالعصور القديمة، والعصور الوسطى والحديثة، ولكنه بالفعل متخصص في تاريخ الكفاح القومي[20] ، وهو الوحيد من هذه المجموعة الذي عمل أستاذاً للتاريخ في جامعة الجزائر (حيث كان مفتشاً لمادة التاريخ في التعليم الثانوي، وعضواً في هيئة التحرير في العديد من الصحف الدورية الخاصة بالتاريخ).

وهؤلاء المؤرخون، على عكس مجموعة المؤرخين المستعربين، كان من بينهم أساتذة جامعة متخصصون في تاريخ الجزائر والمغرب،، وكأنهم كانوا يجابهون الجانب الفرنسي فكانوا أكثر تحرراً واتخذوا مواقف معادية للاحتلال.

لقد فتحوا بشكل عام آفاقاً عديدة للتأريخ القومي بطرح تساؤلات جديدة وتطبيق أساليب منهجية جديدة. وأهم ما في الأمر أنهم كانوا من المناضلين المؤرخين الذين خاضوا لزمن طويل غمار الحركة القومية.

وقد قدم المحامي محي الدين جندر والذي يمكن أن ينتمي أيضاً لهذا الجيل ومن المهتمين كذلك بالتاريخ القومي، تلخيصاً لاهتمامهم الأساسي بهذه العبارة:

" في أدق الساعات حيث يعاد تشكيل (الأمم) يجدر كتابة تاريخ هذا الشعب بما يسمح بإعطاء كل العناصر الاجتماعية الموجودة قدرها الحقيقي تاريخياً حتى يتسنى التمييز بين ما يجب الاحتفاظ به وما يجب استبعاده لقدم عهده" [21]

4- عصر حرفية الكتابة التاريخية: اتجاهات واتجاهات مضادة.

إن ممارسة العمل التاريخي داخل إطار الجامعة (وخاصة في الجزائر العاصمة) قد بدأ بالتأكيد على يد محفوظ قداش، وشخصيات أخرى تنتمي لنفس جيله أو من جيل أصغر منه يتميزون عن الجيل السابق ببعدهم النسبي عن السياسة. وقد ينطبق ذلك على وجه الخصوص على المتخصصين في تاريخ القرون الوسطى مثل رشيد بوريبه[22] وعبد الحميد حجيات[23] ومولاي بلهاميسي وهو أحد المتخصصين في التاريخ العثماني[23] . وإن كانوا هم أيضاً قد ناضلوا في الكفاح الوطني فإن ذلك لم يظهر بشكل مباشر في اهتماماتهم البحثية على عكس سابقيهم، وهم لم يشتغلوا بالنشاط السياسي منذ عام 1962 إلا قليلاً (ولكن ذلك لا يمنع من إدراج مؤلفاتهم في دائرة التاريخ القومي).

وفي أثناء حرب التحرير وفي السنوات الأولى للاستقلال تكون جيل جديد من المناضلين المعلنين من مواليد الفترة التي تمتد من نهاية عقد العشرينيات وحتى بداية الأربعينيات كانوا قد انضموا إلى إضراب الطلاب عام 1956 الذي نظمه UGEMA وزاد نشاطه داخل FLN-ALN وفي بعض الأحيان داخل الMTLD والعلماء، وقد اتجه هذا الجيل إلى استكمال دراسته في الخارج أو في الجزائر. وتأهل عدد منهم للتخصص في التاريخ ليبدءوا بعد ذلك في تدريسه بالجامعة.

وللحق يجب التمييز بين من حصل على دراسة في اللّغة العربية عن طريق السفر إلى تونس أو إلى القاهرة أو غيرها من مدن الشرق الأوسط، وبين غيرهم ممن أتموا دراستهم في الجزائر ثم استكملوها غالباً في فرنسا (وخاصة بالنسبة لتسجيل موضوع الرسالة)

ومن النوع الأول يمكن أن نذكر بعض ممن ولدوا حوالي عام 1930:

"يحي بو عزيز" و" سام منور" اللذان عينا في جامعة أوران، حيث اهتم الأول بدراسة الثورات في القرن التاسع عشر[24]، واهتم الآخر بالأمير عبد القادر. وكذلك أيضاً "إبراهيم فخر" الذي كان يعمل بالتدريس في جامعة أوران(وفي قسنطينة) وهو متخصص في تاريخ القرون الوسطى ورغم اتجاهه لدراسة الحضارة العربية فقد سجل رسالته في فرنسا (وهو حالياً عضو في مجلس الشيوخ).

و" محمد لاربي زبيري" و" أبو قاسم سعد الله" وكذلك "جمال جنان " الذين عملوا بالتدريس في جامعة الجزائر، وتناول أولهما المقاومة ضد الاحتلال في جنوب الجزائر[25] ، أما الثاني فقد صدر له العديد من الكتابات حول التاريخ الثقافي للجزائر وحول الحركة الوطنية[155] . وأما الثالث فقد كتب عن المغرب المعاصر وعلاقاته الدولية. ويمكننا أن نذكر أيضاً نصر الدين سعدوني المتخصص في التاريخ العثماني وإن كان يصغرهم في السن.

ومن الذين ألفوا كتبهم باللغة الفرنسية يمكننا أن نحصر عدداً من قدامى الضباط في حركة ALN ومعظمهم من مواليد فترة ما بين 1935 و1940، ومنهم على سبيل المثال محمد تجيا الذي يهتم بحرب التحرير الوطنية[26] ، وعبد الرحيم طالب بن دياب وهو عضو في المؤتمر الإسلامي الجزائري[27] وفي الحركة العمالية، وعيناد ثابت رضوان عضو في أحداث 8 مايو 1945 [28]، وجميلة عمران (Danielle Minne) شاركت في دور المرأة خلال حرب التحرير[29]. ولا يمكن أن نغفل ذكر محمد حربي (ولد 1933) مناضل قديم في حركة MTLD وفي الاتحاد الفرنسي لجبهة التحرير الوطنية ثم كان أحد كوادرGPRA اشتغل بالتدريس في فرنسا وله العديد من الأعمال حول حركة الكفاح الوطني[30]. وأخيراً المنور ِمروش وقد ألف باللغتين واستقر في فرنسا ويتجه اهتمامه على وجه الخصوص إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر تحت الحكم العثماني."

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى بعض أساتذة الجامعة الذين لم يقدموا رسائل علمية في التاريخ ولكن كانت اهتماماتهم ذات صلة بنفس المسألة. ونذكر من بينهم سليمان شيخ (وزير سابق) وكانت نشأته كعالم سياسي [31]، ومحمد جنتاري (وهو حالياً نائب في المجلس) وقد قدم دراسات في القانون[32] ، وجلالي ساري وهو أستاذ في الجغرافيا والتاريخ وقد اهتم بدراسة المجتمع في فترة ما قبل الاحتلال ثم تحت الاحتلال في القرن التاسع عشر[33]، وزاهر إيحادادن متخصص في الصحافة[34] وأخيراً محفوظ ينّون متخصص في علم الإنسان وقد حصل على إجازته من الجامعات الأمريكية[35] .

وغني عن الذكر أن هذه القوائم بأسماء الجيل الأخير من المؤرخين لحركة الكفاح الوطني ليست على سبيل الحصر، حتى وإن كانت لا تتعلق إلا بأساتذة الجامعة كما ورد في الفقرة السابقة.

ما من شك في أن تاريخ الكفاح القومي عامة وحركات النضال الوطني خاصة تشكل الشغل الشاغل لجميع من ذكرنا، وهل يتصور ألا تكون كذلك بعد أن توحد مسارهم في النضال ضد الاستعمار؟ ولكن علاقتهم بحركة النضال الوطني ومساهماتهم في حرب التحرير واتجاههم لتفضيل العمل الأكاديمي، كل هذه العوامل لم تكن كفيلة بإضفاء الانسجام بين هذا الجسد الذي ظل يتميز بكثير من التفاوت. فهناك بالتأكيد اختلافات ترجع إلى الجدل الدائر حول المقارنة بين المدارس التاريخية المختلفة، ومما يهيئ الوضع لزيادة الاختلاف حدوثه في إطار الفروق الثقافية والاجتماعية والبحث عن الهوية وتأمين الوضع أو البحث عن السبيل إلى التغيير... وهي اختلافات وفروق واردة بالنسبة لأي علم اجتماعي، فما بالك بالتاريخ؟ وهو ما ينطبق أيضاً على مختلف درجات الوعي والتي تجعل الشخص يولي اهتمامه لعنصر من عناصر الحركة الوطنية أكثر من غيره، وأن يبدي إزاءه استعداداً للتفهم أو يقابله بالنقد. وأخيراً يبقى مفهوم المظهر[36] وهو ما قد حاول مصطفى هضاب أن ينبه إليه المثقفين الجزائريين، وهو ما يتضح من خلال خيارات طرق التعليم واللغات المستخدمة في العمل أو الموقف الدقيق الذي يتخذه إزاء التقاليد الثقافية الموروثة أو التأقلم مع الثقافات الأخرى.

ونضرب مثالاً للسيد أبو قاسم سعد الله الذي تلقى تعليمه في أحد معاهد التعليم الإسلامي (الزوايا) ثم التحق بجامعة الزيتونة ثم سافر إلى القاهرة ثم أمريكا حيث تدرب على الدراسات عن الإنجليزية القديمة "للسكسونيين" ليعود إلى الجزائر

حيث قام بالعمل على تنقيح المخطوطات القديمة، ومثال آخر هو محمد حربي الذي قام بدراسات في اختصاصات متعددة باللغة الفرنسية وخاصة فيما يتعلق بتدقيق النظر في حركات المقاومة التي ناضل فيها بنفسه وتحليلها بأسلوب نقدي؛ وهذان المثالان يمكننا اعتبارهما نموذجين لاتجاهين من التأريخ يتواجدان في الجزائر المعاصرة.

ولكن العقدة في نشأة البحث التاريخي لا تكمن في ذلك، ولكن في إضمار النية لدى السلطة السياسية في السيطرة على المجتمع وهو ما سعت إليه هذه السلطة في عصر الاحتلال وكذلك في العقود الأولى للاستقلال لوضع التاريخ تحت وصايتها حتى يتسنى لها استخدامه في أغراضها الهادفة إلى إضفاء الشرعية على حكمها.

ولكن وإن صدق القول بأن الدولة ومؤسساتها وبما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ظلت لفترة طويلة مستولية على الوظيفة التاريخية، فإن المجتمع أيضاً كان له دور في البحث عن ذاكرته التاريخية ولم يتجل ذلك بصورة واضحة إلا منذ أكتوبر 1988.

5. التأريخ والسياسة قبل 1988 وبعدها.

لقد كان التاريخ القومي في الجزائر بمثابة الخطاب المضاد للإيديولوجية الاستعمارية وكانت بدايته مرتبطة إلى حد كبير بظهور حركات الكفاح الوطني وتدعيمها. وقد بدأت الدولة القومية بعد الاستقلال، وبرغم الفترات القصيرة من الحرية الفكرية (ولاسيما في الأعوام الأولى)، في استغلال التاريخ كمصدر لإضفاء الشرعية الإيديولوجية لوجودها، وذلك بوضع جهاز مؤسسي منذ نهايات الستينيات السبعينيات، مكلف بتحديد أطر هذا العلم[37] . وإذا كانت السنوات المستهدفة من التدخل في الأصل هي الأعوام المتعلقة بالكفاح الوطني وحرب التحرير فإن سائر الفترات التاريخية قد تأثرت بذلك وهو ما اتضح بجلاء في الأنشطة الإعلامية والتعليمية (وخاصة في تدريس مادة التاريخ) [38]، ومع ذلك ظلت هناك بعض القطاعات المهنية المنفصلة في الجامعة أو غيرها استطاعت الاحتفاظ بنظرة على الماضي أكثر وضوحاً مسترشدة ببعض المعايير المنهجية (يرجع في ذلك إلى بعض المقالات والأعمال التي تناولت الموضوع).

ولقد تم نشر بعض الشهادات التي أدلى بها بعض أعضاء المقاومة أو المعتقلين[39] وكذلك بعض المذكرات التي لا تتناول الفترات الحساسة[40] ، وفي

نفس الوقت نشرت المقالات الصحفية والأعمال المتفاوتة في قيمتها والتي وإن نشدت اتباع الصفة الأكاديمية فقد كان غالباً ما يكتبها شخصيات تعتنق إيديولوجية موالية لنظام الحكم (سواء كانت أعمالاً جامعية أم لا) [41].

إلا أنه في الخارج (ولا سيما في فرنسا) كان عدد من المناضلين البارزين ولكنهم على قطيعة مع النظام أمثال مصلي حاج وفرحات عباس ومحمد بوضياف وحسين عايت أحمد وكذلك محمد حربي (وهو مناضل ومؤرخ في نفس الوقت) وغيرهم قد نشروا شهاداتهم وغير ذلك من المؤلفات[42] .

ولكن التغيرات التي طرأت منذ أكتوبر 1988 وما كان من نهاية نظام حكم الحزب الواحد قد بدلت تماماً هذا المشهد كله. فبداية كل الدراسات الجامعية والكتب والشهادات التاريخية التي لم تكن تنشر إلا في الخارج أصبحت متاحة في الجزائر بل وأصبح بعضها يعاد طبعه فيها. وعلى صعيد آخر فتحت الصحف ودور النشر أبوابها للمناقشات التاريخية التي نشطت بفضل ظهور العديد من الجمعيات والتنظيمات. ولم تعد هناك موضوعات محرم تداولها وشارك مناضلون وشهود عيان مرموقون بكتاباتهم ومؤتمراتهم التي كانوا يطرحونها على الساحة العامة. وبدأ الناس يتكلمون وبدأ وعي المجتمع يتنامى، وأعربت شخصيات كانت قد اشتركت في الدوائر العليا لحركات FLN وALN أو من GPRA عن وجهة نظرهم في الأحداث ولم تتردد عن مناظرة شخصيات من نفس الأحزاب التي ينتمون إليه، وهم في بعض الأحيان مسئولون أعلى منهم. وقد دار جدل حامي الوطيس حول شخصيات مثل مصلي وعباس وأبان رمضان، وثار جدل أيضاً حول الأزمة "البربرية" لعام 1949 وحول أسباب أحداث الأول من نوفمبر 1952 وحول اتفاقات إيفيانEvian وكذلك حول أزمة يوليو 1962 . إن الأزمة التي تخطتها البلاد منذ عشر سنوات ما زالت تثير الآراء والجدل فيما يتعلق بطول الفترة لتاريخية وميراث الهوية الإسلامية والعربية والأمازيجية وعلاقته بالكفاح الوطني وبالتحديث.

وقد ساعد توافر الوثائق والشهادات المختلفة والجو العام من التسامح النسبي على شحذ روح النقد واستيعاب أفضل لمقتضيات المنهج العلمي. ورغم استمرار اتجاه يميل إلى الدفاع عن قضيته الشخصية، فقد كان هناك عدد من المناضلين الذين بدأوا في الكشف عن التاريخ أو حاولوا التصالح معه وهم من شكلوا ما

يشبه جماعة جديدة من المؤرخين من أبناء الحركة الوطنية ولعلها هي آخر جماعة. ونجد من بين شخصيات هذه الجماعة من المؤرخين أسماء

منها بن يوسف بن خضة[43] ، وسعد دحاب[44] ، ورضا مالك[45] ، والمحامين مثل علي هارون[46] ، ومبروك بلحسين[47] ، وصادق حجيرز[48] ، ومن رفاق "مصلي" هناك محمد جينانيش (1915-2001)[49] . كما بزغت أيضاً مواهب تأريخية لدى جيل أصغر منهم أمثال عمرو بلخجة (ولد عام 1941) الذي ناضل في سن صغيرة بين صفوف جبهة التحرير الوطنية كغيره كثيرين من نفس منطقته ممن اهتموا بتخليد ذكرى الحركة الوطنية [50] .

6. الخاتمة: المؤرخ والنخبة والمتطلبات الاجتماعية الجديدة.

هناك العديد من أجيال المؤرخين المناضلين أو الأكاديميين[51] ، برزوا من داخل الحركة الوطنية منذ 1920 وحتى يومنا هذا، وهؤلاء الذين مازال عطاؤهم الفكري مستمر هم بلا شك آخر هذه الفئة. وهم يعدون من النخبة لسببين على الأقل:

- لاشتراكهم في الحركة الاجتماعية-السياسية الشاملة التي تمخض عنها نشأة الدولة القومية،

- لأدائهم دور أساسي في إعداد إيديولوجية قومية لولاها لما كان للمعركة لمناهضة للاستعمار أية فائدة.

أما الأجيال الجديدة من المؤرخين الذين لم يشهدوا المعركة التي خاضها السابقون ضد المستعمر فإنهم بلا شك قد تشكلوا وجدانياً ومعرفياً عن طريق الاتصال المباشر مع الجيل المتقدم عليهم وسوف يظلون متأثرين إلى وقت طويل بنموذج التاريخ الوطني. ولكن ذلك ليس كافياً لكي يصلوا إلى مركز سابقيهم، لأن علم التاريخ لم يعد يشغل نفس الوظيفة في مجتمع زاد تعقيده وتنوعه سواء لاختلاف طبيعة المشكلات التي يواجهها أو بسبب ظهور فئات متنوعة من النخب التي أفرزها هذا المجتمع منذ استقلال البلاد. فإن الأرض لم تعد بكراً، ولم يعد في الإمكان شغل وظيفة المثقف الأساسي بمجرد توظيف الماضي كوسيلة لهذه الغاية. بيد أنه يمكن أن يشترك المؤرخون الجدد مع غيرهم من المثقفين (على اتساع معنى الكلمة) في لعب دور النخب في البلاد. لقد أصبحت المنافسة شرسة، فيتعين عليهم إذاً الاستعداد لكي يضيفوا إلى هذا العلم المتطلبات الاجتماعية الجديدة بل

وأن يعملوا على تنبيه المجتمع إلى قضايا جديدة؛ وما من سبيل إلى تحقيق ذلك إلا باحترام قواعد هذا العلم ومقتضياته البحثية والمنهجية. لقد ظل لفترة طويلة الاعتقاد بأن الهدف الأساسي لعلم التأريخ هو صنع "جبائر"[52] من الهوية أو غيرها لربط المجتمع بماضي يزداد تفلتاً يوماً بعد يوم. ولكن الواقع أن دور التاريخ مبدئياً هو البحث عن الحرية وهو يفحص الماضي بهدف التوصل إلى فهم المغزى من وراء وقوع أحداثه، ومعرفة مدى الهامش الذي يتركه لنا من حرية التصرف، وكيف يتسنى لنا الدخول إليه. وسوف يظل التاريخ الوطني مجالاً مفتوحًا للممارسة طالما بقيت الأمم. ولكن دور البحث في التاريخ الوطني لن يكون هو المساعدة على الانطواء على الذات، بل على العكس يجب أن يساهم بطريقته في الكشف عن أفضل السبل للتوصل إلى القرية العالمية وهي لن تكون مجرد رد على القرية الاستعمارية القديمة. وهنا يكمن الرهان الجديد لالتماس مكان بين وسط النخبة.

الهوامش

(1) الأعمال المؤلفة (في الجزائر أو غيرها) حول التأريخ للحركة الوطنيـة وحـرب التحرير الوطنية، هي الأكثر عدداً: Gilles Mnceron et Hassan Remaon, D'une rive à l'autre. La Guerre de la mémoire à l'histoire (ed. Syros, Paris1993) . واستمر لوقت طويل نشر حولية متخصصة فـي هـذه المسـألة فـي Annuaire de l'Afrique du Nord, الذي يتولى نشره المركـز الفرنسـي CNRS (خاصة ما كتبه Guy Perville). وندين بالفضل لأحـدث مسـاهمة للكاتـب Gilbert Meynier راجـع مقالـه "Bibliographie synthétique de la guerre d'Algie annotée et commentée" in Naqd n. 14/15 (خريف -شتاء 2001).

(2) المعاجم النادرة عن الشخصيات الموجودة تعتبر في هذا الإطار ذات فائدة خاصة. ونشير هنا إلى:

- معجم قـديم Dictionnaire biographique des militants nationalistes Algériens (L`Harmattan, Paris 1985) تأليف Benjamin Stora.
- وعمل آخر أحدث منه وذو فائـدة كبيـرة: Mémoire algérienne (Edition Dahlab, Alger 1999) تأليف Acheur Cheurri

(3) في هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى العمل المنصب على النخب Dictionnaire critique de la sociologie (PUF, Paris 1982) تـأليف R. Boudon et F. Bourricaud.

(4) cf. Pierre Nora, Les lieux de la mémoire/ La République (Gallimard, Paris 1984)

(5) يرجع في هـذا الموضـوع إلـى: - Moses Finely : Mythes, mémoire, histoire (Flammarion Paris 1981)

-Hannah Arendt : La crise de la culture (Gallimard, Paris 1972

(6) يرجع في هذا الموضوع إلى أعمال مختلفة، ونشير إلى بعض الكتب:

Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l`Algérie coloniale (Maspéro, Paris 1971)

Fanny Colonna, Instituteurs algériennes (1883-1939) (P.F.N.S.P., Paris 1975 et OPU, Alger)

Antoine Léon. Colonisation, enseignement et éducation (L`Harmattan, Paris 1991)

(7) M. Harbi, Une vie debout (Casbah Ed., Alger 2001. Pp. 26-27)

(8) A. Saadallah, La montée du nationalisme algérien, (ENAL1983, p. 53)

(9) M .Lacheraf, L`Algérie nation et société (Maspéro, Paris 1975, SNED, Alger 1978, p. 8

(10) Mohamed Hafnaoui : târikh al khalaf fi rijal as-Salaf (1905-1907)

(11) Amar Boulifa : Le Djurdjur à travers l'histoire

(12) M. Haddab, "Histoire et Modernité cez les rormistes algériens" in Connaissance du Maghreb (CNRS, Paris 1984)

(13) Cité par Saâddedine Bencheneb, "Quelques historiens arabes modernes de l'Algérie" in la Revue

africaine, 1956, (numéro spécial publé l'occasion du Centenaire de la Société historique algérienne).

(14) Moubarek el Mili : El djazair fil-qadim wa l-hadith (02 volumes 1928 et 1932)

(15) Tewfik El Madani: Chamal ifriqiya ibra arbaa qurun (1927) et Kitâb al Djazair (1932)

(16) Abderahmane el Djilali: Tarikh el Djazair el âm (04 volumes, 1952-1982)

(17) M.C. Sahli Décoloniser l`’histoire (Maspo, 1965)

(18) آخر ما نشر من مؤلفات لأشرف يتنـاول سـيرته الذاتيـة Des noms et des Lieux, Mémoires d’une Algérie oubliée: (Csaba ed., Alger 1998)

(19) Mouloud Gaid :Histoire illustrée de l’Algérie (1965); Aguellids et romans en brbèrie (1972); L’Algerie sous les turcs(1975); Les berbères dans l’Histoire (03 volumes, 1990)

(20) Mahfoud Kaddache : La Vie politique à Alger de 1919 à 197 (SNED. Alger 1970) et Histoire du nationalisme algien (SNED, Alger 1980; 02 vol.) كان الكاتب لفترة طويلة قائد الكشافة الإسلامية.

(21) Mahieddine Djender, Introduction à l’histoire de l’Algérie (SNED, Alger 1968, p. 5)

(22) R. Bourouiba a notamment publié L’art musulman en Algérie (SNED Alger 1973) et 2 livres sur Abdelmoumen et ibn Toumert (SNED Alger 1974)

(23) A. Hadjiat a notamment écrit un livre en arabe sur le sultan Zianide (Telmcen) Abou Hamou Moussa

(24) A. Hadjiat a notamment écrit un livre en arabe sur le sultan Zianide (Telmcen) Abou Hamou Moussa.

(25) Yahia Bouaziz notamment publié : Dawr el mokrani wal haddad fi thawret 1871 (SNED ,1971) et At tiyârât al-idiologiiya fil hrakal-watania

(26) M.L. Zoubeiri: Mouqawamt al-djnoub lil ihtilal l-faransi (SNED, 1972) et Moudhakirat Ahmed Bey, wa Hmdane Khadjawa Bouderba (SNED , 1973)

[155] Saâdallah a notamment publié : Al haraka al wataniya fil Djazair min 1900 ila 1930 (Dar el Adab, Beyrouth, 1969) et Tarîkh al-Djazair at-thaqafi (02 vol. SNED Alger 1981)

(26) M. Téguia :L'Algérie en guerre (OPU, Alger 1981)

(27) A. Taleb Bendiab : Le congrès musulman algérien (1935-1938) mémoire dactylographiée et La chronologie des faitset mouvements sociaux et politiques en Algérie (1830-1954).

اشترك عبد الرحيم بن دياب في وضع قاموس عن الحركة العمالية وهو رئـيس دار الوثائق القومية

(28) R. Ainad-Tabet: Le 8 mai 1945 en Algérie (OPU- ENAP, 1987)

(29) D. Amrane :Les femmes algériennes dans la guerre (Plon, Paris 1991)

(30) M. Harbi anotamment publié : Le FLN, mirage et réalité (Ed. Ta. Paris 1980), Arcives de la révolution algérienne (Ed. JA, Paris 1981) et L'Algérie et son destin, croynts ou citoyens (Arcantère, Paris 1992)

(31) S. Chikh: L'Algérie en années ou le temps des certitudes (Economica, Paris et OPU, Alger 1981)

(32) M. Guentari est arbisant mais publié en français: L'organisation politico-administrative de la Révolution algérienne (OPU, Alger 1994)

(33) D. Sari a publié Les villes de l'Algérie précoloniale : Nedroma, Mazoun, Kalâa (SNED, Alger 1977)

(34) Z. Ihaddaden a publié : L'histoire de la presse indigène en Algérie (ENAL, Alger 1983)et La presse musulmasne algérienne(ENAL, Alger 1986)

[35] M. Bennoune : El Akiba, un siècle d'histoire algérienne (1875-1975) et Esquisse d'une anthropologie de l'Algérie politique (Ed. Marinoo, Alger1988) (OPU, Alger 1986)

[36] Concept bien entendu repris à pierre Bourdieu. M. Haddab, s'y rfère notamment dans "types d'intellectuels en Algérie, Problème de classification et de méthode", in Elites et questions identitaires (Réflexions, Casabah Ed., Alger 1997)

[37]كانت هذه هي المرحلة لتي شهدت إنشاء مركز الوثائق القومية والمركز القـومي للدراسات التاريخية، وهما جزء من جهاز اشترك فيه كل من FLN وتنظيم المجاهـدين. كان الهدف المعلن هو تطبيق سياسة " كتابة وإعادة كتابة التاريخ"؛ ويمكن الرجوع إلـى كتابي بالاشتراك مع ماسرون D'une rive à l'autre …op.cit.

[38] cf. Notre étude intitulée "Histoire et pratique polotico-identitaires : Une Lecture des manuels officiels en usage dans l'école algérienne". En langue arabe dans Insaniyat no 3 (CRASC-Oran 1997)et en français danas l'ouvrage publié sous la direction de Nadir Marouf et de Claude Carpentier et intitulé École , lange, identité (L'Harmattan, Pris 1997)

[39] C'est le cas pour Abdelamid Benzine, avec Le camp (d'abord publié Paris en 1962) puis Journal de marche (ENAL 1965) Amed Bencerif vec l'aurore des mectas (SNED,1968) Tami Mdjbeur, avec Le journal d'un condamné à mort (SNEC, 1981) et Yacf Sadi avec La Battaille d'Alger (ENAG, 1986)

[40] Les mémoires de Malek Bennabi (en 1965 et1970, de dirigents des Ulémas tels Tewfik el Madani , du communiste Cabbah el Mekki, anciens dirigeants ayant rompu avec le parti, Amar Ouzzegane 'et d qui deviendra ministre, avec Le Meilleur combat (Publié en France et

Juillard en 1962) et Benali Boukkort avec Le souffle du Dahara (ENAGA, 1986)

(41) C'est le cas pour Mouloud Qassim Nait Belkacem , M.L. Zoubeiri, Abdellh Cheriet, dans une moindre mesure Mohammed El Mili et bien d`autres

(42) Ce sera le cas pour Henri Alleg quia dirigé la publication de la Guerre d

'Algérie (3 vol. Temps actuel, Paris 1981) et pour Mandouze qui a d'ailleurs commencé la piublication de ses Mémoires d'outre siècle (tome 1, Ed., Viviaane Hamay, Paris 1998)

(43) Beny oucef Benkhedda a écrit :- Les accords d Evian (OPU, Alger 1986) et Les Origines du 1er Novembre 1954 (Ed., Dahleb, Alger 1989).

(44) Saâd Dahlab a écrit :Pour l'indendance de l'Algérie . Mission Accomplie (Ed., Daleb, Alger 1990)

(45) Redh Mlek écrit notamment L Algérie Evian des négociations secrètes 1956-1962 (1ère edition, le Seuil, Paris 1995)

كان الكاتب قد ألف كتاباً عن طبيعة العلاقات بين الأصالة والحداثة.

(46) Ali Haroun a crit : - L 7ème Wilawyia. NLaGuerre du FLN en France 1954-1962 (ED., du Seuil, Paris 1986, Raham, Alger 1992); Lété de la discorde, Algérie1962 (Ed., Casabah, Alher 2001)

(47) Mabrouk Belhocine: Le courrier Alger- Le Caire (Casabah, Alger 2001)

(48)نشر صادق حجيرز عدداً من المذكرات كشهادات على الأحداث منذ الأزمة البربرية لعام 1949 وحتى حرب التحرير القومية لتي شهد أحداثها بصفته مناضلاً شيوعيًا.

(49) Mohammed Guenanèche a écrit plusieurs ouvrages dont Al-masira l-wataniya wa ahdâth 8 mayo 1945 (Ed., Dalab, 1998)

(50) Amar Belkodja natif de Frenda (Tiaret) a notamment écrit :-Ali Naâci. Art et combat (Publié à compte d'auteur en 1990) ; Ali el Hammani et la montée du nationalisme algérien (Ed., Daleb, lger, 191)

(51)-مثلي في ذلك مثل رفاقي -فلم أكن أهتم بالكتب التي تتناول هذا العلم ولا بتكوين مجموعات عنه. السبب في ذلك أنه خلال فترة الدراسة لم ألتق بأي شخص يلفت نظري للاهتمام بهذا العلم النفيس..."

لم يعد هذا بالطبع هو حال المهتمين بالتأريخ اليوم في الجزائـر، ومسـألة الحرفيـة أصبحت مطروحة بشكل يختلف عما كانت عليه عام 1920.

للمزيد عن مفهوم الحرفية في الكتابة التاريخية يمكـن الرجـوع إلـى المسـاهمات التالية(التي ناقشت الحالة في فرنسا):

- Olivier Moulin, "La professionalisation de l'histoire en France (1919-1939)", et Johan Heibron "La Professionalistion" comme concept sociologique et comme stratégie des sociologues" in Historiens et sociologues aujourd'hui. Actes des journées d'études annuelles de la sociée françise de sociologie, Lille, juin 1985 (Ed., du CNRS, Paris, 1986)

histoire (ED., Seuil , Paris ' Antoine Prost, Douze leçons ur l -

(1996 ,(Québec Edisem 1979 مفهوم "الجبائر التأريخية" استخدمه كل من

(52) N. Gagnon et J. Hamelin في كتابهم l`homme historien.

الفصل الثالث والعشرون

موقف المثقف المصري

من منظمات حقوق الإنسان

يسرى مصطفى*

مقـدمـة

نشأت منظمات حقوق الإنسان فى مصر في منتصف سبعينيات القرن العشرين ووجدت تعبيرها فى منظمتين لم يكن لهما تأثير ملحوظ على السـاحة المصـرية، مقارنة بفاعليات أخرى برزت آنذاك ممثلة فى جهود أفراد ولجان حزبية أو نقابية اتجهت نحو الدفاع عن الحريات العامة فى مواجهة تعسف الدولة. ولذا فقد يظـل مشروعا القول بأن النشأة الفعلية لما بات يعرف بمنظمات حقـوق الإنسـان قـد ارتبطت بنشأة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام 1985 بفضـل عـدد مـن المثقفين المصريين وعدد من أعضاء الأحزاب السياسية اليسارية والناصرية على وجه الخصوص. والمعنى هنا هو المنظمات الجديدة التى تعرف باسم "المنظمـات غير الحكومية". ويمكن القول إن منظمات حقوق الإنسان الجديدة جـاءت ضـمن سياق عالمى بزغ فيه مفهوم "المجتمع المدنى" كحيز للفعل الاجتمـاعى التنمـوى والإنسانى*.

ولم تشهد الثمانينيات حركة واسعة تجاه تأسيس منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان، ولم تبدأ هذه الحركة إلا فى التسعينيات حيث بدأت مجموعة أخرى من

---

*باحث فى مجال حقوق الانسان

* لمزيد من التفاصيل حول نشأة منظمات حقوق الإنسان، انظر:

- حلمى شعراوى: مفاهيم وحركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى، فى {عيسى شيفجى، حلمى شعراوى: حقوق الإنسان فى أفريقيا والعالم العربى، مركز البحوث العربية}.

- Abdullah An-Na'im: Human Rights Movement in the Arab World: A Regional Perspective, Human Rights Queterly 23 (2001) 701-723

المنظمات فى الظهور بمبادرات قام بها أشخاص ارتبطوا بالمنظمة المصرية أو عملوا بها لفترات. ويمكن القول إن عقد التسعينيات هو الذى شهد منذ بدايته تنامى ظاهرة المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ودخولها مرحلة مأسسة واتساع مجال عملها. وقد تزامن صعود هذه المنظمات مع التراجع الملحوظ فى دور الأحزاب السياسية من ناحية، وصعود دور تيارات الإسلام السياسى وخاصة جماعات العنف المسلح من ناحية أخرى. وقد شكلت هذه المنظمات عامل جذب للعديد من أعضاء الأحزاب السياسية من مختلف التوجهات. ولم يثبت أن هذه المنظمات قد استطاعت صهر الاختلافات السياسية والأيديولوجية تحت مظلة العمل الحقوقى، بل على العكس فقد بدأ العمل الحقوقى مكبلا بتناحرات المجموعات السياسية وهو الأمر الذى كان أكثر بروزا فى تجربة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بوصفها منظمة العضوية الوحيدة آنذاك.

وعلى أية حال فقد أصبحت منظمات حقوق الإنسان موضع جدل واسع داخل المجال الثقافى المصرى لأسباب سياسية و أيديولوجية وأمنية. وقد بدا واضحا أن هناك عقبات عديدة تحول دون تواصل هذه الحركة مع محيطها الاجتماعى، وهى عقبات ذات طبيعة سياسية أو قانونية وثقافية بالأساس، فضلا عن عقبات ذاتية تتعلق بأداء نشطاء حقوق الإنسان أنفسهم. وقد كشفت السنوات الخمس عشر الماضية عن نجاح منظمات حقوق الإنسان النسبى فى خلق مجال اجتماعى وثقافى مساند لها من قبل عدد من أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والصحفيين والإعلاميين، ولكن بدا واضحا أن حجم هذا المجال المساند متواضع إلى حد كبير. كما كشفت السنوات الماضية أيضا عن التعقد الشديد في العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والنخب الثقافية. ففى حين بادر بعض ممثلى هذه النخب بالدفاع عن حق منظمات حقوق الإنسان فى الوجود ومزاولة أنشتطها فى مواجهة تعسف الدولة، شن البعض الآخر هجوما عنيفا ضدها خرج في كثير من الأحيان عن قواعد الموضوعية، ومن الغريب أن من بين من هاجموا منظمات حقوق الإنسان أشخاص سبق أن دافعت عنهم هذه المنظمات بل وتواصلوا معها فى العديد من المناسبات. ولكن يبدو أن التناحرات التى صاحبت نشأة هذه المنظمات قد ظلت ماثلة وقابلة للاستدعاء والتفعيل بين فترة وأخرى. أما الجانب الأكبر من النخب السياسية والفكرية فقد اتخذ موقف الحياد وهو الموقف الذى يعكس ضمنيا عمق الهوة بينهم وبين منظمات حقوق الإنسان.

وإذا استبعدنا تلك العناصر من "النخبة" التى يجرى توظيفها، بصورة مباشرة، من قبل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية والإعلامية للهجوم على من تعتبرهم الدولة خصوما لها سواء من ممثلى القوى السياسية أو مؤسسات المجتمع المدنى، ونظرنا إلى العلاقة بالنخب المستقلة أو المعارضة فسوف نجد أنفسنا أمام سؤال يحتاج إلى إجابة وهو: لماذا هذه الهوة التى تفصل بين حركة حقوق الإنسان والنخب السياسية والفكرية؟ ما هى أسبابها؟ وما هى طبيعتها؟. ويرتبط هذا بمجموعة أخرى من الأسئلة منها: كيف تنظر هذه النخب إلى حركة حقوق الإنسان؟ وما هى العوامل الموضوعية والذاتية الفاعلة في صناعة هذه الهوة؟ ومن المسئول عنها؟ وتهدف الإجابة على هذه التساؤلات إلى الإجابة عن التساؤل الأهم وهو: كيف يمكن ردم هذه الهوة؟ وما هى حدود هذه الإمكانية من منظور الدور الذى يمكن أن يلعبه المدافعون عن حقوق الإنسان؟

أعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات تخرج عن نطاق هذه الورقة لأنها تتطلب جهدا أكبر من أجل التعرف على عناصر الأيديولوجيا السياسية السائدة فى مستوياتها المختلفة. وأعنى بذلك: أولا: المستوى المتعلق بالثقافة السياسية التى تحكم علاقة المثقف المصرى بالسلطة والمجتمع، ثانيا: الموروث الأيديولوجي من مرحلة التحرر الوطنى والذى يقدس نموذج دولة التحرر الوطنى ونموذج المستبد العادل، والذى يعاد توظيفه الآن في سياق تاريخى مختلف، ثالثا: العناصر الأبوية والدينية في الأيديولوجيا السياسية. تتداخل هذه العناصر وتشكل ذهنية قطاع كبير من النخبة في تعاملها مع كل ما تفترض أنه وافد و"دخيل" ومن ذلك قضايا المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان. ومن هنا تبدو قضية العلاقة بين الطرفين أكثر تعقيدا، بحيث لا يمكن فهمها انطلاقا من المصالح المباشرة للنخبة (سياسية أو اقتصادية) سواء في رفضها أو تأييدها لحركة حقوق الإنسان، لكن من خلال فهم الأيديولوجيا التى تصنع قناعات هذه النخبة. ولكن الأمر الأخطر، هو أن هذه القناعات لا تقدم أفكارا مجانية، ففى الغالب الأعم يجرى توظيفها ضمن استراتيجات السلطة السياسية والأيديولوجية لقمع الحريات العامة والفردية، وبصورة أكبر توظيفها من قبل السلطة السياسية ضمن استراتيجية قمع المعارضين بالمعارضين.

وتناقش هذه الورقة موقف المثقفين المصريين من منظمات حقوق الإنسان وربما أفكار حقوق الإنسان نفسها. وتنطلق هذه الورقة من محددين رئيسيين لفهم

موقف المثقفين، الأول هو المشكلة البنيوية التى اتسمت بها الثقافة العربية فى العصر الحديث وأعنى بها ذلك التناقض بين الداخل والخارج، أو نحن والآخر. والمحدد الثانى يتمثل فى موقع المثقف المصرى داخل استراتيجيات السلطة السياسية أو الأيديولوجية. وتستعرض هذه الورقة موقف المثقفين المصريين على واقعة أثارت جدلا واسعا حول منظمات حقوق الإنسان ودورها فى الواقع المصرى، وقد عرفت بواقعة "الكشح"•. ومما لا شك فيه أن هذه الورقة ليس من بين أهدافها الدفاع عن منظمات حقوق الإنسان، فهذه قضية أخرى، بل إن اختيار واقعة "الكشح" يعود إلى أن هذه الواقعة، وما أحيط بها من جدل، ربما كانت الأكثر كشفا لموقف المثقف المصرى من منظمات حقوق الإنسان. كما أن أهميتها تكمن

• الكشح هى قرية صغيرة فى محافظة سوهاج بصعيد مصر. أصبحت هذه القريـة فى شـهر أكتوبر 1998 موضع اهتمام دوائر عديدة داخل مصر وخارجها بعد أن نشـرت صـحفية بريطانية تدعى كريستينا لامب مقالا فى صحيفة "الصنداى تليجراف" تندد فيـه بمـا أسمتـه "اضطهادا" للأقباط فى مصر. وقد جاء هذا المقال على خلفية واقعة تعذيب لعدد كـبير مـن الأقباط فى على يد الشرطة بالقرية فى شهر أغسطس من العام ذاته على أثر مقتل شابين مـن الأقباط. وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريرا عن وقـائع التعـذيب تضـمن شهادات الضحايا. وعلى الرغم من أن المنظمة المصرية لم تزعم فى تقريرها أن هناك اضـطهادا للأقباط بسبب دينهم، إلا أن الوضع تفاقم بعد أن نشرت الصحفية البريطانية خبرها. وفى شهر نوفمبر 1998 نشرت إحدى الصحف الأسبوعية المصرية صورة لشـيك كانـت المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان قد تلقته من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطانى، واقترنت صـورة الشيك بعنوان رئيسى فى الصفحة الأولى وهو: "بلاغ إلى النائب العام.. 25 ألف دولار ثمـن الخيانة .. سفارة أجنبية تقدم المبلغ لمصريين فى مقابل تقرير كاذب عن مزاعم اضطهاد الأقباط فى مصر". وعلى أثر ذلك استدعى النائب العام الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة، وتم إصدار قرار بحبسه 15 يوما على ذمة التحقيقات، ولكن تم الإفراج عنه والسماح له بالسفر لحضور مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسـان والذى تزامن انعقاده مع الاحتفال بمرور 50 عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1998). وفى هذه الأثناء شهدت مصر أكبر جدل حول منظمـات حقـوق الإنسان.

فى إبراز كيف أن محاكمة هذه المنظمات الناشئة لم يرتكز فى غالبيته على تقييم موضوعى لما تقوم به فى الواقع المصرى، بل اعتمادا على توظيف تلك الصيغة الأيديولوجية الراسخة بشأن التناقض بين الداخل والخارج.

أولا: المثقف والسلطة .. نزع أو انتزاع المشروعية

يقول على حرب فى كتابه أوهام النخبة: "مفهوم الطليعة هو الصيغة الحديثة لمفاهيم قديمة كالخاصة والنخبة والصفوة. ويتوقف عمل هذه المفاهيم على مقابله ونقيضه الذى هو مفهوم الجمهور أو الجماهير أو العامة. وهكذا نحن إزاء زوج من المفاهيم تتألف منهما الثنائية المشهورة التى طالما ترددت فى خطابات المثقفين، أعنى ثنائية الطليعة والجماهير، التى تشكل، لدى المثقف، مبدأ للرؤية والتصنيف، يعى من خلال علاقته بذاته ويتصور مكانته فى المجتمع. والبداهة التى تتأسس عليها هذه الثنائية وتخفيها فى آن، هو أن هناك ذوات، مستنيرة، مريدة، متميزة باستقلاليتها عن السلطة وتحررها من القيود والتقاليد، وهى ذوات النخبة المثقفة التى تمثل ذروة الوعى بالواقع والإخلاص للحق والحقيقة، والأمر الذى يؤهلها لأن تنير الدرب أمامهم وتسهم فى تشكيل وعيهم، لكى يعوا مهمتهم التاريخية، ويمارسوا دورهم الفعال فى إحداث التغيير المنشود، أو فى الثورة على الأوضاع القائمة" [1] .

واستنادا إلى أفكار المفكر الفرنسى بيير بيرديو، يرى على حرب أن الصراع بين المثقف والسياسى هو صراع مصالح وسلطة فلكل منهما مصالحه وسلطته أيضا فيقول: "إن الصراع بين المثقف والسياسى، أو بين الكاهن والحاكم، أو بين الفقيه والسلطان، ليس مجرد صراع بين المعرفة والسلطة، أو بين المعنى والقوة، أو بين القيمة والمنفعة، وإنما هو صراع على المشروعية، أى على احتكار الحق فى قول ما هو حقيقى وحق، أو فى تحديد ما هو سوى وشرعى، أو مباح وجائز؛ أو تحديد ما هو عكس ذلك وخلافه" [2].

من المفترض أن المنافسة أو المنازعة فى المجتمع الحديث تجرى كعملية سياسية تستهدف أصوات الناخبين (أى المواطنين)، وقد نجد لدى قوى أخرى، مثل الحركات الماركسية، نزوعات ثورية من أجل تبديل المشهد السياسى برمته واستبدال السلطات الطبقية القائمة بسلطات أخرى ذات طبيعة طبقية مختلفة. وبالتالى فإن عملية نزع المشروعية ترتكز فى الغالب على أبعاد اجتماعية أو طبقية

أو فئوية، يجرى التعبير عنها بصور سياسية وحزبية متعددة. وهذا المجال السياسى المتقاطع مع الاجتماعى يشكل ملامح المسرح السياسى الحديث بكل سلبياته وإيجابياته.

يتسم المسرح السياسى العربى بانغلاقه، وبالتالى قابليته لأن يستعيض عن الاجتماعى بالأيديولوجى. وفيه تصير العلاقة بين الأيديولوجيا والسياسة ذات طبيعة خاصة، حيث تجرى عملية توظيف متبادل، حيث يجرى التلاعب السياسى بالأيديولوجيات وخاصة القومية والدينية، وتكتسى عمليات الهيمنة السياسية رداء أيديولوجيا. وتصبغ هذه الوضعية عملية النزاع على المشروعية بصبغتها.

وترصد بعض الكتابات أحد جوانب هذه الطبيعة الخاصة للمنازعة فى المجتمعات العربية والإسلامية، ففيما يتعلق بالحركات الدينية، يقول برتران بادى، فإنها تتميز بمرونة هائلة "إذ يمكن لخيارها الاستراتيجى فى البداية أن يحصرها داخل سلوك الرفض للنظام السياسى القائم، والذى تدين حينذاك طابعه "المشرك" أو مجرد "الفاحش". وتقوم المنظمات التى تستلهم مأثور هجرة الرسول باستخدام هذا النموذج لتوجيه عمل المنازعة نحو تنشئة-مضادة أكثر بكثير من الاتجاه نحو الفتنة والرفض العنيف..". وبالتالى "من غير استهداف الاستيلاء على السلطة، ولا حتى قلب النظام القائم، يمثل هذا النموذج من الاستراتيجية تحديا ضد هوية المسرح السياسى ذاتها، والذى لا يمكنه بعدها بإلزامه كل مواطن مباشرة، كما أنه أيضا أداة فعالة للتربية السياسية المنتجة لفئة تختلف عن تلك التى ينتجها النظام السياسى. وتقوم استراتيجيات الانعزالية هذه التى تصنع خلفية المنازعة فى العالم الإسلامى بعرقلة وظائف فرض الضرائب أو التجنيد يوميا؛ وبتغذية الظواهر التجزيئية، وقد لعبت-ولا تزال تلعب- دورا حاسما فى تفريغ المطالب فى قالب مأساوى" [3] .

وهكذا وبسبب انغلاق الحيز السياسى، باتت الممارسة السياسية أمام خيارين مأزومين، الأول هو النزوع "الراديكالى" للخروج على النظام بالإيديولوجيا أو العنف، أو القبول بالتحرك فى الحيز الضيق والهش المعروف باسم "الهامش الديمقراطى". وقد شهدنا خلال ربع القرن الماضى ما آلت إليه عمليات تفعيل هذين الخيارين من فشل. ففى النصف الثانى من عقد السبعينيات بدأ النظام السياسى فى رسم استرتيجية "الهامش الديمقراطى" من خلال تجربة هشة للتعددية الحزبية، والتى سرعان ما ثبت عجزها، ليصعد نجم النزوعات "الراديكالية" للخروج على النظام من قبل الحركات الإسلامية المسلحة. وقد وصل هذا الخيار إلى ذروته

ونهايته عام 1997 بعد مذبحة الأقصر التى راح ضحيتها نحو 63 شخصا معظمهم من السياح الأجانب. وكانت إحدى نتائج هذا الحادث المأساوى أن وضعت الجماعات المسلحة حدا لكل احتمالات التعاطف معها كبديل للسلطة، وبذلك فقد خرجت وبصورة مفاجئة ودرامية من ساحة النزاع على المشروعية مع السلطة. ولكن لم يكن هذا الخروج هو النتيجة الوحيدة، فقد نجحت السلطة خلال صراعها مع هذه الجماعات المسلحة فى تدعيم قبضتها الأمنية على المجتمع، وكذلك التحكم أكثر فى استراتيجية "الهامش الديمقراطى" التى تتحرك فى نطاقها الجماعات السياسية المعترف بها.

وليس جديدا أن نقول إن أحد أهم عناصر التحكم فى الحيز السياسى هو تحدي مقتضيات المشروعية السياسية. وقد نجحت السلطة السياسية فى الاستناد على تراث قديم من الهيمنة السياسية فى دعم طبيعة خاصة لمقتضيات الشرعية السياسية، بحيث تضع نفسها بمنأى عن المنافسة على أسس تتعلق بالديمقراطية أو المصالح الاجتماعية. ولعل أهم هذه المقتضيات هو نقل حيز المنافسة على الشرعية إلى فضاء خارجى. وأعنى بذلك فضاء العلاقة مع الخارج. وقد قبلت القوى السياسية ومثقفيها هذه المقتضيات، وصارت طرفا داعما للسلطة فى إدارتها للحيز السياسى، وهو ما سنحاول إيضاحه.

ثانيا: الداخل والخارج: فضاءات الشرعية

لعبت ثنائية الداخل/الخارج فى الفكر العربى المعاصر دورا رئيسيا ومحددا للكثير من المواقف الثقافية والسياسية، بل ويمكن الزعم بأنها كانت الركيزة الرئيسية لآليات الهيمنة الثقافية لأجهزة الدولة الأيديولوجية بالمعنى الذى حدده المفكر الإيطالى أنطونيو جرامشى. والواقع أن هذه الثنائية ما هى إلا إحدى تنويعات ثنائيات ألفناها مثل الذات والآخر، نحن والغرب إلخ. ويمكن القول إن هذه الثنائية تعتبر مكونا بنيويا من مكونات الثقافة العربية فى العصر الحديث وبالتالى فهى تعتبر أحد المحددات الرئيسية للفكر السياسى العربى المعاصر منذ بدايات التحديث. وقد اتخذت هذه الثنائية أشكالا متعددة، فهى أحيانا ما تكون متماسكة وأحيانا ما تكون هشة، وأحيانا ما تكتسى صبغة دينية أو اشتراكية أو قومية إلخ.

إن العلاقة بين الخارج والداخل فى الثقافة السياسية ليست مجرد علاقة تناحر أو صراع، بل هى المحدد أيضا لمسألة شرعية المثقف. وبالتالى فإننا لا نغالى

عندما نقول إن هذه الثنائية تلعب دور الضابط الأيديولوجى، وبالتالى السياسى، للمنظومة الفكرية السائدة من خلال إنتاج خطاب ثقافى توفيقى يجمع بين المتناقضات ويسمح للمثقف بالتنقل بين مختلف المنظومات الأيديولوجية والعلمانية. ومن منظور مفهوم الهيمنة أعتقد أن السلطة نجحت فى امتلاك مفاصل الخطاب الثقافى التوفيقى وتوجيهه لخدمة هيمنتها الأيديولوجية، وذلك عندما يجرى تقديمه بوصفة الخطاب العقلانى والمحايد والذى يوازن بين الذات والآخر وبالتالى فإن الخروج عليه خروجا على القيم الاجتماعية كما توظفها السلطة*. فهى، أى السلطة، تستطيع إدارة دفة الساحة الثقافية بحيث تعطى المشروعية أو تنزعها عن أفراد أو جماعات بزعم خروجهم على القيم أو الانتماء لفضاء ما خارجى، وقد حدث هذا مع جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية التى رأت السلطة أنها تشكل تهديدا لها. فقد اعتبر الشيوعيين نبتا سوفياتيا، والإسلاميين نبتا إرهابيا، ومنظمات حقوق الإنسان نبتا غربيا أو ربما إمبرياليا، أما الداخل فهو دائما برئ من كل هذا!!!

وأزعم أيضا أن الخطاب التوفيقى يشكل أرقى مستويات استراتيجية الهيمنة التى تمارسها السلطات فى المجتمعات العربية. وأقصد بذلك أن السلطة تستطيع توظيف هذا الخطاب لفرض هيمنتها بدون أن تظهر كسلطة قامعة بطريقة مباشرة. فهى تعتمد استراتيجية أوسع من خلال المثقفين الذين يهبون لحماية الداخل من الخارج والحفاظ على القيم والثوابت وغير ذلك من التعبيرات الحماسية. وتتطلب هذه الاستراتيجية أن يكون الخارج فضاء للشر والإمبريالية والصهيونية والانحلال الأخلاقى. وكلها عناصر يسهل توظيفها لضرب أى تيار أو اتجاه يعارض السلطة، وتسمح هذه الاستراتيجية بتوظيف المثقف اليسارى أو الإسلامى أو القومى لصالح السلطة.

---

* حول الخطاب التوفيقى راجع:

د. محمد جابر الأنصارى: تحولات الفكر والسياسية فى الشرق العربى: 1930-1970، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب-الكويت، نوفمبر 1980.

د. عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992.

د. نصر حامد أبو زيد: مشروع النهضة بين التوفيق والتلفيق، القاهرة، العدد 119، أكتوبر 1992، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وتتنوع مستويات ثنائية الداخل/الخارج وفقا لنوع الخطاب المنتج. فمستواها فى خطاب البروباجندا السياسية، يختلف عن مستواها فى الخطاب السياسى المنتج من قبل النخبة الفكرية ذات التوجهات النقدية. ففى الحالة الأولى تظهر هذه الثنائية فى أقصى تجلياتها الأيديولوجية والتى تصل إلى حد الابتذال، وفى هذه الحالة يجرى توظيف الخطاب بصورة مباشرة لخدمة عمليات القمع الفكرى التى تمارسها السلطة ضد الفكر النقدى أو العقلانى أو ضد خصومها السياسيين والذين باتوا ذوى صلة بالمجال العالمى بصورة أو بأخرى. أما فى الحالة الثانية فغالبا ما يتخفى التناقض وراء خطاب يدعى العلمية والموضوعية والحياد واحترام الخصوصيات الثقافية. يلعب مثل هذا الخطاب أيضا دورا غير مباشر فى خدمة استراتيجيات القمع الفكرى والسياسى.

ترتبط هذه الاستراتيجية بقضية غياب الديمقراطية من زاوية أن العلاقة بين المثقف والسلطة هى إما أن تكون علاقة عضوية، بمعنى الارتباط المباشر، أو أنها تمر عبر روابط أيديولوجية، وذلك بسبب هشاشة المؤسسات المدنية التى من المفترض أن تشكل الوسيط فى العلاقة بين المثقف والسلطة. ونتيجة لضعف الإطار المؤسسى للتعبير الثقافى المستقل عن السلطات السياسية والأيديولوجية، فمن الصعب الحديث عن استراتيجيات ثقافية منظمة فى مقابل استراتيجيات السلطة. وقد أثرت هذه البنية الثقافية بتحالفاتها التوفيقية على مختلف الأجيال من المثقفين فى التاريخ العربى الحديث.

ولذلك فلا نندهش كثيرا عندما نسمع أحكاما حول الموقف الخاص لهذه النخب من الديمقراطية. فالبعض يصفها بأنها نخب تهاب الديمقراطية، وكثيرون وصفوها بأنها نخب لم تتعامل مع قضايا الديمقراطية والحريات باعتبارها أولويات. وفى هذا الصدد يرصد عابد الجابرى ثلاثة أجيال متعاقبة من النخبات فى العالم العربى وهى: نخبة دولة الثورة، ونخبة الدولة التقليدية، ونخبة أو نخبات الدولة شبه الليبرالية أو شبه الديمقراطية. وعلى الرغم من التناقض الواضح بين هذه النخب والذى تبرره الصراعات السياسية وحرب المواقع على السلطة، إلا أنها تتفق فى شئ رئيسى وهو خوفها من الديمقراطية. وفى هذا يقول الجابرى: "والحديث عن الديمقراطية أو عن المجتمع المدنى فى الوطن العربى لن يكون له أى مدلول واقعى إذا هو لم يستحضر هذه الخريطة الاجتماعية، إذا هو لم يأخذ بعين الاعتبار قدرة وإمكانية هذه الخريطة على تحمل الديمقراطية وفسح المجال أمام مؤسسات

المجتمع المدنى. ذلك لأن ما يجمع الأجيال الثلاثة من النخب التى تحدثنا عنها هى أنها جميعا تخشى الديمقراطية أو تتخوف من نتائجها، نظرا لكون علاقتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات المجتمع المدنى التى هى الشرايين والقنوات التى تضمن، أو على الأقل فى الإمكان، احترام قواعد الممارسة الديمقراطية" (4)

وإذا اعتبرنا أن مؤسسات المجتمع المدنى هى أوعية ووسائط ديمقراطية، فليس غريبا أن نلحظ عداء المثقف إزاء منظمات المجتمع المدنى وإعراضه عنها، فبدلا من أن يلعب المثقف دورا فى تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى، فإنه يتعامل معها بوصفها جسما غريبا عن المجتمع والدولة. بل ويسعى البعض إلى التبرع بالدفاع عن الدولة من التهديد الذى تحمله مؤسسات المجتمع المدنى بوصفها امتدادا للعولمة، والإمبريالية والصهيونية والفضاء الخارجى بوصفه فضاء شريرا. إن لاديمقراطية أجيال النخب العربية التى يتحدث عنها الجابرى قد تكون ذات صلة بالدور المحورى الذى لعبته التنظيمات السياسية المركزية أو ربما التنظيمات التقليدية، والتى شكلت بؤر التف المثقف حولها دوما.

ولا يمكن أيضا أن نتجاهل حقيقة، أن غياب الوسائط المؤسسية الحديثة عكس فى التاريخ الحديث أزمة أعمق، وأعنى بذلك أزمة المواطنة. فالمواطنة كهوية للفرد فى الدولة الحديثة تستلزم حكم القانون، وبنية مؤسساتية سياسية ومدنية، وهى أيضا الوعاء الذى يمكن أن تصب فيه مبادئ حقوق الإنسان. ولا شك أن المثقف العربى والمصرى كان فى الإجمال مشغولا بقضايا تتمحور حول "الأمة"، أكثر من انشغاله بقضايا "المواطن". وبالتالى فإن كل مقتضيات المواطنة من ديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان لم تمثل أولوية على جدول أعمال الكثير من المثقفين.

ربما يكون هذا هو المحدد الأول لموقف العديد من المثقفين، وليس جميعهم بالطبع، إزاء منظمات حقوق الإنسان وسوف نلحظ ذلك فى كتابات وتصريحات المثقفين كما سنوردها لاحقا. ولكن ما أود الإشارة إليه ومن واقع المعلومات التى تم جمعها، أنها كلما زادت راديكالية المثقف ودرجة التسييس كلما زادت عملية الاستقطاب بين الداخل والخارج والتى تصل إلى حد وضع مقابلة حادة وقاطعة بين داخل خاضع للتهديد من قبل خارج هو عبارة عن شر مطلق.

وإذا كان هذا التناقض بين الداخل والخارج يمثل أحد مكونات السياق السياسى والأيديولوجى الذى يؤطر نزاعات الدولة مع منظمات حقوق الإنسان، إلا أن هناك

عوامل أخرى ملموسة زادت من حدة العداء عند عدد كبير من المثقفين لهذه المؤسسات والقائمين عليها. لقد نشأت هذه المنظمات فى وقت اتسم بتوترات خاصة. فمن ناحية أولى لا يمكن تجاهل بزوغها ضمن موجة عالمية بدت واضحة منذ بداية الثمانينيات لدعم وتنمية المجتمع المدنى على مستوى العالم. وقد استقبلت فكرة المجتمع المدنى آنذاك ومن بعد ذلك بوصفها أحد تجليات "العولمة" المرفوضة. وبالتالى فقد كان المجتمع المدنى بالنسبة للاتجاهات القومية أداة الإمبريالية لتدمير الدولة القومية والوطنية، أما بالنسبة لعدد كبير من الاتجاهات الماركسية فقد كان يمثل أداة احتواء النشطاء السياسيين وصرفهم عن العمل السياسى الأكثر راديكالية، أما بالنسبة للاتجاهات الدينية فقد كان المجتمع المدنى صنو الحداثة والتغريب المفروضتين*.

وقد زاد من حدة الموقف العدائى أن العدد الأكبر من مؤسسى منظمات حقوق الإنسان فى مصر كانوا من بين النشطاء القوميين أو الماركسيين، والذين نظر إلى دورهم الجديد فى مجال حقوق الإنسان بوصفه خيانة لمبادئهم الأصيلة التى كانوا يدافعون عنها. فضلا عن إخفاق هذه المنظمات فى خلق كتلة اجتماعية مساندة لها سواء كانوا أعضاء أو متطوعين، بسبب إخفاقها فى التواصل مع محيطها الاجتماعى على أسس ديمقراطية، تتناسب مع خطابها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يلعب دورا فى عزلها عن محيطها الاجتماعى**.

---

* لاحظ مثلا ما يقوله الكاتب السورى برهان غليون: "إن خطاب ا تمع المدنى فى الفكر السياسـى العـربى الراهن يعيد تجديد عقائدية الحداثة التى فقدت الكثير من مشروعيتها ومصداقيتها بعد مـا أصـاب المشـاريع اليسارية والقيم الاشتراكية عامة من إخفاق. فجميع هذه الاختلاطات تجنح فى الواقع إلى تحويل مفهوم ا تمع المدنى إلى محول لعقائدية اجتماعية حديثة مناهضة للعقائدية الإسلامية، وتؤسس للتحالف الجديد الذى يتكون اليوم بين النخب الحديثة الخائفة على وضعها السياسى ومواقعها وبين الدولة والسلطة الشمولية أو الاحتكارية، التى ينظر إليها فى هذا المنظار كضمانة أساسية لاستمرار حركة التحديث والعقلنة الاجتماعية". برهان غليون: دور العوامل الداخلية والخارجية فى بناء ا تمع المدنى العربى، المستقبل العربى، العدد 158، نيسان (أبريـل) 1992، ص 105-124.

** إن ظاهرة ضعف ديمقراطية منظمات ا تمع المدنى ليست من قبيل الانطابعات العفوية بل تم رصدها من خلال عدد من الدراسات. راجع فى هذا الصدد: شهيدة الباز: المنظمات الأهليـة العربية على مشارف القرن الحادى والعشري، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.

أزمة الكشح
وموقف المثقف من منظمات حقوق الإنسان

تكشف قراءة ما كتب فى الصحافة المصرية عن تلك القضية التى عرفت فى مصر بأزمة الكشح، عن بعض توجهات المثقف المصرى إزاء مجموعة من القضايا فى مقدمتها قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان، والموقف من منظمات حقوق الإنسان، وعلاقة الداخل بالخارج. فمن خلال الكم الكبير من الكتابات التى شهدتها الصحف على مدار شهرى نوفمبر وديسمبر 1998 حول هذه القضية وحول دور منظمات حقوق الإنسان يتضح لنا أن التنوع والتباين فى مواقف المثقفين، رغم دلالته، قد لا يعكس تباينا ملموسا فى منطق التفكير، فقد تمحورت القضايا موافقة أو رفضا حول قضايا بعينها وأهمها التمويل وسمعة مصر فى الخارج والأمن القومى. هذا فى حين لم يركز غير عدد قليل من المثقفين على قضايا جوهرية ارتبطت بهذه القضية وفى مقدمتها حماية المواطن من التعذيب وتعسف السلطة، أو استخدام الأوامر العسكرية فى ظل قانون الطوارئ لمحاكمة نشطاء حقوق الإنسان.

وحتى لو سلمنا بتلك الفكرة القائلة بغيرة المثقف على وطنه أو أمته من التدخل الخارجى، فإن ما يجب ألا نتجاهله معه هو كلما زادت "الغيرة الوطنية" عند المثقف، كلما زادت قابليته لأن يضحى بأبسط مبادئ الديمقراطية، بل وقابليته لأن يوظف من قبل السلطات السياسية والأيديولوجية.

إن الواقعة التى أثارت الجدل، قد تضمنت ثلاثة جوانب رئيسية. أولا: التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الإنسان؛ ثانيا: دور هذه المنظمات فى كشف انتهاكات حقوق الإنسان، والذى تمثل، فى هذه الحالة، فى تعرض عدد من المواطنين للتعذيب؛ ثالثا: إحالة الأمين العام المنظمة المصرية إلى نيابة أمن الدولة للتحقيق بموجب أمر عسكرى*. كل هذه الجوانب تتعلق بالحريات العامة والفردية. فالتمويل

---

* أود أن ألفت نظر القارئ إلى أن إحالة المدنيين إلى نيابة أمن الدولة بموجب قرار الحاكم العسكرى، هو فى حد ذاته انتهاك صارخ للحق فى المحاكمة العادلة والمنصفة، ودائما ما ارتبط هذا النمط من المحاكمات بأسباب سياسية لا تتعلق بمنطق القانون والعدالة. وبالتالى فإن تعرض المدنيين لمثل المحاكمات هو أمر مرفوض تماما من منظور حقوق الإنسان.

الأجنبى مرتبط بقوة بالحق فى تكوين الجمعيات، وكيفية حصولها على الموارد وفى ظل أية شروط قانونية ومحاسبية تحفظ لهذه المنظمات استقلاليتها. أما الجانبين الأخرين فيتعلقان مباشرة بحقوق الإنسان، سواء الحق فى السلامة الجسدية، أو الحق فى المحاكمة المنصفة والعادلة.

وفى إطار الجدل حول هذه الواقعة، تفاوتت استجابات المثقف المصرى لكل من هذه الحقوق. ولكن الأخطر أن البعض، بتركيزه على قضية التمويل الأجنبى وربطها بـ"الغيرة الوطنية"، قد ضحى بكل الحقوق، وهو الموقف الذى يشكل دعما قويا للسلطة السياسية فى مواجهتها مع منظمات حقوق الإنسان.

واللافت للنظر حقا هو موقف بعض مثقفى اليسار والاتجاه الناصرى. فكما سنرى، كان موقف عدد من ممثلى هذه الاتجاهات هو الأكثر قابلية للتضحية بقواعد الديمقراطية مقارنة بالموقف الإسلامى أو المسيحى أو حتى موقف الكتاب المستقلين أصحاب الأعمدة الرئيسية فى الصحف الحكومية. لقد أظهر عدد من المثقفين اليساريين انزياحا حادا بعيدا عن مقتضيات الديمقراطية باتجاه ثنائية الداخل/الخارج حيث برز "الخارج الحقوقى" فى كلامهم بوصفه فضاء للعمالة والصهيونية والإمبريالية. وقد التقى هذا النمط من التعبير مع رؤى ناصرية وإسلامية أخرى. ومن ناحية أخرى فقد حاول عدد آخر من ممثلى اليسار خلق درجة من التوازن بين الدفاع عن الحقوق ومواجهة الخارج. وسعت مجموعة ثالثة إلى تغليب مقتضيات الحفاظ على الحقوق على ما عداها. وفى كل الأحوال كانت ثنائية الداخل والخارج حاضرة بوصفها الإطار الحاكم لهذا الجدل.

كتب **د. رفعت السعيد** مقالا بعنوان "كم يساوى ضمير الإنسان" [5] يقول فيه: "لعلها ليست مصادفة أن تتفجر بين الحين والآخر مسألة التمويل فى موضوع حقوق الإنسان. وفيما أعتقد أنها ستواصل تفجرها ما لم يلتزم النشطاء فى هذا المجال بأخلاقيات جديدة غير تلك التى ينتهجونها هم وكل العاملين فى مجال المنظمات غير الحكومية التى تعتمد على التمويل الأجنبى". وكما يتضح فإن د. السعيد كتب بلغة تبدو وكأنها أخلاقية موضوعية عندما يطالب بأخلاقيات جديدة إزاء التمويل الأجنبى، ولكن ماذا لو قرأنا هذا المطلب فى ضوء العنوان "كم يساوى ضمير الإنسان" ونظرنا إليه فى ضوء أن المتهم فى هذه القضية لم تثبت إدانته كما أنه كان من الممكن إحالته إلى قضاء استثنائى؟ أعتقد أن القراءة فى هذه الحالة ستكون مختلفة.

تبدو الصورة أكثرا بروزا عند عدد آخر من مثقفى اليسار. فقـد وردت آراء لبعض ممثلى اليسار المصرى فى ملف خاص عن التمويل الأجنبى نشرته صحيفة الأسبوع [6] التى أثارت قضية الشيك، وقد جاء هذا الملف تحت عنـوان طويـل **"التمويل الأجنبى إفساد للضمائر وتخريب للوطن .. لا .. لبيع مصر فـى سـوق النخاسة .. الحكومة صامتة والبوتيكات اخترقت الأمن القومى للبلاد".** تضـمن الملف رأى اثنين من قيادات الحزب الشيوعى المصرى وهما **أحمد عبـد الحميـد شرف**، و**إبراهيم البدراوى**، وكلاهما، كما قالا، سعى إلى إنشـاء منظمـة غيـر حكومية إحداهما تعمل فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والأخرى كـان مقررا لها أن تعمل فى مجال رفع الوعى الديمقراطى. يقول **أحمد عبـد الحميـد شرف** والذى رفضت جهات التمويل طلباته بسبب كبر سنه وبسبب أنـه مسـيس، على حسب زعمه، يقول: "اتضح لى بعد ذلك أن جهات التمويل عبارة عن شـبكة متصلة لا تتحرك بطريقة منفصلة وتجمعها أهداف واحدة.. ولا فرق بين جهـات التمويل الأوربية أو الأمريكية أو حتى الكندية فكلها تتحرك لصـالح الصـهيونية العالمية..". أما **ابراهيم البدراوى** فقد حاول إنشاء مركز خـاص لتنميـة الـوعى الديمقراطى وتنشيط العمل السياسى وجذب المـواطنين للممارسـة الديمقراطيـة. ويقول: عندما اقتربت من هذا المجال تأكدت أن جهات التمويـل تسـيطر عليهـا الحركة الصهيونية وأجهزة المخابرات الأجنبية وبالتالى فهذه المسألة ليست مجـرد تمويل مشبوه بل إنها جريمة كبرى يراد بها تمرير سياسات جديدة لإحكام السيطرة على العالم كله..".

كما نلاحظ فإن هذه الموقف يبدو الأكثر حدة لأنه يحول المجال الخارجى إلى فضاء للتآمر والصهيونية، وهى الجرائم التى لا يغفرها الرأى العام، ويعلـم كـل مصرى مدى تأثيرها. والواقع أن تحويل الفضاء الخارجى إلى فضاء للتآمر هـو السبيل إلى تحويل الفضاء الداخلى إلى فضاء للقمع والاستبداد. وهذا هـو هـدف السلطة، فهى تصنع استراتيجية يصبح المثقف طرفا فيها. وكما سبق أن أشرت فإن دخول بعض ممثلى اليسار فى استراتيجيات تخدم السلطة لم يرتبط فقط بمنظمـات حقوق الإنسان، بل إنها ثمة سوابق مورست من قبـل بعـض فصـائل اليسـار المصرى، سواء بزعم مواجهة الإمبريالية وحماية الدولـة الوطنيـة والأولويـات الوطنية أو حتى باسم التنوير.

وهذا المنطق نجده لدى أحد ممثلى جيل السبعينيات اليسارى، حيث يرى **أحمد بهاء شعبان*** أحد مؤسسى مركز جيل السبعينيات "أن التمويل الأجنبى يمثل رشوة للمثقف المصرى ويؤدى إلى مجموعة من الأوضاع الخطيرة فهذا النوع من التمويل يدفع قطاعا عريضا من المثقفين المصريين والعرب إلى تبنى برامج وأولويات لا تخدم المصالح الوطنية، وإنما تهدف لإرضاء الممول فى المقام الأول ولذلك تقوم مثل هذه الجمعيات بتبنى قضايا ثانوية مثل "الختان" وغيرها أما القضايا الرئيسية للصراع السياسى والوطنى فلا تحظى باهتمام مثل هذه المنظمات". فى الحقيقة إن مثل هذا الرأى، لا يسقط فى دائرة المساندة المباشرة للسلطة فى مواجهتها مع منظمات حقوق الإنسان، ولكنه يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه بشأن معضلة عدم التوازن بين المقتضيات الوطنية والمقتضيات الديمقراطية لدى عدد كبير المثقفين المصريين.

وبالمثل فإن بعض ممثلى الاتجاهات الناصرية شأنهم شأن ممثلى اليسار يميلون إلى جعل الخارج فضاء للصهيونية والماسونية وهذا ما نلحظه، على سبيل المثال فى كلام اثنين من ممثلى الاتجاه الناصرى وهما المحامى **عصام الإسلامبولى** والكاتب الصحفى **عبد الحليم قنديل**. يقول **عصام الإسلامبولى**، محام بالنقض، "رفض التمويل الأجنبى لهذه المنظمات ضرورى لتحقيق مصداقية العمل الوطنى داخل البلاد ومنعا للوقوع فى أى لبس أو غموض أو شكوك عند التعاون مع منظمات أخرى عالمية. ومعظم الجهات الخارجية الممولة لها علاقة بشبكة الصهيونية والماسونية فى العالم ... كما أنه يؤدى لإفساد عناصر وطنية .." (7)

إن إدانة الخارج وفق هذا الخطاب ترتبط باتهام من يتواصل مع الخارج بالعمالة واللصوصية. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن **عصام الإسلامبولى** لم يتجاهل جانب الحق فى تكوين الجمعيات، حيث حمل الدولة مسئولية عدم توفير المناخ الملائم حتى تنشأ هذه الجمعيات نشأة طبيعية. هذا فى حين حمل **عبد الحليم قنديل** الدولة مسئولية من نوع آخر لا تتعلق بالحقوق. ففى مقال له بعنوان **"سقطت**

---

* تجدر الإشارة إلى أنه فى حوار خاص مع أ. أحمد اء شعبان أشار إلى أنه يعيد النظر فى موقفه من منظمات حقوق الإنسان وخاصة بعد دورها فى المؤتمر العالمى ضد العنصرية والذى عقد بدربان بجنوب أفريقيا، حيث نجحت هذه المنظمات فى تعبئة الرأى العام العالمى ضد عنصرية دولة اسرائيل.

الأقنعة" [8] يحمل الدولة المسئولية لأنها: "لا تجد غضاضة فى الاختراق الأجنبى، والسلوك طبيعى فى دولة مماليك مخترقة حتى النخاع.."

بالطبع لم يكن هذا هو الموقف الوحيد لقوى اليسار فثمة اتجاه آخر أبدى نوعا من التعاطف مع منظمات حقوق الإنسان، من خلال إخضاع مشكلة التمويل (أو علاقة الداخل بالخارج) لمقتضيات إقرار الحق فى تكوين الجمعيات. وهذا مستوى مختلف من المعالجة. ومن بين هؤلاء الكاتب الصحفى **حسين عبد الرازق** الذى انتقد موقف كل من د. **رفعت السعيد** و**نبيل زكى** رئيس تحرير صحيفة الأهالى فى مقال بعنوان: "**حوار مع رفعت السعيد ونبيل زكى**" [9] وموقف جريدة الأهالى (جريدة حزب التجمع) بسبب عدم نشر بيان للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث الكشح ومقال آخر يدافع عن المنظمة، ويفند آراء واتهامات وردت فى مقالى كل من **نبيل زكى** رئيس التحرير، ود. **رفعت السعيد** الأمين العام لحزب التجمع. ويخلص **حسين عبد الرازق** إلى أن "الحاجة إلى مناقشة جادة وهادئة ومسئولة لموضوع الجمعيات الأهلية، وفى القلب منها منظمات حقوق الإنسان، أصبحت ملحة خاصة فى ظل الهجمة الحكومية الشرسة التى تمهد لضرب هذه المنظمات عن طريق إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية يحل محل القانون 32 لسنة 1964، ويحتفظ فى نفس الوقت بالسيطرة الإدارية على منظمات المجتمع المدنى وكذلك مناقشة موضوع التمويل ووضع ضوابط له بحيث يخضع لمراقبة الرأى العام والجمعيات العمومية لهذه الهيئات، دون أى تدخل إدارى. وخاصة وأن الحملة على التمويل تركز فى الأساس على المنظمات والجمعيات التى تزعج الحكومة، وتصمت تماما عن أخرى ترضى عنها الحكومة أو لا تهتم بها...".

وبالمثل فقد بدت الكاتبة والناقدة **فريدة النقاش** متحمسة إزاء قضية الديمقراطية والحريات العامة بالأساس. وعلى الرغم من أنها رئيسة لمنظمة غير حكومية تعمل فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة، إلا أنها انطلقت من أرضية سياسية، ففى مقالها الذى نشر بجريدة الأهالى"لغة القوة" [10] أدانت فريدة النقاش الحكومة، فقالت "ولو أن الحكومة المصرية جادة حقا فى تطوير تجربة التعددية السياسية التى تشترط التنوع والاختلاف والحوار الخلاق بين المختلفين وبعضهم البعض، سعيا إلى التغيير السلمى والخروج الآمن من الأزمات العميقة، أقول لو أنها جادة فى هذا الخيار لما أطلقت هذه الحملة الهستيرية ضد منظمات حقوق الإنسان".

ومع ذلك فإن **فريدة النقاش** تستدعى العلاقة بين الداخل والخارج من منظور عكسى ولكنه سياسى وليس أخلاقيا، حيث تكيل الاتهام للحكومة التابعة للخـارج، فتقول : "لكن الخيار الديمقراطى للحكومة ليس إلا خيارا شكليا كلاميا يبدو كما لو أنها مضطرة له لإرضاء المقرضين والمستثمرين ومانحى المعونـات وإقنـاعهم بوجود الاستقرار الذى يشترطونه".

وفى مقال بعنوان : "أكاليل الغار.. وأكاليل العار" (11) تحدث الكاتب الصحفى **صلاح عيسى** عن هذه القضية ولكنه لم ينخرط مباشرة فى الجدل حـول التمويـل بقدر ما ركز على مشروعية الاتهام، أما فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى فيقول :"ولو أنصف الذين يتباكون على التمويل الأجنبى لهذه المنظمات لما بالغوا فى الحـديث عنه، وكأنها لا تفعل شيئا إلا الحصول على أموال "مشبوهة"، ولما أخفوا الحقيقيـة التى تقول بأنها تلح منذ ظهورها على الخريطة الاجتماعية على الاعتراف القانونى بها، وعلى تنظيم قانونى يكفل لها الحصول على التبرعات من الداخل، وعلى دعم حكومى، ويضع الضوابط على ما تحصل عليه من دعم خارجى، على نحو يضمن إنفاقه فى مصارفه الطبيعية، ويضمن لها فى الوقت نفسه الاسـتقلال التـام، وأن المفاوضات بينها وبين الحكومة، كانت على وشك أن تصل لحـل مقبـول، قبـل التصعيد الأخير".

إن الأخذ والرد بين المثقفين فى هذه القضية لعب دورا فى الكشف عن نقـاط الاتفاق والاختلاف. وهذه ما نجده فى رد **نبيل زكى** رئيس تحرير الأهـالى علـى **حسين عبد الرازق** ففى مقال له بعنوان **"مع حقوق الإنسـان .. وضـد التمويـل الأجنبى"** (12) يقول نبيل زكى "أغرب الأشياء أن البعض لا يرى غضاضة فى تقديم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقريرها للسفارة البريطانية طالما أنه ليس فـى الأمر خيانة أو مساس بالأمن القومى من الناحية القانونية (!). وطالما أن بريطانيا ليست فى حالة حرب مع مصر (!!) ولم يدرك أصحاب هذا الرأى "القـانونى" أن المصريين لديهم حساسية خاصة من تصرفات من هذا النوع...". وبغض النظـر عن فكرة "حساسية" المصريين إزاء التمويل الأجنبى، فإن ما يعنينا هنا هو مسـألة الأولويات. إن كفة الميزان التى تحمل الفكرة "الوطنية" يبدو أنها الأرجح مقارنـة بكفة الحقوق.

ومن السياسى إلى الدينى، فإن الفكرة "الوطنية" ترتدى زيا دينيا ثقافيـا عنـد الكاتب الصحفى **فهمى هويدى** والذى سعى فى مقالته التى حملت عنوان **"مفارقات**

التمويل الأجنبى" إلى إبراز أكبر قدر من الموضوعية فيما يتعلق بالجدل حول حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وحتى فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى. ولكن السمة الخاصة فى نقده للتمويل الأجنبى هو إضفاء الصبغة الدينية عليه أكثر من الصبغة السياسية حيث يقول "أما افتقاد التمويل الأجنبى- المقدم إلى تلك المنظمات- البراءة فى أغلب الأحوال، فلدينا شواهد كثيرة تدل عليه (إذا كان بحاجة إلى إثبات)، ذلك أن المدقق فى أنشطتها يلاحظ مثلا أن بعضها يعمل فى مجالين لافتين للنظر، وهما التغريب والتفكيك.. ومن نماذج الأولى عدد غير قليل من المنظمات النسائية المعنية بالترويج للنموذج الغربى فى السلوك والعلاقات الاجتماعية والأسرية. وقد ذهب إحداها إلى بعض قرى محافظة المنيا لكى تدافع عن حق الفتاة فى أن يكون لها "صديق" كما يحدث فى المجتمعات المتقدمة. وفى مجال التفكيك لدينا مراكز لا هم لها سوى تغذية وتعميق فكرة "الأقليات" فى المجتمع، ونشاطها بين المسيحيين والنوبيين لا يخفى على أحد." (13)

ونلفت النظر إلى أن عددا آخر من المثقفين اليساريين، لم يعط الأولوية لمشكلة التمويل وإنما لقضايا أخرى بدت لهم أكثر أهمية. فقد نظر البعض إلى التمويل، سواء كان من الداخل أو الخارج، بوصفه تهديدا للعمل الشعبى. وكان هذا هو رأى د. **فتحى عبد الفتاح** الصحفى بجريدة الجمهورية، وعضو مجلس أمناء أحد مراكز حقوق الإنسان فى مقال له بعنوان "**حقوق الإنسان**" **(14)** فقد ركز على مسألة استقلالية المنظمات الأهلية بوصفها منظمات شعبية وبالتالى ساوى بين التمويل الأجنبى والتمويل الحكومى. يقول " إن أحدا لا يمكن أن يعترض على أن تقوم الجمعية {يقصد المنظمة} المصرية لحقوق الإنسان بملاحقة أى تجاوزات لحقوق الإنسان ونشرها على الملأ حتى ولو كان هناك خلاف حول بعضها وحتى لو حاول البعض داخليا أو خارجيا استغلالها .... ولكن الاعتراض هو الحصول على تمويل أجنبى أو حتى حكومى لأن ذلك خروج عن جوهر العمل الشعبى نفسه."

وبالنسبة للدكتور **عبد العظيم أنيس** وهو أحد المفكرين اليساريين تبرز قضية أخرى تم تجاهلها فى حمى العراك حول الداخل والخارج وهى مسألة مصداقية التقرير الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حيث قال "التمويل الأجنبى لمنظمة حقوق الإنسان ليس هو القضية الأساسية وكان ينبغى التركيز على التقرير الذى أصدرته المنظمة حول أحداث قرية الكشح ومدى صدقه وهل يتضمن

معلومات حقيقية أم لا؟" ويضيف "وأرفض مبدأ التمويل لأى جهة أخرى وليس هذه المنظمات فقط ولكن إذا وافقت الحكومة على هذا التمويل فلابد أن يكون تحت إشراف الجهاز المركزى للمحاسبات" [15]

وكان الشاعر **أحمد فؤاد نجم** قد كتب مقالا تعرض فيه لما لم يتعرض له إلا القليل من الكتاب والصحفيين، فهو تقريبا الوحيد الذى أشار صراحة إلى حق المتهم فى محاكمة عادلة ففى مقال له بعنوان **: "والكلام ليكى ياجارة"** [16] قال نجم: "..إذا كان الاتهام جاد فمن أبسط حقوق هذا المواطن {أى الأمين العام للمنظمة المصرية} أن يواجه بقرار اتهام من قبل النيابة العامة وفى هذه الحالة علينا جميعا أن نلتزم الصمت حتى يقول القضاء المصرى كلمته، أما ما يحدث الآن باسم الخوف على مصلحة مصر وسمعة مصر فمصدره الحقيقى إما تصفية حسابات شخصية أو صراع على مغانم رخيصة أو تملق رخيص للحاكم وكلها أشياء ضد مصلحة مصر وسمعة مصر ومستقبل مصر..".

وقبل أن ننتقل إلى دلالة ذلك الجدل الذى تضمنته جريدة الأهالى، نود أن نطرح أيضا نموذجا آخرا للجدل حول قضية حقوق الإنسان والتمويل. وطرفا هذا الجدل هما الكاتبين الصحفيين **لطفى الخولى** و**محمود عبد المنعم مراد**.

ففى جريدة الأهرام [17] كتب **لطفى الخولى**، وهو أحد المتهمين بالتطبيع مع إسرائيل، مقالا مستخدما مفردات من اللهجة العامية المصرية على سبيل التهكم مما أسماه بالخطاب "الوطنجى" فقال: "أقول بكل المسئولية، هذا قرار متسرع {المقصود قرار النائب العام بحبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان} إن لم يكن خاطئا شكلا وموضوعا ليس فقط لأنه يكدر الرأى العام ويلحق الضرر بالمصلحة العامة، ولكن أيضا لأنه يكشف أنه بالشوشرة الديماجوجية، وهلضمة الوطنجية الفارغة، يمكن توريط النيابة العامة فى قرارات تضع بلادنا موضع الاتهام العالمى حول حقوق الإنسان وتتيح للى يساوى واللى ما يساويش فى الغرب وغير الغرب، نصب مكلمة للقيل والقال".

ويضيف بخصوص التمويل: "أما عن التمويل الخارجى، فهذا يجرى بالنسبة لجميع منظمات حقوق الإنسان، وأشباهها فى العالم كله، هناك مؤسسات دولية لهذا الغرض، لها فروع وأعمال فى مصر... تمنح معونات للحكومة وتخصص نسبة من ميزانيتها وبعلم الحكومة من خلال البروتوكول المبرم للمنظمات غير الحكومية. المشكلة أن الحكومة نايمة عن استخدام حقها فى مراقبة هذا الدعم وأين

يذهب، ذلك لأنها لا تعترف بهذه المنظمات ولا تخضعها للشرعية القانونية، ومـع ذلك فإنها- وهذا إيجابى- لا تقيد حركتها، ومـع الأسـف إذا اسـتثنينا المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان وثلاثة أو أربع منظمات أخرى، فإنه قد نشـأت دكـاكين عديدة للاتجار بحقوق الإنسان والاستمتاع الشخصى بأموال الخواجات".

ردا على مقال **لطفى الخولى،** جاء مقال الكاتب الصحفى **محمود عبد المـنعم مراد** فى جريدة الأخبار [18] بلغة "وطنية" واثقة من نفسها فقال: "إننى بكل صراحة وإصرار وبإيمان عميق لا يحمل ذرة من التردد أو التحفظ، أقول إننى أديـن- ولا أستنكر فقط- تلقى أموال من الأجانب بدعوى المحافظة على حقوق الإنسان فـى مصر، ما دامت هذه الأموال تأتى من مصادر خارجية وتنفق دون محاسـبة. إن قضية حقوق الإنسان فى حقيقتها قضية سياسـية. ولا أعتقـد أن جهـات أجنبيـة تحرص على دعم حقوق الإنسان فى منطقتنا العربية، وهؤلاء الأجانب المتبرعون يعرفون جيدا ما تتعرض له منطقتنا من اعتداءات صريحة ولا يصل إلى علمنا أن المتبرعين الأجانب للدفاع عن حقوق الإنسان فى بلادنا يـذكرون بكلمـة واحـدة المظالم التى تتعرض لها كثير من الدول العربية. إننى أعلن بأعلى صوت أنى ضد أى قرش أو دولار أو أية عملة أخرى تدخل جيب أحد من المصـريين (خاصـة) وترد من أجنبى يدعى الدفاع عن حقوق الإنسان. إن المتطوعين عليهم أن يتبرعوا من جيوبهم إذا كانوا يريدون الدفاع عن الحقوق فعلا"

الغريب حقيقة أن عددا من الكتاب وأصحاب الأعمدة فى الصحف الحكوميـة كانوا أقل انفعالا فيما يتعلق بالمؤامرة الخارجية، بل كانوا أكثر تريثا وأقل انفعـالا من الكثير من ممثلى المعارضة. بل إن بعض كتاب الأعمدة فى الصحف الحكومية بدا طرفا محايدا بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان. ومن ذلك كتابات أحد أبـرز كتاب صحيفة الأهرام الكاتب الصحفى **سلامة أحمد سلامة** والـذى كتـب مقـالا بعنوان "ارفعوا أيديكم عنها" [19] يقول فيه: "..فى غمرة هذه الحملة ظهرت قصـة التمويل الأجنبى لبعض منظمات العمل الأهلية، ومن بينهـا المنظمـة المصـرية لحقوق الإنسان.. ونحن هنا لا ندافع عن مبدأ الحصول على هبات أو مـنح مـن جهات أجنبية، ولكن المعيار الذى تأخذ به الدولة نفسـها فيمـا تقبلـه مـن مـنح ومساعدات أجنبية هو ألا تكون مرتبطة بشروط لجهة خارجية، وأن تكون خاضعة لرقابة أجهزة المحاسبات التابعة للدولة، وألا تصرف لتحقيق منافع خاصة .. وفى هذا فإن الحكم الأول هو الضمير الوطنى الذى يملك القدرة علـى الفصـل بـين

الأهداف المشبوهة والأهداف الوطنية الخالصة، وفى منظمة مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى تضم من بين أمنائها صفوة الصفوة من رجال مصر، فلا يعقل أن تكال لهم الاتهامات بالخيانة والعمالة بطريقة تشوه سمعة الوطن وتحول أبناءه إلى مجموعة من المرتزقة".

وفى مقال لاحق لذلك يوم الاحتفال بمرور 50 عاما من حقوق الإنسان على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كتب **سلامة أحمد سلامة:** "... إن المشكلة الحقيقية تكمن فى الفجوة القائمة بين إجماع دولى على مساندة ودعم منظمات حقوق الإنسان وتوفير الحماية لنشطائها، وبين وضع داخلى تنفرد به مصر عن سائر دول العالم المتقدم .. وهو حجب الشرعية عن منظمات حقوق الإنسان فى مصر وتركها معلقة فى الهواء.."

ونفس المنطق تقريبا نجده عند **سعيد سنبل،** نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار، وهى أيضا من الصحف القومية والذى كتب يقول: ".. ومع رفضى الكامل، لمبدأ حصول هذه الجمعيات والمنظمات على تمويل أجنبى خارجى.. إلا أننى أرفض مبدأ توجيه الاتهامات بالخيانة والعمالة .. بلا سند وبلا دليل .. لمواطنين مصريين يعملون فى العلن .. ولا يعملون فى الخفاء!"

كما نجده عند الكاتب الصحفى **محمد العزبى** بجريدة الجمهورية والذى كتب مقاله بعنوان: "لمصلحة من" [20] وقال فيه: "لست أدرى من الذى قدم النصيحة بالبحث عن كبش فداء أو تصفية حسابات أو تعليق كل الاتهامات فى رقبة "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" ...... ويتضح لنا أنها تعمل منذ 13 عاما دون أن تحصل على ترخيص، ويتضح أنها وغيرها من المنظمات المختلفة ومن الجهات الحكومية تحصل على منح أجنبية لأغراض محددة ولم يكن أحد يتكلم أو يحتج أو يعترض أو ينشر قصة "الشيك" .. ونعرف أنه تعاقب على منظمة حقوق الإنسان ويشارك فى نشاطها رجال نعرف قدرهم ولا نشك فى وطنيتهم ونزاهتهم. ومرة أخرى نثير موضوع الحريات أمام الرأى العام الخارجى بصورة تسئ إلينا أو فى أحسن الأحوال تثير الشبهات .. ولقد حاولت أن أعرف من هو صاحب النصيحة ولمصلحة من كانت قصة "الشيك"؟!

وفى مجلة حكومية أخرى جاء فى مقال لأحد كتابها بعنوان **"حقوق الإنسان .. فى النيابة"** [21]**:** "فى تقديرى الشخصى .. فقد توسعت تلك المنظمات كثيرا .. ليس فى مصر وحدها .. وإنما فى العديد من دول العالم .. بعضها جاد جدا يستحق

الاحترام والتقدير .. وهى تسبح ضد التيار .. وبعضها الآخر .. استغل اليافطة للتربح والاستغلال .. ولن يفيد أبدا –وقد اختلط العامل بالعاطل- التعامل معها بالمنطق الأمنى وإنما بمنطق المراجعة والحساب..." ويقول "أخشى أن يكون التصدى الأمنى لمنظمات حقوق الإنسان.. بمثابة صب الزيت فوق النيران المشتعلة .. وأخشى أن يستغلها التيار المتربص بنا فى الخارج لمواصلة الحملات ضد مصر .. أخشى أن تستفيد إسرائيل شخصيا بحجة أنها المدافعة الأولى عن حقوق الإنسان فى المنطقة .. عكس الأصول والمنطق والحقيقة".

ثمة نمط آخر من الكتابات التى اتسمت بطابع السخرية التى طالت الحكومة والفكرة "الوطنية" بمدلولاتها السياسية التى تتعارض مع الحريات والحقوق. فنجد مقالا فى جريدة الأحرار للصحفى **عصام كامل** بعنوان: "**بلاغ إلى النائب العام**" [22] ففى هذا المقال يزعم الكاتب بأنه يقدم للنائب العام بلاغا خطيرا سعى إلى تقديمه "انطلاقا من السرعة والدقة التى تناولت بها النيابة العامة قضية حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان". ويخاص فى بلاغه إلى أنه قد نما إلى علمه أن رئيس مجلس الوزراء ووزراءه "يقبلون أموالا من الخارج وبشروط مجحفة قد تؤثر على قراراتنا". ويضيف بأن رئيس مجلس الشعب والسادة أعضاء المجلس "على علم أولا بأول بهذه المنح".

أما الكاتب الصحفى **جمال فهمى** فقد كتب فى مقاله "**فص ملح**" [23]: "بعد اعتقال أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتهمة تلقى تمويل من جهات خارجية بهدف الإضرار بالمصالح العليا للبلاد عن طريق فضح وكشف ما يجرى فى سلخانات التعذيب الحكومية.. وبعد أن رأينا الحكومة وعددا من أذنابها وهم يرتدون جميعا فستان الطهر والعفاف والوطنية الأحمر الشفتشى .. بعد ذلك كله فلا عزاء للمعذبين فى سجون الحكومة ولا الذين يعذبهم الغيظ مما يفعله بهلوانات الحكومة وأبواقها..."

كلمة أخيرة

بعد هذا الاستعراض للمواقف المختلفة إزاء ما عرف فى مصر بأزمة الكشح يلاحظ أنه عند عدد ملحوظ من المثقفين، كانت ثنائية الداخل/الخارج هى السياق الحاكم لهذا الموقف. وقد يؤكد هذا فرضية أن ثنائية الداخل/الخارج، كأحد مقتضيات الشرعية داخل الحيز السياسى المغلق، تلعب دورا هاما فى عملية

السيطرة السياسية، من خلال إدارة السلطة لها كاستراتيجية ثقافية تسهل على قدرات الدولة السيطرة على المعارضين. وهى استراتيجية يمكن للسلطة من خلالها أن تستفيد من مواقف لأعداد ملحوظة من المثقفين من مختلف الاتجاهات لخدمة أهداف السلطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد لوحظ من خلال الجدل الذى أثير بشأن واقعة الكشح، أن دور بعض مثقفى اليسار والاتجاه الناصرى كان الأكثر قابلية لدعم استراتيجية السلطة. ففى حين دافع عدد قليل من مثقفى هذه الاتجاهات عن الحقوق والحريات العامة، كانت الأولوية فى خطاب العدد الأكبر للدفاع عن الدولة والمجتمع من مخاطر التدخل الخارجى، والذى يأخذ فى هذه الحالة شكل "حقوق الإنسان".

وأود التأكيد فى الختام أن ظاهرة نزع المشروعية استنادا إلى ثنائية الداخل/الخارج، لا تتعلق فقط بحقوق الإنسان أو المجتمع المدنى، بل كانت ومازالت استراتيجية عامة استخدمت ضد كل من وقعوا فى حبائلها من اليسار الماركسى إلى اليمين الدينى. وأتصور أن وقوع العديد ممن نعتبرهم "نخبة ثقافية أو سياسية" فى شرك هذه الاستراتيجية السلطوية هو أحد أهم أسباب ضعفها وتشتتها وعدم الاستقلالية إزاء السلطة، حتى ولو كان خطابهم السياسى مشبع بالعداء للسلطة.

المصادر

1-على حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، بيروت. الطبعة الثانية ص 50.
2- المصدر السابق ص 57.
3- برتران بادى: الدولتان، السلطة والمجتمع فى الغرب وفى بلاد الإسلام، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 1992، ص 107-108.
4- د. محمد عابد الجابرى: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5- د. رفعت السعيد (الأهالى، العدد 898، 12/2/ 1998).
6- جريدة الأسبوع: العدد رقم 95 بتاريخ 1998/12/7.
7- عصام الإسلامبولى، جريدة الأسبوع العدد السابق: تجدر الإشارة هنا أن هذا هو موقف عصام الإسلامبولى على صفحات الجرائد على الرغم من أنه كان ضمن هيئة الدفاع عن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان!!
8- عبد الحليم قنديل (العربى، العدد رقم 295، 1998/12/7).
9- حسين عبد الرازق(العربى، العدد رقم 295، 1998/12/7).
10- فريدة النقاش (الأهالى، العدد 898، 12/2/ 1998).
11- صلاح عيسى (العربى، العدد رقم 295، 1998/12/7).
12- نبيل زكى (الأهالى، العدد رقم 899، 1998/12/9).
13- فهمى هويدى (الأهرام، العدد رقم ، 1998/12/7).
14- د. فتحى عبد الفتاح (الجمهورية، العدد رقم 16418، 1998/12/10).
15- جريدة الأسبوع: العدد رقم 95 بتاريخ 1998/12/7.
16- أحمد فؤاد نجم (الميدان، العدد رقم 265، 1998/12/8).
17- لطفى الخولى (الأهرام، العدد رقم 40906، 1998/12/5)
18- محمود عبد المنعم مراد (جريدة الأخبار، العدد رقم 14539، 1998/12/6).
19- سلامة أحمد سلامة (الأهرام، العدد رقم 40904، 1998/12/3).
20- سلامة أحمد سلامة (الأهرام، العدد رقم 40911، 1998/12/10).
21- محمد العزبى (جريدة الجمهورية، العدد رقم 16414، 1998/12/6).
22- عاصم حنفى (روزاليوسف، العدد رقم 3678، 1998/12/7).
23- عصام كامل (الأحرار، العدد رقم 2538، 1998/12/7).
24- جمال فهمى (العربى، العدد رقم 295، 1998/12/7).